بهجة المنتفع

شرح جزء في علوم الحديث
في بيان المتصل والمرسل والموقوف
والمنقطع

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ
(ت ٤٤٤هـ)

تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

هذا الكتاب من مرفوعات الخزانة الناصرية

حرسها رب البرية من الآفات والبلية

الدار الأثرية
دار أنصار المدينة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤٢٨هـ

الدار الأثرية

عمان - الأردن - تلفاكس : ٠٠٩٦٢ / ٦٥٦٥٨٠٤٥

خلوي : ٠٠٩٦٢/ ٧٩٥٩٤٣٤٥٦ - ص.ب : ٩٣٥٥٩٥ - الرمز البريدي : ١١١٩٠

الرمز الإلكتروني : alatharya1423@yahoo.com

دار عبد الأول محمد الأزهري للنشر

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة

جوال : ٠٥٠٥٦٤٢٨٥٤ - جوال : ٠٥٠١٦٨٩٠٣٣

تلفاكس : ٠٠٩٦٦٤٨٢١٠٤١٦

الرمز الإلكتروني : mspc1@hotmail.com

هذا الكتاب من مرفوعات الخزانة الناصرية

حرسها رب البرية من الآفات والبلية

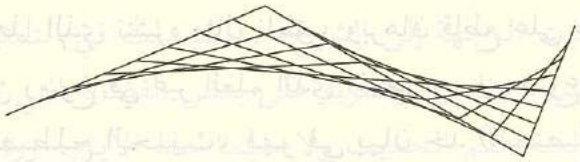

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فلم ينشر جزء أبي عمرو الداني «بيان المتّصل والمرسل والموقوف والمنقطع» من قبل[1]، وهو الدّرة الوحيدة الباقية ـ فيما نعلم ـ من آثاره في أصول علم الحديث القليلة[2]، فهو على الرغم من تخصُّصه في علم القراءات، إلا أن له مشاركة حسنة في الحديث، ظهرت آثارها في العلم الذي نبغ فيه من خلال إسناده الأحاديث والآثار والمقطوعات لقائليها، وعنايته القوية بسياق الأسانيد والتفنن في إيرادها، كما تراه في الذخيرة العلمية العجيبة من كتبه، التي ما تمّت إلا بعد انقطاعه للقرآن وعلومه قرابة الخمسين سنة، جاب خلالها نواحي العالم الإسلامي طلباً للعلم وشيوخه حتى حصَّل في هذا الباب ما لم يحصِّله غيره، فأصبح إمام القراءات في عصره، وألّف ما يزيد على مئة كتاب وجزء في هذا العلم، وبعض رسائله في مسائل متخصصة محصورة.

وإن من يتأمل قائمة مؤلفات الداني[3] ليشعر بالإعجاب نحو هذا العلّامة المتخصص الفريد، وبالإكبار للتقدم العلمي الواسع الذي بلغته أجيالنا الماضية.

---

(١) نشرته على وجه محدود، ونطاق ضيق بمناسبة تدريسي إياه في (الدورة العلمية السابعة) من دورات مركز الإمام الألباني.

(٢) سيأتي تعدادها وتسميتها.

(٣) جمعها وجهد في ذلك وأجاد وأفاد الدكتور عبد الهادي حميتو، وكتابه مطبوع في المغرب بعنوان «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود». ذكر فيه (١٧١) مؤلفاً وجزءًا.

وجزؤنا هذا الذي ننشره مثال ناطق، وبرهان قاطع على ما اتصف به أبو عمرو الداني من رسوخ في غير العلم الذي اشتهر به، وموضوع جزئه هذا دقيق في فن علم مصطلح الحديث، فهو في بيان حد (المتصل) و(المرسل) و(الموقوف) و(المنقطع)، يورد الرسوم وتعاريفها، ويكثر من التمثيل عليها، ويهمل توجيهها، لظهور حقيقة أمرها، وهي مسائل تعرّض لها كثير من علماء المصطلح، ولكنها لم تفرد بالتصنيف زمن أبي عمرو الداني، ولا سيّما في المغرب، وشعر أبو عمرو الداني أن كلام العلماء الذي وقف عليه فيها متفرق، وهو غير مشبع ولا كافٍ فيها، فجمعها في هذا الجزء، واعتمد[1] فيه كثيراً على «معرفة علوم الحديث» للحاكم وتقديم القابسي لـ«ملخّص الموطأ»[2] برواية ابن القاسم، وكادت عبارتا هذين العَلَمين أن تكون نسخة أخرى للجزء، يجبر ما ندّ به قلم ناسخه[3] من سقط أو وهم ـ وهو قليل ـ، والداني يكتب في حساب شديد، وعبارة قوية، يبعد عن الاستطراد والحشو، يمثّل بأمثلة دقيقة، تنبئ عن سعة رواياته، ولا يذكر مثالاً ـ سواء كان حديثاً مرفوعاً أو أثراً سلفياً ـ إلا أسنده، وتفنّن في ذكر أسماء شيوخه فيه، فتارة يفصّل ويطوّل، وتارة يكتفي بكنيتهم أو إضافتهم إلى أسماء آبائهم، وقد وقع للناسخ في اثنين منهم أوهام، تداركناها من مواطن أخر، وسيأتيك ثبت فيهم، معروض على مكان ذكرهم في سائر كتب أبي عمرو الداني الأخرى، مع بيان طريقته في ذلك.

ولا أُخفي القارئ أن الهمَّ والهمّة كانتا مجتمعتين لإخراج هذه الجزء بتحقيق وتعليق وتخريج فحسب[4]، فلما بدأتُ طال الأمر عليَّ، وكَثُر تفصيلي

---

(١) سترى هذا جلياً في شرحي، وسأعتني بإبراز نقولات الداني من المصدرين المذكورين، مع المقارنة بين كلامه وما فيهما، وكلام غيرهما من العلماء.

(٢) وقع لابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣٩/رقم ١١) من طريق أبي عمرو الداني عن أبي الحسن القابسي.

(٣) وهو من العلماء المعروفين، وستأتي ترجمته.

(٤) وبعد الفراغ من هذا الشرح عمدت إلى كلام أبي عمرو، وأظهرته بتعليق من رأس القلم، ليدرَّس في دورة علمية من دورات مركز الإمام الألباني في الأردن.

وتفريعي، فتغيَّرت الوجهة إلى الشرح، واسترسلتُ في التمثيل والتخريج، والتعليق والتعقيب، والتنبيه والتنويه على بعض القضايا التي يكثر فيها الشدُّ والجذبُ بين طلبة علم الحديث ولا سيّما هذه الأيام، وراعيتُ التَّسهيلَ والتذليل، وتوجيه ما ساق المصنف من أمثلة على التأصيل، واعتنيت بالاستدراك على ما قرره المصنف، أو اختصره من كلام من سبقه من العلماء[1]، وما في صنيعه من دقة أو مؤاخذة، وزدتُ كلامه توضيحاً، وأمثلته شرحاً وتوشيحاً، وأعقبتها أحياناً بأمثلة أخرى تصريحاً أو تلويحاً، ولعلّي أبسطُ ما اختصره من وجوه وألوان لطرق بعض الأحاديث وحال رواتها توثيقاً أو تجريحاً، على وجه يبتهج به المقتنع، ويقتنع به المعترض، ويُعْتَرَضُ به على المخالف، ولا يُخالِف فيه المعاند، ولا يعاند فيه المشاكس، وجهدت فيه في النقد، ونقدت فيه ـ بأصول ـ المجتهد، واجتهدت في ذلك كله على قدر وسعي، وحسب طاقتي.

ويرى القارئ لهذا الكتاب أنه ـ إن شاء الله تعالى ـ جامع لحسنتي التحقيق والشرح، فحققت في الشرح، وشرحت بتحقيق، ولعلّي حذفت بعض ما تطمح به النفس من تطويل في بعض الأحايين ولم أرخِ العنان للقلم، وألجمته عما كان تعلُّقه بعيداً عن كلام أبي عمرو الداني، والناظر ـ بإنعام ـ في شرحي هذا يدرك حرصي على التحري في إدراك الحق، وبذل جهدي في الوقوف عليه وإصابته، بغض النظر عن قائليه ومتبنّيه، فهو ـ فيما أرجو ـ حقيق بالعناية، وجدير بالاهتمام والرعاية، ولا سيّما أنّ أصله في المكانة التي أنبأتك، وهو ما زال بكراً، لم تفضّه أقلام المحققين، ولم تنل منه عجلات المطابع، ولا رفوف دور النشر فهو ـ قبل ذلك ـ غض طري، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

* جهود أبي عمرو الداني الحديثية:

لأبي عمرو الداني مشاركة حسنة، وجهود مبرورة مشكورة في علم الحديث، إلا أنها محصورة معدودة، منها:

---

(١) نوّهت سابقاً بكثرة نقله من الحاكم النيسابوري والقابسي.

١ ـ «الأدعية بالآثار»:

مذكور في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤/رقم ٤)، و«معجم مؤلفات أبي عمرو الداني» (١١/رقم ٤).

٢ ـ «كتاب الأربعة الأحاديث التي تتفرّع منها السنن»:

سمّاه الوادي آشي في «برنامجه» (٢٦٦ ـ ٢٦٧): «الأربعة الأحاديث التي بني عليها الإسلام ومدار العلم عليها وسائر السنن خارج عنها»، وكذا ذكره ابن غازي في «فهرسته» (١١٢).

بينما سمّي في «فهرس تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٢٤)، و«معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (١٣) بالعنوان الذي ذكرناه، وتجد حديثاً من الأحاديث الأربعة في «جزئنا» هذا، انظر فقرة رقم (٤) وتعليقنا عليها.

٣ ـ كتاب «أصول السنّة بالآثار»:

ذكرَ في «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (ص١٦/رقم ٣) وقال: «خمسة أجزاء».

ولعلّه المذكور في «معرفة القرّاء الكبار» (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) بعنوان «أرجوزة في أصول السنّة» ونقل منها أبيات، وتبعه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٥٠٥)، والأبيات المذكورة في التوحيد، ورجح الدكتور عبد الهادي حميتو في دراسته الاستقرائية الجيدة «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص١٥/رقم ٣٣) أنهما كتابان، بدلالة أن الأرجوزة ليست في خمسة أجزاء.

٤ ـ كتاب «الثقلاء»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (٣٠/رقم ١١٧)، وقال: «جزء لطيف».

وهذا النوع من التأليف يكثر فيه ذكر الأسانيد[1]، وتورد فيه الأحاديث

---

(١) كما تراه في كتاب المرزبان «ذم الثقلاء»، وطبع للسيوطي «إتحاف النبلاء بأخبار =

والآثار، وغالباً ما يصاحب التأليف في هذا الباب داعٍ يقع للمصنف من خلال بعض الآخذين الذين لم يرتض ظَرَفَهم ولا ذوقهم، وهو من أبواب المروءة التي لها تعلق بالعدالة من باب خفيٍّ، وتصنيفه تحت (الآداب) و(الأخلاق).

٥ ـ دعاء الختم:

ذكره عن أبي عمرو الداني أبو الحسن السخاوي في «جمال القرّاء» (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٥٠) وقال قبله: «وكان أبو عمرو رَحِمَهُ اللَّهُ يدعو عند ختم القرآن بدعاء طويل، يقول: صدق الله الذي لا إلٰه إلّا هو الرحمٰن الرحيم، الحي القيوم الذي لا يموت...».

٦ ـ كتاب «السنن الواردة في الفتن»:

ذكره له جمع، وهو مطبوع بتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر عن دار العاصمة، الرياض، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، في ستة أجزاء، في ثلاثة مجلدات.

٧ ـ كتاب في قول ابن مسعود «جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٣٠/رقم ١١٩) وقال: «جزء لطيف».

٨ ـ كتاب فيه مسألة عن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»:

ذكره صاحب «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» (٢٧/رقم ٨٢)، وقال: «جزء»، وهو غير المنشور بعنوان «الأحرف السبعة للقرآن» بتحقيق عبد المهيمن الطحان، لأنه نصّ فيه (ص٦) أنه استله من كتاب الداني «جامع البيان».

= الثقلاء»، وفي الباب كتاب لابن المبرد، وطبع للأحيدي «تحفة العقلاء في القهوة والثقلاء» وللصيمري كتاب «الثقلاء» ولابن بشر: «مرشد الخصائص في الطفيليين والثقلاء»، وللخلال «أخبار الثقلاء».

٩ ـ كتاب فيه مسألة عن الأيام المعلومات والمعدودات:

مذكور في «الفهرست» (ص٣٠/ رقم ١١١).

١٠ ـ كتاب «المرتقى شرح المنتقى[١]» لابن الجارود:

مذكور فقط في «الرسالة المستطرفة» (٢٠)، ونسبته للداني وهم، وصوابه: للطف الله بن أحمد بن لطف الله جحاف (ت١٢٤٣هـ)، ومنه نسخة في جامع صنعاء الكبير برقم (٩١٧ ـ حديث)[٢].

١١ ـ كتاب «معرفة طرق الحديث»:

كذا ذكره صاحب «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني» (١٦/ رقم ٦).

*** جهود أخرى:**

وهنالك جهود لها تعلق بالحديث والتفسير، وهي تخص التراجم، ككتابه «تاريخ طبقات القرّاء والمقرئين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم الخالفين، إلى عصر مؤلفه وجامعه» على حروف المعجم، وهو من مرويات ابن خير في «فهرسته» (٧٢)، والتجيبي في «برنامجه» (٤٤)، والقاضي عياض في «غنيته» (١٤٧ ـ ١٤٨).

وذكره النباهي في «تاريخ قضاة الأندلس» (٣٣)، واليافعي في «مرآة الجنان» (٥/ ١٨٢)، وهو مما اعتمده الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٣٧)، وابن الجَزَري في «غاية النهاية» (١/ ٥٠٥)، ولا ندري شيئاً عن النسخ الخطية منه، وهو مهمّ غاية، وأصل في بابه، والأيام حبالى، ولا ندري بِمَ تلد.

وللداني ـ كشأن سائر المحدثين ـ «برنامج» ذكر فيه مروياته من الكتب بأسانيده إلى أصحابها، ولا يبعد أن يكون موضوعه كتب الداني نفسه وشيوخه، ويدل عليه قول ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٤٤٦): «تواليف

---

(١) تحرف في «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني» (٦٦/ رقم ١٥٦) إلى «الملتقى»! فليصحح.

(٢) انظر: «مصادر الفكر العربي الإسلامي» (٦٩)، «جامع الشروح والحواشي» (٣/ ١٨٧٦) كلاهما لعبد الله محمد الحبشي اليمني.

الشيخ الحافظ أبي عمرو وجميع رواياته عن شيوخه»، وله أيضاً: «كتاب تذكير الحافظ لتراجم القراء والنظائر» ذكر على أكثر من وجه، فرسمناه من «فهرسة ابن خير» (٢٩)، وقال ابن الأبار في «التكملة» (٣/ ١٠) عنه: «أول ما ألّفه أبو عمرو» وسمّاه «تذكرة الحافظ».

ومنه نسخة خطية في مكتبة آفيون قرحصار بتركيا[١]، رقم (٣/١٧٥٧٥) وهو في تراجم القرّاء.

هذه الآثار التي تخص الحديث وما يتعلق به، وهي دالة على حذق أبي عمرو الداني ومشاركته في ميدانه، بنصيب لا بأس به، وهذا ما نصّص عليه جمع من مترجميه، ونقل ذلك يطول، وأجتزئ على بعض النقول:

١ ـ قال أبو محمد عبد الله بن علي اللخمي الرُّشاطي الأندلسي (ت٥٤٢هـ) في كتابه «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» (ص١٨٧/ رقم ٣٠ ـ مختصر ابن الخراط) تحت نسبة (الداني) «دانية: مدينة في شرق الأندلس على ساحل البحر، وهي مدينة حديثة انتقل إليها أهل أندارة». قال:

«ينسب إليها: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ، يعرف بـ(ابن الصيرفي)[٢]». قال ابن الخراط:

«وذكر ـ أي: الرشاطي ـ رحلته واستشهاده بالقرآن وطلب الحديث، مات بدانية في شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة».

قال الحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٠٥) عنه: «هو محدِّث مكثر، ومقرئ متقدّم، سمع بالأندلس والمشرق»[٣].

---

(١) انظر: «نوادر المخطوطات» للششن (١/ ٢٦٩).

(٢) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٥٩، ط. دار الغرب): «المعروف في وقته بـ (ابن الصيرفي) وفي وقتنا بـ (أبي عمرو الداني)، صاحب التصانيف».

(٣) قال الذهبي في «السير» (١٨/ ٨٠) على إثر كلام الحميدي: «قلت: المشرق في عرف المغاربة: مصر وما بعدها من الشام والعراق، كما أن المغرب في عرف العجم وأهل =

وقال ابن بشكوال في «صلته» (٢/٤٠٦): «كان أبو عَمْرٍو أحدَ الأئمة في علم القرآن: رواياتِه وتفسيرِه ومعانيه، وطُرُقِه وإعرابِه، وجمع في ذلك كلِّه تواليفَ حساناً مفيدة، وله مَعرفةٌ بالحديث وطُرقه، وأسماءِ رجاله ونَقَلتِه، وكان حَسَنَ الخطِّ، جَيِّدَ الضبط، من أهل الذكاء والحِفظِ، والتَّفَنُّنِ في العلم، ديِّناً فاضلاً، وَرِعاً سُنِّيًّا».

وفي «فهرس ابنِ عُبيد الله الحَجْري» قال: «والحافظ أبو عمرٍو الداني، قال بعضُ الشيوخ: لم يَكن في عصره ولا بعدَ عصره أحدٌ يُضاهيه في حِفظه وتحقيقه، وكان يقولُ: ما رأيتُ شيئاً قط إلا كَتَبْتُه، ولا كَتبتُه إلا وحَفِظتُه، ولا حَفِظتُه فَنَسيتُه. وكان يُسأل عن المسألة مما يتعلَّقُ بالآثار وكلامِ السلف، فيُوردها بجميعِ ما فيها مُسنَدة من شيوخه إلى قائلها». نقله الذهبي في «السير» (١٨/ ٨٠) وقال:

«قلت: إلى أبي عمرٍو المُنتهى في تحرير عِلْمِ القراءات، وعِلْمِ المصاحف، مع البَراعة في علم الحديث والتفسيرِ والنحو، وغيرِ ذلك».

= العراق أيضاً مصر، وما تغرَّب عنها».

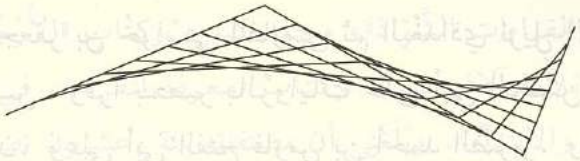

ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني[1]

قال: أخبرني أبي أنني وُلدتُ سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، فابتدأتُ بطلب العِلْم في أول سنة ستٍّ وثمانين، ورحلتُ إلى المَشْرق سنة سَبْع وتسعين، ومَكَثْتُ بالقَيْروان أربعةَ أشهر أكتب، ثم توجهتُ إلى مصرَ، فدخلتها في شَوَّال من السَّنة، ومكثت بها سنةً، وحَجَجْت.

قال: ودخلتُ إلى الأندلس في ذي القَعْدة سنة تسع وتسعين وثلاث مئة، وخرجتُ إلى الثَّغْر سنة ثلاثٍ وأربع مئة، فسكنتُ سَرَقُسْطَة سبعةَ أعوام، ثم رجعتُ إلى قُرْطُبة، وقَدِمْتُ دانية سنة سَبْع عشرة.

قلت: واستوطنها حتى تُوفي بها ونُسب إليها لطُول سُكْناه بها.

وسمع الحديث من طائفةٍ، وقرأ على طائفة؛ فقرأ بالرِّوايات على

---

(١) ترجمته في «فهرسة ابن خير» (٢٩، ٤١، ٧٢، ٧٤، ٤٢٨)، «جذوة المقتبس» (٣٠٥)، «الصلة» (٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧)، «بغية الملتمس» (٤١١ ـ ٤١٢)، «معجم الأدباء» (١٢/ ١٢٤ ـ ١٢٨)، «إنباه الرواة» (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، «العبر» (٣/ ٢٠٧)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٠ ـ ١١٢١)، «السير» (١٨/ ٧٧ ـ ٨٣)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٥٩ ـ ٦٦١)، «دول الإسلام» (١/ ٢٦٢)، «الإعلام بوفيات الأعلام» (١٨٢)، «تلخيص ابن مكتوم» (١٦٦ ـ ١٦٧)، «مرآة الجنان» (٢/ ٦٢)، «الديباج المُذْهَب» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥)، «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤/ ١١٠)، «غاية النهاية» (١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٥)، «طبقات النحاة» (٢/ ١٢٧) لابن قاضي شهبة، «طبقات المفسرين» (١٥٩) للسيوطي، «طبقات المفسرين» (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦) للداوودي، «شذرات الذهب» (٣/ ٢٧٢)، «روضات الجنات» (٤٦٧)، «الرسالة المستطرفة» (١٣٩)، «شجرة النور الزكية» (١/ ١١٥)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ٥٤)، «نفح الطيب» (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، «كشف الظنون» (١/ ١٣٥، ٣٥٥، ٥٢٠)، «هدية العارفين» (١/ ٦٥٣)، وينظر أيضاً: «تبصير المنتبه» (٢/ ٦٢١)، «معجم البلدان» (٢/ ٤٣٤)، «صفة جزيرة الأندلس» (٧٦).

عبد العزيز بن جعفر بن خُواسْتِي الفارسي ثم البَغْدادي نزيلِ الأندلس، وعلى جماعة بالأندلس. وقرأ بمصر بالرِّوايات على أبي الحسن طاهر بن أبي الطَّيِّب بن غَلْبُون، وعلى أبي الفتح فارس بن أحمد الضَّرير. وقرأ لورش على أبي القاسم خَلَف بن إبراهيم بن خاقان المِصْري. وسمع كتاب «السَّبعة» لابن مجاهد، على أبي مُسلم محمد بن أحمد بن عليّ الكاتب، وسمع منه الحديث، ومن أحمد بن فِراس العَبْقَسي، وعبد الرحمٰن بن عثمان القُشَيْري الزَّاهد، وحاتم بن عبد الله البَزَّاز، وأحمد بن فتح بن الرَّسَّان، ومحمد بن خليفة بن عبد الجَبَّار، وأحمد بن عُمر بن محفوظ الجِيزي القاضي، وسَلَمة بن سعيد الإمام، وسَلَمُون بن داود القَرَوي صاحب أبي عليّ بن الصَّوَّاف، وعبد الرحمٰن بن عُمر بن محمد بن النَّحَّاس المُعَدَّل، وعليّ بن محمد بن بشير الرَّبَعي، وعبد الوَهَّاب بن أحمد بن مُنير المِصْري، ومحمد بن عبد الله بن عيسى المُري الأندلسي، وأبي عبد الله بن أبي زَمَنِيْن، والفقيه أبي الحسن علي بن محمد القابسي، وغيرهم[1].

قرأ عليه القراءات أبو بكر بن الفصيح، وأبو الذَّوَّاد مفرِّج فتى إقبال الدَّولة، وأبو الحُسين يحيى بن أبي زيد، وأبو داود سُليمان بن أبي القاسم نَجاح، وأبو الحسن عليّ بن عبد الرحمٰن بن الدُّوش[2]، وأبو بكر محمد بن المفرِّج البَطَلْيَوسي، وخَلق كثير من أهل الأندلس، لا سيّما أهل دانية». قال:

«وما زال القُرَّاء معترفين ببراعة أبي عَمرو الدَّاني وتحقيقه وإتقانه، وعليه عُمْدتهم فيما ينقله من الرَّسْم والتَّجويد والوجوه. له كتاب «جامع البيان في القراءات السَّبْع وطُرُقها المشهورة والغريبة»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «إيجاز البيان في أُصول قراءة وَرْش»، في مجلد كبير، وكتاب «التَّلخيص في قراءة وَرْش» في مجلد متوسط، وكتاب «التيسير»، وكتاب «المُقنع»، وكتاب

---

(١) للدكتور عبد الهادي حميتو كتاب مطبوع في المغرب بعنوان: «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس»، وسيأتيك ثبت بأسماء شيوخه في هذا الجزء.

(٢) ويكتبُ «الدُّش» أيضاً، والمثبت من خط الذهبي نفسه، أفاده محققه.

«المُحْتَوَى في القراءات الشَّواذ»، مجلد كبير، وكتاب «الأُرْجُوزة في أُصول السُّنَّة»، نحو ثلاثة آلاف بيت، وكتاب «معرفة القُرَّاء»، في ثلاثة أسفار، وكتاب «الوَقْف والابتداء». وبَلَغَني أن مصنفاته مئة وعشرون تصنيفاً[1].

وقد كان بين أبي عمرٍو، وبين أبي محمد بنِ حزم وَحْشَة ومُنافرة شديدة، أَفْضَتْ بهما إلى التَّهاجي، وهذا مَذمومٌ من الأقران، مَوفُورُ الوجود. نسألُ الله الصَّفْحَ. وأبو عمرٍ أَقومُ قِيلاً، وأتبعُ للسنّة، ولكنَّ أبا محمد أوسعُ دائرةً في العُلوم.

وأبو عمرو هو القائل في «أُرجوزته» السائرة:

تَدْرِي أخي أَيْنَ طَرِيقُ الجَنَّهْ ... طَرِيْقُها القُرآنُ ثُمَّ السُّنَّهْ
كِلاهُمَا بِبَلَدِ الرَّسولِ ... ومَوطِنِ الأصحابِ خيرِ جيلِ
فاتَّبِعَنْ جَماعةَ المَدِينَهْ ... فالعِلْمُ عن نَبِيِّهم يَرْوُونَه

ومنها:

كَلَّمَ مُوسى عَبْدَه تَكليما ... وَلَمْ يَزَلْ مُدَبِّراً حَكيما
كَلامُه وقَولُه قَدِيمُ ... وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِ العَظِيمُ
والقَوْلُ في كتابه المُفصَّلُ ... بأنَّه كَلامُه المُنَزَّلُ
على رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ ... لَيْس بمَخْلُوق وَلَا بِخَالِقِ
مَنْ قَالَ فيه: إنَّه مخلوقُ ... أو مُحدَثٌ فقولُه مُرُوقُ
والوَقْفُ فِيه بِدْعَةٌ مُضِلَّهْ ... وَمِثْلُ ذاك اللَّفْظُ عِنْدَ الجِلَّهْ
كِلا الفَرِيقَيْنِ من الجَهْمِيَّهْ ... الوَاقِفون فيه واللَّفْظِيهْ
أهْوِنْ بِقَوْلِ جَهْمٍ الخَسِيسِ ... وَواصِلٍ وبِشْرِ المَرِيسي

(١) طبع بتحقيق د. غانم القدوري كتاب لمجهول بعنوان «فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي»، وهو من منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، بالكويت، وفيه (١١٩) مؤلفاً، وللدكتور عبد الهادي حميتو كتاب مطبوع بعنوان: «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» طبع في المغرب دون ناشر ولا تأريخ نشر، وذكر فيه (١٧١) مؤلفاً.

ذِي السُّخف والجَهلِ وذي العِنَادِ ... مُـعَـمَّـر وابـنِ أبـي دُوادِ
وابـن عُـبـيـدٍ شَـيْـخِ الاعـتـزالِ ... وشَـارِعِ الـبِـدْعَـةِ والـضَّـلالِ
والـجاحِظِ القادحِ في الإسلامِ ... وجِـبْـتِ هٰـذي الأمـة الـنـظـامِ
والفاسِقِ المعروف بالجُبَّائي ... ونَـجْـلِـه الـسَّـفـيـهِ ذي الـخَـنـاءِ
والـلَّاحِـقـيِّ وأبـي هُـذَيْـلِ ... مُـؤَيـدي الـكُـفـرِ بـكُـلِّ وَيْـلِ
وذي الـعَـمَـى ضِـرارٍ الـمُـرتـابِ ... وشِـبْـهِـهـم مـن أهـل الارتِـيـابِ
وبـعـدُ فـالإيـمـانُ قَـولٌ وعَـمـلْ ... ونِـيَّـة عـن ذاك لـيس يَـنْـفَـصِـلْ
فـتـارَةً يـزيـدُ بـالـتَّـشْـمـيـرِ ... وتـارةً يَـنْـقُـصُ بـالـتَّـقْـصـيـرِ
وحُـبُّ أصـحـابِ الـنَّـبـيِّ فَـرْضُ ... وَمَـدْحُـهـم تَـزَلُّـفٌ وفَـرْضُ
وأَفْـضَـلُ الـصَّـحَـابَـةِ الـصِّـدِّيـقُ ... وبَـعْـدَهُ الـمُـهـذَّبُ الـفَـارُوقُ

ومنها:

ومِنْ صَحِيحِ ما أَتَى به الخَبَرْ ... وشَاعَ في النَّاسِ قَدِيماً وانْتَشَرْ
نُـزولُ رَبِّـنـا بـلا امْـتِـراءِ ... فـي كُـلِّ لـيـلـةٍ إلـى الـسَّـمَـاءِ
من غَيرِ ما حَدٍّ ولا تَكْيِيفِ ... سُـبـحـانَـهُ مِـن قَـادِرٍ لَـطـيـفِ
وَرُؤيـةُ الـمُـهـيـمِـن الـجَـبَّـارِ ... وأَنَّـنـا نَـراهُ بـالأَبْـصـارِ
يَـوْمَ الـقِـيَـامَـةِ بـلا ازْدِحَـامِ ... كـرُؤيَـة الـبَـدْرِ بـلا غَـمَـامِ
وَضَغْطَةُ القَبْرِ على المَقْبُورِ ... وفِـتْـنَـةُ الـمُـنْـكَـرِ والـنَّـكِـيـرِ

وقد روى عنه أيضاً الأستاذ أبو القاسم بن العربي، وأبو عليّ الحُسين بن محمد بن مُبشر المقرئ، وأبو القاسم خَلَف بن إبرهيم الطُّلَيْطُلي، وأبو عبد الله محمد بن فَرَج المُغَامي، وأبو عبد الله محمد بن مُزاحم، وأبو بكر محمد بن المفرِّج البَطَلْيَوسي، وأبو إسحاق إبراهيم بن عليّ نزيل الإسكندرية، وخَلق سواهم؛ حملوا عنه تلاوةً وسماعاً. وروى عنه بالإجازة أحمد بن محمد بن عبد الله الخَوْلاني. وآخر من روى عنه بالإجازة أبو العَباس أحمد بن عبد الملك بن أبي جَمْرَة المُرسي والد القاضي أبي بكر محمد.

وتُوفي أبو عَمرو بدانية يوم الاثنين نِصْف شَوَّال، ودُفن يومئذٍ بعد

العَصْر، ومَشَى السُّلطانُ أمامَ نَعْشه، وكان الجَمْع في جنازته عظيماً.

* ثبت أسماء شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الجزء:

سنعمل على إثبات شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الثَّبَت، ونرتّبهم على الحروف ترتيباً أبجدياً، ذاكرين أرقام رواياتهم، وكناهم ونسبهم، على الوجه الذي ذكره، ثم نعرِّف بهم، معتمدين[1] على دراسة الدكتور عبد الهادي حميتو المنشورة في المغرب بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسة أبي عمرو الداني في القراءات، وهي بعنوان «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القرّاء بالمغرب والأندلس، جمع ونقد لما وقع في تراجمهم من أخطاء المؤلفين والمحققين»، وهو لم يقف على جزئنا هذا، وفيه شيخ واحد[2] لم يرد في كتابه.

وعدد شيوخ الداني في هذا الجزء ثمانية عشر شيخاً. روى عن جلّهم رواية واحدة[3]، وعددهم ثمانية، وروى عن واحد[4] منهم ست روايات، وعن آخر[5] أربع روايات، وروى عن اثنين[6] منهم أربع روايات، وعن اثنين آخرين[7] ثلاث روايات، وعن الأربعة المتبقين[8] روايتين.

١ ـ إبراهيم بن محمد بن سعدون أبو إسحاق المصري المقرئ الزاهد (ت٤٠٠هـ):

لم يرد لهذا الشيخ ذكر في كتاب الدكتور عبد الهادي حميتو «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القرّاء بالمغرب والأندلس».

---

(١) مع زيادات ومراجعات لكتب التراجم وسائر كتب أبي عمرو الداني.

(٢) هو الشيخ الأول في هذا الثَّبت.

(٣) انظر: تراجم شيوخه المترجمين بالأرقام: (٣، ٤، ٧، ٩، ١٠، ١٥، ١٦، ١٧).

(٤) هو المترجم في هذا الثبت برقم (١٣).

(٥) وهو المترجم في هذا الثبت برقم (١٤).

(٦) هما المترجمان في هذا الثبت برقمي (١، ١١).

(٧) هما المترجمان في هذا الثبت برقمي (٨، ١٨).

(٨) هم المترجمون في هذا الثبت بالأرقام (٤، ٥، ٦، ١٢).

وله في هذا الجزء أربع روايات عنه، بالأرقام:

(١٠) قال: حدثنا [أبو][1] إسحاق إبراهيم[2] بن محمد بن سعدون المقرئ.

(٢٠) قال: حدثنا إبراهيم بن سعدون الزاهد.

(٣٣) قال: حدثنا إبراهيم بن سعدون المقرئ.

(٣٩) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد.

ويروي بهذا الإسناد في المواطن جميعها عن أحمد بن محمد المكي، ثنا علي بن عبد العزيز[3]، ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك، وهو غير الإسناد المثبت في أول القسم المطبوع من «الموطأ» (ص٧٧ ـ ٨١) رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنصوص الأربعة التي أوردها المصنِّف في «الموطأ» من روايته.

ترجمه ابن الجَزَري في «غاية النهاية» (١/ ٢٤) رقم (٩٩) فقال: «إبراهيم بن محمد بن سعدون أبو إسحاق المصري، مقرئ زاهد، قرأ على عبد المنعم بن غلبون[4]، توفي قبل سنة أربع مئة».

قال أبو عبيدة: اشترك أبو عمرو الداني وشيخه هذا ابن سعدون في القراءة على ابن غلبون، وابن غلبون عُرف بتلميذه الداني، قال عنه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٣٣٩): «شيخ الداني، ومؤلِّف «التذكرة»»[5] وترجمه المقريزي في «المقفى الكبير» (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) رقم (٣٥١)، فقال:

«إبراهيم بن محمد بن سعدون، أبو إسحاق، الزاهد، المصري، أخذ

---

(١) لا وجود لها في الأصل، وسقطت على الناسخ، ولا بد منها.

(٢) قبلها في الأصل «بن» وهي من زيادة الناسخ، ولا بد من حذفها.

(٣) انظر: رواية «الموطأ» من طريقه عن القعنبي: «التقييد» لابن نقطة (١/ ٢٨٦).

(٤) توفي ابن غلبون سنة (٣٩٩هـ)، انظر: «طبقات الشافعية» (٢/ ٤٠١)، «غاية النهاية» (١/ ٣٣٩)، «الوافي بالوفيات» (١٦/ ٤٠٤)، «حسن المحاضرة» (١/ ٤٩١).

(٥) انظر: مقدمة «التذكرة في القراءات الثمان» (١/ ٣٠ ـ ٧٠).

القراءة عرضاً عن غير واحد من مشيخة المصريين، وعرض على عبد المنعم بن عبد الله الحلبي، وسمع أحمد بن محمد بن أبي الموت، وأقرأ بجامع مصر، كان خيّراً فاضلاً». قال: «أخذ عنه أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، وتوفي بمصر سنة أربع مئة».

٢ ـ أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن فراس العبقسي[١] (ت٤٠٤هـ)، مسند الحجاز:

قال ابن بشكوال: كان من المسندين الثقات، وقال أبو نصر السجزي: كان من كبار أهل زمانه، وإليه الرحلة في أوانه، وهو ثقة.

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا الجزء روايتين، هما برقمي:

(٥٦) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم.

و(٦٨) قال: أخبرنا أحمد بن فراس[٢].

وهذا الشيخ من شيوخه المكيين، ذكره أبو عمرو في «المنبّهة» (٨٩/ رقم ٣٠) بقوله:

وابـنُ فِـراسٍ أحـمـدُ الـمـكـيُّ وأحـمـد بـن بَـدْرٍ الـمِـصْـرِيُّ

وقال ابن بشكوال في «الصلة» (٢/ ٣٨٥) رقم (٨٧٦) في ترجمته لأبي عمرو الداني: «ولقي بمكة أبا الحسن أحمد بن فراس العبقسي، فسمع منه».

وبالنظر في كتب أبي عمرو نجده كثير التحديث عنه، ويذكره على أكثر من وجه، وينوّع أداة التحمُّل عنه، ويصفه بصفات مختلفة، فيقول في مواطن من «المكتفى»[٣]: «حدثنا أحمد بن إبراهيم العبقسي»، ويقول ـ كما في «المقنع» (٩)، و«المحكم» (٢٥) ـ: «أحمد بن إبراهيم بن فراس المكي»، ويقول في «المكتفى» (٢١٦): «حدثنا أحمد بن إبراهيم المكي»، وفيه (٢١٦):

---

(١) ترجمته في: «السير» (١٧/ ١٨١ ـ ١٨٣)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٧٣).

(٢) وكذا قال في «المكتفى في الوقف والابتداء» (١٨٢ ـ ١٨٨) إلا أنه قال: «حدثنا». والظاهر أن الداني لا يفرق بين: حدثنا وأخبرنا، ويتجوز في إطلاق ذلك على ما وقع له بالإجازة. انظر: كلامنا عند شيخه (عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقلي).

(٣) انظره: (١٨٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٢٤).

«حدثنا أحمد بن فراس الشاهد»، وفيه (٥٤٨): «حدثنا ابن فراس»، ويقول عنه في «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٢٨٤): «أحمد بن إبراهيم المعدّل»، ويقول فيه (١/ ١٩٢) في تسميته: «أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن فراس المكي»، وحذف الكنية واسم الجد فيه (١/ ٢٠٩) فقال:

«حدثنا أحمد بن إبراهيم المكي قراءة عليه في المسجد الحرام بباب النّدوة»، وقال فيه (١/ ٢٣٢): «أخبرني أحمد بن إبراهيم المكي في الإجازة».

٣ ـ أحمد بن محمد بن بدر أبو العباس المصري القاضي بالفسطاط[١] (ت٤٠٠هـ):

قال ابن ميسر: كان أبو العباس قاضي مصر، لزم بيته بعد أن صرف، وحدث فسمع منه جماعة، ذكر ذلك المسبحي وكانت وفاته سنة أربع مئة. قال ابن حجر: «ولم أعرف الوقت الذي ولِّي فيه، ولا ذكر في «نظم ابن دانيال»، والمسبحي من أعرف الناس بالمصريين لا سيّما من عاصره، ويجوز أن يكون وصف بالقاضي، لكونه ناب عن بعض القضاة، كما وقع للقضاعي، أو خَلَف».

قال أبو ذر الهروي: لا بأس به.

وقال ابن حجر: ووقع لنا حديثه متصلاً بالسماع في «مشيخة أبي عبد الله الرازي».

ذكره هكذا في «جزئنا» برقم (٤٠)، وليس للداني عنه فيه غير هذه الرواية. وذكره في «المنبهة» (٧٩/ رقم ٣٠) كما سبق في الذي قبله.

وذكره في «المكتفى» (٨٧٠)، قال: «حدثنا أحمد بن محمد القاضي»، وقال في «الرسالة الوافية» (ص٢٦١/ رقم ٢٠٠): «حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن بدر القاضي قال: أخبرنا الحسين بن محمد بن داود»، وهو يروي في جزئنا عن الحسين بن محمد بن داود بواسطته أيضاً.

---

(١) ترجمته في: «رفع الإصر عن قضاة مصر» (١/ ٩٩ ـ ١٠١).

ترجمه الحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٠٥/ رقم ٧٠٢)، والضبي في «بغية الملتمس» (٤١١/ رقم ١١٨٦) وغيرهما. وأكثر الداني عنه الرواية في كتاب «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٢٤٥) رقم (٤٢)، فقال في أول رواية له عنه:

«حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن بدر القاضي قراءة عليه في منزله بمصر، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن داود». وحدث عنه فيه في (١/ ٣١٣) رقم (٨٧)، و(٢/ ٤٨١) رقم (١٩١)، و(٣/ ٧٤٧) رقم (٢٦٨)، و(٤/ ٧٨٣) رقم (٣٩٢)، و(٤/ ٨٦٩) رقم (٤٤٧).

وحدّث عنه في «المكتفى» (٥٥٦) فقال: حدثنا أحمد بن محمد بن بدر القاضي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا إبراهيم الهروي... ثم رفع السند إلى الحسن البصري قال: من سأل الله الشهادة مخلصاً من قلبه ثم مات على فراشه، فهو شهيد، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الحديد: ١٩].

وقد وهم فيه وفي أبيه بعض محققي تراث أبي عمرو فترجم لهما في الأندلسيين[(١)].

وخلط بعضهم بينه وبين سلفه أبي العباس أحمد بن مت البخاري[(٢)].

---

(١) انظر: «المكتفى» لأبي عمرو الداني (ص٥٥٦) وترجمة الابن بالهامش رقم (٩) حيث قال محققه فيه: أحمد بن محمد بن أحمد بن بدر أبو بكر وقيل أبو مروان الأندلسي: من أهل بيت أدب وشعر ورئاسة، كان في أيام المنصورين أبي عامر وأثيراً عنده وكناه أبو بكر (كذا)». ثم أشار إلى الحميدي: «جذوة المقتبس» (١٠٦) ثم زاد فترجم لأبيه بالهامش رقم (١٠) فقال: «محمد بن أحمد بن بدر الصدفي أبو عبد الله: محدث أندلسي وفقيه متقدم توفي سنة (٤٤٧هـ ـ ١٠٥٥م)». ابن بشكوال، الصلة (٢/ ١٠٩).
ولا أدري كيف يكون والد شيخ أبي عمرو الداني ممن توفي سنة (٤٤٧هـ) كما قال المحقق، ومع ذلك يروي الداني عن ولده؟ والداني نفسه الراوي عن ولده قد توفي قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات.

(٢) مقدمة تحقيق «الموضح في الفتح والإمالة» (٧٥) ترجمة (١٨).

٤ ـ أحمد بن عمر بن محمد بن محفوظ أبو عبد الله المصري القاضي بالجيزة (ت٣٩٩هـ):

قال أبو عمرو الداني: «كتبنا عنه شيئاً كثيراً في القراءات والحديث، وتوفي سنة تسع وتسعين» كذا في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٧٩٣) رقم (٢٦٨)، و«السير» (١٧/ ١١٠).

وترجمه ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ١٢٦) رقم (٥٨٦)، قال: روى عنه أبو عمرو الداني في هذا الجزء حديثاً واحداً برقم (١٦).

«روى القراءة عن أبي الفتح بن بُدْهن قراءةً وعرضاً، وأحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع وأحمد بن سليمان وأحمد بن بهزاد ومحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن منير»، ثم قال:

«روى القراءة عنه أبو عمرو الحافظ وقال: قرأت عليه وشيخنا أبو الفتح[١] يسمع، توفي بمصر سنة (٣٩٩هـ)»[٢].

وذكره الداني في «المنبهة» (ص٧٩/ رقم ٢٨) بقوله:

وأحمد الجيزيُّ قد رَوَيْتُ ... عنه كثيراً كلَّهُ وَعَيْتُ

وتتجلى أهميته في مشيخة أبي عمرو في سعة روايته عنه سواء لما يتعلق بالقراءات أم لغيرها من الآثار.

فقد أسند عنه في عامة كتبه في القراءات كـ«جامع البيان» وكتاب «التيسير» وكتاب «المفردات السبع» و«التعريف» و«المقنع» و«المحكم» و«المكتفى» و«السنن» و«الإدغام الكبير» وغيرها مع التفنن في ذكر نسبه مستوفى تارةً ومختصراً أخرى، كأن يقول:

حدثنا أحمد بن عمر بن محمد بن عمر الجيزي قراءة عليه[٣].

---

(١) هو شيخه فارس بن أحمد.

(٢) «غاية النهاية» (١/ ١٢٦) ترجمة (٥٨٦).

(٣) «المقنع في رسم المصاحف» (١٠).

أو يقول: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محفوظ القاضي[1].

أو يقول: أحمد بن عمر بن محفوظ[2] أو أحمد بن محفوظ[3] أو أحمد بن عمر القاضي[4] أو ابن محفوظ القاضي الجيزي[5]، وربما زاد فقال: قراءة مني عليه في الجامع العتيق بمصر[6].

وعلى أي حال فإن الأكثر أنه يذكره باسم والده، فيقول: أحمد بن عمر، إلا أن احتمال وقوع التصحيف في اسم أبيه يظل وارداً، وذلك لتشابه الصورة الخطية بين محمد وعمر مما يمكن معه أن تكون الأسانيد التي يذكر فيها باسم أحمد بن محمد محرّفة عن أحمد بن عمر، ومنها ما جاء عند ابن الجزري في ترجمته في «غاية النهاية»[7] إذ ورد في الكتاب نفسه في مواضع أخرى باسم أحمد بن عمر، لا باسم أحمد بن محمد[8]، وبه أيضاً جاء ذكره في مواضع في كتاب الذهبي[9].

٥ ـ حمزة بن علي بن حمزة أبو القاسم الطرائفي البغدادي:

روى له أبو عمرو الداني في هذا «الجزء» روايتين، هما: (٤) و(٧١)، ولم يذكر اسم جده (حمزة) في الثانية وهكذا فعل في «المكتفى» (٢٥٥)، و«الرسالة الوافية» (١٧٧/رقم ٧٧)، واكتفى بقوله في الأولى: «حدثنا حمزة بن علي بن حمزة البغدادي»، واختصره في «المنبهة» (٨٠/رقم ٣١) فقال:

وابنُ عليٍّ حَمْزَةُ البغدادي ... وابن مُنيرٍ كلُّهم أُستاذي

---

(١) «السنن الواردة في الفتن» (٤/ ٨٩٠).
(٢) «المقنع» (١٢٦).
(٣) «المقنع» (٤١)، و«المحكم» (٥١).
(٤) «المحكم» (٧).
(٥) «التعريف» (٣٧ ـ ٣٨).
(٦) «التعريف» (٣٧ ـ ٣٨).
(٧) «غاية النهاية» (١/ ١٢٦).
(٨) «غاية النهاية» (١/ ٩٣) وكذا في (١/ ٣٥) في ترجمة شيخه أحمد بن إبراهيم بن جامع السكري.
(٩) انظر: «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٤٢) في ترجمة شيخه محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن منير. وكذا في (١/ ٣٢٦) في ترجمة الحافظ أبي عمرو الداني.

وقال في «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٢٥٧) رقم (٤٧): «حدثنا أبو القاسم حمزة بن علي بن حمزة البغدادي قراءة عليه في جامع الفسطاط»، فالتقى به في رحلته إلى مصر، واجتمعا هناك.

ونسبه في «السنن» رقم (٤٥١) فقال: «حدثنا حمزة بن علي الطرائفي»[١]، وأسند عنه فيه اثنين وسبعين نصاً، أفاده محققه في تقديمه له (١/ ١٢٩).

ولم يظفر بترجمته محقق «جامع البيان» (ترجمة ١٢)، وكذا فعل محمد شفاعت رباني في مقدمة «تحقيق الموضح» (٧٦/رقم ٢٥)، وأخونا دغش العجمي في «الرسالة الوافية» (ص٤١، ١٧٧)، ومحمد بن سعيد القحطاني في تعليقه على «الرسالة الوافية» (ص٨٧)، ومحمد بن مجقان الجزائري في تعليقه على «الأرجوزة المنبهة» (ص٨٠)، وعرّفه بعض محققي[٢] «الأرجوزة المنبهة» بـ(أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب البغدادي)!! وهكذا فعل محقق كتاب «المكتفى» (٢٢٥/ هامش ٧) ولكنه قال: «لعله» على الشك والترجّي!.

٦ ـ خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان الخاقاني أبو القاسم المصري المالكي (ت٤٠٢هـ):

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا الجزء روايتين عن شيخين مختلفين، ووقع اسمه فيهما، هكذا:

(٤٣) وسمّاه: خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ، وكذلك فعل في «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٢١٥).

(١٠٠) وقال عنه: خلف بن حمدان المالكي.

وهو من شيوخه المذكورين في ترجمته ممن أخذ عنهم القراءات، ولقيهم في رحلته إلى مصر.

---

(١) أخشى أن يكون سقط وقع فيه، أو أخطأ فيه الناسخ، فشيخه في هذا الموطن الحسن بن يوسف، وهو الطرائفي، كما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٦٠).

(٢) وهو الدكتور الحسن بن أحمد وكاك.

ترجمه الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، وابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٢٧١) رقم (١٢٢٨) فقالا عنه: «قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني، وعليه اعتمد في قراءة ورش في «التيسير» وغيره، وقال:

كان ضابطاً لقراءة ورش متقناً لها، مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك، واسع الرواية، صادق اللهجة، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه، مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة، وهو في عشر الثمانين».

وفيه يقول أبو عمرو في «المنبهة» (ص٧٨/ رقم ٢٥):

«وخلف بن جعفر الخاقاني وكان ذا ضَبْطٍ وذا إتقانِ»

وقد أسند عنه رواية ورش في كتاب «التيسير» فقال (ص١١):

«وقرأت بها القرآن كله على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان المقرئ بمصر، وقال لي: قرأت بها على أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي، وقال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقال: قرأت على أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق، وقال: قرأت على ورش، وقال: قرأت على نافع».

وقال في التعريف (٣٦ ـ ٣٧): «وقرأت بها القرآن كله على شيخنا خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان المقرئ في مسجده بالفسطاط، وقال: قرأت على أبي جعفر أحمد بن أسامة وأبي بكر محمد بن أبي الرجاء وعلى غيرهما، وقالا: قرأنا على إسماعيل بن عبد الله النحاس الكبير، وقال: قرأت على أبي يعقوب، وقال: قرأت على ورش، وقال: قرأت على نافع».

وأسند عنه في «التيسير» (ص١٢ ـ ١٣)، و«المفردات السبع» (١٦٤) قراءة أبي عمرو بن العلاء من رواية أبي شعيب السوسي. وذكر محقق «جامع البيان» أن الداني «عرض عليه القراءة في ستة من طرق «جامع البيان»، وروى عنه الحروف في عشرة منها، ومجموع أسانيده في «جامع البيان» ستة وثلاثون

إسناداً بإسقاط المكرر، ومن طريقه يروي الداني كتاب «فضائل القرآن» وغيره لأبي عبيد القاسم بن سلام»[1].

وذكر محقق كتاب «السنن الواردة في الفتن» (١٢٩) أن الداني روى من طريقه في السنن واحداً وعشرين نصاً.

وعلى الجملة فرواياته عنه في سائر كتبه تفوق أو تكاد كل رواياته عن شيوخه، إلا أنه كان يتفنن في تلك الأسانيد على عادته فيقول: حدثنا الخاقاني خلف بن إبراهيم[2].

أو حدثنا الخاقاني خلف بن حمدان[3].

أو حدثنا خلف بن إبراهيم بن خاقان المالكي[4].

أو حدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد المالكي[5].

أو حدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان المقرئ[6].

أو حدثنا خلف بن حمدان المقرئ[7].

أو حدثنا خلف بن إبراهيم بن حمدان[8].

أو حدثنا خلف بن حمدان بن خاقان المالكي[9].

أو حدثنا خلف بن إبراهيم[10].

---

(١) «الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان»، للدكتور عبد المهيمن طحان (٤٣).
(٢) انظر: «المكتفى» (١٤٨، ١٩٦، ٢٥٤)، و«السنن» (١/ ٣٢٥)، و«المقنع» (٩١)، و«البيان» (٢٣).
(٣) «المكتفى» (٥٤٤)، و«المقنع» (٨).
(٤) «المكتفى» (٢٢٩).
(٥) «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٢٠١)، و«الرسالة الوافية» (ص١٣٣).
(٦) «المقنع» (٥).
(٧) «المكتفى» (٤٥٨)، و«المقنع» (٥٣/ ٣٨)، و«التحديد» (٧٥ ـ ٧٧).
(٨) «جمال القراء» للسخاوي (٢/ ٤٨٩).
(٩) «المقنع» (٨).
(١٠) «المكتفى» (١٤٦ ـ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، و«البيان» (٢٧ ـ ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٨ ـ ٥٠ ـ ٥١).

أو حدثنا الخاقاني[1].

أو حدثنا ابن خاقان[2].

أو حدثنا خلف بن خاقان[3].

أو حدثنا ابن حمدان[4].

أو أخبرنا أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد المقرئ[5].

أو حدثنا أبو القاسم خلف بن إبراهيم[6].

وهكذا في صور أخرى كثيرة يذكره بها، مما يجعل غير الخبير بصنيع أبي عمرو يظن أن الأمر فيه يتعلق بعديد من الشيوخ، كما وقع في بعض الروايات عنه التباس على بعض المحققين لهذا السبب.

ففي كتاب «البيان» مثلاً: «قال أبو عمرو الداني في باب ذكر أجزاء سبعة وعشرين، وهي المرتبة لقيام شهر رمضان: أخبرني الخاقاني قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الأصبهاني[7] قال: وهذه أجزاء سبعة وعشرين على ذلك...»

---

(١) «البيان» (٣٣ ـ ٣٧ ـ ٥٢)، و«المكتفى» (٢٥٤)، و«المقنع» (٨)، و«المحكم» (٢٠ ـ ٥١ ـ ٥٣ ـ ٩٠)، و«جمال القراء» (٢/٥٠٦).

(٢) «المقنع» (٤١)، و«جمال القراء» (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦)، و«المكتفى» (٦٤١).

(٣) «المقنع» (٢١).

(٤) «إيجاز البيان» (ق١).

(٥) «البيان» (٢١) وقد سقطت منه كلمة «أبو» فبقي القاسم بن إبراهيم وكأنه شيخ آخر لأبي عمرو الداني، وزاد المحقق فذكره في فهرس الأعلام بهذا الاسم. انظر: «البيان» (ص٣٥١) وقد زاد على ذلك فأثبت جميع الصور التي ذكر بها هذا الشيخ في «فهرس الأعلام» وكأنها لمجموعة شيوخ دون أن يحيل في بعضها على بعض، فذكر في حرف الخاء: الخاقاني وابن خاقان وخلف بن إبراهيم، وخلف بن إبراهيم الخاقاني وخلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ وخلف بن خاقان. انظر: (فهرسته) في آخر كتاب «البيان» (ص٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٦) «جامع البيان» لوحة (٧١ ـ ٧٩).

(٧) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله بن أشتة الأصبهاني صاحب كتاب «المصاحف» ترجمته في «غاية النهاية» (١/ ١٨٤) ترجمة (٣١٧٧).

ثم ذكر أن أولها ينتهي في البقرة إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]. وذكر باقي الأجزاء إلى آخر القرآن[١].

ونقل الإمام علم الدين السخاوي هذا الفصل في «جمال القراء» (١٣٨)، لكن محققه أثبته هكذا فقال:

«قال أبو عمرو: وحدثنا الخاقاني وخلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ في الإجازة قالا: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله المقرئ الأصبهاني قال: هذه أجزاء سبعة وعشرون! على عدد الحروف».

ولا يخفى أن الصواب في أول السند: «وحدثنا الخاقاني خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ».

وأن الصواب أيضاً «قال» مسنداً إلى المفرد، لا «قالا» بالتثنية، لأن تثنيته كانت على توهم الخاقاني شيخاً غير خلف بن إبراهيم، فعطف الثاني على الأول بالواو، وثنى الضمير العائد عليهما!!

وقد وقع في كتاب «البيان» (ص٥٦) المطبوع تداخل بين نسب الخاقاني هذا وبين شيخ ثان لأبي عمرو يشترك معه في الاسم، فجاء السند فيه هكذا:

«قال الحافظ: أخبرنا خلف بن إبراهيم بن هاشم العبدري قال: أخبرنا زياد».

وإنما الصواب: خلف بن أحمد بن هاشم وهو شيخ آخر له[٢].

كما وقع في «شرح الخاقانية» في مخطوطته المحفوظة بخزانة الجامعة الإسلامية بالمدينة عند ذكر وجوب ترتيل القراءة: «حدثنا خلف بن خلف بن إبراهيم» وإنما الصواب «خلف بن إبراهيم».

٧ ـ سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر الأستجي[٣] الأنصاري أبو القاسم الأندلسي الإمام (ت٤٠٦هـ):

---

(١) «البيان» (٣١١ ـ ٣١٣).

(٢) انظر: «معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني» (ص٦٧/رقم ٢٣).

(٣) نسبة إلى مدينة (أستجة) على مرحلة من قرطبة، وهي مدينة قديمة بها آثار، انظر: «الروض المعطار» (٥٣).

روى له أبو عمرو الداني في هذا الجزء رواية واحدة برقم (٩٣) قال: «أخبرني سلمة بن سعيد الإمام فيما أذن لي في روايته».

وسماه هكذا في «المكتفى» (١٩٥ ـ ١٩٦)، و«السنن» (١/ ٢٣٧)، و«الرسالة الوافية» (٥٠، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١١، ٢٢٢).

ترجم له ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) رقم (٥١٢)، وذكر أن له رحلة إلى المشرق، حج فيها وأقام بالمشرق ثلاثاً وعشرين سنة، أدّب في بعض أحياء العرب، ولقي أبا بكر محمد بن الحسين الآجري، وسمع منه بعض مصنفاته، وأجاز له أيضاً حمزة بن محمد الكناني والحسن بن رشيق، وكان رجلاً فاضلاً ثقة فيما رواه، راوية للعلم، حدث وسمع منه الناس كثيراً.

ذكره الخولاني وقال: كان حافظاً للحديث، يملي من صدره، يشبه المتقدمين من المحدثين، وكانت روايته واسعة، وعنايته ظاهرة، ثقة فيما نقل وضبط.

وحدث عنه أيضاً أبو عمرو المقرئ وأبو حفص الزهراوي وأبو عمر بن عبد البر، توفي بإشبيلية سنة (٤٠٦هـ)، وله ترجمة في «جذوة المقتبس» (٢٣٦/ رقم ٦٩٤).

ويعتبر المترجم من أهم المشيخة الأندلسية التي روى عنها الداني، فقد حدث عنه في عامة كتبه مع التفنن في ذكره على طريقته في مثله، فمن ذلك غير ما أورده المصنف:

وربما قال فيه: حدثنا سلمة بن سعيد بن سلمة الأستجي[١].

أو قال: حدثنا سلمة بن سعيد بن بدر[٢].

أو قال: حدثنا سلمة بن سعيد بن سلمة الإمام[٣].

---

(١) «شرح الخاقانية» (ق٥٥).

(٢) ذكر هذا في «شرح الخاقانية» أيضاً: (ق٥٥ ـ ٥٦)، وربما كان اسم بدر محرفاً عن عمر.

(٣) «البيان في عد آي القرآن» (٢١ ـ ٢٢)، و«السنن الواردة في الفتن» (٣٧٣) وكذا فيه (٤/ ٢٠٩٧ ـ ٢٠٩٨).

أو قال: حدثنا ابن سعيد قال: أخبرنا محمد بن الحسين[1].

أو قال: حدثنا ابن سعيد قال: أخبرنا محمد[2].

أو قال: حدثنا ابن سلمة قال: أخبرنا محمد[3].

فهذه الصور كلها مراد بها هذا الشيخ، وفي جميعها أيضاً هو يروي عن الآجري المذكور صاحب المصنفات: «أخلاق حملة القرآن»، و«أخلاق العلماء» وغيرهما[4].

٨ ـ سلمون بن داود بن سلمون القروي المالكي أبو الربيع:

ذكره في «الأرجوزة المنبّهة» (٨١/رقم ٣٣)، فقال:

والمالكيُّ شيخُنا سَلْمونُ والرَّبَعِيُّ[5] الثِّقة المأمون

روى أبو عمرو الداني عنه في «جزئنا» هذا ثلاث روايات، سمّاه في الأولى منها (برقم ٧٠) كما هو مثبت، وفي الأخرى رقم (٨٧)، قال: «أخبرنا سلمون بن داود المقرئ»، واعتصر اسمه واختصره في الثالثة رقم (٩٥) فقال: «أخبرنا ابن داود»[6].

ويروي في الموطن الأول عنه عن أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، وفي الموطن الثاني والثالث عنه عن أبي علي محمد بن أحمد بن الصواف.

وكنية هذا الشيخ أبو الربيع، وهو من فقهاء القيروان.

وروى عنه في «الرسالة الوافية» رقم (٢٢١) قال: «حدثنا سلمون بن داود».

---

(١) «الرسالة الوافية» رقم (٥٣). (٢) «الرسالة الوافية» رقم (٥١).

(٣) نفسه رقم (٢٢٥، ٢٢٧).

(٤) الكتابان مطبوعان متداولان. وانظر: بعض روايته من طريقه عن الآجري في «غاية النهاية» (٢/ ١٤٢).

(٥) هو: علي بن محمد بن إسماعيل، ترجمته في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٤٢)، و«غاية النهاية» (١/ ٥٦٤).

(٦) هكذا فعل في مواطن من كتابه «السنن الواردة في الفتن» (٢٧٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٥٨٩).

حدث عنه في كتاب «السنن الواردة في الفتن» (١/ ١٨٤ ـ ١٨٥) رقم (٤)، فقال في أول رواية له عنه فيه:

«حدثنا أبو الربيع سلمون بن داود بن سلمون القروي قراءة مني عليه بها...».

وقد روى عنه أبو عمرو في كتاب «السنن» ـ وحده ـ خمسة وعشرين نصاً من الأحاديث والآثار[١] مع التفنن في ذكره باسمه ونسبه ونسبته إلى البلد.

وقد تعرض عند بعض محققي تراث أبي عمرو لأنواع من التحريفات والأوهام وكذا في بعض كتبه الخطية، ففي كتاب «المكتفى» (٢٠٢) قال المؤلف:

«حدثنا سلمون بن داود قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد قال:...».

هكذا قال المؤلف: حدثنا سلمون بن داود ـ على الجادة ـ، غير أن محقق الكتاب أشار بالهامش إلى نسختي أ ـ ب وذكر أن فيهما «سليمان»، وبناء على هذا فقد ترجم له على أنه سليمان بن داود بن سليمان أبو علي الفرائضي محدث بغدادي حدث عن... وذكر ترجمته عن «تاريخ بغداد» للخطيب!

وهكذا أثبت اسمه في الكتاب «سلمون» وترجم له على أنه سليمان، ثم أخذ يحيل على ترجمته في الموضع المذكور، على الرغم من أن المؤلف قال في ثاني رواية له عنه:

«حدثنا سلمون بن داود القروي» وأثبتها المحقق على الصواب مع ما لاحظه من تصحيف فيها في بعض النسخ إلى المقرئ وغيرها، مع هذا أحال على ترجمته السابقة[٢] وهكذا استمر يحيل في مواضع ذكره[٣].

---

(١) ذكرها محققه في مقدمة التحقيق (١/ ١٢٧).

(٢) «المكتفى» (٢٠٢) بهامش رقم (٢) وهو كذلك باسم سليمان في «شرح الخاقانية» للداني: لوحة (١٧).

(٣) «المكتفى» (٢٩٣).

وقد حدث عنه أبو عمرو في «المقنع في الرسم» (٧) مقروناً بنسبه، فقال: حدثنا سلمون بن داود القروي قراءة مني عليه[١]. وكذلك ذكره أيضاً في كتاب «البيان» (٢٢) فقال: أخبرنا سلمون بن داود القروي.

غير أن محققه كتب «المقرئ» بدل «القروي».

ثم عاد فأثبتها على الصواب فقال: «أخبرنا سلمون بن داود القروي»[٢]

وقد اقتصر في أكثر مواضع ذكره في كتاب «السنن» على اسمه واسم أبيه[٣].

٩ ـ عبد الرحمٰن بن أحمد بن محمد بن قاسم أبو بكر التُّجيبي الشاهد المعدل، المعروف بـ(ابن حَوبيل) من أهل قرطبة (ت٤٠٩هـ):

روى عنه أبو عمرو في هذا الجزء في موطن واحد، قال في رواية رقم (٢٩):

«حدثنا أبو بكر عبد الرحمٰن بن أحمد المعدل».

وله ذكر في كتابه «البيان في عدّ آي القرآن» فذكره فيه (٢٩)، فقال: «أخبرنا عبد الرحمٰن بن أحمد المعدل»، وكذا فيه (ص٣٢٤)، بينما نعته فيه (٥٥) بـ(الشاهد) بدل (المعدل).

بينما قال في كتابه «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٧٤) عنه: «حدثنا عبد الرحمٰن بن أحمد بن محمد الشاهد».

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٧/ ٢٨٩) عنه:

«كبير المفتين في هذه الطبقة»، وقال:

---

(١) «المكتفى» (٥٢٧ ـ ٥٤٦).

(٢) «البيان» (١٣٢)، وذكر باقي الروايات باسمه واسم أبيه فقط كما في (٢٤ ـ ٣٦ ـ ٦٠ ـ ٣٢٣).

(٣) «السنن» (١/ ١٨٩ ـ ١٩٣ ـ ٢٠٤ ـ ٢١١ ـ ٢٢٨ ـ ٢٦٠). وانظر رواية الداني عنه في «برنامج شيوخ الرعيني» (ص٥).

«قال أبو عبد الله الخولاني: كان من أهل العلم والصلاح والفضل، قديم الخير»، وقال:

«قال ابن حيان: كان حافظاً عالماً راوية، وجيهاً، قضّاءً للحوائج، طلق المُحَيَّا لجميع الناس، ولحقته زَمَانَةٌ أقعدته آخر عمره في بيته»، وقال:

«توفي في منتصف صفر سنة تسع وأربع مئة، وكان يومه مشهوداً، حضره الخليفة القاسم، وصلى عليه أبو العباس بن ذكوان صاحبه، ففقده الناس».

وترجمه الحميدي في «جذوة المقتبس» (٢٧٠/رقم ٥٨٧)، وابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢٠٣) رقم (٦٨٧) وقال فيه: «عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن قاسم... يعرف بابن حوبيل من أهل قرطبة، ويكنى أبا بكر».

وقال الضّبي في «بغية الملتمس» (٣٦٠/رقم ٩٩٦):

«عبد الرحمٰن بن أحمد التجيبي أبو بكر... فقيه قرطبي محدث مشهور، يروي كتاب «الموطأ» عن أحمد بن مطرف عن عبيد الله بن يحيى عن يحيى، ويروي عن إسحاق بن إبراهيم التجيبي الفقيه. روى عنه حاتم بن محمد وغيره». والإسناد الذي في جزئنا قال فيه هذا الشيخ: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا محمد بن عمر بن لبابة قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: حدثنا مطرف بن عبد الله عن مالك» فهو غير المذكور عند الضبي.

١٠ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن مسافر الهمداني الوهراني[١] البجَّاني[٢] أبو القاسم الفرائضي، يعرف بـ(ابن الخراز) (ت٤١١هـ):

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا «الجزء» رواية واحدة برقم (٥٩)، وذكره هكذا: «عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد الفرائضي».

وذكره أيضاً في كتابه «البيان» (٥٥)، وسمّاه على ضروب وألوان تأتي.

---

(١) نسبة إلى (وهران)، وهي مدينة بعدوة الأندلس على أرض القيروان، انظر (الوهراني) في: «الأنساب» و«اللباب» ففيهما ترجمة له.

(٢) من مدن الأندلس، وتحرَّفت في «ترتيب المدارك» (٤/ ٦٩٠) إلى «التجاني»!.

ترجمه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٧/ ٢١٨ ـ ٢١٩) فقال: «قال ابن غلبون: كان صالحاً، صاحبَ سُنّةٍ، له رحلة قديمة، لقي فيها الناس وحج، ودخل القيروان، ولقي الأبهري، وروى عنه كتبه، ولقي بها جماعة سواه، وسمع بالبصرة، ومصر، وغيرهما.

وقال غيره: لم يكن فيمن أدركنا أوثقَ منه، ولا أورع، ولا أحسن تمسُّكاً منه بالسنّة، وسمع منه جماعة الناس بالأندلس».

قال بعد أن ذكر جماعة ممن سمع منهم ولقيهم: «وأقام في رحلته نحو عشرين عاماً».

وقال الحميدي في «جذوة المقتبس» (٢/ ٤٣٥) رقم (٦٠٤) عنه:

«من أهل الحديث والرواية»، وذكر رحلته ولقاءه المشايخ، وقال: «روى عنه الإمامان الحافظان: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم».

ومدحه الذهبي في «السير» (١٧/ ٣٣٢) بقوله: «الشيخ الثقة الجليل» وقال عنه: «وكان خيّراً صالحاً مُنقبضاً، يتكسّب بالتجارة».

وترجمه صاحب «الصلة» (١/ ٣٠٥) رقم (٦٩٠) فقال: «من أهل بجانة يكنى أبا القاسم، روى بالمشرق عن أبي محمد عمر بن شبوية المروزي، وعن أبي محمد الحسن بن رشيق المصري، وعن أبي بكر محمد بن صالح الأبهري الفقيه...».

ولأبي عمرو عنه رواية كثيرة في كتبه مع التفنن في إيراد اسمه ونسبه وتحليته.

فتارة يقول: حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد الفرائضي قراءة عليه قال: حدثنا علي بن محمد بن أحمد بن نصير البغدادي...[1].

---

(١) انظر: أول رواية عنه في «المقنع» (٦)، و«المكتفي» (٢٦٧)، و«السنن» (١/ ٢١٤ رقم ١٧)، وكذا (١/ ٢١٦ ـ ١/ ٢٢٥).

وتارة يختصره ويحليه بحلية أخرى كما في هذه الروايات من كتاب «البيان»:

أخبرنا عبد الرحمٰن بن خالد[1].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد التاجر[2].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن عبد الله الهمداني[3].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن عبد الله الفرائضي[4].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن عبد الله[5].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن خالد المالكي[6].

أخبرنا عبد الرحمٰن بن خالد[7].

وفي كتاب «السنن» يقول: حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله أو عبد الرحمٰن بن خالد[8].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسافر[9].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن مسافر[10].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن مسافر البجاني[11].

أو حدثنا ابن خالد[12] أو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد[13].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله التاجر[14].

---

(١) «البيان» (٢٢).
(٢) «البيان» (٢٣).
(٣) «البيان» (٢٤).
(٤) «البيان» (٢٧).
(٥) «البيان» (٥٦).
(٦) «البيان» (٦٢).
(٧) «البيان» (٦٥).
(٨) «السنن» (١/ ٢٤٧، ٣٠٠).
(٩) «السنن» (٣/ ٥٥١)، و«المكتفى» (٢٦٩).
(١٠) «السنن» (١/ ٩٣٤)، وكذا (٥/ ١٢١٣).
(١١) «السنن» (١/ ٣٣١).
(١٢) «السنن» (٢/ ٣٤٩ ـ ٢/ ٣٥١ ـ ٤/ ٩٣٢).
(١٣) «السنن» (١/ ٢٩٢)
(١٤) «السنن» (٢/ ٤٢٧، ٤٦٣)، وفي «المكتفى» (٥٣٩) عبد الرحمٰن بن خالد التاجر.

وقد أثبت محقق كتاب «البيان» جميع الطرق التي روى عنه بها أبو عمرو في الكتاب مما ذكرنا صورها، فأثبت كل صورة منها على حدة في (فهرسة الأعلام) في آخر الكتاب، وكأن مجموع المذكورين فيها شيوخ لأبي عمرو[1].

كما أنه أثبت في الكتاب رواية محرّفة توهم أنها مسندة عن غيره ممن سمي فيها باسم (محمد بن مسافر) حيث قال: «قال الحافظ: أخبرنا محمد بن مسافر قال: أخبرنا يوسف بن يعقوب... وذكر السند[2]. وليس في شيوخ الداني محمد بن مسافر، وإنما الصواب عبد الرحمٰن بن مسافر، وهو اختصار لنسبه كما تقدم ذكره بمثله في كتاب «السنن»، أو لعلّ الداني اختصره أكثر فقال: أخبرنا ابن مسافر، أو قال في «السنن»: أخبرنا ابن خالد. ويدل على أنه المراد روايته للخبر عن يوسف بن يعقوب - وهو النجيرمي - الذي يروي عنه في كتاب «السنن» وغيره[3].

وقد وهم في نسبته محقق كتاب «السنن» فأثبت إحدى الروايات عنه هكذا:

«حدثنا عبد الرحمٰن بن مسافر البخاري..» إلا أنه علق بالهامش فقال: «كذا ورد في الأصل: البخاري، ولعلّه محرّف من «البجاني» لأن الرجل من أهل بجانة»[4].

فهكذا أثبت الوهم اعتماداً على ما في الأصل، وترك الصواب معلقاً في خبر لعلّ، وكان الأجدر أن يعكس الأمر فيرجح احتمال التصحيف في النسبة لشدة التقارب الخطي بين النسبتين.

ووهم فيه محقق كتاب «جامع البيان» فظنه أكثر من شيخ بسبب صنيع أبي عمرو في الإسناد عنه، فأثبته في قائمة شيوخ أبي عمرو هكذا:

---

(١) انظر: (فهرس الأعلام) من كتاب «البيان في عد آي القرآن» لمحققه الدكتور غانم قدوري الحمد (٣٤٦ - ٣٤٧).

(٢) «البيان» (٢٥).

(٣) انظر: روايته عنه في «السنن» (١/ ٢٤٧)، وكذا (١/ ٣٠٠).

(٤) «السنن» رقم (٩٧).

١ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسافر، وقال: «روى عنه الداني في «السنن» ولم أظفر بترجمته».

٢ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله التاجر، قال: «روى عنه الداني وذكر مثله».

٣ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد الفرائضي الوهراني[١].

ولا يخفى مما قدمنا أن التراجم الثلاث إنما هي لشخص واحد، وهو المترجم له أعلاه.

ومن الطريف أن محقق كتاب «المكتفى» قد سمى في مقدمة تحقيقه ثمانية وعشرين من شيوخ الداني دون أن يُجري له من بينهم ذكراً بأي ترجمة من التراجم المذكورة[٢]، مع أنه في «المكتفى» الذي هو بصدد تحقيقه قد روى عنه أبو عمرو في مواضع كثيرة وبصور مختلفة[٣]، فكان إثباته لما في الكتاب الذي يحققه أحق من إثبات الشيوخ المذكورين فيما في سواه!

١١ ـ عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان أبو المطرف القشيري الزاهد (ت٣٩٥هـ):

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا «الجزء» أربع روايات، فذكره برقم (٧٩): «عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان»، وذكره برقم (٩٩): «عبد الرحمٰن بن عثمان الزاهد»، وبرقمي (٨٠) و(٨٨): (ابن[٤] عفان)، ويروي في جميع هذه المواطن عن قاسم بن أصبغ.

---

(١) «الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان» (٣٩) وتبعه عليه الدكتور محمد بن سعيد القحطاني في تحقيقه «الرسالة الوافية» (ص١٧).

(٢) مقدمة تحقيق «المكتفى» (٣٢ ـ ٣٤) للدكتور يوسف المرعشلي.

(٣) ذكره في (ص٢٦٧) باسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد الفرائضي.
وفي (ص٢٦٩) باسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسافر.
وفي (ص٣٤٦) باسم عبد الرحمٰن بن خالد الفرائضي.
وفي (ص٤٧٩) باسم عبد الرحمٰن بن خالد.
وفي (ص٥٣٩) باسم عبد الرحمٰن بن خالد التاجر.
وفي (ص٦٣٢) باسم عبد الرحمٰن بن عبد الله.
وفي (ص٦٣٣) باسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد الفرائضي.

(٤) تحرف على ناسخ الأصل في هذا الموطن إلى «أبو»!.

قال ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢٩٤): «روى عن قاسم بن أصبغ وأحمد بن ثابت التغلبي وغيرهما، ورحل إلى المشرق فحج سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وروى هناك... سمع الناس منه كثيراً من روايته، وحدث عنه أبو عمرو المقرئ ومكي المقرئ».

وذكره في (ترجمة أبي عمرو) (٢/ ٣٨٥) في عداد مشيخته من الأندلسيين.

وقال الحميدي في «الجذوة» (٢٧٧/ رقم ٦١٠): «روى عنه أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ».

وهو من كبار شيوخه في الحديث والأثر ممن أخذ عنهم قبل رحلته، بل إنه روى عنه في سنة موته، إذ توفي في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة هجرية.

وقد جاء عند العلامة ابن خير في «فهرسته» (١٦٩) عند ذكره للجزء الذي فيه أحاديث المعمر علي بن عثمان بن خطاب ما يدل على رواية أبي عمرو عنه خلال هذا العام، قال ابن خير في هذه الرواية:

«حدثني بها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل المقرئ رحمه الله إجازة فيما كتب به إليّ قال: أخبرنا المقرئ أبو داود سليمان بن نجاح قال: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الحافظ قال: أخبرنا أبو المطرف عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان القشيري الزاهد قراءة مني عليه في رجب سنة (٣٩٥هـ) قال: أخبرنا أبو جعفر تميم بن محمد بن أحمد بن تميم التميمي قال: أخبرنا المعمر علي بن عثمان بن خطاب في سنة (٣١١هـ) وقال: أنا في هذه السنة ابن ثلاثمائة سنة وخمس وستين سنة».

وقد أفاد منه في عامة كتبه في «المحكم» و«المقنع» و«التحديد» و«المكتفى» و«البيان» و«السنن» و«جامع البيان» وغيرها مع التفنن في ذكره ـ على العادة ـ كقوله:

حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان القشيري الزاهد قراءة عليه[١].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان القشيري[٢].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان[٣].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان الزاهد[٤].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان القشيري[٥].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عفان[٦].

أو أخبرنا ـ أو حدثنا ـ ابن عفان[٧].

أو حدثنا القشيري[٨].

أو حدثنا عبد الرحمٰن بن عفان القشيري[٩].

أو حدثنا عبد الرحمٰن حدثنا أحمد بن ثابت[١٠].

ووقع في رواية في كتاب «السنن» قوله: «حدثنا أحمد القشيري قال: حدثنا أحمد بن ثابت»[١١]. وقد مرّ بها محققه دون تعليق، وأحسب أنه محرف عن «عبد الرحمٰن» لتقارب الصورة الخطية، ويكفي للدلالة على سعة رواية أبي عمرو عنه أنه روى عنه في كتاب «السنن» وحده كما أحصاه محققه

---

(١) «المحكم» (٧)، و«البيان» (٢١).

(٢) «البيان» (٧٦)، و«المكتفى» (٢٠٧ ـ ٣٦٢)، و«السنن» (١/ ١٧٩).

(٣) «المكتفى» (١٨٥ ـ ٣٢٢ ـ ٤٣١ ـ ٤٨٦)، و«المحكم» (٢٥ ـ ١١٧)، و«البيان» (٦٩ ـ ٣٢٩)، و«الرسالة الوافية» (١٩، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٣٠).

(٤) «التحديد» (٨٢)، و«البيان» (٢٩).

(٥) «الرسالة الوافية» (٢٠٧).

(٦) «التحديد» (٨٣)، و«السنن» (١/ ٢٠٣ ـ ١/ ٢٣١)، و«الرسالة الوافية» (٢١٤).

(٧) «البيان» (٣١ ـ ٢٥ ـ ٢٧ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٣٢٣ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، و«الرسالة الوافية» (٢٠٩، ٢٢٦).

(٨) «السنن» (٣/ ٦٧٧)، رقم الأثر (٣١٩).

(٩) «الرسالة الوافية» (٢٠٤).

(١٠) «السنن» (٥/ ١١٦١).

(١١) «السنن» (٤/ ٩٢٥) رقم الأثر (٤٨٥).

(٢٦) نصاً[١]، وأنه أسند عنه في «جامع البيان» عشرين إسناداً[٢]، وأسند عنه في «الرسالة الوافية» عشرة أسانيد (الأرقام: ١٩، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٠).

١٢ ـ عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد أبو محمد التُّجيبي المصري البزار المالكي المعدل الشاهد المعروف بـ(ابن النحاس)[٣] (ت٤١٦هـ):

روى عنه في هذا الجزء روايتين، ذكر في الأولى منهما سماعه منه إملاء في منزله بمصر، فقال برقم (١٩): «حدثنا عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد المعدل إملاء في منزله بمصر»[٤].

وقال برقم (١٠٢): «أخبرنا عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد المعدّل»، وكذا في «البيان في عدّ آي القرآن» (٦٦)، و«الموضح» (٦٣٧)، وفي «المكتفى» (٣٣٨) إلا أنه قال: (الشاهد) بدل (المعدّل).

وذكره هكذا في غير كتاب من كتبه، مثل: «التيسير»[٥] (١٦)، و«المفردات السبع» (٣٥٤)، و«جامع البيان» (ق١١٢) وزاد فيها جميعاً كنيته (أبا محمد) وزاد في «المفردات» ـ وذكر قراءة الدوري، وكذا فعل في الكتابين السابقين ـ: «حدثنا بها قراءة عليه بمصر في أصل كتابه»، ومثله في كتاب «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦١١) رقم (٢٧٦)، وفي «البيان في عدّ آي القرآن» (٦٦)، إلا أنه قال: «إملاء» بدل «قراءة عليه».

---

(١) مقدمة تحقيق «السنن» للدكتور رضاء الله بن محمد بن إدريس المباركفوري (١/ ١٢٦).

(٢) ذكره محقق «جامع البيان» للدكتور عبد المهيمن طحان: انظر كتابه «الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان» (٤٣).

(٣) جعله محقق «المكتفى» في تقديمه له (٣٣) اثنين لما قال: «وقرأ على أبي محمد عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد المعدل النحاس المتوفى سنة (٤١٦هـ)»، قال: «وسمع أبا محمد عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد المالكي»!!.

(٤) صرح الذهبي في «معرفة القراء» (١/ ٣٢٦)، وابن بشكوال في «الصلة» (٢/ ٣٨٥)، والحميدي في «جذوة المقتبس» (٣٠٥) وغيرهم بسماع الداني من شيخه هذا بمصر.

(٥) أسنده من طريقه: ابن الجزَري في «النشر» (١/ ١٧٠).

قال الإمام الذهبي في «السير» (١٧/ ٣١٣ ـ ٣١٤) في ترجمته:

«الشيخ الإمام الفقيه، المحدّث الصدوق، مسند الدِّيار المصرية وسمّى مشايخه». منهم: ابن الأعرابي ـ وهو شيخه في الرواية الأولى عند المصنف ـ قال: «وجاور، فأكثر عن أبي سعيد ابن الأعرابي».

وقال: «له مشيخة في جزئين» وسمى تلاميذه، وعدّ منهم أبا عمرو الداني، وقال: «وكان الخطيب قد عزم على الرحلة إليه، فلم يُقْضَ».

قال الحبال: مات في عاشر صفر سنة ست عشرة وأربع مئة، قلت: وكان ذلك بمصر، وكان له من العمر يومئذ اثنتان وتسعون سنة وشهران، أفاده الكندي في «الولاة والقضاة» (٢٩٩ ـ ٣٠٠).

وله ترجمة في: «العبر» (٣/ ١٢١ ـ ١٢٢)، «غاية «النهاية» (١/ ٣٧٦) رقم (١٥٩٧)، «النجوم الزاهرة» (٤/ ٢٦٣)، «حسن المحاضرة» (١/ ٣٧٣)، «شذرات الذهب» (٣/ ٢٠٤).

١٣ ـ عبد الملك بن الحسن بن عبد الله أبو محمد الصِّقلِّي:

له في جزئنا ست روايات بالأرقام:

(٥٣) و(٦٤) و(٩١) و(١١٠) وسماه فيها: (عبد الملك بن الحسن)، وزاد برقم (٨٣): الصقلي، وقال برقم (٧٦): أبو محمد الصِّقلي.

وروى عن شيخه هذا في المواطن الستة عن محمد بن عبد الله الحافظ، وهو الحاكم النيسابوري[١]، وصرح في (٨٣، ٩١، ١١٠) أن روايته عنه بالإجازة، ومع هذا فقد أطلق في سائر الروايات، ولم يقيده بالإجازة، وهذا مذهب معروف لجماعة[٢].

وصرّح أبو عمرو الداني بروايته عنه في عدد من كتبه، ووقع له من طريقه رواية «صحيح مسلم» كما تراه في كتابه «السنن الواردة في الفتن» (١/ ١٨٠، ١٩١).

---

(١) والنقل من «معرفة علوم الحديث». انظر: (موارد المصنف في جزئه).

(٢) انظر: كتابنا هذا «شرح فقرة» رقم (٩٠) وتخريج (٩١).

وصرّح في الموطن الأول منه أنه التقى به في القيروان، وروى عنه في «المقنع» (٩) خبراً عن مالك في رسم المصحف.

وأسند ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٦٩، ١٩٩) من طريق الداني عنه بعض مصنفات أبي بكر ابن فورك، ووقع في مطبوعه سقط كلمة (محمد) بعد أداة الكنية، ففيه «عن أبي عبد الملك بن الحسن الصقلي»! فلتصوّب إلى «عن أبي محمد عبد الملك..»، ووقع اسمه في مطبوع «المكتفى» (٦٣٤ ـ ٦٣٥): عبد الملك بن الحسين، وأبعد محققه النجعة لما عرفه بأبي أحمد العطار، ولذا أغفله لما ذكر أسماء شيوخ الداني الثمانية والعشرين في مطلع التحقيق (٣٣ ـ ٣٤).

والعجب من محقق «المحكم» فإنه أثبته فيه (ابن الحسين) في ثلاثة مواطن (١١، ١٥، ١٧)، وقال في الموطن الأخير في الهامش: «في الأصل المخطوط: عبد الملك بن الحسن، وهو غلط»!

ووقع في سندين من «المقنع» (٩، ٢٨) تسمية جده (عبد العزيز) وصوابهما: «.. أبو محمد عبد الملك بن الحسن أن عبد العزيز بن علي»، ووقع هذا السند على الجادة في «البيان في عدّ آي القرآن» (١٢٩).

ووقع له ذكر في «جامع البيان» للداني (٤٤)، وأخرج عن الإمام مسلم من طريقه، ومع هذا أورده المحقق الدكتور عبد المهيمن الطحان في (ص٣٩) في قائمة شيوخ أبي عمرو هكذا:

عبد الملك بن الحسن بن عبد العزيز أبو محمد الأندلسي الصقلي، وأشار في الهامش إلى مصدره في ترجمته: «تاريخ قضاة الأندلس» (٤٧) لأبي الحسن النباهي.

وتسمية جده (عبد العزيز) وجعله (أندلسياً) ووجود ترجمة له في كتاب النباهي من الأوهام التي تخالف الحقيقة والتحقيق، والمذكور في كتاب النباهي آخر متقدم على هذا، يروي عن مالك بواسطة، وله ذكر في «قضاة قرطبة» للخشني (٧٢).

وأخيراً روى الداني عن شيخه هذا كثيراً في كتابه «السنن الواردة في الفتن»، انظر منه (١/ ١٨٠، ١٢٣، ١٤٨، ٢٤٣، ٤٥/ ٧٦١ و٦/ ١١٩٤، ١١٩٥).

١٤ ـ عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن منير[١] الخشاب المصري (ت٤٠٧هـ):

روى عنه الداني في هذا الجزء أربع روايات، بالأرقام:

(٦) قال: سمعتُ عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن الأعرابي بن منير بمصر.

و(٨٦) و(٩٢) قال: حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين.

و(١٠١) قال: أخبرنا عبد الوهاب ابن منير، فنسبه هنا لجد أبيه، وهكذا فعل في «شرح الخاقانية» (ق٢١)[٢].

وروى في هذه الروايات الأربع عنه عن ابن الأعرابي.

وهكذا وقع له في كتابه «السنن الواردة في الفتن» في أحد عشر نصاً، كما ذكر محققه (١/ ١٣٤).

ووقع في (٣/ ٦٥٥) اسم جده (الحسن)! وهكذا أثبته ناسخ جزئنا برقمي (٨٦، ٩٢)!!

وروى بواسطته عن ابن الأعرابي في «البيان» (٢٦)، وترجم ابن الجَزري في «غاية النهاية» (٢/ ٣١٥) رقم (٣٦٦٦) لشقيق شيخ الداني هذا، واسمه (منير)، وأهمل عبد الوهاب، ولا قوة إلا بالله.

---

(١) تحرف في «تاريخ علماء أهل مصر» إلى «ميسر» فليصوّب، وذكره عبد الغني بن سعيد الأزدي في «المؤتلف والمختلف» (ص١١٠) في (باب مبين ومُنين ومنير)، وقال عن شقيق المترجم (منير): «جارنا» وترجم لـ (عبد الوهاب) وذكر أنه حدث عن أبي سعيد ابن الأعرابي.

(٢) وفيه بعدها: «أخبرنا عبد الوهاب بن الحسين الخشاب»، بينما قال في «جامع البيان» (ق٤٢): «أخبرنا بذلك عبد الوهاب بن أحمد بن منير».

ثم ظفرت بترجمته في «تاريخ الإسلام»[1] (٩/ ١٢٢ ـ ط. دار الغرب)، قال: «لم يكن له في الحديث خبرة، وقد سمع أبا سعيد ابن الأعرابي وغير واحد، وحدث وأفاد، روى عنه الحافظ أبو عمرو الداني، وغيره من المغاربة والمصريين، وتوفي في شعبان» أي: من سنة سبع وأربع مئة، وكذا أرّخ وفاته ابن الحبال في «وفيات قوم من المصريين» (٩١/ رقم ١٨٣) وقال عنه: «أديب ولم يكن له بالحديث خبرة».

وترجمه يحيى بن علي الحضرمي المعروف بـ(ابن الطحان) في كتابه «تاريخ علماء أهل مصر» (ص٩٣/ رقم ٤٥١) قال: «حدث عن ابن الأعرابي المالكي، سمعتُ منه، توفي في شعبان سنة سبع وأربع مئة».

١٥ ـ عُبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب أبو مروان اليحصبي الأندلسي (ت٤٠٥هـ):

هكذا ذكره المصنف في جزئنا هذا رقم (٣٠) دون «أبو مروان...»، وترجم له ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٤٨٧) رقم (٢٠٢٦) ـ وحرّف فيه اسم أبيه إلى (مسلمة) والصواب حذف (الميم) في أوله ـ قال: «مقرئ، صدوق، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن عطية، والمظفر بن أحمد، وعلي بن محمد بن بشر، وعبد المنعم بن عبيد الله».

وروى الحرف عن محمد بن الحسن بن علي الأنطاكي.

قرأ عليه وكتب عنه «الحافظ أبو عمرو» قال: «وهو الذي علمني عامة القرآن، وكان خيّراً فاضلاً صدوقاً، وتوفي في الفتنة بثغر الأندلس سنة خمس وأربع مئة».

وقال ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) رقم (٦٦٦): «من أهل قرطبة، سكن الثغر يكنى أبا مروان، له رحلة إلى المشرق حج فيها وكتب عن أبي بكر بن عزرة وغيره، قال أبو عمرو المقرئ: أخذ القراءة عن عبد الله بن

---

(١) اسم جده فيه «الحسن» فليصوّب.

عطية والمظفر بن أحمد بن برهام وعلي بن محمد بن بشر وعبد المنعم بن عبيد الله.

وسمع جماعة وكتب عنهم، وكتبت أنا عنه، وهو الذي علمني عامة القرآن، وكان خيّراً فاضلاً صدوقاً».

وذكره ضمن شيوخه في «المفردات السبع» (١٧٨) وأفاد أنه أخذ عنه ما يعرف عند القراء برؤيا حمزة بن حبيب الزيات.

وذكره الداني في آخر «شرح لقصيدة أبي مزاحم الخاقاني في القراءة والقرّاء» قال:

«أنشدنا أبو مروان عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب لفظاً من كتابه...».

وساق القصيدة بتمامها، وهي تسعة وخمسون بيتاً، وزاد فيها الحافظ أبو عمرو بيتاً واحداً، تكملة ستين بيتاً، ووجدت ابن الجَزَري يذكر ذلك في «غاية النهاية» (٢/ ٦٧) رقم (٢٧٣٩)، وكذا فعل ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢٩١).

وذكرها بهذه الرواية أيضاً العلّامة الراوية القاسم بن يوسف التجيبي في «برنامجه» (ص٣٠ ـ ٣١).

وقد أسند الداني عنه في «المفردات السبع» (١٧٨) في (مفردة عبد الله بن عامر الشامي) فقال: «أخبرنا عبد الله بن سلمة المكتب قال: حدثنا عبد الله بن عطية الدمشقي قال: حدثنا الحسن بن حبيب...»، ثم ذكر باقي السند إلى ابن ذكوان بسنده إلى ابن عامر بقراءته.

وقال في «جامع البيان» (ق٩٢) عند ذكر هذه الرواية: «فما كان من رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه عن أصحابه، فحدثني عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب قراءة عليه من أصل كتابه قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن عطية الدمشقي قال: حدثنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك قال: حدثنا أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك الأخفش قال: حدثنا عبد الله بن ذكوان».

وربما ذكره فيه (ق٤٦٣) أحياناً مكتفياً بقوله: «حدثنا أبو مروان المكتب» أو «أبو مروان من كتابه».

١٦ ـ علي بن محمد بن خلف المعافري القروي أبو الحسن القابسي المعروف بـ(ابن القابسي) (ت٤٠٣هـ):

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا الجزء رواية واحدة برقم (١١) وسمّاه (علي بن محمد المالكي)[١]، ونقل الداني عن شيخه هذا كثيراً في هذا الجزء من (مقدمة) «تلخيصه الموطأ» رواية ابن القاسم.

ذكره أبو عمرو الداني في «الأرجوزة المنبّهة» (٨١/رقم ٣٤) فقال:

وابـن زيـادٍ وعـلـيُّ ابـن خَـلَـف ... وكـلُّـهـم سَـلَـفُـهـم خيـرُ سَـلَـفْ

فنسبه لجدّه.

ترجمه جمع من أهل العلم، وهذه نبذة من أقوالهم عنه:

قال القاضي عياض: «سمع من رجال إفريقية أبي العباس الأبياني، وأبي الحسن بن مسرور، وأبي عبد الله بن مسرور العسال، وأبي محمد بن مسرور الحجام، ودراس بن إسماعيل الفاسي، والسدري.

ورحل فحج وسمع بمصر ومكة... وذكر جماعة أخرى من شيوخه في رحلته»[٢].

وترجم له أبو عمرو الداني أيضاً في «الطبقات» فقال:

«أخذ عن ابن بدهن[٣] وأقرأ القرآن بالقيروان دهراً، ثم قطع القراءة لما

---

(١) هكذا سماه في «المكتفى» (٤٥٤)، و«البيان» (٣٤) أيضاً.

(٢) ترتيب المدارك (٧/ ٩١ ـ ٩٣). وانظر: «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدباغ (٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٣) هو: محمد بن عبد العزيز أبو الفتح بن بدهن البغدادي قرأ على ابن مجاهد وغيره، وهو أحذق أصحابه. توفي سنة (٣٥٩هـ). انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (١/ ٦٨ ـ ٦٩) ترجمة (٣٠٠).

بلغه أن بعض أصحابه استقرأه الوالي فقرأ عليه، ودرس أبو الحسن الفقه والحديث إلى أن رأس فيهما فبرع، وصار إمام عصره وفاضل دهره»[1].

وقال الذهبي في «السير»: «كان عارفاً بالعلل والرجال والأصول والكلام، مصنفاً يقظاً تقياً» وقال: «لقيه أبو عمرو بالقيروان في رحلته وقال: كتبنا عنه كثيراً»[2].

والناظر في كتب أبي عمرو في الحديث والأثر يلمس بجلاء مقدار استفادته من أبي الحسن القابسي، ففي كتاب «السنن» مثلاً روى عنه في اثنين وأربعين موضعاً، منها تسعة وعشرون كلها من طريق محمد بن أحمد المروزي المعروف بالفربري عن الإمام البخاري صاحب «الصحيح»[3].

وقد استفاد الداني من كتاب لأبي الحسن القابسي في الموضوع نفسه، واسمه «المنبه للفطن من غوائل الفتن»، وروى من طريقه فيه عدداً من الأحاديث[4].

وفي أول سند لأبي عمرو في كتاب «السنن» ذكر اسمه ونسبه التام وموضع أخذه عنه، فقال:

«حدثنا أبو الحسن علي بن محمد القابسي قراءة عليه في منزله بباب تونس وأنا أسمع، حدثنا علي بن محمد بن مسرور، حدثنا أحمد بن أبي سليمان عن سحنون بن سعيد عن عبد الرحمٰن بن القاسم عن مالك»[5].

ودرس عليه أبو عمرو الفقه بالقيروان، وسمع عليه كتابه «الملخص في

---

(١) نقله عياض في «ترتيب المدارك» (٧/ ٩٩). انظر: سماع الداني من القابسي في «معالم الإيمان» (٣/ ١٣٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٠).

(٣) انظر: مقدمة محقق كتاب «السنن» للدكتور رضاء الله محمد إدريس المباركفوري (١/ ١٢٦).

(٤) مقدمة تحقيق كتاب «السنن الواردة في الفتن» (٣٠).

(٥) «السنن» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧) رقم النص (٥).

مسند الموطإ»[1].

كما سمع منه أو أجازه بعدد وافر من كتبه[2].

وقد سلك أبو عمرو في إيراد سنده مسلكه المألوف في التفنن في ذكره بصور متنوعة.

كأن يقول: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد القابسي[3].

أو أخبرنا علي بن محمد قال: حدثنا محمد بن أحمد المروزي[4].

أو أخبرنا علي بن محمد الفقيه حدثنا محمد بن أحمد.. وذكر السند إلى البخاري[5].

أو يقول: حدثنا علي بن محمد القروي قال: حدثنا عبد الله بن مسرور[6].

أو حدثنا علي بن محمد بن خلف المالكي قال: أخبرنا علي بن محمد بن مسرور[7].

أو حدثنا علي بن أبي بكر بن خلف[8] قال: حدثنا أبو زيد

---

(١) انظر: «التكملة» لابن الأبار (١/ ٤٠ ـ ٤١)، وكتاب «الملخص» هو من أهم موارد الداني في جزئنا هذا، وأكثر من النقل عنه.

(٢) من كتبه التي أسندها ابن خير في «فهرسته» (٢٩٦) «رسالة الذكر والدعاء مما فيه للسائل مكتفى»، وكتاب «رتب العلم» وكتاب «مناسك الحج»، و«رسالة في حسن الظن بالله تعالى» ـ ورسالة في الاعتقادات سماها «النافعة» ورسالة أخرى سماها «الناصرة» وكلها لأبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي، ذكر ابن خير أسانيده بها إليه.

(٣) «السنن» (١/ ١٨٦).

(٤) «السنن» (١/ ٢١٣).

(٥) «السنن» (١/ ٣٠٧).

(٦) «السنن» (٢/ ٣٨١) ومثله في «شرح الخاقانية» (ق٣) إلا أن فيه قوله: حدثنا زياد بن يوسف.

(٧) «البيان» (٢٩).

(٨) ذكره د. محمد القحطاني في مقدمة تحقيقه لـ«الرسالة الوافية» (ص١٨/رقم ٤٤) وذكر برقم (٥٠) علي بن محمد القابسي! فجعلهما اثنين!! وهما واحد.

المروزي[1] قال: حدثنا الفربري[2].

أو أخبرنا علي بن أبي بكر، حدثنا محمد بن أحمد، حدثنا محمد بن يوسف[3]، حدثنا محمد بن إسماعيل[4].

أو حدثنا علي بن أبي بكر المالكي، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد الدباغ[5]، حدثنا أحمد بن أبي سليمان، حدثنا سحنون بن سعيد، حدثنا ابن القاسم عن مالك[6].

أو حدثني علي بن أبي بكر قال: حدثنا عبد الله قال: حدثنا عيسى وأحمد قالا: حدثنا سحنون[7].

أو أخبرنا علي بن أبي بكر الفقيه قال: حدثنا محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن يوسف[8].

وقد انقلب اسمه ونسبه على محقق كتاب «البيان» في سند له دون أن يفطن إليه حيث قال:

«قال الحافظ: أخبرنا محمد بن علي المالكي قال: أخبرنا محمد بن أحمد قال: أخبرنا محمد بن يوسف قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل..»[9].

وإنما هو: أخبرنا علي بن محمد المالكي، وبهذا السند كما تقدم حدث بروايته عن البخاري، وبنحوه جاء ذكره في «البيان» نفسه فقال فيه: حدثنا علي بن محمد[10] وزاد في بعضها المالكي[11].

ووهم فيه أيضاً محقق كتاب «التحديد» بسبب تحليته بالمالكي، فقال فيه:

---

(١) المقصود محمد بن أحمد المذكور في سنده برواية البخاري.
(٢) «السنن» (١/ ٢٥٠).
(٣) هو الفربري الراوي عن البخاري.
(٤) «السنن» (١/ ٢٨١).
(٥) هو علي بن محمد بن مسرور الآنف الذكر في أول سند له في كتاب «السنن».
(٦) «السنن» (١/ ٣١٣).
(٧) «السنن» (٣/ ٧٢٩).
(٨) «السنن» (٥/ ٩٥٥).
(٩) «البيان» (٣٠).
(١٠) «البيان» (٢٩).
(١١) «البيان» (٢٩ ـ ٣٤).

«حدثنا علي بن خلف المكي، حدثنا علي بن مسرور، حدثنا أحمد بن أبي سليمان عن سحنون عن عبد الرحمٰن عن مالك»[1].

ولا يخفى أن المراد القابسي نفسه، لكن المحقق أثبت حليته هكذا «المكي» وأشار بالهامش إلى أن في النسخة «هـ» المالكي، ولم يزد على ذلك، وكأن الصواب عنده هو ما أثبته في متن الكتاب، وهذا مع أن هذا السند شائع في عدد من روايات أبي عمرو كما رأينا أمثلة منها من كتبه.

كما التبس الأمر فيه بسبب الاشتراك في الاسم واسم الأب على محقق كتاب «المكتفى»، ولم يميّز بينه وبين أبي الحسن علي بن محمد الربعي وظنّهما واحداً لاشتراكهما في الرواية عن عبد الله بن مسرور وتشابههما. فقد قال أبو عمرو في كتاب «المكتفى»:

«حدثنا علي بن محمد الربعي قال: حدثنا عبد الله بن مسرور قال: حدثنا يوسف بن يحيى عن عبد الملك بن حبيب...»[2].

وعلّق المحقق على قوله: علي بن محمد الربعي فقال: «علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي: محدث المغرب وفقيهه، كتبه في نهاية الصحة، توفي سنة (٤٠٣هـ)»[3].

ثم قال أبو عمرو في رواية أخرى: «حدثنا علي بن محمد المالكي قال: حدثنا محمد بن أحمد...»[4].

فقال المحقق معلقاً عليه: «علي بن محمد بن خلف المالكي يعرف بابن القابسي: مقرئ واسع الرواية عالم بالحديث، توفي سنة (٤٠٣هـ)»[5].

ثم ذكره في (فهرسة الأعلام) على أنه شخص واحد في جميع المواضع فقال:

---

(١) «التحديد» (٧٤).
(٢) «المكتفى» (٣٣٠).
(٣) «المكتفى» (٣٣٠) هامش رقم (٦).
(٤) «المكتفى» (٤٥٤).
(٥) «المكتفى» (٤٥٤) بهامش رقم (٦).

«علي بن محمد الربعي»، وساق مواضع ذكره في «المكتفى» ١٢/ ٩٨ - ١٦/ ٢٥ - ٣١/ ٣٤ - ١١٠/ ٣[١] ثم قال: علي بن محمد المالكي - علي بن محمد الربعي، يعني أنهما شخص واحد[٢].

ومن الطريف أنه لم يذكره في قائمة شيوخه الذين أحصاهم في مقدمة تحقيقه للكتاب لا بكونه هو الربعي ولا بكونه القابسي[٣] بل أسقط ذكره في (مشيخته)، وهو أولى بالذكر لكونه في نفس الكتاب المحقق.

ومن أخطاء النسّاخ وأوهام المحققين أيضاً في الإسناد عن القابسي ما جاء في أول سند له عنه في «جامع البيان»، فقد جاء في النسخة الخطية المتداولة منه[٤] إسناد لأبي عمرو على هذه الصورة:

«حدثنا فارس بن محمد بن خلف المالكي قال: أخبرنا عبد الله بن أبي هاشم قال: أخبرنا عيسى بن مسكين قال: أخبرنا سحنون قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن القاسم قال: أخبرنا مالك بن أنس... وذكر باقي السند بحديث اختلاف عمر وهشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان»[٥].

فهكذا جاء هذا السند موهماً أن أبا عمرو حدث عن شيخ له باسم فارس بن محمد بن خلف المالكي. وأثبته محقق «جامع البيان» على هذه الصورة المريبة في أسماء شيوخ أبي عمرو الداني برقم (٣٩) ورتّبه في الذكر بعد شيخه المشهور فارس بن أحمد الآتي وقال بالهامش: «روى عنه الداني في «جامع البيان» ولم أظفر بترجمته»[٦].

وسلك المسلك نفسه في كتابه الآخر الذي استله من «جامع البيان»

---

(١) يشير بالعدد الأول إلى رقم السورة في المصحف وبالتالي إلى رقم الآية.

(٢) «المكتفى»: «فهرسة الأعلام» (٦٦٩).

(٣) انظر: قائمة الشيوخ الثمانية والعشرين المرقمين عنده في مقدمة تحقيق «المكتفى» (٣٢ - ٣٤).

(٤) أعني المصورة المأخوذة عن نسخة الأصل من «جامع البيان» المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٣) قراءات (٦٤٦٧).

(٥) «جامع البيان» لوحة (٧).

(٦) انظر: كتابه «الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان» (٤٠).

ونشره بعنوان «الأحرف السبعة للقرآن للإمام أبي عمرو الداني»، فذكر الحديث بالسند المذكور وقال: شيخ للداني لم أظفر بترجمته[1].

وقد تبع محقق كتاب «الموضح» في ذلك محقق «الجامع» فأثبت في شيوخ أبي عمرو في قائمته: فارس بن محمد بن خلف المالكي، وأشار في التوثيق إلى كتاب الدكتور عبد المهيمن طحان[2] فأخذ هذا الخطأ طريقه إلى المرجعية.

هذا مع أن هذا السند بعينه مذكور بوفرة في كتب أبي عمرو المطبوعة المتداولة، ومنها كتاب «الموضح» نفسه حيث ذكر فيه الحديث بعينه في موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف فقال:

«كما حدثنا علي بن محمد بن خلف المالكي قراءة عليه قال: حدثنا عبد الله بن أبي هاشم قال: حدثنا عيسى بن مسكين وأحمد بن أبي سليمان قالا: حدثنا سحنون بن سعيد عن عبد الرحمٰن بن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمٰن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: **«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه»**»[3].

فهذا هو الصواب في أول سند في «جامع البيان» أنه عن علي بن محمد بن خلف المالكي وهو أبو الحسن القابسي موضوع الترجمة، لا فارس بن محمد بن خلف المالكي الموهوم الذي لا يعرف.

هذا وإن إسناده بمثل هذه السلسلة عن عبد الله بن أبي هاشم كثير في غير كتاب «الموضح»، وهو عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور المعروف

---

(١) كتاب «الأحرف السبعة للقرآن» لإمام القراء أبي عمرو الداني: تحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان (١١).

(٢) الموضح: مقدمة التحقيق (ص٧٩)، وأشار إلى كتاب «الإمام أبو عمرو وكتابه جامع البيان» (ص٤٠).

(٣) «الموضح في الفتح والإمالة»: (١٦٠ ـ ١٦٢).

بالحجام كما تقدم ذكره في صدر الترجمة[1].

وقد أسند عن عبد الله بن أبي هاشم في «التحديد»[2] و«البيان»[3]، وذكر محقق كتاب «السنن» أن الداني قد أسند من طريق علي بن محمد بن خلف القابسي عن عبد الله بن أبي هاشم في كتاب «السنن» ثلاثة عشر نصاً، عشرة منها عن أحمد بن أبي سليمان وثلاثة عن عيسى بن مسكين عن سحنون بن سعيد[4].

فلا مكان إذن لفارس بن علي بن محمد المالكي بين شيوخ أبي عمرو الداني في «جامع البيان» ولا في غيره.

وإنما الصواب في الإسناد المذكور في أول الجامع: «حدثنا علي بن محمد بن خلف المالكي»، والمراد به أبو الحسن القابسي الفقيه صاحب هذه الترجمة، ولله الحمد والمنّة.

١٧ ـ محمد بن أحمد بن علي بن حسين بن مسلم البغدادي أبو مسلم الكاتب المعروف بـ(كاتب ابن مجاهد) نزيل مصر (ت٣٩٩هـ):

روى عنه أبو عمرو في هذا الجزء في موطن واحد، قال برقم (٥٠):

«حدثنا محمد بن أحمد بن علي البغدادي».

لم يدرك أبو عمرو من أصحاب أبي بكر بن مجاهد سواه.

ذكره أبو عمرو في صدر شيوخه في قوله في «المنبهة» (٧٨/ رقم ٢٦):

وابن عليٍّ كان ذا إسنادِ[5] عليه في الرواية اعتمادي

وفي هذا إشارة إلى سعة مروياته عنه، وكثرة سماعه المصنفات والآثار عليه، ولا سيّما أنه أكبر شيخ للداني.

---

(١) انظر: ترجمته في «الديباج» لابن فرحون (١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).

(٢) «التحديد» (٧٤). (٣) «البيان» (٢٩ ـ ٣٤).

(٤) «السنن الواردة في الفتن» مقدمة التحقيق (١٢٦).

(٥) يعني: علوَّ إسناده، وهذا مفخرة للطلبة ولا سيما في الحديث والإقراء.

ترجمه ابن الجَزَري في «غاية النهاية» (٢/ ٧٣ ـ ٧٤) رقم (٢٧٥٦) فقال عنه: «معمر مسند عالي السند، ولد سنة خمس وثلاث مئة، روى القراءات عن أبي بكر بن مجاهد»، قال: «روى القراءة عنه الحافظ أبو عمرو الداني»، وقال: «وهو آخر من حدث عن البغوي وابن مجاهد وابن قطن بتلك الديار».

ثم ظفرت بترجمة له في: «وفيات قوم من المصريين» للحبال (٨٣/رقم ١٦٠)، «ذيل وفيات المصريين» للسِّلفي (١٦٧/رقم ٤٢٢)، و«معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٥٩)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٨٠٥)، و«السير» (١٦/ ٥٥٨)، و«العبر» (٣/ ٧٣)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٩)، و«تاريخ دمشق» (٥١/ ٨٥ ـ ٨٧)، و«المنتظم» (١٥/ ٦٩)، و«الإشارة» (١٩٩)، و«الوافي بالوفيات» (٢/ ٥٢)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٤٩١)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٥٢٠).

ذكره الداني في غير كتاب من كتبه على ألوان عديدة، فقال في «المفردات السبع» (٣٠ ـ ٣١): «حدثنا محمد بن أحمد بن علي بن الحسين البغدادي قراءة عليه في منزله بفسطاط مصر»، وفيه (١١٨): «فأما الرواية فحدثنا بها محمد بن أحمد بن علي البغدادي قراءة مني عليه من أصل كتابه».

وقال في كتابه «التعريف» (٢٦ ـ ٢٧): «فأما رواية أبي الزعراء فحدثنا بها محمد بن أحمد بن علي البغدادي قراءة عليه بالفسطاط قال: حدثنا أبو بكر بن مجاهد»، وقال في «التيسير» (١١): «فأما رواية قنبل؛ فحدثنا بها أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال: حدثنا ابن مجاهد».

وبلغت طرق الداني عن شيخه هذا ستين طريقاً من طرق «جامع البيان» كلها رواية حروف، ومجموع أسانيده في «جامع البيان» مئة وستة أربعون بإسقاط المكرر، أفاده الدكتور عبد المهيمن الطحان في كتابه «الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان» (٤٢).

وزاد أنه روى عن أبي مسلم الحروف، وسمع منه كتاب «السبعة في القراءات» لابن مجاهد.

وقد نبّه الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم شيوخ الحافظ أبي

عمرو الداني» (١٢٣ ـ ١٢٦) أن في كتبه عبارات موهمة بقراءته عليه، وليس الأمر كذلك، وإنما قرأ عليه «السبعة» لابن مجاهد، واستوعب عنه مادته، ونثرها في كتبه بالإسناد من طريقه.

وذكر أبو عمرو الداني في كثير من كتبه شيخه هذا، وسماه في الكتاب الواحد على أكثر من وجه، فقال عنه في «المقنع» (٣٣) و(٣٥): «حدثنا محمد بن أحمد»[1]، ونسبه فيه (٣٤) إلى جده: «حدثنا محمد بن علي»، وقال في (٣٤) أيضاً: «حدثنا بذلك محمد بن أحمد بن علي»، وقال فيه (٣٥): «حدثنا أبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب».

ووقع في «المفردات السبع» (٨٢): «محمد بن أبي علي» والصواب حذف «أبي»، وتحرّف على محقق «التحديد في الإتقان والتجويد» (٩٠) إلى «عمر بن علي»! وقلب محقق «البيان في عدّ آي القرآن» (٣٤) اسمه إلى (أحمد بن محمد)، ووقع فيه (٣٥): «محمد بن علي» نسبة إلى جدّه، ووقع في «جامع البيان» (ق١٥٤): «حدثنا ابن علي» وهو هو.

١٨ ـ محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زَمَنِيْن الأندلسي المرِّي الفقيه (ت٣٩٨هـ):

روى عنه أبو عمرو الداني في هذا «الجزء» ثلاث روايات، بالأرقام:

(٩) قال: «حدثنا محمد بن عبد الله المرِّي».

وهكذا قال في «السنن الواردة في الفتن» (٤/ ٧٦٤)، وفي «المكتفى» (٣٥٠)، وفي «الرسالة الوافية» (٢٠١)، ولعله يذكره هكذا مع زيادة اسم جده كما في «السنن» ـ بالترتيب ـ (١/ ٣١٤) و(٤/ ٧٦١) ـ (٢٠٨) و(٥٦٨).

(٦٢) قال: «حدثنا محمد بن عبد الله الفقيه».

وبنحوه قال في «السنن» (١/ ٣٣٣) و(٢/ ٣٩٢) إلا أنه لم يسمِّ أباه ولكنه كناه، فقال: «محمد بن أبي محمد الفقيه»، وأحياناً يقول «المري» بدل «الفقيه»

---

(١) انظر: «المقنع» (٣٨، ٦٤، ٦٥)، و«المحكم» (٣، ٦، ١٣).

كما تراه في «السنن» (٢/ ٣٩٢)، و«الرسالة الوافية» (٢١٢)، وأحياناً يقتصر على «محمد بن أبي محمد» كما في «المكتفى» (٣٠٩، ٣١٨).

(٧٥) قال: «حدثنا محمد بن عبد الله المالكي».

وهكذا قال في «جامع البيان» (ق٧٤٢)، ولعله يحذف (المالكي) كما في «الرسالة الوافية» (٦٤، ٢٠٦، ٢٢٩)، و«البيان»[١] (٢٠١)، و«المكتفى» (٢٣٦، ٢٣٨).

وينسبه أحياناً لجده، فيقول: «محمد بن عيسى المري» كما تراه في «المكتفى» (٣٢٨، ٣٤٢، ٣٧٠٩) أو «المالكي» بدل «المري» كما فيه أيضاً (٣٠٦، ٣٧٠) وفي «الرسالة الوافية» (٢٠٣)، وأحياناً يقتصر على «محمد بن عيسى» كما تراه في «الوافية» (٥٢، ٢١٩) والمذكورة أسماء لابن أبي زمنين، وصرّح في «السنن» (١/ ٣٣٤)، و«الرسالة الوافية» (٢١٥) بذلك، فقال: «حدثنا محمد بن أبي زمنين» والروايات الثلاث التي في «جزئنا» هي في كتاب «السنة» له، كما تجده في تخريجنا الذي ضمَّناه هذا الشرح.

وأكثر أبو عمرو الداني من الرواية عن هذا الشيخ في غير كتاب، كما تبيَّن لنا من خلال تفننه في ذكر اسمه على ضروب وألوان، وروى عنه في كتاب «السنن الواردة في الفتن» وحده ثلاثاً وأربعين رواية، منها عشرون رواية من «مختصره لتفسير يحيى بن سلام البصري»[٢]، أفاده محقق «السنن» في تقديمه له (١/ ١٢٨) وزاد عن العشرين، ووصل إلى ستة وثلاثين سنداً في النقل من «المختصر» المذكور، وذلك في كتابه «المكتفى»[٣]، كما تراه فيه (٢٧٢).

ووقعت رواية أبي عمرو عنه في علم الحديث والأثر من خلال رحلته إليه في مدينة ألبيرة، أفاده ابن الخطيب في «الإحاطة» (٤/ ١٠٩ ـ ١١٠).

---

(١) حرفه المحقق في موطن، وأخطأ في نسبته وضبطها في آخر، انظر: تعليقنا على رقم (٩).

(٢) انظر: «مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين» دراسة وتحقيق د. عبد السلام الكنوني (ص١٧٧ ـ ط المغرب).

(٣) مجموع ما له فيه ستة وثلاثون نصّاً.

وأفاد ابن خير في «فهرسته» (٢٥١) أن مجموعة من كتب ابن أبي زمنين رواها تلميذه أبو عمرو الداني.

فهذا الشيخ ـ على قلة رواية الداني عنه في هذا «الجزء» ـ من أهم شيوخه، وكان تلميذه لهجاً في مدحه، شديد التأثر به، يظهر ذلك من خلال كتب التراجم التي احتفت بأخباره، وأسوق شذرات مما أورده ابن بشكوال في «الصلة» (٢/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩) رقم (١٠٤٧)، قال:

«من أهل ألبيرة يكنى أبا عبد الله، سكن قرطبة، سمع ببجانة من سعيد بن فحلون.. وسمع بقرطبة من محمد بن معاية القرشي وإسحاق بن إبراهيم وأحمد بن مطرف..

قال أبو عمرو المقرئ: كان ذا حفظ للمسائل، حسن التصنيف للفقه، وله كتب كثيرة ألفها في الوثائق والزهد والمواعظ منها شيء كثير، وولع الناس بها وانتشرت في البلدان.. وكان له حظ وافر من علم العربية مع حسن هدي واستقامة طريق وظهور نسك وصدق لهجة وطيب أخلاق وترك للدنيا، وإقبال على العبادة وعمل للآخرة ومجانبة للسلطان. ثم قال الداني:

سمعته يقول: أصلنا من تنس، سكن قرطبة دهراً، ثم انتقل إلى ألبيرة وسكنها إلى أن توفي بها سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة».

وابن أبي زمنين علم مشهور، خلّف تراثاً واسعاً، خدم به كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، ومما طبع له «مختصر تفسير يحيى بن سلام للقرآن الكريم» و«أصول السنّة»، و«منتخب الأحكام» ـ جزء منه ـ و«قدوة الغازي»، وفي مقدمة هذه الكتب ترجمة واسعة له.

*** شيوخ آخرون:**

وأخيراً، شيوخ أبي عمرو الداني كثر يصعب حصرهم، واقتصرت على ترجمة المذكورين في جزئنا، ورحمه الله فإنه قال في «الأرجوزة المنبهة» (٨١ ـ ٨٢) بعد أن سمّى بعضهم:

وجملةُ الذين قد كتبتُ ... عنهمُ من الشُّيوخِ إذا طَلَبْتُ

من مُقرئٍ وعالمٍ فقيهِ ... ومُعْرِبٍ مُحَدِّثٍ نَبِيهِ

تِسعون شيخاً كلُّهم سُنِّيُّ مُوَقَّرٌ مُبَجَّلٌ مَرْضِيُّ
مُهَذَّبٌ في هديهِ نبيلُ مُسْتَمْسِكٌ بدينهِ جَلِيلُ

*** التوصيف العلمي للنسخة الخطية المعتمدة في الشرح:**

لا أعلم لهذا «الجزء» إلا النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٣١٨٢٢٦)، وعليها اعتمدتُ في شرحي لهذا «الجزء»، وهذا وصفها:

أثبت على طرة الغلاف «كتاب في علم الحديث[١]، تأليف الشيخ الإمام المغربي أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني رَحِمَهُ اللَّهُ».

وفوقه بخط صغير ما نصُّه: «وقف لله على رواق المغاربة بالأزهر» **أوله:** «بسم الله الرحمٰن الرحيم. قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدّث أبو علي منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المرّي قال: . . .» وذكر الناسخ إسناده[٢] إلى أبي عمرو الداني، قال:

«أما بعد، فإنكم سألتموني ـ أحسن اللهُ توفيقكم ـ أن أعرفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسند المتّصل منها، والمرسل الذي ليس بمتّصل، والموقوف، والمنقطع؛ لتقفوا على حقيقة ما يرد من ذلك في «الموطأت» وفي سائر المصنفات، فأشرعت في إجابتكم عما سألتمونيه، وشرحتُ لكم الأنواع المذكورة. . .».

وآخره: «قال أبو عمرو: قد ذكرنا جميعَ ما اشترطناه، مما سُئلنا عنه، ومما لم نُسْئَلْ مما يتّصل بذلك، ويرتبط به، على مذاهب أئمة أصحاب الحديث، الذين هم مصابيحُ الهدى، وزين الورى، وشرحنا ذلك طاقتنا وذللنا على حقيقته غايتنا، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سابقاً، آمين، رب العالمين.

وصلى الله على محمد، خاتم النبيين، ورضي الله تعالى عن أصحابه أجمعين».

---

(١) سيأتيك تحرير اسمه إن شاء الله تعالى.

(٢) سيأتي الإسناد مع تراجم رواته تحت (تراجم رواة النسخة) في تقديمنا لهذا الشرح.

ويقع هذ الجزء في أربعة عشر لوحة، عدا الطرة، وفي كل لوحة ورقتان، عدا اللوحة الأخيرة ففيها ورقة واحدة، وهي ضمن مجموع، وعلى الورقة التي تقابل الغلاف: سماع لكتاب سبقه، ويعقبه «الجزء الأول من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق المعروف بـ(ابن السماك) وأبي محمد جعفر بن محمد بن نصر الخواص الخلدي»، وفي كل ورقة من ورقات هذا المخطوط سبعة عشر سطراً، وخطّه واضح ومقروء، وعليه حواش قليلة، وأثبت الناسخ السقط في الهامش، وأثبت بعدها رمز (صح)، فهو مقابل على أصل عتيق، بدلالة وجود الدارة المنقوطة في المخطوط[1]، وبدلالة ما جاء في آخره، وهذا نصه:

«نقلت لي هذه النسخة من نسخة بخط الشيخ أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي، وقوبلت عليها، وكان قد نقلها من خطّ المحدّث أبي اليمن بركات بن ظافر الخزرجي، وعليها بخطه: قرأ عليَّ جميع هذا الكتاب مالكه وكاتبه الشيخ الفقيه الإمام العالم أبو سعيد أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي المؤدّب، وذكر جماعة، ثم قال: وحدّثهم به عن الشيخ الثقة المسنّ أبي علي منصور بن خميس المريني عن مشايخه المذكورين.

فصحّ لهم ذلك في يوم الجمعة، الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة خمس وعشرين وست مئة بمصر، بزقاق العسل.

وكتب فقير رحمة الله بركات بن ظافر بن عساكر بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، ومن خطه نقلت، وكتب عبد الكريم بن عبد النور بن منيّر الحلبي».

---

(١) قال أبو الحسن التبريزي في «الكافي في علوم الحديث» (ق٤٠/ب) لما ذكر ما على (كاتب الحديث) أن يراعيه، قال بعد كلام: «أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما اقتداء بالسلف، واستحب الخطيب أن تكون الدارة غفلاً، فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة».

* ترجمة ناسخ الجزء:

ناسخ جزئنا هذا هو عبد الكريم بن عبد النور بنُ منير بن عبد الكريم بن علي بن عبد الحق بن عبد الصمد بن عبد النور الحلبي[1] الأصل والمولد، المصري الإمام، وهو الذي حثَّ الحافظ عبد القاهر بن محمد القرشي على تأليف كتابه «الجواهر المضية»، قال في (ديباجته) (١/ ٩ ـ ١٠): «فأول من حثّني على ذلك قديماً شيخنا العلّامة قطب الدين عبد الكريم، وأمدَّني بتواريخ وتعاليق وفوائد عزيزة، من فوائد الإمام أبي العلاء البخاري، وانتفعت به نفعاً كثيراً في هذا الباب، مما جمعه وأرشدني إليه».

وقد ترجم القرشي في «الجواهر المضية» (٢/ ٤٥٤ ـ ٥٥٥) رقم (٨٥٠) لشيخه هذا، وقال عنه:

«كتب بخطه، وسمع الكثير، وحدّث، وأفاد، وأحسن، ودرَّس لطائفة المحدّثين، بالجامع الحاكمي، وأعاد بالقُبَّة المنصورية لطائفة الحديث، وصنّف، وجمع، كان سمحاً بعارية الكتب والأجزاء.

مولده في سادس عشرين رجب، سنة ثلاث وستين[2]، قال: هكذا أخبرني والدي، قال: والصحيح أنه أربع وستين.. وكتب بخطه هكذا مرات عديدة، ومات في سَلْخ رجب، سنة خمس وثلاثين وسبع مئة، بمنزله خارج باب النصر، جوار زاوية خاله شيخنا نصر المنْبَجيّ، ودُفن بها».

وترجمه أيضاً الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٤١٢) رقم (٤٦٨) ونعته بـ(الحافظ، الإمام المصنف)، وقال:

«وسمع من العزّ الحرَّاني، والفخر ابن البخاري، وخلق كثير بالحرمين ومصر والشام، وهو دَيِّن خيِّر متواضع مجموع الفضائل، سمعتُ منه بمنى من

---

(١) حفيده المسند قطب الدين عبد الكريم بن محمد، شيخ البدر العيني في «معاجم» الطبراني، يوافقه اسماً ولقباً، ترجمته في «إنباء الغمر» (٦/ ٣٤)، «تاريخ ابن حجي» (٢/ ٧٧٠)، «الضوء اللامع» (٤/ ٣١٧)، «شذرات الذهب» (٩/ ١٢٦).

(٢) أي: وست مئة.

«جزء الغِطريف» من أوله، وقد كتب إليَّ بمروياته، وله تواليف مفيدة».

وترجمه أيضاً في «المعجم المختص بالمحدثين» (١٥٠/رقم ١٨٠)، وقال عنه: «الإمام المحدث الحافظ المصنف المقرئ بقية السلف»، وقال:

«وحجّ مرات، وجمع وخرَّج وألَّف تواليف متقنة مع التواضع والدين والسكينة وملازمة العلم والمطالعة ومعرفة الرجال ونقد الحديث، سمعتُ منه بمصر ومكة».

قلت: طبع له «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام».

وله: «تاريخ مصر» لم يتمه في نحو خمسة وثلاثين مجلداً، نحى فيه منحى ابن عساكر، ولم يبيّض، قال ابن الجزري: «رأيت منه مجلدة مبيّضة بخط شيخنا الحافظ ابن رافع في المحمدين».

وشرع في «شرح البخاري» وهو مطوّل، بيَّض أوائله إلى قريب النصف.

وله «شرح السيرة النبوية» للحافظ عبد الغني المقدسي، اسمه: «المورد العذب الهني في الكلام على سيرة الحافظ عبد الغني»، وخرّج لنفسه التساعيات والمتباينات والبلدانيات، وله «القدح المعلّى في الكلام على بعض أحاديث المحلّى»، وله «مشيخة» في عدة أجزاء، اشتملت على ألف شيخ.

ترجمته[1] في: «دول الإسلام» (٢/ ٤٢٢)، «ذيول العبر» (١٨٦، ١٨٧)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٥٠٢)، «مرآة الجنان» (٤/ ٢٩١)، «ذيول تذكرة الحفاظ» (١٣ ـ ١٥ ـ الحسيني)، «طبقات القراء» (١/ ٤٠٢)، «الدرر الكامنة» (٣/ ١٢ ـ ١٣)، «النجوم الزاهرة» (٩/ ٣٠٦)، «ذيل تاريخ الإسلام» (٢/ ١٨٧)، «السلوك» (٢/ ٢/ ٣٨٨)، «حسن المحاضرة» (١/ ٣٥٨)، «درة الحجال» (٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، «غاية النهاية» (١/ ٤٠٢)، «طبقات الفقهاء» (١٢٥) لطاش كبرى زاده، «الطبقات السنية» (١٢٩١)، «شذرات الذهب» (٦/ ١١٠ ـ ١١١)، «الفوائد البهية» (١٠٠)، «كشف الظنون» (١/ ١٥٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٥٤٦، ٢/

(١) غير المصادر التي سبقت.

١٠١٣، ١٣١٦، ٢٠٢٩)، «إيضاح المكنون» (٢/ ٧١٩)، «هدية العارفين» (٢/ ٦١٠)، «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٤/ ٥٢١)، «الأعلام» (٤/ ٥٣).

ونقل عبد الكريم بن عبد النور النسخة التي اعتمدناها من نسخة بخط الشيخ أيوب بن علي بن إبراهيم المربعي المالكي، وقابل عليها.

ونقله أيوب من خط المحدث أبي اليمن بركات بن ظافر بن عساكر بن عبد الله بن أحمد بن عيسى الأنصاري المصري، المعروف بـ(الوجيه الصَّبَّان) حدث بمصر، وسمع خلقاً كثيراً، وكتب، وله نظم، ولد سنة ستين وخمس مئة، أفاده ابن العمادية في «ذيل تكملة الإكمال» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣ رقم ١١٣) وقال:

«أنشدنا الحافظ أبو اليمن بركات بن ظافر بن عساكر بمصر، وكتبه لي بخطّه لنفسه:

أحِبُّ النبيَّ وآل النبي ... وأذْخرُ حُبِّي ليوم الشَّفاعه
وأصحابَه ثم أنصارَه ... وذلك عن خَيرِ قَصدٍ وطَاعه
وأهل الحديث وطوبى لهم ... رجالاً أعدُّوه أسْنَى بضاعه»

وأفاد في (٢/ ٦٤٠) رقم (١٠٠٣) أنه توفي بمصر في ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وست مئة رحمه الله تعالى.

ترجمه الذهبي[1] في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ١٣٢) رقم (٢٣١) وسمى جماعة من مشايخه، وقال: «وكتب الكثير وحدَّث، وعُني بفنِّ الرواية، ولم يَزَلْ يسمعُ إلى أن مات».

ترجمته في «التكملة» (٣/ ٤٤١) رقم (٢٧٢٢) للمنذري، و«الوافي بالوفيات» (١٠/ ١١٦).

وحدث أبو اليمن بهذا الجزء ناسخَه ومالكَه أيوب بسماعه من الشيخ الثقة المسن منصور بن خميس بسنده المثبت في أوله إلى مؤلفه، وهذه تراجم رواته:

---

(١) ذكره عرضاً في «السير» (٢٣/ ١٠، ١٣٩).

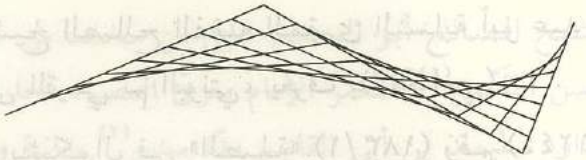

تراجم رواة النسخة

أُثبت على أول الأصل الخطي المعتمد في التحقيق إسناد لهذا الجزء، وهذه تراجم رواته:

* الشيخ الفقيه المقرئ المحدّث منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المرّي، «من أهل المرية، يكنى أبا القاسم وأبا علي وأبوه خميس يكنى أبا جمعة. سمع من أبي عبد الله محمد بن سليمان البونتي[1] وأبي إسحاق إبراهيم بن صالح وأخذ عنهما القراءات، وروى أيضاً عن أبي بكر بن العربي وأبي القاسم بن رضى وأبي القاسم بن ورد وأبي محمد الرشاطي وأبي الحجاج القضاعي وأبي محمد عبد الحق بن عطية وأبي عمرو الخضر بن عبد الرحمٰن وأبي القاسم عبد الرحيم بن محمد الخزرجي وغيرهم، ورحل حاجاً فنزل الإسكندرية وسمع منه أبو عبد الله بن عطية الداني سنة (٥٩٦هـ) وحدَّث عنه في الإجازة أبو العباس العزفي وغيره»[2].

ترجمه ابن الجَزَري في «غاية النهاية» (٢/ ٣١٢) رقم (٣٦٥٢) باختصار، فقال: «منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم أبو علي الأندلسي اللخمي، مقرئ، قرأ عليه بالروايات الحسن بن عثمان بن علي القابسي».

وروى منصور هذا الجزء عن ثلاثة من شيوخه، مذكور منهم اثنان ضمن الرواة عنه في ترجمته، وهم:

---

(١) تحرف في «نفح الطيب» إلى «البوني» وصوابه المثبت. انظر: الترجمة الآتية.

(٢) التكملة لكتاب الصلة، للقضاعي (٢/ ١٩٣ رقم ٥١٤، ط. دار الفكر)، ونحوه في «نفح الطيب» (٣/ ٢٨٤) للمقَّري واقتصر في تكنيته على (أبي علي)، كما فعل ناسخ الأصل، فلعلها المشهورة.

أولاً: الشيخ الصالح الفقيه المقرئ النسابة أبو عبد الله محمد بن سليمان بن يحيى القيسي ثم البُونتي، يعرف بـ(المكناسي).

قال ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ١٨٣) رقم (١٢٤٤): «قرأ على أصحاب أبي عمرو المقرئ، قرأ عليه القرآن أبو محمد بن أبي جعفر الفقيه، وغيره، وتوفي سنة إحدى وخمس مئة».

وترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٧ ط. دار الغرب)، فقال: «قرأ على أصحاب أبي عمرو الداني بالروايات، ومات كهلاً»، قلت: قوله: «مات كهلاً» ليس بصحيح، قفز نظر الذهبي إلى الترجمة التي تليه[1] في «الصلة»، ولا نعلم تاريخ وفاة هذا الشيخ، لنفحص صحة هذه المقالة.

و(البونتي) منسوب إلى البُنْت، بالضم ثم السكون، وتاء مثناة، بلد بالأندلس من ناحية بلنسية، ورسمها محمد بن عبد المنعم الحميري في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص١٥): (البُونت)، وكذا في «تاج العروس» (٤/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) مادة (بنت)، قال: «بالمغرب الأندلس، فيه حصن منيع» وكذا في هامش الأصل، كما تراه في أول الكتاب.

ثانياً: الفقيه أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمٰن بن سعيد بن علي بن يبقى بن غارَ بنِ إبراهيم القيسي أبو عمر المقرئ، وهو من أهل المرية، ترجمه ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٥٠٧) فقال:

«روى عن أبي داود المقرئ[2] وأبي عمران موسى بن سليمان المقرئ، وأبي علي الغساني وأبي الحسن بن شفيع وغيرهم. وكان من أهل المعرفة والنبل والذكاء واليقظة والإتقان لما يحمله وكتب للقضاة ببلده وكان ديّناً فاضلاً. وتوفي رَحِمَهُ اللَّهُ ليلة الأحد ودفن يوم الأحد الخامس من ربيع الأول سنة أربعين وخمسمائة، وكان مولده في شعبان سنة ثلاثٍ وسبعين وأربع مئة، كتب إلينا بإجازة ما رواه بخطه رَحِمَهُ اللَّهُ».

---

(١) وهي ترجمة (محمد بن أحمد بن مسعود بن مفرج) توفي في الستين من عمره.

(٢) هو شيخه في رواية هذا الجزء، وستأتي ترجمته.

ثالثاً: الشيخ الصالح أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل الأستاذ أبو الحسن البَلَنْسِيّ[1] المعمَّر الإمام مقرئ العصر، أحد الأعلام.

لازم أبا داود سُلَيمان بن أبي القاسِم مدّة سنين[2] بدانية وببلنسية. ونشأ في حجره، لأنه كان زوج أمّه، فقرأ عليه بالروايات، وسمع منه شيئاً كثيراً وهو أجلّ أصحاب أبي داود، وأثبتهم، وآخرهم موتاً.

سارت إليه أصول أبي داود العتيقة، أتقن عليه القراءات حتى برع فيها.

وأجاز له أبو الحسين ابن البَيَّاز، وخازم بن محمد، وطائفة.

وسمع «صحيح البخاري» من أبي محمد الرَّكلي. وسمع «مختصر الطليطلي» في الفقه من أبي عبد الله بن عيسى. وسمع «صحيح مسلم» من طارق بن يعيش.

انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه.

قرأ عليه خلائق، منهم القاسم بن فيرة الشاطبي، ومحمد بن خلف بن نسع البلنسي، ومحمد بن سعيد المرادي، ومحمد بن أيوب بن نوح الغافقي، وأحمد بن علي أبو جعفر الحصّار، ومحمد بن فتوح الشاطبي، وولده أبو عامر بن هذيل، ومحمد بن عبد العزيز بن سَعادة، وعتيق بن أحمد المخزومي، وأبو عمر بن عيّاد، ومحمد بن أحمد بن مسعود ابن صاحب الصلاة، وخلق، آخرهم موتاً الحسن بن عبد العزيز قَشْتُليونيّ.

قال ابن الأبار: كان منقطع القرين في الفضل، والدين، والورع، والزهد مع العدالة والتواضع والإعراض عن الدنيا، والتقلّل منها، صوّاماً، قوّاماً، كثير الصدقة.

---

(١) ترجمته في «فهرست ابن خير» (٤٢٨)، «بغية الملتمس» (٤١٤)، «التكملة» (٢/ ٦٦٦ ـ ٦٦٧)، «صلة الصلة»، «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٣٢٢، ط. دار الغرب)، «السير» (٢٠/ ٥٠٦)، «معرفة القراء الكبار» (٢/ ٩٩٠)، «العبر» (٣/ ٤٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٢٠)، «غاية النهاية» (١/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤)، «شذرات الذهب» (٤/ ٢١٣).

(٢) قال في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٣٢٢): «لازمه بضعة عشر عاماً بدانية وبَلَنْسية»، وشيخه هذا هو راوي هذا الجزء عن صاحبه أبي عمرو الداني.

كانت له ضيعة يخرج لتفقدها فيصحبه الطلبة، فمِن سامع ومِن قارئ، وهو منشرح لذلك، طويل الاحتمال على فرط ملازمتهم له ليلاً ونهاراً.

أسنّ وعمّر، وانتهت إليه رئاسة الإقراء عامة عمره، لعلوّ روايته وإمامته في التجويد والإتقان.

حدّث عن جلّة لا يحصون، وروى العلم نحواً من ستين سنة.

ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وأربعمائة، وتوفي فحضره السُّلطان أبو الحجاج يوسُف بن سعد، وتزاحم الخلقُ على نعشه، ورثاه ابن وَاجِب بقوله:

لَمْ أنْسَ يَوْمَ تَهَادِي نَعْشِه أسَفاً ... أيدِي الوَرَى، وتَرَاميهَا عَلَى الكَفَنِ

كَزَهْرَةٍ تَتَهادَاهَا الأكُفُّ فَلا ... تُقِيمُ فِي رَاحَةٍ إلَّا عَلَى ظَعَن

وكان يتصدّق على الأرامل واليتَامَى، فقالت له زوجتُه: إنك لتسعى بهذا في فقر أولادك، فقال لها: لا والله، بل أنا شيخ طمّاع أسعى في غناهم.

توفي ابنُ هذيل في يوم الخميس سابع عشر رجب سنة أربع وستين وخمس مئة وصُلّي عليه من الغد، فأمّ الناس، في الصلاة عليه، أبو الحسَن ابن النعمة، فرحمه الله تعالى، ورضي عنه.

ورواه هؤلاء الثلاثة عن:

* الشيخ الإمام العلّامة شيخ القرّاء، ذو الفنون، أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى صاحِبِ الأندلس المؤيَّد بالله هشامِ بن الحكم، المروانيُّ الأندلسيُّ، القُرطبيُّ، نزيل دانِيَةَ وَبَلَنْسِيَة[1].

---

(١) وهو من الراحلين من الأندلس إلى المشرق، فقد ولد سنة (٣٧١هـ)، وابتدأ بطلب العلم سنة (٣٨٧هـ)، ورحل إلى المشرق سنة (٣٩٧هـ)، فمكث بالقيروان أربعة أشهر، ودخل مصر في شوالها، فمكث بها سنة، وحج ورجع إلى الأندلس في ذي القعدة سنة (٣٩٩هـ). ترجمته في «فهرست ابن خير» (٤٢٨)، «الصلة» (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، «بغية الملتمس» (٢٨٩ ـ ٢٩٠)، «دول الإسلام» (٢/ ٢٦)، «السير» (١٩/ ١٦٨ ـ ١٧٠)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٧٨، ط. دار الغرب)، «العبر» (٣/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤)، =

وُلِدَ سنةَ ثلاثَ عشرة وأربع مئة، وَصَحِبَ أبا عمرو الدَّاني وأكثَرَ عنه، وتخرَّج به، وهو أَنْبَلُ أصحابه وأَثْبَتُهُمْ، وأخذ أيضاً عن أبي عُمَرَ بنِ عبد البر، وابن دِلهاث، وأبي عبدِ الله بن سعدون، وأبي الوليد البَاجِي، وأبي شاكر الخطيب، وعدة.

تلا عليه أبو عبد الله محمدُ بن الحسن بنِ غلام الفَرَسِ، وأبو علي الصَّدَفِي، وأبو العباس بن عاصم الثقفي، وأحمد بنُ سُحْنُون المُرْسِي، وإبراهيمُ بنُ أحمد البَكري، وجعفرُ بن يحيى، ومُحَمَّدُ بن علي النوالِشي، وعبدُ اللهِ بنُ فرج الزُّهيري، وأبو الحسن بن هُذيل، وأبو داود سليمان بن يحيى القُرطبي، وخلق.

قال ابن بَشكوال: كان مِن جِلَّة المقرئين وخِيارهم، عالماً بالرِّوايات وطُرُقِها، حسنَ الضبط[1]، ثقةً ديناً، له التصانيفُ في معاني القرآن، وكان مَلِيحَ الخط، أخبرنا عنه جماعةٌ من شيوخنا، ووصفوه بالفضل والعلم والدين، مات في رمضان سنةَ ست وتسعين وأربع مئة، وتزاحموا على نعشه، قرأتُ بخط تلميذٍ لأبي داود تسميةَ تواليفه، منها: «البيان في علوم القرآن» في ثلاثِ مئة جُزء، وكتاب «التبيين لِهِجاء التنزيل» ستُّ مجلدات، وكتاب

= «معرفة القراء» (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٤)، «الوافي بالوفيات» (١٥/ ٤٣٧)، «عيون التواريخ» (١٣/ ١٢٠)، «غاية النهاية» (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، «طبقات المفسرين» للداودي (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» لابن الأبار (٣٠٢)، «الحلل السندسية» (٣/ ٣٣٠)، «نفح الطيب» (٢/ ١٣٥، ١٥٣، ٤/ ٧١٧)، «شذرات الذهب» (٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، «أبجد العلوم» (٢/ ٤٣١)، «الأعلام» (٣/ ١٣٧)، «معجم المؤلفين» (١/ ٧٩٨)، مقدمة الدكتور أحمد شرشال لكتابه «مختصر التَّبيين لهجاء التنزيل» (١/ ٦٧ ـ ١٢٣).

(١) قال الضبي في «بغية الملتمس» (ص٣٠٤): «وكتب بخط يده كتاب البخاري في عشرة أسفار وكتاب مسلم في ستة، وقرأهما معاً على الباجي، وعلى أبي العباس العذري مرات، واحتفل في تقييدهما حتى صار كل واحد منهما أصلاً يقتدى به، رحلت إلى بلنسية في عام ستة وتسعين، وقابلت بهما كتابي، وانتفعت بهما، . . وأخبرت أن أبا علي بن سكرة الحافظ قابل أصليه بالكتابين المذكورين، وناهيك بهما صحة وتقييداً وضبطاً».

«الاعتماد» أرجوزة عارض بها شيخَه في أصول القرآن والدين عشرة أجزاء، وهي ثمانيةَ عشرَ ألف بيت ونيِّف، وكتاب «الصلاة الوسطى» مجلد، وعِدَّةُ تواليفَ جملتها ستةٌ وعشرون مصنفاً، وكان مِن بحور العلم، ومن أئمة الأندلس في عصره.

قاله الذهبي في «السير» (١٩/ ١٦٨ ـ ١٦٩) وزاد: «قرأتُ بالرواياتِ من طريقه عن أبي عَمْرو الدَّاني».

قال أبو عبيدة: طبع لأبي داود كتاب «مختصر التبيين لهجاء التنزيل»، وذكر شيخه أبا عمرو في مواطن عديدة منه، وصرح بالاستفادة منه في (٣/ ٥٦٨، ٥٧٢، ٦٥٠)، وقال عن كتابه هذا فيه (٢/ ١٠): «قيدتُه عن الإمام الحافظ أبي عمر الأموي رضي الله عنه».

وقال فيه (٢/ ١٥١): «قال أستاذنا الحافظ أبو عمرو القرشي...».

وقال فيه (٢/ ٢٠٦) عن مسألة: «وحكى أستاذنا الحافظ أبو عمرو بن سعيد..».

وقال فيه (٢/ ٢٠٩) عن مسألة: «ولا بدّ من مشافهة الأستاذ[1] فيه، لأن أستاذنا رحمه الله...».

وقال فيه (٢/ ٢٧٦): «وروينا عن أستاذنا الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد...».

وقال فيه (٣/ ٤٩١): «وروى لنا أستاذنا أبو عمرو رضي الله عنه في كتابه «المقنع»...».

وقال فيه (٣/ ٧٧٩): «وكذا روينا عن أستاذنا أبي عمرو وعليه نعتمد».

فهذا إسناد صحيح متصل، ورواته من الأئمة المشهورين.

---

(١) يريد أبا عمرو الداني.

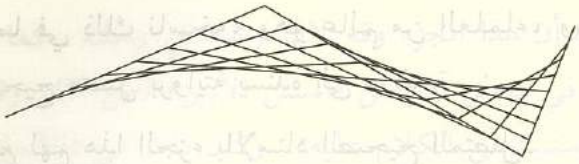

صحة نسبة الجزء لمؤلفه[1]

هذا الجزء صحيح النسبة لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، والأدلة على ذلك يقينية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: وجود الإسناد الصحيح المتّصل لصاحبه، وهو مثبت على أول النسخة الخطية، وقمنا بدراسته وترجمنا لأصحابه فيما سبق تحت عنوان (تراجم رواة النسخة).

ثانياً: وجود النسبة على الجزء نفسه، فعلى طُرَّته:

«كتاب في علم الحديث، تأليف الشيخ الإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني رَحِمَهُ اللَّهُ».

ثالثاً: الشيوخ المذكورون[2] في هذا الجزء هم شيوخ أبي عمرو الداني في سائر كتبه، والطريق التي يسوقها إلى العلماء الأئمة كمالك وغيره بواسطتهم هي عينها المذكورة في سائر كتبه أيضاً، وطريقة عرضهم والتفنن في ذكرهم في هذا الجزء وسائر كتب أبي عمرو هي هي، ووضحنا ذلك في (ثبت أسماء شيوخه).

رابعاً: وجود بعض النقول المشتركة في هذا الجزء، وبعض كتب أبي عمرو الداني، مثل «البيان في عدّ آي القرآن» انظر: رقم (٧٩)، و«جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرّع عنها السنن»، انظر: رقم (٤).

خامساً: رواية العلماء لهذا الجزء، ووجود إسنادهم الصحيح المتصل

---

(١) ما سنذكره تحت (تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته) هو أدلة إضافية على صحة نسبة الجزء للداني. فتنبه.

(٢) انفرد جزؤنا هذا بشيخ واحد، لم أظفر له بذكر في سائر كتب أبي عمرو المطبوعة.

إلى مصنّفه، بما في ذلك ناسخه، وهو عالم من العلماء، وسبق أن ترجمنا له، فله سند صحيح متصل بروايته بسنده إلى مؤلفه.

وممن وقع لهم هذا الجزء بالإسناد الصحيح المتصل:

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفِهري السبتي (ت٧٢١هـ)، ذكره في رحلته المسماة «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة» (٦/٢٣) لما لقي شيخه أبا العباس بن الغماز بتونس عند الصدور، وقال عنه: «وقرأ كتاب «بيان المسند والمرسل والمنقطع» لأبي عمرو الحافظ على الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عيسى بن عبد الحميد بن روبيل الأنصاري البلنسي، وحدثه به عن القاضي أبي الخطاب بن واجب قراءة عليه عن أبي الحسن بن هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني مؤلّفه»[1].

وهذا الإسناد يلتقي مع المثبت في أول جزئنا في أبي الحسن بن هذيل إلى مصنفه، مع وجود اثنين آخرين يتابعان ابنَ هذيل في روايته عن أبي داود سليمان بن أبي القاسم عن المصنف، وبيّنّا ذلك سابقاً، والحمد لله وحده.

* تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته ونقل علماء المصطلح منه:

تبيّن لنا من نقل ابن رشيد أنه سمّى هذا الجزء بـ«بيان المسند والمرسل والمنقطع»، وبنحوه سمّاه في كتابه الآخر «السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين[2] في السند المعنعن» إلا أنه زاد عليه، فقال (ص٣٦ ـ ط. تونس) بعد كلام: «وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب الحافظ أبو عمرو المقرئ الداني في جزء له وضعه في «بيان المتّصل والمرسل والموقوف والمنقطع»، فقال: .....» وساق منه ما في جزئنا هذا فقرة (٢).

فزاد في التسمية الثانية له «والموقوف» وذكر «المتصل» بدل «المسند».

---

(١) ذكره بناءً على نقل ابن رشيد: الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بأندلس والمغرب» (ص٤٧) رقم (٨٣).

(٢) يريد البخاري ومسلماً عليهما الرحمات المتتابعات إلى يوم الميعاد.

ومما ينبغي ذكره أن هذا الجزء وقع لابن رشيد في رحلته ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ونقل منه في موطن آخر من «السنن الأبين» (ص٣٠)، وقال عن النقل: «فيه إجمال، وسنستوفي الكلام عليه»، وكان ذلك في (الأحاديث المعنعنة) وحملها على الاتّصال، ونقل أبو عمرو الداني الإجماع على ذلك، ونقل عبارة الحاكم في «معرفة علوم الحديث»، وزاد عليها وتصرف فيها[1]، واحتفلت كتب المصطلح بكلامه، واعتنى بها جمع من العلماء، وأبرزوا اسمه على وجه ظاهر في دراساتهم المعاصرة، ولا سيّما التي أخذت الأطر الحديثة في التصنيف.

فتجد ـ على سبيل المثال ـ ذكر أبي عمرو الداني والنقل من جزئه هذا عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٦٨)، قال: «وادعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك». وأودعه ابن جماعة في مختصره لكتاب ابن الصلاح، المسمى «المنهل الروي» (٤٨)، وكذلك فعل ابن الملقن في «المقنع» (١/ ٤٨)، والأبناسي في «الشذا الفياح» (١/ ١٦٠ ـ ط. الرشد)، ونقله أيضاً النووي في «شرحه صحيح مسلم» (١/ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ط. قرطبة).

وهؤلاء نقلوا بالواسطة، ولم يقفوا على الجزء، وإنما نسبوا ما فيه لصاحبه، وهكذا فعل السخاوي في «فتح المغيث» إلا أنه لم يقتصر على نقل كلام الداني على الإسناد المعنعن، كما فيه (١/ ١٦٤ ـ ط. دار الكتب العلمية) وإنما نقل منه (١/ ١٢٨) إذا قال الصحابي قولاً يوقفه على نفسه، ويخرج في المسند، ومتى يكون ذلك، ونقل فيه (١/ ١٦٦) اشتراط أبي عمرو الداني معرفة الراوي بالأخذ عن المروي عنه في الإسناد المعنعن[2]، ونقله عن ابن الصلاح، ثم صرح بأن نقله عن الداني كان بواسطة الزركشي، قال:

«الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في «جزء له في علوم الحديث» مما هو منقول عن أبي الحسن القابسي أيضاً، اشتراط إدراك الناقل للمنقول

---

(١) انظر شرحنا: (ص١٨٢ ـ شرح فقرة ١٥ ـ ١٧).

(٢) وهكذا فعل الطاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١/ ١٨٩).

عنه إدراكاً بيّناً، فإما أن يكون أحدهما وهماً، أو قالهما معاً، فإنه لا مانع من الجمع بينهما. . . .»[1].

بينما اقتصر السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢١٥ ـ ط. دار الفكر) على النقل من كتاب أبي عمرو حول الإسناد المعنعن، ونقل منه (١/ ٢١٦) اشتراط معرفة المعنعن بالرواية عن المعنعن عنه.

وهكذا صنع الصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣١)، وزاد ـ نقلاً عن ابن حجر ـ الفرق بين (المسند) و(المتصل)، فقال: «فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما، هذا على رأي الحاكم، وبه جزم أبو عمرو الداني، والشيخ تقي الدين في «الاقتراح»».

يبقى من وقف على جزئنا أصالة ونقل منه:

ممن اعتنى بالنقل من جزئنا، واعتمدنا نقله، وأظهرنا اسمه في الشرح اثنان[2]:

الأول: الزركشي في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، فذكره في (١/ ٤١٣) عند (تنكيته) على (النوع السابع: معرفة الموقوف)، ونقل منه كلامه في جزئنا (٢٨) مع أول مثاليه (انظره برقم ٢٩)، وصرح في (٢/ ٢٣) بوقوفه على جزئنا هذا، فقال عن نقل ابن الصلاح مذهب أبي عمرو في المعنعن:

«وما نقله عن الداني وجدته في «جزء له في علوم الحديث» فقال: . . .»، وساق ما في هذا الجزء، فقرة رقم (١٥، ١٧) مع تصرف يسير، وقال عقب ذلك:

«قلت: وأبو عمر إنما أخذ ذلك من كلام الحاكم. .» وساقه، ثم قال: «لكنه لم يتعرض للقاء ولا معاصرة».

---

(١) وللداني ذكر آخر في «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٧٠) وهي في (الإجازة) والتعويل عليها. وانظر: شرحنا الفقرة رقم (٨٩) من هذا الكتاب.

(٢) الثاني على الاحتمال كما سيأتي.

قال أبو عبيدة: أكثر أبو عمرو جداً من العناية بكلام الحاكم في «المعرفة» وتابعه على أخطاء وقعت له فيه، وتصرف في كلامه، على وجه يدل على حذق وفهم لهذا العلم، وتجد ذلك مبيّناً منصّصاً عليه في الشرح.

وصرح بالوقوف عليه في (١/ ٤٠٨) عند ذكره المسند وأنه لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً، فذكر جماعة، منهم: أبو عمرو الداني، وعبارته: «وأبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في جزء له جمعه في رسوم الحديث».

ومما يدل على ذلك أنه ذكر في (١/ ٤٢٥) حديث المغيرة بن شعبة في معرض حجيَّة قول الصحابي، وحمله على الموضوع، قال: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ»، والأثر في جزئنا رقم (٥٣).

ونقل منه في (١/ ٤٤٥) في مبحث (المرسل) وربطه بالحاكم، وأشعر بزيادة ذكرها أبو عمرو، قال: «وما حكاه عن الحاكم ذكره أبو عمرو المقرئ أنه مذهب علي ابن المديني وجماعة»، وقارن بما في «جزئنا» رقم (٣٧).

هذه مواطن ذكر الزركشي لجزئنا، والنقل من صاحبنا فيه، وهو يؤخذ على أهميته، فجميع النقول في كتب المصطلح إنما هي من جزئنا هذا، وإن اضطراباً وقع في تحرير نسبة بعض الأقوال، مع تلكؤ وتردد وقع لبعضهم فيها بسبب النقل منه بالواسطة، وشذ قلم برهان الدين البقاعي، فعزا كلاماً لأبي عمرو الداني إلى كتبه في القراءات[1]، ولم يفطن لهذا الجزء، ورأى النقول عن صاحبه من غير عزو لكتاب من كتبه، فعزاها إلى المشهور، وبيّنتُ ذلك في شرحي عليه، ولله الحمد والمنة.

والآخر: ابن حجر العسقلاني.

ذكر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» جزأنا هذا وهي جميعاً في مواطن ذكر الزركشي له، تنظر في (١/ ٥٠٧) و(٢/ ٥٨٣)، وفيه: «إنما

---

(١) انظر هذا الجزء (ص٢٠٠).

أخذه الداني من كلام الحاكم، ولا شكّ أن نقله ـ أي: ابن الصلاح ـ أولى، لأنّه من أئمة الحديث، وقد صنّف في علومه». قال:

«وابن الصلاح كثير النقل من كتابه، فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عن الداني».

قال أبو عبيدة: نعم، نَقَلَ الداني من الحاكم كثيراً، ولكن العبارة التي نقلها ابن الصلاح عزاها للداني، لأنه تصرف فيها، وعبارة الحاكم ليس فيها مراد ابن الصلاح، لذا تحول إلى أبي عمرو، ووضحت ذلك في شرحي[1] هذا، ولله الحمد والمنّة.

ونقل ابن حجر في «نكته» (٢/ ٥٣١) منه أيضاً فقرتي (٢٨، ٢٩)، كما فعل الزركشي أيضاً.

ولا أدري هل وقع جزء الداني هذا لابن حجر أم أنه نقل منه بواسطة الزركشي فحسب؟ ولا سيّما وهو غير موجود في أسمعته: «المجمع المؤسس» ولا في «المعجم المفهرس».

*** عودة إلى تحرير اسم الجزء:**

ظهر لنا مما سبق أن هذا الجزء ذكر على ألوان عديدة، هي:

أولاً: «كتاب في علم الحديث»، وهذا الذي تحمله نسخته الخطية الفريدة.

ثانياً: «بيان المسند والمرسل والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في «ملء العيبة» (٦/ ٢٣).

ثالثاً: «بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» وهذه تسمية ابن رشيد له في «السنن الأبين» (ص٣٦ ـ ط. التونسية).

رابعاً: «جزء في علوم الحديث» هكذا نقله السخاوي في «فتح المغيث»

---

(١) انظره (ص٢٠٠، ٢٠١).

(١/١٦٦) عن الزركشي، وهو في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (٢/٢٣).

خامساً: «جزء جمعه في رسوم الحديث» هكذا ذكره الزركشي أيضاً في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (١/٤٠٨).

سادساً: «جزء في علم الحديث في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع» هكذا ذكره الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود» (ص٤٧/رقم ٨٣)، واقتصر حميتو على ذكر ابن رشيد له، وموطن من إشارات السخاوي من النقل منه، والحق أن نقله بواسطة الزركشي كما صرح به، ولم يذكر شيئاً من نسخه الخطية.

وهذا العنوان الأخير لا بأس به، وفيه جمع لموضوع الجزء، واسمه، ومن العادة أن الناقلين من الكتب يتصرفون في أسمائها، أو يختصرون عناوينها، وهو الذي ارتضيته، مع تغيير (علم) إلى (علوم)، لأنه أوضح للموضوع، وألصق بالمادة المذكورة فيه، وهكذا سماه بعضهم، كما تقدم.

* شرحي لهذا الجزء:

أما شرحي هذا، فقد سمّيتُه «**بهجة المنتفع**»، وأطلت فيه النفس في تخريج الأحاديث والآثار، واعتنيت بسردها من طريق المصنف أو شيخه فالأقرب فالأقرب إلى مُسْنِدِه، ووجَّهتُ التمثيل الذي ساقه المصنف على التأصيل، والتدليل على التقعيد، وضبطت نصّه، وعملت على ترقيمه إلى فقرات، وعمدت إلى توثيقها فقرة فقرة من المطولات، ورد فقراته إلى مصادرها وأصحابها، مع تصرف المصنِّف فيها، واعتنيت بمن وافقه أو خالفه، وجهدتُ في توضيحه وبيانه، وذكر الاعتراض عليه ـ إن وجد ـ وجوابه، وحلّ مشكلاته، وظهور مخبوئه، وإبراز كنوزه.

ومن سمة شرحنا: كثرة الأمثلة، والعناية بذكر قواعد كلية، وضوابط جُمليّة، والإشارة إلى ما في إجمال المصنف في الأمثلة من المؤاخذات، وما يمكن أن يندرج تحتها من تحريرات، وحشدت فيه تقريرات المحررين،

وتحقيقات النابهين من السابقين والمعاصرين، والمخالفين والموالفين، وحاكمته بالقواعد النظرية والتطبيقية عند أهل الصنعة الحديثية على وجه يستفيد منه المتقدم، ويتقدم فيه الراغب، ويرغّب فيه الطالب.

والله المسؤول، أن ينفع به، وأن يضع له القبول، وأن يزيدنا من فضله، ويرزقنا الشكر لنعمائه وآلائه الظاهرة والباطنة، وأن يحشرنا في زمرة النبيين مع الصِّدّيقين، والعلماء الصادقين، وأن يثقل به الموازين. وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين.

وكتب أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
بعد ظهر التاسع عشر من جمادى الأولى
سنة ألف وأربع مئة وسبع وعشرين من
الهجرة

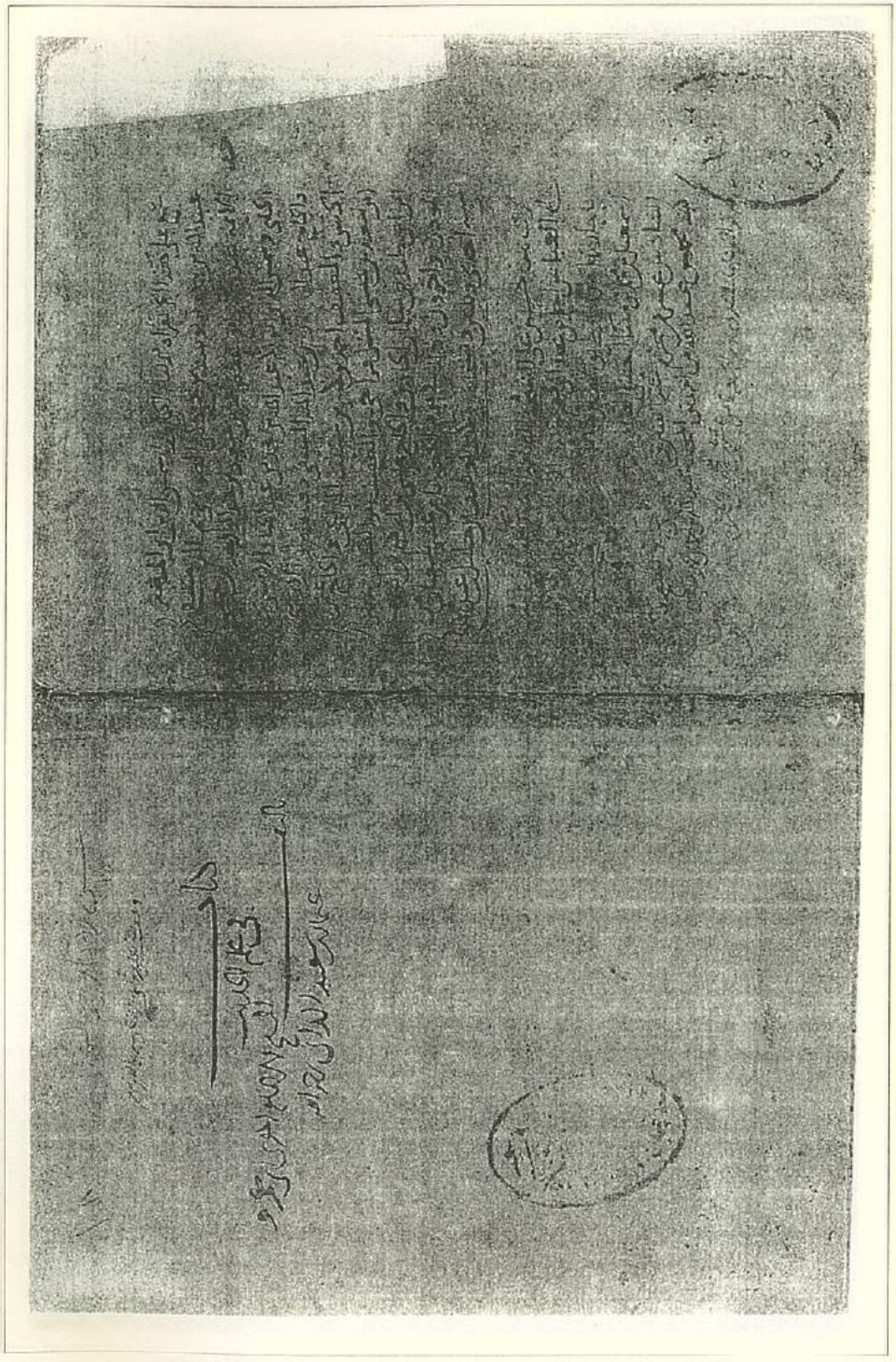

صورة عن طرة الغلاف

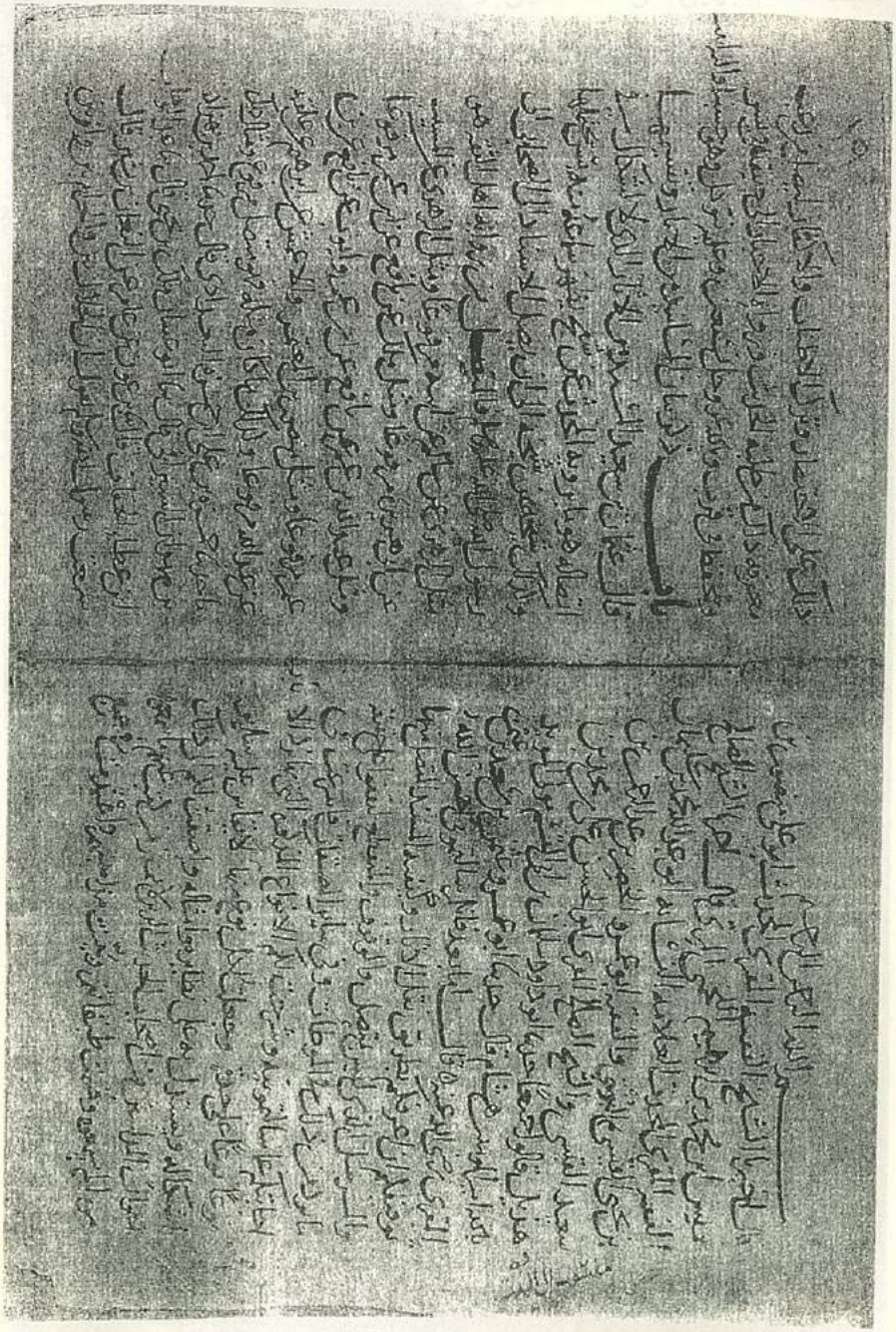

صورة عن الورقة الأولى من النسخة الخطية المعتمدة في الشرح

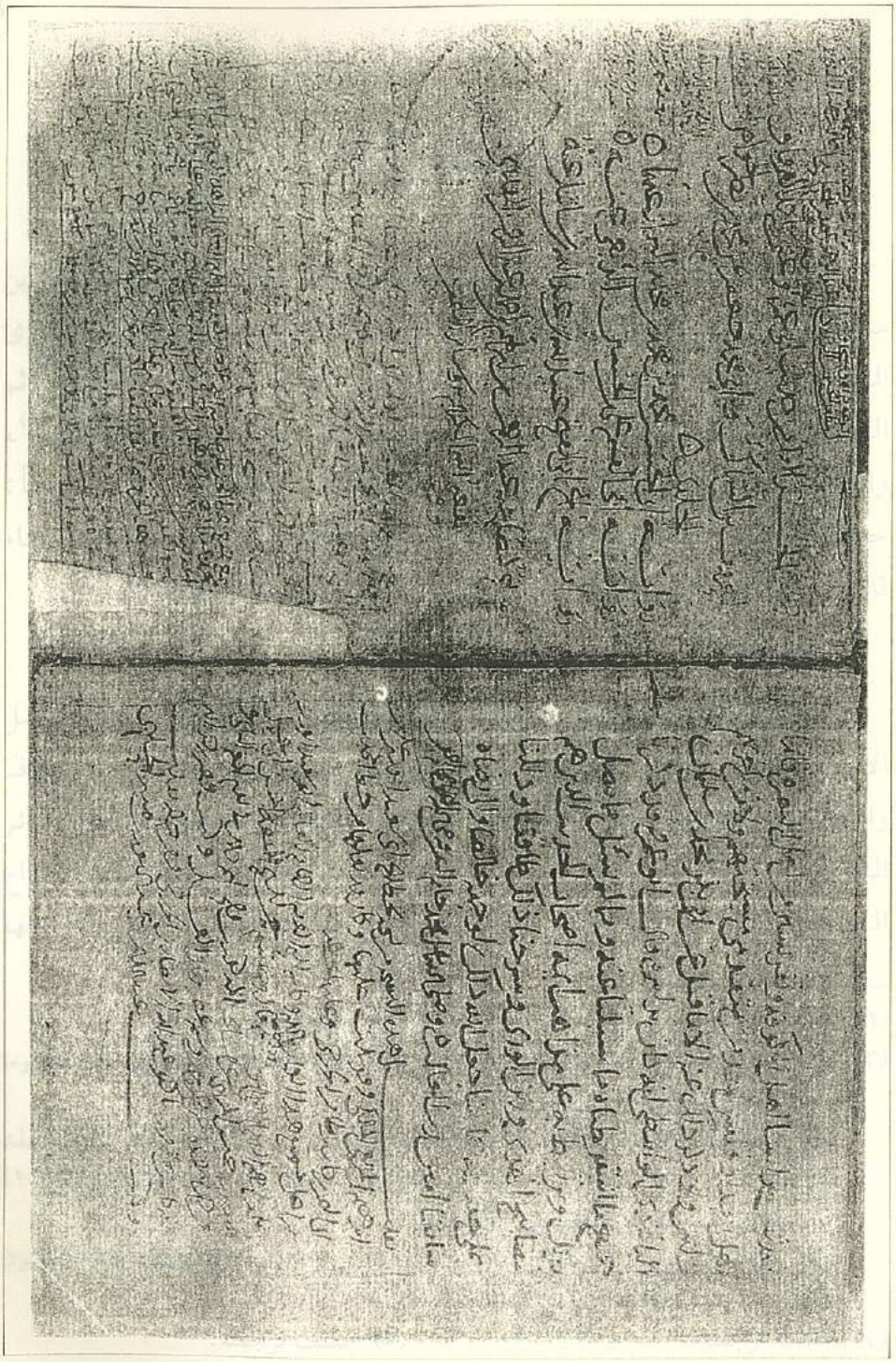

صورة من الورقة الأخيرة من النسخة الخطية المعتمدة في الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

قال: أخبرنا الشيخ الفقيه المقرئ المحدث أبو علي منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي المرِّي[1] قال: أخبرنا الشيخ الصالح الفقيه المقرئ المحدث العلامة النَّسابة أبو عبد الله محمد بن سليمان بن يحيى القيسي[2] ثم البُونتي[3]، والفقيه أبو عمرو الخضر بن عبد الرحمن بن سعيد القيسي[4]، والشيخ الصالح المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل[5]، قالوا جميعاً: حدثنا أبو داود سليمان بن أبي القاسم[6] مولى المؤيد بالله أمير المؤمنين هشام قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان المقرئ[7] رضي الله عنه قال:

أمَّا بعد:

[١] فإنَّكم سألتموني ـ أَحسَن الله توفيقَكم ـ أن أُعرِّفكم بطريق نقل الآثار، وكيفية المسندِ المتصل منها والمرسل الذي ليس بمتصل والموقوف والمنقطع؛ لتَقِفُوا على حقيقة ما يَرِدُ من ذلك في الموطآت وفي سائر المصنفات، فأسرعتُ في إجابتكم عما سألتمونيه، وشرحتُ لكم الأنواع المذكورة التي بها تَرِد الآثار نوعاً نوعاً على حدة، وجعلتُ لكلِّ نوع منها

---

(١) مضت ترجمته.
(٢) مضت ترجمته.
(٣) في هامش الأصل: «منسوب إلى البُنْت، حصن من حصون...» تتمته غير مقروءة وهو بمقدار كلمتين!.
وفي «معجم البلدان» (١/ ٤٩٨): «(بُنْت) بالضم ثم السكون، وتاء مثناة؛ بلد بالأندلس من ناحية بلنسية»، ورسمها في «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص١٥) لمحمد بن عبد المنعم الحميري: (البُونت).
وفي «تاج العروس» (٤/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) مادة (بنت): «(بُونت) بضمّ أوله وسكون النون، بالمغرب (الأندلس)، وفيه حصنٌ منيع».
(٤) مضت ترجمته.
(٥) مضت ترجمته.
(٦) مضت ترجمته.
(٧) مضت ترجمته.

مثالاً يُقاس عليه سائر أشكاله، ويُستدلُّ به على نظائره وأمثاله، وأَضفتُ لكم إلى ذلك أحوال المدلِّسين من أصحاب الحديث الذين لا يُميِّز مَن كتب عنهم ما سمعوه مما لم يسمعوه، وقسَّمتُ طبقاتهم، وبَيَّنتُ مذاهبهم، واعتمدتُ في جميع [ق/٢/أ] ذلك على الاختصار، وترك الإطناب والإكثار، ليصلَ مَن رَغب معرفةَ ذلك من طلبة الحديث ورواة الأخبار إلى حقيقته في يُسر، ويَنحَفِظ في قُرب، وبالله عز وجل نستعين، وعليه نتوكَّل، وهو حسبنا وإليه أُنيب.

١ ـ باب ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها

[٢] قال عثمان بن سعيد: المسند مِنَ الآثار الذي لا إشكالَ في اتصاله، هو: ما يرويه المحدِّث عن شيخ يظهرُ سماعُه منه بسنٍّ يحتملها[١]، وكذلك شيخه عن شيخه، إلى أن يَصِل الإسنادُ إلى الصحابيِّ إلى رسول الله ﷺ.

[٣] فالمتَّصل مِن روايةِ أهل الثقة هو مثل: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعاً، ومثل: الزهري، عن [ابن][٢] المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ومثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، ومثل: منصور بن المعتمر والأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعاً، وكذلك ما كان مثله، فهو متصل مرفوع.

ومثال ذلك ما:

[٤] حدثنا حمزة بن علي بن حمزة البغدادي قال: حدثنا أحمد بن قهزاذ بن مهران السِّيرافي قال: حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف قال: حدثنا ابن عون، عن عامر، عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ الحلال بيِّن، والحرام بيِّن، وإنَّ بين** [ق/٢/ب] **ذلك أموراً متشابهات، ـ قال: وربما قال: ـ أموراً متشابهة**»[٣].

---

(١) انظر لزاماً عن (سن يحتملها) ما سيأتي من شرح في (الفصل الثالث) من هذا الباب.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) أورد المصنف في «الرسالة الوافية» (ص٢٥٦) قطعة منه من غير إسناد، وقال قبله: «وتجنب الشبهات، واتّقاؤها من كمال الورع، وفي ذلك السلامة من الحرام».

[٥] قال أبو عمرو: فسماعي من حمزة ظاهر، وسماعه من ابن قهزاذ ظاهر، وكذلك سماع ابن قهزاذ من أبي غسان، وكذلك سماع أبي غسان من عبد الوهاب، وسماع عبد الوهاب من ابن عون، وسماع ابن عون من الشَّعبي، وسماع الشَّعبي من النُّعمان، وسماع النعمان من النبي ﷺ.

[٦] وسمعت عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين بن مُنيِّر بمصر يقول: سمعت أحمد بن محمد بن الأعرابي بمكة يقول: سمعتُ أبا رِفَاعة يقول: سمعت ابن عائشة يقول: سمعت عبد الوهاب بن عبد المجيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت محمد بن إبراهيم يقول: سمعت علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى امرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها، فهجرته إلى ما نوى**»[(١)].

[٧] فهذا أيضاً متَّصلٌ مسندٌ بيِّنُ الاتصال؛ لصحَّة سماع كلِّ مَنْ ذكر فيه من شيخه الذي ذكره، وهذا مَثَلٌ ضربتُه لسائر ما يَرِدُ مِنَ المسنَد البَيِّن الاتصال.

---

(١) شرحه المصنف أبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» (ص٢٤٧ ـ ٢٤٨). قال بعد أن ساق الحديث برقم (١٧٥) دون إسناد: «فمن فعل شيئاً مما أمر به أو نُهي عنه غير مختار لفعله، ولا مريد له ولا قاصد: فأدى به الفرض، لم يجزه، وكان حكمه كحكم من لم يفعل شيئاً، ومن نوى طاعة أو خيراً، فله أجر، فإن عملها كانت له عشراً، ويضاعف الله لمن يشاء، ومن نوى معصيته من أعمال الجوارح، مثل: شرب، أو زنى، أو سرقة، أو شبه ذلك مما يفعل بالجوارح، ولم يعملها لم تكتب له، فإن عملها كتبت عليه واحدة». قال: «ومن نوى معصيته من أعمال القلب التي لا تعمل بالجوارح مثل الشرك، أو اعتقاد بدعة، أو حل عقد من عقود الإيمان المتقدم ذكرها كتب عليه، لأنه ليس بعمل جارحة غير القلب».

الشرح:

قال أبو عبيدة: كلام المصنِّف ظاهر، ولكن لا بد من التنبيه على أمور:

أولاً: المسند عند المصنف لا يقع إلا على ما أضافه الصحابي للنبي ﷺ، فيخرج بذلك المرسل وما شابهه، وهو الأشهر عند علماء المصطلح، وفيه أقوال أُخر.

وأفاد الخطيب في «الكفاية»: (ص٢١) أن المسند ما اتصل إسناده بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هو فيما أُسند عن النبي ﷺ خاصة، وأفاده ابن قطلوبغا في كتابه «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق١٦/ب) في نقل ابن الصلاح معناه بعبارة غير تامّة. وقال: «فينظر في أي موضع ذكره، فإني لا أعرفه، دلُّوا عليه، فقد أعيا طلبُه».

وهذا الذي اختاره ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٥)، وحكاه عن قوم[١]، وهو الذي اختاره ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (١٩٦)، وقال الزركشي في «نكته» (١/ ٤٠٨):

«هذا القول جزم به أبو الحسن ابن الحصار في كتابه «تقريب المدارك»، وأبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ في «جزء له جمعه في رسوم الحديث»، وابن خلفون في «المنتقى»، وهو ظاهر كلام السمعاني في «القواطع»[٢]، فإنه قال: «المسند هو: الخبر المتصل بالنبي ﷺ من حيث النقل، قال: واتصاله معتبر بثلاثة شروط:

أحدها: أن يرويه ناقل عن ناقل حتى ينتهي إلى صحابي يصله بالنبي ﷺ. قال: فإن اختل اتِّصال النقل في وسط أو طرف بطل الاتصال.

والثاني: أن يسمَّى كل واحدٍ من ناقلي الحديث بما هو مشهور به مما سمّي به، وسمّي به عن غيره، حتى لا يقع التدليس في اسمه، فيمكن الكشف

---

(١) لعله وقف على كلام الداني، فإنه من وفيات (٤٦٣هـ)، فهو قريب عهد وديار منه، ولم أره صرح باسمه في جميع كتابه.

(٢) انظره (١/ ٣٨٧ ـ ط دار الكتب العلمية).

عن حاله، فإن لم يسمه وقال: «أخبرني الثقة»، أو «من لا أتهمه» لم يكن حجة في النقل وقبول الرواية».

ثم قال: «**والثالث**: أن يكون كل واحد من جماعة الرواة على الصفة التي يقبل خبره من الضبط والعدالة» قال: «عند اجتماع الشرائط التي ذكرنا يكون الخبر مسنداً»[1]. انتهى.

وكأنه ـ كالمصنف ـ يرى أن المسند هو الحديث المحتجُّ به، بما في ذلك الحسن، الذي هو قسيم الصحيح عند المتأخرين.

ونقل ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٥٠٧) كلام أبي عمرو الداني هنا، وقال: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرّفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه، بسندٍ ظاهره الاتصال، فمن سمع أعم من أن يكون صحابياً، أو تحمل [حال] كفره وأسلم بعد النبي ﷺ، لكن يخرج من لم يسمع كالمرسل والمعضل»، ونقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤) وأقره.

ثانياً: معنى (المسند): الذي أسنده واحد بعد آخر إلى رسول الله ﷺ، أي: رفعه، إذ المسند: المرتفع، مِنْ: أسند في الجبل: إذا صعد عليه، أو من: أسنده أمره: إذا لجأ إليه فيه.

فالمسند: ما لم يُخَل فيه بذكر واحد من رواته.

وسند الحديث: رواتُه، وهو إسناده أيضاً.

فكأن الثقة الذي أسند عن العدول، واستند إليهم، قد استند إلى جبالٍ لا تزول ولا تُزَلْزَل.

فالسند هو الذي عليه المعتمد، وتكون فيه الإجازةُ والمكاتبة، دون أن يسمع ذلك من شيخه، إلا أنه كتب بها إليه، فجائز أن يُسندها عنه، قاله ابن دحية في «أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» (ص١٣٨ ـ ١٣٩).

---

(١) انظر سائر المذاهب في: «النكت على ابن الصلاح (١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٩)، «التقييد والإيضاح» (٦٤)، «محاسن الاصطلاح» (١٩٠)، «تدريب الراوي» (١/ ١٨٢)، «توضيح الأفكار» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

قال أبو عبيدة: والأحسن منه: أن يقال: «أسندتُ الشيء إلى الشيء: إذا وصلتَه به وجعلته عماداً له، ومنه قول الأعشى[1]:

لو أسنَدَتْ ميتاً إلى صدرها عاش ولم ينقل إلى قابر

والأصل في الحرف: راجعٌ إلى المسند، وهو الدهر، فيكون معنى (إسناد الحديث): اتّصاله في الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض»[2].

ثالثاً: تعريف المسند المذكور أخذه المصنف من (ذكر النوع الرابع) من «علوم الحديث» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) (ص١٣٧)، وهو كثير النقل منه، وسيأتي في شرحنا لـ(الفصل الثالث) من هذا الباب، الاستفادة من هذا النقل في ترجيح المثبت هنا لاضطراب وقع بين الرواة لـ«المعرفة».

رابعاً: يقصر المصنف ـ تبعاً للحاكم ـ المسند على المتّصل الذي أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ، وغيره من المحدثين عمّم في المرفوع، متصلاً أو غير متصل، وأشار العراقي إلى هذا في «ألفيته» (ص٧٥) بقوله:

والثالث الرفع مع الوصل معا شرط به الحاكم فيه قطعا

وسبب الخلاف عائد إلى إناطة وصف المسند بالمتن أو بالسند، أو بهما معاً، وهما جعلاه من صفاتهما معاً[3].

* التخريج:

يبقى ـ بعد هذا ـ الكلام المفصَّل على المثالَين المذكورين، وهما حديثا النعمان وعمر رضي الله عنهما، ونبدأ بتخريج حديث النُّعمان مراعين ما ذكره أبو عمرو الداني، ثم نردفه بتخريج حديث أمير المؤمنين عمر، وسنطيل النَّفَسَ به لكثرة الأوهام التي وقعت لرواته ومخرّجيه وشراحه من جهة، ولعدم دقّة التمثيل به

---

(١) في «ديوانه».

(٢) إصلاح كتاب ابن الصلاح (ق١٦/ب) لابن قطلوبغا.

(٣) انظر: «فتح الباقي» (١/ ١٢٠) وأفاده محب الدين الطبري قبله، كما قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٢١).

في بعض مباحث علم المصطلح من جهة أُخرى، والذي يهمُّنا منهما علم الرواية لا الدراية، فنقول وبالله وحده نستعين:

*** تخريج حديث النعمان بن بشير «إن الحلال بيِّن...»:**

أما حديث النعمان بن بشير:

فقد أخرجه المصنف في «جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع منها السنن». أفاده التجيبي في «برنامجه». (ص٩٨، ٢٣٥)، ونقل منه ابن حجر في «الفتح» وتعقبه وسيأتي كلامه.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٣٤) من طريق أحمد بن الوليد الفحام، وأبو عوانة ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٣/ ٥٢٩) رقم (١٧٠٩٧)، و«موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٧) ـ عن علي بن حرب، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٦) عن يحيى بن جعفر عن عبد الوهاب بن عطاء.

وتوبع عبد الوهاب بن عطاء الثقفي، فرواه عن ابن عون جماعة لا بأس بعددهم، وجلّهم ثقات، منهم:

* محمد بن أبي عدي، كما عند البخاري في «صحيحه» (٢٠٥١)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢١٩) رقم (٣٢٦٨).

وأخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في «حديثه» رقم (٢٥) قال: ثنا ابن عون به.

والراوي لحديث الأنصاري: أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجّي، وأخرجه من طريقه: ابن قانع في «معجم الصحابة»[1] (١٤/ ٥٠٨٥) رقم (٢٠١٦)، والشحامي في «الأربعين» (٣٤)، ومن طريقه صدر الدين الحسن بن محمد البكري في «الأربعين من أربعين عن أربعين» (ص١٣٠ ـ ١٣٢)، ونظام الملك أبو علي الحسن بن علي في «مجلسين من أماليه» رقم (٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١١١ ـ ١١٢)، والذهبي في «السير» (٦/ ٣٧٢) و(٢١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، وابن رشيد الفهري في «مِلْءُ العيبة» (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥)،

---

(١) في مطبوعه: «حدثنا إبراهيم بن عبد الله نا محمد نا عبد الله الأنصاري»!! فلتصوّب.

وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)، وعلم الدين البِرزالي (ت٧٣٩هـ) في «مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة» (١/ ٢٥٧)، وقال: «هذا حديث صحيح، متفق عليه، أخرجه الأئمة في كتبهم من عدة طرق، منها: لمسلم في البيوع من «صحيحه» عن أبي عبد الله عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد عن أبيه عن جده عن أبي عبد الرحيم خالد بن يزيد الإسكندراني عن أبي العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي عن عون بن عبد الله بن عُتْبة الهذلي عن الشعبي». انتهى.

قلت: هو عند مسلم في (المساقاة) بعد (البيوع)، وهذه التبويبات متنوعة، وهو فيه برقم (١٠٨)، ورقمه المتسلسل في «الصحيح» هو (١٥٩٩).

وأخرجه من طريق الكجي به أيضاً: الحافظ جمال الدين أحمد بن محمد الظاهري الحنفي (ت٦٩٦هـ) في «مشيخة ابن البخاري علي بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٩٠هـ)» (٢/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨)، وقال على إثره نحو ما قاله البرزالي.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ رقم ٢٤٧٢) ومن طريقه ابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧): حدثنا أبو مسلم، هو الكَجّي أو الكشّي، نا محمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الرحمن بن حماد الشُّعيثي قالا: أنا ابن عون به.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في «جزء الألف دينار» رقم (٨٠) عن إبراهيم ـ عن الكجي ـ قال: حدثنا عبد الله ثنا عبد الرحمن بن حماد الشعيثي ومحمد بن عبد الله الأنصاري به.

وعبد الله هو ابن رجاء. ولعل الكجي كان يرويه عنهما بواسطته ودونها إن حفظه القطيعي! وإلا فالطبراني أحفظ وأوثق منه.

وأخرجه ابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ٢٠٤) من طريق أبي مسلم الكجي به، وأسقط ذكر الأنصاري.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣٦) من طريق أبي مسلم الكجي عن الأنصاري وحده، وقال: «رواه عن ابن عون: يزيد بن زريع وعبد الوهاب الثقفي، والمعتمر، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث، وابن أبي عدي الدمشقي».

قال أبو عبيدة: تقدمت رواية عبد الوهاب وابن أبي عدي، وفاتته رواية محمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي، وغيرهما، وهذا ما وقفت عليه مما ذكره ومما لم يذكره:

* خالد بن الحارث، عند النسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٤١)، و«الكبرى» (٦٠٤٠).

* حماد بن مسعدة، عند البزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢١٩) رقم (٣٢٦٧).

* يزيد بن زُريع، عند النسائي في «المجتبى» (٨/ ٣٢٧)، و«الكبرى» (٥٢١٩)، وابن حبان في «الصحيح» (٧٢١ ـ الإحسان).

* المعتمر وشعيب بن إسحاق (ولم يذكرهما المزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧) مِنَ الرواة عن عون بن عبد الله بن أَرطبان[1] المزني أبي عون البصري)، أخرجه أبو العباس الحسن بن سفيان النسوي في «أربعينه» ـ وهو ثالث الأربعينيات في التأليف في الحديث الشريف ـ رقم (٤١)، ومن طريقه ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٦٦) قال: ثنا محمد بن المتوكل العسقلاني ثنا المعتمر وشعيب بن إسحاق قالا: ثنا ابن عون به.

وقال على إثره: قال ابن المتوكل: وزاد فيه عبدة عن زكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: **«ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب، فما أنكر قلبُك فَدَعْهُ»**.

قال أبو عبيدة: ستأتينا مواضع الحديث في دواوين من السنة من طريق زكريا بن أبي زائدة، والذي أُراه أن قوله: «فما أنكر قلبك فَدَعْهُ» في الرواية المومأ إليها مدرجة، إذ لا وجود لها في جميع طرق حديث النعمان، وأخذها

---

(١) ترجمته ساقطة من «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، ومثل هذا الاستدراك على شرطه، واستفاد منه كثيراً ابن حجر في «تهذيبه» لـ «تهذيب الكمال»، وجلّ قوله: «قلت» مأخوذ منه.

بعض الرواة من أحاديث آخر، وانظر ـ على سبيل المثال ـ «زهد ابن المبارك» (٨٢٤، ١١٦٢).

* إسماعيل بن إبراهيم[١] ـ وهو ابن عُلية ـ، عند ابن الجارود في «المنتقى» (٥٥٥).

* يزيد بن هارون[٢]، عند أبي عوانة، كما في «إتحاف المهرة» (١٣/ ٥٢٩)، وأبي نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» رقم (٢١١)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٦).

* إسحاق بن يوسف الأزرق، عند أبي عوانة، كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٢٩).

* أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنَّاط، عند أبي داود (٣٣٢٩)، والجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٢٨٧).

* عثمان بن عمر، عند الطحاوي في «المشكل» (٧٤٩).

* النضر بن شميل، عند أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في (الأول) من «أماليه» (رقم ٢٠)، ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٦) وعزاه لأبي عوانة.

* عبد الله بن حُمران، عند الطحاوي في «المشكل» (٧٤٩).

جميعهم عن عبد الله بن عون عن عامر الشعبي بألفاظ متقاربة.

وعدَّ أخونا الفاضل والمحقق النابه بدر بن عبد الله بن بدر في تحقيقه لـ«جزء الألف دينار» ـ ووقفت على نسخة مصححة بخطه مهداة إلى شيخنا الألباني رحمه الله تعالى ـ من الرواة عن عبد الله بن عون: «سعيد بن أبي

---

(١) يروي عنه اثنان ممن اسمه إسماعيل بن إبراهيم، وهما الكرابيسي، وابن عُليَّة، وشيخ ابن الجارود الذي يروي عن إسماعيل هذا هو زيادة بن أيوب ـ وهو الطوسي ـ وهو ممن يروي عن ابن علية.

(٢) ويرويه عن زكريا بن أبي زائدة أيضاً، كذا في «فتح الباري» (١/ ١٦٨) معزواً لـ «فوائد ابن أبي الهيثم»!.

هلال»، وعزاها لمسلم وأبي نعيم[1] (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وهذا فيه ما ترى: فالرواية المذكورة عند مسلم ـ وسبقت الإشارة إليها ـ يرويها سعيد بن أبي هلال عن عون بن عبد الله بن عتبة الهذلي عن الشعبي، وعون هذا غير عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، الذي يروي المذكورون عنه.

قال أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣٦) على إثر من رواه عن ابن عون، قال:

«وممن رواه عن الشعبي من التابعين وغيرهم: إسماعيل بن أبي خالد»... وسرد جماعة، وتحرفت في مطبوعه[2] أسماء بعضهم، وقال: «ذكرته بطرقه في غير هذا الموضع».

قال أبو عبيدة: من أشهر أسانيده طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي به.

أخرجه البخاري في «الجامع»، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه رقم (٥٢)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٢٠٣١)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٧٠)، والدارمي في «المسند» (٢٦٩١ ـ فتح المنان)، ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٥)، وأبو عوانة في «مسنده» كما في «إتحاف المهرة» (١٧٠٩٧)، ثنا إدريس بن بكر، وأبو داود الحرّاني، وأبو أمية، والطحاوي في «المشكل» رقم (٧٥٠) حدثنا فهد، وابن المنذر في

---

(١) وهي عند أبي عوانة أيضاً، كما في «إتحاف المهرة» (١٣/ ٥٢٩، ٥٣٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٨٥٩).

(٢) تصحح من كتابه «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٦٥٩). وممن لم أقف على روايتهم عن الشعبي سماك بن حرب ـ وهو ممن رواه عن النعمان بإسقاط الشعبي أيضاً، كما سيأتي ـ هارون بن عنترة، السري بن إسماعيل، مليح بن عبد الله الخطمي، وأبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، وحبيب بن حسان، ومالك بن مغول، وزكريا بن خالد، وأبو فزارة راشد بن كيسان الكوفي، وداود بن أبي هند.
وظفرتُ بنحوه مختصراً جداً من طريق الشيباني عن الشعبي بلاغاً، عند ابن أبي الدنيا في «الورع» (رقم٤١).

«الإقناع» رقم (١٨٦)، نا محمد بن إسماعيل الصايغ والحنائي في «فوائده» رقم (٦٤ ـ بتحقيقي) ومن طريقه ابن طولون في «القلائد الجوهرية (٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧) من طريق أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٤) ومن طريقه الفراوي (محمد بن الفضل الصاعدي) في «المئة العوالي» (٦٥)، وأبو سعد القشيري في «الأربعين» رقم (٢١) (ص٢٧٢) من طريق موسى بن الحسن بن عباد وعمرو بن تميم، وأبو الحسن الطوسي في «كتاب الأربعين» رقم (٣٣)، والقاسم بن الفضل الأصبهاني في «كتاب الأربعين» (ص١٨٩)، والذهبي في «السير» (١٥/ ٥٧٧)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٥) من طريق أحمد بن موسى بن إسحاق جميعهم عن أبي نعيم الفضل بن دُكين به.

ولم يذكر فهدٌ قوله: «ألا وإنَّ في الجسد مُضْغة...».

وقرن الطوسي في روايته عبيد الله ويَعْلَى مع أبي نعيم.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٩٢) رقم (٥٣٥٦)، وفي «الزهد الكبير» رقم (٨٥٨)، و«الآداب» رقم (١١٤٨) من طريق إبراهيم بن بكر المروزي، وفي «الأربعين الصغرى» (٦٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٤)، و«الشعب» (٧/ ٤٩٢) رقم (٥٣٥٥ ـ ط. الرشد) من طريق أحمد بن حازم ـ يعني ابن أبي غَرزَة ـ عن أبي نعيم به، وقرنا مع أبي نعيم: «يعلى بن عبيد».

وأخرجه أبو سعيد النقّاش في «فوائد العراقيين» رقم (١) من طريق أبي محمد إسماعيل بن محمد عن إسماعيل بن عيسى المُزني، عن أبي نعيم به.

وإسماعيل المزني الكوفي، ذُكر في تلاميذ أبي نُعيم كما في «السير» (١١/ ١٤٦) وغيره، قال الدارقطني: «كذّاب، حدثونا عنه».

انظر: «الميزان» (١/ ٢٤٦)، و«اللسان» (١/ ٤٣٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٦٠ ـ ٥٦١)، ومسلم (١٥٩٩) في المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، وأبو داود (٣٣٣٠)، وابن ماجه (٣٩٨٤) في «الفتن»، باب الوقوف عند الشبهات، والترمذي

(١٢٠٥/م)، وأحمد (٤/ ٢٧٠)، وأبو عوانة، كما في «الإتحاف» (١٧٠٩٧)، والجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٢٨٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢٢١) رقم (٣٢٧١)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣٦)، و«معرفة الصحابة» (٥/ ٢٦٥٩) رقم (٦٣٧٤)، وابن أبي الهيثم في «فوائده» كما في «فتح الباري» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، والطحاوي في «الشرح» (١/ ٣٢٤)، والآجري في «الأربعين» رقم (٣٨) (ص١٩٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» رقم (٢١١)، وأبو القاسم القشيري في «الأربعين» (٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٥٣٥٦)، و«الزهد الكبير» رقم (٨٥٨)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص٥٦، ١٤٧) من طريق زكريا بن أبي زائدة به.

قال أبو نعيم في «المعرفة»: «رواه عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد[1] وعيسى بن يونس ووكيع ومحمد بن بشير عن زكريا عن الشعبي».

ورواه عن الشعبي جمع، غير المذكورين. قال أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٠٥): «صحيح ثابت من حديث الشعبي عن النعمان، رواه الجم الغفير».

قلت: منهم:

* عبد الرحمن بن سعيد عند مسلم (١٥٩٩)، وأبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٣٠).

* عاصم بن بهدلة، وروايته عند أحمد (٤/ ٢٦٧) مقرونة بالشعبي (خيثمة)، وكذلك هي عند الطحاوي في «المشكل» (٧٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٢٩)، وهي عند البزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢٢٠) رقم (٣٢٧٠) عن الشعبي وحده، وكذلك هي عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١١١).

وأفاد أنه اختلف عليه في رفعه ووقفه.

* إسماعيل بن أبي خالد، عند القضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٢٩).

---

(١) هو القطان.

* عيسى بن أبي عزَّة الكوفي الحنَّاط، عند الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٤٧)، والدارقطني في «الأفراد» (٤/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) رقم (٤٣٨٧) أطرافه، وأبو القاسم إسماعيل الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» رقم (١٠٩٠).

* مجالد بن سعيد، وروايته عند أحمد (٤/ ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤)، والترمذي (١٢٠٥)، والحميدي (٩١٩)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢٢٣) رقم (٣٢٧٤، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧)، والطيالسي (٧٨٨)، وابن حبان (٢٩٧)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٨٥)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (٢٦٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٢٣٥ ـ ط. المعرفة)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ٢٧٤ و٧٠/ ١٣٠)، وهو عند ابن عساكر من طريق ثور بن يزيد حدثني مجالد حدثني عامر قال: سمعت النعمان، ورواه قبل (٧٠/ ١٢٩) من طريقين عن ثور عن الشعبي، بإسقاط مجالد! وبعضهم اقتصر على قوله:

«في الإنسان مضغة إذا صلحت...».

ولم يذكر أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣٦) ضمن رواته عن الشعبي (ثوراً)! ولعله من الأخطاء الطبعية، وما أكثرها في مطبوع «تاريخ ابن عساكر»!!.

* مغيرة بن مقسم الضبي عند الطحاوي في «المشكل» (٧٥١)، وابن حبان (٣٩٧)، وأبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٣٠).

* أبو حرِيز[1] عبد الله بن الحسين القاضي، عند أبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٣٠)، و«فتح الباري» (١/ ١٦٧ ـ ط. دار السلام).

* أبو فروة عروة بن الحارث الهمداني، عند البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١٥٩٩)، والحميدي (٩١٨)، وأحمد (٤/ ٢٧١، ٢٧٥)، والنسائي في «الإغراب من حديث شعبة وسفيان الثوري من أغرب بعضهم على بعض» رقم

(١) تحرفت في ترجمة (الشعبي) من «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٢) عند مسرد الرواة عنه إلى «أبو جرير»! فلتصوّب، انظر «الكنى والأسماء» (١/ ٢٧٤) رقم (٩٤٩) لمسلم بن الحجاج.

(٢٠٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢٢٠، ٢٢٣) رقم (٣٢٦٩، ٣٢٧٣)، وأبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠)، والبيهقي في «الآداب» رقم (٦٢١)، وفي «السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٤، ٣٣٤)، وفي «الزهد الكبير» رقم (٦٢١)، وفي «الشعب» (٧/ ٤٩٣) رقم (٥٣٥٧ ـ ط. الرشد).

* مُطرف بن طريف، عند مسلم (١٥٩٩)، وأبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٢٩).

* قتيبة بن مسلم الباهلي، عند النجم النسفي في «القند» رقم (٩٧٢، ٩٨٠)، وقال قتيبة في الرواية الثانية: العجب من الشعبي يحدثني عن النعمان... وسرد الحديث، وقال: «ثم يسألني أن أقسم على الجند جُعلاً يأخذه على العطاء، فجعل له جُعلاً أخذه من عطائهم، ولكنه يحتمل ذلك من الشعبي لفقهه، وأدبه، ما رأيت أكمل منه». وهكذا أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٣١٧ ـ ٣١٨) رقم (٥٥٩).

* الحارث بن يزيد العُكلي، عند أبي عوانة كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٣٠)، وابن حبان (٢٥٥١ ـ موارد) وأوله:

«اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه...».

* أبو حُصين[1] عثمان بن عاصم الأسدي، عند أبي عوانة، كما في «الإتحاف» (١٣/ ٥٣٠).

* عبد الملك بن عمير، عند النجم النسفي في «القند» رقم (٨٥٠)، وابن عدي (٥/ ١٦٩٢)، والدارقطني في «الأفراد» (٤/ ٣٢٧) رقم (٤٣٨٤) وقال: «تفرد به عمر بن راشد عن عمرو بن قيس عن عبد الملك عنه».

قلت: واضطرب فيه بإثبات الشعبي، وإسقاطه، وستأتي الرواية دون ذكره، والله الهادي.

---

(١) تحرف في مطبوع «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥/ ٢٦٥٩) إلى «أبي حسين»، وهو في «الحلية» (٤/ ٣٣٦) على الجادة.

* يوسف بن ميمون الصباغ، عند الدارقطني في «الأفراد» (٤/ ٣٢٧) رقم (٤٣٨٧ ـ أطرافه).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيح، وقد رواه غير واحدٍ عن الشعبي، عن النعمان بن بشير». اهـ.

وليس عند بعضهم قوله: «**ألا وإن في الجسد مُضغة**»، وهي رواية ابن عون ومجالد عن الشعبي.

وقال أبو نعيم في «المعرفة» (٥/ ٢٦٥٩): «ورواه عن النعمان بن بشير: خيثمة بن عبد الرحمن وسماك بن حرب، وعبد الملك بن عمير وبشير بن النعمان بن بشير».

قال أبو عبيدة: ورواه عنه غيرهم، وهذا التفصيل:

أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٧)، والطحاوي في «المشكل» (٧٥٢) من طريق خيثمة. ومحمد بن عبد الله بن الحسين في «فوائد ابن أخي ميمي الدقاق» رقم (٦٠٦) من طريق يحيى بن أبي كثير.

وبَحْشل في «تاريخ واسط» (ص٤٦ ـ ٤٧) من طريق خالد بن سلمة، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٨)، و«السير» (٦/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) من طريق عبد الملك بن عُمير، والطبراني في «الكبير» ـ القسم المفقود كما في «فتح الباري» (١/ ١٦٨) ـ، والدارقطني في «الأفراد» (٤/ ٣٢٥ ـ أطرافه) من طريق سماك بن حرب، والدارقطني في «الأفراد» وعنه ابن عساكر كما في «كنز العمال» (٤/ ٧٣) من طريق ابنه بشير، وقال الدارقطني: «لا أعلم لبشير بن النعمان حديثاً مسنداً غيره»، جميعهم عن النعمان بن بشير به.

والظاهر أن بعضهم أسقط (الشعبي) منه، إذ أخرجه النجم النسفي في «القند» رقم (٨٥٠) من طريق عبد الملك بن عمير عن الشعبي به.

قال أبو نعيم: «وحديث عبد الملك عن النعمان لم يروه عنه إلا زهير وعمرو».

وفي الباب عن **جابر**، عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٧٠)، وابن

شاهين في «الأفراد ـ القسم المفقود، ومن طريقه الخطيب وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤) وقال ابن شاهين: «وهذا حديث غريب»، قال: «والمشهور حديث الشعبي عن النعمان بن بشير». وعن **ابن عمر**، عند الطبراني في «الأوسط» (٥٩٨)، و«الصغير» (٣٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٨٠٨)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٦)، والبيهقي في «الزهد الكبير» رقم (٨٦١، ٨٦٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢/ ٢٢٠، ٣٨٧ و٧/ ٣٨٦)، وأبي نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٥٢)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٤٣)، وبيَّن الخطيب (٢/ ٣٨٧) أن صوابه عن مالك قوله، وقد سرقه بعضهم فرواه مرفوعاً، فانظر كلامه، ثم ظفرتُ به مسنداً من قول مالك عند ابن نقطة في «التقييد» (٢/ ٢٣٧) هكذا قدراً، دون تقصد أو تتبع. وعن **ابن عباس** عند الطبراني في «الكبير» (١٠٨٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٤). وعن **عمَّار بن ياسر**، عند إسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» (٧/ ٣٣٣) رقم (١٤٢٠)، وأبي يعلى في «المسند» (٣/ ٢١٣) رقم (١٦٥٣)، وأبي نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٢/رقم ١٧٥٦). **وجميع الطرق فيها كلام وأشدها ضعفاً حديث عمار**، ففيه موسى بن عبيدة الرَّبذي تناولوه شديداً، واضطرب فيه، وفيه انقطاع، راويه لم يسمع من عمار، ولكن قال ابن حجر في «المطالب» (٧/ ٣٣٣) عنه: «وله شاهد في الصحيح من حديث النعمان بن بشير».

وانظر: «مجمع الزوائد» (٤/ ٧٣) و(١٠/ ٢٩٣)، و«المداوي» (٣/ ٤٦٤). وفي الباب عن **ابن مسعود** قوله ببعضه عند النسائي (٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣١) وقال: «هذا الحديث حديث جيد».

*** ملاحظات مهمات:**

الأولى: قال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٢٣٦) نقلاً عن ابن عبد البر في «الاستيعاب» قال: «لا يصحّح بعضُ أهل الحديث سماعه[1] من رسول الله ﷺ،

---

(١) أي: هذا الحديث بخصوصه!.

وهو عندي صحيح، لأن الشعبي يقول عنه[1]: سمعتُ رسول الله ﷺ».

قال أبو عبيدة: بل قال في رواية لمسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء عن الشعبي: «وأهوى النعمان بإصبعه إلى أذنيه يقول: سمعت رسول الله ﷺ». وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز، لأن النبي ﷺ مات وللنعمان ثمان سنين، أفاده ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

الثانية: جميع من رووه عن ابن عون قالوا: عن الشعبي بالعنعنة، وكذلك قال أحمد بن الوليد الفحام في رواية البيهقي المتقدمة عن عبد الوهاب بن عطاء، وأما رواية أبي عوانة فلم تظهر فيها أداة التحمل، ولم أقف عليها في مطبوع «مسنده»، مع أن نسخة منه في المكتبة السليمانية، ولم أظفر بها، وهذه الفوائد تفُوتُ عند تطريف الأحاديث.

الثالثة: جميع من رواه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي بالعنعنة، وزكريا موصوف بالتدليس، قال ابن حجر (١/ ١٦٨): «ولم أره في «الصحيحين» وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنعناً»، ثم قال:

«ثم وجدته في «فوائد ابن أبي الهيثم» من طريق يزيد بن هارون عن زكريا حدثنا الشعبي، فحصل الأمن من تدليسه».

قال أبو عبيدة: وهو في «مسند أحمد» (٤/ ٢٧٠) من طريق يحيى بن سعيد عن زكريا، قال: حدثنا عامر قال: سمعت النعمان بن بشير يخطب به.

الرابعة: بناءً على ما ذكرتُه في الملاحظة الثانية فإني لم أظفر بمراد المصنف من طريق ابن عون، ولكني وجدتُ عند الدارمي من طريق أبي فروة قال: سمعت الشعبي يقول: سمعت النعمان، والراوي عن أبي فروة سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ قال: حدثنا أبو فروة، وقال الحميدي: حدثنا سفيان، فهذا الطريق لهذا الحديث يصلح مثالاً لما ذكره المصنف.

---

(١) أي: عن النعمان رضي الله عنه.

الخامسة: نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٦٨) في شرحه لـ(باب ٣٩) من (كتاب الإيمان) عند شرحه لحديث (٥٢): تحت (فائدة) عن صاحبنا أبي عمرو الداني كلاماً حول هذا الحديث وقد نقله من جزء له بعنوان «جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع منها السنن»[1]، وقد تطلبت هذا الحديث من كتب أبي عمرو الأخرى فلم أظفر به فيما طالت يدي منها، وهذا نص كلام ابن حجر: «ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير النعمان بن بشير، فإن أراد من وجه صحيح، فمسلَّم، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار في «الأوسط» للطبراني، ومن حديث ابن عباس في «الكبير» له، ومن حديث واثلة في «الترغيب» للأصبهاني، وفي أسانيدها مقال». ونقله بتصرف ودون عزو ـ كعادته ـ الشوكاني في «تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام» (ص٤٦).

قال أبو عبيدة: وفي الباب عن جابر وعن ابن مسعود، أغفلهما ابن حجر، وقد بيّنا ذلك إلا حديث واثلة، وهذا تخريجه من رأس القلم:

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (١٠٩١) من طريق ابن أبي الدنيا ـ وهو عنده في «الورع» رقم (٣٩) ـ، وأبو يعلى (١٣/ رقم ٧٤٩٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ رقم ١٩٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٣٧)، **وإسناده ضعيف جداً**. فيه العلاء بن ثعلبة مجهول، وعبيد بن القاسم متروك، وانظر: «المجمع» (١٠/ ٢٩٣)، وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (٧/ ٢١٠): «للمتن شواهد متفرقة».

---

(١) ذكره القاسم بن يوسف التُّجيبي في «برنامجه» (ص٢٣٥) وذكر إسناده إليه، وذكر فيه ـ قبل ـ (ص٩٨) عند كلامه على الأحاديث التي عليها مدار الإسلام: «قلت: وقد خرّج أبو عمرو الداني المقرئ هذه الأحاديث الأربعة في جزء...»، ويأتي ذكر سنده فيه إن شاء الله تعالى، ولم أظفر به، ولم يذكر في «فهرست تصانيف أبي عمرو الداني» ولا ذكره الأستاذ عبد الهادي حميتو في كتابه «معجم مؤلفات أبي عمرو الداني وبيان الموجود منها والمفقود» إلا أن يراد به المذكور في الكتاب الأول (ص١٦/ رقم ٦)، «كتاب معرفة طرق الحديث» جزء، وعنه الكتاب الثاني (ص٦٦/ رقم ١٥٨) دون بيان وتوضيح.

قلت: الحديث طويل، ومراد ابن حجر في «الفتح» منه، قوله: «**إن القلب يسكن إلى الحلال، ولا يسكن إلى الحرام، لأن ورع المسلم أن يدع الصغير مخافة أن يقع في الكبير**» وفيه ـ قبل ـ: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**». وهذا المعنى بعيد عن ألفاظ حديث النعمان، ولذا أهملتُه، وإلا فعلى منواله[1] أحاديث لو قصدتُها بطرقها وألفاظها لجمعت في مجلدة، منها حديث أنس ووابصة وأبي أمامة والنواس بن سمعان وعطية السعدي وأنس وفضالة بن عبيد وغيرها، وقد خرجت بعضها في تعليقاتي على «الإعلام» و«الموافقات» و«المجالسة» و«الاعتصام» وغيرها، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

السادسة: تتمة كلام ابن حجر السابق فيما يخصّ كلام المصنف أبي عمرو الداني على هذا الحديث، زعم أنه قال عن الحديث:

«وادعى أيضاً أنه لم يروه عن النعمان غير الشعبي، وليس كما قال، فقد رواه عن النعمان أيضاً: خيثمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره، وسماك بن حرب عند الطبراني».

قلت: وروي عن عبد الملك بن عمير وسماك بن حرب عن الشعبي أيضاً، ورواه عن الشعبي ممن لم يسمه ابن حجر: بشير ولد صحابيه النعمان، ويحيى بن أبي كثير ـ وأرسله ـ وخالد بن سلمة، ووضحنا ذلك في التخريج السابق، والحمد لله وحده.

وقد أوهم الدكتور سعد المرصفي في كتابه «حقيقة المشتبهات في حديث الحلال بيّن...» (ص٣١) أن جماعة آخرين غير المذكورين رووه عن النعمان، واعتد بكلام أبي نعيم في «المعرفة» (٥/ ٢٦٥٩) والذي نقله أسماء من روى عن النعمان بعامة لا هذا الحديث بخاصة، فتنبه!

---

(١) هكذا صنع محقق «تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات من الحلال والحرام» للشوكاني (ص١١ ـ ٢٥) فقد حشد وحشر أحاديث بعيدة الصلة بهذا الحديث الذي أفرده الشوكاني بالتصنيف، وفاتته كثير من طرق ومصادر حديث النعمان، يظهر هذا من المقارنة بين ما عنده وما سقناه على عجالة، والله الموفق.

السابعة: وتتمة كلام ابن حجر أيضاً: «مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون».

قلنا: سقناه ـ ولله الحمد ـ عن أربعة عشر نفساً عن ابن عون، وسقناه عن سبعة عشر راوياً عن الشعبي جلهم من الكوفيين، وفاتنا تسعة سماهم أبو نعيم، ولم نظفر بهم، للعجلة وعدم الأناة، ولا قوة إلا بالله.

الثامنة: لم يسق المصنف تتمة الحديث[1]، وفيه مَثَل مشهور في الحديث، «وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون لمراعي مواشيهم أماكن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنهم بالعقوبة الشديدة، فمثّل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره. وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختياره، أو يمحل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه. فالله ﷻ هو الملك حقاً، وحماه محارمه». قاله ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٧٠).

وبسط المازري هذا المعنى المهم المرعب المزلزل لمن في قلبه خوف وحياء من الله ﷻ، ولفظه: «وإنما نبه أهل العلم على عظم هذا الحديث، لأن الإنسان إنما يعبد بطهارة قلبه وجسمه، فأكثر المذام المحظورات إنما تنبعث من القلب، وأشار ﷺ لإصلاحه، ونبه على أن إصلاحه هو إصلاح الجسم، وأنه الأصل، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع، وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء، والأحكام والعبادات آلة يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه، فيها يقع في مشكلات وأمور ملتبسات تكسب التساهل فيها،

---

(١) لا يخفى على المنشغلين بالتخريج أن الطرق السابقة لأصل الحديث دون بيان لفظة معينة منه، وانظر في التدقيق على الألفاظ: «عجالة الإملاء المتيسرة» (٤/ ٦٥٩ ـ ٦٦٣) للحافظ الناجي.

وتعويد النفس الجراءة عليها، وتكسب فساد الدين والعرض، فنبه ﷺ على توقّي هذه، وضرب لها مثلاً محسوساً، لتكون النفس له أشد تصوراً، والعقل أعظم قبولاً، فأخبر أن الملوك لهم أحمية، وكانت العرب تعرف في الجاهلية أن العزيز فيهم يحمي مروجاً وأفنية، ولا يُتجاسر عليها، ولا يُدْنى منها، مهابة من سطوته، أو خوفاً من الوقوع في حوزته، وهكذا محارم الله سبحانه، من ترك منها ما قرب، فهو من توسطها أبعد، ومن تحامى طرف النهي أمن عليه أن يتوسط، ومن قرب توسط»[1].

التاسعة: ولعل السر في عدم إيراد المصنف المثل ما ذكره ابن حجر أيضاً (١/ ١٧٠) قال تحت (تنبيه) ما نصه: «ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي، وأنه مدرج في الحديث، حكى ذلك أبو عمرو الداني، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي، قال ابن عون في آخر الحديث: لا أدري المثل من قول النبي ﷺ أو من قول الشعبي[2]. قلت: وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفعه، فلا يقدح شك بعضهم فيه. وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة ـ كأبي فروة عن الشعبي ـ لا يقدح فيمن أثبته، لأنهم حفاظ. ولعل هذا هو السر في حذف البخاري[3] قوله: «وقع في الحرام» ليصير ما قبل

---

(١) انظر: «شرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي على المجتبى» للنسائي (٧/ ٢٤٢)، وانظر قول الكرماني في: «الكواكب الدراري» (١/ ٣٠٣)، و«حقيقة المشتبهات في حديث الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات» (٢٣) للدكتور سعيد المرصفي.

(٢) لفظ ابن عون عند ابن الجارود (٥٥): «فلا أدري هذا ما سمع من النعمان أو قال برأيه»، ولفظه في رواية النضر عنه: «فلا أدري أشيء كان من الحديث أم قاله الشعبي».

(٣) اعترض العيني في «عمدة القارئ» (١/ ٣٠٢) على قوله: «ولعل هذا هو السر في حذف البخاري»! بقوله: «هذا الكلام ليس له معنى أصلاً، ولا هو دليل على منع دعوى الإدراج، وذلك لأن قوله «وقع في الحرام» لم يحذفه البخاري عمداً...». وانظر: مناقشة ابن حجر له في «انتقاض الاعتراض» (١/ ١٥).

المثل مرتبطاً به فيسلم من دعوى الإدراج. ومما يقوي عدم الإدراج رواية ابن حبان، وكذا ثبوت المثل مرفوعاً في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضاً». انتهى. وبنحوه باختصار في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٣٧).

العاشرة: المصنف من المثل المضروب بلفظ ابن عون: «ومَن يَرْعَ حول الحمى يوشك أن يَجْسُر»، ووقع في رسم كلمة «يجسر» اختلاف على ضروب وألوان، فوجدته في المصادر على جميع الاحتمالات في رسم الكلمة، أعني: الجيم والحاء ـ المهملة ـ مع السين بالإعجام وعدمه!

ثم وجدت في «طبقات الشافعية الكبرى» (٧/ ١١ ـ ١٢) نقلاً عن أبي سعد السمعاني في ترجمة أبي الغنائم النَّرْسي الحافظ، من «الذيل»: قرأت بخط الإمام والدي: سمعت أبا الغنائم محمد بن ميمون النَّرسي، يقول في الحديث: «يجشر» بالشين المعجمة، من قولهم: (جَشَر): إذا دعا، ولم أظفر به في كتب الغريب المسندة، وكذا في الكتب التي اعتنت بالتصحيف.

الحادية عشرة: «هذا الحديث صحيح متفق على صحته، وعظم موقعه، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام، وقال أبو داود: ربعه»[1].

قال أبو عبيدة: وقد خرجت ذلك عنه ووجّهته في تقديمي وتحقيقي لـ«عون المعبود» وينظر في ذلك: «جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة» (ص٣٥) لابن بلبان الناصري، و«الأربعين حديثاً من أربعين عن أربعين» لصدر الدين البكري (ص٦٢ ـ ٦٣)، و«التمهيد» (١٥/ ١٩، ٢٠ ـ ط. الفاروق)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٧ ـ ط. دار الغرب)، و«الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» لشرف الدين ابن المفضل الإسكندراني (٣١١ وما بعد)، و«كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» (١/ ٦١ ـ ٦٢) لصدر الدين المناوي، و«المفهم» (٤/ ٤٩٩) لأبي العباس القرطبي،

---

(١) «البدر المنير» (٣/ ١٠٣ ـ ١٠٣) واكتفى بتخريجه بذكر ألفاظ «الصحيحين»، وعزاه لهما فقط فيه أيضاً (٩/ ٤٦٩) وقال عنه: «حديث صحيح جليل حفيل».

و«فيض القدير» (٣/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ١٥٣ ـ ١٥٦)، و«برنامج التجيبي» (ص٩٨ ـ ٩٩).

ويعجبني كلام الذهبي في «السير» (١٣/ ٢١٠) على إثر مقولة أبي داود: «يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث...» قال: «قوله: «يكفي الإنسان لدينه» ممنوع، بل يحتاج المسلم إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن».

ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام على حديث النعمان، ويبقى الحديث الآخر، وهو:

حديث عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات...».

تقييد مهم في طرق حديث: «إنما الأعمال بالنيات».

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٣٦ ـ ٩٣٧) رقم (١٩٨٥ ـ ط. دار ابن الجوزي) ومن طريقه المصنف هنا وفي «جزء فيه الأربعة أحاديث التي تتفرع منها السنن»، أفاده التجيبي في «برنامجه» (ص٩٨، ٢٣٥).

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٩٥) رقم (١١٧١) قال: سمعت عبد الرحمن بن عمر الصفار قال: سمعت ابن الأعرابي به، ولم يذكر منه إلا «**إنما الأعمال بالنيات**» مختصر. هكذا قال: وأخرجه من طريق القضاعي: السيوطي في «جياد المسلسلات» (الحديث الثاني عشر: مسلسل بقول كل راوٍ: سمعت) (ص١٦٣ ـ ١٦٧).

وأخرجه مُسلسلاً بالسماع ضياء الدين المقدسي في (الجزء الأول) من «مسلسلاته» ـ وهو بخطه في المكتبة الظاهرية بدمشق ـ بسنده إلى أبي عبد الله بن منده عن ابن الأعرابي به، قال: «ورواه ابن منده أيضاً عن أحمد بن محمد بن إبراهيم عن أبي حاتم الرازي بروايته هو وأبو رفاعة العدوي عن ابن عائشة بإسناده».

وأخرجه ابن حجر العسقلاني في «الإمتاع» (ص٧٣ ـ ٧٤) (الحديث الثالث) بسنده إلى عبد الجبار بن العلاء ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد به.

وأبو رفاعة هو عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب، هكذا سماه تلميذه

ابن الأعرابي في حديث «**مثل الذي يعتق عند الموت**»، وهو في «معجمه» أيضاً رقم (١٩٢٠)[١]، ووثقه الخطيب في «تاريخه» (١١/ ٢٨٣ ـ ط. الغرب)، وأما ابن حبان، فقال عنه في «ثقاته» (٨/ ٣٦٩): «كان يخطئ» ولذا زاده ابن حجر على رجال «الميزان» في ذيله عليه «اللسان» (٤/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩) رقم (٤٤١١) وفيه فقط: «ابن عَمرو»! وفاته ذكر توثيق الخطيب، ومن يقول فيه ابن حبان «يخطئ» لا يضعَّف بإطلاق، ومن ذا الذي لا يخطئ، وهو ـ أعني ابن حبان ـ القائل في ترجمة (حماد بن سلمة) ـ مثلاً ـ في «الثقات» (٦/ ٢١٦): «ولم ينصف من جانب حديثه» وسرد جماعة احتجوا به، قال: «فإن كان تركه أيضاً لما كان يخطئ، فغيره من أقرانه، مثل: الثوري وشعبة ودونهما كانوا يخطئون»، ولذا أحسن الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٣ ـ ط. الغرب) لما اقتصر على توثيق الخطيب له.

وأما شيخه ابن عائشة، فلم يذكر الفيروزآبادي في كتابه «تحفة الأبيه فيمن نسب إلى غير أبيه» رقم (٤٧) إلا محمد بن عائشة، قال: «وهو محمد بن حفص»، وفاته فيه شيء كثير[٢]، وأثبتُّ على نسختي منه أسماء جماعة على شرطه فاته ذكرهم، وهذا منهم، ولم يذكره أحد ضمن شيوخ أبي رفاعة، ممن ترجم له في المصادر الأربعة المذكورة سابقاً.

بقي تحديده من خلال ذكر الرواة عن عبد الوهاب بن عبد المجيد، فقد سرد المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥) جماعة[٣] منهم، وذكرهم بأسماء آبائهم، ولم يزد عليهم شيئاً مُغْلطاي في «إكماله» (٨/ ٣٧٥ ـ ٣٧٧)!!

ثم خطر لي عرض طبقة شيوخ شيوخ ابن الأعرابي على تلاميذ

---

(١) ثم وجدته منسوباً عنده برقم (١٩٨٧) إلى مضر، فساق نسبه وطوّل فيه، وكذا فعل ابن حزم في «الجمهرة» (ص٢٠٠).

(٢) ثم وجدت أن الدكتور محمد باجابر ذكر في مقالة له بعنوان: «من نسب إلى غير أبيه، دراسة موضوعية» ـ وهي منشورة في مجلة «الأحمدية»، العدد الثالث عشر، المحرم ١٤٢٤هـ (ص١٢٧ ـ ١٩٦) ـ أن له (معجماً فيمن نسب إلى غير أبيه).

(٣) من منهجه أنه لم يقتصر على ذكر المشايخ والتلاميذ في كتب الأئمة الستة، وإنما زاد عليهم، ولذا استدرك عليه مغلطاي في «إكماله» ما فاته.

عبد الوهاب، وحصرهم والبحث عن أسماء أمهاتهم، وشرعت قليلاً، ثم بدا لي النظر الدقيق في «معجم ابن الأعرابي» والبحث عن (ابن عائشة) هذا، فلعله شيخ لشيخ آخر لابن الأعرابي غير أبي رفاعة، ووجدته شيخاً لشيخ ابن الأعرابي: محمد بن عيسى بن أبي قماش، فقد روى عن ابن عائشة أثرين وحديثاً هما في «المعجم» بالأرقام (٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤)[١] ولم يعرف المحقق به!

وتابعتُ البحث ووجدت فيه برقم (٣١١) من ضمن شيوخ ابن الأعرابي (محمد بن خلف المروزي) وله شيخ اسمه (عبيد الله بن عائشة)! ولم يُعرِّف به المحقق[٢] أيضاً.

وفي «المعجم» (٣٠١) ضمن شيوخ (محمد بن شاذان الجوهري) أيضاً (عبيد الله بن عائشة) ويروي عن (عبد الواحد بن زياد).

وليس من الرواة عن (عبد الوهاب) عند المزي من اسمه (عبيد الله) إلا (عبيد الله بن عمر القواريري)، فهل هذا هو المعنيّ؟

بالرجوع إلى ترجمة (القواريري) هذا وهو ممن خرّج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وهو ثقة، بل قال ابن قانع: «ثقة ثبت»، وكذا في «التقريب» وجدنا من شيوخه المذكورين في ترجمة (ابن عائشة): عبد الواحد بن زياد، والمعتمر بن سليمان، وهو ممن روى له مسلم[٣] عن عبد الوهاب بن

---

(١) وشيوخ ابن عائشة فيها ـ على الترتيب ـ: معتمر وحماد بن سلمة وإسماعيل بن جعفر.

(٢) ثم تفطنت لطبعة أخرى لقسم لا بأس به منه صدرت عن مكتبة الكوثر قام بتحقيقه الدكتور أحمد بن ميرين البلوشي رحمه الله تعالى، وله فيه جهد مشكور وطبع في مجلدين في ستة أجزاء، ووجدته يعرف بـ (ابن عائشة) و(عبيد الله بن عائشة) بقوله: «عبيد الله بن محمد»! ولم يذكر مستنده، ولم يعرف به! ولم يذكره في (فهرس أسماء الرواة الذين لم أجد تراجمهم)! الموجود في آخره (٦/ ٤٩٠).

(٣) روى عنه مسلم أربعين حديثاً، كذا في «الزهرة»، أفاده مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٥٦)، ولم يستدرك على المزي بزيادة ذكر شيوخ آخرين، لنتأكد من بقية الموجودين في «معجم ابن الأعرابي».

عبد المجيد[1].

ولكن القواريري لا يعرف بابن عائشة فهو من طبقته، ولكنه غيره.

و(ابن عائشة) هذا يطلق عليه (العيشي) أيضاً، وهو من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله، له أخبار كثيرة في الجود والكرم، وهو الإمام العلامة الثقة أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي البصري الأخباري الصادق، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٣٥): «صدوق ثقة»، وقال أبو داود: «كان طلّاباً للحديث، عالماً بالعربية وأيام الناس، وهو صدوق»، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: «صدوق في الحديث».

ترجمته في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٠٠)، «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٤٧ ـ ١٥٢) والتعليق عليه.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥/ ٧٨) حدثنا عمر بن شبة النميري ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ١٢٠)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد بالحديث، وقد صرح جميع رواته بالسماع. وهكذا أخرجه البخاري (٦٦٨٩) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد به مصرحاً الجميع بالسماع، وللذهبي في هذا كلمة جيدة تأتي عند ذكرنا لطريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد.

وممن رواه عن عبد الوهاب أيضاً لكن على غير الشرط المذكور:

* أبو موسى محمد بن المثنى، عند مسلم (١٩٠٧) والترمذي (١٦٤٧)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ولا نعرفه إلا من حديث

---

(١) أفاده المزي بوضع رمز (م) ضمن شيوخ (القواريري)، ولما ذكره ضمن تلاميذ عبد الوهاب، فالرمز الموضوع أمامه (د)، والخطأ كثير في هذه الرموز، وهي بحاجة إلى تدقيق فات ذلك المحقق على جهده الجيد الذي قام به.

يحيى بن سعيد الأنصاري، قال عبد الرحمن بن مهدي: ينبغي أن نضع هذا الحديث في كل باب».

* ابن وكيع، عند ابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٥) رقم (٣١).

وممن رواه عن عبد الوهاب بتصريح جميع رواته بالسماع: محمد بن الوليد القرشي، عند ابن خزيمة في «الصحيح» (١٤٣)، والدارقطني في «العلل» (٢/ ١٩٤) ولفظه: **«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى»**. اقتصر ابن خزيمة على هذا المقدار[١]، وزاد عليه الدارقطني.

وأخرجه علي ابن المديني في «مسنده»[٢] عن عبد الوهاب بن

---

(١) أفاد ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) أن شيخه الذهبي يورد في مجالسه بعض الحديث، قال: «على عادته في كثير من الأوقات، وأنا لا أحب ذلك، وعندي أنه لا يجوز روايته بكماله وإنما يروى منه ما صرح به، فلهذا اتّبعته، واقتصرت على القدر الذي ذكره منه». قال: «ولو قال لي علقمة: حدثني عمر بن الخطاب بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» لما قلت إلا: قال لي علقمة حدثني عمر بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» ولم أقل: قال لي عَلقمة: حدثني عمر أن النبي ﷺ قال: **«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأةٍ يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»**، ولو قلت ذلك لكنت كاذباً على علقمة؛ فإنه لم يقل لي ذلك، بل لو قلت: إن علقمة حدثني بحديث: **«إنما الأعمال بالنيات»** والحالة هذه لكذبت عليه، فإنه لم يحدثني به. فافهم واحترز وراقب قوله ﷺ: **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**.

فإن قلتَ: قد نقل الخطيب أن أبا بكر الإسماعيليّ سئل عمّن قرأ إسناد الحديث على الشيخ ثم قال: وذكر الحديث، هل يجوز أن يحدِّث بجميعه؟ فقال: أرجو أن يجوز. وذكر قريباً منه عن أبي علي الزَّجَّاجِيّ الطَّبريّ.

قلت: أفتى الأستاذ أبو إسحاق في «المسائل الحديثية» التي سأله عنها الحافظ أبو سعد ابن عَلِيك بأن هذا لا يجوز. وهذا هو الأرجح عندي».

(٢) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩) وقال: قال علي ابن المديني: كنت صنفت المسند على الطرق مستقصى كَتبتُه في قراطيس وصَيَّرتُهُ في قِمَطْر كبير وخلفته في المنزل، وغبت هذه الغيبة، فجئت فحركت القمطر، فإذا هو ثقيل بخلاف ما كانت، ففتحتها، فإذا الأرض قد خالطت الكتب فصارت طيناً». زاد المعلق على «مسند الفاروق» ما نصّه:

«ومن المحتمل أنه قد أعاده تصنيفاً مرة أخرى، فكان موجوداً في زمان الحافظ =

عبد المجيد، عن يحيى بن سعيد، ثم قال: «هذا حديث صحيح جامع، وهو أصح حديث روي عن عمر مرفوعاً، ولا نرويه من وجه من الوجوه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري». أفاده ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٧) وهكذا رواه محمد بن أبي يعقوب الكرماني حدثنا عبد الوهاب به، عند أبي عمرو بن حمدان في «فوائد الحاج»، كما في «عواطف اللطائف» (٢/ ٧٦٩).

وأخرجه زاهر بن طاهر الشحامي ـ ومن طريقه العلائي في «الأربعين» (ق٣/ أ ـ ب) ـ عن أبي سعد الكنجروذي عن أبي أحمد الحاكم عن أبي عروبة السلمي، ثنا عبد الجبار بن العلاء، ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد به.

وقد تابع عبد الوهاب عليه جماعات يصعب حصرهم، ويعسر تعدادهم، وسرد منهم ـ كما ستأتي الإشارة إليه ـ ابن منده (٣٤٢) راوياً، بل زعم أبو موسى المديني الحافظ أنه سمع أبا مسعود عبد الجليل بن أحمد يقول في المذاكرة: قال الإمام عبد الله الأنصاري: كتبتُ هذا الحديث عن سبع مئة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد[1].

وعبارته لا توهم أن يكون المراد سبع مئة طريق، نعم لو قال ـ كما نقله ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩) ـ: «كتبه من سبع مئة طريق عن يحيى بن سعيد» لرددنا معه قوله على إثره:

«وهذا يمكن تأويله بأن يكون له عن كل نفس من أصحاب يحيى بن سعيد أكثر من طريق، فلا يزيد العدد على من سمى ابن منده، فإن الرواة عن يحيى بن سعيد لا يبلغون هذه العدة فيما نعلم، والكثير ممن سمى ابن منده وما وقفنا على رواياتهم بعد».

قلت: تفرغتُ يومين في تتبُّع طرق الحديث، فخرجت ـ بعد نظر في جلّ المطبوع من المصادر الحديثية مما هو في مكتبتي ـ ببضع و(ثلاثين) فقط منهم،

= ابن كثير، حيث يذكر هنا أنه قد رواه علي ابن المديني في «مسنده» عن سفيان بن عيينة، وعن غيره، ثم قول علي ابن المديني: هذا حديث صحيح جامع وهو أصح حديث رُوِيَ عن عمر مرفوعاً...».

(١) «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ١٤٦).

ولم يستطع ابن حجر تكميلهم إلى مئة[1]، مع تطلبه له منذ أن طلب الحديث لغاية تأليفه «فتح الباري»، وستأتي عبارته تحت (ملاحظات مهمات)!

والذي أُراه ـ وأستغفر الله ـ أن المذاكرة يقع فيها من المبالغة ما هو معلوم، فإذا دوِّنت الأخبار تناقلتها الأفواه والأقلام بتتابع وتتايع دون تدقيق، ومن هذا الباب قولي ـ عفا الله عني ـ آنفاً: «جلّ المطبوع من المصادر..» فهذا من المبالغة، ولا بدّ له من قيد: فيما غلب على ظني أنه موجود فيه، أو فيما هو مذكور منها في الفهارس بألفاظ حصرتُها..، وما شابهه، ولا يخفى هذا على اللبيب الممارس، وذكرتُه ليتنبّه من هو في عداد الطلب، ممن اشتدت همته، وعظمت رغبته، وتلقى المبالغة عنده قبولاً، لا سيّما إن وافقت سن الشباب، والله الهادي والموفق للسداد والصواب.

قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٣): «هذا حديث عظيم جليل اتفق الأئمة على إخراجه في كتب الإسلام[2] وتلقيه بالقبول من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري».

قلت: ممن رواه من الجمع الغفير، والعدد الكبير عن يحيى بن سعيد: حفاظ الإسلام، وأعلام الأمة، وعلى رأسهم: إمام دار الهجرة مالك بن أنس، أخرجه البخاري (٥٤)، ومسلم (١٩٠٧) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) ـ والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٥٨)، وفي «الكبرى» (٣/ ٣٦١) رقم (٥٦٣٠)، والقاضي إسماعيل بن إسحاق في «الخامس من مسند حديث مالك» رقم (٩٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣١) و«الآداب» (ص٥٠٣) رقم (١١٣٨)، والبغوي في «شرح السنّة» رقم (١)، والمنذري في «مشيخة النعال[3] البغدادي» (ص١١٧ ـ ١١٨)

---

(١) أي بلغت الطرق عندي إلى نحو الثلث مما عند ابن حجر، وما (الثلث) ببعيد! بل هو بعيد، فيا غوثاه ولا قوة إلا بالله، وإليك نشكو ضعف هممنا، وكثرة تقصيرنا، فاللهم عفوك وغفرانك! وأتعزى في هذا المقام بكلام ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٥٥): «مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً»!! فبلغت نصف ما بلغ!.

(٢) من أجلِّها «موطأ مالك»! وانظر ـ لاحقاً ـ هل هو فيه؟!

(٣) اسمه صائن الدين بن محمد بن الأنجب (٥٧٥ ـ ٦٥٩هـ).

رقم (٣٣) ـ، والطحاوي في «المشكل» (١٣/رقم ٥١٠٨)، والبيهقي (٤/ ٢٣٥، ٦/ ٣٣١)، وابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي.

وهو ليس في «موطئه»!.

وأخرجه أبو عوانة (٥/ ٧٨ ـ ٧٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٦٥٢)، وتمام في «الفوائد» (١٦٧ ـ «الروض البسام»)، والطحاوي[1] في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٦)، و«المشكل» (١٣/رقم ٥١٠٧) ـ ومن طريقه ابن الحطاب في «مشيخته» (ص٢١٢/رقم ٧٥) ـ من طرق عن ابن وهب عن مالك، وهو ليس في القطعة المطبوعة من «موطئه».

وأخرجه النسائي (١/ ٥٨، ٦/ ١٥٨)، وفي «الكبرى» (٣/ ٣٦١) رقم (٥٦٣٠)، وأبو الطاهر السلفي في «الطيوريات» (٨٧١ ـ انتخابه) من رواية ابن القاسم عن مالك، وهو ليس في «موطئه».

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في «العوالي» رقم (٣٧) من طريق أبي مصعب عن مالك، وهو ليس في «موطئه».

وأخرجه البخاري (٥٠٧٠) حدثنا يحيى بن قزعة، والطحاوي في «المشكل» (١٣/رقم ٥١٠٩) من طريق أشهب بن عبد العزيز كلاهما عن مالك به.

قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤): «روى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف عنه، فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري».

قال أبو عبيدة: أخرج هذه الرواية أبو عمران موسى بن سعيد البزاز في «أحاديثه عن شيوخه» (ق٥٦/أ)، والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٢٣٣)، والحاكم

---

(١) عزاه له في «إتحاف المهرة» (١٢/ ٣٣٨) وفي مطبوعه (في الصيام)! وهو خطأ، لذا قال محققه: «لم أجده فيه في الصيام بعد بحث شديد»! قلت: صوابه: «في الطلاق».

في «تاريخ نيسابور» ـ ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٨) ـ، والدارقطني في «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ» أو «غرائب مالك» ـ كما في «طرح التثريب» (٢/ ٤) ـ، وقال: «تفرد به عبد المجيد عن مالك» كذا في «البدر المنير» (١/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٧٣)، والخطابي في «أعلام الحديث» (١/ ١١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٢٣٥)، وفي «غرائب مالك» ـ كما في «طرح التثريب» (٢/ ٤) ـ، وابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١٣١)، وأبو الطاهر السلفي في «الطيوريات» (٩٠٨ ـ انتخابه)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٧) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

قال الدارقطني: «ولم يتابع عليه، وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد...» مثله، قال: «وهو الصواب».

وقال الخليلي: «هذا حديث غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/ ٣٧٨ ـ ط. الفاروق):

«إن ابن أبي رواد هذا قد روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها خطأ: أنه روى عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**إنما الأعمال بالنيات...**» ـ الحديث. وهذا خطأ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث الأعمال بالنيات عند مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه الناس عن يحيى بن سعيد». انتهى كلامه.

وقال أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٢) على إثر رواية ابن أبي رواد: «غريب من حديث مالك عن زيد، تفرّد به عبد المجيد، ومشهوره[1] وصحيحه ما في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد».

---

(١) انظر ما سيأتي عنها في (الملاحظة الأولى) تحت (ملاحظات مهمات).

قال الخطابي في «أعلام الحديث» (١/ ١١١) عقب روايته له من طريق نوح بن حبيب حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز به: «وهذا عند أهل المعرفة بالحديث مقلوب، وإنما هو إسناد آخر ألصق به هذا المتن، ويقال: إن الغلط إنما جاء فيه من قبل نوح بن حبيب البَذشيّ».

وتعقبه العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤) بقوله: «ليس بجيد من قائله، فإنه لم ينفرد به نوح عنه، بل رواه غيره عنه، وإنما الذي تفرّد به ابن أبي روّاد كما قاله الدارقطني وغيره».

قال أبو عبيدة: عزاه العراقي للخطابي في «معالم السنن»! كذا وقع في مطبوعه، وأخشى أن يكون من تصرُّف الناسخ أو الناشر، فقد قلّبت الكتاب فلم أجده فيه، وصوابه «أعلام الحديث» وهو شرحه على «صحيح البخاري» ونشر في المغرب بعنوان «أعلام السنن»، وتعقب العراقي صحيح، رواه ثلاثة عن عبد المجيد، فتعليق الجناية بنوح ليس بجيد!

قال أبو عبيدة: سبق أن أومأنا أن الحديث ليس في رواية من جمع «الموطأ»، وهم: القعنبي، ابن القاسم، ابن وهب، أبو مصعب الزهري، يحيى بن قزعة، ولم أظفر به في رواية سويد بن سعيد الحدثاني بطبعتَيها، ولا في رواية ابن بكير ولا في رواية يحيى بن يحيى الليثي، ولا في القطعة المطبوعة من رواية ابن زياد، **فهل هذا الحديث في «الموطأ» كما قال أبو نعيم؟ أو أنه في «أحاديث مالك التي ليست في الموطأ»**[1]؟

يجيبنا على هذا السؤال ابن الملقن فيقول في «عمدة الأحكام» (١/ ١٤٧): «ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمد عليها من لم يخرجه سوى مالك، فإنه لم يخرجه في «الموطأ»، نعم رواه خارجها»، ومثله في «البدر المنير» (١/ ٦٥٦)[2] له، ونقله عنه ـ كعادته ـ وأقرّه: ابن حجر في «التلخيص

---

(١) هذا اسم كتاب للدارقطني، وأخرج الحديث فيه، أفاده ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ١٤٨).

(٢) ويدل عليه قوله في: «غاية مأمول الراغب في معرفة أحاديث ابن الحاجب» (رقم ١١٠)، =

الحبير» (١/ ٥٥)، و«فتح الباري» (١/ ١١) وعنه ـ كالعادة ـ العيني في «عمدة القاري» (١/ ٢١)، وتلميذ ابن حجر: الناجي في «عجالة الإملاء المتيسّرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» (١/ ١٦١) قال: «لكنه ليس في «الموطأ»»، وارتضى هذا العلامة المحقق أحمد شاكر في تعليقه على «الإحكام» (ص٦١) وغيره، ويدل عليه قول ابن الأثير ـ وهو متقدم على جميع المذكورين ـ في «جامع الأصول» (١١/ ٥٥٥) رقم (٩١٦٣): «أخرجه الجماعة إلا الموطأ» إلا إن أراد رواية معينة، ولم أره يصرح بذلك في مطلع كتابه، والله أعلم.

ولكن الحديث عند محمد بن الحسن الشيباني في آخر «موطأ مالك» في آخر (باب النوادر) (ص٣٤١/ رقم ٩٨٣)، ولذا قال السيوطي في «منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال» (ص١٧ ـ ١٨) عقب قول ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٥ ـ ط دار السلام): «هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا «الموطأ»» قال: «ووهم من زعم أنه في «الموطأ» مغتراً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك».

قال السيوطي متعقباً: «قلت: لم يهم[1]، فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة، فإنه في رواية محمد بن الحسن». قال: «أورده في آخر (باب

= «رواه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة من حديث عمر بن الخطاب ﷺ» وصنيعه أحسن من صنيع ابن المبرد في «محض الصواب» (٢/ ٦٥٨) لما قال عقبه: «رواه الثلاثة» يريد أحمد والشيخين، وأحسن ممن اقتصر على عزوه للصحيحين، كالضياء في «السنن والأحكام عن المصطفى» (١/ ٨٣، ٤١٩/ رقم ٢٣٣، ١١٤٩)، ومحب الدين الطبري في «غاية الأحكام» (١/ ٥٣٥/ رقم ١٥٣٦)، والعجب أنه فيه (٦/ ١٥٦ رقم ١١٦٧٩) قال: «أخرجاه وأبو حاتم»! وعزاه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشرعية الكبرى» (١/ ٩٨ ـ ٩٩) لمسلم فقط! وتحاشى ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٢٣١) عزوه للموطأ، فقال: «ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من الصحاح والمسانيد والسنن».

(١) لا أدري هل أراده ابن كثير في قوله في «تحفة الطالب» (ص٣٧١/ رقم ٢٦٢): «اتفق على إخراجه الجماعة في كتبهم»، أم لا.

النوادر)، قبل آخر الكتاب بثلاث ورقات، وتاريخ النسخة التي وقفتُ عليها مكتوبة في شهر صفر سنة أربع وخمسين وخمس مئة، وقد رأيت فيها أحاديث يسيرة زائدة على الروايات المشهورة، وهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات».

وقال في «تنوير الحوالك» (١/ ١٠) عن رواية محمد بن الحسن لـ«الموطأ»: «فيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر «الموطآت»، منها حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، قال: «وبذلك يتبين صحة قول من عزا روايته إلى «الموطأ» ووهم من خطأه في ذلك، وهو يريد ابن حجر، ولكنه تأدّب معه، وصرّح به في النقل السابق، وفهم هذا اللكنوي في «التعليق الممجد» (ص٤٠١) لما قال: «هذا الحديث ليس في رواية غير محمد في «الموطآت»، وظن ابن حجر في «فتح الباري» و«التلخيص الحبير» أن الشيخين أخرجاه عن مالك، وليس في «الموطأ»، وقد نبّه السيوطي على خطئه في «التنوير»».

وزعم ابن دحية في كلامه على هذا الحديث أن مالكاً أخرجه في «موطئه» وأن الشافعي رواه عنه، وتعقبه ابن الملقن في «الإعلام» (١/ ١٤٧) بقوله: «وهو عجيب منه».

قلت: نعم، هو عجيب منه في زعمه رواية الشافعي عنه، وإلا فلا نردد مع الناجي في «عجالة الإملاء المتيسرة» (١/ ١٦٣) لما قال: «فتوهم الحافظ ابن دحية أنه في «الموطأ» فوهم»!

وقد تفطن لوجوده في «موطأ محمد بن الحسن» الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي فقال في مقدمته على «الموطأ» (ص١) وهو بصدد الحديث عن نسخ «الموطأ»: «نسخة محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة ومما انفردت به نسخته حديث: «إنما الأعمال بالنية»[1]، ولذلك نسب الحفاظ هذا

(١) انظر: «الإمام مالك وأثره في علم الحديث النبوي» (ص١٨٧) ففيه تعريف بهذه النسخة، وذكر انفرادها بهذا الحديث.

الحديث لـ«موطأ مالك»، ولكن من لم تشتهر عنده رواية محمد بن الحسن، يزعم أن نسبة هذا الحديث لـ«الموطأ» غلط»!!

والحديث عند محمد بن أحمد العتبي (ت٢٥٥هـ) في كتابه «المستخرجة من الأسمعة» أو «العتبية»[1] (١٨/ ٤٢٠ ـ مع شرحها «البيان والتحصيل») قال: قال مالك: أخبرني يحيى بن سعيد به وهي جمع لسماعات أحد عشر فقيهاً، ثلاثة منهم أخذوا عن مالك مباشرة، وهم: ابن القاسم وأشهب وابن نافع المدني، والآخرون أمثال: ابن وهب، ويحيى الليثي، وسحنون، وأصبغ، كذا في «معلمة الفقه المالكي» (ص١٤٢).

قلت: وممن رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري من أئمة الإسلام:

* سفيان بن عيينة، وعنه علي ابن المديني في «مسنده» ـ كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٧) لابن كثير، والحميدي في «مسنده» (٢٨) ـ ومن طريقه البخاري[2] في (أول) حديث من «صحيحه» ـ، ومسلم (١٩٠٧)، وأحمد (١/ ٢٥)

---

(١) فيها حصر شامل لمعلومات فقهية يرجع معظمها لابن القاسم العتبي عن مالك، وهي برواية من جاءوا بعده مباشرة، كما أنها تحتوي على آراء فقهية لتلاميذ مالك وخلفائه، كذا في «دراسات في مصادر الفقه المالكي» (ص١١٨).
ولهذا الكتاب «عند أهل إفريقية القدر العالي، والطيران الحثيث» كما في «نفح الطيب» (٤/ ١٦٤). وعوّل عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين والأندلسيين، واعتقدوا أن من لم يحفظه، ولم يتفقّه فيه كحفظه لـ«المدونة»، وتفقهه فيها، بعد معرفة الأصول، وحفظ لسنن رسول الله ﷺ، فليس من الراسخين في العلم، ولا من المعدودين في من يشار إليه من أهل الفقه». انظر: «البيان والتحصيل» (١/ ٢٩).
والحق ما قاله ابن لبابة ـ تلميذ العتبي ـ عن شيخه العتبي أنه: «كثّر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الشاذة، وكان يؤتى بالمسائل الغريبة، فإذا أعجبته؛ قال: أدخلوها في «المستخرجة»» كذا في «ترتيب المدارك» (٤/ ٢٥٣)، ولذا كان رحمه الله يعاتب على إقرائها على الناس، وكان يقول مدافعاً عن نفسه: «إنما أقرأها لمن أعرف أنه يعرف خطأها وصوابها»، كذا في «ترتيب المدارك» أيضاً (٤/ ٢٥٤)، وكان من حسن حظ «العتبية» أن يهتم بها عالم الأندلس الكبير ابن رشد، فقام في كتابه «البيان والتحصيل» بعملية نقدية قويّة لما فيها. وأصبحت «المستخرجة» من الزيادات التي ينظر فيها في فروع الفقه المالكي.

(٢) ومن طريقه: ابن خزيمة (٤٥٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١١٧٢) =

- ومن طريقه زكي الدين البرزالي في «المشيخة البغدادية» لرشيد الدين بن مسلمة الأموي (ص٥٧ - ٥٨) والعلائي في «الأربعين» (ق٣/ب) -، وابن الجارود (٦٤)، وأبو يعلى في «مسنده الكبير» - كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٨) - وأبو عوانة في «مسنده» (٥/ ٧٩)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (رقم ٤)، وتمام في «الفوائد» (١٦٤ - «الروض البسام»)، والطحاوي في «المشكل» (١٣/رقم ٥١١٣)، والنجم النسفي في «القند في ذكر علماء سمرقند» (ص٥٠٥/رقم ٩٣١)، والخطابي في «أعلام الحديث» (١/ ١٠٩ - ١١٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٧٢)، والبيهقي في «الخلافيات» (١/ ٢٨٤) رقم (١١١ - بتحقيقي)، وفي «السنن الكبرى» (٧/ ٣٤١)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٩١ أو رقم ٩٦٩ - بترقيمي)، وقاضي المارستان[1] في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٧٩٧ - ٧٩٨) رقم (٢٧٠)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٦٥) رقم (٧٠٠) و(٢/ ٨٢١) رقم (١٠٣٠)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «مجالس في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ . . .﴾» (ص٣٧٣ - ٣٧٤).

* سفيان الثوري، عند: وكيع (٣٥١) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٣٧٨) - وهناد (٨٧١) كلاهما في «الزهد»، والبخاري

= والسهروردي في «عوارف المعارف» (ص٥٣١)، وابن عساكر في «أربعين حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة» رقم (١) وفي «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٦٥ - ١٦٦)، وفي «معجم الشيوخ» (١/ ٤٧٤ رقم ٥٧٥)، والقاضي عياض في «الإلماع» (ص٥٤ - ٥٥)، ومحمد بن أحمد بن سعيد الحنفي في «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (رقم ١٦ - المسلسل بالمالكية) وبرهان الدين التنوخي في «نظم اللآلي بالمئة العوالي» (ص٢٨ - ٢٩)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٤٠٦) رقم (١٠٠٩)، وفي «السير» (١٠/ ٦٢٠) وقال: «هذا أول شيء افتتح به البخاري في «صحيحه» فصيَّره كالخطبة له، وعدل عن روايته افتتاحاً بحديث مالك الإمام إلى هذا الإسناد لجلالة الحميدي وتقدّمه، **ولأن إسناده هذا عزيز المثل جداً، ليس فيه عنعنة أبداً، بل كل واحد منهم صرح بالسماع له**»، وأبو الفيض الفاداني في «العجالة» (ص٣٦/رقم ٢٤)، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن الدباغ الحلبي في «إجازة مفتي الشافعية بدمشق» (٣٧ - ٣٩).

(١) اسمه محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري (٤٤٢ - ٥٣٥هـ).

(٢٥٢٩)، وأبي داود (٢١٨٦)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٥) رقم (٣٢)، والطحاوي في «المشكل» (١٣/رقم ٥١١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤١).

ولم يميز المعلق على «الإحسان» رواية السفيانين عن بعضهما وجعلها جميعاً عن الثوري! مع أن الحميدي لا يروي إلا عن ابن عيينة! وصرح غير مصدر أنه هو مع عوز وفوت في ذكر مصادر التخريج، وقع له، كالعادة!

* حماد بن زيد، عند: البخاري (٣٨٩٨، ٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٧٨)، والطيالسي (٣٧)، وابن خزيمة (١٤٢)، وأبو يعلى في «المسند الكبير»[١] ـ كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٨) ومن طريقه أبو المنجّى عبد الله بن عمر اللَّتّي في «مشيخته» رقم (٢٦) ـ والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٦)، و«المشكل» (١٣/رقم ٥١١١)، والبزار[٢] في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٠) رقم (٢٥٧)، وابن أبي عاصم[٣] في «الزهد» (١٠٤/رقم ٢٠٦)، والعسكري في «الأمثال» ـ كما في «عواطف اللطائف» (٢/ ٧٦٩) ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤١)، وفي «المعرفة» رقم (٤٩)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٢).

وخرّجه أبو البركات إسماعيل بن أبي سعد النيسابوري في «جزء فيه أربعون حديثاً من الصحاح العوالي» (ص٩٠) وحصر مرويات البخاري، وفاته هذا الطريق، ونبّه على ذلك محققاه، حفظهما الله، ونفع بهما.

---

(١) رواية ابن المقرئ، ويخرج من طريقه كثيراً الضياء في «المختارة»، وهي غير الرواية المطبوعة ولا يوجد فيها مسند لأبي بكر ولا عمر، وهي رواية ابن حمدان.

(٢) قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٨): «ورواه الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار في «مسنده» عن محمد بن عبد الملك القرشي بن أبي الشوارب وعبد الرحمٰن. وكل منهم قد تكلم فيه، لكن هذا الأثر مشهور عن عمر متداول بين الأئمة، والله أعلم». قلت: كذا في مطبوع «مسند الفاروق»! ولا أدري ما معنى قوله: «وعبد الرحمٰن وكل منهم»! فرواية البزار لا وجود لعبد الرحمٰن فيها، نعم يرويه محمد بن عبد الملك القرشي قال: نا حماد.

(٣) لفظه: «**من كانت نيته دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فنيته ما هاجر إليه**»!!.

* عبد الله بن المبارك في «زهده» رقم (١٨٨) ـ ومن طريقه مسلم (١٩٠٧)، والنسائي (١/ ٥١)، وفي «الكبرى» (١/ ٧٩ ـ ٨٠) رقم (٧٨)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» رقم (١٣) ـ ومن طريقه العلائي في «الأربعين» (٣/ب) ـ والطحاوي في «المشكل» (١٣/ رقم ٥١١٤)، وابن جميع في «معجم شيوخه» (ص١١٦ ـ ١١٧)، وأبو الفتوح الطائي[1] في «الأربعين في إرشاد السائرين» رقم (٢)، والبغوي في «شرح السنّة» (١/ ٢٠٦)، والنجم النسفي في «القند في ذكر علماء سمرقند» (ص٥٨ ـ ٥٩/ رقم ٧١ وص١٤٤/ رقم ٢٣٥)، وابن البخاري في «ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ٤ ـ ٥)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٢٠ ـ ٨٢١) رقم (١٠٣٠)، وصدر الدين الحسن بن محمد البكري في «أربعينه» (ص٥٨ ـ ٥٩)، وابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٣٩٢)، والنووي في «الأذكار» (ص٦)، و«بستان العارفين» (ص٢٤ ـ ٢٥) ـ ومن طريقه العلائي في «الأربعين» (ق٣/ ب) ـ وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٣) ـ.

* يحيى بن سعيد القطان، عند: ابن حبان في «الصحيح» (٢/ رقم ٣٨٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧٢ ـ ط. دار الغرب)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٠)، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (٦٢)، وقال: «هذا حديث غريب جداً، وهو من أغرب ما يوجد وأعزه» وأسند إلى أبي الحسن النسوي قال: «حديث الأعمال بالنيات حديث جليل، تفرّد به يحيى بن سعيد الأنصاري، فات يحيى القطان» ثم قال: «رواه مسدد بن مسرهد عن يحيى بن سعيد القطان إن صح» ثم أسنده من طريق مسدد، وقال: «كان في أصله العتيق عن يحيى بن سعيد القطان».

* عمر بن علي المقدمي، عند: ابن حبان (١١/ رقم ٤٨٦٨ ـ الإحسان)، وأبي عمر بن حمدان في «فوائد الحاج».

* خالد بن عبد الله الواسطي، عند: تمام في «الفوائد» (١٦٤، ١١١ ـ «الروض البسام»).

---

(١) قال على إثره: «هذا حديث صحيح كبير عال، متفق على صحته، مستفيض من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، رواه عنه أكثر من مئتي نفس عامتهم أئمة معروفون»!.

* الليث بن سعد، عند: مسلم (١٩٠٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والطحاوي في «المشكل» (١٣/رقم ٥١١٢)، والخلعي في «فوائده» (ج١٧/ ق٥/ب)، وابن حبان في «صحيحه»[١] ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٢/ ٣٣٨) ـ، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٧٩) رقم (٧٨)، وأبو بكر بن المقرئ في «الأربعين» (ق١١/ ٢)، والخلعي في «فوائده».

وممن رواه عن يحيى بن سعيد أيضاً:

* عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي[٢]، عند: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢١٣)، وتمام في «الفوائد» (١٦٥، ١٦٦ ـ «الروض البسام»)، والطبراني في «الأوسط» (١/رقم ٤٠)، وابن الحطاب الرازي في «مشيخته» (ص١٠٢ ـ ١٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٢٤) و(٤٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، وابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» رقم (١٣)، وهو غريب عنه.

* يزيد بن هارون[٣]، عند: أحمد (١/ ٤٣)، وعلي ابن المديني في «مسنده» ـ كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٧) لابن كثير ـ، ومسلم (١٩٠٧)، وابن ماجه (٤٢٢٧) ـ والعجب أن المنذري في «الترغيب» (١/رقم ١٥ ـ بعنايتي) لم يعزه لابن ماجه[٤] ـ وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٣٣٦ ـ

---

(١) لم أظفر به في مطبوعه، مع تقليبي الفهارس، والنظر في (فهرس الرواة)!

(٢) زعم بعض القصاص أن الأوزاعي رواه عن يحيى بن أبي كثير رفعه إلى النبي ﷺ، في قصة انظرها بطولها في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٢٠). وانظر: قصة أخرى وقعت له وهو يناقش قدرياً واستدلاله بهذا الحديث في «السير» (٧/ ١٢٢ ـ ١٢٣)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٦٠، ٤٥٠، ط. هجر)، وأخطأ فيه بعضهم فرواه عنه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنس بن مالك، أخرجه ابن عساكر (٧/ ٢١٩) وقال: «المحفوظ عن عمر، وهذا غريب جداً» وسيأتي تفصيل ذلك. وانظر: «بذل المساعي في جمع ما رواه الإمام الأوزاعي» (ص٢٤٩/رقم ٣٣٤).

(٣) صرح بالسماع في جميع طبقات السند عند أحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم.

(٤) وتعقبه في ذلك الناجي في «عجالة الإملاء المتيسرة» (١/ ١٦١ و٣/ ٣١٥) والعجب من محققه فإنه قال: «وقد وقع هذا العزو إلى الخمسة دون ابن ماجه عند ابن الأثير في «جامع الأصول»! قال أبو عبيدة: ليس ابن ماجه من شرط صاحب «جامع الأصول» =

بمراجعتي) ـ ومن طريقه الشجري في «أماليه» (١/ ٨)، وابن طبرزد في «جزء فيه أحاديث عن تسعة عشر» رقم (٣)، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٦١)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (ص٤٧)، و«الأربعين الأبدال العوالي المسموعة بالجامع الأموي بدمشق» رقم (١)، وفي «أربعون حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة» رقم (٢)، وفي «تاريخ دمشق» (٥/ ١٨٩ و٥٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، وصدر الدين البكري في «الأربعين» (ص٥٩ ـ ٦٠)، وبرهان الدين التنوخي في «نظم اللآلي بالمائة العوالي» (ص٢٨ ـ ٢٩)، والعراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٢ ـ ٣)، والبرزالي في «مشيخة ابن جماعة» (١/ ٢١١)، والعلائي في «الأربعين» (ق ٣/ ب و٤/ ب ـ ٥/ أ)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٣٤٢ ـ ط. الغرب)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٤) ـ وأبو يعلى في «مسنده الكبير» ـ كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٨) ـ، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٦٩) رقم (٣٤٦)، والدارقطني (١/ ١٥٠ ـ ١٥١)، وتمام في «الفوائد» رقم (١٦٣ ـ «الروض البسام»)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١)، وأبي عوانة في «مسنده» (٥/ ٧٨)، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٥ ـ ٥٦) رقم (٢١٢)، والنجاد في «أماليه» ـ ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠) ـ، وأبو الطاهر السلفي في «معجم السفر» (ص٣/ رقم ٧ ـ ط. الباكستانية)، و«الطيوريات (٩٥٣، ١٣٢٥ ـ انتخابه)، والخطيب في «الجامع» (١/ ١٩)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٢٤٤ ـ ط. القديمة أو ٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤ ـ ط. دار الغرب)، و«الفقيه والمتفقه»[1] (٢/ ٤٨) رقم (٦٦٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٨، ٢/ ١٤، ٤/ ١١٢، ٥/ ٣٩، ٧/ ٣٤١)، وفي «الصغرى» رقم (٢)، وفي «الزهد الكبير» رقم (٢٤١)، وفي «المعرفة» رقم (٥٠)، و«الخلافيات» رقم (١١٠ ـ بتحقيقي)، وفي «الاعتقاد» (٢٩٤ ـ ٢٩٥ ـ

= وأهمله في (١/ ٦١ ـ ٦٣) عند كلامه في (الفصل الرابع: في بيان أسماء الرواة والعلائم) فهذا التعقب لا يلحقه خلافاً للمنذري، فافهم!.

(١) هو ساقط من فهارسه!

ط. البهلال وص٣٣٩ ـ ٣٤٠ ـ ط. أبو العينين)، وفي «الأربعين الصغرى» رقم (٣٥)، ـ ومن طريقه العلائي في «الأربعين» (ق٤/أ) ـ وابن الجوزي في «مشيخته» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

* عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي، عند: أبي سعيد الأشج في «حديثه»، ومن طريقه أبو إسحاق الهاشمي في «أماليه» ـ ومن طريقهما ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨) رقم (٣٧٩)، والعلائي في «الأربعين» (ق٥/أ) وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٣) ـ، وأبو البركات إسماعيل بن أبي سعد النيسابوري في «جزء فيه أربعون حديثاً» رقم (١٤)، وابن المستوفي في «تاريخ إربل» (١/ ٩٨ ـ ٩٩)، وبرهان الدين التنوخي في «نظم اللآلي بالمئة العوالي» (ص٢٨ ـ ٢٩)، والدارقطني في «الغرائب والأفراد»[1] (١/ ١٣٥) رقم (١٥٩ ـ أطرافه) وقال: «غريب».

* ابن جريج، عند: أبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٤٢)، وابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» رقم (١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

* عيسى بن يونس، عند: ابن حبان في «الصحيح» (٢/ ١١٥ ـ ١١٦) رقم (٣٨٩ ـ الإحسان)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٧٦).

* عمرو بن أبي قيس، عند: تمام في «الفوائد» (١٦٨ ـ «الروض البسام»).

* القاسم بن معن، عند: الطبراني في «الأوسط» (٧/ رقم ٧٠٥٠).

* مروان بن معاوية الفزاري، عند: أبي إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» رقم (١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٦)، وفي «معجم الشيوخ» (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨) رقم (٢٠١).

---

(١) وقع في مطبوع أفراده «محمد بن عبد الرحمن بن محمد المحاربي» على القلب! وهو المعنيّ هنا، بدلالة قوله: «ما كتبته إلا عن إبراهيم بن عبد الصمد عن أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج عنه عالياً».
قلت: ولم أظفر به في القطعة المطبوعة من «أمالي أبي إسحاق الهاشمي» ولا في «جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج».

* المبارك بن فضالة عند النجاد في «أماليه»، ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩).

* جعفر بن عون العمري، عند: أبي يعلى في «المسند الكبير» ـ كما في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٨) ـ، وتمام في «الفوائد» (١٦٢)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٥٠ ـ ٥١)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٦) رقم (٣٤)، والحسن ومحمد ولدا علي بن عفان في «الأمالي والقراءة» رقم (٢٦)، وأبي عوانة في «مسنده» (٥/ ٧٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٧١) رقم (١٢٥٢)، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» رقم (٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» رقم (١)، وفي «الزهد الكبير» رقم (١٣٢)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٧٧) رقم (٤٥٣)، وأبو إسحاق التنوخي في «نظم اللآلي بالمائة العوالي» (ص٢٨)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٣)، و«الإمتاع» (ص٧٥)، وقال: «من أعلى طرقه عندي» وفيه تصريح جميع الرواة بالسماع.

* أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، عند: مسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٧/ ١٨)، وفي «الكبرى» (٣/ ١٣٠) رقم (٤٧٣٦)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٥) رقم (٣١)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣/ ٤ ـ ٥)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٢٠ ـ ٨٢١) رقم (١٠٣٠)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٣).

* علي بن هاشم بن البريد العائذي، عند: ابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٤) رقم (٣٠).

* عبد الله بن هاشم، عند: ابن جميع الصيداوي في «معجم شيوخه» (ص٣٧٥/ رقم ٣٦٦).

* حفص بن غياث، عند: مسلم (١٩٠٧)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٢٠ ـ ٨٢١) رقم (١٠٣٠).

* زهير بن محمد التميمي، عند: الطيالسي (٣٧)، وفي مطبوعه: «حدثنا حماد بن زيد عن زهير بن محمد». والصواب استبدال (عن) بـ(و) كما يعلم من طبقة الرواة، وهو مروي من طرق عن حماد عن يحيى، ثم رأيته على

الجادة نقلاً عن الطيالسي عند ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨)، وهكذا وقع في طبعة هجر المحققة من «مسند الطيالسي».

* شجاع بن الوليد، عند: ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٢٠ ـ ٨٢١) رقم (١٠٣٠).

* عبد الله بن صهيب، عند: الحاكم في «تاريخ نيسابور»، أفاده ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩).

* إبراهيم بن أدهم، عند: ابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» رقم (١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، وأبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٤٢) وقال: «هذا من صحاح الأحاديث وعيونها، رواه عن يحيى بن سعيد الجم الغفير، وحديث إبراهيم بن أدهم عن يحيى، تفرد به الحسن بن سهل عن قطن[1]».

* شرقي بن قطام، عند: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣١٦).

* عمرو بن الحارث، عند: ابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٦) رقم (٣٣).

* إسماعيل بن عياش، عند: ابن جميع الصيداوي في «معجم شيوخه» (ص١١٦ ـ ١١٧).

* أبو ضمرة أنس بن عياض، عند: أبي سعيد السمان في «مسلسلاته»، أفاده ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩).

* زهير بن معاوية، عند: الخلال في «الأمالي» (١٣)، والآجري في «الأربعين» رقم (١٤)، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (٦١)، وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٢٧)، والعلائي في «الأربعين» (ق٤/أ)، ووهم فيه بعض الرواة عنه وجعله عن شعبة عن يحيى بن سعيد، نبّه على ذلك الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٨٣، ٨٤ ـ ط. دار الغرب).

---

(١) هو: ابن صالح الدمشقي، كذبه أبو الفتح الأزدي. انظر: «الميزان» (٣/ ٣٩١)، و«اللسان» (٤/ ٤٧٤).

* شعبة بن الحجاج، عند: الحاكم[1] في «تاريخ نيسابور» ـ ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٨) ـ، وابن بشران في «الأمالي» رقم (١٦١٧)، وهي وهم من بعض الرواة، كشف عنه الخطيب، كما سبق في الذي قبله.

* أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام، أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١١٥) رقم (١١٤١)، وفي «مسند أبي حنيفة» (٢٦٨ ـ ٢٦٩).

* نوح بن أبي مريم الكذاب، ألزقه بيحيى بن سعيد، كما تراه في «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ» (ص٢٦٩ ـ ٢٧٠) رقم (٣٩٢)، و«الميزان» (٣/ ٥١٨).

* عمر بن هارون، وعنه عامر بن خداش النيسابوري، أفاده الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٢٧).

ملاحظات مهمّات:

الأولى: الحديث صرح فيه جميع رواته بالسماع، وهذا هو مراد المصنف من إيراده هنا، وهكذا وقع عند جمع كبير، وصرّحنا بذلك في طريق عبد الوهاب، وهكذا وقع في رواية الحميدي عن ابن عيينة، وهكذا أخرجه ابن حجر العسقلاني في كتابه «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» (ص٧٣ ـ ٧٤) (الحديث الثالث) من طريق زاهر بن طاهر الشحامي[2]، ثنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمٰن الكنجروذي[3]، ثنا الحافظ أبو أحمد بن محمد بن محمد بن إسحاق الحاكم[4]، ثنا أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر

---

(١) في سنده محمد بن يونس الكديمي، وهو معروف بالضعف، وأدخل حديثاً في حديث.

(٢) كتبه كثيرة، ولم أظفر ـ فيما وقع بين يدي من المطبوع منها ـ بهذا الطريق.

(٣) له أجزاء خطية محفوظة في الظاهرية وغيرها.

(٤) لعله أورده في ترجمة (أبي عروبة) من «الكنى» له، والمطبوع ناقص جداً، والمخطوط في مكتبتي، ولم أتمكن من العثور عليه!!

الحراني[1]، ثنا عبد الجبار بن العلاء، ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي به.

والأحاديث الأربعين التي وقعت للحافظ ابن حجر في «الإمتاع» على هذا الشرط، إذ تتمة اسم كتابه «بالأربعين المتباينة بشرط السماع»، وقال في مقدمته (ص٥٥ ـ ٥٦): «فقد عزمت على إملاء أربعين حديثاً من مروياتي العاليات أقتصر فيها على أعلى أنواع التحمل ـ وهو السماع[2] ـ دون الإجازات والمناولات والوجادات، ولا أكرر شيئاً من رجال أسانيدها لتبرز متونها بيّنات، وأسانيدها متباينات». ومثله (المسلسل بقول كل راوٍ: صمّت أُذناي) وهو عند السخاوي في «الجواهر المكللة» (ق٨٤/ب ـ ٨٦/أ ـ نسخة شستربتي) وغيره.

قال ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٦١): «وهذا حديث صحيح غريب، يقال: إن الأنصاري تفرد به، وأصحاب الحديث يجمعون طرقه، ويجمعون من رواه عن الأنصاري».

قلت: قوله: «يقال» له وجه، فقد توبع ولكن على وجه لا يصح، فلا وزن لهذه المتابعات، واختلاف المحدثين في طرقه على اعتبارات مختلفة، وهي في الحقيقة مؤتلفة غير مختلفة، إلا من راجت عليه طريق غير معتمدة.

وقال ابن ماكولا على إثر كلامه السابق:

«ويقال: إن يحيى بن سعيد القطان لم يسمعه من الأنصاري» وهذا أمر محتمل، ونقله ابن الملقن في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ١٤٧) ووقع في مطبوعه: «إن يحيى بن سعيد لم يسمعه من التيمي» وقال قبله:

---

(١) المطبوع له «أحاديث أبي عروبة الحراني» برواية أبي أحمد الحاكم، والحديث ليس فيه.

(٢) ويليه: القراءة على الشيخ، ثم أن يجيز الشيخ للطالب مروياته بالمناولة، أي: يدفع الشيخ أصله ـ أو ما قام مقامه ـ للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ، ويقول له في الصورتين: «هذه روايتي عن فلان فاروه عني»، ثم الكتابة، وهي: أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره، ثم الإعلام، وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصراً عليه، ثم الوصية، وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره بكتاب يرويه، ثم الوجادة، وهي أن يقف الإنسان على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد، فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان. انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (١١٨) و«شرحي على الورقات» (٤٦٦ ـ ٤٦٧).

«تنبّه لقولتين ساقطتين» وجعل هذه الأولى! والأمر ليس كما قال فابن ماكولا أكبر وأجل من هذا!!، فهو لم ينفِ سماع يحيى بن سعيد الأنصاري من محمد بن إبراهيم التيمي! فتنبه ولا تكن من الغافلين.

وفي هامش مطبوع «الإعلام»: في نسخة (الأنصاري) بدل (التيمي)، وفيه: «والصحيح ما أثبت» والعجب إحالته على «تهذيب مستمر الأوهام» (٦١)! والذي ساقه ابن الملقن للتدليل على خطإ كلام ابن ماكولا رواية الحميدي وفيها تصريح سماع الأنصاري من التيمي، ولا ذكر ليحيى بن سعيد القطان فيها، فلا معنى لكلامه إلا إذا كان كما في مطبوع «الإعلام»، وهو على كل حال خطأ، ولا معنى البتة لهذا التعقب! إذ ساق رواية البخاري عن الحميدي التي فيها تصريح الأنصاري بالسماع من التيمي! فأي شيء أفادت؟ وما علاقة رواية القطان وسماعه هذا الحديث من الأنصاري؟ فالظاهر أن ابن الملقن ظن النفي في كلام ابن ماكولا على غير وجهه، ولذا فتعقُّبه وَهمٌ، قائم على وهم. وقد تقدَّمت رواية القطان في التخريج، وبيان ما فيها.

وأما (القول الساقط)! الآخر: قوله فيه (١/١٤٨): «ما ذكرها هو في موضع آخر: أنه يقال: لم يسمعه محمد بن إبراهيم التيمي من علقمة».

وردّه بقوله: «وبيان وهن هاتين المقالتين أن في (أول) «صحيح البخاري...» وساقه، ثم قال: «وإنما ذكرت هاتين المقالتين لأنبّه على وهنهما وشذوذهما، وأنهما لا يقدحان في الإجماع السالف على صحته»!

والظاهر من كلامه في (موضع آخر) من الكتاب نفسه، وهذا مما لم أظفر به فيه!

وفي كلامه (١/١٤٨) تهويل ثالث، قال على إثر الكلام السابق: «ومثلهما في الوهن: قول ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار»[1]: إن هذا الحديث قد يكون عند بعضهم مردوداً، لأنه فرد»!

---

(١) سمعت شيخنا الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ يوهِّن من قيمة هذا الكتاب! ووجدت له كلمة عنه في «الضعيفة» (٨/ ٧٥/ ٤٠٧٦ و٩/ ٢٦٣/ ٢٦٦).

قال أبو عبيدة: ليس كذلك! وهذا كلام ابن جرير في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٨٦) بتمامه:

«وهذا خبر عندنا صحيحٌ سنده، لا عِلَّة فيه تُوهِنُه، ولا سببَ يُضَعِّفه، لعَدَالَة مَنْ بيننا وبين رسول الله ﷺ من نَقَلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لِعلَّتين:

إحداهما: أنَّه خبر لا يعرف له أصْل من وَجْهٍ يصح عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه.

والثانية: أنه حَدِيثٌ لم نجد يُسْنِدُه عن محمد بن إبراهيم أحدٌ، غير يحيى بن سعيد، والخبر إذا انفرد به عندهم منفردٌ وجب التثبُّت فيه». انتهى كلامه.

فهو يرد على من رده بالتفرد، وأورد على إثره أحاديث مستقلّة عديدة شهيرة تؤيد فحواه، وتدل على صحة معناه، فكان ردّه هادئاً على من تعلّق بأدنى حيلة لعدم قبوله، وهذا منهج مطرد له، كشف عن سعة اطلاعه، وقوة فهمه، حتى قال ابن السبكي في «طبقاته» (٣/ ١٢١) عنه: «من عجائب كتبه»، وقال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٦/ ٤٤٨): «وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله، وتصعب عليهم تتمته»، ومراده: أنه وقع له ما لم يقع لغيره، بحيث يرفع التفرّد عن معنى الحديث، وهو يلزم الحديثي في إيراد الشواهد، فلم يسنح في خيال الطبري، ولا خطر في باله أن يفهم أحد عنه أنه لا يرى صحة الحديث وعدم الاحتجاج به، كما قد يوهم نقل ابن الملقن السابق.

ومن الجدير بالتنويه عليه، وسيأتي مفصّلاً أنّ اختلاف أدوات التحمُّل بين الرواة لا سيّما في طبقة يحيى عن التيمي، والتيمي عن علقمة، وعلقمة عن عمر إنما هو من تصرف الرواة، بدلالة أنه ورد من طريق ابن عيينة على الوجهين حسب اختلاف الرواة عنه، وهكذا وقع مع مالك وعبد الوهاب الثقفي، وهذا يدلك على أن الاغترار بأداة التحمل في حديث المدلِّسين ليس من صنيع الموفّقين، نعم، له أثر وأهمية، ولكن ليس دائماً على وجه فيه ثبات واستقرار، وسيأتيك في آخر هذا الشرح مزيد بيان وإيضاح، والله الموفق.

الثانية: خص هذا الحديث بالتصنيف جمع[1]، ويكثر المخرجون والشرّاح له من ذكر كلام ابن منده عليه ـ وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى، فمن هو ابن منده هذا، وما هو كتابه عليه؟

إنه أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده، وكلامه المفصَّل المطوّل عليه في كتابه سماه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٣٠٢): «المستخرج من كتب الناس للتذكرة، والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة»، وسمّاه العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤)، وفي «التقييد والإيضاح» (ص٨٤، ٢٢٦): «المستخرج من أحاديث الناس للفائدة».

ووجدت في «فهرس الحديث النبوي وعلومه ورجاله» الصادر عن مؤسسة آل البيت ـ وهو أوسع فهرس مطبوع للمخطوطات ـ (٣/ ١٤٣٦) رقم (٧٥٦): «المستخرج في الحديث» لابن منده (عبد الرحمٰن بن محمد)، وأفاد واضعوه أن نسخة منه في لايبزج/ألمانيا الشرقية، في مكتبة كارل ماركس (!!) رقم (٤) في (٨) ورقات، وأرسلتُ بمجرد الوقوف عليه رسالة لباحثة ألمانية زارتني (مستفيدة) لتجاوز (الامتحان الشفوي) لدرجة الأستاذية من جامعة برلين، وأنا بالانتظار، والله المستعان.

الثالثة: أطلق غير واحد على هذا الحديث أنه (مشهور)؛ وهذا صحيح لا على الشهرة الاصطلاحية، بل لكثرة طرقه عمن تفرد به، وهو على التحقيق فرد من غرائب الصحيح[2]؛ بل قال عنه بعضهم: «غريب جداً» كما في «نظم

---

(١) انظر سائرهم في: «التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف» (ص٤٨ ـ ٥٠) وذكر ستة عشر مؤلفاً مفرداً حول هذا الحديث وفاته كتاب ابن منده، وهو أهمها وأجلها وفاته في موضوعه الكثير، انظر: مقدمة «الأمور بمقاصدها» (ص٦) للدكتور يعقوب الباحسين، و«تطهير الطوية» للقاري، بتحقيقي و«الأمنيّة في إدراك النيّة» للقرافي.

(٢) الغريب الفرد: هو الذي انفرد به راو واحد، وإن تعددت الطرق إليه، وحكمه أنه إذا كان الراوي ثقة ضابطاً كان الحديث صحيحاً، وإن كان متوسطاً في الضبط والحفظ كان الحديث حسناً، وإن كان غير ضابط لما يرويه كان ضعيفاً، والغالب على الحديث الغريب الضعف. ومن الأحاديث الغريبة الصحيحة في «الصحيحين» حديث أبي هريرة: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن»، وحديث ابن عمر نهى عن بيع الولاء وهبته، وحديث أبي هريرة: «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

اللآلئ» (ص٢٩) نظراً لتتالي الغربة من يحيى بن سعيد إلى عمر بن الخطاب ﷺ.

ولو قيل: هذا الحديث فرد غريب باعتبارٍ، مشهور باعتبارٍ آخر وليس بمتواتر[1]، بخلاف ما يظنه بعض الناس، فإنَّ مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري كما سلف.

قال الحفاظ: لا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلَّا من جهة عمر بن الخطاب ﷺ ولا عن عمر إلَّا من جهة علقمة، ولا عن علقمة إلَّا من جهة محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من جهة يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى اشتهر، فرواه جماعات لا يحصون فوق المائتين كما سيأتي، وأكثرهم أئمة معروفون. نَبَّه على ذَلِكَ النووي[2] رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرحه على صحيح مسلم» (١٣/ ٥٤)، و«بستان العارفين» (ص٢٥) قال: «وإنما ذكرت هذا لأنه قد يخفى على بعض من لا يعاني الحديث، فيتوهم أنه متواتر لشدة شهرته وعدم معرفته بفقد شرط التواتر في أوله».

قال أبو عبيدة: نعم، فالمقرر في علم المصطلح في مبحث (التواتر) أن (الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر) كما في «شرح النخبة» (ص٣٢).

---

(١) يمكن أن يقال: متواتر باعتبار آخر! قال ابن ناصر الدين في «مجالسه» (ص٣٧٤): «حديث صحيح متفق على صحته وثبوته. لكنه من الأفراد بالنسبة إلى أوائل الإسناد، ومتواتر بالنسبة إلى الأواخر، فهو من يحيى بن سعيد الأنصاري إلى عمر ﷺ من الأفراد، لم يصح أنه رواه عن النبي ﷺ غيرُ عمر، ولا عن عمر غير علقمة، ولا عن علقمة غير التيمي، ولا عن التيمي غيرُ الأنصاري، هذا التفرد في الإسناد».

قال: «وأما بقيته فهو متواتر، فقد رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري خلقٌ بلغ بهم أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده ثلاث مئة رجل وأربعين رجلاً».

قال: «فمن الأنصاري إلينا هو متواتر، وما هذا سبيلُه في التواتر والإفراد هل يُعدّ متواتراً أو فرداً؟، هذا محل نظر، والظاهر أن الحكم لِأَوَّلِ الإسناد، والله أعلم».

(٢) له عليه إملاء مفرد، كما في «تحفة الطالبين» (ص٨٤ ـ بتحقيقي) لابن العطار، وقال السيوطي في «المنهاج السوي» (ص٧٤): «لم يتمه».

الرابعة: وبه يظهر خطأ من عده متواتراً[1]، إلا إن حمل على التواتر المعنوي فيحتمل إذ وردت أحاديث عديدة في معناه، نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد، فقد رواه عنه جمع كبير.

حكى محمد بن سعيد النقاش الحافظ[2] أنه رواه عن يحيى: مئتان وخمسون نفساً، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاث مئة[3]، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، قال: كتبته من حديث سبع مئة من أصحاب يحيى. حكاه جمع منهم: ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٥٤ ـ ٦٥٥)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ١٤٦)، وابن حجر في «الإمتاع» (٧٤ ـ ٧٥)، وفي «الفتح» (١/ ١١) وتعقبه بقوله: «وأنا أستبعد صحة هذا فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ تطلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المئة». ووقعت له من رواية خمسين من أصحابه عنه في مسموعاته، قاله في «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» (ص٧٥).

وعبارة القاري في «شرح شرح النخبة» (ص١٩٣): «وقد ثبت!! عن أبي إسماعيل الهروي أنه كتبه عن سبع مئة رجل عن يحيى بن سعيد، واعتنى

---

(١) قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (النوع الموفي ثلاثين) (ص٢٤٢) «حديث: «إنما الأعمال بالنيات» ليس من المتواتر بسبيل وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله». واستبعاد بعضهم له بكلام ابن منده الآتي بعيد، ولذا نصوا على خطأ من عده متواتراً، قال المنذري في «الترغيب» (١/ ٦٦ ـ بعنايتي): «زعم بعض المتأخرين أن هذا الحديث بلغ مبلغ التواتر!! وليس كذلك».

(٢) عزاه ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٥٤)، و«الإعلام» (١/ ١٤٦) لأبي سعيد محمد بن علي الخشاب الحافظ.

(٣) سرد الذهبي في «السير» (٥/ ٤٧٦ ـ ٤٨١) أسماءهم، وعددتُهم فبلغوا (٣٤٢) رواياً، وبلغوا في عدِّ أبي القاسم بن منده ثلاثة مئة رجل وأربعين رجلاً، كذا في «مجالس ابن ناصر الدين» (ص٣٧٥)، و«موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩)، وعدّ المعلق عليه عدد ما في «السير» فبلغوا على عده (٣٣٦) رجلاً.

الحافظ أبو القاسم ابن منده بجمعهم وترتيبهم بحيث جمع نحو النصف من ذلك، ذكره السخاوي»!

الخامسة: قال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٩٤) في ترجمة (محمد بن إبراهيم): «من غرائبه المنفرد بها حديث «الأعمال» عن علقمة عن عمر، وقد جاز القنطرة، واحتج به أهل الصحاح بلا مثنوية».

وقال فيه (٥/ ٤٦٩) في ترجمة (يحيى بن سعيد): «هو صاحب حديث «الأعمال» وعنه اشتهر حتى يقال رواه عنه نحو المئتين».

السادسة: قال البزار في «مسنده» (١/ ٣٨٢): «لا نعلم يروى هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ بهذا الإسناد».

وقال المزي في أوائل «الأحاديث الصحاح الغرائب» (ص٨٥): «وهذا حديث فرد تفرّد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه». وقال ابن اللتي في «مشيخته» (ص٤٥٢): «وقد روي من غير حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ولا يصح إلا من حديثه».

قال أبو عبيدة: وكذا روي من غير طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يصح إلا من طريقه، وهذا البيان، والله المستعان.

أفاد ابن منده في «المستخرج» وعنه جماعات، منهم: ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٦٠ ـ ٦٦١)، و«الإعلام» (١/ ١٥٠ ـ ١٥١)، وعنه ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٨)، و«الإمتاع» (ص٧٦) وغيرهما:

أن يحيى بن سعيد توبع في روايته عن التيمي، تابعه: محمد بن محمد[1] بن علقمة أبو الحسن الليثي، وداود بن أبي الفرات، ومحمد بن إسحاق بن يسار[2]، وحجاج بن أرطاة وغيرهم.

---

(١) كذا في المصادر و«محاسن الاصطلاح» وصوابه «محمد بن عمرو».

(٢) تحرف في مطبوع «نكت الزركشي على ابن الصلاح» (٢/ ١٤٥) إلى «محمد بن إسحاق وابن بشار» وقال المحقق في الهامش عن (ابن بشار): «هو بندار»! فليصوّب.

قلت: المراد من قوله: «وغيرهم»: عبد ربه بن سعيد أخو يحيى، فقد رواه الحاكم في «تاريخ نيسابور»[1] من رواية عبد ربه عن محمد بن إبراهيم، أورده في ترجمة (أحمد بن نصر بن زياد)، وقال: «إنه غلط فيه». قال: «وإنما هو عن يحيى بن سعيد لا عبد ربه بن سعيد»، كذا في «طرح التثريب» (٢/ ٤).

وأما متابعة محمد بن عمرو ـ لا محمد ـ ابن علقمة عن محمد بن إبراهيم، فحدث بهذا الحديث هكذا: شيخ من أهل الجزيرة يقال له: سهل بن صُقير عن الدراوردي وابن عيينة وأنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، ووهم على هؤلاء الثلاثة فيه، وإنما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري لا عن محمد بن عمرو، قاله الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٩٢)، وزاد:

«وإنما رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة: الربيع بن زياد الهمداني وحده، ولم يتابع عليه إلا من رواية سهيل[2] بن صقير عن هؤلاء الثلاثة، وقد وهم عليه فيه»، وقال: «والصحيح حديث يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم».

قال أبو عبيدة: الوهم عدم، ولا تشدّ اليد به ولا يعتمد عليه، فعاد الأمر إلى الربيع بن زياد، وأخرج روايته عن محمد بن عمرو: ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٩٦ ـ ٩٩٧)، والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٣٦١) ـ وقال قبله: ومن غرائب الربيع بن زياد، وقال عقبه: «تفرد به الربيع عن محمد بن عمرو بن علقمة، والمحفوظ هذا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي، وعند الربيع لهذا أخوات» ـ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٦)، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٦٢)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٧٤)، و«السير» (١٤/ ٤٣٩)، وقال: «حديث غريب جداً، تفرّد به محمد بن عبيد، وهو صدوق».

---

(١) جمع نصوصاً منه بعض الباحثين، ونشره، ومنه «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» للحافظ الصيرفيني (ت٦٤١هـ)، ومنه نسخة بالفارسية، ترجم لبعض ما عند الحاكم (طبقة شيوخه)، وجل الرواة من الشيعة! وطبع حديثاً.

(٢) في مطبوع «طرح التثريب» (٢/ ٤): «سهل»!.

وعبارته في «تذكرة الحفاظ»: «وما أظن رواه عنه غير ابن عبيد، وهو صدوق».

قلت: هو عند جميع المذكورين من طريق ابن عبيد.

قال ابن ماكولا قبله: «طريق فيه مقال».

وقال ابن عدي عقبه[1]: «وهذا الأصل[2] فيه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم، وقد رواه عن يحيى أئمة الناس، وأما عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم لم يروه عنه غير الربيع بن زياد»، وقال:

«وعند محمد بن عبيد عن الربيع الهمداني أحاديث لا يتابع عليها».

وقد أحسن ابن حبان لما ذكر أنه روى عن يحيى بن سعيد، قال: «يغرب» وساق له حديثه، وأفصح عن هذا ابن حجر بقوله في «لسان الميزان» (٣/ ٤٤٧): «والظاهر أنه إنما سمعه من يحيى بن سعيد، فحدّث به عن محمد بن إبراهيم على سبيل الخطأ».

وأفاد في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٩) أن أبا ضمرة أنس بن عياض رواه عن يحيى بن سعيد، قال: «ذكرها الدارقطني في «العلل»، ورويناها في «مسلسلات أبي سعيد السمان».

فعاد الأمر إلى يحيى، إذ مداره عليه، ومثله:

رواية حجاج بن أرطاة، وهو كثير الخطأ والتدليس، فرواه عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر، قال ذلك: زيد بن بكر بن خنيس عن حجاج، أفاده الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٩٣).

وما إخال رواية محمد بن إسحاق بن يسار وداود بن أبي الفرات إلا كذلك، وتفردات هذين لا تحتمل في مثل هذا الموطن! إن لم يكن ذلك من أوهام الرواة عنهم أو تخاليطهم.

---

(١) العبارة في المطبوعة محرفة! وقوّمتها من نسخة خطية منه (١/ق٢٣٨/أ).

(٢) حرّف في مطبوع «الكامل» إلى: «وهذا لا أصل»! وهو تحريف قبيح جداً.

وهكذا حال من رواه عن علقمة، وحال من رواه عن عمر.

أفاد أبو عبد الله ابن منده ـ وذكره جماعات عنه ـ أنه رواه عن عمر غير علقمة جماعة، منهم: عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبو جحيفة ـ واسمه: وهب بن عبد الله السوائي ـ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وناشرة بن سُمَيّ، وواصل بن عمر.

قال أبو عبيدة: ورواه قطن بن صالح الدمشقي الكذاب قال: حدثنا إبراهيم بن أدهم عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سليمان، عن علقمة به.

ففاتهم ذكر (محمد بن سليمان) ـ الذي لا وجود له ـ هذا، وهو من مخترعات قطن!.

وأما واصل بن عمر، فلم أظفر به، وجعله الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» (٢/ ١٤٣): «ابن عمرو الحذافي»، وقال محققه: «لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر»، فأخشى أن يكون من مولّدات الأوهام.

والعجب أن الزركشي زاد على المذكورين اثنين، هما: ذو الكلاع، واسمه أَسْمَيْفَع، وعطاء بن يسار، ولا أدري ما مستنده فيهما؟!.

وذكروا أنه رواه عن علقمة غير محمد: سعيد بن المسيب ونافع مولى ابن عمر!.

وذكر أبو أحمد الحاكم أن موسى بن عقبة رواه عن نافع وعلقمة، أفاده العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤) ولا يبعد عندي أن جمعاً في طرق الحديث صنعه بعض الرواة أوهم عدم تفرد علقمة، والأمر يحتاج إلى الوقوف على الإسناد! أو الأسانيد!.

فالنفي والإثبات متساويان فأين هذه الروايات وطرقها؟ فلا يعكر على كلام الأئمة الكبار بمثل هذه الإطلاقات[1] بل وصل الأمر إلى ذكر جماعات عديدة ممن رواه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب، وقد نصص أبو

---

(١) صرّح بضعفها جمع منهم: البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (١٧٥) والزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

القاسم ابن منده في «التذكرة»[1] ـ كما في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٥) ـ أنه رواه عن النبي ﷺ مع عمر: علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وعبادة بن الصامت، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، ومعاوية، وعقبة بن عامر، وعتبة بن عبد، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعتبة بن النُّدَّر، وعتبة بن مسلم، وهلال بن سويد.

وتلقّف جمع من المخرجين كلام ابن منده الأخير، واتّكأوا عليه في تعقب من قال عنه: «فرد غريب» بل العجب ممن أثبته ورضيه، ثم خطَّأ من قال عنه: «متواتر»، كما فعل ابن الملقن في عدة كتب له، مثل: «الإعلام» (١/ ١٤٨ ـ ١٥٠) قال مقرراً: «هذا الحديث قد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة غير عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو عشرين صحابياً، وإن كان البزار قال[2]: «لا نعلم يروى هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ بهذا الإسناد». وكذا ابن السكن في كتابه المسمى بـ«السنن الصحاح»[3] حيث قال:

«ولم يروه عن رسول الله ﷺ بإسناد غير عمر بن الخطاب»، وكذا الإمام أبو عبد الله محمد بن غياث حيث قال: لم يروه عن النبي ﷺ غير عمر»، ثم ذكر من سماهم ابن منده، قال: «وقال ابن منده الحافظ في جمعه لطرق هذا الحديث...».

وسمى ابن منده سبعة عشر نفساً منهم، ولم يزد، ولذا قال: «نحو العشرين»، نعم، يصلون إلى هذا الحد وزيادة، ولكن باعتبار يأتي الكشف عنه.

---

(١) هو عين كتاب «المستخرج»، وضمن مصنفات الذهبي المفقودة «آل منده».

(٢) سبق إيراد كلامه.

(٣) وعدني بعضهم بنسخة خطية مصورة منه! ولكن الخبر ـ بعد التثبت ـ عدم، ولعله محفوظ إلى يومنا هذا، والأيام حبالى ولا ندري بم تلد؟!.

وهكذا صنع في «البدر المنير» (١/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩) أيضاً.

نعم، صرح بعدم صحته إلا من حديث عمر، ومن طريق يحيى بن سعيد بسنده إليه، ولكن لما ساق أحاديث غير عمر أظهرها على وجه التعقّب، ولذا قال في «غاية المأمول الراغب في معرفة أحاديث ابن الحاجب»[١] في الحديث (العاشر بعد المئة):

«**إنما الأعمال بالنيات**»، هذا الحديث صحيح، رواه الشيخان، وأصحاب السنن الأربعة من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، ولم ينفرد به كما ادّعاه البزار وابن السكن، فقد رواه جماعات غيره نحو العشرين كما ذكره ابن منده، وهو حديث فرد غريب، وليس بمتواتر كما يظن»!.

وهذا ـ عنده ـ تلخيص لتطويله في كتابَيه السابقين.

قال أبو عبيدة: ليس الأمر كذلك، وهذا التفصيل مع التدليل المبنيّ على التأصيل:

أحاديث غير عمر تزيد على سبعة عشر[٢] باعتبار، وهي لم تبلغ هذا العدد باعتبار، فحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» بهذا المبنى وهذه الحروف ونحوها لم يروه إلا العدد اليسير من المذكورين، وهو لم يصح إلا عن عمر، فمثلاً **حديث أبي سعيد**، وهم فيه عبد المجيد بن أبي رَوَّاد عن مالك، وهو من وهم الثقة عن الثقة، وكشفنا عن ذلك عند ذكرنا رواية مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وهناك بيان من خرَّجه.

وحديث أبي هريرة، أخرجه الرشيد العطار في «فوائده»[٣]، أو في

---

(١) نسخه بعض طلبة العلم، بل نضّده، وترك فيه بياضات، وخرج على غير قاعدة! وأرسله لي لأنظر فيه، والزيادة عليه، فاللهم بارك في الأعمار والأوقات والشباب والمال والعيال والأصحاب والتلاميذ والمستفيدين. آمين

(٢) ذكر ابن منده منهم: عتبة ـ وتحرف في «البدر المنير» و«الإعلام» إلى (عقبة) ـ ابن مسلم وهلال بن سويد، وهما ليسا بصحابيين، وفات ابن الملقن التنبيه عليه.

(٣) أفاده ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٦).

«بعض تخاريجه» كما قال العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤)، قال: «وهو وهم أيضاً»، وعبارة ابن حجر: «بسند ضعيف» وزاد:

«وأخرجه الحاكم في «تاريخ نيسابور» في ترجمة (أبي بكر محمد بن داود الرازي) من طريق ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن أبي هريرة». قال: «وليث فيه مقال».

قلت: وهو لا يتحمل هذا التفرد!.

وحديث أنس، أخرجه ابن عساكر في «أماليه» من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، عن أنس بن مالك، وقال: «هذا حديث غريب جداً، والمحفوظ حديث عمر». أفاده مجموعاً العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٤٦)، قال: «وفي سنده ضعف».

فهذا من تخاليط بعض الرواة، فرواه عن يحيى بن سعيد، وغيَّره، وأسقط منه (علقمة)، فهو منكر، ولا عبرة به.

وظفرتُ به عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢١٩) ترجمة (إبراهيم بن محمود بن حمزة أبو إسحاق النيسابوري)، وأخرجه من طريق أبي الطيب محمد بن أحمد بن حمدون عن إبراهيم بن محمود، نا أبو هبيرة محمد بن الوليد الدمشقي، نا أبو مسهر، نا يزيد بن السمط، نا الأوزاعي به.

قلت: هذا من تخاليط بعض الرواة، ولا أعلق الجناية بـ(يزيد بن السمط) فهو «ثقة أخطأ الحاكم في تضعيفه»، كما في «التقريب» (٧٧٢٤)، وإنما من بعض الرواة عنه[1]، ولذا قال ابن عساكر على إثره:

---

(١) تعليق الجناية عندي في هذا الإسناد بـ (إبراهيم بن محمود بن حمزة أبي إسحاق النيسابوري) إذ ساق ابن عساكر هذا الحديث في ترجمته، ولأنه خولف.
فأخرجه تمام في «فوائده» (١٦٥) من طريق الحسن بن حبيب عن أبي هبيرة محمد بن الوليد الدمشقي نا سليمان بن عبد الرحمن نا أبو خليل عتبة بن حماد به. وإبراهيم هذا من الفقهاء، خبير بمذهب مالك، لم تكن له كبير عناية بالحديث، ولم يورد ابن عساكر في ترجمته غير هذا الحديث، ولم ينعته الذهبي في «السير» (١٤/ ٧٩) إلا بقوله: «شيخ المالكية بنيسابور» و«تلميذ ابن عبد الحكم».

«المحفوظ حديث محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر، وهذا غريب جداً».

وقد رواه جمع على الجادة، منهم:

* يحيى بن حمزة الحضرمي، عند: الطبراني في «الأوسط» (٤٠)، وتمام في «الفوائد» (١٦٦).

* أبو خليد عتبة بن حماد بن خليد الدمشقي القارئ، عند: تمام في «الفوائد» (١٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٢٤)، والحطاب في «مشيخته» (ص١٠٢ ـ ١٠٣) رقم (١٥)، وقال:

«قال أبو نصر السجزي: هذا حديث صحيح من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري بهذا الإسناد، غريب من حديث عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي عنه، لم يروه عنه هكذا غير: عتبة بن حماد القارئ، ويحيى بن حمزة الحضرمي، وبالله التوفيق».

قال أبو عبيدة: ورواه آخران، هما:

* مروان بن محمد، عند: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢١٣).

* قَطَن بن صالح الدمشقي، عند: ابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» رقم (١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، ولكن هذه عدم. قال أبو الفتح الأزدي عن (قطن) هذا: «كذاب»، كذا في «الميزان» (٣/ ٣٩١)، وأقرّه في «اللسان» (٦/ ٣٩٧)، وينظر له: «ضعفاء ابن الجوزي» (٣/ ١٨)، «المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٢٥)، «ديوان الضعفاء» (٣٢٧)، «تنزيه الشريعة» (١/ ٩٧).

قال العراقي: «والمعروف من حديث أنس، ما رواه البيهقي[1] من رواية

---

(١) كذا في مطبوع «طرح التثريب» (٢/ ٤)، و«التقييد والإيضاح» (٢٢٧)! وهو خطأ، صوابه «الخطيب» وهو البغدادي، وأخرج الحديث في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦) رقم (٦٨٦) من طريق خالد بن خداش نا عبد الله بن المثنى الأنصاري قال: حدثني بعض عمومتي عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عمل لمن لا نية له، ولا أجر لمن لا حسبة له**»! وإسناده ضعيف، للإبهام الذي فيه. =

عبد الله بن المثنى الأنصاري قال: حدثني بعض أهل بيتي عن أنس، فذكر حديثاً فيه، أنه «**لا عمل لمن لا نية له**» الحديث».

قلت: لم أعثر عليه في «الزهد الكبير» للبيهقي، ولا في سائر كتبه المطبوعة، ولم يذكر العراقي أوله، قال: «فيه...» فهو قطعة منه، والذي أحفظه: «لا أجر إلا عن حسبة، ولا عمل إلا بنية».

وأخرجه بهذا اللفظ الديلمي في «الفردوس»[1] (٧٨٩٤، ٧٩٧٥) من طريق شقيق عن إبراهيم بن أدهم[2]، عن عمران القصير، عن مالك بن دينار، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر رفعه: «**لا أجر إلا عن حسبة، ولا عمل إلا بنيّة**».

وشقيق هذا الراوي له عن إبراهيم بن أدهم هو ابن إبراهيم أبو علي البلخي، قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٧٩): «منكر الحديث»، وقال: «ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف! لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الراوي عنه».

قلت: نعم، الراوي عنه هنا: سعيد بن محمد، وهو الوراق الثقفي أبو الحسن الكوفي، ضعيف، إلا أن الذهبي قال عن شقيق هذا في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١/ ٣٨٢ رقم ١٨٩٦): «لا يحتج به».

وحكم عليه شيخنا الألباني في «الضعيفة» (٣٩٩١) بالضعف، وقال عن سعيد بن محمد: «لم أعرفه». قال: «ولعله من الذين أشار إليهم الذهبي آنفاً، والله أعلم»، وقال عنه في «الصحيحة» (٢٤١٥): «صحيح في نفسه»، ولم يعزه فيهما إلا للديلمي، وتصحيحه لشطره الأول بمرسل القاسم أبي عبد الرحمٰن: «لا أجر لمن لا حسبة له»، وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (١٥٢)، ولشطره الثاني بحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»! وفاته حديث أنس.

= وأخرجه الخطيب فيه أيضاً (٦٨٥) **بسندٍ مسلسلٍ بالضعفاء** عن أنس رفعه: «**لا يقبل الله قولاً إلا بعمل، ولا يقبل قولاً وعملاً إلا بنية...**».

(١) هو في «زهر الفردوس» (٤/ ق٢٤٣).

(٢) ليس في «مسنده» الذي جمعه ابن منده، وهو مطبوع.

وعلى أيِّ حال، فحديث أنس وأبي ذر ليس بلفظ: «**إنما الأعمال بالنيات**» وإنما فيه ما يفيد معناه، والأحاديث التي فيها مطلق اعتبار النية كثيرة، وإذا حملت الأحاديث المتقدمة التي سردها ابن منده عليه فهذا صحيح، سوى أحاديث (أبي سعيد، أبي هريرة، أنس[1]، علي ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ) فهذه الأربعة من تخاليط الرواة، وأوهامهم، وإدخالهم حديثاً في حديث، فرووه بلفظ: «**إنما الأعمال بالنيات**» من حديث غير عمر على وجه الوهم والخطأ.

وعدَّ ابنُ حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/٢٤٨) حديثاً خامساً معها، قال: «وقد وقع لي بلفظه من حديث صحابي خامس لم يذكره أبو القاسم ابن منده» ـ ومنه تعلم ما في كلام الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/١٤١): «وذكر عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده في «المستخرج» أنه رواه عن النبي ﷺ..»، وذكر من بينهم هزال بن يزيد: ولم يذكر (هلال بن سويد)، فلعله من تصرف المحقق! ـ أخرجه الحاكم في «تاريخه» في ترجمة (أبي بكر محمد بن أحمد بن بالويه) إلى شعبة عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه عن النبي ﷺ، قال: ... فذكر مثله. قال الحاكم: ذكرتُه لأبي علي الحافظ، فأنكره جداً، وقال لي: قل لأبي بكر: لا يحدّث به بعد هذا».

قال: «قلت: محمد بن يونس شيخه هو الكديمي، وهو معروف بالضعف، والمحفوظ بالسند المذكور قصة ماعز، فلعله دخل عليه حديث في حديث»!.

وقال ـ قبل ـ (١/٢٤٥ ـ ٢٤٦): «وقرأتُ بخط الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سأل الحافظ المزي عن كلام الحافظ أبي القاسم ابن منده هذا ـ أي الذي فيه أن سبعة عشر صحابياً رووه عن النبي ﷺ غير عمر ـ فاستبعده»[2].

---

(١) أُريد ما عند ابن عساكر فقط، وسائر الألفاظ ليست هي المعنية معنا، وإلا فنلحق بها حديث أبي ذر!.

(٢) نقل الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» (٢/١٤٠) في مبحث (الشاذ) قال: =

وكذا قال شيخه العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٤ ـ ٥)؛ وعبارته: «وبلغني أن الحافظ أبا الحجاج المزي سئل عن كلام ابن منده هذا، فاستبعده. وقد تتبعت كلام ابن منده فوجدت أكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية لا هذا الحديث بعينه، كحديث: «**يبعثون على**

= «اعترض عليه الحافظ جمال الدين المزي، فقال: في التمثيل نظر، لأن له شاهداً، وهو ما رواه عن رسول الله ﷺ ابن مسعود، أخرجه الطبراني بإسناد صحيح، فخرج عن أن يكون شاذاً بذلك».

ومراده بحديث ابن مسعود ـ وقال محقق «النكت»: لم أجده في مسند ابن مسعود في «المعجم الكبير» ولا في «الصغير» ـ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس، فأبت أن تتزوّجه، حتى يهاجر، فهاجر، فتزوّجها. فكنا نسميه مهاجر أم قيس. قال ابن مسعود: من هاجر لشيء فهو له.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٠) وسعيد بن منصور. بإسناد صحيح على شرط الشيخين، قاله ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٠) وذكر فائدة مهمة جداً، فيها بيان أنه لا صلة لحديث ابن مسعود بحديث عمر، إذ قد يتوهم من سياقه أن قول النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**» كان بسبب هذه الحادثة! ونص عبارة ابن حجر: «ليس فيه أن حديث «الأعمال» سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك».

وقد وقع في هذا الغلط: الكبار، أمثال ابن دقيق العيد ﷺ كما في «إحكام الأحكام» (١/ ٦٩ ـ ٧١)، قاله الشيخ بكر أبو زيد في «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (١/ ٧٣)، قلت: ووقع فيه ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٥/ ٧٤ ـ ٧٥). وأنكر أيضاً ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٩)، وأحمد شاكر في «شرحه لألفية السيوطي» (ص٢١٤) صلة الحادثة بالحديث، فتنبه!.

ونقل الزركشي (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢) كلام ابن منده وفيه أسماء الصحابة، وقال: «وذكر أحاديثهم إلا أنه لم يذكر أسانيدها»! والأمر ليس كذلك، بل ذكر أسماء الصحابة فقط، قال ـ وهذا موطن المؤاخذة ـ: «وأكثرها لا يصح. قال شيخنا عماد الدين ابن كثير: وما ذكره ابن منده غريب، وقد عرضته على شيخنا الحافظ المزي، فقال: لا يكاد يصح من هذا شيء، واستغرب ذلك جداً».

قلت: ويفهم من هذا أنه يظن أن المذكورين من الصحابة رووا حديث: «**إنما الأعمال**» بحروفه وألفاظه، وفيه غفلة عن روايتهم، لفحواه ومضمونه! ومثله قول صاحب «التأصيل» (١/ ١٦٧) عنه: «فإنه روي من طرق كثيرة غير طريق عمر ﷺ، ولا يصح منها شيء»! فتنبه لذاك، تولى الله هداك!.

نياتهم» وحديث: **«ليس له من غزاته إلا ما نوى»**، ونحو ذلك، وهكذا يفعل الترمذي حيث يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فكثيراً ما يريد بذلك أحاديث غير الحديث الذي يسنده في أول الباب، ولكن بشرط كونها تصلح أن تورد في ذلك الباب، وهو عمل صحيح، إلا أن أكثر الناس إنما يفهمون إرادة ذلك الحديث المعيَّن، والله أعلم». وقال مثله في «التقييد والإيضاح» (ص٨٤ - ٨٥)، وزاد:

«ثم إني تتبعت الأحاديث التي ذكرها ابن منده فلم أجد منها بلفظ حديث عمر أو قريباً من لفظه بمعناه، إلا حديثاً لأبي سعيد الخدري، وحديثاً لأبي هريرة، وحديثاً لأنس بن مالك وحديثاً لعلي بن أبي طالب، وكلها ضعيفة». قال:

«ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار في «مسنده» بعد تخريجه...» وساق الذي ذكرناه عنه.

وهذا كلام حقٌّ، فليس مراد ابن منده الحديث بعينه، وإنما ما ورد في معناه، ولم يُحْكِم ابن الملقن هذا الباب، فقال على إثر مجموع ما ورد عن الصحابة، وفيهم اثنان ليسا منهم، فاته التنبيه عليهما، قال: «قال الخطابي في كتابه «الأعلام»: لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث أن هذا الحديث لا يصح مسنداً إلا من رواية عمر رضي الله عنه، وكذا قال المحب الطبري في «أحكامه»، وقد عدّد بعض هؤلاء ما لا يصح مسنداً إلا من حديث عمر».

فأوهم القارئ لكلامه أن حديث المذكورين بلفظ حديث عمر، وأن أحاديثهم غير صحيحة[1]! وهذا ما يدل عليه صنيع محب الدين الطبري في كتابه «غاية الأحكام» (١/ ٥٣٦)، ونص عبارته:

---

(١) يتأكد لك ذلك أنه قال في «البدر المنير» (١/ ٦٥٩) بعد سرد أسمائهم عن ابن منده: «قلت: وله شاهدان أيضاً صحيحان حديث: **«ولكن جهاد ونية»**، وحديث: **«يبعثون على نياتهم»**!! والأول هو حديث ابن عباس في «الصحيحين»، والثاني حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣٩٢)، وابن ماجه (٤٢٢٩) وغيرهما، **وإسناده حسن**.

«وقد روي من حديث أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر ومعاوية وغيرهم، ولا يصح مسنداً إلا من حديث عمر كما أوردناه».

قلت: نعم لم يصح باللفظ المذكور من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وصحّ في معناه من حديث ابن عباس وابن عمر ومعاوية، فالسياقة المذكورة اختصار لكلام ابن منده السابق، وزيادة عليه «لا يصح مسنداً»، فهذا التداخل أو الترتيب بين العبارات تلفيق من غير تدقيق ولا تحقيق.

وهذا ما أوهمه صنيع ابن الملقن لما ذكر كلام الخطابي عقب سياق كلام ابن منده لمن روى معناه عن النبي ﷺ، فعلى الرغم من دقة كلام الخطابي إلا أن وضعه عقب كلام ابن منده، أوهم شيئاً ليس بحسن، قال الخطابي في «إعلام الحديث» (١/ ١١٠): «لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في أن هذا الخبر لم يصح مسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد غلط بعض الرواة فرواه من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ».

وهذا كلام جيد متين، وهو يعبّر عن الحقيقة، ولذا ارتضاه ابن حجر في «الفتح» (١/ ١١) بقوله:

«وأطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال، لكن بقيدين:

أحدهما: الصحة، لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.

ثانيهما: السياق، لأنه ورد في معناه أحاديث صحت في مطلق النية». انتهى.

فهذا هو التحقيق، أما إيراد عبارة الخطابي عقب كلام ابن منده فإنها موهمة أن أحاديث السبعة عشر من الصحابة المذكورين ـ أو نحو العشرين على تعبير ابن الملقن ـ لم تثبت ولم تصح، والأمر ليس كذلك.

وقد صنع مثل الخطابي جمعٌ، وبعضهم فصلَ وحصر الصحة في طريق

يحيى بن سعيد، أسوق كلام بعضهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

* زكي الدين محمد بن يوسف البِرزالي (ت٦٣٦هـ)، قال في «المشيخة البغدادية» (ص٤٦ ـ ط. دار الغرب) أو (ص٥٨، ٥٩ ـ ط. الرشد): «ولا يعرف صحيحاً إلا من حديث يحيى بن سعيد، رواه الجمُّ الغفير، والعدد الكبير عن يحيى بن سعيد، وقد روي من طرق لا تصح غير رواية يحيى بن سعيد».

* برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي الدمشقي (ت٨٠٠هـ)، قال في «نظم اللآلي بالمائة العوالي» (ص٢٩) على إثره:

«هذا حديث صحيح غريب جداً بالنسبة إلى أوله، لا يصح مسنداً عن رسول الله ﷺ إلا من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص، كما لم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولا عنه إلا يحيى بن سعيد، وهم ثلاثة كلهم تابع يروي بعضهم عن بعض، مشهور[1] بالنسبة إلى آخره.

ورواه عن يحيى العدد الكثير والجم الغفير، أخرجه الأئمة الستة[2] في كتبهم عن أصحاب أصحابه، وهو حديث جليل، عظيم الموقع، كبير الغَناء».

* ابن حجر في «الإمتاع» (ص٧٦)، قال على إثر تفرد رواته إلى يحيى بن سعيد: «ومع ذلك فوقع لنا من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب وأنس بلفظه، ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه، ومن حديث أبي جحيفة السوائي وغيره عن عمر، ومن حديث موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر عن علقمة، ومن حديث محمد بن عمرو وموسى بن محمد بن إبراهيم عن محمد بن إبراهيم، ولكن في أسانيد هذه الطرق مقال، والكلام عليه يطول جداً».

---

(١) بل متواتر!!.

(٢) هذا الاصطلاح قديم، بخلاف (التسعة) بزيادة أحمد والدارمي ومالك، فهو من مولدات المعاصرين، والحديث كما قدمناه عندهم جميعاً.

وكلامه هذا أزال ما وقع في خاطري أن يكون من رواه عن علقمة من المذكورين، إنما رووا معناه لا لفظه، فلو كان الأمر كذلك لاشتهر التنبيه عليه، أو لظفرنا به في المدونات الحديثية، ولكن قوله: «في أسانيد هذه الطرق مقال» في هذا المقام يؤكد صحة النقول السابقة.

ومما مضى يظهر لك ما في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» (ص٢٤):

«هذا حديث صحيح متفق على صحته؛ تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقبول والتصديق مع أنه من غرائب الصحيح؛ فإنه وإن كان قد روي عن النبي ﷺ من طرق متعدّدة كما جمعها ابنُ منده وغيره من الحفّاظ، فأهل الحديث متّفقون على أنه لا يصح منها إلّا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه المذكورة، ولم يروه عنه إلّا علقمة بن وقاص الليثي؛ ولا عن علقمة إلّا محمد بن إبراهيم؛ ولا عن محمد إلّا يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة.

ورواه عن يحيى بن سعيد أئمة الإسلام، يقال: إنه رواه عنه نحو من مائتي عالم، مثل: مالك، والثوري، وابن عيينة، وحماد، وعبد الوهاب الثقفي، وأبي خالد الأحمر، وزائدة، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وغير هؤلاء خلق من أهل مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام وغيرها، من شيوخ الشافعي وأحمد وإسحاق وطبقتهم، ويحيى بن معين وعلي ابن المديني وأبي عبيد».

قال أبو عبيدة: وهم الحافظ ابن تيمية رحمه الله فظن أن ابن منده لما سرد حديث جماعة من الصحابة أنه أراد حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» بلفظه، والأمر ليس كذلك، وسائر كلامه قوي جيد، إلا إن أراد أحاديث الأربعة المذكورين من الصحابة[1]، ممن روي عنهم الحديث باللفظ المذكور، فكلامه متّجه وصحيح.

وفي حملنا أحاديث الصحابة الذين سرد أسماءهم ابن منده على معناه يقوّي قولنا عنه إنه متواتر تواتراً معنوياً، ودون التنبُّه لهذا يبقى الإشكال قوياً

(١) هذا بعيد بدلالة ذكر ابن منده وساق ـ كما سبق ـ نحو العشرين.

في قبول هذا العدد الكبير البالغ عدده سبعة عشر نفساً مع نفي تواتره، وأوهم صنيع ابن الملقن هذا، فإنه اعتمد كلام ابن منده، وتعقب البزار وابن السكن، ومع هذا قال في «الإعلام» (١/ ١٥٠ ـ ١٥١) بعد كلام عن التفرد: «ونبّهنا على هذا، لأنه قد يخفى على بعض من لا يعاني الحديث، فيتوهم تواتره لشدّة شهرته عند الخاصة والعامة، وعدم معرفته بفقد شرط التواتر في أوله، وقد صرح الأئمة بأنه لا يوصف بالتواتر لما قلناه»!.

وبقي في النفس تتبع أحاديث الصحابة الذين سماهم ابن منده، ليتأكد كلام العراقي وتلميذه ابن حجر السابقين، إلا أني وجدت العراقي في «التقييد والإيضاح» في (النوع الموفي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث) (ص٢٢٧ ـ ٢٢٩) خرّج جميع الأحاديث المذكورة[١]، وقال:

«ذكر ابن منده أن جماعة من الصحابة رووه فبلغوا العشرين. قلت (العراقي): لم يبلغ بهم ابن منده هذا العدد، وإنما بلغ بهم ثمانية عشر[٢] فقط، فذكر مجرد أسماءهم من غير رواية شيء منها، ولا عزوٍ لمن رواه».

قلت: وهذا الذي أشكل على من نقل عبارته، ولم يتأنّ، والسياق كله يقضي أن ابن منده هنا هو ابن منده صاحب «المستخرج»، وهذا الذي صرح به العراقي على إثر كلامه السابق، قال:

«وليس هو أبا عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، وإنما هو ابنه أبو القاسم عبد الرحمٰن، ذكر ذلك في كتاب له سماه «المستخرج من كتب الناس للتذكرة». وساق أسماءهم، وقال:

«قلت: وفي المذكورين اثنان ليست لهما صحبة، وهما: هلال بن سويد، وعتبة بن مسلم[٣]». قال: «وقد ذكرهما ابن حبان في (ثقات التابعين)[٤]، فيبقى منهم خمسة عشر غير عمر». قال: «وقد تتبعت أحاديث المذكورين فوجدت أكثرها في مطلق النية، لا بلفظ: «**إنما الأعمال بالنيات**». قال:

---

(١) انظر: «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج» (ص٢٧ ـ ٤١).

(٢) هذا لا يناقض قوله قبل (سبعة عشر) هم هكذا سبعة عشر غير عمر.

(٣) في مطبوع «التقييد»: «هلال بن مسلم وعتبة بن عبد»!!

(٤) ترجمتهما فيه ـ على الترتيب ـ (٥/ ٥٠٥، ٢٥٠).

«وفيها ما هو بهذا اللفظ[1]، وقد رأيتُ عزوها لمن خرجها، لتستفاد...». وساق تخريجها جميعاً، وهكذا فعل برهان الدين الأبناسي في «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، ٢/ ٤٣٨ ـ ٤٤٢)، ونقل كلامه حرفاً بحرف، واستفاد من كلام العراقي أيضاً: عبد الله الغماري في «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج» (ص٢٧ ـ ٤١) إلا أنه قال عقب إيرادها بألفاظها وعزوها لدواوين السنة تحت (تنبيه):

«ذَكرَ أبو القاسم ابن منده في كتاب «المستخرج»: الصحابة الذين رووا أحاديث النية فبلغت عدتهم سبعة عشر، وعدّ فيهم ممن لم أذكره معاوية وعتبة بن النُّدَّر وعتبة بن مسلم وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد، ولم أجد أحاديث هؤلاء، والأخيران منهم ليسا بصحابيين كما نبّه عليه الحافظ العراقي».

قلت: حاد عن حديث معاوية[2] عن عمد لمذهبه الرديء فيه، وقد أوضحه لبعض المبتدعة، وهو عند ابن ماجه (٤٢٢٩)، وأما حديث عتبة بن مسلم وعتبة بن النُّدَّر فلم يذكرهما العراقي، ولذا لم يعرفهما الغماري، وزاد العراقي حديث أربعة عشر صحابياً آخر، فبلغت بعد حذف المرسَلَين ثلاثين حديثاً مع حديث عمر، وزاد عليهم الغماري ستة آخرين.

واعلم أن هذا الحديث يمثّل عليه كثيراً في (علم المصطلح)، فذكره ـ مثلاً ـ ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» أكثر من مرة:

١ ـ ذكره في (النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ). قال بعد أن حكى عن الخليلي والحاكم تعريف الشاذ إذ جعلا مطلق التفرد شذوذاً، واستشكل عليهما تعريفهما له بهذا الحديث، قال: «يشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» فإنه حديث فرد، تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرّد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث».

---

(١) من أحاديث أربعة من المذكورين، ولم تثبت، كما سبق شرحه وبيانه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٢) ولفظه: «**إنما يبعث الناس على نيَّاتهم**».

وكلامه على التفرد صحيح، وإن انْتُقد عليه، فلم يبق رد الانتقاض إلا بالتضعيف، سواء بمتابعات علقمة أو محمد بن إبراهيم، أو يحيى بن سعيد، وهذا لا إشكال فيه، وظن واسترسل من أراد تصحيح كلام ابن الصلاح تفرد عمر بالحديث بتضعيف أحاديث مسانيد من سرد ابن منده أسماءهم، هكذا وقع للبلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٣٨ ـ ٢٤٠)، وأفاد أن كلام ابن منده في «المستخرج»، وأن حديث أنس، وفيه: «**لا يقبل قولاً ولا عملاً إلا بنية**» عند ابن عساكر في (المجلس الأول) من «أماليه» من طريق بقية بن الوليد عن إسماعيل النصري عن أبان، عن أنس، وقال: «هذا حديث حسن»[1]!.

ونقل كلام من استشكل على ابن الصلاح: أنه إن أراد بالعدل الحافظ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب! فكلامه بعيد من الصواب، لأن مثل هذا لا يوصف به عمر، وإن أراد بقية من في السند، فغير مسلَّم، لأن علقمة ومحمد بن إبراهيم لم يقل أحد إنهما حافظان[2]!.

وأجاب عليه بقوله: «نعم أراد بالعدل الحافظ الضابط جميع رجال السند، وما المانع من إطلاق ذلك[3] على عمر ﷺ عموماً وخصوصاً... وليت شعري ما يقول هذا المعترض في قول الأصوليين والمحدثين في مسألة: الصحابة كلهم عدول؟ ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض، وأما علقمة ومحمد فوصفهما بالحفظ ليس على طريق الاصطلاح الحادث، بل لأن الأئمة تلقوا حديثهما بالقبول، وذلك دليل على الضبط المقتضي للحفظ».

٢ ـ ذكره في (النوع الموفي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث)

---

(١) ردّه المعلق على «النفح الشذي» (١/ ٣١٢) بقوله: «لكن في سنده كما ترى بقية بن الوليد، وهو مدلس، ولا يحتمل تدليسه، وقد روى الحديث معنعناً».

(٢) وكذا قال ابن سيد الناس في «النفح الشذي» (١/ ٢٤٩) وعبارته: «في لزومه نظر، للفرق بين الوصف بالثقة، والوصف بالعدل الحافظ، فيحتمل الثاني ما لا يحتمل الأول، لتفاوت الدرجتين». وانظر ـ لزاماً ـ «شرح العلل» لابن رجب (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢). وترى هذه الإشكالات في «إصلاح ابن الصلاح» لابن قطلوبغا.

(٣) في مطبوع «المحاسن»: «لك»!.

(ص٢٣٨ ـ ٢٣٩) قال: «ومعنى الشهرة مفهوم، وهو منقسم إلى صحيح، كقوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»...».

واعترض عليه، قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (٤٥٠): «قد تقدم في الشاذّ أنه مما انفرد به عمر رضي الله عنه، وعنه علقمة، وعن علقمة محمد بن إبراهيم، ومثل ذلك كيف يمثّل للمشهور؟ وجوابه أن المراد ما اشتهر، وإن لم يصل نقلته في جميع المراتب إلى ثلاثة».

ومعنى كلامه أنهم «قد يريدون الاشتهار، لا المعنى الذي فسّره به الأصوليون». كذا في «الشذا الفياح» (٢/ ٤٣٨).

٣ ـ ذكره في آخر (النوع الحادي والثلاثين: معرفة الغريب والعزيز من الحديث) (ص٢٤٥) قال: «لا يوجد ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً وغير غريب إسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متّصف بالغرابة، في طرفه الأول، متّصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»» انتهى.

وقد سبق أن قلنا: لو قيل: إنه متواتر عن يحيى بن سعيد، فهذا ليس ببعيد، فصواب العبارة ـ على التحقيق ـ: «غريب سنداً ومتناً»، ولذا قسم ابن حجر في «شرح النخبة»: (الفرد) إلى (المطلق) و(النسبي) قال: «سمِّي نسبياً لكون التفرد به حصل بالنسبة إلى شخص معين»، ومثّل عليه علي القاري في «شرح شرح النخبة» (ص٢٣٨) بهذا الحديث، قال:

«وحاصله: أنه إنما سُمِّي نسبياً لأن التفرد إنما حصل فيه بالنسبة إلى شخص معيَّن من طريق واحد، وإن كان مشهوراً في نفسه لكونه مروياً من طرق أخرى، ففرديَّتُه بالنسبة إلى الطريق الأولى، ومشهوريته باعتبار الطريق الأخرى.

ولذا قال بعضهم: الغريب من الحديث على وِزَان الغريب من الناس، فكما أن غرابة الإنسان في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية،

وتكون إضافية بأن يعرفَه البعض دون البعض، وقد يصير مشهوراً بأن يكون أشهر من بعض أهل البلد أو كلهم».

ومثّل الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩) في هذا الموطن بهذا الحديث، ولكن من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد رفعه. ونقل كلام الخليلي السابق عليه: «فهذا مما أخطأ فيه الثقة عن الثقة»، ثم قال:

«قال أبو الفتح: هذا إسناد غريب كله، والمتن صحيح».

وساق قبله كلام أبي الفتح اليعمري ـ هو ابن سيد الناس ـ في «شرح الترمذي»: «الغريب على أقسام: غريب سنداً ومتناً، ومتناً لا سنداً، وغريب بعض السند فقط، وغريب بعض المتن فقط».

وجعل حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» من الطريق المذكورة مثلاً على: «غريب بعض السند فقط»! والأحسن التمثيل بحديث عمر؛ لأنه نقله عدد كبير[1]، وطرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله، على ما سبق ذكره، أما حديث أبي سعيد فهو من التخاليط والأوهام كما سبق أن قررناه.

والذي وجدته في كلام ابن سيد الناس في «النفح الشذي» (١/ ٣١١) أنه مثّل بهذا الحديث للـ(الغريب سنداً لا متناً) وقال: «كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» إذا روي عن غير عمر بن الخطاب، فقد وقع لنا طريق لا ذكر فيها ليحيى بن سعيد، ولا من فوقه إلى عمر، وهذا إسناد غريب كله، والمتن صحيح».

فلم يسمِّ الطريق، وبيّنها العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢٣٣)، والبلقيني في «محاسن الاصطلاح» (١٧٥)، والأبناسي في «الشذا الفياح» فيما قدمناه عنه، ولذا تجوَّز السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ١٨٣) لما ذكر أن

---

(١) أعجبني كلام العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٢٢٦) في وصفه بقوله: «عدد التواتر وزيادة».

الذي مثّل بهذا الطريق هو ابن سيد الناس، نعم، هو أومأ ولوّح لم يبح ولا صرَّح.

فالتمثيل بهذا على (الغريب) سنداً لا (متناً) لا اعتبار به أيضاً، لأنه - على التحقيق - وهم، وانفكاك السند عن المتن، وبناء فروع عليه، ليس بالبناء المحكم، بل هو من الانفصام المبتدع، الذي يكثر عند المتأخرين، بسبب عدم حذقهم لصناعة المتقدمين من المحدّثين، وظهر هذا جلياً في كلام من ينادي بـ(نقد المتن) وضرورة التركيز عليه! بمعزل عن السند، وهذا الانفصام الجزئي في هذا العلم، كالانفصام الكلي بين (الحديث) و(الفقه) في العلوم، وكالانفصام بين مصادر قوة الأمة وعزّها في التدابير السياسية والإدارية للدول[1]، فإلى الله المشتكى من بعثرة وتوزيع قوى الأمة!.

ومما تتمثّل كتب المصطلح على هذا الحديث بأنه ليس من شرط البخاري في «صحيحه» - فضلاً عن الشيخين - أن يخرج كل حديث عن عدلين، وهلمّ جراً حتى يتصل بالنبي ﷺ، قال الحاكم في «الإكليل» (١١) - وأسنده عنه الحازمي (٣٢ - ٣٣)، وابن طاهر (١٧) كلاهما في «شروط الأئمة» -: «شرطهما - أي أصحاب «الصحيحين» - أن لا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور، له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عن أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك». ووافقه تلميذه البيهقي[2] في «السنن الكبرى» (٤/ ١٠٥)، وردّ عليها جمع[3]، ومثلوا في الرد بحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، قال ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٦٥ - ٢٦٦):

---

(١) مثل الانفصام النكد بين (العلماء) و(الدعاة)، والانفصام بين (الأمراء) و(السلاطين) و(العلماء)! وأن يكون كل في جهة، وتكون العلاقة بينهم التآكل لا التكامل، ولا قوة إلا بالله!.

(٢) وصرح به في «رسالته للجويني» أيضاً.

(٣) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٥٨ - ٢٦٦).

«وقال بعض المتأخرين: مراد الحاكم بقوله: «وله راويان ثقتان» أي للراوي راويان لا للحديث المذكور، لأنا وجدنا أحاديث في «الصحيحين» لا يرويها إلا راو واحد في مرات متعددة كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، فإن كان أراد أن كل حديث يرويه الراوي يكون له راويان[1] فالاعتراض عليه متوجه، وإن كان أراد أن راوي كل حديث مشروط بأن يكون له راويان سواء كان في هذا الحديث أو غيره فالاعتراض غير وارد».

وأغرب مما قاله الحاكم قول أبي حفص الميانشي في كتابه «ما لا يسع المحدث جهله» (ص٩): «إن شرطهما في «صحيحيهما» ألا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر»!!.

(١) نص على هذا الكرماني في «شرحه على البخاري» (٥/ ٣٥ ـ ٣٦ و٢٢/ ٤٦).

قال أبو عمرو الداني:

١ ـ فصل

[٨] وإذا قال الصحابي: كنا نفعل كذا، وكنا نؤمر بكذا، وأمرنا أن نفعل كذا، ونهينا عن كذا، ومن السنة كذا، ومن الفطرة كذا، وكنا نقول ورسول الله ﷺ فينا كذا [ق/٣/أ]، وكنا لا نرى بأساً بكذا، وكان يُقال كذا وكذا، وشبه هذا إذا قاله الصحابي المشهور بالصُّحبة فهو حديث مسند متصل، وجميع ذلك مخرج في المسانيد وإن لم يَذكر الصحابيُّ في شيءٍ من ذلك النبيَّ ﷺ.

ومثال ذلك ما:

[٩] حدثناه محمد بن عبد الله المُرِّي[١] قال: ثنا وهب بن مَسَرَّة الحجازي قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا شاذان، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كنا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه متوافرون، فنقول: رسول الله ﷺ فأبو[٢] بكر وعمر وعثمان ثم نسكت».

[١٠] وحدثنا [أبو] إسحاق إبراهيم[٣] بن محمد بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال:

---

(١) نسبة إلى (مُرة بن كعب) المذكور في سلسلة النسب النبوي الشريف خلافاً لقول محقق «البيان في عدّ آي القرآن» (٣٨): «نسبة إلى مدينة المرية»، وضبطه بفتح الميم وكسر الراء! وتحرّف فيه (١٣٢) المري إلى (المقرئ) فليصوّب.

(٢) كذا في «السنة» لابن أبي زمنين ـ وهو شيخ المصنف في هذا الأثر ـ، وفي الأصل: «ورسول الله ﷺ أبو...».

(٣) في الأصل: «وحدثنا إسحاق بن إبراهيم»!! وهذا خطأ من الناسخ بيقين، وهو الشيخ الآتي بالأرقام (٢٠، ٣٣، ٣٩) والإسناد في هذه المواطن الأربعة هو هو إلى القعنبي عن مالك، وهو المترجم (أول شيخ) في (ثبت أسماء شيوخه) المتقدّم.

حدثنا القَعْنبيُّ، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك: «كنا نصلِّي العصر فيذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة».

[١١] وحدثنا علي بن محمد المالكي قال: حدثنا عبد الله بن أبي هاشم قال: حدثنا عيسى بن مسكين وأحمد بن أبي سليمان قالا: حدثنا سحنون، عن ابن القاسم، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: «خمس من الفطرة: تقليم الأظفار، وقصّ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، والاختتان».

[١٢] في نظائر [ق/٣/ب] لهذا كثيرة، جعلتُ هذه الأحاديث مثالاً لما يرد من ذلك، وسواء قال ذلك الصحابي في حكايته على عهد النبي ﷺ أو لم يقل، فمحمله محمل المسند كما قلنا حتى يظهر بالنقل غير ذلك[١].

الشرح:

قال أبو عبيدة: قول الصحابي: «كنا نفعل كذا»، . . . إلخ ما ساقه المصنف من عبارات له جهتان: جهة الفعل، وهو صادر من الصحابة، فيكون موقوفاً، وجهة التقرير، وهو مضاف إلى النبي ﷺ من حيث إن الأمر أو الفعل أو النهي لا يصدر إلا منه، والفطرة لا تدرك إلا بخبر.

ونظراً لنفور الصحابة من إعمال الرأي في الدين، وجعله شريعة مستقلّة، تمتاز بالثبات والشمول والحاكمية والعصمة، حَمَل علماء المصطلح والأصول عبارة «كنا لا نرى بأساً..» و«كان يقال..» ونحوها من المرفوع أيضاً، وهي عند علماء الأصول والمصطلح[٢] لها احتمالات وتفريعات وأقوال تنبئ عن

---

(١) ما تحت هذا الفصل مستوحًى من كلام القابسي في «مقدمته لتلخيص ابن القاسم للموطأ» (ص٣٩)، وعبارته: «وقد يقول الصحابي: كنا نفعل، وكنا نؤمر، فيحتمل إذا صح اتصاله بالصحابي في طريق المرفوع بالنص، فإن قال فيه: على عهد النبي ﷺ، فقد بان اتصاله، فإن لم يقله فهو محمله حتى يظهر بالنقل خلاف ذلك». وبنحوه في «معرفة علوم الحديث» (١٥٦) للحاكم.

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: «المستصفى» (١/ ١٥٤)، «البرهان» (١/ ٦٥٠)، «المعتمد» =

اختلاف، يصح ويقوى في بعض الفروع، كاحتمال أن يكون الفعل مما يخفى غالباً، بحيث لا يطلع عليه النبي ﷺ، وهذا لا ضابط له من جهة، ولا يدخل في (كنا) على الجمع من جهة أخرى، ولا شكّ أن حجية قول الصحابة كمجموع أقوى من حجية قول الواحد، وحجية قول الواحد في التوحيد، ليس كحجيته في التشريع، وحجيته فيما يمكن أن يجتهد فيه، ليس بقوة حجية قول الصاحب مما لا يقبل الرأي، مع الجزم بالحجية بالجملة[1].

ويلتقي مع الخفاء المومأ إليه إشارة المصنف بقوله: «الصحابي المشهور بالصحبة»، فكأني به أنه يريد الصحابي البعيد[2]، الذي قد يفعل الفعل من غير اطّلاع النبي ﷺ، ولكن مثل هذا لا يقول: «كنا..»[3]. فرجع الأمر إلى إطلاق الحمل على حكم الرفع، وهو الراجح، وهو الذي اعتمده الشيخان في «صحيحيهما».

نعم، «قول الصحابي: «كنا لا نرى بأساً..» ينقدح فيها من الاحتمال أكثر مما ينقدح في قوله: كنا نقول أو نفعل، لأنها من الرأي، ومستنده قد يكون تنصيصاً أو استنباطاً»[4]. ثم وجدت أن البيهقي نفى الخلاف في المسألة، نقل عنه ابن حجر في «النكت» (٢/ ١٣) قوله: «لا خلاف بين أهل النقل أن الصحابي رضي الله عنه إذا قال: أمرنا أو نهينا أو من السنة كذا أنه يكون

= (٢/ ٦٦٦ ـ ٦٦٧)، «أصول السرخسي» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، «العدة» (٣/ ٩٩٢)، «التقرير والتحبير» (٢/ ٢٦٣)، «تيسير التحرير» (٣/ ٦٩)، «البحر المحيط» (٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)، «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢/ ٦ ـ ٧)، «تدريب الراوي» (١/ ١٨٤)، «التبصرة والتذكرة» (١/ ١٢٧)، «توضيح الأفكار» (١/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠)، «إجابة السائل» (١٣٢).

(١) أورد ابن القيم على حجيته في كتابه «الإعلام» ستة وأربعين دليلاً، من قرأها تيقن على حجية قول الصحابي، فانظرها فإنها مهمة غاية.

(٢) في السكن والمأوى قليل الترداد بسبب إقامته في البدو أو أطراف المدينة.

(٣) ولا سيما مع «نؤمر..» أو «ننهى»، فهو كما لو قال: «أوجب علينا كذا» أو «حرم علينا كذا» أو «أبيح لنا كذا» فهذا مرفوع، ويبعد تطرق أي احتمال من احتمالات المعكرين على رفعه.

(٤) نكت ابن حجر على ابن الصلاح (٢/ ٧ ـ ٨).

حينئذ مسنداً، والله أعلم». وقال قبله: «الظاهر من حال الصحابي ﷺ مع عدالته ومعرفته بأوضاع اللغة، أنه لا يطلق ذلك إلا فيما تحقق أنه أمر أو نهي من غير شك، نفياً للتلبيس عنه ما يوجب على سامعه اعتقاد الأمر والنهي فيما ليس هو أمر ولا نهي».

***التخريج:**

بقي بعد هذا التخريج:

أما **أثر ابن عمر** برقم (٩) فقد أخرجه المصنف من طريق ابن أبي زمنين - وهو شيخ المصنف - في «السنّة» رقم (١٩٢).

والأثر عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٩)، وتابعه جمع، منهم: محمد بن حاتم بن بزيع عند البخاري (٣٦٩٧) - ومن طريقه اللالكائي في «السنة» (٢٦٠٠)، والوليد بن شجاع عند اللالكائي في «السنة» (٢٥٩٨)، وآخر عند الخلال في «السنة» (٥٧٨).

ورواه جمع عن عبد العزيز بن أبي سلمة (الماجشون)، منهم: أسود بن عامر، عند: أبي داود (٤٦٢٧)، واللالكائي في «السنة» (٢٥٩٩)، ومنهم: أبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، عند: أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤)، وابنه عبد الله في «فضائل عثمان» (٢٢)، والخلال في «السنة» (٥٧٨)، وعلّقه عنه (٥٤٠)، والبزار في «البحر الزخّار» (١٢/ ١٤٨) رقم (٥٧٤٠)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص٥١٥ - ٥١٦).

ومنهم: حُجين بن المثنى، عند الخلال في «السنة» (٥٧٧)، وولده يوسف عند أبي يعلى[1] (٥٦٠٢).

وأخرجه أحمد في «الفضائل» (٥٥)، والترمذي (٣٧٠٧)، والخلال في «السنة» (٥٧٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥١٩) من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله به، وقال الترمذي:

---

(١) سقط من مطبوع «مسنده»: «عن نافع»! فلا أدري هل هو من يوسف أو من الراوي عنه أو من الأصل؟.

«هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، يستغرب من حديث عبيد الله بن عمر، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن ابن عمر».

ورواه جمع عن نافع، كما عند البخاري (٣٦٥٥)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٣)، وتمام في «الفوائد» (١٠٤٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤)، وأبي يعلى (٥٦٠٢، ٥٦٠٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٥٨٦٧)، والخلال في «السنة» (٥٨٠، ٥٨٢)[1]، وأبي نعيم في «الحلية» (٥/ ١٢ ـ ١٣).

ورواه عن ابن عمر ولده سالم أيضاً، عند: أحمد في «الفضائل» (٥٦، ٦٤)، وابنه عبد الله في «فضائل عثمان» (٢٣)، وفي «السنة» (١٣٥٣)، وأبي داود (٤٦٢٨)، والحارث بن أبي أسامة (٩٦٠ ـ بغية الباحث)، وابن أبي عاصم (١١٩٠، ١١٩١)، وابن شاهين في «السنة» (١٩١)، والخلال في «السنة» (٥٤٦ ـ ٥٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣١٣١، ١٣١٣٢)، وفي «الأوسط» (١٧١٣)، وفي «مسند الشاميين» (٥٠٧، ١٧٦٤)، وأبي نعيم في «الإمامة» رقم (٦١)، والبزار في «البحر الزخار» (٦٠٨٣)، واللالكائي (٢٦٠١).

ورواه عنه أيضاً أبو صالح[2]، عند أحمد في «المسند» (٢/ ١٤)، وفي «الفضائل» (٥٨)، وابنه عبد الله في «فضائل عثمان» (٢٠)، و«السنة» (١٣٥٠)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٩)، وابن أبي عاصم (١١٩٥)، وأبي يعلى

---

(١) الراوي في هذا الموطن: (الجسر بن الحسن). وروايته ـ على الجادة هكذا ـ عند أحمد في «الفضائل» (٦٢) وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٩٤) وتحرف في مطبوع «السنة» للخلال إلى (حسن بن الحسين)! ولذا قال محققه: «لم أجده فيمن روى عن نافع. ولا فيمن روى عنه الأوزاعي، ولم أتوصل إلى معرفته». قلت: نعم، لأنه لا وجود له!.

(٢) ووقع اختلاف عليه فيه، فجعله سويد بن سعيد ـ على السياق المعتاد ـ عنه عن أبي هريرة، وهو وهم منه، كما عند الحارث بن أبي أسامة (٩٥٩ ـ زوائده) وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٣٥٦) وفي «زوائده على الفضائل» (٥٢).

(٥٧٨٤)، وابن حبان (٧٢٥١ ـ الإحسان)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٥٢)، وابن شاهين في «السنة» (١٩٤)، والخلال في «السنة» (٥٤١)، والطبراني (١٣٣٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٤٩)، وابن عساكر (٣٩/ ١٦٧)، واللالكائي (٢٦٠٢).

وله طرق أخرى عن ابن عمر، عند: أحمد (٢/ ٢٦)، وفي «الفضائل» (٥٩)، وأبي يعلى (٥٦٠٤) ـ وفيه انقطاع ـ والخلال (٥٨١)، وعبد الله بن أحمد في «فضائل عثمان» (٢١)، و«السنة» (١٣٥١)، وابن أبي عاصم (١١٩٨، ١١٩٩)، واللالكائي (٢٦٠٣)، وأبي نعيم في «الإمامة» رقم (٦٠).

وصح نحوه عن علي بن أبي طالب، خرّجته بتفصيل في تعليقي على «المجالسة» (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٩) رقم (١٤٩ ـ ١٥٠)، وفي تحقيقي الثاني لـ«الكبائر» (الكبيرة السابعة والخمسون).

فائدة: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١/ ٢٦٤) عن هذا الأثر: «هذا متواتر عن علي رضي الله عنه، فقبّح الله الرافضة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٠٧): «وقد روي عن علي من نحو من ثمانين وجهاً وأكثر أنه قال على منبر الكوفة...»[1] وذكره.

أما أثر أنس: «كنا نصلي العصر...».

فقال عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٨): «هكذا هو في

---

(١) أورد أبو حيان الأندلسي في «البصائر والذخائر» (٤/ ٢٠ ـ ٢١) عن الناشئ الرافضي أنه سئل عن هذا الأثر، فقال: «صحيح»! قال: «فاشرأبّ الناس إليه»، وقال: «وتريّثتُ أنا متعجّباً»، قال: فقال الناس: زِدْ في البيان! قال: نعم، إنما أشار إلى هذه الأمة الضالة الفاسقة المرتدة، وكان أبو بكر خير هؤلاء ولم يكن خير من عرفتم!! فاستحسن أصحابه هذا التأويل!! وهشّوا له. وعلق عليه أبو حيان بقوله: «لعن الله من سبَّ أصحاب محمد رسول الله ﷺ». قلت: وتأويل الناشئ ساذج، والظاهر في فاعل أشار (رسول الله ﷺ).

«الموطأ» ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وهو حديث مرفوع عند أهل العلم بالحديث»[1].

ولهذا الأمر أورده المصنف هنا.

قلت: ورواه خالد بن مخلد عن مالك به مصرحاً برفعه، فقال: «**كنا نصلي مع النبي ﷺ**». أخرجه من طريقه الدارقطني في «غرائب مالك» ـ أفاده ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٠ ـ ط. دار السلام)! ـ وفي ألفاظ ـ تأتي ـ ما يرشد إلى رفعه.

ثم وجدت أبا العباس أحمد بن طاهر الداني (ت٥٣٢هـ) يقول في كتابه «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٢/ ٥٢ ـ ٥٣): «هذا موقوف في «الموطأ» ومعناه الرفع، وخرّج هكذا في «الصحيح». قال فيه عبد الله بن نافع، وخالد بن مخلد عن مالك: «**إن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر**»».

قال: «وهكذا قال ابن المبارك عن مالك عن الزهري وإسحاق معاً عن أنس، ذكره أبو القاسم القشيري».

قلت: والحديث مشهور عن الزهري دون هذه الزيادة، ومن غير لفظ (قُباء)، وسيأتي التفصيل.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٤٤٠) من طريق عثمان بن سعيد، وعبد الرحمٰن بن عبد الله الجوهري في «مسند الموطأ» رقم (١٢٢) من طريق أبي خليفة، واسمه الفضل بن الحُبَاب الجمحي كلاهما عن عبد الله بن مسلمة القعنبي به.

وهو في «الموطأ» (ص٨٥) رواية القعنبي.

وأخرجه البخاري (٥٥١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٦٨) من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي، ومسلم (٦٢١)، والبيهقي (١/ ٤٤٠) من طريق يحيى بن يحيى،

---

(١) لابن حجر في معناه كلمه مهمة تأتي، تدلل على استقصائه وتيقّظه رحمه الله تعالى.

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٠)، وأبو عوانة (١/ ٣٥١)، والجوهري في «مسند الموطأ» رقم (١٢٢) من طريق عبد الله بن وهب، والخطيب البغدادي في «الرواة عن مالك» (١/ ١٥٠ ـ اختصار رشيد الدين يحيى بن عبد الله القرشي)[1] من طريقي ابن لهيعة ويحيى بن بكير[2]، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٥٢) رقم (٥٠٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٠)، والدارقطني (١/ ٢٥٣) من طريق ابن المبارك، والبزار في «البحر الزخار» (١٣/ ٥) رقم (٦٢٩٢)، والسراج في «حديثه» (١٦٢٨)، وفي «مسنده» رقم (١٠٤٩) من طريق بشر بن عمر، وأبو عوانة (١/ ٣٥١) من طريق الشافعي، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٥) من طريق أبي مصعب جميعهم عن مالك به.

وهو في «موطأ يحيى» رقم (١١)، و«موطأ أبي مصعب» (١ ـ ٧ ـ ٨) رقم (١١)، و«موطأ محمد بن الحسن» (٣٢/رقم ٣)، و«موطأ ابن القاسم» (٥٧/رقم ٥)، و«موطأ سويد بن سعيد الحدثاني» (٦٠/رقم ١٠ ـ ط. أوقاف البحرين) ـ وسقط من طبعة دار الغرب من رواية سويد ـ.

قال جميع الرواة عن مالك إلا ابن المبارك: «**كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء...**».

وقال ابن المبارك عن مالك قال: «حدثني الزهري وإسحاق بن عبد الله عن أنس **أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قُباء، فقال أحدهما: فيأتيهم وهم يصلون، وقال الآخر: والشمس مرتفعة**».

وهذا لفظ إسحاق، ولمّا جمع النسائي والطحاوي اللفظين ولم يفرقا بين الرفع، وقوله: «كنا...» دلّ ذلك على أنهما سواء بدلالة التفريق في الآخر.

---

(١) وضعه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في (مطلع) تحقيقه لـ«الموطأ» (الباب الثالث: الرواة عن مالك) (١/ ١٢٤ ـ ١٨٥) وطبع مفرداً قبل، والحديث فيه (ص٨٨ ـ ٨٩ رقم ٤٢٥).

(٢) قال يحيى بن بكير: حدثنيه ابن لهيعة عن مالك، ثم سمعته منه، كذا عند الخطيب.

وعليه يدل صنيع الدارقطني في «السنن» (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦ ـ ط. مؤسسة الرسالة)؛ فإنه أخرجه من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري. عن أنسٍ: **أن رسولَ الله ﷺ كان يصلِّي العصر والشمسُ مرتفعةٌ حيَّةٌ، فيذهب الذاهبُ إلى العَوَالي، فيأتيها والشمسُ مرتفعةٌ، والعَوَالي من المدينة على ستَّةِ أميالٍ**، ثم قال:

«وكذلك رواه صالح بنُ كَيْسان ويحيى بنُ سعيد الأنصاري وعُقَيل ومَعْمَر ويونُس والليث وعَمرو بن الحارث وشُعيب بن أبي حمزة وابنُ أبي ذئب وابن أخي الزُّهري وعبد الرحمٰن بن إسحاق ومَعقِل بن عبيد الله وعبيد الله بن أبي زياد الرُّصافي والنُّعمان بن راشد والزُّبَيديُّ وغيرهم، عن الزهري، عن أنس.

ورواه مالك بنُ أنس، عن الزُّهري وإسحاق بنِ عبد الله بن أبي طلحة عن أنسٍ: **أن النبي ﷺ كان يصلِّي العصر، ثم يذهبُ الذاهب إلى قُباء، قال أحدُهما: فيأتيهم وهم يصلُّون، وقال الآخر: والشمسُ مرتفعةٌ**».

ثم أسنده إلى الحسن بن سفيان، حدثنا حبان بن موسى، حدثنا ابن المبارك عن مالك، قال: «بذلك».

فلم يعتنِ الدارقطني ـ على دقته المتناهية، وتناهيه في الدقة ـ على ذكر الرفع وعدمه، لأن مؤدَّى اللفظين وفحواهما واحد، ولذا لم يسق لفظ ابن المبارك ولم يعتنِ به والمخالفة التي لفت النظر إليها من صنيعه الهادئ: (إلى العوالي) أو (إلى قُباء)، وأفصح عن ذلك في كتابه «الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس» (ص٦٣/رقم ١٦) وهذا نص كلامه بحروفه:

«روى مالك في «الموطأ» عن الزهري، عن أنس: «كنا نصلي العصر ثمّ يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة»، موقوفاً.

وأسنده عنه ابن المبارك وغيره في غير «الموطأ».

وخالف مالكاً أصحابُ الزهري في قوله: «إلى قباء»، فرفعوه كلّهم إلى النبي ﷺ، وقالوا فيه: «فيذهب الذاهب إلى العوالي»، ولم يقل أحد منهم: «إلى قباء»، منهم: صالح بن كيسان، وعمرو بن الحارث، وشعيب، ويونس،

وعُقيل، ومعمر، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن أبي عبلة، وابن أخي الزهري، والنعمان بن راشد، وأبو أويس، وعبد الرحمٰن بن إسحاق». ومثله في «التتبع» (ص٣٠٨ ـ ٣٠٩/ رقم ١٥٦) وزاد في «السنن» (١/ ٢٥٣) عليهم: معقل بن عبيد الله، وعبيد الله بن زياد الرصافي، والزبيدي قال: «وغيرهم».

ويتضح من كلامه هذا ما قلناه، فالمخالفة فيه[١] وفي الرفع أو الوقف، والمؤاخذة في الأول دون الثاني[٢]، فحصل المطلوب من صنيعه هذا، وسياقنا له.

ورواية صالح بن كيسان وشعيب ويونس ـ على الترتيب ـ عند البخاري (٧٣٢٩، ٥٥٠، ٧٣٢٩ ـ تعليقاً)، ورواية عمرو بن الحارث والليث بن سعد[٣] عند مسلم (٦٢١)، ورواية معمر وابن أبي عبلة وابن أخي الزهري عند أبي عوانة ـ متفرقات ـ (١/ ٣٥١، ٣٥٢)، ورواية معمر وابن أبي ذئب[٤] ـ متفرقتان ـ عند أحمد (٣/ ١٩١، ٢١٤، ٢١٧)[٥].

ولم يقتصر توهيم مالك على الدارقطني، وإنما شاركه فيه:

الخطيب البغدادي، قال في «الرواة عن مالك»: «هو في «الموطأ»، ويقال: إنه لم يروه أحد هكذا، وقال فيه إلى (قباء) سوى مالك وأبي أويس عبد الله بن عبد الله، والناس بعد يقولون: «الذاهب إلى العوالي»».

---

(١) أي: إلى قباء أو إلى العوالي.

(٢) وما نقله ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ٤٤٠) عنه: «مما ينتقد به على مالك لأنه وقفه! وقال فيه: «إلى قباء»» ليس بدقيق، فتأمل.

(٣) وكذلك عند: أبي داود (٤٠٤)، والنسائي (١/ ٢٥٣)، وابن ماجه (٦٦٥ ـ الأعظمي)، والطحاوي (١/ ١٩٠) وغيرهم.

(٤) سيأتي في تخريجها بيان أنه وقع خلاف عليه فيها، والمذكور هنا هو الصحيح، وهو رواية الكافة من أصحابه.

(٥) جلّ هذه الروايات عند محمد بن إسحاق السراج في «حديثه» (٢/ ٣٩١ ـ ٣٩٣) رقم (١٦٢٤ ـ ١٦٣٠) وفي «مسنده» (رقم ١٠٤٣ ـ ١٠٥١).

فلم يفرّق بين قول أنس في هذه الرواية: «كنا نصلي..»، وقوله في الرواية الأخرى: «إن رسول الله ﷺ كان يصلي»، إذ حكمهما واحد، ولذا غض الطرف عن هذا الفرق، وبقيت المؤاخذة محصورة فيما قدمناه.

ورواية خالد بن مخلد عن مالك أخطأ فيها اثنان من شراح «صحيح البخاري»:

الأول: ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٠ ـ ط. السلام). قال شارحاً: «كنا نصلي العصر..» أي مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك في الطرق الأُخرى، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به، أخرجه الدارقطني في «غرائبه». انتهى.

و«غرائب مالك» للدارقطني مفقود، وظفرتُ بهذه الطريق عند ابن عبد البر فأخرجه في «التمهيد» (٦/ ١٧٩) بسنده إلى ابن مخلد عن مالك، عن ابن شهاب، عن أنس قال: «كنا نصلي العصر فيذهب الذاهب إلى العوالي والشمس مرتفعة».

وقال على إثرهما: «وسائر رواة «الموطأ» قالوا: «قباء»».

فلم يظهر الرفع من روايته، إلا إن كان ذلك في لفظ الدارقطني.

الآخر: ابن بطال، قال في «شرحه على البخاري» (٢/ ١٧٣) موهِّماً لفظة (قباء): «فالصحيح فيه العوالي». قال: «وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب كلهم غير مالك في «الموطأ»، فإنه تفرد بذكر قباء. قال البزار: والصواب ما اجتمعت عليه الجماعة، وهو مما يعدّ على مالك أنه وهم فيه». قال ابن بطال ـ وفي كلامه هذا وَهْمٌ ـ:

«وقد روى خالد بن مخلد عن مالك «إلى العوالي» كما رواه أصحاب ابن شهاب، ذكره الدارقطني، فلم يهم فيه مالك».

وكلامه على هذا التوجيه متعقَّبٌ، وتعلُّقٌ بلا شيء، فابن مخلد خالف من هو أكثر منه عدداً، وأحسن حالاً، وأوثق في مالك وأعرف به منه، وهو ـ أي مالك ـ أثبته في «الموطأ» باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه.

قال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٠): «فرواية خالد بن مخلد عنه شاذّة، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وَهَمٌ؟ بل إنْ سلمنا أنها وهم فهو من مالك، جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما؟ أو من الزهري حين حدثه به».

قلت: لم يجزم بتوهيم مالك لأن ابن أبي ذئب رواه عن الزهري فقال أيضاً: «إلى قُباء».

قال ابن حجر: «نقله الباجي[١] عن الدارقطني، فنسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد، فإنه إن كان وهماً احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكاً»، ثم رفع المؤاخذة عن مالك من وجه آخر[٢]، فيه جزم نسبته لمالك.

قال أبو عبيدة: هذا هو الصحيح الذي لا ريب فيه، والاعتماد على كلام الدارقطني بواسطة الباجي ضعيف، وسبق أن سقنا كلامه برمّته، وفيه ذكر (ابن أبي ذئب)[٣] ضمن مسرد من رواه على الجادة، فقال: «إلى العوالي»، فاحفظه فإنه من الغوالي.

---

(١) في «المنتقى» (١/ ١٨).
(٢) يأتي قريباً.
(٣) الحق أن خلافاً وقع عليه فيه، ولذا ذكر من الموافقين لمالك والمخالفين له، وهذا التفصيل:
رواه عنه بلفظ (العوالي) على الجادة جمع، هذا ما وقفت عليه منهم:
١ ـ أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٢٠٧ ـ ط. هجر)، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٦١٤).
٢ ـ عبد الملك بن عمرو، وعنه أحمد (٣/ ٢١٤).
٣ ـ حماد بن خالد، وعنه أحمد (٣/ ٢١٧).
٤ ـ عبيد الله بن موسى، عند الدارمي (١٢٠٨)، والسراج في «حديثه» (١٦٢٥)، وفي «مسنده» رقم (١٠٤٤).
٥ ـ عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عند أبي يعلى (٣٦٠٥)، وابن حبان (١٥١٨).
٦ ـ محمد بن إسماعيل، وعنه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٨ رقم ٩٩٩ ـ ط. دار قتيبة)، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١/ ٤٥٧).
٧ ـ ابن أبي فديك، عند ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ٣٦٤) رقم (١٠٢٢).
وانفرد ـ فيما وقفتُ عليه ـ واحد فرواه ابن أبي ذئب عن الزهري عن أنس، وقال: (قباء)! . =

ولذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ١٧٨)[١]: «وقول مالك عندهم: (إلى قباء) وهم لا شكّ فيه، إلا أن المعنى في ذلك متقارب على سعة الوقت، لأن العوالي مختلفة المسافة، وأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومنها ما يكون على ثمانية أميال وعشرة، ومثل هذا هي المسافة بين قباء وبين المدينة. وقباء موضعُ بني عمرو بن عوف، وقد نصَّ على بني عمرو بن عوف في حديث أنس هذا إسحاق بن أبي طلحة».

قلت: هذا تدقيق في التحقيق، وتحرير في الوقوف على سبب الوهم الذي وقع فيه الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله تعالى ـ، وأما حديث أنس الذي رواه عنه إسحاق بن أبي طلحة فهو عند مالك أيضاً؛ وهذا تخريجه:

أخرجه[٢] في «الموطأ» رقم (١٢ ـ رواية يحيى) و(١/ ٧) رقم (٩ ـ رواية

= قال البيهقي في «المعرفة» (١/ ٤٥٧): أخبرنا أبو صفوان بن سعيد بن عبد الملك بن مروان عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب به.

وأبو صفوان اسمه عبد الله، وهو ثقة وقد خرج روايته الشافعي في «القديم» قاله ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٢٨٤)، ولكنه خالف جماعة وبعضهم أوثق منه، فلا عبرة بشذوذه، ولذا قلت: «من الغوالي» فتنبه ولا تكن من الغافلين!.

ثمة أمر لا بد من التنويه عليه، ألا وهو أن رواية ابن أبي ذئب عن الزهري «خاصة فيها شيء»، كما قال يعقوب بن شيبة، وقال يحيى: «عرض على الزهري، وحديثه عن الزهري ضعيف»، قال: «يضعّفونه في الزهري». انظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٥) ولا إخال رواية أبي أويس عبد الله بن عبد الله إلا مثل رواية ابن أبي ذئب، ولا سيما أن الدارقطني سلكه مع مخالفي مالك. وسبق أن نقلنا كلامه.

(تنبيه) لم ينبِّه محقق «مسند أحمد» (٢٠/ ٤٤٧ ـ ط. مؤسسة الرسالة) على الخلاف على ابن أبي ذئب في هذا الحديث، وسرد أسماء دواوين السنة دون التنبه إلى الاختلاف عنه في الألفاظ، وكذا صنع محقق «مسند الطيالسي»، ونَفَسُهما في التحقيق واحد!! وممن أشار إلى الخلاف على ابن أبي ذئب: ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وعزاه محقق «المسند» من طريق ابن أبي ذئب لأبي نعيم في «الحلية» (٣/ ١١١)، والعزو خطأ، وهو في الموطن المذكور من طريق أبي الأبيض عن أنس.

(١) ونحوه في «الاستذكار» (١/ ٢٤٤).

(٢) ومن طريقه جمع، منهم: البخاري (٥٤٨)، ومسلم (٦٢١)، والطحاوي (١/ ١٩٠)، وأبو عوانة (١/ ٣٥٢)، والبيهقي (١/ ٤٤٣)، والجوهري في «مسند الموطأ» =

أبي مصعب الزهري) و(٤٤/رقم ٧ ـ ط. الغرب) و(٥٩/رقم ٨ ـ ط. أوقاف البحرين ـ رواية سويد) و(ص١٧٥/رقم ١٢٢ ـ رواية ابن القاسم) و(٣٢/ رقم ٤ ـ رواية محمد الشيباني) و(٨٥/رقم ١٢ ـ رواية القعنبي) قال: عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أنه قال:

«كنا نصلِّي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلُّون العصر».

ومن المعلوم أن منازل بني عمرو بن عوف هي (قُباء)، فهل تحقق مالك ـ وهو الخبير بالمدينة ومواضعها ـ فيما رواه عن ابن شهاب، أن المراد بـ(العوالي) ـ وهي متّسعة الأرجاء ـ أن المراد بها (قباء) على التعيين والتخصيص، أم أنه سبق إلى ذهنه المذكور في خبر إسحاق هذا، فعبّر عنه بالمعنى في رواية ابن شهاب، فوقع في الوهم؟.

لا يمكن على جميع الاحتمالات إلا الإقرار أن مالكاً وهم فيه[1]، ولذا تتابعت كلمات العلماء على ذلك، قال الجوهري في «مسند الموطأ» (١٢٧/ رقم ١٢٣) على إثره:

«أخبرنا حمزة بن محمد قال: قال أبو عبد الرحمٰن: لا أعلم أن أحداً من أصحاب الزهري تابع مالكاً على قوله: «إلى قُباء»».

والمراد بأبي عبد الرحمٰن هنا النسائي، ونقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ١٧٩)، وزاد: والمعروف فيه: «إلى العوالي»، قال: «وكذلك قال الدارقطني وغيره».

قال أبو عبيدة: سبق أن ذكرنا كلام الدارقطني، ومثله كلام الخطيب البغدادي وابن عبد البر، وممن ذكر هذا الوهم: أبو العباس أحمد بن طاهر الداني (ت٥٣٢هـ)، قال في كتابه «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ»

= (٢٦١/رقم ٢٧٣)، والسراج في «حديثه» رقم (١٦٣٠) وفي «مسنده» رقم (١٠٥١).

(١) في لفظه، ولكن عبارته أدق من عبارة شيخه الزهري، فغيَّرها محدداً المراد بـ (العوالي) أنها قباء، وسيأتي مزيد توضيح له.

(٢/ ٥٣): «ورفعه سائر أصحاب الزهري، وقالوا فيه: «إلى العوالي»، وهو المحفوظ».

وقال ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤): «إن مالكاً قال في روايته: «إلى قباء»، قال: «كذا رواه أصحابه عنه، وكذا هو في «الموطأ»! وخالفه سائر أصحاب الزهري، فقالوا: «إلى العوالي». وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك، فقال فيه: «العوالي»، وليس هو بمحفوظ عن مالك»، وأشار إلى كلام ابن عبد البر والخطيب.

وذهب ابن رجب وابن حجر في «شرحيهما على البخاري» أن البخاري أورد الحديث من طريقي ابن شهاب: شعيب ومالك، ليبيِّن مخالفة مالك لأصحاب الزهري في هذا الحديث، قال ابن رجب في «الفتح» (٤/ ٢٨٣) عن صنيع البخاري:

«إنَّما خرَّجه من هذينِ الوجهينِ ليبيِّنَ مخالفتَه لأصحابِ الزُّهْريِّ في هذا الحديثِ وقد خالفَهم فيه من وجهينِ:

أحدهما: أنَّه لم يذكر فيه النَّبيَّ ﷺ، وذكَرَهُ أصحابُ الزهريِّ كما خرَّجه البخاريُّ هنا من رواية شُعَيْبٍ، وخرَّجه في أواخرِ كتابِه من رواية صالحِ بنِ كيسان. ثُمَّ قال: زادَ الليثُ، عن يونسَ: «وبُعْدُ العوالي أربعةُ أميالٍ أو ثلاثةٌ».

وخرَّجه مُسلمُ من روايةِ الليثِ، وعَمرِو بْنِ الحارث ـ كلاهما ـ، عن الزهريِّ به.

ورَوَاهُ أبو صالحٍ، عن الليثِ، عن يونسَ، عن الزُّهريِّ.

وما ذَكَرَه البخاريُّ في رواية شُعيبٍ من قوله: «وبُعدُ العوالي من المدينةِ على أربعةِ أميالٍ أو نحوه» فهُوَ من قول الزهريِّ أُدْرِجَ في الحديثِ. قَالَ البيهقيُّ: وقد بيَّنَ ذلك معمرٌ عنه، ثمَّ خرَّجه من طريقِ معمرٍ عنه، وقال في آخر حديثه: قال الزُّهريُّ: والْعَوالي من المدينةِ على ميلٍ وثلاثة أو أَحْسِبُهُ قَالَ: وأربعة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ مالكاً قَالَ في روايتِهِ: «ثُمَّ يذهبُ الذاهبُ إلى قُباء»، كذا رَوَاهُ أصحابُه، عنه، وكذا هو في «الموطأ» وخالفَه سائرُ أصحاب الزهري...».

قال أبو عبيدة: وسيأتيك أن مذهب إمامي الدنيا في الحديث: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أن قول الصحابي: «كنا نفعل..» في حكم الرفع، فأراد البخاري أن يبيِّن ذلك بسرد الروايتين على إثر بعضهما.

بقي قوله: «إلى قُباء»:

سبق أن أوردنا كلام جمع يقضي بأن مالكاً وهم فيه، و«هذا صحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فَالمعنى متقارب، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالي، وليسَ العوالي كل قباء، ولعلّ مالكاً إنما رأى أن في رواية الزهري إجمالاً حملها على الرواية المفسرة، وهي روايته المتقدمة عن إسحاق حيث قال فيها: «ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف» وقد تقدم أنهم أهل قُباء، فبنى مالك على أن القصة واحدة، لأنهما جميعاً حدثاه عن أنس، والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكاً وهم فيه». قاله ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٠)، ونقل عن ابن رشيد قوله:

«قضى البخاري بالصواب لمالك بأحسن إشارة، وأوجز عبارة، لأنه قدم أولاً المجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعيَّن».

قال أبو عبيدة: هذا من حيث اللفظ، ولكنه قدم أولاً الصريح بالرفع، ثم أجمله بقوله: «كنا نصلي» الذي له حكمه، وإن اختلف لفظه، فافهم.

بقي بعد هذا كله: التأكيد على أن الخبر له حكم الرفع، ويظهر هذا من خلال الآتي:

أولاً: قال أبو العباس الداني في «الإيماء» (٢/ ٥٢) عن رواية مالك: «هذا موقوف في «الموطأ» ومعناه الرفع. قال: وخرِّج هكذا في «الصحيح»»، ويزيده وضوحاً:

ثانياً: قال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٣٨ ـ ط. السلام) على رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: «كنا نصلي العصر..»: «وإخراج المصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي: «كنا نفعل كذا» مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ، وهو اختيار الحاكم، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما: وهو موقوف. والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً، لأن الصحابي أورده في مقام الاحتجاج، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ. وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه: «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر» الحديث، أخرجه النسائي. قال النووي[1]: «قال العلماء: منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة، وكانت صلاة بني عمرو في وسط الوقت، ولعل تأخير بني عمرو لكونهم أهل أعمال في حروثهم» فدلّ هذا الحديث على تعجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها.

ثالثاً: إذاً مذهب البخاري: إن قول الصحابي: «كنا نفعل..» له حكم الرفع، وهذا أظهر عند مسلم، ولذا أكثر منه في «صحيحه»، وهو جمعه ـ أصالة ـ للمرفوع دون الموقوف، ولذا لم يذكر ابن حجر هذا النوع لما لقّط الموقوف عند مسلم في كتابه «الوقوف على الموقوف»، وسيأتي مزيد بسط لمذهب مسلم عند شرحنا للفصل الحادي عشر الآتي.

رابعاً: لما ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ١٧٨) أن الحديث الذي أورده المصنف «مرفوع عند أهل العلم بالحديث» ذكره على إثر الروايات التي وقع التصريح فيها بذلك، وهذا من باب تأكيد الرفع فحسب، ولا يشترط لكل صيغة وردت بلفظ: «كنا نفعل..» حتى نحكم برفعها أن توجد الروايات الأخرى الدالة على ذلك، وهذا الذي قرّره المصنف.

وأما خبر أبي هريرة: «خمس من الفطرة...» فقد روي مرفوعاً أيضاً، والصحيح عن مالك موقوفاً، وله حكم الرفع.

---

(١) في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ١٧١).

هكذا أخرجه سائر أصحاب «الموطآت»، فهو في «الموطأ» (٢/ ٧٠٢) رقم (٣ ـ رواية يحيى بن يحيى الليثي) و(ق٢٤٢/ب ـ رواية يحيى بن بكير) و(٢/ ٩٣) رقم (١٩٢٧ ـ رواية أبي مصعب الزهري)[١] و(٤٣١/رقم ٤١٩ ـ رواية ابن القاسم/تلخيص القابسي).

ورواه موقوفاً عنه هكذا: ابن وهب، وهو ليس في القطعة المطبوعة من «موطئه»، ومن طريقه ابن المظفر البزّاز في «غرائب حديث مالك» (١٤٢/رقم ٨١).

وهو هكذا في «موطأ سويد بن سعيد الحدثاني» (٥٦٤/رقم ١٣٥٢ ـ ط. أوقاف البحرين) أو (٤٩٦/رقم ٦٩٩ ـ ط. دار الغرب) ولكن فيه «سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة..» قوله بإسقاط الواسطة بينهما.

وأسقطه وأوقفه: قتيبة بن سعيد، وعنه النسائي في «المجتبى» (٨/ ١٢٩) و«الكبرى» (٩٢٨٩).

وهكذا رواه بإسقاط الواسطة: يحيى بن سعيد القطان، أفاده الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٢).

وأسقطه أيضاً: عيسى بن موسى بن أبي جهم العدوي، وعنه ابن لهيعة، أخرجه من هذا الطريق: ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٥٧)، وابن المظفر البزاز (١٤١/رقم ٨٠) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح، نا ابن لهيعة به.

وقال عيسى بن موسى فيه: «عن أبي هريرة يأثره قال: الفطرة خمس...». قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٢): «يأثره: فنحا به نحو الرفع».

---

(١) ومن طريقه: أبو محمد الحسن بن علي الجوهري (ت٤٥٤هـ) في «حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري» (٢/ ٦٣٤) رقم (٦٩٢)، وأبو اليمن زيد بن الحسين الكندي (ت٦١٣هـ) في «عوالي مالك» (ص٣٤٣/رقم ٣٨٥)، ومحمد بن عبد الرحمن الغزي (ت١١٦٧هـ) في «تخريج ثبت مفتي الحنابلة بدمشق عبد القادر التغلبي» (ص٦٧ ـ ٦٨).

وأسقطه وصرح بالرفع: عبد الرحمٰن بن إسحاق عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أخرجه النسائي (٨/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، وأبو يعلى (٦٥٩٥) وغيرهما، وأفاده الدارقطني (٨/ ١٤٢).

والصواب إثبات الواسطة بين سعيد وأبي هريرة، وابن أبي الجهم من شيوخ بقية غير المعروفين، والصواب في روايته عن مالك الوقف، قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٢): «يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه». وسرد الخلاف المذكور آنفاً[1]، وقال: «والصواب عن مالك ما رواهُ أصحاب «الموطأ»».

قال أبو عبيدة: تقدم منهم جماعة، وهذا هو المتبقي:

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٤٠/رقم ١٢٩٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص٣٤٥/رقم ٣٨٠) عن عبد العزيز بن مسلمة القعنبي ـ وهو ليس في القطعة المطبوعة من «موطئه» ـ.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٣٨) من طريق القاسم بن يزيد الجرمي عن مالك به على الجادة موقوفاً، وقال:

«وكذلك رواه معن بن عيسى، والقعنبي، ويحيى بن يحيى، وأبو مصعب عن مالك موقوفاً، ورواه بشر بن عمر الزهراني عن مالك بإسناده مرفوعاً إلى النبي ﷺ».

قال أبو عبيدة: اختلف فيه على بشر فرواه الجماعة عنه عن مالك مرفوعاً، كما قال الخطيب.

وقال الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٢): «ورواه بشر بن عمر عن مالك، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه عليّ بن مسلم، عن بشر بن عمر، فلم يذكر أبا سعيد المقبري، والمحفوظ عن بشر بن عمر، عن مالك، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً».

---

(١) فاته وجه واحد منه، يأتي إن شاء الله تعالى.

قال أبو عبيدة: أخرجه ابن المظفر البزّاز في «غرائب حديث الإمام مالك» رقم (٧٩) من طريق علي بن مسلم، نا بشر بن عمر الزهراني، نا مالك عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

هذا الذي وجدته من رواية علي بن مسلم عن بشر، بإثبات الواسطة، ولعلّ خلافاً وقع عليه فيه!.

وكذا رواه عن بشر وصرّح برفعه: محمد بن بشار، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٥٦).

قال الجوهري في «مسند الموطأ» (ص٣٤٥): «هذا حديث موقوف[١]، وقد رواه في غير «الموطأ» بشر بن عمر عن مالك مسنداً».

وقال ابن عبد البر (٢١/ ٥٦):

«هذا الحديث في «الموطأ» موقوف عند جماعة الرواة، إلا أن بشر بن عمر رواه عن مالك... فرفعه وأسنده، وهو حديث محفوظ عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسنداً، رواه ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ[٢]، ولصحته مرفوعاً ذكرناه، والحمد لله».

---

(١) له حكم الرفع، فقول الصحابي: «من الفطرة» كقوله: «من السنة».

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧)، ومسلم (٢٥٧)، وأبو داود (٤١٩٨)، والترمذي (٢٧٥٦)، والنسائي (١/ ١٤ ـ ١٥ و٨/ ١٨١) وفي «الكبرى» رقم (٩، ١٠، ١١، ٩٢٩٠)، وابن ماجه (٢٩٢)، وابن أبي شيبة (١/ ١٩٥)، وابن حبان (٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨٢)، وابن عيينة في «جزئه» رقم (١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٥٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩) رقم (١٤٣)، ومحمد بن عبد المنعم الحراني في «جزء المخرَّمي والمروزي» رقم (٣٨٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٩٨، ٩٨ ـ ٩٩) وفي «معجم الشيوخ» (الأرقام ٤١٨، ٦٣٤، ١٦١٣)، وفي «تبيين الامتنان بالأمر بالاختتان» رقم (١، ٢، ٣)، ومحمد بن عبد الباقي في «المشيخة الكبرى» (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) رقم (٥٣)، وابن رشيد الفهري في «مِلْءُ العيبة» (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) من طرق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن =

قال:

«وكذلك رواه ابن الجارود عن عبد الرحمٰن بن يوسف، عن بندار ويحيى بن حكيم جميعاً، عن بشر بن عمر، عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

وقال ابن عبد البر: «ورواه محمد بن يحيى الذهلي عن بشر بن عمر، عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفاً، لم يتجاوز به أبا هريرة، وهو الصحيح في رواية مالك إن شاء الله، وقد روي عن مالك مرفوعاً من غير رواية بشر بن عمر». وساقه من طريق ابن لهيعة عن شيخه ابن أبي الجهم العدوي، عن مالك، وسبق ذكرها وتخريجها.

والخلاصة: الحديث في «الصحيحين» من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رفعه[1]، وأما حديث مالك فهو في «الموطأ» موقوف لفظاً، مرفوع

= أبي هريرة رفعه، هكذا رواه الأجلة من أصحاب الزهري، وخالفهم محمد بن أبي حفصة فرواه عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة، انظر: بسط الخلاف في «العلل» للدارقطني (٧/ ٢٨٢)، وتجد بسط التخريج في «مرويات الإمام الزهري المعلّة في كتاب العلل للدارقطني» (٣/ ١١٧٩ ـ ١١٨٩) رقم (٦٧) للدكتور عبد الله بن محمد دمفو، فقد أطال وأجاد النفس في الجمع والنقد.

(١) وورد نحوه من **حديث عائشة** عند مسلم (٢٦١)، وأحمد (٦/ ١٣٨)، وأبي داود (٥٣)، والترمذي (٢٩٠٦)، والنسائي (٨/ ٢٦)، وابن ماجه (٢٣٩)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٢٩٧، ط. الهندية) وغيرهم، **وابن عمر** رفعه: «**من الفطرة: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والأخذ من الشارب**» عند البخاري (٥٨٩٠)، وأحمد (٢/ ١١٨)، والنسائي (١٢)، وابن حبان (٤٥٧٨)، والطحاوي في «المشكل» (٦٨٢)، وأبي سعيد الأشج في «جزء فيه حديثه» (٤٦)، والبيهقي (٦٨٧) وغيرهم.

ونحوه عند الأشج (٤٧)، ومن طريقه البزار (١٢٢٥ ـ مختصر ابن حجر) وأبي يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (٧٧) ـ وابن عدي (٦/ ٤٠١)، من حديث **أبي الدرداء** رفعه: «**الطهارات أربع...**» وذكرها، وزاد «**السواك**» وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهذا الحديث من تخاليطه.

وفي الباب عن **عمار بن ياسر** رفعه، عند أبي عبيد في «المواعظ والخطب» (٢٩) و«الطهور» (رقم ٢٨٣ ـ بتحقيقي)، وأبي داود (٥٤)، وابن ماجه (٢٩٤)، وأحمد (٤/ ٢٦٤)، وأبي يعلى (١٦٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في «تبيين الامتنان بالأمر =

حكماً، ومن تجاوز به من طريقه إلى أبي هريرة، فقد وهم، وخالف سائر أصحاب مالك الثقات الأثبات.

*** فوائد من كتب شيخنا الإمام الألباني تلحق بما ذكره المصنف:**

١ ـ ذكرُ الصحابي الأجر في الحديث يدل على أنه لا يقال من قبل الرأي[(١)].

٢ ـ قول الصحابي: «ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟» له حكم المرفوع[(٢)].

٣ ـ قول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم المرفوع بخلاف قول التابعي.

٤ ـ قال في «الإرواء» (٤/ ١٣٣): «قول الصحابي: «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» فإنه في حكم المرفوع عند جمهور أهل العلم، وهو الذي استقر عليه رأي علماء المصطلح». ونحوه في «الإرواء» (٢/ ٢٣) ولفظه: «قول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم المرفوع بخلاف قول التابعي ذلك، كما تقرر في المصطلح».

وقال في «السلسلة الضعيفة» (٥/ ٣٠٢): «قول (أُمرنا) بالبناء للمجهول، ومعناه: أمرنا رسول الله ﷺ».

٥ ـ وقال في «الصحيحة» (٦/ ق٢/ ٧٥٩): «لا فرق بين قول الصحابي: «أمر» وقوله: «فرض»».

٦ ـ ألحق في «التعليقات الرضية» (٣/ ٦٣) في هذا الباب قول الصحابي: «أحل لنا كذا»[(٣)].

= بالاختتان» (٧)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ـ الهندية)، والبيهقي (١/ ٥٣) وفيه علي بن زيد بن جدعان، وهو منقطع، انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٧٧). ومثله **عن أنس** عند محمد بن عبد الباقي في «المشيخة الكبرى» (٢/ ٧٠٤) رقم (١٩٨). وانظر: التعليق عليه.

(١) انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ ق ١/ ١٧٠).

(٢) انظر: «الثمر المستطاب» (٢/ ٤٠٤).

(٣) انظر ـ للاستزادة ـ: «الإرواء» (٢/ ٢٣)، «الضعيفة» (٢/ ٣٨٩، ٣/ ٨١)، «أحكام =

٧ ـ قال في «أحكام الجنائز» (١٢٨): «كأن ابن حزم لا يرى أن قول الصحابي «السنة كذا» في حكم المرفوع». قلت: نص على ذلك في «الإحكام».

وأخيراً، قال المصنف عقب روايته للأحاديث الثلاثة: «وسواء قال ذلك الصحابي في حكايته على عهد النبي ﷺ أو لم يقل، فمحمله محمل المسند كما قلناه حتى يظهر بالنقل غير ذلك».

قلت: هذا صحيح بالنسبة إلى أصل الاحتجاج، ولكن الألفاظ تتفاوت في القوة، فأقواها: «أصبت السنّة»[١]، و«سنّة أبي القاسم»[٢]، و«لا تلبسوا علينا سنّة نبيّنا»[٣]، و«لا تفسدوا علينا سنّة نبيّنا»[٤]. ومثله قولهم: «فقد عصى الله ورسوله»، و«عصى سنّة أبي القاسم».

وحكى المنذري في الأخير عن بعضهم أنه موقوف! وذكر ابن عبد البر أنه مسند عندهم، ولفظه: «ولا يختلفون في هذا، وذاك أنهما مسندان مرفوعان».

والظاهر أن ذكر الصحابي في زمن أو عهد النبي ﷺ أبعد من الاحتمال من إهماله، أو من ذكره بعده، فإنه يحتمل أن يكون الآمر والناهي من أدرك الخلفاء[٥]، لكن احتمال إرادته النبي ﷺ أظهر[٦].

= الجنائز» (١٥٢)، «ضعيف سنن أبي داود» (٩/ ٣٨٠)، «الصحيحة» (٤/ ١٤٦)، «أداء ما وجب من بيان الوضاعين في رجب» (١٢٦).

(١) انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٦٢٢).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» كتاب الحج: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج، و«صحيح مسلم»: كتاب الحج: باب جواز العمرة في أشهر الحج.

(٣) انظر: «سنن أبي داود»: كتاب الطلاق: باب في عدة أم الولد.

(٤) سنن ابن ماجه (١/ ٦٤٢).

(٥) قال ابن قُطْلوبغا في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق١٨/أ): «إذا قال الصحابي المعروف بالصُّحبة: أُمِر فلان، ينظر فلان ذاك، هل تأمَّر عليه غير سيدنا رسول الله ﷺ أو لا؟ فإن تأمَّر عليه غيره فينبغي أن يتثبت فيه، وإن لم يتأمَّر عليه غيره فيتمحَّض أنه ﷺ هو الآمر». قلت: وهذا تفصيل حسن، وهو راجع إلى الكلام السابق، أو زيادة إيضاح له.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٣١ ـ ٤٣٣) للزركشي.

قال أبو عمرو الداني:

٢ ـ فصل

[١٣] وما قال فيه ناقلوه: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو أعلمناه أو سمعناه قراءة عليه أو قرأه علينا، فذلك كلُّه متصلٌ لا إشكال فيه.

[١٤] قال أبو عمرو: ومن شرائط المسند ألَّا يكون في إسناده: أُخبِرتُ عن فلان، ولا حُدِّثْتُ عن فلان، ولا بلغني عن فلان، ولا رفعه فلان، ولا أظنه مرفوعاً[١]، وشبه هذا من الألفاظ التي ينفسد بها ويخرج عن حدِّ المسند.

الشرح:

قال أبو عبيدة: من شروط صحة الحديث الاتصال، وقول الراوي: «أُخبرت» و«حُدِّثت» و«بلغني» دليل على عدم الاتصال، وإن صحت المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، لأنه «لا يلزم من الإدراك ثبوت السماع، فهذا شيء آخر»[٢].

فهذا يلحق بالضعيف لعدم إدراك الراوي لمن حدثه، أو بنفي سماع الراوي من شيخه، إذ هذه الصيغ محتملة الانقطاع، والأصل في الحديث عدم الثبوت، حتى يقوم الدليل على ذلك.

وأما قول: «رفعه فلان» فهو من المسند المتصل خلافاً لما قاله المصنف!.

---

(١) العبارة من قوله: «ومن شرائط المسند...» إلى هنا في «معرفة علوم الحديث» (ص١٤٣) للحاكم، وعنده بعدها: «وغير ذلك ما ينفسد به» وعبارة المصنف أوضح، وهو كثير النقل من «معرفة الحاكم»، ثم للعبارة التي قبلها: «وما قال فيه ناقلوه...» عند القابسي في (مقدمة) «تلخيصه للموطأ» (ص٣٨)، وستأتي بحروفها عند شرحي لفقرة رقم (١٥).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٣٦).

قال ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» (٤٦): «من قبيل المرفوع: الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: «يرفع الحديث» أو «يبلغ به...». قال: «فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً».

وهذا هو المقرر في كتب المصطلح[١].

ويدل عليه ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٦٨٠) بسنده إلى ابن عباس قال: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكَيَّة نار، وأنهى أمتي عن الكي» وفيه: «رفع الحديث» وقد أورده البخاري مرفوعاً على إثره برقم (٥٦٨١).

ومثله قول الصحابي: «لا أعلمه إلا رفعه».

أخرج البخاري في «صحيحه» (٧٤٠) حديث سهل بن سعد الساعدي وفيه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقال: «لا أعلمه إلا يَنْمِي ذلك إلى النبي ﷺ».

بقي حكم قول الصحابي: يأثره، فهو في حكم الرفع، أفاده الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٤٢). وكذا قوله: «رواية»[٢] فهو «بمعنى (مرفوعاً) كما هو مقرر في علم المصطلح». أفاده شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٦٢٧)، ومثَّلت به كتب المصطلح، وسبق ذكر بعضها.

ومن المرفوع الصريح المتصل عند الأصوليين وعلماء المصطلح غير ما ذكره المصنف في الفقرة (١٣): شافهنا[٣]، أو قال لي، ومثله قول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ، فهذه الصيغ مع ما ذكره المصنف ظاهرة في السماع، وتقتضي الاتصال، ولا يتطرق إليها احتمال الواسطة، بل «هي نص في عدم

---

(١) انظر: «اختصار علوم الحديث» (ص٤٧) لابن كثير، «نزهة النظر» (٥٤)، «فتح المغيث» (١/ ٦٥)، «الكفاية» (١٦).

(٢) انظر مثلاً عند الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢٦).

(٣) انظر: «المستصفى» (١/ ١٢٩)، «الإبهاج» (٢/ ٣٢٨)، «نهاية السول» (٣/ ١٨٥).

الواسطة» كما في «البدخشي على مناهج العقول» (٢/ ٣٥٦).

هذا هو الأصل، إلا إن ثبت توسُّع أو تأوُّل في مثل هذه الاصطلاحات، وأسوق على ذلك مثالين:

الأول: ما جاء عند مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٨) في حديث الذي يقتله الدجال، ثم يحييه، ثم يقول: من أنا؟ فيقول: «أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه»، «ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات»[١]، فعلم «أن حدثنا ليست بنصٍّ في أن قائلها سمع»[٢]!.

ولهم على هذا أجوبة:

أولاً: الأصل في هذه اللفظة «حدثنا» على السماع، «والحمل على غيره مجاز، والحمل على الظاهر أولى». أفاده ابن حجر في «النكت» وزاد:

«ولا يرد على هذا قول الرجل الذي يقتله الدجال: أنت الدجال الذي أخبرنا عنك رسول الله ﷺ، لأن الكلام إنما هو حيث كان السماع ممكناً، وأما إذا كان غير ممكن، فيتعين الحمل على المجاز بالقرينة»[٣].

ثانياً: إن هذا الرجل هو الخضر، هكذا سمّي في «صحيح مسلم»[٤]!! فحينئذ لا مانع من سماعه[٥]! وهذا بعيد جداً، والراجح موت الخضر، كما

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٣٧٩).
(٢) المرجع السابق.
(٣) النكت على ابن الصلاح (١/ ٢٥٤).
(٤) نعم، هو فيه (٢٩٣٨) ولكن ليس من صلب «الصحيح»، وإنما هو من إضافات بعض الرواة لـ «صحيح مسلم»، إذ جاء على إثر الحديث: «قال أبو إسحاق: يقال إن هذا الرجل هو الخضر عليه السلام»، وأبو إسحاق هذا ليس السبيعي، كما توهمه القرطبي في «التذكرة» (ص٣٥٧)، وإنّما هو ابن سفيان من رواة «صحيح مسلم»، كذا عيّنه القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/ ٤٩٠)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٢٨٥)، وابن حجر في «الزهر النضر في نبأ الخضر» (ص٦٤).
وينسب هذا القول في كتب المصطلح لمعمر ـ كما في «تدريب الراوي» و«فتح المغيث» وغيرهما ـ وهو عند عبد الرزاق (١١/ ٣٩٣) وهو من بلاغاته فليس له حكم رفع، ولذا قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٣٣٤): «ليس فيه حجة».
(٥) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٩)، «فتح المغيث» (٢/ ٤٢، ط. عويضة).

بسطناه في تعليقنا على «الفوائد الحديثية»[1] لابن القيم.

ثالثاً: مراد هذا الرجل الحديثيّ[2] الذي يدرك الدجال ويفضح أمره: أن النبي ﷺ حدّث الأمة الإسلامية به، وهو واحد منها، وبلغه ذلك من طريق علميٍّ صحيح. ومثله:

المثل الآخر: ما كان يقوله الحسن البصري: حدثنا أبو هريرة، وكان مراده ـ وهو من أهل المدينة النبوية ـ أن أبا هريرة حدّث أهل المدينة، فكان الحسن يتأوّل.

ومثله: قول أبي نعيم في الإجازة: (أخبرنا)، قال الذهبي في «الميزان» (١/ ١١١): «قلت: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره وهو ضرب من التدليس».

وقال في «السير» (١٧/ ٤٦١): «ثم إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهب معروف، قد غلب استعماله على محدّثي الأندلس، وتوسعوا فيه».

قلت: ومنهم ابن دحية، قال الذهبي في «السير» (٢٢/ ٣٩٣): «كان ابن دحية ممن يطلق (حدثنا) في الإجازة».

فهذا من باب التوسع في العبارة، ويحمل على غير الظاهر منها بقرائن معلومة، تحتفّ بكل قضية، ولا تلغي أصل الاستعمال في الاتصال.

ومما يلحق بالألفاظ الصريحة التي ذكرها المصنف في فقرة (١٣): قول الصحابي: خطب رسول الله ﷺ، أو وعظنا، ومثله على ـ مذهب الجماهير[3] ـ قول الصحابي: قال رسول الله ﷺ.

جاء في «المسودة في أصول الفقه» (٢٦٠): «إذا قال الصحابي: قال رسول الله ﷺ، حمل على أنه سمعه منه، ما لم يقم دليل على واسطة، عند أصحابنا والشافعي»، وألحق بها المصنف صيغة (عن) وادعى الإجماع على أنها مسندة متصلة، قرر هذا في الفقرة الآتية.

---

(١) انظره (ص٨٦ ـ ٨٨).

(٢) فيه إشارة إلى أن من أسباب النجاة من الفتن بعامة ـ إذ فتنة الدجال أشدها ـ التمسك بالحديث، والتيقّن عليه، وانشراح الصدر بقَبوله، وعدم إخراجه عن ظاهره، ولا سيما في الأمور الغيبية.

(٣) عزاه لهم النووي في «ما تمس إليه الحاجة» (٧٠) وغيره، انظر: «توضيح الأفكار» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

قال أبو عمرو الداني:

٣ ـ فصل

[١٥] وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: (عن [عن][1]) فهي أيضاً مُسنَدةٌ متَّصلة بإجماع أهل النَّقل، إذا عُرِفَ أنَّ الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيِّناً، ولم يكن ممن عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً.

ومثال ذلك ما:

[١٦] حدثناه أحمد بن عمر بن محمد القاضي بالجيزة قال: حدثنا أحمد بن مَسْعُود الزُّبيري قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم قال: حدثنا ابن وَهْب قال: أخبرني عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: «**كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه، ويفطر حتى أقول: ما هو بصائم، وكان أكثر صيامه في شعبان**» [ق/ ٤/أ].

[١٧] فهذا مسند ولم يذكر فيه سماع؛ لأنَّ رواتَه مدنيُّون، وليس من مذهبهم التدليس، وكذلك سائر ما يرد من الأخبار عن أهل الحجاز وأهل البصرة والشام ومصر؛ لأنهم لا يدلِّسون[2].

الشرح:

قال أبو عبيدة: الفقرة رقم (١٥) من هذا الكتاب منقولة في جُلّ كتب

---

(١) نقل هذه الفقرة بتمامها أبو عبد الله محمد بن رشيد الفهري في «السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» (ص٣٠) وعنده: «عن عن» مكررة، وكذا وجدتها عند القابسي في «مقدمة تلخيصه لرواية ابن القاسم للموطأ» (ص٣٨) ـ وستأتي عبارته ـ ونقله هكذا مع زيادة ـ تأتي في الشرح ـ الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٢٣ ـ ٢٤)، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

(٢) نقلها المصنف من الحاكم وتصرف فيها على وجه فيه خلل، وسيأتي نقله لها بتمامها في آخر هذا الجزء. فقرة رقم (١١٨ ـ ١١٩).

المصطلح، ونقلها جمع عن المصنف، مما يبيِّن أهمية كتابنا هذا، وعناية العلماء به قديماً، وسبق في مطلع الكتاب الإشارة إلى هذا عند قول المصنف في فقرة (٢) عند قوله: «... لا إشكال في اتّصاله هو: ما يرويه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعُه منه بسن يحتملها»، وهذا يلتقي مع قوله هنا: «إذا عُرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً، ولم يكن ممن عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً».

ومع قوله الآتي في فقرة رقم (١٨): «وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبهه من اللفظ، ولم يقل: حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه، سالماً من التدليس فهو أيضاً مسند متصل بالمنقول عنه».

وهذه هي مسألة الاحتجاج بـ(المعنعن)، والمهم هنا نقل المصنف الإجماع على حملها على الاتصال، بقوله: «مسندة متصلة بإجماع أهل النقل»، وذكر هنا شرطين اثنين، ثم ذكر في الفقرة (١٨) شرطاً ثالثاً.

وهذا الإجماع تلقّفه كثير من العلماء عن المصنف، وسيأتي ذكر لبعضهم مع نقل ما يسعف في بيانه وإيضاحه أو ذكر فائدة تساعد على تحرير وتحقيق.

والذي رأيتُه في بطون الكتب يدلل على أنَّ النقل من جزئنا هذا كان بالواسطة في هذه المسألة مهمة، حتى قيل: إنها أشهر فرق بين صنيع إمامي الدنيا في «صحيحيهما»!! فالبخاري ـ وشيخه ابن المديني قبله ـ وغيرهما هل يشترطان مطلق اللقاء أم السماع؟!

والذي أُراه أنَّ لبساً وقع في المسألة، وخرج بها عن حدِّها، وكَثُر الاحتمال فيها، وتقوّل فيها على أصحابها، فَنَقْلُ ابنِ الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٨ ـ ١٢٩) عن المصنف ما في فقرة (١٨) فقط أوهم أنه يوافق اشتراط اللقاء أو السماع وزيادة عليه، فحمِّل على وجهة تخالف المقرر هنا، وهذا نص كلامه بحروفه:

«ذَكَر مُسْلِمٌ[1] عن بعض مُنتحلي الحديث من أهل عصره[2]: أنه ذهب في الأحاديث المنعنعة، وهي المَقُول فيها: فلان عن فلان، إلى أنه لا تقوم بها الحجة حَتَّى يثبت أنَّ فلاناً وفلاناً قد التقيا واجتمعا مرَّة أو أكثر، أو سمع أحدهما من الآخر، أو نحو ذلك، وإذا لم يثبت ذلك ولكن ثبت أنهما متعاصران لَم يُكْتَفَ بذلك، ولم يُحتج به.

وأخذَ مُسلم في رَدِّ هذا على قائله وفي الطعن عليه، حتى أفرط وادعى أنه: قول ساقط مُخْتَرع، مُسْتَحْدَثٌ، لم يُسْبَق صاحبه إليه، ولا ساعده أحدٌ من أهل العلم عليه، وأنَّ المتفق عليه بين أهلِ العلم بالأخبار أنَّه يُكْتَفى في ذلك بكونِهما في عصر واحد مع إمكان التلاقي والسماع، واحتج بما اختصاره: أنَّ المُعَنْعَنَ عندهم يُحمل عَلى الاتصال إذا ثبت التلاقي بينهما ولم يُعرف بِتَدْليس مَع إمكان الإرْسالِ فيه اكتفاء بإمكان السَّماع، فكذلك إذا ثبت مجرد التعاصر وأمكن التلاقي.

والذي صار إليه مُسْلم هو المُسْتَنكر، وما أنكره قد قيل: إنَّه القَول الذي عليه أئمة هذا العلم، عَليُّ ابن المديني والبُخاري وغيرهما، ومنهم من لم يَقتصر في ذلك على اشتراط مطلق اللقاء أو السماع، **وزاد عليه فاشترط أبو عَمْرو الداني المقرئ الحافظ: أنْ يكون معروفاً بالرواية عنه!!.**

واشترط أبو الحسن القابسي المالكي: أنْ يكونَ قد أدرك المَنقول عنه إدراكاً بَيِّناً.

واشترط أبو المُظفر السَّمعاني الشافعي: طُول الصُّحبة بينهما.

والجواب عما احتجَّ به مُسْلِمٌ: أنَّا قبلنا المُعَنْعَنَ وَحَمَلْناهُ عَلى الاتصال بعد ثبوتِ التلاقي مِمَّن لَمْ يُعرف منه تَدْلِيس، لأَنَّه لو لم يكن قد سَمِعه مِمَّن رواه عنه لكان بإطلاقه الرواية عنه مُدَلِّساً، والظاهر سلامته من وَصْمَة التَّدْليس، ومثل هذا غير موجود فيما إذا لم يُعلم تُلاقِيهما، وما أتى به مُسْلِمٌ

---

(١) في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٢) انظر: عن تعيينه كتابنا «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٥١٥).

مِنَ الإفراطِ في الطَّعْنِ على مُخالِفِهِ يَليق بمن يُخالف في مطلقِ العنعنة، فكأنَّه لَمَّا تَوَهم عدم الفرق بين الصورتين طَرد ذلك في الصورة المذكورة أيضاً، والله أعلم»[1]. انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة: أبو الحسن القابسي هو علّامة المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف (ت٤٠٣هـ)[2]، فهو متقدِّم على المصنف، فالإدراك البيِّن بين المعنعن عنه والمعنعن هو من كِيسِهِ[3]، ونقله المصنف عنه.

والمهم في كلام ابن الصلاح السابق أنه نقل عن أبي عمرو الداني: أن يكون معروفاً بالرواية عنه، وقال قبله لما ذكر اشتراط مطلق اللقاء أو السماع: «وزاد عليه» فأوهم أن مذهبه أنه لا يرى حجية المعنعن[4]، وهذا ليس كذلك كما هو مذكور هنا، ويدل على ذلك بيقين ما نقله ابن الصلاح نفسه في «معرفة علوم الحديث»[5] في (النوع الحادي عشر: معرفة المعضل) (ص٣٦ ـ ط. البغا) تحت (تفريعات) وجعل (أحدها) ـ وهي الأولى ـ ما نصه:

«الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه: فلان، عن فلان عدّه بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يتبين اتصاله بغيره.

والصحيح ـ والذي عليه العمل ـ أنه من قبيل الإسناد المتصل. وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم. وأودعه المشترطون للصحيح في

---

(١) نقله عن ابن الصلاح: النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٢٧)، وعنه الطاهر الجزائري في «توجيه النظر» (١٨٨ ـ ١٨٩)، ونقل ابن التركماني في «مختصر علوم الحديث» (ق٧/ ٢) اشتراط الداني أن يكون المعنعن معروفاً بالرواية عن المعنعن عنه.

(٢) انظر له: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٧٩)، «العبر» (٣/ ٨٥).

(٣) ثم تابعت البحث، ووجدت عبارته، وفوجئت بكثرة نقل المصنف عنه، وسيأتي بيان ذلك، كل في محلِّه، والله الموفّق.

(٤) لذا احتار بعض المعاصرين ممن خص هذه المسألة بالتصنيف في مذهب الداني، وجعله متأرجحاً بين أربعة مذاهب متباينة، وسيأتي ـ لاحقاً ـ كلامه.

(٥) نقله عنه جمع، ولا سيما من اختصر كتابه، كابن جماعة في «المنهل الروي» (٤٨)، وابن الملقن في «المقنع» (١/ ١٤٨)، وأبو الحسن التبريزي في «الكافي» (ق١٤/ب)، وتعقّب كلام ابن الصلاح هذا غير واحدٍ ممن نكت أو أصلح كتاب ابن الصلاح، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً، والله الموفّق، لا ربَّ سواه.

تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ[1] أن يدّعي إجماع أئمة الحديث على ذلك. وادعى أبو عمرو الداني ـ المقرئ الحافظ ـ إجماع أهل النقل على ذلك.

وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً[2]، مع براءتهم من وصمة التدليس. فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك. وكَثُر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال (عن) في الإجازة، فإذا قال أحدهم: قرأت على فلان عن فلان، أو نحو ذلك، فظن به أنه رواه عنه بالإجازة. ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى، والله أعلم». انتهى.

ويدل عليه أيضاً ما سبق في أول فقرة رقم (٢)، وفيها قول المصنف:

«المسند من الآثار الذي لا إشكال في اتصاله، هو: ما يرويه المحدِّث عن شيخٍ يظهر سماعه منه بسنٍّ يحتملها، وكذلك شيخه إلى أن يصل الإسنادُ إلى الصحابيِّ إلى رسول الله ﷺ».

---

(١) في كتابه «التمهيد» (١/ ١٢) وتعقب ابن الصلاح في قوله «كاد» فقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٨٣): «ولا حاجة إلى قوله «كاد» فقد ادَّعاه»، وبنحوه عند الأبناسي في «الشذا الفياح» (١/ ١٦٠ ـ ١٦١)، والزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٢٢). ونكَّت ابن حجر (٢/ ٥٨٣) على قول ابن عبد البر (كاد) فقال: «إنما عبر هنا بقوله «كاد» لأن ابن عبد البر إنما جزم بإجماعهم على قبوله، ولا يلزم منه إجماعهم على أنه من قبيل المتّصل». وانظر: «النكت الوفية» (ق١٢٩/ب) للبقاعي، «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٠).

(٢) اعترض عليه مغلطاي بقوله في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٧٩/ب): «يخدش فيه ما ذكره الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «اليواقيت»: يجوز لمن عاين شيخاً، ورآه، وسمع منه أن يروي عنه ما فاته من غير أن يذكر الواسطة، لا سيما إذا أذن له وأجازه، وأما من عاصره ولم يره، فلا يجوز له أن يروي عنه حتى يذكر الواسطة بدليل المخضرمين».

قلت: إن استعملت (عن) في الإجازة، فهذا من قبيل الاصطلاح، والاصطلاح لا اعتراض عليه، وقيل:

وكثر استعمال عن في ذا الزَّمن ... إجازة وهي بوصل ما قمن

وهذه العبارة مأخوذة[1] من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ذكر النوع الرابع) (ص١٣٧ ـ ط. السلوم)، قال:

«المسند من الحديث: أن يرويه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ».

وفي رواية الثغري[2] للكتاب ـ كما في هامشه ـ: «... عن شيخ بظهور سماعه، ليس يحتمله، وكذلك سماع شيخه».

وهذا الاختلاف قديم، نبَّه عليه أبو عبد الله محمد بنُ رشيد الفهري في كتابه «الجليل» السُّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين[3] في السَّند المعنعن» (ص٣٥ ـ ٣٧) قال بعد نقله عن الحاكم «بسن محتملة»: «إلا أن هذا الموضع من كتاب الحاكم فيه اضطراب بين رواته، فروي كما ذكرناه: «بسنٍّ محتملة» وعند ابن سعدون[4] «بسنٍّ يحتمله». والمعنى واحد، أي أنّه يكتفي في ظهور السماع بكون السنّ تحتمل اللقاء. ومعنى هذا يكتفي بالمعاصرة.

وإلى هذا المعنى ذهب مسلم[5] رحمه الله حيث قال: «وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أنّ كل رجل ثقة رَوَى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قطّ أنّهما اجتمعا ولا تشافها

---

(١) من عادة المصنف النقل من الحاكم في «المعرفة»، وأبرزتُ ذلك في كثير من المواطن في الشرح.

(٢) وقعت روايته في نسخة من «المعرفة» محفوظة في دير الأسكوريال ـ مدريد، وأما الثغري هذا (الرواي لها عن الحاكم) فهو علي بن العباس بن أحمد بن العباس أبو الحسن الثغري النيسابوري، ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/٩).

(٣) يريد البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى.

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن سعدون بن علي (ت٤٨٥هـ) بالقيروان، عالم بالفروع والأصول، انظر: «الأعلام» (٧/٨) للزِّركلي.

(٥) في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٤).

بكلام، فالرواية ثابتة والحجّة بها لازمة، إلّا أن تكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلقَ من رَوَى عنه أو لم يسمع منه شيئاً. فأمّا والأمر مبهم على الإمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتّى تكون الدلالة التي بيّنّا». انتهى. قال ابن رشيد على إثره:

«**وإلى هذا المعنى أيضاً ذهب الحافظ أبو عمرو المقرئ الداني في «جُزء له وضعه في بيان المتّصل والمرسل والموقوف والمنقطع». فقال: «المسند من الآثار الذي لا إشكال في اتّصاله هو ما يرويه المحدّث عن شيخ يظهر سماعه منه بسنّ يحتملها. وكذلك شيخه عن شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى الصحابي إلى رسول الله ﷺ**». فهذا موافق ظاهره لهذه الرواية. وقد يحتمل أن يكون مراده بقوله: «**يظهر سماعه بسنّ تحتمله**» أي أنّه يعلم السماع بقوله، وتكون سنّه تصدّق ذلك، والله أعلم.

ويُروى أيضاً كلام الحاكم: «**يظهر سماعه منه ليس يحتمله**»، وهكذا قرأته بخطّ خلف بن مدبر في أصله، وذكر في صدر كتابه: «أنّه روَى الكتاب عن الباجي والعذري»، وهذه الرواية عندي أظهر، وعليها يدلّ كلامه بعدُ عند التمثيل. وظاهر الكلام أيضاً مُشعرٌ بذلك من حيث قرينة المطابقة، حيث قال: «يظهر سماعه» فهذا إثبات لظهور السماع ـ ثمّ أكّد ذلك بقوله: «ليس يحتمله»[1]. فنفى أن يكتفي بمجرّد الاحتمال من حيث المعاصرة بل لا بدّ أن

---

(١) في مطبوع «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر: «ليس يحتمله»! قال د. أحمد بن فارس السلوم في تعليقه على «المدخل» للحاكم: «لكن المحقق الدكتور ربيع المدخلي غيَّر المتن على ما هو مطبوع في نسخة السيد معظم، فأساء من حيث لا يدري»! بينما قال الشريف حاتم العوني في كتابه «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين (ص٩٨): «لكن محقق «النكت» غيّره إلى «السن يحتمله» قال: «وهو تغيير في محله ولا شك». وهكذا هي في «جامع الأصول» (١/ ١٠٧)، ونقلها هكذا الشريف حاتم ـ حفظه الله ـ عن نسخة مكتبة عارف حكمت من «معرفة الحاكم» (ق٧/ب)، وهي في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، رقم (٧٤/ ٢٣١) وتأكدت منها، فهي كما قال، وكذا نقله الداني في فقرة رقم (٢)، وهو يعتمد على الحاكم كثيراً.

يكون السماع ظاهراً معلوماً. والتمثيل يدلّ على صحّة هذا، . . .». انتهى كلامه.

قلت: تتابعت كتب المصطلح على ذكره برسم «ليس محتملة»، فإن صح فالوجه الآخر مصحّف، والرسم متقارب، وإن اختلف توجيه المعنى[1].

ومرة أُخرى نجد صاحبنا أبا عمرو الداني ينقل عن القابسي، إذ وجدت في (مقدمة) القابسي لتلخيصه رواية ابن القاسم لـ«الموطأ» (ص٣٨) ما نصه:

«والبيِّن الاتصال ما قال فيه ناقلوه: حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، أو سمعناه منه قراءة عليه، أو قراءة علينا، فهذا اتصال لا إشكال فيه». قال:

«وكذلك ما قالوا فيه: (عن، عن) فهو أيضاً من المتّصل، إذا عرف أن ناقله أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً، ولم يكن ممن عرف بالتدليس».

والذي يهمُّنا هنا أن (الإدراك البيِّن) الذي يريده المصنف ـ ونقله عن القابسي ـ هو (المعاصرة)، بدلالة قوله في فقرة رقم (٢٢):

«وكذا قول عروة في الحديث نفسه كذلك: «كان بشير بن أبي مسعود يحدّث عن أبيه» لاستيقان إدراك عروة مَنْ هو أكبر من بشير». ومثله قوله ـ قبل في فقرة (٢١) ـ: «لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة، مع سلامته من التدليس».

والعبارتان بالحرف عند القابسي في (مقدمته) لـ«تلخيص رواية ابن القاسم للموطأ» (ص٣٩ ـ ٤٠).

واستخدام (الإدراك) بمعنى (المعاصرة) قديم، فها هو أبو حاتم الرازي يقول: «لم يدرك مكحول شريحاً»[2]. قال رشيد الدين العطار في «غرر الفوائد المجموعة» (ص٢٤٣ ـ ط. سعد آل حميِّد): «يحتمل أن يريد بالإدراك اللقاء

---

(١) انظر: تفصيله في التعليق على «معرفة علوم الحديث» للحاكم (١٤٠ ـ ١٤١)، و«إجماع المحدثين» (ص١٠٠).

(٢) «المراسيل» (ص٢١٣/ رقم ٨٠٣).

والرؤية، وإن كان خلاف الظاهر». كذا نقله أبو زرعة في «تحفة التحصيل» (٥١٦) عن الرشيد، وفي المطبوع من «الغرر» بعد كلمة «بالإدراك»: «السماع»، فقط وهو بين معكوفين، وقال محققه في الهامش: «سقط من النسخ، ولكنه يفهم من خلال السياق»!.

فـ(الإدراك البيِّن) المعاصرة القوية الحقيقية الكافية لاستيقان السماع، وليست مجرد مطلق المعاصرة.

ولذا قال يحيى بن معين: «عمرو بن الأسود العنسي أدرك عمر»، قال أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (٣٧٧): «ظاهره أنه لم يسمع منه»، «وقال ذلك، لأنه حمل (أدرك) على المعاصرة، واكتفاء ابن معين بقوله عنه: عاصر عمر، فيه إشارة إلى أنه لا يصح له فوق المعاصرة شيء، وإلا لقال: (سمع) أو حتى (روى)»[1].

قال العلامة المعلِّمي اليماني في «التنكيل» (١/ ٨٤): «لا يكفي احتمال المعاصرة» وقال: «وأهل العلم كثيراً ما ينقلون في ترجمة الراوي بيان من حدث عنهم، ولم يلقهم، بل أفردوا بالتصنيف كـ«مراسيل ابن أبي حاتم» وغيره، ولم يعتنوا بنقل عدم الإدراك لكثرته، فاكتفوا باشتراط العلم بالمعاصرة».

فكلام أبي عمرو الداني ظاهر جداً على أنه على مذهب مسلم، فيقول مسلم ـ مثلاً ـ في «مقدمة صحيحه» (٣٤): «وأسند عبيد بن عمير عن أم سلمة زوج النبي ﷺ حديثاً، وعبيد بن عمير ولد في زمن النبي ﷺ».

فمسلم هنا تحقق من معاصرة عبيد لأم سلمة، وهكذا صنع مسلم بذكره لقرائن متعددة لكثير من الرواة تؤكد أنه يريد (الإدراك البيِّن).

فلما ذكر مثلاً رواية عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن أنس، قال في مقدمة «صحيحه» (٣٤): «وأسند عبد الرحمٰن بن أبي ليلى ـ وقد حفظ عن عمر بن

---

(١) «إجماع المحدثين» (١٠٣).

الخطاب، وصحب علياً ـ عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ».

فالجملة المعترضة «وقد حفظ عن عمر وصحب علياً» ليست من الحشو والتطويل بلا طائل، بل يريد أن يؤكد (الإدراك البيِّن)، إذ وفاة عمر وعلي متقدّمة على أنس، فإدراكه له بيِّن، لا ينازعه فيه أحد.

وهكذا قال مسلم لما ذكر رواية ربعي بن خراش عن عمران، قال في «مقدمة صحيحه» (٣٥): «وأسند ربعي بن خراش عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ حديثين، وعن أبي بكرة عن النبي ﷺ حديثاً، وقد سمع ربعي من علي بن أبي طالب وروى عنه».

فقوله الأخير: «وقد سمع من علي...» يريد به أن إدراكه لعمران وأبي بكرة بيِّن، وليس مجرد مطلق الإدراك.

ومن هذا الباب ذكره لبعض التابعين أنهم أدركوا الجاهلية[١]، بل لعلّ إفراد مسلم لهم بالتصنيف[٢]، من أجل التدليل على ما يريد من الإدراك البيِّن بين المعنعن والمعنعن عنه من الرواة.

تبقى إشكالية تحتاج إلى فحص وفتش وبحث، وهي: ادّعاء إجماع أبي عمرو الداني بقوله: «متصل بإجماع أهل النقل»[٣].

سبق أن قررنا أنَّ أبا عمرو الداني في هذه المسألة على مذهب الإمام مسلم، وهو أيضاً حكى الإجماع، فقال في «مقدمة صحيحه» (٢٩ ـ ٣٠):

«إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار، والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأتِ في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة»[٤].

---

(١) انظر: «مقدمة صحيح مسلم» (٣٤).

(٢) له «المخضرمون»، انظر عنه كتابنا: «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٣) لاحظ أن عبارة القابسي ليس فيها هذا الحدّ، وإنما قال: «فهذا اتصال لا إشكال فيه».

(٤) تكلّمت على مذهب مسلم بالتفصيل في (الحديث المعنعن) في كتابي «الإمام مسلم =

فقول مسلم هنا: «وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه» هو الإدراك البيِّن، المذكور هنا، ويعرف بالقرائن التي مثّلنا عليها في كلام الإمام مسلم السابق، ولا يفهمنّ أحد أن القرائن تقتصر على كونها لفظية، لا بل هي خاصة بأهل الصنعة الحديثية وهي عندهم أعم من ذلك، ومن أتقن هذا الباب وأمعن النظر فيه سهل عنده الخلاف[1] الذي يكثر من ذكره المتأخرون.

بل لعلّ تشعُّب الأمثلة فيه، وعدم فحصها وعرضها على المراد من الكلام النظري، وكثرة وجود التعليل في كلام البخاري بالانقطاع ما قد يعمق الشائع الذائع من الخلاف بين مسلم وشيخه البخاري في هذا الباب، ولله درّ ابن القطان الفاسي[2] القائل في كتابه «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤١٦) عن الانقطاع: «ويكون هذا أبين في اثنين لم يُعلم سماعُ أحدهما من الآخر، وإن كان الزمان قد جمعهما، وعلى هذا المحدِّثون، وعليه وضعوا كتبهم، كمسلم في كتاب «التمييز»، والدارقطني في «علله» والترمذي، وما يقع للبخاري، والنسائي، والبزار، وغيرهم ممن لا يحصى كثرة: تجدُهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا روي بزيادة واحد بينهما»[3].

= ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٣١)، فلا داعي للإعادة، وللأستاذ خالد منصور الدريس «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين».

وذهب صاحب هذه الدراسة إلى أن اشتراط السماع هو مذهب البخاري في أعلى الصحة لا في أصلها، وستأتيك كلمة في ذلك قريباً، فلتنظر.

(١) هو عندي ـ على التحقيق ـ في (كيفية ثبوت اللقاء) وإلا فلا يتصور خلاف في إثبات اتصال دون لقاء، واتسع تخريج العلماء على تأصيل مسلم على وجه فيه اعتراض وانتقاد، مما جعل المعترضين يتعلقون بكلام للبخاري، فاتسعت ـ مع كثرة الأمثلة ومرور الزمن ـ الفجوة على وجه تكاد لا تُقال فيه (العثرة) أو تسد (الثغرة).

(٢) جمع أخونا المغربي مصطفى أبو سفيان آراءه في المصطلح في كتاب مطبوع بعنوان «آراء ابن القطان الفاسي في علم مصطلح الحديث من خلال كتابه بيان الوهم والإيهام» وأرسله إلي بخطه، ثم رأيتُه مطبوعاً، وفيه (ص٤٨ ـ ٥١) تحت عنوان (العنعنة) سياقه لشرط البخاري ومسلم في هذه المسألة.

(٣) انظر: «بغية النقاد» لابن المواق (٢/ ٢٦٠).

قلت: وهذا لا يعرف إلا بالملكة الحديثية، والتعنِّي بجمع الطرق، ومعرفة طبقات الرواة، والصلة بينها، فإذا كان البلد بعيداً بين الراوي والمروي عنه، ولم يصرح بالسماع منه البتة، ولا يعرف له رحلة، فهذه قرائن تجعلنا نرجح عدم الإدراك البيِّن، لذا قال مسلم عقب حكايتنا لمذهبه، وسبق كلامه وفي آخره: «والحجة بها لازمة» قال على إثره:

«إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيّنّا».

فإذا قامت الدلالة على عدم السماع، وإن لم يكن الراوي مدلّساً، فإنه لا يحكم له بالاتصال، ولا بدّ من تعصيب الجناية ببعض الرواة.

ولدرء الاحتمال في الصورة التي ذكرتها ـ وأومأ إليه العلائي في «جامع التحصيل»[1] ـ قال مسلم في «مقدمة صحيحه» في المعنعن والمعنعن عنه: «وقد أحاط العلم بأنهما كانا في عصر واحد، وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوي عمن روى عنه قد سمعه منه وشافهه به».

ولهذا كله: أخذ المصنف (الإجماع) من كلام مسلم فأدخله على (الإدراك البيِّن)[2] الوارد في كلام القابسي، وخرجت معه العبارة على وجه طمَّع مَنْ ألَّفَ في هذه المسألة أن يستأنس بكلام أبي عمرو الداني، ويسوقه، ولم يقتصر هذا على الأقدمين، بل هكذا فعل غير واحدٍ من المعاصرين، وبناءً على الأطر المنهجية الحديثة في التأليف، أُبرز الداني في بعضها بعنوان مستقل ضمن مسرد الموالفين لمذهب مسلم.

---

(١) (ص١١٧) وذلك في قوله: «وكان لقاؤه لمن روى عنه ممكناً من حيث السنّ والبلد». قلت: يشترط التقارب في السن إلى درجة إمكانية اللقاء، والإدراك على وجه بيِّن، وكذلك البلد. في الصورة التي مثّلتُ بها سابقاً.

(٢) تتذبذب وجهات النظر في إسقاطه على سماع بعض الرواة من بعض، فالمثبت يتعلق بمذهب مسلم ويتوسع. ولم ير المخالف إلا التجوز بالانتساب للبخاري!.

والخطأ قد يلحق هؤلاء وأولئك، والقاضي على النزاع في ذلك القرائن والأدلة، ونلفت الأنظار هنا إلى أمور:

أولاً: قال أبو داود في «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٩٤): «الحديث رزق»، وفصَّل معناه الفلاس ـ كما في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٠٩) ـ بقوله: «السماع من الرجال أرزاق»، فقد يتحقق الإدراك البيِّن، ويقع التصريح بنفي السماع، أو لا نعثر على رواية لهذا الذي أدرك عن ذاك[١].

ثانياً: إن نمط الرواية والطلب في العصور الأولى ليست كالأخيرة، فالعناية بالرحلة والعلو والتبكير بالسماع لم يكن شائعاً في أول عصر الرواية كشيوعه عند اتِّساع الرواية وكثرة الرواة، والتسابق في الأخذ عن الشيوخ وتنوعهم وتكثيرهم، والتبكير بالأولاد للسماع، وتفريغهم للرحلة، والحرص على إسماعهم من الشيوخ، ولذا قد يكثر ـ قبل ذلك ـ الإدراك في حق بعض الرواة دون السماع، ولعل (الإدراك البيِّن) يتفاوت من عصر إلى عصر، وفي حق بعض الرواة دون بعض، ولذا لا تستغرب نفي السماع مع إمكانية الإدراك أو تحققه[٢]، والتنصيص عليه ـ أي: نفي السماع ـ ليس داخلاً قطعاً في كلام مسلم على حجية الإسناد المعنعن، بقي:

ثالثاً: الإدراك غير البيِّن، وهذا الذي كَثُر فيه الخلاف والتنازع، فإذا أدرك المعنعن من حياة المعَنْعَن عنه العشرين أو دونها ـ مثلاً ـ من السنوات، ففي هذه الحالة يقع النزاع، والسبر والتدقيق في الأسانيد والاعتداد بكلام أئمة

---

(١) ذكرتُ هذا لنعلم عناية المحدثين بالسبر في هذا الباب، وعنايتهم بأصول المسألة، وتخريجهم عليها، كقول الذهبي في «السير» (٦/ ١٦) عن أيوب السختياني: «قد رأى أنس بن مالك، وما وجدنا له عنه رواية، مع كونه معه في بلده، وكونه أدركه وهو ابن بضع وعشرين سنة». وكقوله في «السير» (٦/ ٣٥) أيضاً عن هشام بن عروة: «كان يمكنه السماع من جابر وسهل بن سعد وأنس وسعيد بن المسيب، فما تهيأ له عنهم رواية».

(٢) هو كثير على ألسنة أئمة الجرح والتعديل، وتستطيع أن تعثر على أمثلة كثيرة من ذلك في كتب (المراسيل).

الجرح والتعديل هو الميزان والفيصل في ذلك. والخلاف في هذا النوع قليل جداً، وهو محصور في عدد من الأسانيد، ويقع أحياناً من تخاليط الرواة، والدراسات الاستقرائية مع الضوابط الكلية هو عمل (الحاسوب) في (الجمع)، والنابهين في (الحكم) و(النقد) بشرط (الملكة) و(الممارسة) و(الذوق)! كحال المقلِّين من الرواة ممن لن نعثر للمتقدمين على كلام فيهم. والله الموفق.

رابعاً: لعدم وقوف بعض الباحثين على جزئنا هذا، واجتزائهم على النقل منه بالواسطة، وقع بعضهم في تلكؤ وتردد في فهم كلام مصنِّفه، وتحقيق مذهبه، وهذا المثال ظاهر للعيان:

قال الأستاذ خالد منصور الدريس ـ حفظه الله ـ في دراسته الجيدة، المعنونة بـ«موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين» (ص٤٨ ـ ٥٠) تحت عنوان (الاختلاف في الاحتجاج بالعنعنة) وسرد أربعة مذاهب، وقال في الثالث:

«وهو مذهب من يحتج بالسند المعنعن ويحكم باتصاله إذا ثبت اللقاء بين المعنعن، والمعنعن عنه، ولو مرة واحدة، وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس». وقال:

«وهذا هو رأي علي ابن المديني، والإمام البخاري، وأكثر الأئمة. بل حكى ابن عبد البر، وأبو عمرو المقرئ الإجماع على قبول المحدثين للسند المعنعن إذا توفرت فيه الشروط السابقة»، ثم قال:

«ومما تجدر الإشارة إليه هنا ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح بقوله: (ومنهم من يقتصر في ذلك على اشتراط مطلق اللقاء أو السماع وزاد عليه، فاشترط أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ: أن يكون معروفاً بالرواية عنه، واشترط أبو الحسن القابسي المالكي: أن يكون قد أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً)[1].

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٨ ـ ١٢٩).

وفيما قاله أبو عمرو المقرئ وأبو الحسن القابسي إجمال يستدعي التساؤل: هل قصدا بقولهما: «أن يكون معروفاً بالرواية» و«أن يكون أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً» طول الصحبة كما هو مذهب أبي المظفر ابن السمعاني؟ أم أنهما قصدا تحقق اللقاء بدليل يقيني؟ أم أنهما قصدا العلم بالمعاصرة؟.

وعندما تأملتُ ذلك وجدت أن قول أبي الحسن القابسي ثابت عنه ولم يقع اختلاف عليه في حكاية مذهبه، فقد ذكر ابن رُشيد قول القابسي بقوله: (وقال الفقيه المحدث أبو الحسن القابسي: «وكذلك ما قالوا فيه: (عن، عن)، فهو أيضاً من المتصل إذا عُرف أن ناقله أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً، ولم يكن ممن عُرف بالتدليس)[1]. فقوله هذا يحتمل أحد أمرين:

١ ـ أن يكون قصد بقوله: «الإدراك البين» ثبوت المعاصرة البينة، وإلى هذا مال ابن رشيد[1].

٢ ـ أن يكون قصده مطلق اللقاء كما هو مذهب الإمام البخاري، وهذا هو الذي أميل إليه ولكن لا أقطع به، فقد ألمح السخاوي إلى هذا الاحتمال بقوله: (قد يحتمل الكناية بذلك عن اللقاء)[2]، ويُفهم من صنيع العلائي[3] أنه يُرجح هذا الاحتمال، إذ ذكر قول القابسي ضمن مذهب ابن المديني والبخاري، ولعل مما يقوي هذا الاحتمال أيضاً زيادة كلمة «بَيّناً»، فلو كان أراد العلم بالمعاصرة لكانت كلمة «أدرك» كافية في الدلالة على مقصودها ذاك.

وأما قول أبي عمرو الداني المقرئ فقد وقع اختلاف في نقل عبارته حول هذا الموضوع فبينما نقل ابن الصلاح عنه أنه قال: (أن يكون معروفاً بالرواية عنه)، نجد أن ابن رُشيد نقل قوله في موضعين ليس فيهما نص العبارة التي نقلها ابن الصلاح، قال ابن رشيد: (وقال الحافظ أبو عمرو المقرئ: «وما كان

---

(١) «السنن الأبين» (ص٣٥)، (ص٤٢). (٢) «فتح المغيث» (١/١٦٦).
(٣) «جامع التحصيل» (ص١١٦ ـ ١١٧).

من الأحاديث العنعنة التي يقول فيها ناقلوها: (عن، عن) فهي أيضاً مسندة متصلة بإجماع أهل النقل، إذا عُرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً، ولم يكن ممن عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً»[1].

وهذا شبيه بكلام القابسي السابق، والموضع الثاني الذي نقل فيه ابن رُشيد قول أبي عمرو المقرئ هو ما جاء في قوله: (قال أبو عمرو المقرئ الداني في «جزءٍ له وضعه في بيان المتصل والمرسل والموقوف والمنقطع»: «المسند من الآثار الذي لا إشكال في اتصاله: هو ما يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه بسن يحتملها، وكذلك شيخه عن شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى الصحابي إلى رسول الله ﷺ»)[2].

وتعريف المسند هو في حقيقة الأمر ليس لأبي عمرو المقرئ بل هو للحاكم أبي عبد الله ذكره في كتابه «معرفة علوم الحديث»[3]، والذي يتحصل من هذين النصين **أنه ليس لأبي عمرو المقرئ رأي مستقل، أو مذهب مغاير للآخرين**، فالنص الأول في حقيقة الأمر هو من كلام أبي الحسن القابسي الذي هو أكبر سناً وأقدم وفاة منه، وقد أوضحتُ آنفاً الترجيح الذي أميل إليه في فهم كلام القابسي، والنص الثاني كما رأينا هو أيضاً لأبي عبد الله الحاكم المتوفى سنة (٤٠٥هـ) وهو أكبر سناً وأقدم وفاة من أبي عمرو المقرئ.

ولكن إن كان أبو عمرو بن الصلاح لم يتصرف في عبارة أبي عمرو المقرئ، **فإن العبارة تحتمل الأمور التي ذكرتُها سابقاً، ولا تقتضي المعرفة بالرواية عن المنقول عنه السماع**، فهذا سعيد بن المسيب كان يسمى «راوية عمر»، والنقاد مختلفون في سماعه من عمر، فالبعض ينفيه، والبعض يثبت سماعه من عمر في قليلٍ مما يرويه لا في كل ما يحدث به عنه[4].

وكذلك سليمان بن بُريدة معروف بالرواية عن أبيه، ورغم ذلك فإن

---

(١) «السنن الأبين» (ص٣٠). (٢) «السنن الأبين» (ص٣٦).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص١٧).
(٤) تُراجع ترجمة سعيد بن المسيب في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٤ ـ ٨٨).

البخاري لم يثبت سماع سليمان من أبيه، وقال في ذلك: (ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه)[1].

وصفوة القول: إن قول أبي عمرو المقرئ: (أن يكون معروفاً بالرواية عنه)[2] فيه إجمال ويحتمل أن يدخل تحت المذهب الثاني أو الثالث أو الرابع، وليس هو مذهباً خامساً في المسألة».

قال أبو عبيدة: فرجع كلامه إلى احتمال أن يكون مذهب أبي عمرو الداني أيّاً من المذاهب الأربعة المذكورة، وفي قوله: «عن اشتراطه (مطلق اللقاء): «هذا هو الذي أميل إليه» ليس كذلك، ولذا أحسن في قوله: «ولكن لا أقطع به». ثم في قوله بعد إيراده كلام الحاكم والقابسي: «والذي يتحصل من هذين النصين أنه ليس لأبي عمرو المقرئ رأي مستقل، أو مذهب مغاير للآخرين» تعوزه الدِّقّة، وإن كان قوله في الآخر عن مذهب الداني: «وليس هو مذهباً خامساً في المسألة» صحيح.

وكان الباحث النابه، والأخ الفاضل الشريف حاتم العوني ـ حفظه الله ـ أكثر توفيقاً في فهم كلام أبي عمرو الداني، وأوفق لما وضعه في موضعه، إذ ساقه فيمن نقل الإجماع[3] على صحة ما حكاه مسلم، فبدأ بالطيالسي ـ وكلامه مهم في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٨) ـ وثنّى بالحاكم النيسابوري، ثم قال في كتابه: «إجماع المحدّثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين» (ص١٠٢ ـ ١٠٣) ما نصه:

«وثالثُ من نقل الإجماع: الحافظ المقرئ أبو عَمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ):

فقد نقل ابنُ رُشيد عن جزء لأبي عَمرو الداني باسم: «بيان المتّصل

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤/ ٤).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٩)، و«علوم الحديث» (ص٦٠).

(٣) وحكاية الإجماع من إنشاء أبي عمرو الداني، وهي الزيادة التي فيه على كلام القابسي، وسبق بياننا لذلك، ولذا قلت ـ آنفاً ـ متعقباً الأستاذ الدريس في كلام أوردته قريباً: «تعوزه الدقّة» فتنبه!.

والمرسل والموقوف والمنقطع» أنه قال: «وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: عن، عن، فهي متّصلةٌ، بإجماع أهل النقل، إذا عُرف أن الناقلَ أدرك المنقولَ عنه إدراكاً بَيِّناً، ولم يكن ممن عُرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً»[1].

فهذا كلامٌ واضح في الاكتفاء بالمعاصرة، فالإدراك البيِّن هو المعاصرة الحقيقيّة الكافية لاحتمال السماع. فليس من الإدراك البيّنِ تَوَهُّمُ الإدراك (أي المعاصرة) مع عدم وقوعها في الحقيقة، وليس من الإدراك البيّنِ معاصرة الراوي لمن روى عنه زمناً غيرَ كافٍ لاحتمال السماع، إذ من وُلد سنة (١٠٣هـ) وإن كان معاصراً لمن توفي سنة (١٠٠هـ) أو (٩٩) ونحوها، لكن هذه المعاصرة غير كافية لاحتمال السماع. وهذا هو سبب تقييد الداني للإدراك بوصفه أنه إدراكٌ بيّن، وليس في هذه العبارة إجمالٌ كما قال ابن رُشيد[2]، ولا هي قريبةٌ من شرط طول الصحبة الذي نُقل عن السمعاني كما يُلمح إليه سياق كلام ابن الصلاح[3] في هذه المسألة.

وأقلّ ما يُقال في كلام الداني أن ظاهره على مذهب مسلم، وأنه ينقل الإجماعَ عليه. أمّا أنه مجمل، لا يظهر مقصوده منه: فهذا بعيدٌ جدّاً!».

قال أبو عبيدة: ومما ينبغي أن يلفت النظر إليه هنا:

أولاً: نقل السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٨٧ ـ ط. المعراج) من جزئنا هذا بالواسطة! ولذا اضطرب لما وجد النقل متعدداً ـ ولا أقول متعارضاً أو متناقضاً ـ فقال: «وادعى أبو عمرو الداني أيضاً تبعاً للحاكم إجماع أهل النقل على ذلك، وزاد فاشترط ما سيأتي عنه قريباً». ثم ذكر (١/ ٢٩٠) عند قول صاحب الألفية: «وبعضهم اشترط معرفة الراوي بالأخذ عنه» قال:

---

(١) سبق إيراد كلامه.

(٢) قال في «السنن الأبين» (ص٣٠، ط التونسية) عقب كلامه في هذه الفقرة رقم (١٥)، قال: «إلا أن قوله: «إدراكاً بيّناً» فيه إجمال».

(٣) سبق إيراد كلامه.

(وبعضهم): وهو أبو عمرو الداني قال: «حكاه ابن الصلاح عنه»، لكن بلفظ: «إذا كان معروفاً بالرواية عنه، والأمر فيه قريب». قال:

«نعم، الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في «جزء له في علوم الحديث» مما هو منقول عن أبي الحسن القابسي أيضاً اشتراط إدراك الناقل للمنقول عنه إدراكاً بيِّناً، فإما أن يكون أحدهما وهماً، أو قالهما معاً، فإنه لا مانع من الجمع بينهما، بل قد يحتمل الكناية بذلك عن اللقاء، إذ معرفة الراوي بالأخذ عن شيخ، بل وإكثاره عنه قد يحصل لمن لم يلقه إلا مرة».

فانظر إلى هذه الاحتمالات، وقابله بما في جزئنا هذا لتعلم أهميته وقيمته.

ثانياً: من أعاجيب الأوهام أن البقاعي ظن أن كلام الداني المذكور في كتاب له في القراءات، فقال في كتابه «النكت الوفية» (ق١٢٩/ب):

«ينظر كلام أبي عمرو في كتابه في القراءات، هل الشرط داخل في الإجماع، أو هو قيَّد الإجماع من عنده؟». ونقله، المعلق على «فتح المغيث» (١/ ٢٩٠) ولم يتعقّبه!

ثالثاً: نقل الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ) في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٢٣ ـ ٢٤) ما في هذا الفصل، مع تصرف يسير، فأورد ما في فقرة رقم (١٥) بتمامها، وحذف المثل الذي ذكره الداني (فقرة رقم ١٦)، وتصرف في فقرة (رقم ١٧)، فقال: «... وإن لم يذكر[1] سماعاً، كأحاديث أهل المدينة والحجاز والبصرة والشام ومصر لأنهم لا يدلِّسون»!! ثم تعقب بعض ذلك بقوله (٢/ ٢٤ ـ ٢٥):

«قلت: وأبو عمرو الداني إنما أخذ ذلك من كلام الحاكم، فإنه قال في «علومه»: «الأحاديث المعنعنة متصلة بإجماع أهل النقل إذا لم يكن فيها

---

(١) تحرفت في مطبوعه إلى «يكن»! فلتصوّب! فالسماع حاصل، والمنفي الذكر له فحسب وإلا فهو كاذب، فتأمل!.

تدليس»، لكنه لم يتعرض للقاء ولا معاصرة، وممن حكى الإجماع مع اللقي والسماع منه الخطيب في «الكفاية» قال: «بشرط أن يكون ممن يدلس ولا يجيز الإسقاط للعلو»، لكن في نقل هذا الإجماع نظر، فقد رأيت في كتاب «فهم السنن» للإمام الحارث بن أسد المحاسبي: «اختلف الناس فيما تثبت به السنة، فقال قوم: تثبت بخبر الواحد إذا جاء متصلاً برجال معروفين بالصدق والحفظ واللقاء بعضهم لبعض، إذا قال: «سمعت»، أو «حدثني» كل واحد منهم فمن فوقه إلى النبي ﷺ، فأما إذا كانوا ثقات قد لقي بعضهم بعضاً، ولم يقل كل واحد منهم: «سمعت» أو «حدثني»، أو قالوه جميعاً إلا واحداً، فلا يثبت به أبداً سنة، لأنا قد وجدنا الحفاظ يروون عن غيرهم ما لم يسمعوه منهم إذا أخبرهم عنهم غيرهم، فلا يجوز إلا أن يقول كل واحد منهم: «سمعت»، أو «حدثني»، أو «أخبرني»، وقال آخرون: يثبت إذا عرفوا بالحفظ واللقاء وعدم التدليس، وقال آخرون: يقبل وإن كان فيهم من يدلس إذا كان لا يدلس إلا عن ثقة، فإن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل»، هذا كلامه». انتهى كلام الزركشي.

رابعاً: أكَّد ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢/ ٥٨٣) إلى ما أشار إليه الزركشي، فقال معلِّقاً على قول ابن الصلاح: «وادعى أبو عمرو الداني إجماع أهل النقل على قبوله» ـ أي: الإسناد المعنعن ـ:

«قلت: إنما أخذه الداني من كلام الحاكم، ولا شك أن نقله عنه أولى، لأنه من أئمة الحديث، وقد صنف في علومه، وابن الصلاح كثير النقل من كتابه، فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عن الداني».

قال أبو عبيدة: عبارة الداني مركبة من كلام للحاكم والقابسي، وفيها ما ليس لعبارة واحد منهما، ولهذا نقلها ابن الصلاح عنه، فلا اعتراض، وفات هذا من نكَّت أو شرح أو لخص كتابه فيما وقفت عليه من المطبوع أو المخطوط.

خامساً: يظهر لك فيما قدمناه ما في قول بعضهم ممن اختصر كتاب ابن الصلاح:

«وادّعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك، ويشترط في هذا أن يكون الذين أضيفت إليهم ـ أي: العنعنة ـ قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من التدليس، وهذا قول جمهور فريق من علماء الحديث، إلا أن مسلماً لم يشترط الملاقاة، وادعى الإجماع فيه، ثم إنه محمول على ظاهر الاتصال كما بيّنا إلى أن يظهر فيه خلاف ذلك». قال:

«وقيل: العنعنة من قبيل المرسل والمنقطع إلى أن يثبت اتصاله، والصحيح ما ذكرناه لأن البخاري ومسلماً أودعاها في «الصحيحين»، وهما لا يقولان بالمراسيل والمنقطع»[1].

قال أبو عبيدة: عندي أن مذهبي البخاري ومسلم في الاحتجاج بالمعنعن متماثلان وليسا بمتطابقين، فأخَذَ مسلمٌ بالظاهر مع وجود الشروط المومأ إليها فحمله على الاتصال، وأخذ البخاري بالأصل وهو عدمه حتى تقوم القرائن التي تساعد عليه، فلا يشترط عندهما التصريح بالسماع حتى يثبت، وهذا واضح في كلام مسلم، ولم نجد اشتراط السماع في كلام البخاري[2] البتة، ولا صنيعه في «صحيحه» يدل عليه، وأول من نقله عنه القاضي عياض، وبيَّن هذا الأمر بما لا مزيد عليه الشريف حاتم العوني في كتابه «إجماع المحدّثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين» على تجوّز ـ أُراه ـ في بعض العبارات، وقد رأيت له عند تدوين هذه السطور «شرح موقظة الذهبي»، وفيها (ص١٠٩) بعد كلام: «ورأيي في ذلك: هو أنه ليس هناك خلاف بين البخاري ومسلم في شرط الحديث المعنعن، وأن مسلماً في «مقدمة صحيحه» لم يقصد الرد على البخاري، ولا على علي ابن المديني، ولا على غيرهما من أئمة الحديث، وإنما أراد الرد على بعض الجهلة في زمنه، ولعلهم من المتكلمين الذين ادّعوا هذا الشرط، مخالفين في ذلك أهل الحديث». قال:

---

(١) الكافي في علوم الحديث (ق١٤/ب) لأبي الحسن التبريزي، وهو (اختصار لكتاب ابن الصلاح) كما هو مثبت على طرة النسخة الخطية منه.

(٢) لاحظ ودقق في أدوات التحمل في «التاريخ الكبير»، فإنه دائماً يقول: «سمع فلاناً» «عن فلان» و«عن فلان منقطع».

«وقد تبنّيتُ الإجماع الذي نقله مسلم، وأوردتُ على ذلك خمسة عشر دليلاً، ومما يدل على أن شرط البخاري ومسلم في ذلك واحد:

أولاً: إن الإجماع الذي نقله مسلم قد حكاه أئمة غيره، كالحاكم، وأبي عمرو الداني، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن حزم.

ثانياً: إن من المستبعد أن يحكي الإمام مسلم رحمه الله الإجماع على مسألة مشتهرة، ثم يخفى عليه مخالفةُ شيخه له فيها، لا سيما وأنه قد لازم الإمام البخاري في آخر حياته، وحدث بـ«مقدمة صحيحه» - أعني: «صحيح مسلم» - بعد وفاته.

ثالثاً: إن في تطبيقات المحدّثين دليلاً على أنهم يكتفون في الحكم على الحديث بالقبول، بما اشترطه الإمام مسلم من شروط ثلاثة»[1].

قال أبو عبيدة: هذا صحيح في الجملة، والذي أفهمه من النقولات أن العنعنة المجردة عند البخاري لا تحمل على الاتصال والسماع إلا بالقرائن[2]، وعلى هذا أقام «صحيحه»[3]، وأما مسلم فهو يحملها على السماع ما لم تقم

---

(١) هي: ١ - أن يكون الراوي معاصراً لمن روى عنه.
٢ - أن لا يوجد دليل ولا قرينة تشهد بعدم سماعه ممن روى عنه.
٣ - أن لا يكون مردود العنعنة بالتدليس.

(٢) وهو الذي حامت حوله الدراسات المفردة، سواء دراسة ابن رشيد الفهري، أو الدريس من المعاصرين، وهو رأي الكثرة من أهل الصنعة الحديثية ممن قضوا جل أعمارهم في ممارسة التخريج، وتعنّوا تدريس مباحثه، والذي حرره البحاثة النابه فضيلة الشيخ حاتم الشريف - حفظه الله - هو التنبيه على خطأ تتابعوا عليه من اشتراط اللقيا أو السماع، ونسبة ذلك للبخاري، علماً بأن من قال بهذا، أو نصره، رجع إلى القول بالقرائن، فافهم، وانظر لزاماً تخريجي للحديث الآتي برقم (٧٦) فهو دليل صريح من عشرات الأدلة العملية التي تدلل على خطأ مقولة: «ليس هناك خلاف بين البخاري ومسلم في شرط الحديث المعنعن»!.

(٣) كان شيخنا الألباني رحمه الله يرى أن معرفة اللقاء شرط في الاتصال إنما هو مذهب البخاري في «صحيحه» فقط، فكان يراه شرطاً لأعلى الصحة لا لأصلها وكان يستدل عليه بتصحيح البخاري لأحاديث فيما نقل عنه تلميذه الترمذي، ولم يقع فيها التصريح بالسماع، وهذا مذهب ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» وغيره، والذي أراه أن =

قرائن ـ فضلاً عن أدلة ومؤيدات تنفيها ـ، وهذا الفرق بين الإمامين يقرِّب الشُّقَّة، ويضيِّق الخلاف، وهو مراد كثير من أصحاب العبارات التي تضيق أحياناً إلى درجة إدخال الحرج والتشديد، وتتسع أحياناً أُخرى، وسوء صنيع المخرجين أو المستدركين أو الشراح، مع اعتقاد قول ثم الاستدلال عليه، أوضح فرقاً بل فروقاً بين مذهب الشيخين الإمامين: البخاري ومسلم، وأرى أن قوله: «ليس هناك خلاف بين البخاري ومسلم في شرط الحديث المعنعن» فيه تجوز، ومرادي من نقل كلامه بهذا السياق إثبات صحة إطلاق الإجماع الذي ذكره المصنف، وبالله تعالى التوفيق.

* تخريج حديث عائشة رضي الله عنها:

وأما الحديث الوارد في فقرة رقم (١٦) فقد أخرجه المصنف من طريق ابن وهب، وهو في «موطئه» (ص١٠٣) رقم (١٠٣) وسقط منه «ذلك»!، وفي آخره: «وكان صيامه في رمضان»، وصوابه: المثبت: «وكان أكثر صيامه في شعبان»، وهو ليس في القطعة المطبوعة من «جامعه»!.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٢١٣٥) قال: أخبرني ابن عبد الحكم به، وفيه: «حتى أعرف عنه»[1]!.

وأخرجه المحاملي في «أماليه» (رواية ابن مهدي)[2]، ومن طريقه

= البخاري ما نصص على ذلك ـ كما قال العوني ـ ولكنه لم يهمله ألبتة، وسبقت فائدة في سر بدء البخاري في «صحيحه» بحديث: «إنما الأعمال...» من طريق الحميدي عن ابن عيينة، مع أنه ـ كما قدمنا قريباً ـ يبدأ بالمدنيين، ولو قيل: إن اللقاء شرط لأعلى الصحة دون تقييده بـ «الصحيح» لكان حسناً، ويمكننا اليوم الفحص باستعمال الحاسوب هل وقع التصريح بالسماع في جميع طبقات الإسناد في «صحيح البخاري»؟ إلا إن قيل: قد يقع التصريح له خارج «الصحيح» ولم يذكره فيه، وهذا هو الظاهر. وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ق٢/ ١٢٥٥) و(٦/ق٢/ ١١٨٩ ـ ١١٩٥)، و«إرواء الغليل» (١/ ٩٣)، و«النصيحة» (١٦ ـ ٢٠)، والتعليق على «أداء ما وجب» لابن دحية (١٢١) جميعها لشيخنا الألباني رحمه الله تعالى.

(١) نقله ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٧/ ٣٦٣) رقم (٢٢٤١٢) عن ابن خزيمة: «أعرف فيه»، وسقط منه «ذلك» فليثبت، وقال: «ليس في السماع».

(٢) فرغت من تحقيقها، وسلمتها للنشر منذ مدة طويلة.

الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٩ ـ ط. الغرب) من طريق إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت: حدثني هشام بن عروة به.

وفي جميع هذه المصادر: «ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة».

ووقع تصريح ابن أبي الزناد بالسماع من هشام في حديث آخر عند أبي داود (٩١٤)، وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ١٣٧، ١٠/ ٣٦)، وسماع هشام من أبيه عروة بن الزبير لا خلاف فيه، وهو مشهور متداول في الكتب، كما تراه عند البخاري (١٧٨٦، ٥٧٢٥)، ومسلم (٥٢٨) في أحاديث أُخر.

وسماع عروة من خالته عائشة وتحديثها له، ودخوله عليها، وسؤاله لها، أمر لا ينكره أهل المعرفة بالحديث، وهو في مواطن متعددة عند البخاري (٢٩٦، ٦٧١، ١٧٨٦، ٤٩٧٩)، ومسلم (٣٥٣، ٢٥٩١).

وأخرج الحديث بنحوه مالك رقم (٧٥١ ـ رواية يحيى) ورقم (٨٥٢ ـ رواية أبي مصعب) ورقم (٩٩٠ ـ ط. أوقاف البحرين أو رقم ٤٨٠ ـ ط. دار الغرب، رواية سويد) ورقم (٤٢٤ ـ رواية ابن القاسم) ورقم (٣٧٣ ـ رواية محمد بن الحسن الشيباني) ورقم (٥٣٧ ـ رواية القعنبي)، ومن طريقه البخاري (١٩٦٩)، ومسلم (١١٥٦)، وأبو داود (٢٤٣٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٩)، والترمذي في «الشمائل» (٣٠٧)، وأحمد (٦/ ١٠٧، ١٥٣، ٢٤٢)، وابن حبان (٣٦٤٨)، والبيهقي (٤/ ٢٩٢، ٢٩٩)، وفي «فضائل الأوقات» رقم (١٦) وفي «الشعب» رقم (٣٥٣٥ ـ ط. الرشد)، والجوهري في «مسند الموطأ» رقم (٣٨٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٧٧٦)، وابن دحية الكلبي في «ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان» (ص١٣ ـ ١٤) عن أبي النضر ـ مولى عمر بن عُبيد الله ـ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت:

«كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر صياماً في شعبان».

وقول المصنف في فقرة (١٧) عن إسناد الحديث الذي أورده: «رواته مدنيون» يريد من عنعن منهم خاصة، وهو عبد الرحمن بن أبي زناد وشيخه هشام وأبوه عروة، وأمُّنا عائشة رضي الله عنهم جميعاً، وذكر مسلم في (تابعي أهل المدينة) رقم (٧٠٥ ـ بتحقيقي) عروة بن الزبير بن العوام، وبدأ بعائشة رضي الله عنها فيه برقم (٥١٠) في (تسمية النساء اللاتي روين عن رسول الله ﷺ من أهل المدينة).

وأما عبد الرحمن بن أبي الزناد، فكان أحسب أهل المدينة، كما قال مصعب الزُّبيري[١]، وهو ـ على رأي ابن معين ـ أثبت الناس في هشام بن عروة[٢]؛ وحديثه بالمدينة مقارب، وما حدّث به بالعراق فهو مضطرب، قاله ابن المديني[٣]، وهذا مما حدث به بالمدينة، لأن ابن وهب مصري لقيه فيها.

وأما قول المصنف عن أهل المدينة[٤]: «ليس من مذهبهم التدليس»، وقوله: «وكذلك سائر ما يرد من الأخبار عن أهل الحجاز وأهل البصرة والشام ومصر، لأنهم لا يدلِّسون» فهذا فيه نظر، وهو مأخوذ بالجملة من الحاكم[٥] في «المعرفة»: (ذكر النوع السادس والعشرين من علوم الحديث)

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٨)، «تهذيب الكمال» (١٧/٩٧ ـ ٩٨).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٨).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٢٩)، «تهذيب الكمال» (١٧/٩٩).

(٤) ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/٢٤٩ ـ بتحقيقي) أن (الأحاديث المدنية) التي هي أم الأحاديث النبوية، وهي أشرف أحاديث أهل الأمصار، قال: «ومن تأمّل أبواب البخاري وجده أوّل ما يبدأ في الباب بها ما وجدها، ثم يتبعها بأحاديث أهل الأمصار، وهذه كمالك عن نافع عن ابن عمر، وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وابن شهاب عن سالم عن أبيه، وابن شهاب عن حُميد بن عبد الرحمٰن عن أبي هريرة، ويحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وابن شهاب عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، ومالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن أسامة بن زيد، والزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب، وأمثال ذلك».

(٥) وأعاده في «المعرفة» (ص١٩٠) لما أخرج حديث أبي الزبير عن جابر رفعه: «لكل داء =

(ص٣٥٥ ـ ٣٥٦) مع تصرف ليس بجيد ونسوق عبارة الحاكم ونضعها في مساقها، قال بعد أن نوَّع المدلسين إلى أجناس ستة:

«ولم أستحسن ذكر أسامي مَنْ دلَّس من أئمة المسلمين، صيانةً للحديث ورواته، غير أني أدلُّ على جملة يهتدي إليها الباحثُ عن الأئمة الذين دلَّسوا، والذين تورّعوا عن التدليس، وهو: أن أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم». قال: «وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس، وخُوزَستان وما وراء النهر، لا نعلم أحداً من أئمتهم دلَّسوا، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفرٌ يسير من أهل البصرة».

وذكر هذا ضمن «المذكورين بالتدليس من التابعين وأتباعهم»[1].

فعبارة المصنف ناقصة، فقد أطلق والحاكم قيَّد، وذكر أهل الشام وأهملهم الحاكم، وقال: «وأهل البصرة» وعبارة الحاكم المتقدمة عن المدلسين منهم: «نفر يسير». وهذا الكلام صحيح بالجملة، وكذا من جهة ضعف الثمرة، التي أفصح عنها الشافعي بقوله: «ولم نعرف بالتدليس في بلدنا فيمن مضى، ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثاً، فإن منهم من قَبِله عن من لو تركه عليه كان خيراً له، وكان قول الرجل: «سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً» وقوله: «حدثني فلان عن فلان» سواء عندهم لا يحدّث واحد منهم عن من لقي إلا ما سمع منه، ممن عناه بهذا الطريق، قبِلْنا منه حدثني فلان عن فلان»[2].

وإلا فالتدليس معروف في الحجاز، وأشهرهم على الإطلاق أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكيّ، وفي مصر منهم جماعة، مثل: ابن لهيعة، ويزيد بن أبي حبيب، وفي الشام منهم: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم.

= دواء» قال عقبه: «هذا حديث رواته مصريون ثم مدنيون ومكيون وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكروه»!! وسيأتي نقل المصنف له برمته في آخر هذا الجزء، فقرة رقم (١١٨).

(١) معرفة علوم الحديث (٣٤٠). (٢) «الرسالة» (٣٧٨ ـ ٣٧٩).

قال أبو عمرو الداني:

٤ ـ فصل

[١٨] وإذا قال الناقل عن الذي ينقل عنه: قال كذا، أو فعل كذا، وشبهَه من اللفظ، ولم يقل: حدثني ولا سمعته يقول، وكان معروفاً بالرواية عنه، سالِماً من التدليس فهو أيضاً مسندٌ متصلٌ بالمنقول عنه.

ومثال ذلك ما:

[١٩] حدثناه عبد الرحمن بن عمر بن محمد المعدل إملاء في منزله بمصر قال: حدثنا أبو سعيد ابن الأعرابي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا أحمد بن يونس قال: حدثنا زهير قال: حدثنا أبو الزبير قال: سمعت نافعاً يقول: قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: **«من أتى الجمعة فَلْيغتسل»**.

ومثال ذلك أيضاً ما:

[٢٠] حدثناه إبراهيم بن سعدون الزاهد قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا علي قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب: «أن[١] عُمر بن عبد العزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عُروة بن الزبير...» إلى آخره.

[٢١] مَحمَلُه مَحملُ المتَّصل لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة، مع سلامته من التدليس.

[٢٢] وكذا قول عروة في الحديث نفسه كذلك: «كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه»؛ لاستيقان [ق/ ٤/ ب] إدراك عروة مَنْ هو أكبر مِنْ بشير.

---

(١) أن في الموضع كـ (عن)، أفاده ابن عبد البر، وسيأتي كلامه بتمامه عند تخريج الآثار، وانظر: «التبصرة والتذكرة» (١/ ١٦٦).

[٢٣] وكذا ما روى مالك، عن ابن شهاب، عن محمود بن الرَّبيع: «أنَّ عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى».

محملُه محملُ المسند أيضاً؛ لأن محموداً عَقَل رسولَ الله ﷺ، وعَقَل مَجَّةً مَجَّها من بئرٍ في وجهه.

[٢٤] قال أبو عمرو: وكذا سائر ما يَرِدُ من مثل هذا هو متصلٌ بالمنقول عنه، إلَّا أن يجيءَ عن الناقل ما يُبيِّنُ أنه لم يَسمعه من المنقول عنه، وذلك مثل أن يقول الناقل: بلغني أو سمعت أن فلاناً قال كذا، وانتهى[1] ذلك إلينا، وشبهه من الألفاظ فذلك غير متَّصل؛ لأنه ليس في مقام من قال: حدثني من لم يُسمِّه؛ لأن هذا قد بيَّن أن ناقلاً نقله إليه يسمِّيه ويعيّنه عن المنقول عنه، وذلك الآخر أهمل القول.

الشرح:

قال أبو عبيدة: سبق بيان معنى (معروفاً بالرواية)، وأنه يلتقي مع (الإدراك البيِّن) المذكور في فقرة (١٥)، وينبغي أخذ كلام المصنف مجموعاً عند تقرير مذهبه، ولذا لما ذكر الحاكم في «المعرفة» عند (ذكر النوع الحادي عشر) (ص١٨٨) (الأحاديث المعنعنة)، وقال: «وهي متّصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس»، قال ابن رُشيد في «السنن الأبين» (ص٣٥): «لا بد أن يكون مراد الحاكم ثبوت المعاصرة أو السماع، إذ لا يقبل معنعن من لم تصح له معاصرة، فلا بدّ من قيد».

وهذا المعنى هو المقرر هنا وقاله جماعة من المحدثين، ممن خبروا الصنعة، ومارسوا الرواية والتخريج، فأصبحت عندهم مَلَكَة، فأصّلوا المسألة مراعين جهود العلماء المبرورة في خدمة الحديث النبوي، ولم يتعنّتوا في التعليل، كما خبرناه من صنيع بعضهم، فيضعِّف بالتّشهي والتحكم، ولا سيما ذاك الذي أبرى نبله، وسلَّ سيفه على أحاديث يكثر من ترددها أهل الأثر،

---

(١) عند القابسي: «أو انتهى» انظر الشرح.

فأخذ يعمل جاهداً بالطعن فيها بكل وسيلة، ولا متعلَّق له في غير واحد منها إلا مذهب البخاري المزعوم[1]!.

وهذه شذرات من كلام الأئمة الأعلام، توضح هذا المقام:

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٢): «اعلم ـ وفقك الله ـ أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، **فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن**، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهي:

١ ـ عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢ ـ ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة.

٣ ـ وأن يكونوا برآء من التدليس».

وقال الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٣٢٨): «**وأهل الحديث مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به**، إذا كان شيخه الذي ذكره يُعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه، وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه به أن يسقط ذلك، ويروي الحديث عالياً، فيقول: حدثنا فلان عن فلان، أعني الذي لم يسمعه منه، لأن **الظاهر** من الحديث السالِم من رواية ما وصفنا؛ **الاتصالُ** وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده».

وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٥٦): «والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم وقبلوه. . . وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذٍ يحمل على ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك».

---

(١) أفادنيه شيخنا إمام العصر الألباني ـ عليه الرحمة ـ في مكالمة هاتفني بها بعد عصر السبت ٥/ ذو القعدة/ ١٤١٢هـ.

قال أبو عبيدة: ويكفي هذا المذهب صواباً أننا لا نعرف كتاباً من كتب التخريج على اختلاف الأعصار والأمصار تبنّت خلافه، ولذا أحسن ابن الصلاح لما قال: «والذي عليه العمل» فسنّة الله قاضية بإبقاء الصالح من الأقوال والأفعال، فكيف إن علمنا أن ما يخالفه لم تصح نسبته للأعلام المعروفين، كالبخاري وغيره.

وبعض كلام المصنف في هذا الفصل منقول من تقديم القابسي لتلخيصه رواية ابن القاسم من «الموطأ» (ص٣٨ ـ ٣٩)، قال عقب ما نقله المصنف عنه في الفقرة المتقدمة برقم (١٥):

«ومثله قول الناقل: إن المنقول عنه قال كذا، أو فعل كذا، فهو من المتّصل بالمنقول عنه، إلا أن يجيء عن الناقل ما يبيِّن أنه لم يسمعه من المنقول عنه، مثل أن يقول الناقل: بلغني أو سمعتُ أن فلاناً قال كذا، أو انتهى ذلك إلينا، فهذا غير متّصل، وليس هو في مقام من قال: حدثني من لم يسمه، لأن هذا قد بيَّن أن ناقلاً نقله إليه بعينه عن المنقول عنه، وذلك الآخر أهملَ القول».

وهذا هو غير كلام المصنف في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل، وتظهر استفادة الداني من بقية كلام القابسي، قال بعد كلام (ص٣٩ ـ ٤٠):

«وإنما حمل قول ابن شهاب: «إن عمر بن عبد العزيز أَخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير» محمل المتّصل لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة، مع سلامته من التدليس.

وكذا قول عروة: «كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه» لاستيقان إدراك عروة من هو أكبر من بشير، على أن في حديث غير مالك بيان اتصال ذلك.

وكذلك قول محمود بن الربيع: إن عتبان بن مالك، لأن محموداً عقل رسول الله ﷺ وعقل مجّةً مجّها في وجهه، وثبت من حديث غير مالك عنه من عتبان».

وهذا نص ما في الفقرات (٢٠ ـ ٢٣) مع تصرف يسير من الداني فيه.

التخريج:

أُخرج الأحاديث والآثار على ترتيب سوق المصنف لها، وأجهد في بيان طريق المصنّف، وأخرج من أقرب طريق إليه، ثم أنزل، وأفصل فيما يهمّنا، وأبيِّن الخطأ أو الوهم، سواء الواقع من الرواة أو من المخرِّجين، وأصنع هذا في جميع أحاديث الكتاب، والله الموفق للسداد والصواب.

فأقول في تخريج حديث ابن عمر مرفوعاً: «**من أتى الجمعة، فليغتسل**»:

الحديث عند ابن الأعرابي (شيخ شيخ المصنف) في «معجم شيوخه» (الأرقام ٣٤٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦)، من طرق أخرى عن نافع.

وأخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» (ص١٨٩) رقم (١٣٦)، وفي «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٣٥)، وعنه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) قال: حدثني أبو بكر محمد بن سليمان قال: حدثنا علي بن عبد العزيز به، وفيه: «جاء» بدل «أتى»، وعند أبي نعيم «أتى» كما عند المصنف، وفي «طبقات المحدثين»: «حدثني أبو بكر الفرقي»، وعرّفه بأنه محمد بن سليمان، وقال عنه: «كتب بالعراق ومكة حديثاً كثيراً، وكان من أهل الستر والصلاح»، وسمى أبو نعيم جده إسماعيل.

وفي المصادر جميعها: «حدثنا زهير عن أبي الزبير عن نافع عن ابن عمر».

وأخرجه أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٨) قال على إثر الطريق السابق:

«حدثناه سليمان بن أحمد ثنا علي بن عبد العزيز به». هكذا اختصره، ولا أدري هل صرح فيه أبو الزبير بالسماع أم لا؟ ولم أظفر به من هذا الطريق في «معاجم الطبراني الثلاثة» ولا في «مسند الشاميين» له، مع أنه فيها من طرق عن نافع عن ابن عمر.

ومراد المصنف هنا أن (أبا الزبير) وهو محمد بن مسلم بن تَدْرُس

المكي قد صرح بسماعه من نافع، ورواية المذكورين معلولة بعنعنته، وهو مدلس، حتى قال الذهبي في «الميزان» (٦/ ٣٣٥): «وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث[١] [بن سعد] عنه، ففي القلب منها شيء»، وسرد بعضها.

نعم، أخرجه تمام في «الفوائد» رقم (٢٢٤ ـ الروض البسام) قال: حدثنا خيثمة بن سليمان[٢] نا علي بن عبد العزيز بمكة به كما عند المصنف، وفيه تصريح أبي الزبير بسماعه هذا الحديث من نافع.

والحديث غريب من هذا الطريق، لم يروه غير علي بن عبد العزيز، وأخطأ فيه أحمد بن يونس أو زهير.

قال أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» على إثره:

«قال علي: هذا خطأ، ولم أر أحداً تابعني عليه».

قلت: نعم، أستبعد أن يكون زهير ـ وهو ابن معاوية بن خُديج ـ يحدث به عن أبي الزبير، ولم يشتهر عنه، ولم يروه عنه إلا أحمد بن يونس.

والحديث عن نافع عن ابن عمر مستفيض، رواه جماعات كثر لا يحصون. قال أبو القاسم ابن منده: «رواه عن نافع ثلاث مئة نفس».

وخصّه ابن حجر بجزء منفرد، قال في «الفتح» (٢/ ٣٥٦): «فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في «صحيحه» ساقه من طريق سبعين نفساً، رووه عن نافع، وقد تتبعت ما فاته، وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد، لغرض اقتضى ذلك، فبلغت أسماء من رواه عن نافع مئة وعشرين نفساً».

قلت: ولا يوجد في «إتحاف المهرة» ـ على سعته ـ ترجمة لأبي الزبير عن نافع في (مسند ابن عمر). ومن الكتب المطرفة فيه «صحيح أبي عوانة»،

---

(١) **انتبه**: طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر هي السالمة من التدليس، أما الليث عن أبي الزبير عن سائر الصحابة فهي مما يلحقها التدليس، فتنبه لهذا، فإن غير واحد من المخرجين يغفل عنه.

(٢) هو في «حديثه» (ص٦٩) من طريق الأعمش عن نافع به.

والحديث فيه في (القطعة) التي طبعت أخيراً بعنوان «القسم المفقود من مسند أبي عوانة» (ص٤٨ ـ ٥٧) من غير طريق أبي الزبير، وطرقه غير مستوفاة ويوجد نقصٌ بعد آخر طريق في الأصل الخطي منه.

قال أبو عبيدة: وقد أحصيتُ عند تخريجي لهذا الحديث عدد ما وقفت عليه من الرواة عن نافع فيه فبلغوا الثمانين، فلله در الحافظ ابن حجر ما أوسع اطلاعه! وما أشد صبره! وكثرة كتبه، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وقد خرجتُ الحديث مطولاً في «جزء القاضي الأشناني» رقم (٣ و٥)، و«المجالسة» (٣٥١٩، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨) لأحمد بن مروان الدينوري، و«الأمالي الخمسة السلماسية» رقم (١٤) لأبي طاهر السلفي.

وفاتني في هذه المواطن عزوه لكثير من المصادر، ولذا أحببت سردها هنا ليقف عليها من رام الوقوف على أسماء من رواه عن نافع، فأقول والله المستعان:

أخرجه من طرق عديدة جداً عن نافع (يصل عدد من رواه عنه إلى نحو الثمانين) عن ابن عمر، أجلّهم: مالك، وهو في «موطئه» (١/ ١٠٢ ـ رواية الليثي) ورقم (٤٢٩ ـ رواية أبي مصعب) ورقم (١٣٥ ـ رواية سويد) و(٤٦ ـ رواية محمد بن الحسن).

وأخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٥٧٩)، والنسائي (١٣٧٦، ١٤٠٥)، وفي «الجمعة» (٢٣ ـ ٢٦)، وأبو داود (٣٤٢) وفي «الكبرى» (١/رقم ١٦٧٠، ١٦٧٨، ١٦٧٩) كما في «تحفة الأشراف» (٦/ ١٩١ ـ ١٩٢، ٢٦١)، وابن ماجه (١٠٨٨)، وأحمد (٢/ ٣، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٥، ٦٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠١، ١٠٥، ١١٥، ١٤١، ١٤٥)، والطيالسي (١٨٤٨، ١٨٥٠)، والحميدي (٦١٠)، والدارمي (١٥٣٦)، وابن أبي شيبة (١/رقم ٤٩٩٢، ٥٠٢١)، وأبو بكر المروزي في «الجمعة وفضلها» رقم (١٦، ٢٥، ٢٦)، وأبو يعلى في «المعجم» (٣١٢، ٣١٧)، وابن خزيمة (١٧٥٠، ١٧٥١)، وابن حبان (١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٣٨٨، ٤٤٩، ٧٠١ ـ بمراجعتي) وفي «جزء عوالي الغيلانيات» (٦٥)، وابن شاهين في «الناسخ

والمنسوخ» (٢٩)، وفي (الخامس) من «الأفراد» رقم (١٥، ١٦، ١٧)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» الأرقام (١٦، ١٧، ١٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» رقم (٣٤٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥)، والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٥٠٣، ٥٠٤ و٣/ ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٦، ٨٨٥، ٨٨٦، ٩٧٧)، وتمام في «الفوائد» رقم (٢١٧ ـ ٢٢٣)، وفي «جزء فيه إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ» رقم (١٦)، وابن جميع في «معجمه» (ص٢٤٨ ـ ٢٤٩)، والحسين بن يحيى القطان في «حديثه» (ق٤٨/ب)، والدينوري في «المجالسة» (٣٥١٩، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨ ـ بتحقيقي)، وأبو عوانة في «مسنده» (ص٤٩ ـ ٥٧ ـ القسم المفقود) أو (٢٥٦٥ ـ ٢٦٠٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١١٥)، وأبو العباس الثقفي في «جزء البيتوتة» رقم (١٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٧٦) رقم (١٣٣٩٢، ١٣٤١٩)، و«الأوسط» (١٨، ٢٢، ٤٦، ٤٨، ٥٦، ١٠٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٣٧١، ٣٠٧٤، ٣٤٠٧، ٣٩٧٩، ٣٩٨٠، ٤١٧١، ٤٢٥٤، ٧٢٠٩، ٧٢٦٨، ٨٨١٤)، وفي «الصغير» (٥٣١)، وفي «مسند الشاميين» (١٢٦٨، ١٣٦١، ٢٤٨٠، ٢٨٥٠، ٢٩٤٦، ٣٦١٩)، وابن مردويه في «جزئه فيما انتقاه على الطبراني من حديثه لأهل البصرة» (٧٩، ٨٠، ٨١)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند عبد الله بن عمر» رقم (٤١)، وأبو الحسين بن المهتدي في «مشيخته» (ق١٧٤/ب)، وأبو إسحاق المزكي في «الفوائد المنتخبة» المعروفة بـ«المزكيات» رقم (٤٢ ـ انتخاب الدارقطني)، وأبو العباس الأصم في «جزء فيه من حديثه» رقم (٧)، وفي «مجلسين من أماليه» رقم (٢٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٥١، و٣/ ٩٢٦ و٥/ ٢٠١٥ و٦/ ٢٠٤٤)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٢١٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٨٣ أو رقم ٥٢٢)، والقاضي الأُشناني في «جزئه» رقم (٣، ٥ ـ بتحقيقي)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٣٨٧ رقم (٣٠٧) و٣/ ٥٢٠ رقم (٦٧٧) و٤/ ٩٨، ٩٩، ١٨٥، ٢٣١، ٣٠٢، الأرقام (٨٦٤، ٨٦٥، ٩٥٢، ٩٨٩، ١٠٦١، ١٠٦٢)، والإسماعيلي في «معجم شيوخه» (ص٥٧٩ ـ ٥٨٠) رقم (٢١٠)، و«المستخرج» كما في «الفتح» (٢/ ٤١٦)، وأبو بكر القاسم بن

زكريا المطرز في «فوائده وأماليه القديمة الغرائب والحسان» (ص٢١٦) رقم (٢١٦)، وأبو العباس السراج في «حديثه» (٨٠، ٢٧١٥)، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٨٣٩)، وفي «الموطأ» كما في «الفتح» (٢/ ٤١٨)، ونسبه في «الفتح» (٢/ ٤١٦، ٤١٧ و٤١٨) أيضاً لأبي مسلم الكجي في «السنن» ويعقوب الجصاص في «فوائده» وقاسم بن أصبغ في «مصنفه»، وابن المقرئ في «معجمه» (٢٣٨، ٣١١، ٣١٤، ٦٧٤، ٧٠٣، ٧٦٥، ١١٥٦، ١١٩٥، ١٣٤٩)، وفي «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» رقم (٢٤)، وابن الغطريف في «جزئه» رقم (١٢)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٦٥١)، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» رقم (٢٤٩، ٣٥٥)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٠٢، ٢٠٩، ٤١٥)، وأبو محمد الجوهري في «حديث أبي الفضل الزهري» رقم (١٨٢، ٧٢١)، وأبو سعد الماليني في «الأربعين في شيوخ الصوفية» (ص١٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦٥، ٢٦٦ و٨/ ١٩٧، ٢١٧) وفي «المستخرج» (١٨٩٨) وفي «مسند أبي حنيفة» (ص٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١)، وفي «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ١٣٠، ١٧٧، ٢٨٠، ٣١٣، ٣٣٤، ٣٤٢ و٢/ ١١، ٣٢، ١١٨، ١٩٨، ٢٧٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/ ١٤٤، ١٤٥)، والنجم النسفي في «القند» (ص٢٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٩٣، ٢٩٧ و٣/ ١٨٨)، وأبو عبد الله الدقاق في «معجم شيوخه» رقم (١١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٤٩ و٢/ ٣٣٢ و٣/ ١٦٧، ٤٤٥ و٤/ ٩٥ و٥/ ٧٨، ٣٠٠ و٦/ ١٧٩ و٧/ ٣٧٨ و٩/ ١١٠ و١٠/ ١٣٢، ١٤١ و١٣/ ٣٩ و١٤/ ٢٤٢)، وفي «تلخيص المتشابه» رقم (٣٨١، ٥٠٥، ٧٩٠، ٨٨٢ ـ بترقيمي)، و«المتفق والمفترق» (١/ ٢٨٦) رقم (١٢٩) و(٣/ ١٥٨٧، ١٦٠٤، ١٩٦٤، ٢٠٠٤، ٢٠٥٠) الأرقام (١٠٣٥، ١٠٦٦، ١٥٩٠، ١٦٤٩، ١٧١١)، وفي «أسماء الرواة عن مالك» رقم (٢٧٢ ـ تجريد رشيد الدين العطار)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١) رقم (٣٣٣، ٣٣٤)، وبِيْبَىٰ[1] الهرثمية في

(١) على وزن (ضيزى) كما في «التاج».

«جزئها» رقم (٨٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤١٨ و١٣/ ١٢٨، ٣٢٣، و١٤/ ٣١، ٢٨٧ و٣١/ ٣٢٧ و٣٦/ ٢٨٤، ٤٣١، ٤٣٢ و٣٧/ ٢١٢ و٤٣/ ٥٢٥ و٤٧/ ٢٠٤ و٤٨/ ٤٦٤ و٥٨/ ٧٨)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٣٥ و٣/ ٥)، وأبو الطاهر السلفي في «انتقائه لما رواه من أصول كتب المبارك بن عبد الجبار الطيوري» المعروف بـ«الطيوريات» (٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) رقم (٣٣٠)، وفي «معجم السفر» رقم (١٥٠)، وفي «المجالس الخمسة التي أملاها بسلماس» رقم (١٤ ـ بتحقيقي)، و«الأربعين البلدانية» رقم (١٧)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨) رقم (٤٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢٩٠)، والذهبي في «السير» (١٤/ ٣٩١)، وفي «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٣١ ـ ٧٣٢)، وفي «معجم الشيوخ» رقم (٥٥٣، ٧٥٨)، وفي «المعجم المختص» (ص١٠٢)، وابن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» رقم (٢)، وفي «مسند أبي حنيفة» (ص٥٧).

ورواه عن ابن عمر جماعة، منهم ولداه: سالم، كما عند البخاري (٨٩٤، ٩١٩)، ومسلم (٨٤٤) (٢) وجماعة.

وابنه عبد الله، عند مسلم (٨٤٤) (٢).

ورواه عنه: يحيى بن وثاب وعبد الله بن دينار وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن أبان ومجاهد ويزيد بن صهيب، بل وجدت أبا هريرة رواه عنه عند الطحاوي (١/ ١١٥).

ووهم فيه بعض الرواة فرواه عن نافع وجعله من مسند (أبي هريرة)، انظر: «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢٣١١)، و«العلل» (١١/ ١٥٩) كلاهما للدارقطني و«الأوسط» (٤/ رقم ٣٥٥٧) للطبراني.

والحديث **متواتر** رواه جماعة من الأصحاب، ذكرهم السيوطي في «قطف الأزهار» (ص١١٢) رقم (٢٩)، والزَّبيدي في «لقط اللآلئ المتناثرة» (ص١٩٣)، والكتاني في «النظم المتناثر» (ص٧٤) رقم (٩٣)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أما الأثر الوارد في فقرة رقم (٢٠)، وهو **قول ابن شهاب**: «**إن عمر بن**

عبد العزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة بن الزبير» فتتمته:

«فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخَّر الصلاة يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل عليه السلام نزل فصلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ، ثم قال: «**بهذا أمرت**»؟. ثم قال عمر لعروة: انظر ما تحدث يا عروة: أو إن جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة؟ فقال عروة: كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه، قال عروة: ولقد حدثتني عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر».

وهذا الأثر فيه ما في فقرة رقم (٢٢) فهو تابع له.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٥٧) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا القعنبي به.

وهو في «الموطأ» (٨٢/رقم ٤، ٥ ـ رواية القعنبي)

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٢٩٩) رقم (١٤٥٠) قال: أخبرنا أبو خليفة (وهو الفضل بن الحباب) حدثنا القعنبي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٢٢)، وأبو عوانة في «المسند» (١/ ٣٤٠) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك به.

وهو في «الموطأ» رقم (٢ ـ رواية الليثي) و(١/ ٣ ـ ٤) رقم (١ ـ رواية أبي مصعب الزهري) و(٥٦/رقم ١ ـ ط. أوقاف البحرين أو ٤٢/رقم ٢ ـ ط. دار الغرب ـ رواية سويد بن سعيد الحدثاني) و(٩٨ ـ ٩٩) رقم (٤٥ ـ رواية ابن القاسم).

وأخرجه من طريق مالك: أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٤)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٦١١)، والدارمي في «السنن» رقم (١٢٩١)، والطبراني (١٧/ رقم ٧١٣)، والبيهقي (١/ ٣٦٣، ٤٤١) وغيرهم.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ١١ ـ ١٢):

«هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغني، وظاهر مساقه في رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله: «أن عمر بن عبد العزيز أخّر الصلاة يوماً، فدخل عليه عروة» ولم يذكر فيه سماعاً لابن شهاب من عروة، ولا سماعاً لعروة من بشير بن أبي مسعود، وهذه اللفظة ـ أعني «أن» ـ عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع، واللقاء[1]. ومنهم من لا يلتفت إليها، ويحمل الأمر على المعروف من مجالسة بعضهم بعضاً، ومشاهدة بعضهم لبعض، وأخذهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفاً لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال. وهذا يشبه أن يكون مذهب مالك، لأنه في «موطئه» لا يفرق بين شيء من ذلك.

وهذا الحديث متصل عند أهل العلم، مسند، صحيح، لوجوه منها:

أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة.

ومنها: أن هذه القصة قد صح شهود ابن شهاب لما جرى فيها بين عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبد الملك، وابنه الوليد.

وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. ونحن نذكر الروايات في ذلك عن ابن شهاب، لنبيّن لك ما ذكرنا، ثم نذكر الآثار في إمامة جبريل، ليستدل على المراد من معنى الحديث، فإن العلم يفسر بعضه بعضاً. ويفتح بعضه بعضاً ثم نقصد للقول فيما يوجبه الحديث على ذلك من المعاني، وبالله العون لا شريك له.

(توفي) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم رحمه الله سنة إحدى ومائة، في رجب، لخمس ليال بقين منه، بحمص، ودفن بدير سمعان من حمص وهو

---

(١) انظر عنها ما سيأتي (ص٢٣٨ ـ ٢٣٩).

يوم مات ابن تسع وثلاثين سنة وثلاثة أشهر. وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر، وأربعة أيام.

وممن ذكر مشاهدة ابن شهاب للقصة، عند عمر بن عبد العزيز، مع عروة بن الزبير، في هذا الحديث من أصحاب ابن شهاب، معمر، والليث بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، وابن جريج»[1]، وساق هذه الروايات جميعاً.

قلت: رواية معمر عند عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٤٤)، ومن طريقه أحمد (٤/ ١٢١)، وأبي عوانة (١/ ٣٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٧١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ١٣ ـ ١٤).

ورواية الليث بن سعد عند البخاري (٣٢٢١)، ومسلم (٦١٠) بعد (١٦٦)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وفي «الكبرى» (١٤٨٣)، وابن ماجه (٦٦٨)، وأبي عوانة (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وابن حبان (١٤٤٨)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٧١٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ١٢ ـ ١٣)، ورواية شعيب بن أبي حمزة، عند البخاري (٤٠٠٧)، والبيهقي (١/ ٤٤١).

ورواية ابن جريج عند عبد الرزاق (٢٠٤٥)، وأبي عوانة (١/ ٣٤٣)، والطبراني (١٧/ رقم ٧١٤)، وابن عبد البر (٨/ ١٤ ـ ١٥).

ويظهر من هذه الطرق التي هي من رواية الثقات عن ابن شهاب لهذا الحديث اتّصاله، وسماع ابن شهاب له من عروة، وسماع عروة من بشير.

وأما الأثر في فقرة رقم (٢٣) وهو عن **محمود بن الربيع: إن عتبان بن مالك كان يؤم قومه**، وهو أعمى، وتمامه:

«وأنه قال لرسول الله ﷺ: إنما تكون الظلمة والمطر والسيل، وأنا رجل ضرير البصر، فصلِّ يا رسول الله في بيتي مكاناً أتّخذُهُ مصلًّى، فجاء رسول الله ﷺ فقال: **أين تحبُّ أن أصلي؟** فأشار إلى مكان من البيت فصلَّى فيه رسول الله ﷺ».

---

(١) وكلامه في «الاستذكار» (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥) ملخصاً.

أخرجه مالك في «الموطأ» رقم (٤٥٥ ـ رواية يحيى[1] الليثي) و(٢٥٦/ رقم ٣٢٩ ـ رواية القعنبي)، و(١/ ٢٢٣) رقم (٥٧٢ ـ رواية أبي مصعب الزهري) و(٦١/ رقم ٨ ـ رواية ابن القاسم)، و(١٩٩/ رقم ٣٩٥ ـ ط. أوقاف البحرين أو ١٥٩ ـ ١٦٠ ط. دار الغرب).

وأخرجه من طريق مالك: ابن أبي شيبة (٣/ ٩٨)، والشافعي في «المسند» (١٧٧)، والبخاري (٦٦٧)، والنسائي في «الصغرى» (٧٨٨)، وابن حبان (٤/ ٤٩١ ـ الإحسان)، والطبراني (١٨/ ٢٩)، والسراج في «حديثه» رقم (٩٥٩)، والبيهقي (٣/ ٧١) وغيرهم.

وللقصة طرق أخرى، تأتي واحدة منها في الذي بعدها.

وأما الأثر الأخير، الذي فيه **أن محمود بن الربيع عَقَلَ مَجَّةً مجَّها رسول الله ﷺ من بئرٍ في وجهه.**

فأخرجه بنحوه البخاري (١١٨٥)، وابن ماجه (٦٦٠ و٧٥٤)، وأحمد (٥/ ٤٢٧)، وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج في «حديثه» (٢/ ٢٢٩) رقم (٩٥٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٥٨)، وابن خزيمة (١٧٠٩) من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن ربيع، وقد كان عقل مَجَّةً مجَّها رسول الله ﷺ في وجهه من دَلْوٍ من بئرٍ لهم، وفيه سياق قصة عِتبان بن مالك المشار إليها في الطريق السابقة.

---

(١) قال فيه (ابن لبيد) بدل (ابن الربيع)، «وهو غلط بيِّن، وخطأ غير مشكل، ووهم صريح لا يعرَّج عليه، ولهذا لم نشتغل بترجمة الباب عن محمود بن لبيد، لأنه من الوهم الذي يدركه من لم يكن له بالعلم كبير عناية. وهذا الحديث لم يروه أحد من أصحاب مالك، ولا في أصحاب ابن شهاب إلا عن محمود بن الربيع، ولا يحفظ إلا لمحمود بن الربيع، وهو حديث لا يعرف إلا به». قاله ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٢٢٧)، وبنحوه في «الاستذكار» (٦/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

وأخرجه البخاري (٧٧)، ومسلم (٢٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٧٢) رقم (٥٨٦٥)، وابن المبارك في «مسنده» (ص٢٥)، والذهلي في «المنتقى من زهرياته» رقم (٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ رقم ٥٤، ٥٥، ٥٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٧٠٦، ٢٨٩٨)، والبغوي (٤٩٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١١١) من طرق عن الزهري به.

وفيه عند البخاري والنسائي والطبراني (٥٦): إن محمود بن الربيع عقل هذه المجَّة وهو ابن خمس سنين.

قال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى:

٥ ـ فصل

[٢٥] وإذا ذَكَرَ التابعيُّ ما كان على عهد رسول الله ﷺ ووصف قول النبي[١] ﷺ في ذلك، وسَمَّى[٢] الصحابي بما كان منه[٣]، فليس ذلك[٤] مِنَ البيِّن الاتصال حتى تكون حكايتُه لذلك عن قول[٥] الصحابي.

[٢٦] وذلك[٦] مثل أن تقول عمرة بنت عبد الرحمن: كان من النبي ﷺ في أَمْرِ كذا كذا، فقالت له[٧] عائشة رضي الله عنها: كذا؛ فليس في هذا ما يرفعه [ق/٥/أ] ويوصله، على أنه قد يُخَرَّج مثل هذا في المسند من يقصد إلى ذكر اختلاف اللفظ في الحديث الواحد واضطراب الناقلين له، فيذكره على سبيل التنبيه على الخلاف فيه.

[٢٧] فأما إن قالت عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها للنبي ﷺ في كذا، أو سئل عن كذا فقال فيه: كذا؛ فهو متصل وإن لم تقل عمرة: حدثتني عائشة، وكذلك ما أشبهه، وهذا على ما قررناه إذا كان الناقل ممن أدرك المنقول عنه.

الشرح:

قال أبو عبيدة: نقل المصنف هذا الفصل من كلام القابسي في تلخيصه لرواية ابن القاسم للموطأ (ص٣٩)، وعنده الفقرة رقم (٢٥) بنصّها سوى حروف وقعت مغايرات يسيرة بينهما، نبهنا عليها في الهامش، أما فقرة رقم (٢٦، ٢٧) فهي عند القابسي أيضاً، وتصرف فيها أبو عمرو الداني بتقديم

---

(١) عند القابسي: «الرسول ﷺ».
(٢) عند القابسي: «سمى» دون واو في أوله.
(٣) بعدها عند القابسي زيادة: «فيه».
(٤) عند القابسي: «هذا».
(٥) عند القابسي: «كلام».
(٦) ليست عند القابسي.
(٧) أي: للنبي ﷺ.

وتأخير، وهذا نص كلام القابسي عقب كلمة (الصحابي) في آخر فقرة (٢٥):

«مثل أن تقول عمرة: قالت عائشة رضي الله عنها: أتى النبيُّ ﷺ في كذا، فقال فيه كذا، فهو موصول، وإن لم تقل عمرة: حدثتني عائشة به. فأما إنْ قالت عمرة: كان من النبي ﷺ في كذا كذا، فقالت له[1] عائشة كذا، فليس في هذا ما يرفعه عن البلاغ.

وقد يخرَّج مثل هذا مع المسند مَنْ يقصد إلى ذكر اختلاف الألفاظ في الحديث الواحد، واضطراب الناقلين له، فيأتي به للتنبيه على الخلاف فيه». انتهى.

وأما كون قول عمرة: «كان من النبي...» مرسلاً؛ لأنها لم تسند ذلك إلى عائشة، ولا أدركت القصة، وإلا فلو قالت: قالت عائشة، أو: إن عائشة قالت، أو: عن عائشة، لكان ذلك متصلاً، لأنها أسندت ذلك إليها، وجملة القول أن الراوي إذا روى قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه فهو متصل، وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي - إن كان تابعياً - فهي منقطعة.

قال أبو عبيدة: يتّضح المقام بالتمثيل، فمثال غير المتصل، وهو المرسل في اصطلاح المتأخرين:

ما أخرجه مالك في «الموطأ» (١٥٥٩ - رواية الليثي) و(٢/ ٤٦٩) رقم (٢٩٠١ - رواية أبي مصعب الزهري) ورقم (٦٠٢ - ط. أوقاف البحرين - راوية سويد بن سعيد) و(٨٣٨ - رواية الشيباني) و(ق ١١٩/أ - رواية ابن بكير)، ومن طريقه البيهقي (٦/ ١٥٢) عن أبي الرِّجَال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُمنع نقعُ بئرٍ».

وهكذا رواه سفيان الثوري عن أبي الرِّجال عن عمرة مرسلاً، كما عند عبد الرزاق (١٤٤٩٣)، والبيهقي (٦/ ١٥٢).

---

(١) أي: للنبي ﷺ.

ولكن ثبتت الواسطة بين (عمرة) و(النبي ﷺ) وهي عائشة[1]، فورد من طرق عن أبي الرجال عن أمه عمرة عن عائشة به، عند أحمد (٦/ ١٠٥، ١١٢، ١٣٩، ٢٥٢، ٢٦٨)، وابن أبي شيبة (٦/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢٦٦)، والحاكم (٢/ ٦١ ـ ٦٢)، والبيهقي (٦/ ١٥٢)، وابن عبد البر (١٣/ ١٢٤، ١٢٤ ـ ١٢٥)، وأبي نعيم (٧/ ٩٥).

فبالنظر إلى إسقاط الواسطة فليس هو من البيِّن الاتصال، ومع إثباتها فهو متصل مع عدم قول عمرة: «حدثتني عائشة». واختلاف اللفظ في هذا الحديث الواحد، واضطراب النّقلة فيه، جعلنا نمثّل به على الوجهين.

ومثال المتّصل بيقين ما روته عمرة عن عائشة دون التصريح بالتحديث:

ما أخرجه البخاري رقم (٥٧٤٥)، ومسلم رقم (٢١٩٤) ـ واللفظ للبخاري ـ من طريق سفيان بن عيينة عن عبد ربه بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقول في الرقية: «تربة أرضنا وريقةُ بعضنا يُشفى سقيمنا بإذن ربنا».

وأيضاً ما أخرجه البخاري رقم (٦٧٨٩)، ومسلم رقم (١٦٨٤) ـ واللفظ للبخاري ـ من طريق ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قال النبي ﷺ: **«تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»**.

ومثله كثير، ونقتصر على هذا المقدار لوضوحه، وتبيُّن الحديثيّ له، وبالله التوفيق.

---

(١) ذكر ذلك عن مالك اثنان: سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي وأبو قرة موسى بن طارق، أفاده ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ١٢٣)، وقال: «إلا أنه في «الموطأ» مرسل عند جميع رواته، والله أعلم، وقد أسنده عن أبي الرجال محمد بن إسحاق وغيره».

قال أبو عمرو الداني:

٦ ـ فصل

[٢٨] وقد يحكي الصحابي قولاً لا يُضيفه إلى النبي ﷺ فلا يسمّيه، بل يوقفه على نفسه، فيخرّجه أهل الحديث في المسند المتصل بالنبي ﷺ لامتناع ذلك من أن يكون الصحابي يقوله رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ.

ومثال ذلك ما:

[٢٩] حدثناه أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد المعدل قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن عمر بن لبابة قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم بن مُزَين[(١)] قال: حدثنا مطرف بن عبد الله، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أنه قال: «نساء كاسيات عاريات[(٢)]، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمس مائة سنة».

ومثال [ق/٥/ب] ذلك أيضاً ما:

[٣٠] حدثناه عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب قال: حدثنا عمر بن

---

(١) هو أبو زكريا، من أهل قرطبة، توفي سنة (٢٥٩هـ)، قال الخشني: «كان قليل الرواية، متقن الحفظ لما روى، ولم يكن بالأندلس أحفظ لـ «موطأ مالك» ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزين». وقال ابن الفرضي: «كان حافظاً لـ «الموطأ» فقيهاً فيه»، قال: «ولم يكن عنده علم بالحديث». انظر ترجمته في: «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص٣٧٠)، «تاريخ العلماء» (٢/ ١٧٨)، «جذوة المقتبس» (٣٥٠)، «شجرة النور الزكية» (ص٧٥).

(٢) معناه: كاسيات بالاسم، عاريات في الحقيقة، إذ لا تسترهن تلك الثياب، قاله ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٦/ ١٨٢). وانظر: «الاقتضاب» (٢/ ٤٤٥)، وشرحي عليه في تعليقي على «الكبائر» (ص٢٥٥ ـ التحقيق الثاني).

محمد المقرئ قال: حدثنا أحمد بن الحسن الفارسي يعرف بالممتع[1] قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل يعرف بالسوطي[1] قال: حدثنا محمد بن إشكاب قال: حدثنا أبو المنذر إسماعيل بن عمر قال: حدثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن عدي[2] بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: «خير بني آدم خمسة: نوح وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد عليهم السلام، وخيرهم محمد».

[٣١] قال أبو عمرو: هذان الحديثان وشبههما لا يجوز أن يقالا بالرأي والاستنباط، إنما يقال مثل هذا على التوقيف، فلذلك دخل في جملة المسند؛ لأن الصحابي لا يقول من رأيه.

الشرح:

قال أبو عبيدة: اعتنى علماء المصطلح بكلام المصنِّف في هذا الفصل، فنقل عنه فقرة رقم (٢٨): الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤١٣) وأسقط من أولها: «لا يضيفه إلى النبي ﷺ فلا يسمّيه، بل»، وأسقط أيضاً منها: «المتصل بالنبي ﷺ»، وكذا: «ذلك من»، وفيه: «قاله إلا بتوقيف» بدل «يقوله رأياً دون التوقيف من النبي ﷺ».

ثم ذكر المثال الواردة في فقرة رقم (٢٩) دون إسناد، وقال: «فمثل هذا لا يقال بالرأي فيكون من جملة المسند».

وهكذا صنع ابن حجر في «نكته على كتاب ابن الصلاح» أيضاً (٢/ ٥٣٣ ط. الأولى أو ٢/ ٢٠ ـ ط. الفرقان/ عجمان)، ونقله عنه معزواً للداني أيضاً: تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٢٦ ـ ط. المنهاج) والذي ذكره المصنف هو المقرر في علم المصطلح، فقول الصحابي الذي لا يقال بالرأي والاستنباط له حكم الرفع إلى النبي ﷺ، دلَّ عليه صنيع الجهابذة،

---

(١) لم يذكرهما من صنّف في الألقاب، كابن منده وابن الجوزي والذهبي وابن حجر.

(٢) في الأصل: «علي» وهو خطأ، صوابه المثبت، كما في مصادر التخريج.

فأدخل ابن عبد البر في كتابه «التقصّي»[1] الموضوع لما في الموطأ من المرفوع» عدة أحاديث ذكرها مالك في «الموطأ» موقوفة ـ منها حديث صلاة الخوف ـ وهو في «الصحيحين» لأنه لا يقال من جهة الرأي.

وذكر فيه (ص١٦٧ ـ ١٦٨) رقم (٥٣٦) أثر أبي هريرة: «نساء كاسيات عاريات...» وقال: «هكذا روى يحيى هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة، وكذلك هو في «الموطأ» عند جميع رواته إلا ابن نافع، فإنه رواه عن مالك بإسناده هذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وهذا الحديث والذي قبله[2] لا يدرك مثله بالرأي، وإنما هو توقيف، والقول قول من رفعه[3]، قال مالك: كان مسلم[4] رجلاً صالحاً، كان يتهيَّب أن يرفع الأحاديث».

ويعبِّر عن قول الصحابي بما لا يجوز أن يقال بالرأي والاستنباط بخلاف القياس، قال ابن العربي المالكي في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١/ ٢٠٧):

«إن الصاحب إذا قال قولاً لا يقتضيه القياس فإنه محمول على المسند إلى النبي ﷺ، وهي مسألة خلاف كبيرة! ومذهب مالك رضي الله عنه ومذهب أبي حنيفة فيها أنه كالمسند».

قلت: وهذا مذهب الشافعي، فقد احتج في «الأم» (١/ ١٨٠ ـ ١٨٢) بقول عائشة ـ وهو في «الصحيحين» ـ: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين»، وأعطاه حكم المرفوع، لكونه مما لا مجال للرأي فيه.

وهو مذهب أحمد، بل يرى أحمد حجية قول الصحابي[5] بإطلاق، فقول ابن العربي عن المسألة «وهي مسألة خلاف كبيرة» من تهويلاته المعتادة.

---

(١) ويسمى «تجريد».

(٢) وهو قول أبي هريرة: «تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين: يوم الاثنين ويوم الخميس..»، وهو مخرّج في كتابي «الهجر» (ص٦٥ ـ ٧٠).

(٣) سيأتي تخريجه مطولاً.

(٤) يريد مالك: مسلمَ بن أبي مريم، شيخه في هذا الحديث وفي حديث عرض الأعمال.

(٥) ليس هذا مذهب أحمد خاصة، بل هو مذهب الشافعي، وغلَّط ابنُ القيم في «الإعلام» (٤/ ١١ ـ بتحقيقي) من زعم أن للشافعي مذهبين فيه!.

ومما يمثل به في هذا الباب: أخبار الملاحم والفتن، وأشراط الساعة، والبعث، وعذاب القبر، وصفة الجنة، والنار، والأخبار عن عمل يحصل به ثوابٌ مخصوص، أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم فيها بالرفع.

نعم «يستثنى من ذلك من عرف عنه النظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام، وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإن كان حصل له في وقعة اليرموك، فإنه وقف على كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ، ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال، والله أعلم»[1].

التخريج مع التوجيه:

أخرج أثرَ أبي هريرة الوارد في فقرة (٢٩)، وأوله: «نساء كاسيات عاريات...»: مالك في «الموطأ» (١٨٠٨ ـ رواية يحيى الليثي) و(٢/ ٨٤) رقم (١٩٠٨ ـ رواية أبي مصعب الزهري)[2] و(٥٥٩) رقم (١٣٣٨ ـ ط. أوقاف البحرين، أو ٤٩٢ ـ ط. دار الغرب ـ رواية سويد بن سعيد).

وهو كذلك في رواية القعنبي ـ وهو ساقط من القطعة المطبوعة منه ـ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) رقم (٧٤١٣ ـ ط. دار الرشد) أو (٦/ ١٦٦) رقم (٧٨٠٠ ـ ط. دار الكتب العلمية) جميعهم أوقفوه على أبي هريرة.

واختلف في رفعه ووقفه على يحيى بن بكير عن مالك.

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٢٠٣ ـ ط. المغربية أو ١٥/ ١١٣ ـ ط. الفاروق) من طريق أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد عن يحيى بن بكير عن مالك رفعه.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٢١، ط. الفرقان) لابن حجر.

(٢) أخرجه من طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٠٨٣).

قال ابن عبد البر على إثره: «هذا إسناد لا مطعن فيه عن ابن بكير»!.

قلت: بل فيه مغمز ومخالفة، فأحمد بن محمد بن الحجاج، قال عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٧٥): «سمعتُ منه بمصر. ولم أحدّث عنه لما تكلّموا فيه»، وقال عنه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٨): «صاحب حديث كثير، يحدّث عن الحفاظ بحديث مصر، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

قلت: وقد خالف سائر رواة «الموطأ» من جهة، وسائر من رواه عن ابن بكير من جهة أُخرى، لذا فهو في «الموطأ» رواية ابن بكير (ق١٨٨/أ ـ النسخة السليمانية أو ق٢٤٠/ب ـ نسخة الظاهرية) موقوف كسائر «الموطآت»، ولذا لم يذكر الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٥٠) رقم (١٩٤٢) مخالفته، قال:

«يرويه مالك، واختلف عنه، فرواه عبد الله بن نافع عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ووقفه أصحاب «الموطأ»، وهو المحفوظ».

ثم وجدتُ ابن عبد البر يشير إلى ما ذكرتُ لما قال في «الاستذكار» (٢٦/ ١٨١) رقم (٣٩١٤٨): «وقد رواه عبد الله بن نافع الصائغ عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ». قال: «ولا أعلم أحداً رواه مسنداً عن مالك غيره، إلا رواية جاءت عن ابن بكير عن مالك، قد ذكرتُها في «التمهيد»»[1].

قال أبو عبيدة: يشير إلى ما ذكرناه آنفاً، ولكن أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٢٣) رقم (٧٤١٤) من طريق يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرني مالك به مرفوعاً.

ونقل البيهقي على إثره عن شيخه الحاكم فيه: «سنده غريب عن مالك،

---

(١) قال في «التمهيد» (١٥/ ١١٣): «وقد روي عن ابن بكير عن مالك مسنداً، وفي «الموطأ» عن مالك لابن بكير غير ذلك».

فإنه في «الموطأ» موقوف». وأما طريق عبد الله بن نافع عن مالك رفعها، فقد أخرجها ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٢٠٣ ـ ط. المغربية أو ١٥/ ١١٣ ـ ط. الفاروق) وفي «الاستذكار» (٢٦/ ١٨٢) رقم (٣٩١٤٩). قال أحمد بن طاهر الداني في «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣/ ٤٥٨): «هكذا هذا الحديث في «الموطأ» موقوفاً، ورفعه عبد الله بن نافع عن مالك، ذكره الجوهري[1] وغيره. قال الدارقطني: ووقفه أصحاب «الموطأ» وهو المحفوظ، وذكر ابن مُزَين عن القعنبي عن مالك: أن مسلم بن أبي مريم كان يتهيّب رفع الحديث، وذلك مخافة الكذب على رسول الله ﷺ للوعيد الذي جاء فيه على العموم.

ولعل مالكاً أراد الأغلب من حاله، ثم إنه تحرى مذهبه، فلم يرفعه عنه ما كان أحياناً يرفعه، وقد روى عنه مرفوعاً حديث ابن عمر في صفة الجلوس في الصلاة، استخفَّ ذكره، لأنه وصفُ فعل لا نَقْلُ قولٍ، والله أعلم».

وقال ابن خلفون الأندلسي في «أسماء شيوخ مالك» (ص٢٤٨ ـ ٢٤٩ ـ ط. أضواء السلف) مثله، وقال عن حديث «نساء كاسيات...»[2]: «وهذا الحديث أيضاً موقوف في «الموطأ» على أبي هريرة، ورواه ابن نافع عن مالك مرفوعاً إلى النبي ﷺ».

وتهيُّب شيخ مالك: مسلم بن أبي مريم في الرفع مشهور في كتب التراجم، كما تراه في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٦)، و«رجال الموطأ» (ق٤٤/ م) لابن الحذاء، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٤٣).

وهذا الحديث وإن أوقفه شيخ مالك: مسلم بن أبي مريم إلا أنه في حكم المرفوع، وفصّل في ذلك ابن عبد البر فقال في «التمهيد» (١٥/ ١١٣ ـ ط. الفاروق):

---

(١) لم أظفر به في «مسند الموطأ» له!.

(٢) ورد الحديث في الكتاب نفسه (ص١٤٠، ط. الثقافة الدينية، تحقيق محمد زينهم عزب) على وجه غير مفهوم البتة، لكثرة التحريف الذي فيه.

«ومعلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة، لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي، ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيه: لا يدخلن الجنة، ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا، ومثل هذا لا يعلم رأياً، وإنما يكون توقيفاً، ممن لا يدفع عن علم الغيب ﷺ».

وقال في «الاستذكار» (٢٦/ ١٨١): «فكل ثوب يصف ولا يستر، فلا يجوز لباسه بحال، إلا مع ثوب يستر ولا يصف، فإن المكتسية به عارية كما قال أبو هريرة، وهو محفوظ عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، من غير رواية مسلم بن أبي مريم».

وقال البيهقي في «الشعب» (١٠/ ٢٢٣): «وقد رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان[١] من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر، يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من كذا وكذا».

قال أبو عبيدة: حديث سهيل عند مسلم (٢١٢٨)، وأحمد (٢/ ٣٥٦)، وأبي يعلى (٦٦٩٠)، وابن حبان (٧٤٦١)، والبيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٢٣٤)، وفي «الآداب» (٨٣٣)، وفي «الشعب» (٥٣٥٧، ٧٨٠١)، والبغوي (٢٥٧٨)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩/ ١٨٢) رقم (٣٩١٥٠)، و«التمهيد» (١٣/ ٢٠٤)، وغيرهم.

وله طرق أخرى عن أبي هريرة، مختصراً على ذكر الصنف الآخر الذي أهمله مسلم بن أبي مريم[٢]، وذكره سهيل عن أبيه، وهو عند مسلم (٢٨٥٧)

---

(١) تأملهما، تجد في الحديث أن (الظلم السياسي) و(الفساد الخلقي) متلازمان، وهما وجهان لعملة واحدة كما يقولون!!.

(٢) أورده الديلمي في «الفردوس» (٥/ ٤٠ رقم ٧١١٣، ط. الريان و٤/ ٢٩١ رقم ٦٨٥٩، ط. دار الكتب العلمية) باللفظ الذي عند مالك عن أبي هريرة، ولم يخرجه المعلقان عليه في الطبعتين إلا من «صحيح مسلم»! ولم أجده في «زهر الفردوس» لابن حجر، نسخة دار الكتب المصرية.

وغيره، وأساء ابن الجوزي بذكره في «الموضوعات» (٣/ ١٠١)، وينظر: «القول المسدد» (ص٣٧ ـ ٣٩).

وهذا كله يؤكد أن الحديث مرفوع، وأن أبا هريرة نَمَاهُ إلى النبي ﷺ، وجَبُنَ عن رفعه شيخ مالك، فحسب.

وأما أثر أبي هريرة الآخر: «خير بني آدم خمسة...»:

فقد أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» رقم (٨٦ ـ ط. الكوثر أو رقم ٨٧ ـ ط. ابن الجوزي)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٢٧١): نا أبو جعفر محمد بن أحمد بن الجنيد نا إسماعيل بن عمر به.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/ ١١٤) رقم (٢٣٦٨ ـ زوائده): حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو أحمد ثنا حمزة الزيات به. ولفظه: «خيار ولد آدم خمسة» وقال: «لا نعلم رواه عن عدي إلا حمزة».

وأبو أحمد هو الزبيري، وقع منسوباً عند البهيقي ـ كما سيأتي ـ وهو محمد بن عبد الله بن الزبير، وروايته عن حمزة عند مسلم، كما في «تهذيب الكمال» (٧/ ٣١٦).

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٤٨٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٦٢/ ٢٧١) ـ من طريق آخر عن أبي أحمد الزبيري عن حمزة الزيات به، ولفظه: «سيد ولد آدم». وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٦) من طريق وكيع بن الجراح عن حمزة به، ولفظه: «سيد الأنبياء خمسة..»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان موقوفاً على أبي هريرة»، ووافقه الذهبي.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٥٤): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح».

والإسناد حسن، فحمزة بن حبيب صدوق زاهد، ربما وهم.

وهذا الأثر سلكه الحاكم ضمن المرفوع، ولذا خرّجه في «مستدركه»، وكذا فعل الهيثمي في «كشف الأستار»، والخبر في «مختصر زوائد مسند

البزار» (ق٣٣٧/ب)، وهو ساقط من المطبوع في ورقتين من النسخة الخطية! وصححه ابن حجر.

بل ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، وحكم عليه شيخنا الألباني بالضعف، فوضعه من «ضعيف الجامع» (٢٨٧٦) بناءً على تفرد ابن عساكر به، دون دراسة إسناده! كعادته فيما لم يقف عليه آنذاك!

وأفضلية الخمسة المذكورين لا خلاف فيها بين العلماء، والإجماع منعقد على أفضلية محمد ﷺ على جميع الأنبياء[1]، ثم إبراهيم، قال ابن كثير في «التفسير» (٣/ ٤٧): «لا خلاف أن محمداً ﷺ أفضلهم، ثم بعده إبراهيم. ثم موسى ثم عيسى عليهم السلام على المشهور».

وقال السيوطي: «فخليله إبراهيم يليه في التفضيل، فهو أفضل الخلق بعده، نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وفي «الصحيح»: «خير البرية إبراهيم»، خص عنه النبي ﷺ فبقي على عمومه»، وقال: «فموسى وعيسى ونوح الثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء، ولم أقف على من نقل أيهم أفضل»[1].

وتعقبه المناوي في «فيض القدير» (٣/ ٤٦٤) فقال: «وفاته أن الفخر الرازي حكى الإجماع على تقديم موسى وعيسى على نوح، فإنه قال في «أسرار التنزيل»: لا نزاع في أفضل الأنبياء والرسل هؤلاء الأربعة: محمد وإبراهيم وموسى وعيسى».

والحاصل أن أفضلية أولي العزم المذكورة في أثر أبي هريرة لها حكم الرفع للنبي ﷺ، فهذا النوع من المفاضلات لا يقدم عليه أبو هريرة من كيسه، بل لا بد أن يكون قد استفاده من نصٍّ فيه عصمة، إذ لا مجال لإعمال الرأي والاجتهاد في هذا الباب[2]، والله ـ وحده ـ هو الهادي والموفّق للصواب.

---

(١) إتمام الدراية (١٧ ـ بهامش «مفتاح العلوم»).

(٢) هذا معنى قول المصنف عند: «دخل في جملة المسند، لأن الصحابي لا يقول من رأيه».

وقول المصنف عن الصحابي: «لا يقول من رأيه» ليس على إطلاقه، ويفهم من السياق تقييده بما لا مجال للرأي فيه، وأما إن قال بما فيه مجال للرأي فليس على وجه الإلزام والثبات، فكانت سمات النصوص وخصائصها من: الثبات والشمول والحاكمية والعصمة والعملية قائمةً في أذهانهم، ولذا ورد عن الصحابة مدح الرأي وذمه، ولا خلاف في ذلك على التحقيق، فمن مدح فإنما أراد الاجتهاد والنزع من نصوص الشرع فيما لا قول للنبي ﷺ فيه، وعدم إنزاله منزلة القول الذي فيه عصمة، وهذا قبل استقرار أقوالهم، وموافقة سائر الصحابة عليها، ومن ذم، فمراده أن يعبد الله بقوله، وإنزاله منزلة نصوص الوحيين، وفصّل هذا ـ بما لا مزيد عليه ـ ابن القيم في «الإعلام».

هذا الكتاب من مرفوعات الخزانة الناصرية

حرسها رب البرية من الآفات والبلية

قال أبو عمرو الداني:

٧ ـ فصل

[٣٢] فأما مَنْ لا يُعرَف أنه أدرك من يُحدِّث عنه، فذلك لا يتحمل[١] اتصال حديثه، بل يُطلق عليه الإرسال.

ومثال ذلك ما:

[٣٣] حدثناه إبراهيم بن سعدون المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن الصُّنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...**» الحديث.

[٣٤] وكذلك قوله: «**إذا توضأ العبد المؤمن...**»، وشبْه ذلك إذا ورد عمن لا تعرف له صحبة، فلا يصح دروكه مَنْ يروي عنه.

[٣٥] قال أبو عمرو: فهذا معرفة المسند من الآثار [ق/٦/أ] مُفَسَّراً بجميع أنواعِه وضروبه وأقسامِه، وبالله التَّوفيق.

الشرح:

قال أبو عبيدة: استفاد أبو عمرو الداني في هذا الفصل من الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعروف بـ(ابن القابسي) (ت٤٠٣هـ) في (مقدمته) لـ«ملخص الموطأ» برواية ابن القاسم (ص٣٩) فإنه قال:

«فأما من لا يُعرف أنه أدرك من يحدث عنه فذاك لا يحتمل اتصاله، كقول عبد الله الصنابحي: إنّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ...**»، وقوله: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ**

---

(١) كذا في الأصل، وعند القابسي: «فذاك لا يحتمل». انظر: «الشرح».

الشَّيطان»، فلم يَعرف حذّاق المحدثين لعبد الله هذا صحبةً، فوقف بعضهم، وأطلق آخرون النكير، وصرفوه إلى من أيقنوا أنه ليس له صحبة، فإذا استيقنوا الصحبة عدّوا الحديثَ موصولاً إذا جاء في الألفاظ التي تقدم وصفُها». انتهى.

قال أبو عبيدة: المثالان المذكوران قائمان على تحرير من هو (الصنابحي)؟ وهل المذكور هنا ثبتت له صحبة أم لا؟ وكم عدد الصُّنابحة[1]؟ وهل أخطأ مالك في تسميته (عبد الله الصنابحي)؟ وهل لهذا وجود أم أنه من الأوهام؟ اضطربت أقوال العلماء في هذا اضطراباً شديداً غريباً، لأن عندهم راويين آخرين يشتبهان به، وفصَّل ذلك بما لا مزيد عليه العلامة الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني (ت٨٠٥هـ) رحمه الله تعالى، في جزء مفرد سماه «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة»، وقد حققته لما وصلت لهذا الموطن من الشرح، وكان في النية إثباته برمته في هذا المقام، ولكن الأمر عسر، لطوله، وسأنشره مفرداً[2]، وقد انبلج الحق فيه في هذه المسألة، ويظهر للمنصف صحة صنيع الإمام مالك، وأن التمثيل بالحديثين المذكورين على الإرسال ليس بصحيح وإن قال به جمع من الجهابذة والأئمة الأعلام النقاد، وليس بإمكاني في هذا المقام إلا التنويه بصنيع ذاك الإمام، وإمساك عنان القلم، وعدم إرخائه حتى لا يطول الشرح، والله المستعان، لا رب سواه، وله ـ وحده ـ الحمد كله، على ما أعان وأنعم، ونسأله المزيد من فضله، وتمام النعم الظاهرة والباطنة.

ولكن يبقى أمر مهم، اختلف فيه علماء المصطلح، يحسن بنا ذكره هنا،

---

(١) إذ اضطرب الرواة فيمن ينسب لـ(الصنابحة) على ستة أوجه وألوان، وذكر ذلك يعقوب بن شيبة، وتبيَّن لي وجه سابع، وترجح عندي ما رجحه البلقيني أنهم ثلاثة لا اثنين، وأن (عبد الله الصنابحي) صحابي، كما قال ابن معين والحاكم، وقد يدل عليه صنيع أحمد، وهو صنيع مالك، إذ فرّق بينه وبين أبي عبد الله عبد الرحمٰن بن عسيلة الصَّنابحي التابعي، وتتبع ذلك البُلقيني في جزء مفرد على وجه حسن، سبق إليه ابن القطان ووافقه عليه ابن المواق في «بغية النقاد» وابن الملقن في «البدر المنير»، وتفصيل ذلك كله في الجزء الموماً إليه، والله الموفق لا رب سواه.

(٢) قد فعلت ـ ولله الحمد ـ وصدر من قريب عن الدار الأثرية، عمان في (٢٦٠) صفحة.

وهو: قول الراوي: (أن رسول الله ﷺ) ـ كما في المثالين السابقين ـ هل له حكم قوله (عن)؟ وهل هي محمولة على الاتصال أم لا؟ فمنهم من قال: إنها محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدلّ على أنه قد شهده وسمعه، وهو قول أحمد بن هارون البرديجي (ت٣٠١هـ).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٦): «هذا عندي لا معنى له؛ لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ أو: أن رسول الله ﷺ قال، أو: عن رسول الله ﷺ أنه قال، أو: سمعت رسول الله ﷺ، كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم».

والصواب: التفصيل، وهو فعل الجمهور وقولهم، ومنهم مالك، وأحمد، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم.

فقد قال أبو داود: سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ، قال: «كان مالك ـ زعموا ـ يرى: «عن فلان» و«أن فلاناً» سواء»[1].

وقال: «وسمعت أحمد قيل له: إن رجلاً قال: «عروة، أن عائشة قالت: يا رسول الله»، و«عن عروة، عن عائشة» سواء؟ قال: كيف هذا سواء! ليس هذا بسواء»[2].

قال ابن حجر: «فقد ظهر الفرق بين مراد مالك وأحمد.

وحاصله أن الراوي إذا قال: «عن فلان» فلا فرق أن يضيف إليه القول أو الفعل في اتصال ذلك عند الجمهور بشرطه السابق، يريد اللقاء أو الإدراك البيِّن ـ على حد قول المصنف ـ بين المؤنن والمؤنن عنه، وبراءة المؤنن من التدليس.

وإذا قال: «إن فلاناً» ففيه فرق.

---

(١) انظر: «الإمام مالك وأثره في علم الحديث النبوي» (٣٤٠).

(٢) الكفاية (ص٤٤٧).

وذلك أن ينظر، فإن كان خبرها قولاً لم يتعد لمن أدركه التحقت بحكم «عن» بلا خلاف.

كأن يقول التابعي: إن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت كذا، فهو نظير ما لو قال: عن أبي هريرة أنه قال: سمعت كذا.

وإن كان خبرها فعلاً؛ نظر: إن كان الراوي أدرك ذلك التحقت بحكم «عن»، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها...»[1].

التخريج:

ساق المصنف في فقرتي (٣٣) و(٣٤) حديثين من طريق القعنبي عن مالك، وهما ـ على الترتيب ـ في «الموطأ» رقم (٢١، ٣٩ ـ رواية القعنبي).

والأول منهما عند مالك في «الموطأ» (٥٦٣ ـ رواية يحيى، ورقم ٣١ ـ رواية أبي مصعب الزهري، ورقم ٢٧ ـ رواية سويد، ورقم ١٨١ ـ رواية محمد بن الحسن) ومن طريقه:

النسائي في «المجتبى» (١/ ٢٧٥) وفي «الكبرى» (١٥٤٢) وفي «مسند حديث مالك» كما في «ملء العيبة» (ص٥٦ ـ الحرمين).

وأخرجه عن مالك أيضاً: الشافعي في «الرسالة» رقم (٨٧٤)، وفي «اختلاف الحديث» رقم (٨٠)، وفي «الأم» (١/ ١٤٧)، وفي «المسند» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ترتيبه).

وأخرجه من طريقه كذلك: أحمد في «المسند» (٤/ ٣٤٩)، والبخاري في «الأوسط» (١/ ٢٩٨)، وفي «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، وأبو يعلى (١٤٥١)، وأبو القاسم البغوي (٤/ ١٨٥) رقم (١٦٩٤)، وابن قانع (٢/ ٧٣ ـ ٧٤) كلاهما في «معجم الصحابة»، والطحاوي في «المشكل» (٣٩٧٤، ٣٩٧٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢١)، والجوهري في «مسند الموطأ»

---

(١) النكت (٢/ ٥٩١). وانظر: «التقييد والإيضاح» (ص٦٨ ـ ٧١)، ونقل عن ابن المواق في أول «بغية النقاد» (١/ ١٠) اتفاق أهل النقل عليه.

(٣٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٥٤)، وفي «المعرفة» (١٢٩٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٧٧٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٩٥)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٦٢٤) ولم ينفرد به مالك وإنما توبع مالك فيه[١].

وأخرج الثاني منهما: مالك في «الموطأ» أيضاً (٦٤ ـ رواية يحيى، ورقم ٧٤ ـ رواية أبي مصعب ورقم ٥٩ ـ رواية سويد)، ومن طريقه: أحمد (٤/ ٣٤٩)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، وفي «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٢٢)، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٧٤ ـ ٧٥)، وفي «الكبرى» (١٠٦)، وفي «مسند حديث مالك» ـ كما في «ملء العيبة» (٥٦) ـ، والنسوي في «الأربعين» (ص٥٩)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٣٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٣٤٣)، والحاكم (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨١)، وفي «الشعب» (٢٧٣٤).

---

(١) بيَّن ذلك البُلقيني في «الطريقة الواضحة» (ص١٦٥ ـ ١٦٨، ١٧٢، ١٩٩، ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٢٠٤ ـ بتحقيقي).

قال أبو عمرو الداني:

٢ ـ باب ذكر بيان المرسل من الآثار وتفصيله

[٣٦] قال عثمان بن سعيد: والمرسل من الحديث ما يرويه المحدِّث بأسانيد متَّصلة إلى التَّابعي، فيقول التَّابعيُّ: قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ.

[٣٧] وكذلك سبيل ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم من العلماء عند عامة الكوفيين، وخولفوا في ذلك، ومذهب علي ابن المديني وجماعة إليه، أن ما أرسله أتباع التابعين ومن دونهم نحو ابن وهب عن مسلمة بن علي: أن رسول الله ﷺ قال، وشبه ذلك فهو يسمى معضلاً.

[٣٨] وهذا الضرب الذي ذكرناه من المرسل قلَّ ما يتعذَّرُ معرفتُه على الطَّالبين، وهو مثل: الزهري، عن ابن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال.

ومثل: الأعمش ومنصور، عن إبراهيم، أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة وعكرمة، أن رسول الله ﷺ قال.

وكذلك: قول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وشبه ذلك من الأسانيد التي لا يُسمِّي فيها التابعيُّ الصحابيَّ الذي سمع النبي ﷺ.

ومثال ذلك ما:

[٣٩] حدثناه إبراهيم بن محمد قال: حدثنا [ق/٦/ب] أحمد بن محمد قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ شدَّة الحرِّ من فيح جهنم، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصلاة**» الحديث، في نظائر لهذا كثيرة يرسلها التابعون.

ومن ذلك أيضاً ما:

[٤٠] حدثناه أحمد بن محمد بن بدر القاضي بالفسطاط قال: حدثنا الحسين بن محمد بن داود يعرف بمأمون قال: حدثنا محمد بن هشام قال: حدثنا الفضل بن العلاء قال: حدثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنه دخل على رسول الله ﷺ فرآه مضطجعاً...» الحديث، فأرسله عطاء عن عمر؛ لأنه لم يدركه.

[٤١] وكذلك سائر ما يَرِدُ من مثل هذا مما يعلم أنَّ الناقلَ لم يلقَ المنقولَ عنه، ولا لحقَه من طريق سنِّه أو مشاهدته، وشبهُ ذلك من الوجوه التي يرتفع بها سماعه منه.

الشرح:

قال أبو عبيدة: التعريف الذي أورده أبو عمرو الداني رحمه الله هو تعريف الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٦٧)، وسيأتي كلامه قريباً.

وتَوَسُّعُ الأصوليين معلوم في إطلاق الإرسال على منقطع الإسناد، أخذاً من مادة (أرسل) في اللغة، بمعنى: أطلق أو أسرع أو فرق[١]، فكأنّ المرسل للحديث أسرع فيه فحذف بعض إسناده، أو أطلقه، أو جعل بعض إسناده منقطعاً عن بقيته.

وممن اختار هذا القول الخطيب في «الكفاية» (٣٨٤) ـ وهو أول من خلط أصول الحديث بعلم الفقه ـ واختاره النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٠)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٣٣).

وقد اشتهر عند بعض المتأخرين أن ابن الصلاح هو الذي اخترع هذا القول في «علوم الحديث»[٢]، ونص كلامه: «إن المنقطع مثل المرسل،

---

(١) من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي: متفرقين، وقيل من قولهم: ناقة رسل، أي: سريعة السير، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: أطلقنا، وانظر: «جامع التحصيل» (ص١٤ ـ ١٥).

(٢) (ص٦٤) مع «التقييد والإيضاح».

وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده»، قال: «وهذا المذهب أقرب».

وهذا وهم، إذ قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[1] (١٩٢ ـ ١٩٣): «وقد يطلق القدماء المرسل على ما سقط منه رجل مطلقاً». ومع أن الحاكم قال في «المعرفة» (ص١٦٧) في (النوع الثامن: معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها): «فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ»، إلا أنه ذهب إلى خلافه في «المدخل إلى الإكليل» (١٨)، فلم يخص المرسل بالتابعي، ونص كلامه عنه: «إنه قول التابعي أو تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ، وبينه وبين الرسول قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه من الذي سمعه».

وكلامه عند التأمل ليس بمتعارض، فـ(المختلف في الاحتجاج به) هو مرسل التابعي، أما من دونه فليس كذلك، فحصره فيه بالقيد المذكور هو الصواب، وإلا فالاصطلاح لا مشاحة فيه.

والذي استقر عند علماء المصطلح، بناء على اعتبارهم التنويع هو التفريق الذي ذكره المصنف، ونقله صاحبنا أبو عمرو عن ابن المديني وجماعة، فإنه إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى الصحابي[2] بواحد أو أكثر، فإنه لا يسمّى مرسلاً، بل إن سقط قبل التابعي بواحد فمنقطع، أو بأكثر فمعضل.

وما نقله المصنف عن عامة الكوفيين هو إطلاقهم المنقطع على قول التابعي: قال رسول الله ﷺ، وقول تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ، فيه نظر لأن الواسطة أرسلت كلامها، فسموا ذلك على الإجمال مرسلاً، وهذا مذهب

---

(١) اختصر فيه «علوم الحديث» والشاهد من كلامه: «يطلق القدماء» فتنبه!.

(٢) عبر ابن الصلاح «قبل الوصول إلى التابعي»، وانتقده العراقي بقوله في «التقييد» (٥٥): «الصواب: قبل الوصول إلى الصحابي، فإنه لو أسقط التابعي أيضاً كان منقطعاً لا مرسلاً عند هؤلاء».

الأصوليين[1] كما قدمناه، وفي كلام الشافعي ما يدل عليه، قال في كتابه العظيم «الرسالة» (فقرة ١٢٨٤):

«ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل مَن دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة».

فجعل راوية من دون كبار التابعين مرسلة، ودل صنيع غير واحد من المحدثين عليه، وإليك أمثلة يسيرة توضح المقصود:

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٠٥ رقم ١٢٩٦) في حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود عن النبي ﷺ في الركوع والسجود: «هذا مرسل» يريد: عوناً لم يدرك ابن مسعود.

وقال أبو داود في «سننه» (٤١٠٤) في حديث خالد بن دُريك عن عائشة في (العورة): «هو مرسل، لم يسمع خالد بن دُريك عن عائشة، ولا أدركها». ويكثر الدارقطني في «سننه»[2] إطلاق لفظة (هذا مرسل) على هذا النوع، وهكذا يفعل البيهقي في كتبه[3]، ويصنعه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، كما تراه في «المراسيل» (٧، ١٢٧) لابن أبي حاتم.

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٦٤١)، و«البحر المحيط» (٤/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(٢) انظر: على ـ سبيل المثال ـ (١/ ١٣٩، ٣٢٠).

(٣) بل جعل في بعض المضايق رواية التابعي عن رجل من (الصحابة لم يسمّ) مرسلاً! وجعل هذا عند المعارضة، ولذا قال في «المعرفة» (٣/ ٨٤) على إثر حديث: «إسناده صحيح، وأصحاب رسول الله ﷺ كلهم ثقات، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه».
فحكمه في «السنن الكبرى» (١/ ١٩٠) على حديث من هذه البابة بالإرسال للمعارضة، وليس هو الأصل، وهو ليس بمتناقض، كما أوحى به ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ١٩١)، وهو من باب تعصيب الجناية بالانقطاع، ولكن ضبطه في التطبيق عسر، ولذا رده ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٠٠) فقال عند تخريجه لحديث: «ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة، لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه». نعم، لو كان التابعي مدلساً، ولم يصرح بلقياه الصحابي، فيُعل بالإرسال وهو الانقطاع، إذ احتمل أن يكون سمعه من ضعيف عنه، فلا يجعل حجة واحتمال الضعف قائم. وينظر في إطلاق البيهقي (المرسل) على (المنقطع): «السنن الكبرى» (٤/ ٧٧، ٢٠٠ و٥/ ٣٣٣ =

والخلاصة: إن اصطلاح (المرسل)، توسع فيه الأقدمون، واستقر عند المتأخرين التفريق بينه وبين المنقطع والمعضل، ولا غضاضة في ذلك، فالأمر اصطلاح، وهو هيِّن.

يبقى قبل الانشغال بتخريج الأحاديث التي أسندها أبو عمرو الداني في هذا الفصل التنبيه على أمور:

أولاً: ليس قول المصنف: «فيقول التابعي قال ـ أو عن ـ رسول الله ﷺ» حصراً فيه، بل لو ذكر فعل النبي ﷺ كان مرسلاً.

ثانياً: من رآهم رسول الله ﷺ وهم صغار، ولم يَرَوْهُ رؤية إدراك وتمييز، كمحمد بن أبي بكر الصديق الذي ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر، فهؤلاء صحابة من حيث الرؤية، تابعيّون من حيث الرواية، ويلغز فيهم، فيقال: «صحابي حديثه مرسل، لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة»[1].

فهذا يؤخذ على حصر (المرسل) بـ(التابعي) إن ذكر قول أو فعل النبي ﷺ وعكسهُ:

ثالثاً: قول الكافر الذي سمع النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ، ثم أسلم بعد وفاته ﷺ، فهو تابعي من حيث الرؤية، صحابي من حيث الرواية، فهذا تابعي يقول: قال ﷺ، وحديثه مسند لا مرسل، ويلغز فيهم، فيقال: «تابعي يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وهو مسند لا مرسل»[2].

رابعاً: تنويع الأمثلة التي ساقها المصنف تدلل على التسوية بين جميع التابعين، ولا فرق ـ عنده[3] ـ بين صغيرهم وكبيرهم، وهذا هو الصواب،

= و٦/ ١٥٤، ٢٤٧ و٧/ ١١٨ و٨/ ٧٤) ونقله في (٥/ ٢٤٤) عن ابن خزيمة.
وينظر: «عمدة النقي في الفصل بين ابن التركماني والبيهقي» (ص٢١٢ ـ ٢١٧).

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٣ ـ ٤).

(٢) انظر: «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٥٨٢)، «نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٤١).

(٣) وهذا مذهب الكافة، والخلاف فيه ضعيف، وهو محكي قديماً، نقله ابن عبد البر.

خلافاً لمن زعم أن مرسل صغارهم يعدّ منقطعاً لا مرسلاً.

خامساً: دل صنيع المحدّثين - بما فيهم الشيخان في «صحيحيهما» - على قبول مراسيل الصحابة، نعم، لبعضهم رواية عن بعض التابعين، وجمعها ابن حجر[1] في جزء مفرد مطبوع سماه «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين»، ولا يعكر هذا على ما أسلفناه من الحجية، إذ الظاهر فيما رووه ورفعوه أنهم سمعوه من النبي ﷺ، فلما وقع لهم خلافه، نصوا عليه وبيّنوه، وهذا نادر لا حكم له، وهو خلاف الأصل المتبادر، والصحابة لا يحدثون في أمر دينهم إلا عن عدل[2] بخلاف غيرهم، ومن ها هنا وقع الخلاف في حجية المرسل.

ويُهوِّن من هذا الاعتراض: قلّة الثمرة العمليّة منه، قال ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٧٠): «وقد تتبعت روايات الصحابة رضي الله عنهم عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عن من يضعف في التابعين».

قلت: يتأكد ذلك لمن نظر في «نزهة السامعين»، ويعلم منه أن جل رواياتهم عن التابعين أخبار وفضائل وترهيب ومواعظ، وهو مما يلزم عند لقاء الناس بعضهم بعضاً، ومحادثتهم ومخاطبتهم ومحاورتهم.

سادساً: نقل الزركشي في «نكته على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٤٥) كلام المصنف، فقال: «... ذكر الحافظ أبو عمرو المقرئ أنه مذهب علي ابن المديني وجماعة، واختاره وجرى عليه الأستاذ أبو منصور فقال: المرسل: ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل».

---

(١) وسردها قبله العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص٧٦ - ٧٩)، وقال ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٤٨) عن صنيعه: «أفاد وأجاد»، فالفكرة للعراقي، وأصّلها وزاد عليها ابن حجر، وهكذا العلم، الخالف يتبع السالف، ويسدد ويؤصّل ويجمع ويستوعب.

(٢) هذا يلتقي مع تعليل حجية قول الصحابي بأنهم عدول جميعاً.

قلت: الأدق منه: المرسل ما ذكرنا، والمنقطع أن يسقط واحد من الوسط، والمعضل أن يسقط أكثر من واحد بتتابع.

وقال الزركشي (١/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦) بعد أن ذكر عن الأصوليين ما قدمناه في الشرح: «وما نقله عن الأصوليين حكاه أبو عمرو عن عامة الكوفيين، وجزم به أبو الحسين ابن القطان من قدماء أصحابنا في أصول الفقه».

قلت: وفي نقل ذلك ما يفهم أن المحدثين على خلافه، وقال به منهم جماعة، ذكرنا منهم البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والدارقطني وابن خزيمة والبيهقي، ونضيف هنا الترمذي، يعرف ذلك من صنيعه في «جامعه»[1]، وذكر الزركشي (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧) أمثلة منه، وقال: «وسمى أبو نعيم الحافظ في «مستخرجه» التعليق والمنقطع مرسلاً»، بل هو صنيع المصنف فيما يأتي في (الفصل القادم)، ودقّق في المثل الذي سرده مع تعليقه وشرحنا عليه، والله الموفق.

التخريج:

أما مرسل عطاء بن يسار، فهو من رواية مسلمة بن علي القعنبي لـ«الموطأ» رقم (٢٤)، وهو في «الموطأ» الأرقام (٣١ ـ رواية الليثي و٣٨ ـ رواية أبي مصعب) و(٣٤ ـ ط. أوقاف البحرين ـ رواية سويد الحدثاني).

وتتمته: وقال: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفَسين في كل عام: نفس في الشتاء ونفس في الصيف».

وإسناده صحيح إلى عطاء، إلا أنه لم يسمع النبي ﷺ، ولهذا مثَّل به المصنف.

وثبت من طرق عن أبي هريرة رفعه إلى النبي ﷺ.

أخرجه البخاري (٥٣٦، ٥٣٧)، ومسلم (٦١٧)، وغيرهما بنحوه.

---

(١) انظر: «الإمام الترمذي وجامعه» للعتر (٢٠٠ ـ ٢٠١).

بل وصله مالك على إثر هذا المرسل من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رفعه، وتفصيل تخريجه في تعليقي على «التخويف من النار» لابن رجب رقم (٢٨٨) يسّر الله إتمامه بخير وعافية.

وأما الحديث الوارد في فقرة رقم (٤٠) وهو من طريق عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ عن عمر بن الخطاب، فهذا مرسل عند جماعة من أئمة الحديث كما بيّناه، وللتصريح باسم صحابيه وعدم سماع عطاء منه، فهو منقطع عند آخرين.

وعطاء رأى ابن عمر ولم يسمع منه، وقال ابن المديني في «العلل»: «لم يلق عثمان»، وقال أبو زرعة: «عن أبي بكر الصديق مرسل، وعن عثمان مرسل»[1]، ولم يذكروا عمر لندرة روايته عنه، وليس له عن عمر في «إتحاف المهرة» (١٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢) إلا حديثين، أحدهما في «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٣٣) والآخر عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٤٨)، وقال: «ولم يُدركه».

قلت: وفات ابن حجر ثلاثة آثار، رواها عطاء عن عمر، اثنان منها عند الشافعي في «المسند» (١٢٩، ٣٤٧)، والآخر في (الحج) عند مالك في «الموطأ» (١/ ٣٢٣)، ولعطاء عن عمر بثلاثة وسائط في «صحيح البخاري» (أول) (كتاب المكاتب)، وانظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٤).

وتتمة الحديث: ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٠١) أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء والفضل بن دُكين قالا: أخبرنا طلحة بن عمرو به إلى عطاء قال: دخل عمر بن الخطاب على النبي ﷺ، ذات يوم وهو مُضطجع على ضجاع من أدَمٍ ـ قال الفضل في حديثه: محشوّ ليفاً، لم يَزِدْ على هذا،

---

(١) وانظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (١٥٤ ـ ١٥٦/ رقم ٢٩٢)، و«العلل» (١/ ٦٣) رقم (١٦٤) لابن أبي حاتم أيضاً، و«تاريخ ابن معين» (٢/ ٤٠٤)، «علل ابن المديني» (٤٤)، «تقدمة الجرح والتعديل» (١٣٠)، «التاريخ الصغير» (١/ ٢٧٧) للبخاري، «ثقات ابن حبان» (٥/ ١٩٨)، «جامع التحصيل» (٢٣٧)، «تحفة التحصيل» (٢٣٨).

وزاد عبد الوهّاب: وفي البيت أهَبٌ ملقاةٌ ـ فبكى عمر، فقال: ما يُبْكيكَ يا عُمَرُ؟ قال: أبكي أن كسرى في الخزّ والقزّ والحرير والديباج وقيصر في مثل ذلك وأنت نجيب الله وخيرته كما أرى! قال: لا تَبْكِ يا عُمَرُ فَلَوْ أشَاءُ أن تسيرَ الجِبالُ ذَهَباً لَسَارَتْ، ولَوْ أنّ الدنيا تعدلُ عندَ الله جَناحَ ذُبابٍ ما أعطى كافراً منها شيئاً.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (١١٣) حدثنا طلحة بن عمرو به.

وطلحة بن عمرو الحضرمي مجمع على ضعفه، وتركه بعضهم، وللحديث شواهد، فيه القصة دون «لو أن الدنيا تعدل...»، أقربها ما أخرجه ابن سعد (١/ ٤٠١) وهناد في «الزهد» (٧٤٢) من طريق الحسن عن عمر بنحوه، وهو لم يسمع منه.

ولكن أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠) و«الزهد» رقم (٢٣٧٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١١٦٣)، وابن أبي الدنيا في «الجوع» رقم (٢١)، وابن أبي عاصم في «الزهد» رقم (٢٢٣)، والبزار (١٣/ ٢١١ رقم ٦٦٨٤)، وأبو يعلى (٢٧٧٤)، في «مسنديهما»، وابن حبان (٦٣٦٢ ـ الإحسان)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١٤٠ ـ ١٤١، ١٤١)، والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٥٠٩)، وابن بشران في «الأمالي» (٢/ق ٨٣/ ب)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٢٩١)، وابن المثنى في «ذكر الدنيا» (ق٨/ب)، والبغوي في «شمائله» (٨٥٤) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس بنحوه.

وعند البخاري: «مبارك ثنا الحسن ثنا أنس»، فأمنّا تدليس مبارك وتدليس الحسن، فالإسناد حسن. وأما ما ورد في آخر الحديث: «لو أن الدنيا...»، فله عدة شواهد.

أخرجه أحمد في «الزهد» (١٢٩)، وابن ماجه (٤١١٠)، والترمذي (٢٣٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٥٨٢٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٣٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣)، والحاكم (٤/ ٣٠٦)، وابن أبي عاصم في «الزهد» رقم (١٢٨)، وابن

عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٤٦٥، ١٠٤٦٦) من حديث سهل بن سعد، وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه». وفي إسناده عند الترمذي: عبد الحميد بن سليمان، وهو ضعيف، وتابعه زكريا بن منظور كما عند ابن ماجه، وهو ضعيف ـ أيضاً ـ.

وعزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» رقم (٨٩٧)، للطبراني، والضياء في «المختارة» من حديث سهل، وتكلم على طرقه، وبيان ما فيه، وقال: «ولو صح الحديث لكان متوجّهاً».

قلت: يريد أنه صحيح باعتبار طرق أخرى، وهو كذلك، منها:

ما أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٠٩) عن عثمان بن عبد الله بن رافع أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ حدّثوا أن رسول الله ﷺ قال: . . . وذكره، وإسناده لا بأس به في الشواهد.

ومنها: حديث ابن عباس، عند أبي نعيم (٣/ ٣٠٤ و٨/ ٢٩٠) بسند فيه الحسن بن عمارة، وهو متروك.

ومنها: مرسل عمرو بن مرة، أخرجه هناد رقم (٨٠٠)، وإسناده صحيح.

ومنها مرسل الحسن البصري، أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٢٠)، وإسناده حسن.

ومنها حديث ابن عمر، أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١٤٣٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٩٢) بسند صحيح غريب.

ومنها حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي (٦/ ٢٢٣٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١٤٤٠) بسند فيه صالح مولى التوأمة.

وأخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار» (١/ ٢٩٩) رقم (٥٠٤) عن أبي الدرداء قوله، وفيه: «فرعون»، بدل: «كافر»، ورجاله ثقات.

وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٦٨٦، ٩٤٣)، وله شواهد أخرى، تراها في: «زهد هناد» رقم (٥٧٨)، و«الشعب» للبيهقي (١٠٤٦٩ ـ ١٠٤٧٠).

قال أبو عمرو الداني:

٨ ـ فصل

[٤٢] ومِنَ المرسل ضربٌ صعبٌ تتعذَّر معرفتُه إلَّا على مَن تبحَّر في الحديث، وكثر وعرف طرق النقل وميَّزها؛ لكون ظاهر ذلك مسنداً.

ومثال ذلك ما:

[٤٣] حدثناه خلف بن إبراهيم بن محمد المقرئ قال: حدثنا عبد الواحد بن أحمد بن أبي الخصيب قال: حدثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة [ق/٧/أ] قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أقال نادماً**[١] **أقاله الله نفسه يوم القيامة، ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب الآخرة يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**».

[٤٤] قال أبو عمرو: هذا إسنادٌ من نظر إليه من غير أهل صناعة الحديث لم يشك في سنده باتصاله، وليس كذلك، بل هو مرسل في موضعين؛ لأن معمر بن راشد على ثقته وإمامته لم يسمع من محمد بن واسع شيئاً[٢]، ومحمد بن واسع أيضاً على جلالته وعدالته لم يسمع من أبي صالح شيئاً[٢]، فبين كلٍّ واحد منهما فيه رجلٌ.

[٤٥] وهذا مثل ضربته لأعداد[٣] كثيرة ترد من الآثار، ولا يُميِّزها إلَّا أهل الصنعة المخصوصون بمعرفة ذلك.

---

(١) وقع التصريح في بعض الروايات: «في بيع»، وفي بعضها: «مسلماً» بدل «نادماً».

(٢) لم يذكر ذلك في «المراسيل» لابن أبي حاتم ولا في «جامع التحصيل» ولا في «تحفة التحصيل». ولا في كتب المدلِّسين، المطبوعة.

(٣) في الأصل: «ضربه الأعداد».

الشرح:

قال أبو عبيدة: عبارة الداني هنا أضبط من عبارة الحاكم في «المعرفة»، فإنه ذكر في (النوع الثامن من علوم الحديث: معرفة المراسيل) (ص١٦٧)، وقال: «وهذا نوع من علم الحديث صعبٌ قلَّ ما يهتدي إليه إلا المتبحّر في هذا العلم»، ثم عرّف المسند بما سبق به.

وحُقّ للمثل الذي ذكره المصنف هنا برقم (٤٣)، وهو بعينه عند الحاكم[1] في «المعرفة» ـ كما سيأتي في التخريج ـ، أن لا يكون على (المرسل) بالحد الذي تقدم في (الفصل) السابق، فإن السقط هنا ليس في الصحابي، فهو مذكور (أبو هريرة) ﷺ، والذي أرسله معمر عن محمد بن واسع، وأرسله أيضاً ابن واسع عن أبي صالح، فالمرسِلُ هنا غيرُ التابعي، والانقطاع غير متتابع، فهو منقطع، إلا عند من لم يفرق بينه وبين المرسل، وهو مذهب جماعة من الأصوليين، وعدد لا بأس به من أعيان المحدِّثين، فيما سمَّينا وذكرنا عند شرحنا للفصل السابق.

وهذا النوع صعب تتعذر معرفته إلا على مَنْ علم طبقات الرواة، ووفياتهم، ويعين على ضبطه: معرفةُ المعمّرين منهم، ومن مات شاباً، ومعرفة رحلاتهم وحجِّهم وتنقلاتهم، وخير معين على معرفته: جمعُ طرق الحديث، ومعرفة مَنْ جوّده[2] من الرواة، دون مخالفة واقع الحال، بما يثبت الاتصال أو الإرسال.

ومن لم يميز ذلك راجت عليه الأكاذيب والبواطيل، بأسانيد الظاهر فيها أنها نظيفة، ولذا قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٢) رقم (١٦٤٠) عن الإمام أحمد بن حنبل:

«الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضه بعضاً».

---

(١) وعلّق عليه نحو ما في فقرة (٤٤)، وسنسوق كلامه في التخريج.

(٢) سواء كان ثقة أم لا.

قلت: نعم رواية، من حيث الإثبات، ودراية؛ من حيث الاستنباط. وبمعناه ما أسنده الخطيب أيضاً (٢/ ٢١٢) رقم (١٦٤١) عن علي ابن المديني قال: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه».

والذي ذكره المصنف في فقرة (٤٣) مع توجيهه في الفقرة (٤٤) خير مثال على ذلك، وهذا ما نشرحه ونبيّنه في:

التخريج:

أخرج حديث الباب: «من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة...»:

الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٦)، وأبو علي الصواف في «حديثه» (ق٣/ب) حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي وأخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص١٤٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٧) مختصراً ـ ثنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني قالا: ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني به.

وأخرجه عبد الرزاق في «الأمالي» رقم (٧)، وفي «المصنف» (١٠/ ٢٢٧) رقم (١٨٩٣٣)، ومن طريقه أحمد (٢/ ٣٧٤)، والخليفة الناصر لدين الله العباسي في «روح العابدين» رقم (١١) عن معمر عن محمد بن واسع به مختصراً.

وقال الحاكم بعد أن ساق الحديث: «وهذا إسناد من نظر إليه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحته وسنده، وليس كذلك فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون، ولم يسمع من محمد بن واسع! ومحمد بن واسع ثقة مأمون ولم يسمع من أبي صالح! ولهذا الحديث علة يطول شرحها». انتهى.

قال أبو عبيدة: أطال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨١ ـ ١٨٨) سؤال رقم (١٩٦٦) في بيانها، وهي الاختلاف على محمد بن واسع فيه، فإنه على الرغم من روايته عن أبي صالح عند النسائي، كما في «تهذيب الكمال»

(٢٦/٥٧٦) إلا أنه في هذا الحديث قد صرح بواسطة بينه وبين أبي صالح، نعم رواه أيضاً علي بن المبارك عن محمد بن واسع عن أبي صالح دون واسطة.

أخرجه من طريقه الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، وأفاد (١٠/ ١٨٦ ـ ١٨٧) أن جعفر بن برقان والخليل بن مرة[١] رووه هكذا عن محمد بن واسع، وأخرجه بسندين متفرقين من طريقيهما. لكن اختلف فيه عن جعفر بن برقان، فروي عنه عن محمد بن واسع عن الأعمش عن أبي صالح، كما عند الدارقطني أيضاً (١٠/ ١٨٨).

ورواه بعضهم عن ابن واسع وأبهم الواسطة.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٠٠): حدثنا يونس بن محمد حدثنا حَزْم[٢] قال: سمعت محمد بن واسع عن بعض أصحابه عن أبي صالح به.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٨٦)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (٧٨)، وفي «قضاء الحوائج» رقم (٢٦)، والقضاعي (٤٧١)، من طريق حماد بن زيد عن محمد بن واسع حدثني رجل عن أبي صالح به.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٨٧)، وابن حبان (٥٣٤ ـ الإحسان)، والدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٧)، والبزار في «البحر الزخار» (ق٢١٦/أ)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» رقم (٨٦)، وأبو الشيخ في «التنبيه والتوبيخ» رقم (١٠) وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (١١٤)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» رقم (٥٤٨)، وأبو الغنائم النَّرسيّ في «ثواب قضاء حوائج الإخوان» رقم (٢٦)، وأبو حفص الكتاني في «حديثه» (ق٧/أ)، والخطيب في «تاريخه» (٤/ ١٧٥)، والنجم النسفي في «القند» (ص١٧٦)، والشجري في «أماليه» (٢/ ١٧٩، ٢١٥) وشهدة في «فوائدها» رقم (٥٠) والتنوخي في «الفرج

---

(١) وكان يهم في اسم (محمد بن واسع) ويقول: (محمد بن سوقة). أفاده الدارقطني (١٠/ ١٨١)، وظفرتُ بها على الوهم عند أبي الشيخ في «التوبيخ» (١١٣).

(٢) هو ابن أبي حزم القُطعي البصري.

بعد الشدة» (١/ ١٢٠ ـ ١٢١)، من طريق حماد بن سلمة[١] عن محمد بن واسع، وقرن به أبا سورة[٢] عن الأعمش عن أبي صالح به.

فمحمد بن واسع على الرغم من إدراكه ومعاصرته أبا صالح فإنه أدخل فيه واسطة بينه وبينه!.

وهل هذه الواسطة هي الأعمش؟ هذا ما صرح به علي بن عبد العزيز قال: «وبلغني أن هذا الرجل هو الأعمش»، أفاده القضاعي، وسمي هكذا في طريقين سبقا عنه هما: جعفر بن برقان وحماد بن سلمة، وتابعهما الحارث بن نبهان ـ وهو متروك ـ، أفاده الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٢) وخرّج طريقه (١٠/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، وقال في الموطن الأول:

«وهو محفوظ عن الأعمش، وقد اختلف عنه»، وساق ثلاث عشرة راوياً رووه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به، دون ذكر (الإقالة).

أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (١٤٥٥، ٤٩٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨٨)، وابن ماجه (٢٢٥، ٢٤١٧، ٢٥٤٤)، والترمذي (١٤٢٥، ٢٦٤٦، ٢٩٤٥) ـ وقال: «هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل هذا الحديث، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدِّثت[٣] عن أبي صالح عن النبي ﷺ، فذكر بعض هذا

---

(١) ظنه محقق «الفرج بعد الشدة» ابن زيد!.

(٢) إلا في رواية النسائي والطبراني وابن أبي الدنيا فهو عن ابن واسع وحده.

(٣) لمثل هذا لم يخرجه البخاري في «صحيحه»! من طريق الأعمش! ورواية أسباط عن الأعمش عند: أبي داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٩٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٩٠) واختلف عليه فيه، بسط ذلك الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٤ ـ ١٨٥) وأفاد أن بعض المتروكين رواه عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال أبو عبيدة: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ رقم ١٣٣٢) من طريق مقدّم بن يحيى عن عمه القاسم عن الحكم بن الفضيل عن الأعمش عن الحكم عن أبي صالح به.

وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن الحكم إلا الحكم»!.

والحكم بن فضيل هذا، قال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «ليس بذاك» =

الحديث» ـ وابن أبي شيبة (٨/ ٧٢٩) (٩/ ٨٥ ـ ٨٦)، وأحمد (٢/ ٢٥٢)، والدارمي (٣٤٤)، والطيالسي (٤٣٩)، وأبو خيثمة في «العلم» (٢٤، ٢٥)، وابن الجارود (٨٠٢)، وابن حبان (٨٤) وفي «روضة العقلاء» (ص٤٠١ ـ ط. الباز)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» رقم (٩٢)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (٥٤٧)، وأبو القاسم الهمذاني في «الفوائد المنتخبة» رقم (٨١ ـ تخريج الخطيب)، والبزار (ق٢١٦/أ)، والحاكم (١/ ٨٩)، والقضاعي (٤٥٨)، والبيهقي في «الآداب» (١٠٨، ١٢٠٨)، و«الشعب» (٧٢٠٩)، وفي «الأربعين الصغرى» رقم (٩٤)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٤٦)، وفي «الزهد الكبير» (٧٥٨)، والبغوي (١٢٧، ١٣٠)، وأبو نعيم (٨/ ١١٩) ـ وقال: «مشهور من حديث الأعمش، رواه عنه من القدماء محمد بن واسع» ـ والخرائطي في «مكارم الأخلاق» رقم (٤٨١)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١١٤١)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (١١٢، ١١٤)، وابن

= وقال ابن عدي: «وهو قليل الرواية، وما تفرد به لا يتابعه عليه الثقات».
قلت: فلا يعبأ بإدخاله (الحكم بن عتيبة) بين (الأعمش) و(أبي صالح). نعم، روي على لون آخر، ولكن يزيده ضعفاً.
أخرجه أبو الحسن الحربي في «فوائده» رقم (١٣٤) وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» رقم (١٠٩) من طريق مقدم بن يحيى عن أبيه قال: ثنا أبو شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن أبي صالح به.
وظفرتُ به هكذا عند أبي موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (ص٤٩/ رقم ٥٦).
وإبراهيم بن عثمان العبسي، متروك.
وعلّق أبو موسى الجناية بعمّ المقدم، فقال:
«وقد تفرد بذكر (الحكم بن عتيبة) القاسم بن يحيى بن عطاء المقدَّمي، عم مقدم بن يحيى هذا عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، وللأعمش عن الحكم أحاديث عدة عن غير أبي صالح».
ثم وجدتُه عند الطبراني في «الأوسط» (٩/رقم ٩٢٤١)، فأخرجه من طريق إبراهيم بن عثمان، وقال: «لم يدخل بين الأعمش وأبي صالح (الحكم) أحد ممن روى هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو شيبة، ولا رواه عن أبي شيبة إلا القاسم بن يحيى، تفرد به مقدّم بن محمد».

عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٣، ١٤)، و«التمهيد» (٥/ ٣٣٧ ـ ط. المغربية)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٦١) رقم (٦٩٦)، وفي «تاريخ دمشق» (٤١/ ٥٢٧)، وأبو الغنائم النرسي في «ثواب قضاء حوائج الإخوان» رقم (٣)، والتنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١/ ١٢٠ ـ ١٢١)، وابن عمشليق في «جزئه» رقم (٨)، وبيبى الهرثمية في «جزئها» (٣٦)، وعبد الكريم القزويني في «التدوين» (٢/ ٤٣) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بألفاظ متقاربة، ومنهم من اختصره.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٦٢) رقم (١٩٧٩):

«سألت أبا زرعة عن حديث رواه جماعة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**من نفّس عن مؤمن كربة**»، قال أبو زرعة: منهم من يقول: الأعمش عن رجل عن أبي هريرة، والصحيح عن رجل عن أبي هريرة». انتهى.

ومنهم من رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد، ومنهم من قال: عن أبي هريرة وأبي سعيد.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٨٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٦ ـ ١٧)، وابن الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (ص٤٤ ـ ٤٥).

وجميع هذه الطرق عن الأعمش، بما فيها ما قدمناه من طرق عن محمد بن واسع ليس فيها ذكر: «من أقال مسلماً...».

ورواه دونها يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة، دون واسطة (الأعمش).

أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٦)، وابن أبي شيبة (٩/ ٨٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨٤)، وتمام في «الفوائد» (١٠٢١)، ومن طريقه ابن عساكر (١٧/ ٢٩٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٨٥) من طريق يزيد به.

وخولف يزيد، فرواه روح بن عبادة عن هشام بن حسان[1] عن محمد بن واسع عن محمد بن المنكدر عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه، دون جملة (الإقالة).

أخرجه أحمد (٢/ ٥١٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨٥)، والدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٧)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (١١)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (١١١)، وأبو القاسم الهمذاني في «الفوائد المنتخبة» (٨٠)، ومن أعجب المخالفات ما أخرجه هناد في «الزهد» (١٤٠٥)، وأبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» رقم (١٠٩)، وأبو علي الصواف في «حديثه» (ق٢/ ب)، عن جويبر - وهو متروك - عن محمد بن واسع عن أبي صالح الحنفي عن أبي هريرة، دون الإقالة، فقوله عن أبي صالح: «الحنفي» من أوهامه.

فطريق محمد بن واسع فيها اضطراب، والتي أوردها المصنف ممثلاً بها على الإرسال - وهو الانقطاع عند الأقدمين - صحيح، فروايته له عن أبي صالح بواسطة رجل، ولعله ابن المنكدر أو الأعمش.

فإنْ قلت: لماذا قلت اضطرب، فلعل بعض الرواة لم يحفظ عنه؟.

قلتُ: لأنّ ابن المبارك وأبا معاوية روياه عن هشام بن حسان عن محمد بن واسع مرسلاً عن النبي ﷺ[2].

فهذا وجه ولون وضرب آخر، دل على خطأ ابن واسع فيه، والله أعلم.

---

(١) لم يُسَمَ أباه في رواية أحمد، فقال المعلق عليه (١٦/ ٢٩٤ ط الرسالة): «هو ابن أبي عبد الله الدستوائي»! وهذا خطأ. وقد صرح بأنه ابن حسان في رواية الدارقطني وغيره.

(٢) أفاده الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٢) وأفاد أن فضيل بن عياض رواه عن هشام مرسلاً عن النبي ﷺ، ورواه أبو خالد الدالاني عن ابن المنكدر مرسلاً. وسئل الدارقطني في آخره، فقال السائل: روى المصري عن مقدام عن جعفر بن هارون الكوفي عن عثمان بن مطرز عن محمد بن واسع عن عكرمة عن ابن عباس، فقال الدارقطني «لا أحفظه». وهذا يؤكد اضطرابه إن سلم ممن دونه، وفيهم غير واحد من الضعفاء كمقدام وابن هارون.

وظفرت بعد تدوين الطرق السابقة بكلام نفيس غاية للخطيب البغدادي في «تخريجه للفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» للشيخ أبي القاسم يوسف بن أحمد الهمذاني (٢/ ٧٧١ ـ ٧٧٦)، أورده عقب رواية روح بن عبادة عن هشام بن حسان عن محمد بن واسع عن محمد بن المنكدر عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه، ـ وتقدمت هذه الرواية ـ، ثم قال:

«هذا حديث غريب من حديث أبي بكر محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَير التيمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وغريب من رواية محمد بن واسع الأزدي عن ابن المنكدر، لا أعلم رواه إلا روح بن عبادة عن هشام بن حسان عن محمد بن واسع.

وخالفه يزيد بن هارون فرواه عن هشام عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولم يذكر فيه ابن المنكدر.

وكذلك رواه معمر بن راشد وعلي بن المبارك وسلّام بن أبي مُطيع والحمادان ـ حماد بن سلمة وابن زيد[1] ـ وجماعة[2] غيرهم عن محمد بن واسع.

ورواه جويبر بن سعيد عن محمد بن واسع عن أبي صالح الحنفي عن أبي هريرة.

والحديث محفوظ عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة، واسم أبي صالح السمان: ذكوان، واسم أبي صالح الحنفي: ماهان.

وقد روي عن الحارث بن نبهان عن محمد بن واسع عن الأعمش عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة.

وكذلك قيل: عن حماد بن سلمة عن محمد بن واسع[3].

---

(١) لكنه أدخل رجلاً مبهماً بين (ابن واسع) و(الأعمش)، وسبق بيان ذلك.

(٢) لم نظفر إلا بحزم بن أبي حزم القُطعي وجعفر بن بُرقان والخليل بن مرة، واختلف فيه على ابن برقان فأدخل بعضهم عنه بينهما واسطة وأبهمها، كما تقدّم.

(٣) تابعه على تسمية أبي صالح (ذكوان) جماعة رووه عن الأعمش هكذا، انظر ـ على =

وهو صحيح من حديث الأعمش». انتهى كلامه.

نعم هو محفوظ عن الأعمش[1] عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولكن بقيت زيادة: «من أقال نادماً[2]...».

رواه حفص بن غياث عن الأعمش به، ورواه ابن معين عن حفص، ووقع خلاف شديد هل هو محفوظ أم لا؟ وهذا ما وقفت عليه:

أخرجه أبو داود في «السنن» رقم (٣٤٦٠) ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٥)، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ٣)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٥٢)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» رقم (١٧٦)، وابن جميع في «معجم شيوخه» (٣١١)، وأبو يعلى في «معجمه» رقم (٣٢٦)، وابن حبان في «الصحيح» (١١/ ٤٠٥) رقم (٥٠٣٠ ـ الإحسان)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤ و٢/ ٧٧٧ ـ ٧٧٨)، والدينوري في «المجالسة» (١/ ٣٦٩) رقم (٦٢ ـ بتحقيقي)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٧٨)، والشجري في «أماليه» (٢/ ٢١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٧)، و«الشعب» (٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥) رقم (٨٣١٠)، والخطيب في «تاريخه» (٨/ ١٩٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ق/ ١٨٩)، و(٦٥/ ٥ ـ ط. دار الفكر)، والذهبي في «السير» (٦/ ٢٤٣ و٩/ ٣٢ و١١/ ٧٤)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٣٩١)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ١٦٧، ١٦٩)، والحسين بن عمر المراغي في «مشيخته» (ص٤٣٩ ـ ٤٤٠)، من طرق عن يحيى بن معين به.

= سبيل المثال ـ: «أمالي الشجري»، (٢/ ٢١٥)، «التوبيخ والتنبيه» (١١٤، ١١٦)، والطرق عن حماد التي صرحت بذكوان عند الطبراني وأبي الشيخ، وتقدمت.

(١) صرح في بعض طرقه بالتحديث. وإن كان هذا لا يقال في روايته عن أبي صالح، قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٢٤) عنه: «فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم... وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

(٢) وفي رواية ابن معين الآتية: «مسلماً».

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي وابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٤٥٤)!.

وقال المراغي في «مشيخته» على إثره: «رجاله محتجٌّ بهم في «الصحيحين»».

وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٨٥): «ورواه مالك بن سعيد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه على من تقدمت أحاديثهم: **«ومن أقال مسلماً أقاله الله عثرته يوم القيامة»**.

قال: «وهذا اللفظ كان يقال: إن يحيى بن معين تفرد بروايته عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، حتى وجد مالك بن سعيد يرويه عن الأعمش، والله أعلم».

وقال ابن حبان: «ما روى عن الأعمش إلا حفص بن غياث ومالك بن سعيد، وما روى عن حفص إلا يحيى بن معين، ولا عن مالك بن سعيد إلا زياد بن يحيى الحساني».

وقال الخطيب في «تاريخه» (٨/ ١٩٦ ـ ١٩٧): «وهذا الحديث أيضاً مما قيل: إن حفصاً تفرد به عن الأعمش، وقد توبع عليه، وأسند إلى عبد المؤمن بن خلف النسفي؛ قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن حديث حفص عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ قال: «من أقال...» الحديث؛ فقال أبو علي: حفص وُلِّيَ القضاء، وجفا كتبه، وليس هذا الحديث في كتبه».

وأسند هو وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٧٧)، وابن عساكر (١٨/ ق١٨٩) إلى الحسين بن حميد بن الربيع يقول: «سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين ويقول: من أين له حديث حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: **«من أقال نادماً أقاله الله عثرته يوم القيامة»**؟ هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وهو ذا كتب ابنه عمر بن حفص عندنا، وليس فيه من ذا شيء. قال ابن عدي: وقد روى هذا

الحديث مالك بن سعير عن عبد الرحمن بن مرزوق بن عطية عن الأعمش، وما قاله أبو بكر بن أبي شيبة ـ إن كان قاله ـ؛ فإن الحسين بن حميد لا يعتمد على روايته في ابن معين، فإن يحيى أوثق وأجل من أن ينسب إليه شيء من ذلك، وبه يستبرأ أحوال الضعفاء، وقد حدث به عن حفص غير يحيى زكريا بن عدي من رواية أبي عوف البزوري عنه».

وأسند الخطيب إلى يحيى؛ قال: «حفص ثبت. فقلت: إنه يهم. فقال: كتابه صحيح. قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حزام، وحفص، وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب حديث. قال يحيى: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، وإذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى».

وأسند إلى عبد الرحمن بن يوسف بن خراش؛ قال: «بلغني عن علي ابن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث. فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إليَّ عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟ فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش، ولم أعلم حتى رأيت كتابه».

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم (٢١٩٩)، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» رقم (٩٧)، و«اصطناع المعروف» (١٥٦)، والمؤمل بن إيهاب في «جزئه» رقم (١)، ومن طريقه التنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١/ ١٢٠ ـ ١٢١)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٩١)، والبرزالي في «مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة» (١/ ٢٥٤)؛ والمراغي في «مشيخته» (ص٤٣٩) عن مالك بن سُعير، عن الأعمش، به.

وهذا إسناد لا بأس به.

وجاءت هذه اللفظة من طريق أخرى، انفرد بها إسحاق بن محمد الفَرْوي نا مالك بن أنس عن سميٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه.

وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكن اضطرب فيه إسحاق بن محمد الفروي؛ فرواه على وجهٍ آخر أصح من هذا الوجه؛ كما سيأتي بيانه.

أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٦١ ـ ٦٢) رقم (٦٠) ثنا علي بن عبد العزيز، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٠٤) رقم (٥٠٢٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٤٥٣، ٤٥٤)، عن محمد بن حرب المديني، والدينوري في «المجالسة» رقم (٦١ ـ بتحقيقي)، وأبو الحسن علي بن أحمد الحمَّامي في «جزء من حديثه» رقم (٥٧)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٨٤) رقم (٧٠ ـ «منتقاه»)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٢٦٠) رقم (٨٠٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٥)، عن عبد الله بن أحمد الدورقي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٧)، عن جعفر بن أحمد بن سام، وابن الأعرابي في «معجم الشيوخ» رقم (٢٣١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (٤٥٣) عن محمد بن صالح؛ جميعهم عن إسحاق بن محمد الفروي به.

قال عبد الله بن الدورقي: «كان الفَرْوي يحدّث بهذا عن سُمَيّ، ثم رجع عنه، وكتبناه من كتابه الأصل عن سُهيل».

وقال ابن حبان: «ما روى عن مالك إلا إسحاق الفَرْويّ»!.

وقال أبو الفتح بن أبي الفوارس في «تخريج حديث الحمامي»: «غريب من حديث مالك عن العلاء(!!)[1]، وهو حديث محفوظ من حديث إسحاق الفَرْويّ».

قلت: الحديث حديث سهيل، وهو عند الخرائطي والبيهقي وأبي نعيم من طريق الدورقي عن الفَرْويّ عن مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رفعه.

---

(١) كذا في المطبوع! ولا ذكر له في الإسناد!

قال أبو نعيم: «تفرد به عبد الله - أي الدورقي - عن إسحاق من حديث سهيل».

قلت: وإسناده حسن، وكذا وجد في كتاب الفروي، وكتابه صحيح كما قال أبو حاتم وغيره، وهذا يؤكد نكارة ذكر سُمَيّ فيه، والله أعلم.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٠٥): أنا محمد بن عثمان بن أبي سويد الذراع، ثنا القعنبي، عن مالك، عن سُمَيّ، به، وقال: «ولا يعرف هذا بهذا الإسناد؛ إلا بإسحاق الفَرْوي عن مالك، وليس هو عند القعنبي».

وله شواهد ضعيفة، منها:

* حديث جابر.

أخرجه ابن عدي (٧/ ٢٧١٩، ٢٧٢٠)، وفيه يزيد بن عياض؛ متهم.

* وحديث ابن عمر.

أخرجه ابن عدي (٦/ ٢١٨٨)، وفيه محمد بن الحارث ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، والضعف على حديثهما بيِّن.

* وحديث [أبي] شريح الشامي.

عند الطبراني في «الأوسط» (١/ رقم ٨٨٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ رقم ٢١١٧)، وفيه شريك وهو سيئ الحفظ، وقال البغوي: «هذا الحديث مرسل».

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ رقم ٢٤٦٨) عن يحيى بن أبي كثير معضلاً، ورقم (٢٤٦٩) عن هارون بن أبي عائشة رفعه، وهو معضل مثله.

قال أبو عمرو الداني:

٩ ـ فصل

[٤٦] وأكثر من تُروَى عنه المَرَاسِيلُ من أهل المدينة سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عَطاءُ بن أبي رَباح، ومن أهل الكوفة إبراهيم بن يزيد النَّخعي، ومن أهل البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، ومن أهل الشام مكحول الدمشقي، ومن أهل مصر سعيد بن أبي هلال، وقد تَرِدُ مراسيل كثيرة عن غير هؤلاء من التابعين[١].

[٤٧] وأصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة، وأبوه[٢] من أصحاب الشجرة، وقد أدرك سعيد عمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وسائر العشرة، وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد [ق/ ٧/ ب] وقيس بن أبي حازم[٣].

ومع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأوَّل الفقهاء السبعة الذين يعدُّ مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافَّة الناس، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وبعضهم[٤] يجعل سالم بن عبد الله مكان أبي سلمة، وأيضاً فقد تأمَّل العلماء مراسيله، فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط

---

(١) سمى المذكورين الحاكم في «المعرفة» (ص١٦٨) وعبارته عقب ذكر البلدان الستة وأشهر راوٍ مدلس منها، قال: «وقد يروى الحديث بعد الحديث عن غيرهم من التابعين إلا أن الغلبة لرواياتهم».

(٢) المسيِّب بن حَزْن ﷺ.

(٣) قوله: «وليس في التابعين من أدرك العشرة...» إلى هنا مؤاخذة تأتي في الشرح.

(٤) علّق مالك الأصل أو قارئ له هنا كلاماً يأتي في آخر شرحنا لهذه الفقرة، فانظره.

لا توجد في مراسيل غيره[1].

الشرح:

قال أبو عبيدة: المدلِّسون كثر، وأفردهم بالتصنيف نثراً ونظماً جمع، وآخر ما وقفت عليه ممن نظمهم: أخونا الشيخ مفلح الرشيدي المدني، حفظه الله تعالى، ونفع به، وهذه المؤلفات مطبوعة سائرة، يعرفها المنشغلون بعلم الحديث المعتنون بجمع كتبه والنظر فيها، والكشف عن أسماء الموصمين بهذا النوع من العيب في الرواية.

والذي يهمُّني هنا بيان ما في كلام المصنف من المؤاخذة، وزيادة تحرير لأمور أطلقها وعمَّمها، أو وقع الخلاف فيها، وأول ما أبدأ بالتنويه عليه: قوله في معرض مدحه لسعيد لأمر اقتضاه المقام من قبول مراسيله[2]:

«وقد أدرك سعيد: عمر وعثمان وعلياً وطلحة والزبير وسائر العشرة»! قال: «وليس في التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم»! وهذا كلام الحاكم في «المعرفة» (١٦٩ ـ ١٧٠)! وتُعقِّب، والتعقُّب ـ تحصيل حاصل ـ يلحق الداني، والله الهادي، وهذا التفصيل الكافي، من غير استقصاء النقل وكثرته على وجه لا يتحمله المقام الحالي:

أولاً: بالنسبة إلى قيس بن أبي حازم، فالحاكم مسبوق بهذا الوصف، فقد نص عبد الرحمٰن بن يوسف بن خِراش (ت٢٨٣) على ذلك، وعبارته: «هو كوفي جليل، وليس في التابعين أحدٌ روى عن العشرة غيرُه». أسنده عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

---

(١) الفقرة (٤٧) من «معرفة علوم الحديث» (ص١٦٩ ـ ١٧٠) للحاكم أيضاً، غير أنه لم يسمِّ الفقهاء السبعة في هذا السياق، وسماهم في (ذكر النوع الرابع عشر) (ص٢٠٥) بالترتيب الذي ذكره المصنف، دون قوله: «وبعضهم يجعل...»، وعبارة الحاكم عقب سردهم: «فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز». وانظر الشرح الآتي، والله الهادي.

(٢) لم يحرر الكلام في القبول على وجه مقبول، وسيأتيك وجه التعقب باستواء النقول، والله الهادي والموفّق، وبه نصول ونجول.

وقال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٠٧): «يروي عن العشرة»، وقال ابن منده: «روى عن أبي بكر، والعشرة من الصحابة»[١]، كذا في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٩/ ٤٥٤)، وهكذا قال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» وجزم يعقوب بن شيبة بأنه لم يرو عن عبد الرحمٰن بن عوف، وعبارته: «وقيس من قدماء التابعين، يكنى أبا عبد الله، وقد روى عن أبي بكر الصديق فمن دونه، وأدركه وهو رجل كامل، ويقال: إنه ليس أحد من التابعين جمع أن روى عن العشرة مثله، إلا عبد الرحمٰن بن عوف، فإنا لا نعلمه روى عنه شيئاً، ثم قد روى بعد العشرة عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ وكبرائهم، وهو متقن الرواية»[٢].

ولذا قال أبو داود السجستاني في «سؤالات أبي عبيد»[٣] رقم (٤٥) عنه:

«أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبد الرحمٰن بن عوف» وسمّاهم، ولم يذكر أبا عبيدة بن الجراح أيضاً، وكذا لم يذكره ابن المديني، وقد استقصى أسماء من روى عنهم، فيما نقله ابن عساكر (٤٩/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، ٤٦٠ ـ ٤٦١) وغيره.

ثانياً: أما سعيد، فسماعه من أبي بكر غير حاصل، لأنه ولد ـ باتفاق ـ في خلافة عمر، بل قال مالك: لم يدرك عمر، فكيف يسمع من أبي بكر؟ بل سماعه من عمر مختلف فيه، وجزم به أحمد، كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٦١)، وصرح بالسماع منه في روايتين، أخرجهما ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٩٠)، قال في الأولى: «سمعت عن عمر كلمة ما بقي أحد حيٌّ سمعها غيري» وإسنادها جيد، وعزاها ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٣١٠) لسعيد بن

---

(١) لا ترجمة له في القسم المطبوع من «معرفة الصحابة» له، وأصوله الخطية ناقصة.

(٢) تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٦٢)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٣) وأسنده عنه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٤). وينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢/ ٦١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٣)، و«تذهيب التهذيب» (٧/ ٤١٨)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٦).

منصور وقال في الثانية: «سمعت عمر على المنبر» وإسنادها صحيح.

وصرح بالسماع في رواية عند أبي نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧٤) بسندٍ ليّن. وبما أنه ولد لسنتين خلتا من خلافة عمر، وعليه فقد كان حين موت عمر تجاوز الثامنة من عمره، ومن هو في هذا السِّنّ، فإنه يحفظ ويعي[1]؛ وأيده ابن حجر في «التهذيب» (٤/ ٨٧) برواية سبقت، قال عنها السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ١٠٠ ـ ط. المنهاج): «رواية صحيحة، لا مطعن فيها».

نعم «لم يسمع كل ما رواه عن عمر، إلا أنه أعلم التابعين بأيام عمر وأحكامه»، قاله ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥١٥)، ونقل فيه (١/ ٣٣٨) عن ابن المديني أن سعيداً لم يسمع من عمر إلا حديثاً عند رؤية الميت، قال: «وقد رويت عنه غير حديث سمعت، ولم يصح عندي، ومات عمر وسعيد ابن ثماني سنين»، وأحال في تحقيق المسألة على كتابه «التكميل» وهو محفوظ، والقطعة التي في مكتبتي تبدأ من (معاذ) وتنتهي بكنى النساء، فليس فيها ترجمة (لسعيد)، ولا قوة إلا بالله!.

وأما سماعه من عثمان وعلي فممكن، وقد أخرج البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١١) عنه قوله: «أنا أصلحتُ بينهما».

وشكك ابن معين، فيما ذكره الدوري في «تاريخه» (٢/ ٢٠٨) عنه، وعنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٧٢) رقم (٢٤٩) في سماعه من عمر وعثمان وعلي، وعلَّل ذلك بصغر سنه، قال الدوري: «قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر. قال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً، قال: إن هؤلاء يقولون: إنه أصلح بين علي وعثمان، وهذا باطل، ولم يثبت له السماع من عمر». انتهى.

---

(١) انظر لزاماً ما قدمناه في شرح فقرة (٢٣) ولذا جوّد ـ أو صحح ـ ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ١٧٦، ٢٧٩، ٢٨٣، ٤٣٤ و٢/ ٤٤٢، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٨، ٦٤٦ ـ ٦٤٧) رواية سعيد عن عمر ولم يعلها بالانقطاع، وأعل أخرى فيه (١/ ٢٣١) بالانقطاع لثبوت الواسطة بينهما في رواية أخرى، وهكذا فعل في (١/ ٢٦٤)، والذي أراه التفصيل بالقرائن، مع القول بأنّ الغلبة لنفي السماع، إذ هو الأصل.

قال أبو عبيدة: ابن ثمان ـ كما قلنا ـ يعي ويحفظ، وكان سنه عند وفاة عثمان عشرين سنة، ولا يمنع لحصافته وورعه وتقواه أن ينصح أمير المؤمنين، وأن يشير عليهما بما يقرب ـ أو يزيد ـ من القربة بينهما، وعلي وعثمان من التقوى وهضم النفس والتواضع بما يطمعانه في ذلك.

ورواية سعيد بن المسيب عن عثمان وعلي متّصلة، فقد صح عنه قوله: «رأيت عثمان قاعداً في المقاعد» كما في «المسند» (١/ ٦٢، ٧٠، ٧٥)، وصح قوله: «ثنا علي» أو «أخبرني» كما في تفسيره لآية البقرة (١٢٧): ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾، أخرجه ابن المنذر في «التفسير»، والحاكم (٢/ ٢٦٧)، والأزرقي في «تاريخ مكة» (٦٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٣٢)، وسنده صحيح، وصرح برؤيته لعلي في: «الأوسط» لابن المنذر (ق١١٠/أ)، و«تاريخ دمشق» (٦/ ٣١٢ و١٢/ق٤١٢). بل صرح بدخوله المقابر مع علي، وسماعه الشعر منه، كما في «تاريخ دمشق» (١٧٣ ـ عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد)، ولكن في إسناده مَن يجهل، والشاهد من هذا التطويل أنّ تعقّب السخاوي في «فتح الغيث» (٤/ ١٠١) للحاكم في «المعرفة» ـ والمصنف استفاد المذكور منه ـ صحيح بالجملة، ولكن يعوزه أن يحرر سماعه من كل واحد على حدة، وأن يدقق في الحجج التي أوردها، كقوله: «وكذا في «الصحيح» سماعه من عثمان وعلي الاختلاف في الإهلال بالحج والعمرة، وإهلال علي بهما».

قلت: والذي عندهما[1] ـ واللفظ للبخاري ـ بالسند عن سعيد قال: «اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله النبي ﷺ، فلما رأى ذلك علي أهلَّ بهما جميعاً»، فهذا لم يقع فيه التصريح بالسماع[2]، وتتبعت طرقه خارج «الصحيحين»، فلم أظفر بمن صرح

(١) انظر: «صحيح البخاري» الحج: باب التمتع والقران والإفراد بالحج رقم (١٥٦٩)، و«صحيح مسلم» الحج: باب جواز التمتع (١٢٢٣).

(٢) لم يتعرض ابن حجر للسماع في «الفتح» عند هذا الحديث (٣/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦).

بذلك، وسرد ذلك يطول، وفي هذه الإشارة كفاية لمن رام الحق والهداية.

وقال السخاوي: (٤/ ١٠١): «وأثبت بعضهم سماعه من سعد بن أبي وقاص». قال: «وبالجملة فلم يسمع من أكثر العشرة، بل قيل: إنه لم يسمع سوى سعد فقط».

قلت: ومستند ذلك ما أخرجه مسلم بسنده في «مقدمة صحيحه» (١/ ٢٢) ضمن قصة فيها قول قتادة: «ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدري مشافهة إلا عن سعد بن مالك». قلت: وهو ابن أبي وقاص، ولكن قد علمت بطلان هذا الحصر، والمثبت مقدَّم على النافي، لا سيما ليست العبارة صريحةً في النَّفي.

*** مرسل سعيد بن المسيب ومدى حجّيّته:**

اشتهر عند المتأخرين أن الشافعي يقبل مرسل سعيد بن المسيب، ويمشيه، وله في مراسيل من بعد كبار التابعين كلمة، يفسر فيها سبب عدم قبول المحدثين لها، نسوقها، ثم نعرِّج على حجية مرسل سعيد عنده وعند غيره من العلماء ليتمحَّص لنا عدم دقة كلام المصنف ـ عفا الله عنا وعنه ـ، فنقول وبالله تعالى التوفيق:

وضّح الشافعي موقفه هذا في كتابه «الرسالة» (ص٤٦٥) حيث قال: «فأما مَن بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله: فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لأمور:

أحدها: أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

والآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه، والآخر: كثرة الإحالة، كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه». واستطرد الشافعي في بيان عدم قبوله مراسيلهم قائلاً:

«وقد خبرت بعض من خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدها: رأيت الرجل يقنع بيسير العلم ويريد إلّا أن يكون مستفيداً إلا من جهة قد يتركه من مثلها أو أرجح، فيكونُ من أهل التقصير في العلم.

ورأيت من عاب هذا السبيل ورغب في التوسع في العلم، من دعاه ذلك

إلى القبول عن من لو أمسك عن القول عنه كان خيراً له.

ورأيت الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن من يُرَدُّ مثلَه وخيراً منه. ويُدْخل عليه فيقبل عن من يعرف ضعفه إذا وافق قولاً يقوله، ويرد حديث الثقة إذا خالف قولاً يقوله، ويُدْخَلُ على بعضهم من جهات.

ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كلِّ مَن دون كبار التابعين بدلائلَ ظاهرةٍ فيها».

وانظر في تقرير هذا: «أصول السرخسي» (١/ ٣٦٠)، و«شرح العضد على مختصر المنتهى» (١/ ٧٤)، و«جمع الجوامع»، و«شرح المحلِّي» عليه (٢/ ١٦٩)، و«المستصفى» (١/ ١٦٩)، و«المسوَّدة» (٢٥٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٣١)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح»، للزركشي (١/ ٤٧٥، ٤٧٨)، و«محاسن الاصطلاح» (٢٠٩).

بقي بعد هذا: **تقرير حجيّة (مرسل سعيد بن المسيب)** ومذهب الشافعي فيه: علق الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٥٤٦ ـ ط. دار ابن الجوزي، ٢/ ٢٢٧ ـ ط. القديمة) على قول الشافعي: «وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب» بقوله: «فقد ذكر بعض الفقهاء أن الشافعي جعل **مرسل ابن المسيب حجة**، لأن مراسيله كلها اعتبرت فوجِدت متصلات من غير حديثه. **وهذا القول ليس بشيء**؛ لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد متصلاً من وجه ألبتّة، والذي يقتضي مذهب الشافعي أنه **جعل لسعيد مزيّة في الترجيح بمراسيله خاصة، لأن أكثرها وجد متصلاً من غير حديثه، لا أنه جعلها أصلاً يحتجُّ به**، والله أعلم».

قلت: وقد جلَّى هذه المسألة أعرفُ الناس بالشافعي ومذهبه، وهو الإمام البيهقي، فقال كلاماً مختصراً فيه تحقيق بليغ، وهذا نص كلامه في «مناقب الإمام الشافعي» (٢/ ٣٢):

«قلت: فالشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها؛ وقد ذكرنا في «كتاب المدخل» من أمثلتها بعضها، **وإذا لم ينضم إليها ما يؤكدها لم يقبله سواء كان مرسل ابن المسيِّب أو غيره**.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع مراسيل لابن المسيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قد قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها، **وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا: أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ**. والله أعلم». انتهى.

قال أبو عبيدة: ذكر البيهقي ذلك في «رسالته إلى الشيخ أبو محمد الجويني» فقرر أن الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول، بل يقبل مرسله ومرسل غيره من كبار التابعين كالحسن وابن سيرين وعطاء بن أبي رباح وسليمان بن يسار إذا اقترن بها ما يؤكدها من الأسباب، قال (ق٧/أ): «وإنما ترك الشافعي مراسيل من بعد كبار التابعين كالزهري ومكحول والنخعي ومن في طبقتهم، ورجح به قول بعض أصحاب النبي ﷺ إذا اختلفوا، وترك مراسيل كبار التابعين ما لم يقترن به ما يشده من الأسباب التي ذكرها في «الرسالة»، أو وجد من الحجج ما هو أقوى منها». قال: «وقد احتج الشافعي في «أحكام القرآن» بمرسل الحسن البصري: «**لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل**»».

وقال (ق٧/أ): «فهذا وإن كان منقطعاً دون النبي ﷺ فإن أكثر أهل العلم يقولون به»، قال: «وهو ثابت عن ابن عباس وغيره من أصحاب النبي ﷺ فأكد مرسله بقول من انضم إليه من الصحابة ﷺ وبأن أكثر أهل العلم يقول به، كما أكد مرسل ابن المسيب في النهي عن بيع اللحم بالحيوان بقول الصديق ﷺ، وبأنه روي من وجه آخر مرسلاً». قال: «وقال بمرسل الحسن في كتاب الصرف في النهي عن بيع الطعام بالطعام»، وقال: «وقال بمرسل طاوس في كتاب الزكاة والحج والهبة وغير ذلك، وبمرسل عروة بن الزبير وأبي أمامة بن سهل بن حنيف وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن يسار وسليمان بن يسار وابن سيرين وغيرهم من كبار التابعين في مواضع من كتبه حين اقترن بها ما أكده ولم يجد ما هو أقوى منه، وترك عليهم من مراسيلهم ما لم يجد معه ما يؤكده، أو وجد ما هو أقوى منه، كما **لم يقل بمرسل سعيد بن المسيب**، حيث روى عنه **بإسناد صحيح** أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر مدّين من حنطة. وبمرسله أن النبي ﷺ قال: «**لا بأس بالتولية في الطعام**

قبل أن يستوفى...»، وبمرسله أن النبي ﷺ قال: **«دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار»**. وبمرسله أن النبي ﷺ قال: **«من ضرب أباه فاقتلوه»**.

قال (ق٧/ب): **«وعلى هذا فتخصيص مرسل ابن المسيب بالقبول دون من كان في مثل حاله من كبار التابعين على أصل الشافعي لا معنى له، والله أعلم»**. انتهى. وهذا النص على طوله ـ كغيره ـ ساقط من مطبوع «رسالة البيهقي إلى الجويني» وأثبتُّه من نسخة أحمد الثالث، وظفرتُ به ـ بعد ـ منقولاً عند الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٦) وعنه السيوطي في «البحر الذي زخر».

إذن، كان الإمام الشافعي رحمه الله، ينظر إلى مراسيل كبار التابعين ـ كسعيد بن المسيب ـ نظرة خاصة نابعة من ثقته بهم، لما لهم من منزلة في الدين ومكانة بين العلماء، حتى ظنّ البعض ـ وهو واهم بذلك ـ أن الإمام الشافعي يقبل مراسيل سعيد بن المسيب دون قيد أو شرط، والأمر ليس كذلك، ومذهبه في هذا كمذهب غيره.

قد صح عن يحيى بن معين أنه قال: «أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب». وصح مثله عن الإمام أحمد بن حنبل حيث قال: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المراسيل». انظر: «الكفاية» (٥٧١)، و«معرفة علوم الحديث» (٢٦)، و«تاريخ الدوري» (٢/ ٢٠٨).

وروى المزني في «مختصره» (٧٨) في آخر (باب الربا) عن الإمام الشافعي قوله: «وإرسال ابن المسيب عندنا حسن». قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٥٧١ ـ ٥٧٢) عقبه: «اختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي في قوله هذا، منهم من قال: أراد الشافعي به أن مرسل سعيد بن المسيب حجة، وأن مراسيل سعيد تتبعت فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره، ومنهم من قال: لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيب وبين مرسل غيره من التابعين، وإنما رجح الشافعي به، والترجيح بالمرسل صحيح، وإن كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم ـ كما يقول الخطيب البغدادي ـ ويعتبر

هذا هو الصحيح من القولين عندهم، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح، وقد جعل الإمام الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد على من سواه». انتهى. وانظر: «أصول السرخسي» (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦١)، و«اللمع» (٤٤).

والحقيقة أن الشافعي وضع شروطاً دقيقة لقبول مراسيل كبار التابعين، لا بد من توفرها حتى يقبل مراسيلهم ويحتج بها، وتلك الشروط ذكرها في كتابه «الرسالة» (ص٤٦٤) وعقّب على تلك الضوابط والشروط بقوله: «ومتى خالف ـ أي التابعي ـ ما وصفت أضر بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله». وقرر هذا الذي وصلنا إليه جمع من العلماء المحررين المدققين، قال النووي في «الإرشاد» (١/ ١٧٧) بعد كلام: «فهذا كلام الخطيب والبيهقي ولهما المنتهى في التحقيق، ومحلهما من العلم مطلقاً، ثم منصوص الشافعي ومذهبه معروف».

وقال الزركشي في «النكت على قواعد ابن الصلاح» (١/ ٤٧٦) بعد كلام: «إذا علمت ذلك ظهر منه أن الشافعي يقبل المرسل في المواضع المذكورة على الترتيب السابق وأن الحجة بالمتصل، وأن ذلك كله مقيد بمرسل كبار التابعين لا مطلق المرسل، وظهر به قصور المصنف وغيره في اقتصارهم على بعض المرجحات، وبطلان دعوى خلق من الأصحاب أن الشافعي يرى أنه حجة مستقلة عند وجود أحد هذه الأوصاف، والموجب لذلك عدم اطلاعهم على هذا النص الكبير القواعد، والمذاهب إنما تعلم من كلام أربابها، **فاشدد يديك بهذه الفائدة فإنها تساوي رحلة**».

وبقي أخيراً التنبيه على أمور مهمة بهذا الصَّدد. ومعذرة للأخ القارئ على هذا الاستطراد ولكنه لا يخلو من فوائد مهمة، فأقول:

الحقيقة الأولى: زعم ابن الصلاح في «علوم الحديث» في (النوع التاسع: معرفة المرسل) (ص٤٩) أن الشافعي احتج بمرسلات سعيد بن المسيب لوجودها مسندة من وجوه أخر!! وقد سبق أن مأخذ الشافعي غير

ذلك، نعم أخذوا ذلك من قول الشافعي في «الأم» في كتاب «الرهن الصغير» (٣/ ١٨٨) حين قيل له: «كيف قبلتم عن سعيد منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟

قلنا: لا نحفظ لسعيد منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده ولا يؤثر أحد فيما عرفناه عنه إلا عن ثقة عن معروف، ومن كان مثل حاله قبلنا منقطعه.

ورأينا غيره يسمي المجهول ويسمي من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده، ففرّقنا بينهم لافتراق أحاديثهم ولم نحاب أحداً، ولكنا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من صحة روايته».

وسبق هنا في هذا الخبر، قول الشافعي: «وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب».

والتحقيق الذي توصلنا إليه من خلال النقولات السابقة: أنه في مرسل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح، وأنه لا فرق بين مرسل سعيد وغيره من كبار التابعين عند الشافعي، وإنما رجح الشافعي وغيره بمرسل سعيد، وهو ليس بانفراده حجة عنده، ونص الشيرازي في «اللمع» (٤١) على هذا، ويعلم هذا من التطبيقات العملية، انظر ـ على سبيل المثال ـ: «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩٦، ٢٩٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣١٦). وانظر في تعقب ابن الصلاح: «محاسن الاصطلاح» (٢٠٧ ـ ٢١٠)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥٥٤)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٩). قال ابن دقيق العيد في «شرح العيون» في الرد على من زعم أن مراسيل سعيد حجة بإطلاق لوجودها مسندة من وجوه أخر، قال: «هذا التتبع لم تظهر صحته لوجدان غير حديث مرسل من رواية سعيد لم يوجد من جهة غيره كما تتبعه الحفاظ، وإن وجد فمن وجه لم يصح»، وهذا يلتقي مع كلام الخطيب والبيهقي المتقدمين. وهذا الذي قال ابن الصلاح مسبوق به، بل قال الزركشي في «نكته» (١/ ٤٧٧) عن صنيعه: «تبع فيه الحاكم[1]

(١) وتبع أبو عمرو الداني الحاكم كما قدمناه، فالذي يلحق الحاكم يلحقه.

وغيره». قلت: وجدتُه مفصَّلاً عند الماوردي في «الحاوي الكبير» (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، وفي كلامه زيادة عن الأسباب التي سوّغ المصنف (أبو عمرو الداني) الأخذ بمرسل سعيد قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وإنما خُصَّ سعيد بقبول مراسيله، لأمور:

منها: أن سعيداً لم يرسل حديثاً قط إلا وجد من طريق غيره مسنداً!!

ومنها: أنه كان قليل الرواية، لا يروي أخبار الآحاد!! ولا يحدث إلا بما سمعه عن جماعة أو عضده قول الصحابة رضي الله عنهم، أو رآه منتشراً عند الكافة، أو وافقه فعل أهل العصر.

ومنها: أن رجال سعيد بن المسيب الذين أخذ منهم وروى عنهم، هم أكابر الصحابة، وليس كغيره الذي يأخذ عمن وجد.

ومنها: أن مراسيل سعيد كانت مأخوذة عن أبي هريرة، وكان يرسلها لما قد عرفه الناس من الأنس بينهما والوصلة. وإن سعيداً كان صهر أبي هريرة على ابنته، فصار إرساله كإسناده عن أبي هريرة!!».

ثم قال: «ومذهب الشافعي في الجديد: أنّ مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال: مرسل سعيد عندنا حسن، لهذه الأمور التي وصفنا استئناساً بإرساله، ثم اعتماداً على ما قاربه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قاربه حجة. والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء:

إما قياس، أو قول صحابي، وإما فعل صحابي، وإما أن يكون قول الأكثرين، وإما أن ينتشر في الناس من غير دافع له، وإما أن يعلم به أهل العصر، وإما أن لا يوجد دلالة سواه. وقد اتصل بمرسل سعيد هذا أكثر هذه السبعة».

قلت: في بعض السبعة خلاف، وكلامه جُملي، وقدمت لك أمثلة من مراسيل سعيد، وهي ليست بحجة، لعدم وجود ما يشهد لها ويقوِّيها، فليكن ذلك على بالك، والفحص المتروِّي لمراسيله مرسلاً مرسلاً ليس من صنيع الماوردي، على علوّ كعبه من الفقه، وتميزه في مدارك المسائل، وقوة جمعه وتحليله.

الحقيقة الثانية: الزعم بأن للشافعي مذهبين فيه نظر. وإن حكاه جمع من الشافعية مثل: ابن السبكي في «تكملة المجموع» (١١/ ٢٠١)، وابن الملقن في «المقنع» (١/ ١٣٥) والأمر على ما قررناه، **فكلام الشافعي فيه**

إجمال تارة، وتفصيل تارة، وينبغي أن يلتفت إلى هذا، وعدم تضارب كلامه بعضه ببعض، فمثلاً: قول الماوردي: «ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة» يتضارب مع ما نقلناه عن الشافعي في كتابه «الأم» ـ وهو من الكتب الجديدة على المشهور ـ في «الرهن الصغير»: «أن مرسل سعيد حجة»، وجميع ما في الأمر أن الشافعي سبر مراسيل سعيد فوجدها من أصح المرسلات، فإن انضم إليها ما يؤكدها ـ كغيرها من مراسيل الصحابة ـ أصبحت حجة عنده، وإلا فليست لها مزية إلا من جهة المجموع، وهذا أمر شارك فيه الشافعي غيرُه كابن معين وأحمد، وانظر تعقب كلام الماوردي في: «محاسن الاصطلاح» (٢٠٧ ـ ٢٠٨)، «نكت الزركشي» (١/ ٤٧٩).

الحقيقة الثالثة: إذا علمنا أن الشافعي إنما أثنى على مراسيل سعيد فحسب، ولم يقل إنه يحتج بها كيف كانت، لأنه يرسل عن أبي هريرة، وغيره ويرسل عمن لا يعرف، يزول اعتراض تاج الدين الفزاري وإلكيا الطبري قالا ـ واللفظ للثاني ـ: لما قال الشافعي: إن مرسل سعيد حجة روجع في الفرق بينه وبين غيره، فقال: لأني تتبعت مراسيله فوجدتها مسانيد، فقيل له: وجدت مجموعها أو أكثرها، فإن قال: وجدت مجموعها مسانيد، فلا أثر للمرسل إذاً؛ إذ الاعتماد على المسند، وإن قال: وجدت أكثرها فهذا مقام لا يقنع فيه بالمعظم، فإن كل حديث يطلب إسناده في عينه من غير إغفال شرط لوجود الشرط في غيره، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن الاحتجاج بالمسند إنما ينهض إذا كان في نفسه حجة، ولعل الشافعي أراد بالمسند هنا ما لا ينهض بنفسه، فإذا ضم إلى المرسل قام به المرسل وصار حجة، وهذا ليس عملاً بالمسند بل بالمرسل إذا زالت التهمة عنه، وسكت المصنف عن اعتراضهم في الاعتماد عليه إذا جاء من وجه آخر مرسلاً، فإن ضم الضعيف إلى مثله لا يفيد كما في شهادة الفاسق مثله.

وقد يجاب بأنه إذا تعددت طرق الحديث الضعيف أنه يرتقي إلى رتبة الاحتجاج به، وغرض العلماء من هذه الأشياء: حرف واحد، وهو: أنّا إذا جهلنا عدالة الراوي للأصل لم يحصل عليه الظن بصدق الخبر، فإذا انضمت هذه القرائن إليه قوي بعض القوة، فيجب العمل به دفعاً للضرر المظنون.

الحقيقة الرابعة: قال أبو داود السجستاني في «رسالته التي كتبها إلى أهل الأمصار في سبب كتابة السنن» (ص٤): «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره». انتهى.

وهذا مردود؛ فقد قال سعيد بن المسيب وهو إمام التابعين: إنه ليس بحجة، كذا نقله الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص١٨)، ونقله ابن الأثير في «مقدمة جامع الأصول» (١/ ١٨) عن الزهري والأوزاعي، وصح ذلك عن عبد الله بن المبارك وغيره، انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٤٠٧).

وفي «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٨٠ ـ ٨١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه لم يقبل مرسل بعض التابعين، وكان من الثقات المحتج بهم في «الصحيحين». وصح فيه أيضاً (١/ ٨٤) عن ابن سيرين أنه قال: «كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ عنهم وإلى أهل البدع فلا يؤخذ عنهم». وكان يحيى بن سعيد القطان ـ ووفاته قبل الشافعي ـ شديد الإنكار للمرسل، فروى ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٦)، و«المراسيل» (٤) عن أحمد بن سنان عنه أنه كان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه، وقال: «سعيد بن المسيب عن أبي بكر الصديق ذلك شبه الريح»، كما في «تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٤٣)، و«المراسيل» (٤، ٧٢)، في آخرين كثيرين كما تراه في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٩٤ وما بعد) للزركشي.

وانظر في موقف الإمام الشافعي من مراسيل سعيد بن المسيب: «المجموع» (١/ ٩٩)، و«فتح المغيث» (١/ ١٤٠)، و«المحصول» (٢/ ١/ ٦٥٠)، و«التبصرة» (٣٢٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٩٩ ـ ٢٠١)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٢٨٩)، و«قواعد التحديث» (١٥٠ ـ ١٥٢)، و«الإرسال في مصطلح الحديث» لمحفوظ الرحمٰن بن زين الله السلفي رحمه الله تعالى (٢٤ ـ ٢٧).

الحقيقة الخامسة: على ضوء ما تقدم ينبغي أن يفهم كلام المصنف رحمه الله

في صحة مراسيل سعيد، فقوله: «أصح المراسيل مراسيل سعيد» صحيح لا غبار عليه، والتعليل الذي ذكره جيد[1]، وعليه زيادة تقدمت في كلام الماوردي، وأما قوله: «فقد تأمل العلماء مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة» فهذا أمر جُملي غير مطرد، وكأني بالمصنف يشير إلى صنيع الشافعي، وقد قدمنا تحقيق قوله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بقيت فائدتان مهمتان في كلام المصنف السابق لا بد من الكلام عليهما، وإبداء مزيد من التحرير والتدقيق فيهما، وهما يخصان مقولة: «... الفقهاء السبعة الذين يعدّ مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس»:

فالأولى: في بيان المراد بـ(الفقهاء السبعة).

من المعلوم أن المالكية إذا قالوا: (السبعة) فالمراد بهم (فقهاء المدينة السبعة)[2] الذين هم: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق، وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار، وأما السابع فمختلف في تعيينه على ثلاثة أقوال ـ وليس على قولين كما قال المصنف ـ، وهي:

ـ قيل هو: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف.

ـ وقيل هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

ـ وقيل هو: أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام.

انظر في ذلك: «معرفة علوم الحديث» (٤٣) للحاكم، «الجليس الصالح» (٢/ ٨٩) للمعافى النهرواني، «كشف النقاب» (١٧٣ ـ ١٧٥)، و«شرح الخرشي على مختصر خليل» (١/ ٤٨)، «إعلام الموقعين» (٢/ ٤١ ـ ٤٢ بتحقيقي)، «المذهب المالكي» لمحمد مختار إلمامي (٤٨٨ ـ ٤٨٩).

ولا شك أن (السبعة) من الجيل الثاني من فقهاء التابعين في المدينة،

---

(١) وهو منقول برمته من كلام الحاكم في «المعرفة» (ص١٦٩ ـ ١٧٠) كما قدمناه.

(٢) انظر: «كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب» (١٧٣، ١٧٤)، و«مواهب الجليل» للحطاب (١/ ٤٠)، و«شرح الخرشي» (١/ ٤٨).

وهم بلا شك داخلون في مراد الإمام مالك في العبارات[1] التي يطلقها وتوهم الإجماع، إذ كانت الفتيا آنذاك تدور عليهم، وقد بلغه فقههم من طريق شيخيه اللذين يعدان من صغار التابعين، وهما: ابن شهاب الزهري وربيعة الرأي[2].

قال ابن المبارك: «وكانوا إذا جاءتهم المسألة، دخلوا فيها جميعاً، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى ترفع إليهم، فينظرون فيها، فيصدرون»[3].

ويقول بعض معاصرينا[4]: «وعن الفقهاء السبعة انتشر فقه أهل المدينة، وعلى يدهم تخرج من جاء بعدهم من الفقهاء، وتعتبر مدرسة (الفقهاء السبعة) المدرسة الفقهية الأولى في هذا العصر، حتى سمّي باسمهم، فقيل: عصر الفقهاء السبعة، وكان عملهم الفقهي أساساً لمنهج الفقه الإسلامي في البحث والنظر».

ومما ينبغي ذكره أن مصطلح (الفقهاء السبعة) قديم، ظهر في حياة الإمام مالك، وقد جمع أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (ت٢٧٤هـ) آراءهم في كتاب بعنوان: «رأي الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وما اختلفوا فيه»[5]، واستنبط من هذا بعض المعاصرين أن هذا المصطلح «ظهر على الأقل في الربع الأول من القرن الثاني»[6].

---

(١) سيأتي في (الفائدة الثانية)، بيان أنهم ليسوا المرادين حصراً، كما أوهمت عبارة المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: «تاريخ المذاهب الإسلامية» (٢/ ٣٩ ـ ٤٠) لأبي زهرة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٦١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٨ ـ ترجمة سالم)، «فتح المغيث» (٤/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٤) هو الأستاذ مناع القطان ﷺ في كتابه «تاريخ التشريع الإسلامي» (٢٩٤).

(٥) ذكره النديم في «الفهرست» (٣٢٩) ونقل عنه ابن حزم في «الإحكام»، والبيهقي في «السنن الكبرى» فكان موجوداً آنذاك، والله أعلم بحاله الآن، والأيام حبالى، ولا ندري ما تلد؟!.
وأسند ابن معين فيما حكاه الدوري في «تاريخه» (٢/ ٢٠٨) عن ابن ذكوان قال: «كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان».

(٦) عمل أهل المدينة (ص٤٥) للدكتور أحمد محمد نور سيف.

وجمع عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ما اتفقوا عليه في كتاب خاص، وأفاد ابن حزم[1] أنه أوراق يسيرة.

واعتمدا في جمعهما على أن السابع هو أبو بكر بن عبد الرحمٰن، وهذا الذي اعتمده ابن حزم في «الإحكام» (٥/ ٩٥) وابن القيم في «الإعلام» (٢/ ٤١ ـ ٤٢)، ودرج على هذا المتقدمون والمتأخرون[2]، وقد نظمهم العراقي في «ألفيته» في المصطلح المسماة «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» (ص٣٨ ـ ط. دار المنهاج) تحت (معرفة التابعين)، فقال مشيراً للخلاف الذي سبق ذكره:

وَفي الْكِبَارِ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ ... خَارِجَةُ، الْقَاسِمُ، ثُمَّ عُرْوَةُ
ثُمَّ سُلَيْمَانُ، عُبَيْدُ اللّهِ، ... سَعِيدُ، وَالسَّابِعُ ذُو اشْتِبَاهِ
إِمَّا أَبُو سَلَمَةٍ أَوْ سَالِمُ ... أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافٌ قَائِمُ

وقد نظمهم محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفي (ت٦١٤هـ) بقوله:

أَلَا كُلُّ مَ لم يقْتَدِي بأئمّةٍ ... فقِسْمَتُهِ ضِيْزَى عن الحقِّ خَارِجَةْ
فَخُذْهُم: عُبيد الله، عروة، قاسمٌ ... سعيدٌ، أبو بكر، سليمان، خَارِجةْ

والأبيات في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٧٢)، و«الإشارات» (٦١١) كلاهما للنووي، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٤٢ ـ بتحقيقي) غير معزوة.

وعزاهما ابن رشيد الفهري في «ملء العيبة» (٥/ ١٨٩) للحافظ أبي الحسن علي بن المفضّل المقدسي (ت٦٦١هـ).

---

(١) في «الإحكام» (٢/ ٢٢٨). وانظر: «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي» (١٤٢) لعلي حسن عبد القادر.

(٢) انظر: «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٥٩)، «معرفة علوم الحديث» (٤٣)، «السير» (٤/ ٤٢٥)، «طبقات ابن سعد» (٥/ ٢٠٨) و(ص٣١٩ ـ الجزء المتمم).
وجمع فقههم جماعة من المعاصرين، أحسنها ـ فيما وقفت عليه ـ «فقه الفقهاء السبعة وأثره في فقه الإمام مالك» للمهدي الوافي، في مجلدين، وترجم ابن طولون لهم بكتاب «السفينة في تراجم الفقهاء السبعة بالمدينة» ذكر ذلك في ترجمته الشخصية، المسماة «الفلك المشحون» (١٠٩).

والمشهور أنهما للمذكور، وفي «فتح المغيث» (٤/ ١٠٩ ـ ١١٠): «وقد نظم محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي الحنفي المتوفّى سنة أربع عشرة وست مئة أو الحافظ أبو الحسن علي بن المفضَّل المالكي السبعة المشهورين...». وذكرهما في ترجمة محمد بن يوسف: اللكنوي في «الفوائد البهية» (ص٢٠٣)، وتحرف اسم جده (الخضر) إلى (الحسين)[١]، وصوابه المذكور[٢].

فاختار السابع قول أبي الزناد.

وذكر السبعة الأستاذ أبو منصور البغدادي في «أصول الدين» (ص٣١١) وجعل أبا سلمة وسالماً عوضاً عن أبي بكر وعبيد الله، وزاد محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، بحيث صاروا ثمانية، والعجيب أنه صدّر عبارته «الفقهاء السبعة من أهل المدينة» وذكر ثمانية أنفس! قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ١٠٩) متعقباً له في سلك (عمرو بن حزم) بهم: «لكن في إدراج ابن حزم فيهم نظر، فإنه متقدِّم على هؤلاء بكثير، إذ موتهم قريب من سنة مئة، وهو قُتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين، وكان قتله سبب هزيمة أهل المدينة».

الثانية: قوله في السياق السابق عن الفقهاء السبعة: «**الذين يعد مالك بن أنس إجماعهم إجماع كافة الناس**». ولي هنا تنبيهات وملاحظات، فأقول، وبالله سبحانه أصول وأجول:

الأولى: لم يرض هذا القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٧١).

---

(١) وتحرف هكذا في التعليق على «قواعد علوم الحديث» (ص١٢٤) للتّهانوي، وكذا في تعليقي على «الإعلام»، (٢/ ٤٢) فليصحح.

(٢) كما في مصادر ترجمته، انظر: «التكملة لوفيات النقلة» (٢/ ٤٠٨)، والتعليق عليه. وذكرهم عبيد الله من عبد الله بن عتيبة بن مسعود في ثلاثة أبيات عدا سعيد بن المسيب لما قدمت امرأة من هذيل من ناحية مكة، وكانت جميلة ومعها صبيّ، فرغب الناس فيها فخطبوها، فكادت تذهب بعقول أكثرهم، فقال المذكور شعراً وأشهد فقهاء زمانه، وسماهم، انظر: «الجليس الصالح» (٢/ ٨٩) للمعافى النهرواني.

قال: «وحكى بعضهم أن مالكاً يرى إجماع الفقهاء السبعة بالمدينة إجماعاً، وهذا ما لم يقله، ولا روي عنه».

ولعله المراد[1] بقول الباجي في «إحكام الفصول» (ص٤٨٠): «حمل بعض المالكية عمل أهل المدينة على غير وجهه، فشنّع به المخالف على مالك، وعدل عما قرره المحققون من أصحابه».

الثانية: الذي رآه مالك من إجماع أهل المدينة غير الإجماع الأصولي التي كادت تتفق الكلمة على حجّيته[2]، نعم، هو يأخذ من أصل الإجماع معنى، ومن قول الصحابي معنى آخر، وذلك أن القسم المعتبر من عمل أهل المدينة الاستدلالي قائم على أقوال الصحابة وفتاويهم.

قال أبو العباس القرطبي: «إجماع أهل المدينة ليس بحجة من حيث إجماعهم وإنما حجيته ناشئة من جهة نقلهم المتواتر، أو جهة مشاهدتهم الأحوال الدالة على مقاصد الشرع»[3].

ويؤكد ذلك العبارات والأساليب التي استخدمها مالك في هذا النوع، فتعابيره في «الموطأ» لا تخرج عن قوله: «هذا الأمر الذي أدركت عليه الناس، وأهل العلم ببلدنا»، أو قوله: «الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا»، أو: «ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس»، أو: «الأمر المجتمع عليه

---

(١) إن كان كذلك! فينبغي أن يذكر أن هذا ليس من مولّدات الداني، وإنما نقله من الحاكم، كما قدمناه، والتوفيق والسداد بيد الإله سبحانه.

(٢) انظر: شرحي على الورقات، المسمى «التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات» (ص٤١٠ ـ ٤١٢).
وصرح بهذا القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٧١) لما قال: «أكثر بعض الأصوليين في تحريف ما نقل عن مالك، فقالوا: إن مالكاً لا يعتد إلا بإجماع أهل المدينة دون غيرهم، وهذا ما لا يقوله هو ولا أحد من أصحابه». وانظر: «ندوة الإمام مالك» (٢/ ٢٦٦) ففرق إذاً بين القول بحجية (الإجماع) وحجية (عمل أهل المدينة) عند المالكية.

(٣) «التقرير والتحبير» (٣/ ١٠٠).

عندنا»، أو: «الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا»، وقوله: «السنة عندنا»، وقوله: «وليس على هذا العمل عندنا»، أو: «والسنة التي لا اختلاف فيها عندنا»، أو: «الأمر الذي سمعت من أهل العلم»، أو: «السنة التي عندنا والتي لا شك فيها»، وقوله: «ليس العمل على هذا».

يقول بعض الباحثين: «وقد تتبعتها في «الموطأ» فوجدتها تكررت مائتين وثلاثاً وثلاثين مرة، وكلها وإن اختلفت لا يمكن أن يفهم منها الإجماع أو أن مالكاً قصد بها ذلك.

وإنما يفهم منها هو العمل وحده، عمل الناس الذي كان أهل المدينة سائرين عليه في عصره وقبله»[1].

وحاول الدكتور محمد أحمد نور سيف في كتابه «عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين»[2] أن يصنف اصطلاحات عمل أهل المدينة عند الإمام مالك سواء التي وردت في «الموطأ»، أو «المدونة»، أو في مصنفات أخرى كـ«الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن الشيباني، والإمام الشافعي قائلاً: وقد بلغت هذه القضايا من تلك المظان كمية كبيرة، فبلغت ثلاث مئة وأربع وثلاثين قضية تقريباً، وتحتوي على سبعين مصطلحاً.

الثالثة: وقع خلاف شديد في مراد مالك بـ(العمل): هل يريد أناساً معينين؟ أم أنه يريد شيئاً غير ذلك؟.

لا أشك أن الجزم بمراده على وجه اليقين عسر، وأنّ غموضاً اكتنف مراده، مما جعل الشافعي يقول في كتابه «اختلاف مالك» (٧/ ٢٣١ ـ مع «الأم»): «وما عرفنا ما تريد بالعمل إلى يومنا هذا، وما أرانا نعرفه ما بقينا»، فهو آيس من معرفة مراده بالضبط، وبتحديد أشخاص معينين، وهذا يضعف كلام المصنف أنه يريد الفقهاء السبعة، فتأمل!.

---

(١) «العرف والعمل في المذهب المالكي» (ص٣٢٥).

(٢) انظره (ص١٠٥)، وينظر: «أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي» (ص٣٩١ ـ ٣٩٢).

وقد جهد الشافعي أن يعرف هذا الأمر من أصحابه، فلعل مهابة مالك المعروفة منعته من الاستفسار، قال في كتابه السابق (٧/ ٢٦٩): «وما كلمتُ منكم أحداً قط، فرأيته يعرف معنى: الأمر عندنا».

ولا أشك أيضاً أن في كلمات مالك وأصحابه ما يجعلنا نترسم معنى كلامه بالتقريب، وإليك نص من «رسالة مالك إلى الليث بن سعد» يمكننا من خلاله أن نترسم مراده، قال:

«فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أر لأحد خلافه؛ للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها، ولا ادعاؤها، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم»[1].

فهو يرى أن (العمل الموروث) القائم على النقل، المقتضي للاستمرار هو الحجة.

وهذا نقل آخر، رواه ابن أبي أويس[2] عن مالك، وهو أوضح من النقل السابق، ونصُّه:

قال: «وما رأيت الأمر عندنا فهو ما عمل به الناس عندنا وجرت به

---

(١) قطعة من كتاب مالك لليث بن سعد. انظر: نص الرسالة كاملاً في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٧) للفسوي، و«تاريخ ابن معين» (٤/ ٤٨٧ ـ ٤٩٧)، وأشار إليها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٣/ ٤٣ ـ ٤٤)، والحجوي في «الفكر السامي» (١/ ٣٧٦)، وقال بعد أن ساقها: «مُحصَّل الرسالة أن مالكاً أراد جمع الكلمة على عمل أهل المدينة، وحديث أهل الحجاز لقوَّته، لكن الإمام الليث تمسك برأيه، وأن ما عليه أهل كل بلد له حجة وأصل، أما ما انتقده الليث من أقوال الإمام فكله أجاب عنه أصحابه في كتب الفقه والخلافيات، وليس المحل لاستقصاء ذلك، وإنما ذلك في الكتاب صورة من ضور النزاع الذي كان واقعاً في هذا العصر، وصورة من أصول الفقه». وانظر لها: «المدخل إلى الإكليل (٦٨) للحاكم، و«إعلام الموقعين» (٤/ ٤٧٧ ـ ٤٨٧ ـ بتحقيقي).

(٢) نقله الونشريسي في «المعيار المعرب»، وابن فرحون في «الدِّيباج المُذْهَب» (ص٢٥)، وانظر: «الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية» (١/ ٥٦) للمرير.

الأحكام وعرفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه ببلدنا وما قال فيه بعض أهل العلم فهو شيء استحسنته من قول العلماء، وأما ما لم أسمع منهم، فاجتهدت ونظرت على مذهب لقيته متى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيره».

وهذا الذي حُمنا حوله هو الذي فهمه الشاطبي، فقال في كتابه «الموافقات» (٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ ـ بتحقيقي) بعد كلام:

«ومن هذا المكان يتطلع إلى قصد مالك رحمه الله في جعله العمل مقدماً على الأحاديث؛ إذ كان إنما يراعي كل المراعاة العمل المستمر والأكثر ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث، وكان ممن أدرك التابعين وراقب أعمالهم، وكان العمل المستمر فيهم مأخوذاً عن العمل المستمر في الصحابة، ولم يكن مستمراً فيهم إلا وهو مستمر في عمل رسول الله ﷺ أو في قوة المستمر». وذكر أمثلة، منها قوله:

«وسأله أبو يوسف عن الأذان؛ فقال مالك: «وما حاجتك إلى ذلك؟ فعجباً من فقيه يسأل عن الأذان»، ثم قال له مالك: «وكيف الأذان عندكم؟». فذكر مذهبهم فيه؛ فقال: «ومن أين لكم هذا؟». فذكر له أن بلالاً لما قدم الشام سألوه أن يؤذن لهم، فأذّن لهم كما ذكر عنهم. فقال له مالك: «ما أدري ما أذان يوم؟ وما صلاة يوم؟ هذا مؤذن رسول الله ﷺ وولدُه من بعد يؤذنون في حياته وعند قبره، وبحضرة الخلفاء الراشدين بعده»[1].

فأشار مالك إلى أن ما جرى عليه العمل وثبت مستمراً أثبت في الاتباع وأولى أن يرجع إليه». انتهى.

---

(١) نحوه عند عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٥٠، ط. المغربية) وعنه الراعي في «انتصار الفقير السالك» (ص٢١٨).

الرابعة: إن (عمل أهل المدينة) ـ على أهميته ـ حجة بتقييدات وضوابط، وقد أخطأ ـ قديماً وحديثاً ـ في هذا الأمر، وتلوّن الخطأ على ضروب وأنحاء، وشكا منه المالكية ـ متقدّميهم ومتأخّريهم ـ. قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٦٧ ـ ٦٨) ما نصه:

«اعلموا ـ أكرمكم الله ـ أنّ جميع أرباب المذاهب من الفقهاء والمتكلمين وأصحاب الأثر والنظر إلْبٌ واحد على أصحابنا على هذه المسألة، مخطّئون لنا فيها بزعمهم، محتجّون علينا بما سنح لهم، حتى تجاوز بعضهم حدّ التعصّب والتشنيع إلى الطّعن في المدينة، وعدّ مثالبها، وهم يتكلّمون في غير موضع خلاف، فمنهم من لم يتصوّر المسألة، ولا تحقق مذهبنا، فتكلّموا فيها على تخمين وحدس، ومنهم من أخذ الكلام فيها ممن لم يحققه عنّا، ومنهم من أطالها وأضاف إلينا ما لا نقوله فيها، فأوردوا عنّا في المسألة ما لا نقوله، واحتجوا علينا بما يحتجّ به على الطّاعنين في الإجماع».

وقال حسن المشاط رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجواهر الثمينة» (ص٢٠٨):

«.. هذا الدليل من أمهات مسائل مذهب مالك ـ رحمه الله تعالى ـ وقد اشتهر أن عمل أهل المدينة حجة عند مالك، فمنهم من يطلق هذه العبارة، ومنهم من يقيدها، ومنهم من يشنع على المالكية هذا الدليل، وهم إذا تكلموا فإنما يتكلمون في غير موضع خلاف؛ ولا تحرير للمسألة، ومنهم من لم يتصور المسألة ولا تحققها».

وكما ظلم المالكية، وحمِّل مرادهم من العمل الذي أكثر مالك من ذكره في «موطئه»، فإن بعضهم ـ ولا سيما المتأخرين منهم ـ تجاوز الحدَّ في اعتباره، بل أوحى الاحتجاج به إلى بعض الأمصار البعيدة بفكرة ما جرى عليه العمل في قرطبة وفاس! دون النظر إلى اختلاف المكان والناس، وشكا الحجوي من ذلك بقوله في «الفكر السامي» (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١):

«وهذا سلاح استعمله متأخرو المالكية فهم إن لم يجدوا في الحديث مطعناً ادّعَوا العمل، ولا ينبغي ذلك لهم في دين الله».

الخامسة: الحق أن عمل المدينة أنواع، وحجيته تختلف بحسبها، وأن قول مالك السابق ليس سواءً من حيث الحجيّة، فهو قائم على ما وصل إليه، ولله در ابن تيمية لما قال في كتابه «صحة أصول مذهب أهل المدينة» (٢٨): «إنه تارة يكون حجة قاطعة، وتارة حجة قوية، وتارة مرجحاً للدليل، إذ ليست هذه الخاصية لشيء من أمصار المسلمين». انتهى.

قال أبو عبيدة: نعم، ولكن الأماكن لا تعصم ساكنيها، ولا أثر لها في كون الأقوال حجة، ولو صح أن إجماع أهل المدينة حجة لأجل سكناهم المدينة، لأفضى ذلك إلى المحال، لأن إجماعهم عندئذٍ يكون حجة ما داموا في المدينة، فإذا خرجوا منها لم يكن حجة، ولم يقل بذلك أحد، فإن من كان قوله حجة لا تبطل حجّيته باختلاف الأمكنة.

بهذا ألزم كثير من الأصوليين[1] المالكية في ذهابهم إلى حجية عمل أهل المدينة! وينطبق على هؤلاء تمام الانطباق ما سبق أن نقلناه عن بعض المالكية: «إنما يتكلمون في غير موضع خلاف، ولا تحرير للمسألة، ومنهم من لم يتصور المسألة ولا تحققها»!.

فكل من له معرفة بالآثار والأصول ومسائل الخلاف، ثم أنصف، لم يشك أن تقرير حجية هذا النوع من النقل إن ثبتت استمراريته وصلته بالتابعين وشيوعه فيهم، **فإنه حينئذٍ من دين الله**، وهو ما **ندندن حوله بعمل السلف وفهمهم رضوان الله عليهم**، فافهم.

الخلاصة: إن زعم المصنف ـ تبعاً للحاكم ـ إن مراد مالك من إجماع الكافة هو ما عليه الفقهاء السبعة **زعم غير صحيح**، ولم يرتضه المحققون من المالكية، وإنما مرادهم ما كان من طريق النقل والحكاية، مما اتّصل بنقل

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: «المعتمد» (٢/ ٤٩٢)، «البرهان» (١/ ٧٢٠)، «الوصول إلى مسائل الأصول» (٢/ ١٧٩)، «التبصرة» (ص٣٦٥ ـ ٣٦٦)، «شرح اللمع» (٢/ ٧١٠ ـ ٧١١)، «التمهيد» للكلوذاني (٣/ ٢٧٤)، «أصول السرخسي» (١/ ٣١٤)، «المسودة» (ص٣٣٣).

الكافة عن الكافة، وعملت به عملاً لا يخفى، ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي ﷺ، ويشمل هذا: شرع مبتدأ من قوله أو فعله ﷺ، ونقل إقراره لما شاهده من أصحابه، ولم ينقل عنه إنكار، ونقل تركه لأمور وأحكام لم يلزمهم إياها، مع شهرتها لديهم، وظهورها فيهم.

ويدخل فيه أيضاً: ما تواطأ عليه الصحابة أو أجمعوا عليه ممن كان في المدينة من طريق الاجتهاد والاستدلال.

وتنوّعت عبارات وتقسيمات المحققين من المنصفين، والبارعين من المالكيين في هذه الأنواع، وكلها تلتقي مع ما زبرناه، وإن أردت الاستزادة فانظر ـ على سبيل المثال ـ: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٠/ ٢٠٣ ـ ٢١٠)، و«إعلام الموقعين» (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٧٣)، وتعليقي عليه.

ولا بد من التنويه أخيراً بفهم لمن تملك النسخة الخطية، أو طالعها، فكتب عليها إضاءة تخص الملاحظتين السابقتين، ويفهم منها أن مراد مالك في إجماع كافة الناس بأنهم السبعة وزاد ثلاثة عليهم، والعشرة المذكورون هم أعيان الفقهاء آنذاك، وليس الأمر الآتي بمخالف أو مضاد لما ذكرناه في الماضي، وهذا الموجود بهامش المخطوط بفصّه ونصّه ـ وهو بخط مغاير لخط الناسخ ـ:

«قوله[1]: «بعضهم...» ينبغي تبقية أبي سلمة، لأن والده عبد الرحمٰن بن عوف، أحد العشرة المقدّمين في الفضل على سائر الصحابة، وينبغي هنا أن يضاف سالم إلى السبعة، فيصيروا ثمانية.

ويقال: ويلحق بمن لم يسمِّهم: سالم بن عبد الله رضي الله عنه وعنهم، فإن هؤلاء من أولاد الصحابة الأجلاء، ومنهم ثلاثة من أولاد العشرة، وهم: القاسم وعروة وأبو سلمة، فرضي الله عن الإمام مالك القائل بإجماع ذلك». انتهى.

والحق إن الإجماع ليس محصوراً فيهم، وإن كانوا الأعيان والمقدَّمين والبارزين في ذلك العصر الأنور، والله الموفّق.

---

(١) أي: قول المصنف السابق: «وبعضهم يجعل سالم بن عبد الله مكان أبي سلمة».

قال أبو عمرو الداني:

٣ ـ باب ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه

[٤٨] قال عثمان بن سعيد: وهذا بابٌ منه جليّ لا يَخفَى على الطَّالبين، ومنه خفيٌّ لا يعرفه إلَّا أهلُ الصَّنعةِ.

[٤٩] فأمَّا الجليُّ من ذلك: فما وَرَد من الآثار موقوفةً على الصَّحابة لا يجاوزون بها، وذلك مثل أن يروي الحديث مسنداً إلى الصحابي من غير إرسال، فإذا بلغ الصحابيّ قال: إنه كان يقول كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا، وشبه ذلك من اللفظ، ومثل ذلك نحو الزهري، عن سالم، عن أبيه موقوفاً، ونحو ذلك، وأيوب وعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال، ونحو زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر موقوفاً، ونحو الأعمش، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله موقوفاً، وشبه ذلك مما هو موقوف على الصَّحابة.

ومثال ذلك ما:

[٥٠] حدَّثناه محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال: حدثنا أحمد بن موسى قال: حدثنا العباس بن محمد الدُّوري قال: حدثنا أبو يحيى الحِمَّاني قال: حدثنا الأعمش [ق/٨/أ]، عن حَبيب، عن أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي، عن عبد الله بن مسعود قال: «**اتَّبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم**».

[٥١] وهذا مَثَلٌ لسائر ما يَرد من نحوه موقوفاً على الصَّحابة.

الشرح:

قال أبو عبيدة: الجليُّ من الموقوف لا يخفى على مَنْ ينظر فيه، فقائله صحابي، ولا يرفعه للنبي ﷺ.

ومثَّل عليه بأسانيد صحيحة شهيرة عن مجموعة من الصحابة، ذكر منهم: عمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود، فإن علقمة إن روى عن عبد الله وأبهمه فهو ابن مسعود، بينما لو أبهمه سالم أو نافع فهو ابن عمر، لاختصاص كلٍّ بصاحبه وأستاذه رضي الله عنهم جميعاً.

وأما الخفيُّ، فسيأتي في الفصل بعد هذا، وشرحه هناك.

تخريج أثر ابن مسعود:

أثر ابن مسعود صحيح، له طرق عديدة عن الأعمش، فممن رواه عن الأعمش: وكيع بن الجراح، وعيسى بن يونس، وزائدة بن قدامة، ومحاضر بن المورع، ويعلى بن عبيد الطّنافسي، وحفص بن غياث، فهؤلاء جميعاً تابعوا أبا يحيى الحِمَّانيّ ـ واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمٰن ـ في الرواية عن الأعمش.

وحبيب هو ابن أبي ثابت، وأبو عبد الرحمٰن السُّلمي هو عبد الله بن حبيب، ذكر غير واحد أنه لم يسمع من ابن مسعود، منهم: ابن معين، وابن أبي حاتم، وأثبت سماعه الإمام أحمد والبخاري، وهو الصحيح، وعليه يصح التمثيل به، بخلاف سند هذا الأثر عن ابن مسعود الآتي عند المصنف برقم (٦٢) فهو منقطع.

أخرجه من طرق عن الأعمش به:

وكيع في «الزهد» (٢/ ٥٩٠/رقم ٣١٥)، ومن طريقه أحمد في «الزهد» (١٦٢)، وابن أبي شيبة (١٤/ ١٣٧)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٤)، والدارمي في «السنن» (١/ ٦٩)، وأبو خيثمة في «العلم» رقم (٥٤)، ومحمد بن نصر في «السنة» (ص٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٨) رقم (٨٧٧٠)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (ق٥١/ ٢/ ورقم ٤٦٠ من المطبوع)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢)، وابن بطة في «الإبانة» رقم (١٧٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٦) رقم (١٠٤)، والبيهقي في «المدخل» رقم (٢٠٤)، وابن

الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٦ ـ ١٧)، وأبو شامة في «الباعث» (٢٤ ـ ٢٥ ـ بتحقيقي).

ورواه أبو عوانة وأبو معاوية عن الأعمش، وقالا: عنه عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود، كما عند ابن بطة (١٨٣)، واللالكائي (٨٥).

ورواه سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن ابن مسعود، بلفظ: «عليكم بالسمت الأول، فإنا اليوم على الفطرة». أخرجه من طريق الثوري: وكيع في «الزهد» (٣١٦)، ومن طريقه: أحمد في «الزهد» (١٦٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨٢).

وورد عن ابن مسعود بألفاظ، في بعضها زيادة عن بعض، أوردها الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ١٢٥ ـ ١٢٧)، وخرّجناها في تعليقنا عليه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قال أبو عمرو الداني:

١٠ ـ فصل

[٥٢] وأمَّا الخفيُّ من الموقوفات: مثاله ما:

[٥٣] أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحافظ قال: حدثنا الزبير بن عبد الواحد قال: حدثنا محمد بن أحمد الزِّبقي[١] قال: حدثنا زكريا بن يحيى المنقري قال: حدثنا الأصمعي قال: حدثنا كيسان مولى هشام بن حسان، عن هشام[٢] بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يَقرَعون بابَه بالأظافير».

[٥٤] فهذا ربَّما تأمَّله[٣] من ليس من أهل الحديث فظنَّ أنه مسندٌ لذكر رسول الله ﷺ، وليس كذلك، إنما هو موقوف على صحابيٍّ حكى عن أقرانه من الصحابة فعلاً، وليس يسنده واحدٌ منهم، وكذلك سبيل ما يَرِد مِنْ مثل ذلك من الصَّحابة.

الشرح والتخريج:

قال أبو عبيدة: التمثيل بأثر المغيرة بن شعبة فيه نزاع، ولنبدأ بتخريجه، ثم توجيهه من خلال كلام العلماء واستنباطهم الفوائد منه.

أخرج هذا الأثر السّلفي في «المجاز والمجيز» (ص١٤٤) من طريق

---

(١) بالزاي المكسورة المشددة ثم تحتانية، كذا في «فتح المغيث» (١/٢١٣). وانظر: «الأنساب» (٣/١٨٦)، «الإكمال» (٤/٢٢٧).

(٢) كذا في الأصل! وهو خطأ، وصوابه «محمد» وهذا خطأ قديم، وانظر الشرح والتخريج.

(٣) كذا في الأصل! وعبارة الحاكم في «المعرفة» (ص١٤٧): «هذا الحديث يتوهمه من ليس...» بنحوه.

أحمد بن علي بن خلف الشيرازي عن محمد بن عبد الله الحافظ (وهو الحاكم) به، وهو عنده في «المعرفة» (ص١٤٥).

وأخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»[١] (٢/ ١٧١ ـ ١٧٢) رقم (٦٥٩) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في «الأمالي» به.

وعند الحاكم والبيهقي: «كيسان مولى هاشم بن حسان عن محمد بن حسان»، وعند السلفي: «كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين»! فأسقطه!.

قال البيهقي عقبه: «محمد بن حسان هو أخو هشام بن حسان، عزيز الحديث»، واستدرك ناسخ أصل كتابنا: «عن هشام بن حسان» في الهامش، فلم يضبطه!.

نعم، بخط المؤتمن[٢] في حاشية أصل «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «كذا في كتابه، ومحمد بن سيرين مشهور، ولا يعرف محمد بن حسان».

قلت: ولذا أسقطه بعض نساخ الأصل، كما في الهامش!.

وفي هامش نسخة أخرى[٣] منه: «كذا وقع عن محمد بن حسان، وصوابه عن هشام بن حسان، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، والصواب ما صوّبه البيهقي، ودليله: ما قاله السخاوي «فتح المغيث» (١/ ٢١٣): بعد ذكره لتخريج الحاكم له، قال: «أخرجه ـ أي البيهقي ـ عنه عن راوٍ، ورواه أبو نعيم في «المستخرج على

---

(١) لم يقف عليه محقق «فتح المغيث» (١/ ٢١٣، ط. مكتبة المنهاج) للسخاوي، وقال: «لم أقف عليه في القطعة المطبوعة من «المدخل» للبيهقي»!!

(٢) هو الحافظ الساجي، المشهور، ترجمته في «السير» (١٩/ ٣٠٨) و(حواشيه) مع (حواشي) لغيره على نسخة عارف حكمت في المدينة، وناسخها هو العلامة المتقن المجوّد غاية ابن المهتر النهاوندي (عبد الرحيم بن حمد بن عبد الرحيم). انظر عنه ما يفيد في تحقيقي لـ «طبقات مسلم» (ص٦٥ ـ ٦٦).

(٣) مثل: نسخة دار الكتب المصرية، أفاده الأستاذ أحمد بن فارس السلوم في تحقيقه الجيد لكتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم.

علوم الحديث» له عن راوٍ آخر كلاهما عن أحمد بن عمرو الزِّيبقي...» به، وساقه، وفيه:

«عن كيسان مولى هشام بن حسان - في رواية أبي نعيم - عن هشام بن حسان، وفي رواية الآخرين عن محمد بن حسان، زاد البيهقي: هو أخو هشام بن حسان، وهو حسن[1] الحديث». قال: «ثم اتفقوا عن محمد بن سيرين، زاد أبو نعيم في روايته: عن عمرو بن وهب ثم اتفقوا عن المغيرة...» به.

فالخلاف فيه قديم، ومما يؤكده: أن عبيد الله بن عبد الرحمٰن رواه عن زكريا المِنْقَري، أخرجه من هذا الطريق: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٥٦) وفيه:

«كيسان مولى هشام بن حسان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين...» به.

(فائدة): نقل السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٨٧) عن ابن حجر قوله: «تعب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة، فلم يظفروا به»!.

وهو مشهور عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «كانت أبواب النبي ﷺ تقرع بالأظافير»، أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٨)، وفي «الأدب المفرد» رقم (١٠٨٠)، والخطيب في «الجامع» (١/ ١٦٦)، والبزار (رقم ٢٠٠٨ - زوائده «كشف الأستار»)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٣٦٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٥٠)، وانظر: «صحيح الجامع» رقم (٨٩٣٦).

قال أبو عبيدة: ولي هنا ملاحظات:

الأولى: ما ذكره المصنف في فقرة رقم (٥٤) هو كلام الحاكم في

---

(١) كذا في مطبوع «فتح المغيث»! وصوابه «عزيز» كما قدمناه عن البيهقي، وكذا نقله الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٢٥).

«المعرفة» (ص١٤٥) قاله على إثر أثر المغيرة، ونقله عن الحاكم السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢١١) وبنحوه قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[1] (٢/ ٢٩١)، وعبارته: «فهذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً لذكر رسول الله ﷺ فيه، وليس بمسند، وإنما هو موقوف على صحابي، حكى فيه عن غير النبي ﷺ فعلاً».

ثم وجدتُ الزركشي يقول في «نكته على ابن الصلاح» (١/ ٤٢٥) عند نقل ابن الصلاح في (النوع الثامن) كلام الحاكم، قال: «وتبع الحاكم في ذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ»، فهو ينقل من كتابنا هذا.

الثانية: في قول المغيرة بيان أدب الصحابة مع رسول الله ﷺ، وإجلالهم له، كما عُرف ذلك منهم في حقّه[2]، وإنْ علله السهيلي في «الروض الأنف» (٤/ ٢٦٨) بقوله: «لأن بابه لم يكن له حلق يطرق بها»، ولذا تعقبه ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٤ ـ ط. دار السلام) فقال على إثره:

---

(١) قال ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» (النوع الثامن: معرفة المقطوع) عند ذكره كلام الحاكم على أثر المغيرة، قال: «وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في «جامعه»». انتهى. وتعقّبه البُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص١٩٨) بقوله: «(فائدة): ما ذكر عن الخطيب أنه ذكر في «جامعه» نحو ما ذكر الحاكم لم أقفْ عليه في «جامع الخطيب» فلْيُنْظر. نعم وجدت في «جامع الخطيب» حديث القرع بالأظافير من حديث أنس، ولم يتعرض لقوله موقوفاً». انتهى.
قال أبو عبيدة: نظرتُ كما قال البُلقيني، فوجدتُه، وهو مستدرك عليه، ثم وجدتُ الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» (١/ ٤٢٥) يتعقبه بقوله: «وهو عجيب». ثم نظرت في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق١٧/ب) فوجدته يتعقب ابن الصلاح قبل البلقيني، وتعقبه ابن حجر في «نكته» عليه (٢/ ٩)، وكلامه وكلام الزركشي هو الصواب بلا ريب، فلا يغررك التعليق على «نكت ابن حجر»!.

(٢) ولذا وضعه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ١٦٦، ١٧١ ـ ١٧٢) تحت عنوان (باب توقير العالم والعلم)، وسقط هذا الأثر من (فهارسه)! ولذا وضعه القاضي عياض في «الشفا» (٢/ ٣٨)، وهذا من دقته واستيعابه في الجمع، فرحمه الله تعالى، فإنه أدرك وسبق، على الرغم من تأخره في البدء في الطلب، وانظر لهذه الفائدة: «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٢٦)، «توضيح الأفكار» (١/ ٢٦٧): «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢/ ١٠).

«والذي يظهر أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك توقيراً وإجلالاً وأدباً»، وقال قبله: «وهذا محمول منهم على المبالغة في الأدب، وهو حسن لمن قَرُب محله من بابه، أما مَنْ بَعُد عن الباب بحيث لا يبلغ صوت القرع بالظفر، فيستحب أن يقرع بما فوق ذلك بحسبه».

الثالثة: تَعَقَّبَ ابنُ الصلاح الحاكمَ في هذا الكلام، فقال في «معرفة علوم الحديث» على إثر ما نقله الداني عن الحاكم في (النوع الثامن: معرفة المقطوع):

«قلت: بل هو مرفوع». قال: «وهو بأن يكون مرفوعاً أحرى؛ لكونه أحرى باطلاعه ﷺ، والحاكم (وكذا المصنف لأنه نقله عنه كما تقدم) معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع. وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأوّلناه له على أنه أراد أنه ليس بمسندٍ لفظاً، بل هو موقوف لفظاً».

قال: «وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى، والله أعلم».

قلت: تعقّب ابن الصلاح مفاده: أن الرفع قد يقع لفظاً ومعنى، فقول المغيرة وأمثاله موقوف، فالمصنف مصيب في التمثيل به، ولكنه في فحواه ومعناه هو مرفوع، إذ القرائن تشير إلى معرفة رسول الله ﷺ به، ووقوفه عليه، والإنكار لم يحصل منه، والمقتضى قائم لنقله لو وقع، فصوَّب كلام الحاكم أصالة ويلحق بالتبع كلام الداني، بقوله: «تأوّلناه على أنه أراد أنه ليس بمسندٍ لفظاً، بل هو موقوف لفظاً»، فدور التصويب في عزو القول لمن، وهذا حسن مليح، وهو تخريج رجيح، يدل على تأدُّب وعدم تهوّك في التعقّب والتصحيح، والله الهادي والعاصم.

الرابعة: نعم، يمكن أن يستقيم كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إذا ترجَّح عنده احتمالُ كون القرع بعده ﷺ بأن الاستئذان في حياته كان ببلال بن رباح، أو بغيره، وربما كان بإعلام المرء بنفسه، ولم يجئ ـ فيما أعلم ـ خبر صريح صحيح فيه الاستئذانُ عليه بالقرع، أفاده السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

قال أبو عمرو الداني:

١١ ـ فصل

[٥٥] ومن الموقوفات أيضاً ما:

[٥٦] حدثناه أحمد بن إبراهيم قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن قال: حدثنا ابن عيينة، عن خُصَيف[١]، عن مِقْسَم، عن ابن عباس في قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] قال: الرفث الجماع، والفسوق المعاصي، والجدال أن تماري صاحبك حتى تغضبه.

[٥٧] وهذا وما أشبهه من الموقوفات يعد في تفسير الصحابة.

[٥٨] وقد يرد عنهم تفسير يعدُّ في المسند دون الموقوف.

ومثال ذلك [ق/٨/ب] ما:

[٥٩] حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الفرائضي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن صالح ببغداد قال: حدثنا أحمد بن عمير قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي أويس قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر: «**أن رجلاً أتى امرأة من دبرها، فوجد في نفسه من ذلك وجداً شديداً، فأنزل الله** ﷻ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾» [البقرة: ٢٢٣].

[٦٠] قال أبو عمرو: فهذا وما أشبهه مسندٌ غير موقوف؛ لأنَّ الصحابيَّ المشاهد للوحي والتنزيل أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فهذا حديث مسندٌ[٢] كما قد بيَّنَّاه في المسند قبل.

---

(١) في الأصل: «خصيب» بالباء في آخره! وصوابه المثبت.

(٢) بنحو ما في فقرة (٦٠) عند الحاكم في «المعرفة» (ص١٤٩). انظر عبارته في الشرح.

الشرح:

قال أبو عبيدة: الراجح أن تفسير الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ليس له حكم الرفع دائماً، نعم، تفسيره في حكم المسند[1] فيما يتعلق بسبب نزول آية، وأما إذا فسر آية تتعلّق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ أو من القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسر مفردة غريبة فهذا نقل عن اللسان العربي خاصة فلا يجزم برفعه.

وقد أحسن المصنف في التفريق بين تفسير ابن عباس للرفث والفسوق والجدال في الآية، فأعطاه حكم الوقف، بخلاف سبب نزول ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ . . .﴾ الآية، فأعطاه حكم الرفع.

وقد يجتمع النَّوعان في الخبر الواحد، مثاله:

ما أخرجه البخاري (٤٧٦٥)، ومسلم (٣٠٢٣) بعد (١٩) ـ والسياق له ـ بسنديهما إلى عبد الله بن عباس، قال:

نزلت هذه الآية بمكة ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ إلى قوله: ﴿مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. فقال المشركون: وما يُغني عنا الإسلامُ، وقد عَدَلْنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله وأتينا الفواحش؟ فأنزل الله ﷻ: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا . . .﴾ [الفرقان: ٧٠] إلى آخر الآية.

قال: «فأما من دخل في الإسلام وَعقَلَه، ثم قَتَلَ، فلا توبة له».

قلت: ما ذكره ابن عباس من سبب النزول فله حكم الرفع، وقوله في آخره: «فأما من دخل. . .» فهذا اجتهاد منه، وله حكم الوقف، ولا حجة فيه، إذ هو مخالف[2].

وصنيع الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في (ذكر النوع الخامس: معرفة الموقوفات من الروايات) (ص١٤٨) يدل عليه، فإنه أسند عن أبي هريرة

---

(١) المراد به المرفوع، لا المتصل، على الحد الذي ذكره المصنف سابقاً في فقرة (رقم٢).

(٢) انظر التفصيل في: «الاعتصام» (٣/ ٢٦٨ ـ ٢٦٨ ـ بتحقيقي) و«البيان والتحصيل» (١٨/ ١٩٣).

تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٩]، ثم أورد سبب نزول الآية المذكورة عند المصنف ولكن من حديث جابر، وقال عن كلام أبي هريرة: «وأشباه هذا من الموقوفات يُعدُّ في تفسير الصحابة، فأما من يقول: إن تفسير الصحابي مسند، فإنما يقول في غير هذا النوع». وأورد سبب النزول، وقال:

«هذا الحديث وأشباهه مُسندة عن آخرها، وليست بموقوفة. فإنّ الصحابيَّ الذي شهد الوحيَ والتنزيلَ، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسند».

* مذهب الإمامين البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[١]:

هذا الذي قاله الحاكم في «المعرفة» أعاده في مواطن من «المستدرك» وأوهم صنيعه فيه بعدم التفرقة التي ذكرها في «المعرفة»، وكلامه مقيد في تحرير مذهب الإمامين صاحبي «الصحيحين» قال: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند»[٢]، وقال: «وقد اتفقا على أن تفسير الصحابي مسند»[٣]، وقال: «ولعل متوهماً يتوهم أن هذا وأمثاله في الموقوفات، وليس كذلك؛ فإن الصحابي إذا فسر التلاوة؛ فهو مسند عند الشيخين»[٤].

وقد قيّد الحافظ ابن حجر مقولة الحاكم؛ فقال: «وأطلق الحاكم النّقل عن البخاري ومسلم أن تفسير الصحابي ﷺ الذي شهد الوحي والتنزيل حديث مسند، والحق أنّ ضابط ما يفسّره الصحابي ﷺ إن كان مما لا مجال

---

(١) انظر كتابي: «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» (٢/ ٥٥٨ ـ ٦٥٠).

(٢) «المستدرك» (٢/ ٢٥٨).

(٣) «المستدرك» (١/ ٥٤٢)، ونحوه فيه (٢/ ٢٦٣ و٤/ ٢٩٦) وهذا الذي فهمه شيخنا الألباني من صنيعه، فقال في «الصحيحة» (١١٩١): «تفسير الصحابي للقرآن له حكم الرفع كما قرره الحاكم في «مستدركه» لا سيما وقد روي عن ترجمان القرآن». والأمر ـ على التحقيق ـ ليس كذلك، وإنما التفصيل فيما قدمناه عنه في «المعرفة»، ولذا قول الشيخ في «الإرواء» (٨/ ١٩٦): «سبب النزول في حكم المرفوع» أدق وأصوب.

(٤) «المستدرك» (٤/ ٢١٧).

للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب؛ فحكمه الرفع، وإلا فلا؛ كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية؛ كالملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص؛ فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها بالرفع»، ثم قال: «وهذا التحرير الذي حررناهُ هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة؛ كصاحِبَي «الصحيح» والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر بن مردويه في «تفسيره المسند» والبيهقي وابن عبد البر في آخرين»[1].

وأفاد الزركشي في «البرهان» (١/ ٣١ ـ ٣٢) أن ما يذكره المفسرون من أسبابٍ متعدِّدة لنزول الآية؛ قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدي تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه، والعالم قد يحدث له حوادث، فيتذكر أحاديث وآياتٍ تتضمّن الحكم في تلك الواقعة، وإن لم تكن خطرت له تلك الحادثة قبلُ، مع حفظه لذلك النّص. ثم قال:

«لا سيما وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنّ هذه الآية تتضمّن هذا الحكم؛ لا أنّ هذا كان السبب في نزولها». ثم قال:

«وجماعةٌ من المحدِّثين يجعلون هذا من المرفوع المسند، كما في قول ابن عمر في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]».

ثم أردف ذلك بنقل مذهب الإمام مسلم في هذه المسألة: فقال:

«وأما الإمام أحمد فلم يُدخله في «المسند»، وكذلك مسلم وغيره، وجعلوا هذا مما يقال بالاستدلال وبالتأويل، فهو من جنس الاستدلال على

---

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).

وانظر: «فتح المغيث» (١/ ١١٨)، و«لقط الدرر» (٢٥٤)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٩٣).

الحكم بالآية، لا من جنس النَّقْلِ لما وقع»[1]. انتهى.

قلت: أما في حالة عدم ذكر أسبابٍ متعدّدة فدخول سبب النزول في باب المرفوع أولى من تفسير الصحابي، أو قل: هو نوع منه مع تحقق الشرط فيه في دخوله في المرفوع على النحو الذي أصَّلناه وبيَّناه سابقاً، والله الموفِّق للخيرات، والهادي للصالحات.

ولا بدّ أخيراً من التنبيه على أمرين مهمين[2]:

الأول: رويت أحاديث مرفوعة بأسانيد موضوعة، وصحت موقوفة، وجمعها أبو حفص الموصلي في كتاب مفرد مطبوع، وعنوانه: «الوقوف على الموقوف»، وأفاد أن إيراده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق[3].

والآخر: لا يلزم من قولنا أن تفسير الصحابي ليس له حكم المسند أو المرفوع أنه غير حجة، وقد أسهب ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٦/ ٣٠ ـ ٣٧ ـ بتحقيقي) في توضيح ذلك، فننقله ونزيده وضوحاً فيما علقناه عليه، وعبارته في معرض كلامه على حجية قول الصحابي:

«وكيف يطيب قلب عالم أن يقدّم على أقوال من وافق ربه تبارك وتعالى في غير حكم فقال وأفتى بحضرة الرسول ﷺ ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظاً ومعنى قولَ متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا ما يدانيها؟ وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من آراء المتأخرين أرجح من الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين، الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التأويل، وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم، وينزل على رسول الله ﷺ وهو بين أظهرهم؟.

---

(١) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣١، ٣٣).

(٢) زوّرتُ أموراً، ثم تبيَّن لي طرق المصنف لها في الفصلين الآتيين، فاقتصرتُ على هذين التنبيهين، والله الموفّق.

(٣) قال في (ديباجة) «الوقوف على الموقوف» (١٣): «فإن جماعة من المحدثين قد ذكروا الموقوف في موضوعاتهم، وذلك غلط، فإن الموضوع لا يوجب العمل، والموقوف إذا كان عن الصحابي واجب العمل، وإذا علم ذلك ظهر الفرق بينهما»، وينظر: «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥).

قال جابر: «والقرآن ينزل على رسول الله ﷺ وهو يعرف تأويله، فما عمل به من شيء عملنا به»[1] في حديث حجة الوداع؛ فمستندهم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدونه من فعل رسوله وهديه الذي هو يفصِّل القرآن ويفسره، فكيف يكون أحد من الأمة بعدهم أولى بالصواب منهم في شيء من الأشياء؟ هذا عين المحال». قال:

«فإن قيل: فإذا كان هذا حكم أقوالهم في أحكام الحوادث، فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن؟ هل هي حجة يجب المصير إليها؟[2].

قيل: لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم، وقد

---

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (كتاب الحج): باب في حجة النبي ﷺ رقم (١٢١٨).

(٢) قال الشيخ القاسمي رحمه الله: «فصل في أن بيان الصحابة حجة إذا أجمعوا، قال الشاطبي في «الموافقات»: «بيان رسول الله ﷺ بيان صحيح لا إشكال في صحته؛ لأنه لذلك بعث، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ولا خلاف فيه، وأما بيان الصحابة، فإن أجمعوا على ما بيّنوه، فلا إشكال في صحته أيضاً كما أجمعوا على الغسل في التقاء الختانين المبيّن لقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦]، وإن لم يجمعوا عليه، هل يكون بيانهم حجة أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل، ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان من وجهين»، وخلاصة هذين الوجهين: تقدمهم في اللسان وتفردهم بتمام معرفة اللغة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده، ومباشرتهم للوقائع وأسباب النزول، وكونهم أقعد في فهم قرائن الحال، فيدركون من ذلك ما لا يدرك غيرهم، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات، فالعمل عليه صواب».

هذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسألة اجتهادية. انظر: «محاسن التأويل» (١/ ١٠٢)، «الموافقات» (٤/ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ بتحقيقي).

ومن هذا النقل نستفيد فوائد:

١ ـ تقدير الإمام الشاطبي الاحتجاج بتفسير الصحابة.

٢ ـ موافقة الشيخ القاسمي له بنقل كلامه والاستدلال به.

٣ ـ ما أجمعوا عليه كان حجة ملزمة، وما اختلفوا فيه جاز الاجتهاد فيه ضمن أقوالهم.

٤ ـ إن أعمال وأقوال الصحابة رضي الله عنهم تبيِّن النصوص وتخصِّص عمومها، وتقيِّد مطلقها.

ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع، قال أبو عبد الله الحاكم في «مستدركه»[1]: وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع. ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ[2]، وله وجه آخر، وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بيّن لهم معاني القرآن وفسّره لهم كما وصفه الله سبحانه بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فبيّن لهم القرآن بياناً شافياً كافياً، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنىً سأله عنه فأوضحه له كما سأله الصِّدِّيق عن قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فبيَّن له المراد، وكما سأله الصحابة عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فبيَّن لهم معناها، وكما سألته أم سلمة عن قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٨] فبيّن لها أنه العرض[3]، وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصَّيف التي في آخر السورة[4]، وهذا كثير جداً، فإذا نقلوا لنا تفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه، وتارة بمعناه، فيكون ما فسَّروه بألفاظهم من

---

(١) ذكر ذلك السيوطي رحمه الله في كتابه «الإتقان» (٤/ ١٨١ ـ ت محمد أبو الفضل)، وانظر ما نقلناه وحررناه عنه فيما تقدم آنفاً.

(٢) ذكر الشيخ القاسمي رحمه الله في «محاسن التأويل» أن الحاكم قيّد في «علوم الحديث» ما أطلقه في «المستدرك» فقال: «ومن الموقوفات: تفسير الصحابة، وأما من يقول إن تفسير الصحابة مسند، فإنما يقوله في سبب النزول»، انظر: «محاسن التأويل» (١/ ٧)، وهذا هو الأقرب فإن إطلاق القول الأول بالفرق بين تفسير الصحابي، والتفسير المأثور عن رسول الله ﷺ.

(٣) روى ذلك البخاري (١٠٣) في (العلم): باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه، و(٤٩٣٩) في تفسير سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾، (٦٥٣٦ و٦٥٣٧) في (الرقاق): باب من نوقش الحساب عذب، ومسلم (٢٨٧٦) في (الجنة وصفة نعيمها): باب إثبات الحساب، من حديث عائشة، وليس من حديث أم سلمة رضي الله عنها!!.

(٤) رواه مسلم (١٦١٧) في (الفرائض): باب ميراث الكلالة، من حديث عمر بن الخطاب.

باب الرواية بالمعنى، كما يروون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها، وهذا أحسن الوجهين، والله أعلم.

فإن قيل: فنحن نجد لبعضهم أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح، وهذا كثير، كما فسَّر ابن مسعود الدخان بأنه الأثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقحط[1]، وقد صح عن النبي ﷺ أنه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من أشراط الساعة مع الدابة والدَّجال وطلوع الشمس من مغربها[2]، وفسر عمر بن الخطاب قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] بأنها للبائنة والرجعية، حتى قال: لا ندع كتابَ ربنا لقول امرأة[3]. مع أن السنة الصحيحة في البائن تخالف هذا التفسير[4]، وفسَّر علي بن أبي طالب، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] أنها عامة في الحامل والحائل، فقال: تعتد أبعد الأجلين[5]، والسنة

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من «الصحيح» الأرقام (٤٧٧٤، ٤٨٢١، ٤٨٢٢)، ومسلم رقم (٢٧٩٨) عن ابن مسعود.

(٢) روى مسلم في «صحيحه» (٢٩٤٧) عن أبي هريرة مرفوعاً: «**بادروا بالأعمال ستاً: طلوع الشمس من مغربها أو الدخان**».
روى أيضاً (٢٩٠١) من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعاً: «**إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات: خَسْفٌ بالمشرق... والدخان**».

(٣) رواه مسلم في «الصحيح» (١٤٨٠ [٤٦])، وتفسير عمر إنما هو لآية: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] كما هو مبيّن في الحديث نفسه.

(٤) هو في نفس الحديث السابق في «صحيح مسلم» (١٤٨٠) بعد (٣٦) ـ (٥١).

(٥) روى عبد الرزاق (١١٧١٤)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩٦٤١) عن معمر والثوري عن الأعمش عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن مسروق قال، قال ابن مسعود وبلغه أن علياً قال: هي آخر الأجلين، ورواه البيهقي (٧/ ٤٣٠) من طريق أبي معاوية عن الأعمش به ثم قال: وعن أبي مسلم عن علي كان يقول: آخر الأجلين.
ورواه سعيد بن منصور (١٥١٦) من طريق الأعمش عن مسلم بن صبيح عن علي رضي الله عنه. ومسلم بن صبيح لم يسمع من علي.
ورواه سعيد بن منصور (١٥١٧)، والطبري (٢٨/ ١٤٣) من طريقين عن مغيرة عن الشعبي عن علي به. =

الصحيحة بخلافه[1]، وفسر ابن مسعود قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] بأن الصفة لنسائكم الأولى والثانية، فلا تحرم أم المرأة حتى يدخل بها[2]، والصحيح خلاف قوله، وأن أم المرأة تحرم بمجرد العقد على ابنتها، والصفة راجعة إلى قوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ وهو قول جمهور الصحابة...»[3]. قال: «وهذا كثير جداً، فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع؟.

قيل: الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء بسواء، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء، وصورتها أن لا يكون في المسألة نص يخالفه، ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة، سواء علم اشتهاره أو لم يعلم، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فُقد فيه الأمران، وهو نظير ما رُوي عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم مختلفون فيها سواء.

فإن قيل: لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ، ولكان معصوماً، لتقوم الحجة بقوله، فإذا كان يفتي بالصواب تارة وبغيره أخرى، وكذلك تفسيره فمن أين لكم أن هذه الفتوى المعيّنة والتفسير المعيّن من قسم الصواب؟ إذ صورة المسألة أنه لم يقم على المسألة دليل غير قوله، وقوله ينقسم فما الدليل على أن هذا القول المعيّن من أحد القسمين ولا بدّ؟.

قيل: الأدلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة

= وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، المغيرة هو ابن المقسم، وعزا السيوطي في «الدر المنثور» قول علي لابن المنذر، وابن أبي حاتم وابن مردويه.

(١) رواه البخاري (٥٣١٩)، ومسلم (١٤٨٤) من حديث سبيعة الأسلمية.
ورواه البخاري (٥٣١٨)، ومسلم (١٤٨٥) من حديث أم سلمة.
ورواه البخاري (٥٣٢٠) من حديث المِسور بن مخرمة.

(٢) ثبت رجوع ابن مسعود عن هذا.

(٣) قال الحافظ ابن كثير: «وجمهور العلماء على أن الربيبة لا تحرم بالعقد على الأم، بخلاف الأم، فإنها تحرم بمجرد العقد» (١/ ٤٧٠). وانظر: «مسائل أحمد» رواية صالح (٢/ ٩٧ رقم ٦٥١، ٦٥٢).

المفروضة الواقعة، وهو أنه من الممتنع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض، ويمسك الباقون عن الصواب فلا يتكلمون به، وهذه الصورة المذكورة وأمثالها قد تكلَّم فيها غيرهم بالصواب، والمحظور إنما هو خُلُوُّ عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط، فهذا هو المحال، وبهذا خَرَجَ الجوابَ عن قولكم: لو كان قولُ الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ، فإن قوله لم يكن بمجرده حجة، بل بما انضاف إليه مما تقدم ذكره من القرائن».

التخريج:

تفسير ابن عباس للرفث والفسوق والجدال وارد عنه بألفاظ مختلفة[1]، وأخرج المذكور هنا: ابن أبي شيبة في «المصنف» (رقم ١٠٨٣)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٣/ ٣٣٩)، وابن جرير (٤/رقم ٣٥٩٣، ٣٦٣١، ٣٦٧٢ - ط. شاكر)، وابن أبي حاتم (١/رقم ١٨٢٧، ١٨٣١) في «تفسيريهما»، وأبو يعلى (٥/رقم ٢٧٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٦٧) من طرق عن سفيان به، وعزاه في «الدر المنثور» (٢/ ٣٨٣) لوكيع والفريابي وعبد بن حميد وابن عيينة، وخُصيف صدوق، سيء الحفظ.

وجاء عن ابن عباس من طرق أخرى، تنظر في تعليقنا على «الموافقات» (٤/ ٩٤ ـ ٩٥).

وأما سبب النزول المذكور:

فقد أخرجه النسائي في «عشرة النساء» (٩٥)، والطحاوي في «المشكل» (١٥/رقم ٦١١٧)، وابن جرير في «التفسير» (٤/ ٤٠٧) رقم (٤٣٣٣ ـ ط. شاكر) كلهم عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم به. **وإسناده صحيح على شرط الشيخين.**

قال ابن عبد البر: «الرواية عن ابن عمر بهذا المعنى صحيحة معروفة عنه، مشهورة من رواية نافع، فغير نكير أن يرويها زيد بن أسلم أيضاً».

---

(١) انظر: «الموافقات» (٤/ ٩٤ ـ ٩٥) وتعليقي عليه، و«تفسير ابن عباس» (١/ ٩٢ ـ ٩٤) لعبد العزيز الحميدي.

قلت: طولتُ النفس جداً في تتبع من رواه عن نافع، وذكرتُ اثنين آخرين ـ هما: سعيد بن يسار وسالم ـ رووه عن ابن عمر، وألفاظهم محتملة أنه كان يتأول الآية على جواز إتيان المرأة في الدبر، وصح عن ابن عباس إنكاره عليه ذلك، وصحّ عن ابن عمر نفسه القول بالحرمة، وهذا يؤذن برجوعه، وبيَّنته مع تحرير وتحقيق في كتابي «قصص لا تثبت» (٨/ ١٠٠ ـ ١١٩)، فانظره، فإنه مفيد[1].

(١) وانظر: «تفسير الثعلبي» المسمى «الكشف والبيان» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

قال أبو عمرو الداني:

١٢ ـ فصل

[٦١] ومن الموقوفات: ما يرسل[١] قبل الوصول إلى الصَّحابي، ومعرفة ذلك من أصعب ما في هذا الباب.

ومثال ذلك ما:

[٦٢] حدثناه محمد بن عبد الله الفقيه قال: حدثنا وهب بن مَسرَّة[٢] قال: حدثنا ابن وضاح، عن الصمادحي[٣]، عن ابن مهدي، عن سفيان الثوري، عن حماد بن زيد، عن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: **«اتَّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفِيتم»**.

[٦٣] فهذا موقوف على ابن مسعود، ومرسل قبل التوقيف؛ لأنَّ إبراهيم لم يدركه.

ومثال ذلك ما:

[٦٤] أخبرناه عبد الملك بن الحسن قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا محمد بن يعقوب قال: حدثنا بحر بن نصر قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى قال: قال جابر بن عبد الله: **«إذا صمتَ، فلْيصم سمعُك وبصرُك من المحارم، ولسانك من الكذب، ودَعْ** [ق/٩/أ] **أذى الخادم، وليكن عليك وقار وسكينة، ولا تجعل يوم صومك ويوم فطرك سواء»**.

---

(١) بمعنى: يطلق، وفصلناه فيما تقدم (ص٢٤٢).

(٢) انظر ترجمته في: «السير» (١٥/٥٥٦)، «تذكرة الحفاظ» (٣/٨٩٠)، «ترتيب المدارك» (٦/١٦٤ ـ ١٦٥).

(٣) اسمه موسى بن معاوية أبو جعفر المغربي الأفريقي، قال أبو العرب: «كان ثقة مأموناً. عالماً بالحديث والفقه، صالحاً»، وقال تلميذه ابن وضاح: «ثقة كثير الحديث»، ترجمته في «السير» (١٢/١٠٨)، «ترتيب المدارك» (٤/٩٣).

[٦٥] فهذا الحديث يَتوَهَّمه مَنْ ليس الحديث من صناعته أنه موقوفٌ على جابر فقط، وهو موقوفٌ ومرسلٌ قبل التوقيف؛ لأنَّ[1] سليمان بن موسى الأشدق لم يسمع من جابر ولم يره، بينهما عطاء بن أبي رباح، في نظائر لهذا كثيرة لا يعرفها إلا أهل التمييز من أصحاب الحديث.

[٦٦] قال أبو عمرو: ومحمد بن عمرو الذي روى عنه ابن وهب ليس بابن علقمة المدني؛ لأنه لم يلقه ولا روى أيضاً عن ابن جريج، وهو رجل آخر يعرف بـ(اليافعي)، شيخ من أهل مصر مشهور.

الشرح والتخريج:

قال أبو عبيدة: قال الحاكم في «المعرفة» (١٥١): «ومما يلزم طالب الحديث معرفته: نوع من الموقوفات، وهي مرسلة قبل الوصول إلى الصحابي»، وساق الآتي في فقرة (٦٤) و(٦٥) و(٦٦)، مع تصرف يسير من المصنف فيه.

وهذا الذي ذكره أبو عمرو الداني هنا نوع آخر من أنواع الموقوف، وهو الموقوف غير الموصول، ومثّل عليه بمثالين:

الأول: أثر ابن مسعود الذي رواه عنه إبراهيم - وهو ابن يزيد النَّخعي - قال ابن المديني: «لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ». نعم، أُدخل على عائشة وهو صبيّ، وأدرك أنساً، ولم يسمع منه[2].

قال العلائي في «جامع التحصيل» (١٤٢) عنه: «هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخصّ البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود».

قلت: سيأتيك السبب في سياق تخريجه، وهذا هو:

---

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص١٥١) للحاكم: «فإن».

(٢) انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٨ - ١٠)، «العلل» لابن المديني (٦٥/ رقم ٧٧)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٤)، «التاريخ الصغير» (٢١٠) للبخاري، «ثقات ابن حبان» (٣/ ٢١)، «الميزان» (١/ ٧٥)، «تحفة التحصيل» (١٩ - ٢١).

أخرجه المصنف عن ابن أبي زمنين في «السنة» (رقم١١)، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/رقم ١٧٤) من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري به.

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) من طريق العلاء عن حماد بن زيد به.

قال شيخنا الألباني في تعليقه على «العلم»: «هذا إسناد صحيح، وإبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - وإن كان لم يدرك عبد الله - وهو ابن مسعود - فقد صح عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعتُ، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله»!.

قلت: قاله إبراهيم للأعمش، كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٩)، وقال ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٢٩٤) على إثره: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة»، ونقل عن ابن معين قوله: «مرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة».

قلت: نعم، لم يدرك إبراهيم ابن مسعود، ولكن **الأثر صحيح**، لوروده من طرق عديدة عن ابن مسعود، سبق واحد منها عند المصنِّف برقم (٥٠)، وفي تخريجنا له أومأنا إلى طرق أخرى، والله الموفق، لا ربّ سواه.

وأما **أثر جابر**: «**إذا صمتَ، فليصم سمعك...**» فأخرجه المصنف من طريق محمد بن عبد الله - وهو الحاكم - في «المعرفة» (ص١٥١)، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٣٧٤)، وفي «فضائل الأوقات»[1] (ص١٨٦ - ١٨٧/ رقم ٦٢ - ٦٣) وقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي وأبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو عبد الرحمن السلمي قالوا: حدثنا أبو العباس الأصم (وهو محمد بن يعقوب) وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٤٢) قال: حدثنا محمد بن أبي بكر عن ابن جريج به.

---

(١) سقط من مطبوعه «أبو العباس الأصم»!!

وأخرجه الحسين المروزي في «زوائده على الزهد» (١٣٠٨) عن ابن المبارك[١] عن ابن جريج به.

والإسناد ضعيف، وعلّتُه الانقطاع، سليمان بن موسى الأشدق، وإن كان في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، إلا أنه لم يدرك جابراً. وقد أخرج أحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٧٠)، أربعة أحاديث عن ابن جريج عنه عن جابر، والعجب أنه وقع في الأول منها: «حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال سليمان بن موسى: أخبرنا جابر»، والحديث نفسه في «مصنف عبد الرزاق» (٥٥٩١)، عن ابن جريج قال سليمان بن موسى عن جابر، هكذا بصيغة العنعنة، وهكذا رواه عن ابن جريج: عبد المجيد بن عبد العزيز أن أبي روّاد، وهو أعلم الناس بحديث ابن جريج[٢]، وأخرجه من طريقه الشافعي في «المسند» (٢/ ١٨٧)، وكان سليمان بن موسى يسأل عطاء بن أبي رباح للناس ويسمعون، أسنده ابن عدي (٣/ ٢٦٤)، وفي لفظ له: «كانوا يجتمعون على عطاء والذي يلي لهم المسألة: سليمان بن موسى» وبسنده إليه بالخبرين: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٨٣).

وكان عطاء يقول لأصحابه في بعض الأحايين: كفوا عني المسألة، فقد جاءكم من يكفيكم المسألة، أسنده أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣١٧)، وابن عساكر (٢٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، ٣٨٣)، وذكره الذهبي في «السير» (٥/ ٤٣٤) فكأن العلاقة بينهما وطيدة.

وأسند ابن عساكر (٢٢/ ٣٨٥) عن ابن أبي خيثمة قال: سئل ابن معين عن: سليمان بن موسى عن جابر، فقال: «مرسل».

ونقل الترمذي في «العلل الكبير» ١/ ٣١٣) عن البخاري، قال: إن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ.

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٨٩) عن ابن جريج قراءة عليه قال: قال سليمان بن موسى... وذكره.

(٢) كانت تعرض عليه المشكلات من حديث ابن جريج. انظر: «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٧٣).

قلت: وحديثه الذي عند أبي داود (٣٢٢٦)، والنسائي (٤/ ٨٦) من طرق عن حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى وأبي الزبير، عن جابر: **نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر.**

قال المزي في «تحفة الأشراف» (٢/ ٢٣٣): «سليمان لم يسمع من جابر، فلعل ابن جريج رواه عن سليمان عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن أبي الزبير عن جابر مسنداً».

قلت: هو الآفة في حديثه عن سليمان، وكان يدلِّسها.

وأما قول المصنف في فقرة (٦٥): «سليمان بن موسى الأشدق لم يسمع عن جابر ولم يره، بينهما عطاء بن أبي رباح في نظائر لهذا كثيرة لا يعرفها إلا أهل التمييز من أصحاب الحديث»، بينما اقتصر الحاكم على قوله: «بينهما عطاء بن أبي رباح في أحاديث كثيرة».

قال أبو عبيدة: ظفرت بحديث في مواقيت الصلاة من طريق سليمان بن موسى، عن عطاء، عن جابر، عند النسائي (١/ ٢٥١) رقم (١٥٠٦) وفي «الكبرى» (٢/ ١٩٨ رقم ١٥١٨ ـ ط الرسالة)، وأحمد (٣/ ٣٥١)، وابن خزيمة (٣٥٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٤٧) وعلقه أبو داود (٣٥٩)، وحديث آخر[1] بالسند نفسه عند أحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٨٣)، أو (٥/ ٣٨) رقم (٤٩٦٤) أو (١٠/ ٣٦٠) رقم (١١٦٩٣ ـ ط الرسالة)، وابن حبان (٤٩٢٤)، وابن عدي (٣/ ١١١٧)، والبيهقي (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

وبحديث ثالث[2] عند النسائي في «الكبرى» (٥/ ٣١ رقم ٤٩٤٢ ـ ط الرسالة).

---

(١) هو قوله ﷺ: «**من باع عبداً وله مال، فله ماله، وعليه دينه إلا أن يشترط المبتاع**».

(٢) هو قوله ﷺ: «**من أعتق عبداً وله فيه شركاء...**».

هذا مجموع ما لسليمان عن عطاء عن جابر في «تحفة الأشراف» و«إتحاف المهرة»، فـ«الأحاديث» (ليست) كثيرة، خلافاً للحاكم، وعبارة المصنف: «في نظائر لهذا كثيرة» أدق، وهي ممن «لا يعرفها إلا أهل التمييز من أصحاب الحديث» ممن لهم تنقير عن الروايات، ولا يتوصل بها إلا من له نظر في دواوين السنة، ومعرفة بالطرق الموصلة إليها.

وأما فقرة (٦٦) فهي مأخوذة من الحاكم، وعبارته: «وربما اشتبه أيضاً على غير المتبحّر في الصنعة، فيقول: لم يلحق ابنُ وهب محمد بن عمرو بن علقمة، ولا روى محمدُ بن عمرو بن علقمة عن ابن جريج، ومحمد بن عمرو هذا هو اليافعي، شيخ من أهل مصر، وليس بابن علقمة المدني».

ورواية محمد بن عمرو اليافعي[1]، عن ابن جريج، ورواية ابن وهب عنه عند مسلم في «الصحيح» (٢٢٢٨) في الشواهد في آخر الباب.

وفرَّق بين اليافعي وابن علقمة[2] المدني صاحب «الكمال»، والفرق بينهما ظاهر من وجوه عديدة، والاتصال هنا مأمون، فاليافعي متقدم على ابن علقمة بطبقة، وسماعه من ابن جريج، وسماع ابن وهب منه صحيح لا غبار عليه، وقد صرح ابن وهب عند مسلم (٢٢٢٨)، بذلك، وكذا عند النسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» (٢٨٧٤)، في حديث آخر، والله الهادي.

---

(١) ترجمته في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨).

(٢) لم يرد لرسم (محمد بن عمرو) ذكر في القطعة المطبوعة من «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي.

قال أبو عمرو الداني:

١٣ ـ فصل

[٦٧] ومن الموقوفات أيضاً ما هي مسندةٌ في الأصل، إلَّا أنَّ بعض الرواة يُقصِّر بها فلا يسندها ويوقِفُها على الصحابي، ويُسندُها غيره، فَتُعدُّ في جملة المسند، ولا يُعرَف ذلك إلَّا من الفرسان[١] من حفاظ الحديث.

ومثال ذلك ما:

[٦٨] أخبرناه أحمد بن فراس قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله بن محمد المقرئ قال: حدثني جدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن رِبْعي بن حِرَاش، عن أبي مسعود قال: «فيما حفظ من كلام النبوة: **إذا لم تستحي**[٢] **فاصنع ما شئت**».

[٦٩] فهذا الحديث قَصَّر به ابنُ عيينة عن منصور، وتابعه روحُ بن القاسم عنه على ذلك فأوقفاه، وأسنده الثوريُّ وشعبة [ق/٩/ب] وغيرهما عن منصور.

[٧٠] فحدثنا سلمون بن داود بن سلمون القروي بها قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ببغداد قال: حدثنا موسى بن سهل قال: حدثنا رَوحُ بن عُبادة قال: حدثنا شعبة والثوري قالا: حدثنا منصور، عن ربعي قال:

---

(١) كذا في الأصل، وعبارة الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٢): «لا تعرف ذلك إلا الفُرسان».

(٢) في بعض مصادر التخريج «تستح» بحذف الياء، وما أثبتناه في المواطن الثلاثة من الأصل، وهي كذلك في النسخ المعتمدة من «صحيح البخاري» وفي كتب المعتبرين من المحققين، وسنسوق في التخريج جملة واسعة منها، والإثبات والحذف جائزان، لكل وجه، قال الجوهري في «الصحاح» (٥/٢٨٨ ـ مادة حي): «للعرب في هذا الحرف لغتان: يقال: استحيى فلان يَسْتَحي، بياء واحدة، واستحيا فلان يستحيي بياءين»، فمن حذفها أخذ بالأول، ومن أثبتها أخذ بالثاني، وحذف ياءً بسبب الجزم، وبقيت الثانية.

سمعت أبا مسعود عقبة بن عمرو البَدْرِيّ[1] يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إن مما أدركنا من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فافعل ما شئت**».

[٧١] وحدثنا حمزة بن علي البغدادي قال: حدثنا عبد الله بن القاسم بن أبي خَلَّاد قال: حدثنا أبو خليفة قال: حدثنا القَعنبي قال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن ربعي، عن أبي مَسعود البَدْري، عن النبي ﷺ: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**».

[٧٢] وهذا مَثَل لأعداد من الحديث ترد على نحو هذا.

الشرح:

قال أبو عبيدة: هذا نوع آخر من الموقوفات، وهي مُسندة في أصلها، ولكن قصّر بعض الرواة لشك طرأ عليه، أو لعدم ضبط لفظة، أو لعدم نشاط عند التحديث، فأوقفه، وهذا النوع كثير، بل جُلُّ ما له حكم الرفع[2] من هذا الباب، إلا أن هذا النوع يعرف من تتبُّع الطرق، فيقع التصريح في بعضها بالرفع، بخلاف الذي قبله.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً[3]، ذكر منها المصنِّفُ ـ تبعاً للحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٢) ـ حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه: «**إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**».

---

(١) ذهب غير واحد ـ بل هو مذهب الأكثرين ـ أن أبا مسعود لم يشهد بدراً، قالوا: بل نزل بها، فنسب إليها، وفي «صحيح البخاري» (٤٠٠٧) (كتاب المغازي) (باب شهود الملائكة بدراً) بسنده إلى عروة بن الزبير عن بشير بن أبي مسعود قال: «أخّر المغيرةُ العصر، فدخل عليه أبو مسعود عقبة بن عمرو جدّ زيد بن حسن، وكان شهد بدراً».
قال ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٣١٨): «الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير، وهو حجة في ذلك لكونه أدرك أبا مسعود، وإن كان روى عنه الحديث بواسطة». وجزم بشهوده بدراً: مسلم في «الكنى» (٢/ ٧٧٨).

(٢) المذكور في الفصل السابق.

(٣) مثاله: قول أبي هريرة في الكلب يلغ في الإناء: «**يهراق ويغسل سبع مرات**»، فقد صح مرفوعاً وبيّنتُ ذلك مفصلاً في تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي (٣/ رقم ٨٩٧ ـ ٩٠٦).

ومعناه: الأمر للتهديد، نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠] يعني: فإنّ الله يجزيكم، أو أراد به: افعل ما شئت لا تستحي منه، أي: لا تفعل ما تستحي منه، أو الأمر بمعنى الخبر، أي: إذا لم يكن حياء يمنعك من القبح صنعتَ ما شئتَ.

فهذا الحديث ثابت عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود البدري، واختلف فيه على منصور على ألوان وضروب، ذكر المصنف منها ما يخص الرفع والوقف.

فوقفه على منصور: سفيان بن عيينة، وروح بن القاسم وأسنده برقم (٦٨) من طريق سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ موقوفاً واختلف فيه على سفيان الثوري، فمنهم من رواه وأوقفه على أبي مسعود، وهذا الذي وقفتُ عليه:

* عمر بن سعد أبو داود الحَفَريّ الكوفي، كما عند الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٩٠/رقم ٤١٣).

ورواه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور، واختلف على يحيى فيه:

فأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٤/ ١٩٥) من طريق القواريري ـ واسمه: عبيد الله بن عمرو بن ميسرة ـ عن يحيى، فذكر إسناده مثله، وأوقفه على أبي مسعود ولم يذكر النبي ﷺ فيه.

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٧٣) حدثنا يحيى ـ وهو ابن سعيد ـ به، ورفعه.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٤ ـ ط. الفاروق)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١١٩) من طريق مسدد ثنا يحيى بن سعيد به، ورفعه، وتحرّف (سفيان) في مطبوع «تاريخ دمشق» إلى «شعبة» فليصحح!.

وقد وهم فيه راوٍ مجهول فرواه عن محمد بن بشار (بُنَدار) عن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري عن منصور، وجعله من (حذيفة) مرفوعاً وليس من (مسند أبي مسعود)!.

أخرجه الإخميمي في «حديثه عن شيوخه» (٢/ ٢/ ١) كما في «الصحيحة»

(٦٨٤) من طريق محمد بن عبد الله بن سعيد المهراني ثنا محمد بن بشار به، ولفظه: «**آخر ما تعلّق به الناس من كلام النبوة...**».

قال شيخنا الألباني: «وهذا رجاله ثقات رجال الشيخين، غير المهراني، فلم أجد له ترجمة».

قلت: وخولف[١]، فأخرجه قاسم بن أصبغ في «مصنفه» قال: حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار به، وجعله عن أبي مسعود مرفوعاً.

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٤ ـ ط. الفاروق) من طريق ابن أصبغ به.

فهذه هي الطريق المحفوظة عن يحيى بن سعيد، وبندار ممن اختلف إلى يحيى بن سعيد القطان أكثر من عشرين سنة[٢]، وحصلت له عنه غرائب، لما بلغت عمرو بن علي الفلاس كان يحلف أن بُنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى[٣]! قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٩٠): «فما أصغى أحد إلى تكذيبه، لتيقّنهم أن بُنداراً صادق أمين». وقد أحسن ابن حجر لما قال في «هدي الساري» (٤٣٧) عنه: «وضعّفه عمرو بن علي الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك، فما عرّجوا على تجريحه».

وهو متابع في هذه الرواية، ويكفيه أن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل[٤] قد تابعه في الرواية عن يحيى القطان.

---

(١) لم يقف شيخنا الألباني على هذه المخالفة، ومال إلى تصحيحه عن حذيفة وأبي مسعود، والصواب أنه لم يثبت إلا عن أبي مسعود، والله أعلم. ولا أدري ما وجه وضع هذا الحديث عن أبي مسعود من طريق القعنبي عن شعبة في كتاب «العلل والمناكير الواقعة في «صحيح ابن حبان»» (٢/ ٢٦٢) رقم (٦٠٧) فإن مؤلفه ـ عفا الله عنه ـ ذكر في الهامش كلام الدارقطني، وخطّأ كونه من (مسند حذيفة) أو (علي)! وأثبت في الأصل ـ وهو المؤاخذة فيما يفترض ـ حديث أبي مسعود البدري!!.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٢)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥١٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥١٥).

(٤) وكذا مسدد بن مسرهد.

وأخرجه أحمد (٤/ ١٢٢) حدثنا عبد الرحمٰن[١] ـ وهو ابن مهدي ـ عن سفيان الثوري ورفعه أيضاً.

وأخرجه أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري في «المشيخة الكبرى» (٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٠) رقم (١٣٦) من طريق أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوف عن عبد الرحمٰن بن مهدي به.

وأخرجه الطبري في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٢) من طريق أبي حذيفة ـ واسمه موسى بن مسعود النهدي ـ والفريابي ـ واسمه محمد بن يوسف ـ كلاهما عن الثوري به، مرفوعاً.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١١٩ ـ ١٢٠) من طريق محمد بن كثير العبدي عن سفيان الثوري، عن منصور. وساقه من طريق شريك وجرير بن عبد الحميد ويحيى بن سعيد عن سفيان الثوري[٢] جميعهم عن منصور به، وجمع رواياتهم، قال: عن أبي مسعود البدري، قال بعضهم: قال رسول الله ﷺ: «**آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى**»، والمذكورون رفعوه، إلا رواية محمد بن كثير عن سفيان، فلم أقف عليها إلا في هذا الموطن، ولعلها الموقوفة على أبي مسعود.

وخالف هؤلاء جميعاً إبراهيم بن سعد، فرواه عن الثوري عن منصور عن ربعي، وجعله عن (حذيفة)[٣] مرفوعاً، كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧١).

---

(١) نقله ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١١/ ٢٦٨) عن عبد الرزاق!!.

(٢) وتحرف فيه إلى (شعبة) ونبهنا عليه قريباً.

(٣) ورواه أبو مالك الأشجعي ـ واسمه سعد بن طارق بن أشيم ـ عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً، كما عند أحمد (٥/ ٣٨٣، ٤٠٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٢٥٦) رقم (٢٨٣٥)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» رقم (٤١٢)، والطحاوي في «المشكل» (١٥٣٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٣ ـ الفاروق)، وأبي نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧١)، والبيهقي في «الآداب» (١٠٨)، والذهبي في «السير» (٢١/ ٤٥)، وتوبع أبو مالك الأشجعي على رفعه، تابعه: =

= * حبيب بن أبي ثابت، أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤١١) من طريق أبي شهاب عن الأجلح عنه به، وأبو شهاب هو عبد ربه بن نافع، والراوي عنه محمد بن زياد بن فروة الأنصاري، وثقه ابن حبان (٩/ ٨٤) ولفظه: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة...**».

* الحسن بن عبيد الله، أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٧٨) وفيه إسماعيل بن يزيد، وهو (ابن مردانبه). «اختلط حديثه، ولم يتعمّد الكذب، وكان خيِّراً فاضلاً، كثير الفوائد والغرائب». قاله أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٢٧٠) ولفظه: «**إن آخر ما أدركنا من كلام النبوة...**».

وأخرجه المحاملي في «الأمالي» (٥/ق٦٤/ب ـ رواية الفارسي) من طريق محمد بن الفضل عارم ثنا عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عبيد الله به، وفيه «أُدْرِك» بدل «أدركنا» وعارم مخلط أيضاً.

* نعيم بن أبي هند، وتفرد به عنه الحسن بن عمارة، عند الدارقطني في «الأفراد» (٣/ ١١ رقم ١٩٥٤ ـ «أطراف الغرائب») ولفظه: «**لم يبق من النبوة الأولى إلا إذا لم تستحي...**». ولم يرتضِ الدارقطني حديث حذيفة، فقال في «العلل» (٣/ ١٩٨): «وقال أبو مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة، وحديث أبي مسعود هو الصواب».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٣، ط. الفاروق):

«هذا الحديث خطأ، ويقولون: إنّ الخطأ فيه من أبي مالك الأشجعي. ورواية منصور ـ عندهم ـ صواب، رواها شعبة، والثوري وشريك، وغيرهم عن منصور عن ربعي عن أبي مسعود الأنصاري، ولا يصح في هذا الحديث ـ عندهم ـ غير هذا الإسناد، وإنما هو لربعي بن حراش عن أبي مسعود الأنصاري عقبة بن عمرو عن النبي ﷺ، وليس لربعي عن حذيفة».

(فائدة): لفظ حديث حذيفة: «**إن آخر ما تعلّق به أهل الجاهلية من كلام النبوة: إذا لم...**» وزاد أحمد والخطيب في أوله: «**المعروف كله صدقة، وإن...**». كذا قال يزيد بن هارون عن أبي مالك الأشجعي وروايته عند أحمد وأبي نعيم ـ وليس عنده: «**المعروف كله صدقة**» ـ والخطيب وابن عساكر. وقال عباد بن العوّام عن أبي مالك: «**آخر ما تُمسك به من كلام النبوة الأولى**»، وروايته عند الطحاوي.

وقال أبو معاوية محمد بن خازم عن أبي مالك كلفظ منصور عن ربعي عن أبي مسعود: «**إن مما أدرك الناس**»، وهو لفظ أحد روايتي أحمد ولفظ البزار والخرائطي وابن عبد البر.

قال البزار: «وهذا الحديث قد اختلفوا فيه عن ربعي، فقال منصور: عن ربعي عن أبي مسعود، وقال أبو مالك: عن ربعي عن حذيفة». قال ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٥٢٣) =

وذكره الدارقطني في «العلل» (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠) رقم (١٠٥٢)، وقال: «والصحيح حديث منصور عن ربعي عن أبي مسعود»، وكذا قال أبو زرعة الرازي فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٣٨)، ورواه روح بن عبادة عن الثوري وقرنه بشعبة كليهما عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود، كما في رواية المصنف برقم (٧٠)، وهذا تخريجها:

أخرجه القاسم بن الفضل الثقفي في «الأربعين حديثاً فيما ينتهي إليه المتقون ويستعمله الموفّقون وينتبه به الغافلون ويلازمه العاقلون» رقم (٢٣) في (استعمال الحياء واحترام المشايخ من الأجلّة والعلماء)، قال:

حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن خلف بن موسى البغدادي قراءة عليه بنيسابور أخبرنا الشافعي محمد بن عبد الله به، وقال: «صحيح من حديث أبي عتّاب منصور بن المعتمر»، فتوبع شيخ المصنف سلمون في هذه الرواية.

وتوبع موسى بن سهل، فرواه هكذا جمع عن رَوح بن عبادة، منهم:

* أحمد بن حنبل في «المسند» (٤/ ١٢١).

* الحارث بن أبي أسامة، ومن طرق عنه: ابن الفاخر الأصبهاني في

= «ولا يبعد أن يكون سمعه منهما»، وأقره شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٦٨٤)! وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٩٦): «أكثر الحفاظ حكموا بأن القول قول من قال: عن أبي مسعود، منهم البخاري وأبو زرعة الرازي والدارقطني وغيرهم، ويدل على صحة ذلك أنه قد روي من وجه آخر عن أبي مسعود من رواية مسروق عنه». قلت: أخرج رواية مسروق عن أبي مسعود: عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠١٤٩)، ومن طريقه الطبراني في «الأوسط» (٢٩٨٦)، و«الكبير» (١٧/ رقم ٦٤٠)، والطحاوي في «المشكل» (١٥٣٨) وهي من طريق معمر عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به، **وما أراها إلا من أوهام معمر**، فإنه ثقة ثبت، ولكن له أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه. فوقع للبصريين عنه أغاليط، انظر: «السير» (٧/ ١٢، ١٣).

نعم، رواه ابن عجلان عن حكيم البصري ـ أو النصري ـ عن أبي مسعود عقبة بن عمرو رفعه بلفظ: «**إن مما بقي في الناس من كلام النبوة**: ...». أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٦٠٩) رقم (١٢٠٥) **وسنده صالح في المتابعات**.

«مجلس من أماليه» رقم (٦، ٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٠)، ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٩٩) رقم (٩١).

* علي بن معبد وأبو أمية، عند: الطحاوي في «المشكل» (٤/رقم ١٥٣٣) وتوبع روح في روايته عن سفيان الثوري، كما قدمناه.

وتوبع أيضاً في روايته عن شعبة.

فرواه عنه العدد الكبير، والجم الغفير من ثقات أصحابه وخواصهم عن منصور به، ورفعوه، وهذا ما وقفت عليه منهم:

١ ـ محمد بن جعفر (غُندر)، وعنه أحمد (٤/ ١٢١، ١٢٢).

٢ ـ أبو داود سليمان بن داود الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٠).

٣ ـ آدم بن أبي أياس، عند البخاري في «صحيحه» (٣٤٨٤)، وفي «الأدب المفرد» رقم (١٣١٦)، ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١٩٢)، وفي «الآداب» (١٨٤)، وفي «الشعب» (١٣/ ٧٣٣٨).

٤ ـ علي بن الجعد[1]، ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٨٤٣)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» رقم (٨٣)، وتمام الرازي في «الفوائد» رقم (١٠٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٦)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٥٠٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٣ ـ ط. الفاروق).

٥ ـ عمرو بن مرزوق، عند الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤١٠).

٦ ـ بشر بن عمر الزهراني، عند الطحاوي في «المشكل» (٤/رقم ١٥٣٤).

٧ ـ بهز بن أسد، عند البيهقي في «الشعب» (١٣/رقم ٧٣٣٨).

---

(١) بين وفاته ووفاة شيخه شعبة: مئة وخمسون سنة، وقيل: مئة وثلاث سنين.

وممن رواه عن شعبة هكذا بالرفع:

عبد الله بن مسلمة القعنبي، وهي الرواية الوحيدة التي له عن شعبة، وأسندها أبو عمرو الداني في هذا الجزء برقم (٧١).

وهذا تخريجها من أقرب طريق للمصنف:

رواه عند المصنف عن القعنبي: أبو خليفة واسمه الفضل بن الحباب.

وأخرجه من طرق عنه متابعين شيخ شيخ المصنف.

أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٥٧)، وفي «الصحيح» (٢/ رقم ٦٠٧ ـ «الإحسان») قال: أخبرنا أبو خليفة به، وقال: «ما سمع القعنبي من شعبة إلا هذا الحديث».

وأخرجه أحمد بن جعفر القطيعي[1] في «زوائده على المسند» (٥/ ٢٧٣) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٥٠٨) ـ، حدثنا الفضل بن الحباب به، وأحمد بن محمد الغطريفي في «جزئه» (ص١٢٢/ رقم ٩٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٥٠٨)، والنعّال البغدادي في «مشيخته» (ص٩٣)، والبكري في كتاب «الأربعين» (ص٩٧)، وابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٦٠١ ـ ١٦٠٢) رقم (٩٥٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٤٢)، والسخاوي في «الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة» (ق٦١/ أ): (المسلسل بالعراقيين في أكثره)، وعبد الحفيظ الفاسي الفهري (ت١٣٨٣هـ) في «استنزال السكينة الرحمانية بالتحديث بالأربعين البلدانية» (ص٥٥/ رقم ١٩) ـ قال: حدثنا أبو خليفة به.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٦) من طريق أبي بكر

---

(١) عزاه المعلق عن «الإحسان» (٢/ ٣٧١) إلى عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» وهو خطأ، وفاته ومن معه في تحقيق «المسند» (٣٧/ ٣٤، ط. الرسالة) عزوه إلى ابن حبان! ولم يذكرها الشيخ في «الصحيحة» (٦٨٤) وذكر في «الذب الأحمد» (ص٧٦) أنها فاتته. وعزاه للقطيعي ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١١/ ٢٦٨) رقم (١٤٠٠٩)، والسخاوي في «الجواهر المكللة» (ق٦١/أ).

أحمد بن الحسين بن علي السدوسي البصري، نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي بالبصرة به.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٤١٨ ـ ٤١٩) رقم (٧٣٣٩) من طريقي عثمان بن سعيد الدارمي وأبي المثنى كلاهما قال: حدثنا القعنبي به.

وأخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» رقم (٨١) من طريق أبي خليفة والزريقي عن القعنبي.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٦١٣ ـ ط. الغرب» ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (١٦/ ١٠٢) ـ من طريق أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي بسِجستان قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن حباب الجُمحي بالبصرة به.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٤) ـ بأسانيد متفرقة ـ من طريق أبي علي محمد بن معاذ بن المستهلّ البصري وعلي بن عبد العزيز عن القعنبي به.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٦١) من طريق هلال بن أخي هلال[1] عن أبي خليفة وأبي مسلم الكجي والغلابي (وهو محمد بن زكريا)، والزُّريقي (وهو محمد بن أحمد البصري)، والمازني (وهو محمد بن حيان) عن القعنبي به.

وأخرجه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٩٩ ـ ١٦٠٠) رقم (٩٤٩) من طريق هلال به، ولم يذكر الغلابي والمازني، وزاد: الحسن بن المثنى العنبري وابن أبي سويد (واسمه محمد بن عثمان).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٦٥١) قال: حدثنا علي بن

---

(١) اسمه: هلال بن محمد بن محمد البصري، آخر من روى عن إبراهيم الكجي، قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢١٦): «قال ابن الصلاح: ضعّفوه» وقال في: «السير» (١٦/ ٣٣٩): «لم أسمع فيه قَدَحاً». وانظر: «السير» (١٨/ ٤٨٩) والتعليق عليه.

عبد العزيز وأبو مسلم الكشي ومعاذ بن المثنى وأبو خليفة قالوا: ثنا القعنبي به.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥٣، ١١٥٥) ـ بإسنادين متفرقين ـ من طريقي معاذ بن المثنى وعلي بن عبد العزيز كلاهما عن القعنبي به.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٠) من طريق معاذ بن المثنى، ثنا القعنبي به.

وأخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث في «سننه» (٤٧٩٧) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة به.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٧٧) من طريق محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس عن القعنبي به.

وأخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١٠٨٦، ١٠٨٧) ـ بإسنادين ـ من طريقي محمد بن أيوب الرازي ومحمد بن معاذ البصري (دُرَّان) كلاهما عن القعنبي به.

وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٨، ٤٠٩) ـ بإسنادين متفرقين ـ قال: حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي ومحمد بن جابر[1] قالا: ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب به.

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١١/ ٤٠٣٤) رقم (١٣٩٤)، حدثنا الحسن ومعاذ ابنا المثنى وعبيد بن الحكم القزاز وإبراهيم بن عبد الله وموسى بن الحسن وجماعة قالوا: نا القعنبي به.

وما سمع عبد الله بن مسلمة القعنبي عن شعبة إلا هذا الحديث، قاله

---

(١) لفظه: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة في التوراة**»، فشذّ في قوله: «في التوراة» وخالف أصحاب عبد الله بن مسلمة القعنبي وهم قرابة عشرين نفساً، وبعضهم أئمة ثقات، فلم يذكروا هذه الزيادة.

ابن حبان في «صحيحه» (٦٠٧)، ونقله عنه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١١/ ٢٦٧)، وقد روى أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي السبب في ذلك، وهو لطيف، وفيه بيان حرص القعنبي على السماع، وأن (من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه)، وهذا البيان:

روى العَبْدَري في «رحلته» (ص١١٠) بإسناده إلى أبي خليفة أنه قال: «كان السبب في أن لم يسمع القعنبي من شعبة غير هذ الحديث أنه وافى البصرة نحو شعبة ليسمع منه، وبكّر فصادف المجلس قد انقضى، وقد انصرف شعبة إلى منزله، فحمله الشَّرَه على أن سأل عن منزل شعبة، فأُرشد إليه، فوجد الباب مفتوحاً، فدخل من غير استئذان، فصادف شعبة جالساً على البَالوعة يبول، فقال: السلام عليكم، رجل غريب قدمتُ من بلد بعيد لتحدثني بحديث رسول الله ﷺ، فاستعظم شعبة ذلك، فقال: يا هذا، دخلت منزلي بغير إذن وتكلّمني على مثل هذا الحال، تأخَّر عني حتى أصلح من شأني، فقال: إني أخشى الفَوْت، فقال: تخشى الفَوْت بمقدار ما أصلح من شأني، فأكثر عليه الإلحاح، قال: وشعبة يخاطبه وذَكَره في يده يستبرئ، فلما أكثر، قال: اكتب حديث منصور بن المعتمر، عن رِبعي، عن أبي مسعود البَدْري، عن النبي ﷺ: **«إنَّ مما أدرك الناس...»** الحديث.

ثم قال: والله لا أحدثك بغير هذا الحديث، ولا حدَّثت قوماً تكون فيهم».

وكان يجمله ـ كما في «السير» (١٠/ ٢٦١) ـ فيقول: «كان شعبةُ يستثقلني، فلا يحدِّثني، يعني حديث: **«إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»!!** كذا في مطبوعه!، وينبغي إضافة «غير حديث واحد، يعني حديث...» أو ما معناه، قال الذهبي: «والحديث يقع عالياً في «جزء الغِطريف» لابن البخاري».

وخالف هؤلاء جميعاً: وهبُ بنُ جرير[1] فرواه عن شعبة به ولم يذكره عن النبي ﷺ، وأوقفه على أبي مسعود، أخرجه من طريقه الطحاوي في

---

(١) ابن حازم بن زيد بن عبد الله بن شُجاع الأزدي، أبو العباس البصري.

«المشكل» (٤/ ١٩٥)، فـ(وهب) خالف ثمانية من أصحاب شعبة، وفيهم أتقن الرواة لحديثه، كغندر (محمد بن جعفر)، قال العجلي: «غندر من أثبت الناس في حديث شعبة». قلت: لأنه كان يكتب، ولذا قال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم.

وقال ابن معين: لم أرَ في أصحاب شعبة أحسن حديثاً من أبي داود الطيالسي، قيل له: من كان أحب إليك: أبو داود أو بهز؟ قال: أبو داود ثقة، وكان بهز أتقن منه في كل شيء.

فالخلاصة: إن حديث منصور عن ربعي عن أبي مسعود صح مرفوعاً، هكذا رواه الجهابذة، وعلى رأسهم: شعبة، والثوري ـ وشعبة أكبر منه بعشر سنين ـ وابن عيينة ـ والثوري أكبر منه بعشر سنين ـ، وتابعهم في الرواية عن منصور جمعٌ، بلغ عددهم حسب بحثي وجمعي عشرة، واضطرب واحد فيه على أكثر من لون، وهذا البيان مع عدم الاسترسال في التفريع، فأقول:

مما يؤكد الرفع أن جماعة رووه عن منصور ورفعوه، وهذا الذي وقفت عليه:

* كامل بن العلاء أبو العلاء التيمي السعدي:

أخرجه من طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٣)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠) رقم (٧١١).

* جرير بن عبد الحميد الضّبي:

أخرجه من طريقه: ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٥٦١) رقم (٤٥٧)، وابن ماجه (٤١٨٤)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٣١)، والطحاوي في «المشكل» (٤/رقم ١٥٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٦١) رقم (٧٤٤٩)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩) رقم (٥٨٢)، وفي «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١١٩ أو ٦٤/ ٦٣).

وقال عقبه ـ عند أبي عبيد ـ: قال جرير: «معناه أن يريد الرجل أن يعمل الخير فيدعه حياء من الناس كأنه يخاف مذهب الرياء، يقول: فلا

يمنعك الحياء من المضي لما أردت». قال أبو عبيد على إثره: «والذي ذهب إليه جرير معنى صحيح في مذهبه، وهو شبيه بالحديث الآخر: إذا جاءك الشيطان وأنت تصلي فقال: إنك ترائي، فزدها طولاً. وكذلك قول الحسن: ما أحد أراد شيئاً من الخير إلا سار في قلبه سورتان، فإذا كانت الأولى منهما لله فلا تهيدنه الآخرة؛ وفي هذا أحاديث والمعنى فيه قائم، ولكن الحديث الأول ليس يجيء سياقه ولا لفظه على هذا التفسير ولا على هذا يحمله الناس، إنما وجهه عندي أنه أراد بقوله: «**إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**»، إنما هو من لم يستحي صنع ما شاء على جهة الذم لترك الحياء، ولم يرد بقوله: فاصنع ما شئت ـ أن يأمره بذلك أمراً ـ، وهذا جائز في كلام العرب أن يقول: افعل كذا وكذا! وليس يأمره، ولكنه أمر بمعنى الخبر، ألم تسمع حديث النبي ﷺ: «**من كذّب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»؟ ليس وجهه أنه أمره بذلك، هذا ما لا يكون، إنما معناه: من كذب عليّ متعمداً تبوّأ مقعده من النار، أي: كان له مقعد من النار، إنما هي لفظة أمر على معنى الخبر وتأويل الجزاء؛ وإنما يراد من الحديث أن يحث على الحياء ويأمر به ويعيب تركه»[1]. انتهى كلامه.

قلت: ومن معنى حديث هذا الباب، أخذ القائل قوله:

إذا لم تخش عاقبة الليالي ... ولم تستحي فاصنع ما تشاءُ

فلا واللّه ما في العيش خير ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياءُ

وقال أبو دلف العجلي:

إذا لم تصن عرضاً ولم تخش خالقاً ... وتستحي مخلوقاً فما شئت فاصنع

---

(١) انظر: «غريب الحديث» (١/ ١٥٦) للخطابي، «النهاية» (١/ ٤٧٠)، «المنهاج» للحليمي (٣/ ٢٣٢)، «البدر المنير» لابن الملقن (٩/ ٦٣٦) ولم يطل النفس في تخريجه والكلام عليه كالعادة، وأورده عند قول الرافعي في «الشرح الكبير» (١٣/ ٢١): ««من لا حياء له يصنع ما شاء» على ما ورد معناه في الحديث». هذا لفظ الرافعي، وقال ابن الملقن عن هذا الحديث: «حديث صحيح جليل».

وممن رواه عن منصور مرفوعاً أيضاً:

* فضيل بن عياض:

أخرجه من طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٤)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٢٤) وقال: «ثابت مشهور من حديث منصور، وحديث فضيل بن عياض مرفوعاً لم نكتبه إلا من حديث أحمد بن يونس».

* زهير بن معاوية:

أخرجه من طريقه البخاري في «الصحيح» (٣٤٨٣، ٦١٢٠)، وفي «الأدب المفرد» (٥٩٧) ـ ومن طريقه البغوي في «شرح السنّة» (١٣/رقم ٣٥٩٧) ـ، والطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٥٠٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٤ ـ ٥٥).

* قيس بن الربيع:

أخرجه من طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٦).

* أبو شيبة:

أخرجه من طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٥٨).

* مُفَضَّل[1] بن مُهَلْهَل:

أخرجه من طريقه: الإسماعيلي في «معجمه» (٢٦٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧/رقم ٦٦١)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/رقم ٧٣٤١)، ولفظه: «**آخر ما كان من كلام النبوة الأولى**»[2]، أو: «**إن آخر ما يبقى من النبوة الأولى...**».

ورواه بعض المجاهيل بسنده إليه، وقلب اسمه، وغيَّر طريقه، فقال: «عن المهلهل بن الفضل عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى...**»، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) وقال: «لم أكتبه من مسند أنس إلا من هذا الوجه، وفي إسناده غير واحد من المجهولين».

---

(١) تحرّف في مطبوع «معجم الطبراني» إلى «فضل»! فليصوّب.

(٢) وهذا لفظ شريك فيما رواه عن منصور مجوّداً من مسند (أبي مسعود).

* إبراهيم بن عطية الثقفي:

أخرجه من طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٧).

* معتمر[١] بن سليمان:

أخرجه من طريقه: الطبراني في «الأوسط» (٣/ ١١ ـ ١٢) رقم (٢٣١١).

ومنهم من رواه عن منصور، ووهم فيه، مثل: شريك النخعي، كما عند الطحاوي في «المشكل» (١٥٣٧)، فرواه عن منصور، عن شقيق، عن أبي مسعود بنحوه.

وكان يقيمه أحياناً فيجعله عن (ربعي) بدل (شقيق)، رواه عنه على الجادة ابن أبي شيبة[٢] في «المصنف» (٦/ ٩٢)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٦٥٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٥٥ ـ ط. الفاروق).

وهكذا رواه يحيى الحمَّاني عنه مقرونة روايته بحماد بن شعيب على الجادة، كما عند الطبراني في «الكبير» (١٧/ رقم ٦٥٩)، وهكذا رواه سويد بن سعيد، عن شريك على الجادة، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١١٩، ١٢٠)، ورواه عبد الرحمٰن بن أبي حماد المقرئ[٣] عن شريك، عن منصور، عن ربعي، عن علي بن أبي طالب! هكذا جعله عن علي، قال الدارقطني في «العلل» (٣/ رقم ٣٥٨): «ووهم فيه، والصواب عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود الأنصاري».

قال أبو عبيدة: وضرب آخر، ولون من الوهم وقع لشريك في هذا

---

(١) في مطبوع «الأوسط»: «معمر»!.

(٢) ورواه علي بن الجعد عنه على الجادة مقروناً مع شعبة، في بعض المصادر المذكورة عند تخريجنا فيما تقدم روايته عن شعبة.

(٣) اسم أبي حماد: شكيل، وهو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عياش في القراءة.

الحديث بحيث أصبح من (مسند ابن مسعود)! لم أرَ من نبّه عليه من الأقدمين.

أخرج أبو عمرو عثمان بن محمد السمرقندي في «الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» رقم (٥٧) من طريق طلق بن غنام، ثنا شريك عن منصور، عن أبي وائل[١]، عن ابن مسعود رفعه: «**إن آخر ما أدرك الناس...**».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٠٢) من طريق ليث بن أبي سليم عن واصل به مرفوعاً بلفظ: «**إن آخر ما حفظ من كلام النبوة...**». وقال: «لم يرو هذا الحديث عن واصل إلا ليث».

وكلامه صحيح، وأخطأ فيه إبراهيم بن فهد، فرواه عن عبد العزيز بن الخطاب، وقال: «نا مندل عن واصل، عن ليث، عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: «**من كلام النبوة....**».

أخرجه على هذا اللون: ابن الأعرابي في «معجمه» (١١٣٢) وقلبه إبراهيم، فبدلاً من أن يقول: «عن ليث عن واصل» قال: «عن واصل عن ليث» ووقفه ولم يرفعه، وهذا الإسناد ضعيف جداً، فإبراهيم ومندل وليث ضعفاء، بل هذا الوجه كله غير محفوظ[٢].

فهذا ما وقفت عليه من تقصير الرواة وخلطهم في طرقه، ومنه تبيَّن أن كلام المصنف سديد في أن شعبة والثوري روياه عن منصور مرفوعاً، وأن الخلاف عليهم في وقفه لا يعتدّ به.

---

(١) هو شقيق بن سلمة. انظر ما سبق قريباً.

(٢) ومن الوجوه غير المحفوظة: ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٠٠)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٠٥) عن أبي الطفيل مرفوعاً: «**كان يقال: إنّ مما أدرك الناس من كلام النبوة: إذا لم تستح فاصنع ما شئت**». وأوردوه من طريقين: طريق أبي الشيخ وابن عدي، فيهما: سليمان بن أرقم متروك، وفي طريق الطبراني: علي بن سيابة مجهول، ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٥/ ١٥) وفيه أيضاً سليمان البصري القافلاني، ضعَّفه ابن معين، وتركه النسائي.

وأما طريق ابن عيينة التي أوردها المصنف برقم (٦٨) فلم أقف عليها، ولعلّ ابن عيينة استبدل الرفع بعبارة: «فيما حفظ من كلام النبوة»، فلما تغيَّر عليه: «إن مما أدركنا من كلام النبوة الأولى» بهذه العبارة، رآها كافية للرفع.

وأما قول أبي عمرو الداني: «وتابعه - أي: ابنُ عيينة - روحُ بن القاسم عنه - أي: عن منصور - على ذلك، فأوقفاه».

فعذره فيه نحو ما قدمناه عن ابن عيينة، إذ أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٥٢) من طريق يزيد بن زريع قال: حدثنا روح بن القاسم، حدثنا منصور، عن رِبعيّ بن حِرَاش، عن أبي مسعود قال: إنما حفظ الناس من آخر النبوة: **«إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»**.

فما ذكر قبل: **«إذا لم تستحي»** في الحديث شبه صريح بالرفع، بخلاف ألفاظ غيرهما، وقد اعتنينا ببيانها في التخريج السابق، وبيَّنّا الشذوذ في بعضها. والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

قال أبو عمرو الداني:

٤ ـ باب ذكر المقطوع من الآثار وتمثيله

[٧٣] قال عثمان بن سعيد: والمنقطع من الأسانيد هو غير المرسل، وهو ما يَرِدُ من قول التَّابعين، وذلك مثل: الزهري، عن سعيد أنه قال.

ومثل: الزهري وهشام بن عروة، عن عروة أنه قال.

ومثل الأعمش ومنصور، عن إبراهيم أنه قال.

وعن الحسن أنه قال، وشبه ذلك مما يقوله التَّابعي.

[٧٤] ومن المنقطع أيضاً نوعان خفيان، قلَّ ما يوجد في الحفَّاظ للسُّنن من يميزهما:

فالنوع الأول: مثاله ما:

[٧٥] حدثناه محمد بن عبد الله المالكي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا سلم[١] بن عبد العزيز، عن يونس، عن [ق/١٠/أ] ابن وهب.

قال: وأخبرني مسلمة بن علي، عن عبد الرحمن بن زيد[٢] قال: حدثني رجل، عن النواس بن سمعان الكتاني[٣] قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابعِ ربِّك، فإذا شاء أنْ يُقيمه أقامه، وإذا شاء أن يُزيغه أزاغه»**.

[٧٦] وأخبرنا أبو مُحمَّد الصقلي قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا عثمان ابن السَّمَّاك قال: حدثنا أيوب بن سليمان قال: حدثنا أبو رَوْح

---

(١) كذا في الأصل! وصوابه: «أسلم»، انظر: التخريج ضمن (الشرح).

(٢) كذا في الأصل! وصوابه: «يزيد»، انظر: التخريج ضمن (الشرح).

(٣) كذا في الأصل! وصوابه: «الكلابي»، انظر: التخريج ضمن (الشرح).

عبد العزيز بن موسى اللَّاحُوني[1] قال: حدثنا هلال بن حِقّ[2]، عن الجُرَيري، عن أبي العلاء وهو ابن الشِّخِّير، عن رَجُلين من بني حنظلة، عن شَدَّاد بن أوس قال: «**كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا أن يقول في الصَّلاة: اللهم إني أسألك التثبُّتَ في الأمور، وعزيمة الرُّشد، وأسألك قلباً سليماً، ولساناً صادقاً، وأسألك شُكرَ نعمتِك، وحُسنَ عبادتك، وأستغفرك لما تعلم، وأعوذُ بك من شر ما تعلم، وأسألك من خير ما تعلم**».

[٧٧] فهذا وشبهه منقطع لجهالة الرجل الذي بين عبد الرحمن وبين النواس، والرجلين اللذين بين أبي العلاء وشداد.

الشرح:

قال أبو عبيدة: الذي يلاحظ أن المصنف ذكر في العنوان (ذكر المقطوع)، وقال تحته: «والمنقطع من الأسانيد هو غير المرسل»، وأفاد أنه الذي أضيف إلى التابعي.

واستقر الأمر عند علماء المصطلح أن المنقطع: الحديث الذي لم يتصل إسناده، وألحق به المصنف ذكر الرجل المبهم فيه شريطة أن لا يسمى، يفهم ذلك من صنيعه في التمثيل[3]، وعليه مؤاخذة تأتي.

والمقطوع[4] هو الذي أضيف إلى التابعي، ويستعمل أيضاً في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

قال الخطيب في «الكفاية»[5]: «وقال بعض أهل العلم: الحديث المنقطع: ما روي عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله»، والمبهم المذكور هو الحافظ أحمد بن هارون البرديجي (ت٣٠١هـ)، ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع[6]، وتعقبه ابن الصلاح

---

(١) بضم الحاء المهملة.
(٢) بكسر الحاء المهملة وقاف.
(٣) هنا وفي الفصلين القادمين.
(٤) ويقال له: المقاطيع أو المقاطع.
(٥) (ص٢١).
(٦) نسب له «معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع وبيان الطرق الصحيحة»، ذكره =

فقال: «وهذا بعيد غريب»[1]، ووضّحه شيخنا الألباني في تعليقه على «الباعث الحثيث» (١/ ١٦٦) بقوله: «وذلك لأن هذا هو المقطوع».

نعم، «وجد التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما، وكذلك هو في كلام الحميدي والدارقطني» قاله الأبناسي في «الشذا الفياح» (١/ ١٥٨).

ووجد أيضاً التعبير بـ(المرسل) عن (المنقطع)، وقدمنا أنه مذهب جمهور الأصوليين، ودل عليه صنيع غير واحد من أئمة الحديث.

واتضح معنا أن المصنف على التفريق بينهما من حيث التعريف الاصطلاحي، وإطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق (أرسل)، فإنهم يقولون (أرسله فلان) سواء كان مرسلاً أو منقطعاً، ومن ها هنا أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بينهم.

فهذه اصطلاحات، ولا مشاحة فيها، شريطة أن لا يقع الالتباس، فتعريف المنقطع بقول التابعي، وأنه يطلق على المنقطع المقطوع، فينتج عنه أن قول التابعي هو المقطوع، وهذا الذي مثّل به في فقرة (٧٣).

وهذا يلتقي مع قول الحاكم ـ وعبارة المصنّف الآتية في (فقرة ٨٢) هي عبارته حرفاً بحرف! ـ من أن المنقطع ما سقط[2] قبل الوصول إلى التابعي، وهو يتضمن أن المقطوع قول التابعي فقط، لذا قيّد السقوط بما قبله، نعم لو سقط التابعي كان منقطعاً أيضاً، ولكنه غير مقطوع[3]، ومنه يعلم ما في كلام

= له ابن خير في «فهرسته» (ص٢٠٧)، والزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ١٠ ـ ١١)، وابن التركماني في «الجوهر النقي» (٢/ ٣٩٧)، والأبناسي في «الشذا الفياح» (١/ ١٥٨)، وابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٢٥٩)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٧٣)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧).

(١) علوم الحديث (ص٦٤) مع «التقييد والإيضاح».

(٢) أو أُبهم! على حد المصنف. (٣) على الحد الذي رسمه المصنف.

متعقّبي قولة الحاكم: «إن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعي» فتعقبه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (١٤٤)، والزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/٦) وعبارة الأخير: «ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي، كان منقطعاً أيضاً، فالأولى أن يقال: قبل الصحابي. قال ابن السمعاني في «القواطع»: المرسل والمنقطع واحد، ومنهم من فرّق بينهما، وجعل المنقطع ما يكون بين الراويين لم يذكر، وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي: المنقطع نوعان: أن يكون في إسناده مجهول لا يعرف بعدالة سواء ذكر اسمه أو أسقط، والثاني: أن يقول الراوي: ثنا جماعة أو نحوه، ولا حجة فيهما». انتهى.

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات وإيضاحات، وإفاضات وإضافات:

الأولى: أومأنا إلى سر تقييد الحاكم ـ وتبعه المصنف ضمناً ـ السقط بـ(قبل الوصول إلى التابعي) بناء على أن المقطوع عندهم هو قول التابعي، وقد يطلق عليه المنقطع، والمنقطع ليس محصوراً فيه عند الاستعمال، ولذا مثّل عليه بوجوده بين راويين من أي طبقة كانت، كما في المثال الآتي برقم (٨٣) وشرحه برقم (٨٤). فقول الزركشي: «ليس بجيد» ليس بجيد على الاعتبار المذكور.

الثانية: مثّل المصنّفُ على المنقطع برقمي (٧٥) و(٧٦) بما يُبْهَم فيه الراوي، كقوله «رجل» أو «عن رجلين». وهذا عند المحدثين إبهام، وليس بانقطاع، فالانقطاع عندهم سقط في الإسناد، وهذا لا سقط في موضعه، لكنه عاد في فقرة (٧٨) فأفاد أن غير المسمى ليس بمنقطع إذا قصّر بعض الرواة عن تسميته وسمّاه غيره، فمتى عرفناه زال الانقطاع، وإلا فهو منقطع حملاً على الانقطاع المعنوي لا الحسي، أو من جهة احتمال السقط لا أن السقط متعيّن.

الثالثة: الحق أن الخلاف في الفرق بين المرسل والمنقطع من جهة، وهل الإبهام انقطاع أم لا من جهة أخرى، قائم على أصلٍ كليٍّ وهو: هل

الجهالة انقطاع؟ فمدرك الأصوليين لها وتطبيقاتهم واختياراتهم يدل على أنها انقطاع، لذا قالوا بعدم التفرقة بين المرسل والمنقطع[1]، وقالوا[2] إن الإسناد الذي فيه مبهم هو منقطع، بل وقع في كلام أبي منصور البغدادي السابق أن الإسناد الذي فيه (مجهول لا يعرف بعدالة سواء ذكر اسمه أو أسقط) من نوعي المنقطع، وهذا الذي يطلق عليه أهل الصنعة الحديثية (مجهول الحال)، وهذا يؤكد أن مطلق الجهالة عنده وعند الأصوليين انقطاع، ولذا فرّق المصنف بين المبهم الذي سماه آخرون، والذي لم يُسَمَّ، فهو في هذا الباب على اختيار الأصوليين لا المحدثين[3]، إلا أنه لم يستقر عليه، فهو وإن سمى «عن رجل» منقطعاً، إلا أنه قال: «المنقطع غير المرسل»! فالجهالة عنده انقطاع في الأول، وليست كذلك في (المرسل)!.

وسبب كثرة التعقبات في المصطلحات[4] عدم ضبط العبارات، وعدم

---

(١) انظر: ما قدمناه في شرح فقرة (٣٧). (٢) بلسان الحال لا المقال.

(٣) مما يؤكد دقة المحدثين في عدم اعتبار الجهالة انقطاعاً بإطلاق، أن من الجهالة ما لا تضر، كجهالة اسم الصحابي، أو إن كانوا جماعة لا سيما في طبقة التابعين، كما أفاده شيخنا في «الصحيحة» (٤/ ٢٩٤، ٦١٠) تحت رقم (١٧١٦، ١٩٦٧) و(٧/ ١/ ٣٦٧)، و«الإرواء» (٦/ ١٧)، و«صحيح سنن أبي داود» (٤/ ٤٨)، وقد وقع من هذا النوع في «الصحيحين» غير مرة، تنظر في تخريجي لحديث معاذ في الاجتهاد بالرأي. وهو في غير كتاب من الكتب التي حققتها.

وكذا جهالة كبار التابعين أو أوساطهم بشروط ذكرها الذهبي، قال في آخر «ديوان الضعفاء» (ص٤٧٨): «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه وتلقّي، بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه، وعدم ذلك».

وهذه القاعدة ترد على أبي منصور البغدادي في كلامه السابق! ومن هذا الباب حجية مرسل الصحابي، إلا أن تقييد المصنف له بـ (ما يرد من قول التابعين) يهوّن الخلاف، في جهالة اسم الصحابي والقول بحجية مرسله. ولعل ذلك كان في حسبانه عند قوله في فقرة (٨٢): «قبل الوصول إلى التابعي»، فلا مؤاخذة عليه حينئذٍ خلافاً لمن تعقب هذا التقييد.

(٤) ظهر هذا جلياً على كتاب ابن الصلاح، فكتبت عليه مؤاخذات، توالى عليها =

ملاحظة الأصول القائمة عليها، وعدم تحرير الخلاف بين المحدثين والأصوليين فيها، ومن هنا عُمِّق الانفصامُ المبتدع بين سائر العلوم على وجه ظهرت فيه ثغرات، وأثمر تخصصاً مبكراً على وجه فيه معرفة الأسماء والمباني وغياب الحقائق والمعاني، وصاحبَه في بعض الأحايين تناكد بين أصحاب التخصصات، فضعف الحق بتوزّعه، ولم تثمر القواعد العلمية والكليات الجملية الثمار المرجوة من خلال المستجدات في النوازل أو الوسائل، وأصبحت الدراسات لا تخص الزمان، ولا تعالج ما يحتاجه الناس، وبقيت المشكلات بكراً لم يفضّها إلا القليل ممن تعنّى العلم، وأحسن استخدام كلياته وقواعده، ولكن على وجه فيه معالجة مفصلة لجزئيات المسائل أو الأبواب[1]، دون خدمة شاملة هادفة لأصل العلم، وألحق هذا شكاً في نفوس المبهورين بالغرب، فتولد عندهم المناداة بالتجديد على وجه تصاب فيه قواعد الإثبات والاستدلال، فتولّد عن الخطأ خطأ ـ بل خطيئات ـ أشد منه، فإلى الله وحده المشتكى من عدم التأصيل، وعدم العمل الحثيث له في هذا الجيل، وكأن هذا من إرهاصات ما أخبرنا به النبي ﷺ من اتخاذ الناس رؤوساً جهالاً، وقد بتنا نراه في بعض البلدان، ونسمع بغرائب الأقاويل، وأعاجيب الأكاذيب المنسوبة زوراً وبهتاناً للشرع الجليل، فيا غوثاه! يا ربّاه!.

أنواع المنقطع:

جعل المصنف المنقطع نوعين:

الأول: لم يسم بعض رواته، وجعل هذا على قسمين:

لم يسمّه بعض المحدِّثين، وسماه آخرون، فأخرجه عن حد المنقطع، وخص هذا القسم بـ(الفصل) الآتي رقم (١٤).

لم يسمّ رواته بإطلاق، فهذا المنقطع عنده، ومثّل عليه هنا بمثالين.

= علماء القرن التاسع الهجري، العراقي والبلقيني ومغلطاي والزركشي وابن حجر، ومن بعدهم ممن ألّف في المصطلح!.

(١) ظهر هذا جلياً في مجموعة من (الأطروحات) العلمية الأكاديمية.

والآخر: أن يكون في إسناده راوٍ لم يسمع من الذي لم يرو عنه الحديث، وخص هذا النوع بـ(الفصل) رقم (١٥).

وهنالك ملاحظات على صنيع المصنف في التقسيم، نرجئ ما يخص النوع الثاني إلى محله، وأما (النوع الأول) بقسميه، فيقال عليه[١]:

أولاً: إن التمثيل به نسبيٌّ، وقد يتتبع فيه الحديثيُّ الطُّرقَ فيقف فيها على تسمية المبهم، فيخرج عن الحد الذي ذكره له المصنّف.

ثانياً: قول المصنف على هذا النوع بقسميه: «نوعان خفيان» غير صحيح، فقول الراوي في المثال (٧٥): «حدثني رجل» وقول آخر برقم (٧٦): «عن رجلين من بني حنظلة» غير خفي على أحد أن الراوي أبهمه ولم يسمِّه، نعم، هو خفي في النوع الآخر المذكور في آخر هذا الباب في (فصل) رقم (١٥)، ويمكن أن يقال:

ثالثاً: إن قوله على هذين النوعين: «قلَّ ما يوجد في الحفاظ للسنن من يميّزهما» صحيح باعتبار تمييز من سمِّي ومن لم يسمَّ منهما، فهذا يحتاج إلى تتبُّع واستقراءِ الطرق، بخلاف التمييز بينهما، بمعنى التفرقة بين رسومهما، ولعلّه مراده بقوله السابق عنهما: «خفيان»، فلا مؤاخذة، وهذا الظاهر.

قال السيوطي في «ألفيته» رقم (٧٠ ـ مع «شرح شاكر»):

وكثرةُ الطّرق وتبيين الذي ... أُبهم أو أُهمل أو سماع ذي

رابعاً: لم يتعرض المصنف لحكم الحديث المنقطع، وهو من أقسام الحديث الضعيف باتفاق العلماء، وذلك لجهل الراوي المحذوف، أو لعدم معرفته إن لم يسمَّ، فإن سمّي وكان ثقة، وانتفت العلل خرج عن الانقطاع إلى درجة الاحتجاج.

قال الجوزجاني عن المنقطع: «هو أسوأ حالاً من المرسل»، وقال ابن السمعاني: «من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات»[٢].

---

(١) زيادة على ما قررناه أن الإبهام غير الانقطاع عند المحدثين.

(٢) انظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢/ ٥٧٣)، «توضيح الأفكار» (١/ ٣٢٩)، =

والحديث المنقطع يتقوى بمجيئه من طريق آخر منقطعاً شريطة أن لا يشترك الانقطاع في الطبقة بين الطريقين، أو بقول صحابي إن كان في طبقته، ما دام لا يعارضه ما هو أقوى منه[1].

التخريج:

نبدأ بتخريج **حديث النواس بن سمعان** ﷺ: **«ما من قلب...»** فنقول:

أخرجه المصنف عن محمد بن عبد الله وهو ابن أبي زمنين[2] الأندلسي، والحديث عنده في «أصول السنة» رقم (١٩) هكذا ابن وهب به!.

كذا فيه، وفي الذي قبله رقم (١٨) سنده إلى ابن وهب، وأورد حديثاً آخر، ولذا قال المصنف هنا: «ابن وهب قال: وأخبرني مسلمة...».

ولم ينسب بعض الرواة برقم (١٨) ففيه: «وحدثني إسحاق عن أسلم عن يونس عن ابن وهب».

وأخرج ابن أبي زمنين في كتابه رقم (٧) حديثاً آخر بسنده إلى ابن وهب، وأفصح عن نسبة الرواة، فقال:

«وحدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب».

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن مسرّة التَّجيبي مولاهم، كان خيّراً فاضلاً ديّناً عابداً، لم يكن له بالحديث كبير علم، ترجمته في «السير» (١٦/ ٧٩) و«الدّيباج المُذْهَب» (ص٩٦).

وشيخه أسلم بن عبد العزيز، لا سلم كما في الأصل! له ترجمة في

= «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد» (٤٧٢ ـ ٤٧٣).

(١) وكذا الراوي المجهول الذي لم يسم يحكم على الإسناد الذي فيه بالضعف للجهالة بحاله مع احتمال أنه قد يسمى في رواية أخرى، وظهر أنه ثقة، انظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٩/ ١٠٥).

(٢) انظر: ثبت أسماء الشيوخ في التقديم.

«السير» (١٤/ ٥٤٩)، ونعته بـ«العلامة الحافظ، كان إماماً فقيهاً، محدّثاً رئيساً، نبيلاً مُعظَّماً، بعيدَ الصِّيت».

وهذا **الإسناد ضعيف جدّاً**، وفيه علّة أشد من الانقطاع أو الإبهام، بل إبهام الراوي عن صحابيّه من مسلمة بن علي، وهو الخشَني، قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩) رقم (١٦٩٢): «منكر الحديث عن الأوزاعي»، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦٨) رقم (١٢٢٢): «ضعيف الحديث، لا يُشتغل به، هو في حدِّ الترك، منكر الحديث»، وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» رقم (٥٧٠)، والدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٥٢٦): «متروك الحديث»، وقال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (٢٩١): «ضعيف، وحديثه متروك»، وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤٩): «لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديثه»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٣): «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به».

قلت: صدق ابن حبان، والمثال الذي معنا يدل عليه، فأخطأ في اسم الشيخ الذي روى عنه. فقال: «عبد الرحمن بن زيد» وهو (ابن يزيد)، ونسب الصحابي فقال: (الكتاني) وهو (الكلابي)[1]، وذكر بينه وبين عبد الرحمن واسطة، وإنما هي واسطتان، وقال: «عن رجل» وصوابها: «عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بُسر بن عُبيد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول: سمعت النّوّاس بن سمعان».

هكذا رواه الوليد بن مسلم قال: سمعت ابن جابر ـ هو عبد الرحمن بن يزيد ـ بسندٍ مسلسل بالتحديث، ومن طريقه:

---

(١) أبقيت أغلاطه في المتن، إذ هكذا ساقه الخشني، فمن الخطأ تصحيحها، وإثبات الواسطة فيها، كما فعل المحقق الفاضل لكتاب «أصول السنة» لابن أبي زمنين، وهذا مسلك يظنه بعض المحققين سديداً، وهو ليس كذلك، وقد كشفت عن نماذج منه في تعليقي على «الخلافيات» للبيهقي.

أحمد (٤/ ١٨٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ١٨٩) رقم (١٠٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٢٦٢)، وفي «مسند الشاميين» (٥٨٢)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٨٧) رقم (٦٨) وقال: «حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن، على واحد منهم»، وفي «التوحيد» (٣/ ١١٠) رقم (٥١١)، والدارقطني في «الصفات» رقم (٤٣)، والآجري في «الشريعة» (٧٣٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٨٩)، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري في «المشيخة الكبرى» (٣/ ١١٣٣ ـ ١١٣٤) رقم (٥٣٩)، وإسناده صحيح، وصرّح الوليد ومَنْ فوقه بالتَّحديث، فأمنَّا تدليسه.

وتابعه جمع فأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٧٣٨)، وابن ماجه (١٩٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢١٩)، وابن جرير في «التفسير» (٥٦٥٥)، وابن حبان (٩٤٣ ـ «الإحسان»)، والحاكم (١/ ٥٢٥، و٢/ ٢٨٩ و٤/ ٣٢١)، وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي الجهمي» (١/ ٣٧٨ ـ ط. الرشد)، وابن منده في «التوحيد» (١/ ٢٧٢) رقم (١٢٠) (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) رقم (٢٧٥)، والبغوي في «التفسير» (١/ ٣٢٢)، وقوام السنة التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٩٠) رقم (٢٦٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٧٢) رقم (٢٩٩) و(٢/ ٧٣ ـ ١٧٤) رقم (٧٤١)، وفي «الاعتقاد» (١٧٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٥٧)، وابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٥٦ ـ ٥٧) جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٨٧)، وابن منده في «التوحيد» (٣/ ١١٠ ـ ١١١) رقم (٥١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، من طريق الوليد بن أبي مالك الهَمْداني عن أبي إدريس به.

قال ابن منده: **«وهذا إسناد متصل صحيح»**.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢١)، من طريق ابن مصفى ثنا أبو المغيرة ثنا الوليد بن سليمان ثنا بُسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن نعيم بن همار.

وهذا ليس بمحفوظ، والحديث من هذا الطريق حديث النواس، وله شواهد عديدة جداً أطال في إيرادها وسردها[١] ابن منده في «التوحيد»، فلتنظر فيه.

وأما **حديث شداد بن أوس** ﷺ:

فقد أخرجه المصنف عن الحاكم النيسابوري (محمد بن عبد الله) بواسطة شيخه أبي محمد الصِّقلي[٢]، وهو في كتابه «معرفة علوم الحديث» (١٧٣/ رقم ٥٠) في (ذكر النوع التاسع من علوم الحديث): (معرفة المنقطع من الحديث) وقال على إثره: «هذا الإسناد مَثَل لنوعٍ من المنقطع، لجهالة الرجلين بين أبي العلاء بن الشّخّير وشداد بن أوس، وشواهده في الحديث كثيرة».

وحذف الحاكم أوله، وفيه: «**ما من عبد مسلم يأوي إلى فراشه، فيقرأ سورة من كتاب الله** ﷻ **حين يأخذ مضجعه، إلا وكّل الله** ﷻ **به ملكاً لا يدعُ شيئاً يقربه ويؤذيه، حتى يهبّ من نومه حتى هبّ**».

أخرجه مقتصراً على هذه القطعة: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٧٢/ رقم ٨١٢)، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» رقم (٧٤٨ ـ مع «عجالة الراغب المتمنّي»)، أخبرنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ثنا عبد العزيز بن موسى به، وفي هذه الطريق عند ابن السني: «هلال بن حِقّ[٣]، قديم السَّماع من الجُرَيري».

---

(١) خرّجت منها حديث عائشة في تحقيقي لـ «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ٢٨٥) رقم (١٦٥)، ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم (٢٦٥٤)، وأحمد (٢/ ١٦٨)، وابن حبان (٩٠٢) وغيرهم.

(٢) ترجمناه في ثبت أسماء الشيوخ، أول الكتاب، والحمد لله الموفّق للخير والصواب.

(٣) ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢١٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٧٧)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٧٦) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عنه ابن حجر: «مقبول»، أي: إذا توبع، وإلا فليّن، وتابعه جماعة يأتي ذكرهم.

وهذه فائدة مهمة، فالجُريري واسمه: سعيد بن إياس، ثقة، ولكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين.

وممن رواه عنه قبل اختلاطه ـ فيما وقفت عليه ـ اثنان، هما:

* سفيان الثوري، وقال: «عن الحنظلي أو رجل من بني حنظلة».

أخرجه الترمذي (٣٤٠٧)، والطبراني (٧/ رقم ٧١٧٥) ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٣)، ومحمد بن عبد الواحد الدقاق في «معجم مشايخه» (ص٢٧٣ ـ ٢٧٤) رقم (١ ـ ضمن مجموع بتحقيق الشريف حاتم العوني)، واختصر متنه.

* بشر بن المفضل وقال: «عن رجل من بني مجاشع».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/رقم ٧١٧٨)، وفي «الدعاء» (٢/ ١٠٨١) رقم (٦٢٨، ٦٢٩).

ورواه عن الجُريري ممن سمع منه قبل الاختلاط:

* حماد بن سلمة، وجعله عن أبي العلاء عن شداد! دون واسطة بينهما!.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٥٤) وفي «الكبرى» (١/ ٣٨٧) رقم (١٢٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٧/رقم ٧١٨٠)، وفي «الدعاء» رقم (٦٢٧) ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٥)، وابن حبان (٢٤١٦ ـ موارد) من طرق عن حماد بن سلمة به.

قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦/ ١٦٨) عقب رواية ابن حبان: «هذا الحديث لم يسمعه أبو العلاء من شداد، وإنما سمعه من رجل من بني حنظلة، عن شداد، وكذا هو في الترمذي والنسائي».

وقال شيخنا في «الصحيحة» (٣٢٢٨): «ورجاله ثقات، لكنه منقطع بين أبي العلاء وشداد».

وممن أثبت الواسطة بينهما فرواه عن الجُريري[1] به:

* يزيد بن هارون، وقال: «عن الحنظلي أو رجل من بني حنظلة».

أخرجه أحمد (٤/ ١٢٥) ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (ص١٤٥ ـ ١٤٨) رقم (٨٥)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٢).

وهكذا قال:

* خالد بن عبد الله الواسطي[2]، مثل يزيد وسفيان.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» رقم (٢٧٥)، وفي «الكبير» رقم (٧١٧٦، ٧١٧٧)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٦٧)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٤).

وهكذا قال:

* سالم بن نوح.

أخرجه عمر بن شبة، ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٢).

بينما قال:

* عدي بن الفضل: «عن رجلين قد سمّاهما».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧١٧٩) وفي «الدعاء» (٦٢٦).

فهؤلاء الرواة عن الجُريري، هلال وابن الفضل قالا: «رجلين»، قال هلال: «من بني حنظلة»[3]، وقال عدي: «قد سمّاهما».

---

(١) كلهم يروي عند بعد اختلاطه.

(٢) قال: «التثبت»، وقال غير واحد: «الثبات».

(٣) تعقب مغلطاي في كتابه «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٢٠/ب) لما مثّل ابن الصلاح بهذا النص والآتي عند المصنف برقم (٨٣)، قال: «وفيه نظر في موضعين:
الأول: هذا كلام الحاكم بعينه، أغار عليه وادّعاه، وذلك غير جائز ديناً وعُرفاً، وله في كتابه هذا الصغير من هذا النوع الكثير، ولم ننتصب لبيانه، وإنما نذكر منه شيئاً الفينة بعد الفينة. =

وأسقطهما بالكلية حماد بن سلمة.

وقال خمسة آخرون: «عن رجل» قال الثوري ويزيد وخالد وسالم: «من بني حنظلة»، وقال بشر: «من بني مجاشع».

= **والثاني**: قوله «عن رجلين» غير جيِّد، لأنّ الذي عند الحاكم كما أسلفناه: «عن رجل من بني حنظلة»، وكذا ذكره الترمذي والنسائي في كتابيهما: «عن أبي العلاء عن رجل من بني حنظلة، فينظر».

قال أبو عبيدة: نظرتُ فوجدتُ كلامه غير محقق، والنقل غير مدقق، فالذي عند الحاكم: «عن رجلين»، ورواية الترمذي والنسائي وغيرهما من طريق آخر غير طريق الحاكم، وفيما سبق كفاية لمن له عناية، ورام الحق والهداية، ومنه يعلم جناية مغلطاي على ابن الصلاح وتعدّيه عليه في غير موطن من «إصلاحه»!.

وكذا تَكَلَّف وتمحل من دقق في هذا المأخذ على غير وجه. وهذا التعقب عند الزركشي في «نكته» (٢/ ٧ ـ ٨)، والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (١٤٥)، وابن الملقن في «المقنع» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)! وهو متعقب، ولا عبرة بالكثرة! وقد أحسن ابن حجر فأهمل هذا النوع ـ وهو أمامه ـ في «نكته» فرحمه الله تعالى.

وأما الموضع الأول، فقد كفانا إياه بعض المطلعين على كتابه، فأثبت في الهامش مدافعاً: «قد نص ابن الصلاح على عدم جواز هذا، ونقله النووي عنه، فيكون له عذر بعدم إطلاعه على كلام الحاكم، أو بسبب آخر لعدالة ابن الصلاح المشهورة شرقاً وغرباً».

قلت: فرق بين إيراد المثل، فهذا أمر تشترك فيه العقول، ودرج وشاع بحيث انتفت عنه الخصوصية لأحد، وإيراد الكلام عليه فإنه ـ وكذا فعل أبو عمرو الداني ـ من باب التوسع في النقل، والعيب في التأليف، ولا سيما في هذه الأزمنة، التي أصبح فيها المحققون والمؤلفون يتقاضون الرواتب والمكاسب والمناصب، وقلّت فيها البركة، وكثر الاعتداء والظلم، فعلى الجميع تقوى الله ﷻ وعدم «التشبع بما لم يعطوا»، وأستغفر الله من الزلل والتقصير، وأسألهُ المجاوزة والعفو عن الصغير والكبير، إنه الجواد الكريم.

وتلطف الزركشي في «نكته» (٢/ ٧) لما قال عن نقل ابن الصلاح عن الحاكم هنا وفيما يأتي برقم (٨٣): «اعلم أن هذا المثال والذي قبله ذكره الحاكم. وكلام المصنف لا يعطي ذلك». واعتذر عنه ابن الملقن بقوله في «محاسن الاصطلاح» (١٤٥): «وما يزال المصنفون يغترفون مِنْ كلام مَن تقدمهم، ثم مرة ينسبونه، ومرة يسكتون». قلت: البركة في النِّسبة وطرأت مستجدات تجعل الذي لا ينسب ـ ولا سيما إن كثر ذلك في نقله على وجه فيه فحش ـ يُتَّهم والفرق كبير بين الأصيل والدخيل، وهو عندي ـ كما قدمت ـ عيب في التصنيف، إلا إن كثر بتغيير كلمات في صفحات، فهو للسرقة أقرب، والله العاصم والواقي.

وهذا تفصيل الإجمال الذي ذكره أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٦٧) لما قال: «ورواه الثوري وبشر بن المفضل وعدي بن الفضل وحماد بن سلمة عن الجُريري على اختلاف بينهم في مَنْ بين شداد وأبي العلاء».

والراجح من الوجوه والألوان السابقة: «عن رجل من بني حنظلة»، وهو قول الجماهير، بما فيهم سفيان، وهو ممن سمع الجريري قبل الاختلاط، نصَّ على ذلك العجلي وغيره.

ثم نظرتُ في «جمهرة النسب» (ص١٩٤ ـ ١٩٥) للكلبي فوجدت (بني مالك بن حنظلة): «ولد مالك بن حنظلة: دارماً» و«ولد دارم بن مالك: مجاشعاً»، فلا خلاف بين القولين[١]، ويكون بشر ـ وهو من الثقات الأثبات، وهو ممن سمع من سعيد الجُريري قبل الاختلاط[٢] ـ قد حفظه، وتابعه عليه مفرق بن الشخير كما سيأتي، وحينئذ تكون الأقوال مؤتلفة غير مختلفة.

بقي قول من قال: «قد سماه»[٣] فيستفاد منه أنه معروف عند الجُريري!.

وظفرتُ براوٍ قد رواه عن شداد بن أوس، ويكنى (أبا الأشعث الصنعاني)[٤]، واسمه: شراحيل بن كليب بن آده الصنعاني، نسبة لصنعاء اليمن، وترجمه غير واحد في أهل اليمن[٥]، منهم:

---

(١) فإعلاله بالاضطراب لهذا السبب ليس بسديد! وقد فعله بعض معاصرينا في تعليقه على «الدعوات الكبير» (١/ ١٦٠)!!

(٢) نص عليه ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٧٤٣)، وابن حجر في «هدي الساري» (٤٠٥).

(٣) ذكر بالتثنية.

(٤) قال الذهبي في «السير» (٤/ ٣٥٨): «لم يخرج له البخاري لأنه لا يكاد يصرح باللقاء، وهو لا يقنع بالمعاصرة»! قلت: ولكن روايته عنه عند مسلم في «الصحيح» (٣/ ١٥٤٨) لحديث: «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء...**»، وخرّجه الترمذي (١٤٠٩) وقال: «حديث حسن صحيح».
وفي كلام الذهبي ردٌّ على من زعم من فضلاء ونبهاء عصرنا أن مذهب مسلم والبخاري في العنعنة بشروطها واحد، ولا فرق بينهما! وسبق أن ألمحنا إلى الصواب من ذلك، راجع شرحنا للفقرة رقم (١٥) من هذا الكتاب، والله الهادي والموفّق للصواب.

(٥) ويكون فيه تعقب على ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٥٨٨) رقم (١٤٧٠) كما =

الرازي (ت٤٦٠) في «تاريخ صنعاء» (ص٣٠٠) قال:

«وكان شراحيل بن شُرحبيل بن كليب بن أزدشير من الأبناء، وهو أبو الأشعث الصنعاني، نزل أخيراً دمشق، وتوفي بها».

قلت: وبها أخذ عن شداد، وسمع منه هذا الحديث، وترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٤٣٦ ـ ٤٤٢).

وقوله: «من الأبناء» معناه: من أبناء الفرس القادمين مع سيف بن ذي يزن، كما قال الحسين بن عبد الرحمن الأهدل (ت٨٥٥هـ) في كتابه «تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن» (١/ ٧٣)، وترجمه فيه (١/ ٨٢) وقال: «وعدّه الحاكم في تابعي اليمن من نقلة الأخبار»، وذكره خليفة في «طبقاته» (١٢٥) تحت (ممن لم يحفظ لنا نسبه).

فإن كان هو الرجل من مجاشع أو من بني حنظلة فبالولاء لا الصلب، إلا أن تكون (كليب) التي ينسب إليها هي قبيلة كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، كما في «موسوعة قبائل العرب» (٥/ ١٨٧٢)، ويؤيد ذلك أنه نُسب شراحيل إلى (كليب)، نقله ابن عساكر في «تاريخه» (٢٢/ ٤٣٨) عن ابن معين، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٥٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٥٣٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧٣)، ومسلم بن الحجاج في «الكنى» (١/ ٩٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ١٠٩)، وأبي أحمد الحاكم في «الكنى والأسامي» (١/ ٤٢٧) وجماعة، وهو الذي ارتضاه صاحب «الكمال» (١٢/ ٤٠٨ ـ تهذيب المزي) وتابعه عليه مختصروه ومهذّبوه.

فإن ثبت هذا، فيحول هذا المثال إلى الفصل التالي.

= أورد الحنظلي تحت (فصل فيمن أبهم ولكن ذكر نسبه). وظفرتُ في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٨ ـ ٩) للزركسي: «قال بعضهم: ويشبه أن يكون هذا الرجل هو المطلب بن عبد الله الحنظلي»، وكذا قال ابن الملقن في «المقنع في علوم الحديث» (١/ ١٤٣)، ولا أدري ما مستنده في ذلك!.

وهذا تخريج رواية أبي الأشعث عن شداد:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/رقم ٧١٣٥) ومن طريقه أبو نعيم (١/ ١٦٦)، وابن عساكر (٢٢/ ٤١٣ و٥٦/ ٢٧٤)، من طريق إسماعيل بن عياش عن محمد بن يزيد الرحبي عن أبي الأشعث به.

وسنده جيد، رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف لا يضر، قاله شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٣٢٢٨) وزاد بعد كلام: «إنَّ له طرقاً كلها لا تخلو من ضعف أو جهالة أو انقطاع».

فإسناد هذا الطريق حسن، فمحمد بن يزيد الرحبي الدمشقي، روى عنه جمع جلهم ثقات، أورد ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٧٤) من الرواة عنه سبعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٣٥).

وفات المعلِّق على «الإحسان» إيراد هذا الطريق، ولم يفصح عن درجة الحديث، وجزم في «الموارد» (٢/ ١٠٨٩) بضعفه، فتعقبه شيخنا الألباني في «الصحيحة» (٣٢٢٨)، فغيَّر الحكم فحسَّنه لطرقه في تعليقه على «المسند» (٢٨/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩)، ولم يشر لتراجعه في كتبه الأخرى على عادته، لعُسر ضبط ذلك، فأنَّى له أن يصرح بنقله من شيخنا، وهو يعمل على تصيُّد العثرات، والنفخ في المؤاخذات، أو إبرازها على وجه جليٍّ، كجار السوء، ينشر السيئة، ويكتم الحسنة، ولا قوة إلا بالله!.

قلت: ومن طرقه: ما أخرجه الحاكم (١/ ٥٠٨) وعنه البيهقي في «الدعوات الكبير» (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠) رقم (٢١٢) من طريق أبي الحسن محمد بن سنان القزاز ثنا عمر بن يونس بن القاسم اليمامي ثنا عكرمة بن عمار قال: سمعت شداداً أبا عمار يحدث عن شداد بن أوس، وفي أوله: «**يا شداد، إذا رأيت الناس يكنزون الذهب والفضة، فأكنز هؤلاء الكلمات: اللهم إني أسألك...**» الحديث.

وهذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن سنان القزاز، ليس هو على شرط مسلم كما قال الحاكم! قال الذهبي في «الميزان»: «رماه أبو داود بالكذب،

وابن خراش يقول: ليس بثقة، وأما الدارقطني فمشّاه، وقال: لا بأس به».

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٢٧١)، والخرائطي في «فضيلة الشكر لله تعالى» (٥)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٣٠٤)، وابن عساكر ـ واختصره ـ (٢٢/ ٤١١) من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأحمد (٤/ ١٢٣) حدثنا روح، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٦٦ و٦/ ٧٧ ـ ٧٨)، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٦) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي جميعهم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: كان شداد بن أوس في سفر، فنزل منزلاً، فقال لغلامه: ائتنا بالسُّفرة نعبث بها، فأنكرتُ عليه، فقال: ما تكلّمتُ بكلمة منذ أسلمتُ إلا وأنا أخطِمُها وأزمُّها غير كلمتي هذه، فلا تحفظوها علي، واحفظوا مني ما أقول لكم: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إذا كنز الناس الذهب والفضة....**» الحديث.

ورواه مختصراً عن الأوزاعي دون ذكر الحديث[1]: ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٦٤٠ رقم ٧٩٢ ـ تحقيق أحمد فريد) ومن طريقه ابن عساكر (٢٢/ ٤١٢)، والسهروردي في «عوارف المعارف» (ص٣٩). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٦): «رجاله من رواة الصحيح، إلا أن في سماع حسان بن عطية من شداد نظر».

وقال أبو نعيم: «هكذا رواه يحيى وعامة أصحاب الأوزاعي عنه مرسلاً، وجوّده عنه سويد بن عبد العزيز».

قلت: أخرجه ابن حبان (٩٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٧١٥٧)، وفي «الدعاء» (٦٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦) من طريق سُويد بن عبد العزيز قال: حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي عبيد الله مسلم بن مِشْكَم قال: خرجت مع شداد بن أوس، فذكر قصة فيها هذا الحديث.

وسويد بن عبد العزيز لين الحديث، وباقي رجاله ثقات، وحسان بن

---

(١) مقتصرين على «ائتنا بالسفرة... فلا تحفظوها علي»، ورواها ثابت البناني عن شداد أيضاً عند أبي نعيم (١/ ٢٦٥)، وابن عساكر (٢٢/ ٤١٢).

عطية لم يدرك شداداً، وهو ممن يروي عن مسلم بن مِشْكم، فإن كان هو الواسطة بين حسان وشداد، فيكون سويد متابعاً من اثنين من الثقات، وآخر ضعيف وهو البابلتي.

ومسلم بن مِشْكم، ثقة، وثقه أبو مسهر ودُحيم ويعقوب بن سفيان، والعجلي وابن حبان[1]، وهو خزاعي، فأستبعد أن يكون هو (رجل من بني حنظلة) أو (من بني مجاشع).

ورواه الأوزاعي عن جُماهِر بن حميد أبي المنيب الجُرَشي عن شداد رفعه: «**إذا رأيتم الناس يكنزون الذهب والفضة...**».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٧)، وأسند إلى علي بن المديني، قوله: «وأبو المنيب عندي لم يسمع من شداد شيئاً، ولم يُدْركه، كان الأوزاعي يروي عن أبي المنيب هذا»، قال: «جُماهِر بن حُميد الجُرَشي مجهول، لم يرو عنه غير يعلى».

وظفرتُ بطرق أخرى لهذا الحديث، هي:

ما أخرجه أبو نعيم (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦) من طريق برد بن سنان عن سليمان بن موسى أن شداد بن أوس قال يوماً: هاتوا السفرة. وذكر نحو القصة المذكورة آنفاً، وفيه: «دعوا هذه وخذوا خيراً منها: **اللهم إنا نسألك التثبت في الأمر...**»، وأورده لم ينمه إلى النبي ﷺ، وقال عقبه:

«كذا رواه سليمان بن موسى موقوفاً، ورواه حسان بن عطية عن شداد مرفوعاً».

قلت: وسليمان هذا هو الأشدق، وله أوهام وغرائب، وهو من صغار التابعين، وفي سماعه من شداد نظر!.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٤) رقم (٨٥٠)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٥٥)، «تاريخ دمشق» (٥٨/ ١٢٢)، «ثقات ابن حبان» (٥/ ٣٩٨)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٤٤).

وأخرجه أبو نعيم (١/ ٢٦٧) من طريق أبي معشر عن محمد بن عبد الله الشُّعيثي عن شداد، وأسنده، وذكر القصة على نحو مُخالِفٍ فيه للجماعة، فقال: شيّع شداد غزاةً، فدعوه إلى سفرتهم، فقال: لو كنت أكلت طعاماً منذ بايعت رسول الله ﷺ، حتى أعلم من أين هؤلاء؛ لأكلت، ولكن عندي هدية، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اللهم إني أسألك الثبات...**» إلخ.

واسم أبي معشر عبد الرحمن بن أبي نجيح المدني، ضعيف.

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٧) ـ وأشار إلى طريقي أبي نعيم ـ: «في كل منهما انقطاع».

وظفرت بالحديث وفيه القصة مجوّدة على وجه التمام والكمال، ورواه مطرف بن الشّخير عن رجل من بني مجاشع.

أخرجه ابن عساكر[1] في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣) بسنده إلى علي بن عبد الله المديني، ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن رجل، عن مُطَرّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن رجل من أهل بلقين قال: ـ وأحسبه من بني مُجَاشع ـ قال: انطلقنا نؤمُّ البيت، فلما علونا في الأرض إذا نحن بأخبية مبثوثة وإذا فيها فُسطاط، فقلت لصاحبي: عليك بصاحب الفُسطاط فإنه سيد القوم، فلما انتهينا إلى باب الفسطاط فسلّمنا، فردّ السلام، ثم خرج إلينا شيخ، فلما رأيناه هبناه مهابة لم نهبها ولداً قط ولا سلطاناً، فقال: ما أنتما؟ قلنا: فئة نؤمُّ البيت، قال: وأنا قد حدثتني نفسي بذاك، ولا أراني إلّا سأصحبكم، ثم نادى للرجال، فخرج إليه من تلك الأخبية شباب يدقون إليه كما تدق النسور فجمعهم ثم خطبهم، وقال: إني تذكرت بيت ربي، ولا أراني إلّا زائره، فجعلوا ينتحبون عليه بكاء، فالتفت إلى شابٍّ منهم فالتفت إليّ، وقال: لا تعرفه؟ قلت: لا، قال: هذا شداد بن أوس صاحب رسول الله ﷺ، كان أميراً فلما أن قتل عثمان اعتزلهم، قال: ثم دعا لنا بسويق له عريض، فجعل يبسُّ لنا ويطعمنا ويسقينا، فلما حضر خروجه خرجنا معه، فلما علونا

---

(١) ذكره الذهبي في «السير» (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) عنه ملخّصاً.

في الأرض قال لغلام له: يا غلام اصنع لنا طعاماً ما نقطع عنا الجوع بصغره، كلمة قالها ما تمالكنا أن ضحكنا، فالتفت فرآنا فقال: ما لي أراكم إلّا صغار فكما قلنا: يرحمك الله، إنك كنت لا تكاد أن تتكلم فلما تكلمت لا نتمالك أن ضحكنا، وإنا نغيضك يرحمك الله. قال: وما أراني إلّا مفارقكم وإن كسوتكما من ثياب أبليتموها، وإن زودتكم من زادي أفنيتموه، ولكن أزودكم حديثاً كان رسول الله ﷺ يعلّمناه في السفر والحضر، فأملى علينا فكتبناه: بسم الله الرحمن الرحيم، اللّهم إني أسألك الثبات في الأمر، وأسألك عزمة الرشد، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم إنك علّام الغيوب. قال شداد: وقال رسول الله ﷺ: **«إذا أخذ أحدُكُم مضجعَهُ فليقرأ بأمّ الكتاب وسورةٍ، فإن الله يوكل به ملكاً يهبّ معه إذا هبّ»**. قال شداد بن أوس: قال لي رسول الله ﷺ: **«يا شداد بن أوس إذا رأيت الناس يكنزون الذهب والفضة فاكنز هؤلاء الكلمات»**.

فعاد الحديث إلى رجل من بني مجاشع، أو حنظلي، والوجهان ـ كما قدمنا ـ صحيحان، ولم نستطع الجزم بتحديد هذا المبهم في الطريق التي ساقها الداني عن الحاكم بواسطة شيخه الصَّقلي[1]، ولذا يصلح التمثيل به على المنقطع[2].

نعم، الحديث **حسن**[3].....

---

(١) عرَّفنا به في ثبت أسماء الشيوخ.

(٢) باعتبار أن الإبهام جهالة، وعلى الحد الذي رسمه المصنف، على النحو الذي فصّلناه في الشرح.

(٣) حسّنه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٧)، فقال بعد أن أورد بعض طرقه المذكورة: «وهذه طرق يقوّي بعضها بعضاً، يمتنع معها إطلاق القول بضعف الحديث، وإنما صححه ابن حبان والحاكم لأن طريقتهما عدم التفرقة بين الصحيح والحسن، والله أعلم». ونقله ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٣/ ١٦٣) وأقره. فلا عبرة بما في «عجالة الراغب المتمني» (٢/ ٨٥٨): «أبعد الحافظ ابن حجر النجعة في تحسينه للحديث في «نتائج الأفكار»»! ولا بقوله: «ضعّفه شيخنا ناصر السنة العلامة الألباني رحمه الله في «ضعيف سنن الترمذي» (٦٧٥)»! وأفاد شيخنا الألباني في =

بطرقه[1]، التي ذكرناها، وبعض طرقه موصولة، وقد حُمنا باجتهادٍ لمعرفة المجهول في الإسناد، فعيّناه باحتمال وتخمين، لا بعلم ويقين، فصوّبنا صنيعَ المصنف، ولا غنية للحديثيِّ عما ذكرناه وفصَّلناه، للوقوف على الدقة في التمثيل، مع شد النفس في التخريج وتتبُّع الطرق.

= «تمام المنة» (٢٢٥) خطأ تقييد الدعاء الذي فيه بعد التشهد الأخير وقبل السلام، كما ذهب إليه سيد سابق في «فقه السنة» (١/ ١٥٥ ـ ط دار الكتاب العربي)، وحكمه على ما في «جامع الترمذي» إنما هو على الإسناد فقط بخلاف ما في «السلسلة الصحيحة» (٣٢٢٨) فهو على مجموع الطرق فلا تعارض بين قوليه، ويحوّل حكمه عليه في «تمام المنة» (٢٢٥) من التضعيف للتحسين، وكذا في «تخريج المشكاة» (٩٥٥)، و«ضعيف النسائي» (١٣٠٣)، و«ضعيف الجامع» (١١٩٠) وظفرت بمراجعته عن تضعيفه في «هداية الرواة» (١/ ٤٢٨) رقم (٩١٥)، وفات هذا محمد حسن الشيخ في كتابه «تراجع العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحاً وتضعيفاً»، وفات أيضاً عودة حسن عودة في «٥٠٠ حديث تراجع عنها العلامة المحدث الألباني في كتبه»، وما أكثر فوتهما!

(١) للحديث شاهد عن البراء بن عازب:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٤٨) رقم (٧٤٠٨)، وفي «الكبير» (٢/ ٧٥) رقم (١١٧٢)، وفي «الدعاء» (٢/ ١٠٨٣) رقم (٦٣٣)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧) من طريق موسى بن مطير عن أبي إسحاق قال: قال لي البراء بن عازب: ألا أعلِّمك دعاءً علَّمنيه رسولُ الله ﷺ؟ قال: **«إذا رأيت الناس قد تنافسوا الذهب والفضة، فادعُ بهذه الدعوات: اللهم إني أسألك الثبات...»** الحديث.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا موسى بن مطير، تفرد به إسماعيل بن عمرو».

وإسناده واهٍ، أو ضعيف جداً، فموسى بن مطير، كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة: متروك، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٧٣).

وأبو إسحاق هو السبيعي اختلط، والعلة ممن دونه، أدخل إسناداً في إسنادٍ.

قال أبو عمرو الداني:

١٤ ـ فصل

[٧٨] وقد يرد الحديث وفي إسناده رجلٌ غير مسمًّى وليس بمنقطعٍ، وذلك إذا قصَّر بعضُ الرواة عن تسميته وسمَّاه غيره، وذلك مثل ما:

[٧٩] حدثناه عبد الرحمن بن عثمان بن عفان قال: حدثنا قاسم بن أَصْبَغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا سَلَّام بن مسكين قال: حدثنا قتادة، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ [ق/ ١٠/ ب]: «**إنَّ سورةً من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى أدخلته الجنة**».

لم يسمِّ الرجلَ سَلَّامٌ عن قتادة، وسمَّاه شُعبةُ عنه.

[٨٠] فحدثنا ابن عفان قال: حدثنا قاسم قال: حدثنا أحمد بن [أبي] خَيثمة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة قال: حدثني قتادة... الحديث.

فالرجل الذي لم يسمِّه سلام، هو: عباس الجشمي، فصار الحديث مسنداً.

[٨١] وهذا النوع من المنقطع في الظاهر لا يعرفه إلا الحافظُ الفَهِمُ، المتبحِّرُ في الصَّنعة، الكثير الرواية.

الشرح والتخريج:

قال أبو عبيدة: سبق أن قررنا أنّ اختيار المصنف في الانقطاع واسع، يشمل الإبهام، فاضطرَّ لإخراج مَنْ سُمِّي وعُرِّف من المبهمين في الطرق الأخرى من حدِّ (المنقطع)، وضرب عليه مثلاً من اختصاصه الذي شُغل به، وأصبح عَلَماً عليه. وهو القرآن وعلومه، فأسند في هذا الجزء برقم (٧٩)

حديثاً في فضل سورة الملك، ولم يقع التصريح باسمها عنده، وإنما صرح به غير واحد عن شعبة فيما سنسوقه في التخريج.

والحديث الذي فيه المبهم بين قتادة وأبي هريرة.

أخرجه المصنف في «البيان في عدِّ آي القرآن» (ص٣٧): أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان بن عفان الزاهد... مثله، وفيه: «أحمد بن أبي خيثمة» وهو «أحمد بن زهير»، وسقطت كلمة «أبي» من الأصل! فوضعتها بين معكوفتين.

وهذا الإسناد ضعيف؛ للإبهام الذي فيه، إلا أن شعبة سمى الرجل (عباساً الجشميَّ) وسيأتي في الذي بعده.

وسماه أيضاً عمران القطان.

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٢٠٧) رقم (١٤٤٣ ـ المنتخب): حدثنا سليمان بن داود[1] عن عمران القطان، عن قتادة، عن عباس الجشمي، عن أبي هريرة به.

وتابعه بكار بن قتيبة القاضي عن الطيالسي، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد سقط لي في سماعي هذا الحرف وهي سورة الملك»، كذا قال: صحيح الإسناد! والصواب أنه حسن، نعم، الحديث صحيح بشواهده.

وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» المسمى «الكشف والبيان» (٩/ ٣٥٤) من طريق آخر عن الطيالسي به.

وأما تسمية الرجل المبهم بـ(شعبة) فقد أخرجه المصنف برقم (٨٠)، ووقع مسمى في غير ديوان من دواوين السنة، ويظهر ذلك بالتخريج، ونسوق طرقه التي وقفنا عليها، وسمِّي فيها، فنقول:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٦٩) رقم (٧٨٨ ـ الإحسان): أخبرنا أحمد بن علي بن المثنىٰ، حدثنا أبو خيثمة، حدثنا يحيى بن سعيد به.

---

(١) هو الطيالسي، والحديث ليس في القسم المطبوع من «مسنده»!.

وتوبع أبو خيثمة، تابعه:

* مسدد بن مسرهد، عند ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٠٦) رقم (٢٣٥) ـ ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ١١) ـ أخبرنا مسدد ثنا يحيى به.

وأخرجه من طريق آخر عن مسدد: ابن الشجري في «الأمالي» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧).

* إسحاق بن منصور.

* محمد بن المثنى.

أخرجه من طريقيهما: ابن السني في «عمل اليوم والليلة» رقم (٦٨٣)، وإسناده حسن، عباس الجشمي، واسم أبيه عبد الله، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٥٩)، وروى عنه قتادة وسعيد الجُريري، وحسّن له الترمذي، وصحَّح له الحاكم ووافقه الذهبي، وهو من التابعين، وقال ابن حجر في «التقريب» عنه: «مقبول». وهذا معنى كلام الذهبي في «الكاشف» (٢/ ٦٩): «وثّق»، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، وهكذا رواه جماعة[1] عن شعبة، عن قتادة. ووقع التصريح في رواياتهم بتسمية عباس الجشمي، مما يؤكد أن الذي سمّاه شعبة، وهذا البيان، والله المستعان.

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٢١)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص١٤٠ ـ ط. غاوجي وص٢٦٠ ـ ٢٦١ ـ ط. دار ابن كثير) ومن طريقه المصنف في «البيان في عدّ أي القرآن» (ص٣٧)، وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري في «المجالسة» (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) رقم (٩٩٦ ـ بتحقيقي)، وأبو يعلى في «مسنده الكبير» ـ رواية ابن المقرئ، ومن طريقه ضياء الدين المقدسي في «فضائل القرآن العظيم» رقم (٥٢) ـ من طريق حجاج بن محمد، والنسائي في «السنن الكبرى» (كتاب التفسير، رقم ٦٢٤)، و«عمل اليوم والليلة» رقم (٧١٠)، وابن ماجه في «السنن» رقم (٣٧٨٦)، وابن حبان في «الصحيح» (٣/ ٦٧/

---

(١) بلغ عددهم ثمانية.

رقم ٧٨٧ ـ «الإحسان»)، والفريابي في «فضائل القرآن» رقم (٣٣)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» رقم (١٢٢) عن حماد بن أُسامة، وأبو داود في «السنن» رقم (١٤٠٠)، وجعفر المستغفري في «فضائل القرآن» (٩٥٣)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» رقم (١٦٧)، عن عمرو بن مرزوق، والترمذي في «الجامع» رقم (٢٨٩١) ـ وقال: «حديث حسن» ـ وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٩٩، ٣٢١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢١٠ ـ ٢١١) رقم (٤٩٤ ـ مع «تنقيح الذهبي»)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٦٥) عن محمد بن جعفر، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤) رقم (٢٥٠٦)، عن آدم[١] وإبراهيم بن طهمان، والبيهقي في «السنن الصغير» رقم (٩٦٨)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٦٠)، عن إبراهيم بن طهمان، وابن الضريس رقم (٢٣٦)، ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي»[٢] (٢٢٦)، عن خالد بن الحارث، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٦٥)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» رقم (١٦٦)، عن وهب بن جرير، جميعهم عن شعبة، به.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٢٣٠) لابن مردويه.

وهو في: «الفردوس» رقم (٣٥٠٠)، و«قيام الليل» (ص٧٠ ـ مختصره) للمروزي.

وحسنه الفيروزآبادي في «بصائر ذوي التمييز» (١/ ٤٧٤)، وشيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٢٤٧)، و«صحيح سنن الترمذي» (٢٣١٥)، بينما صحّحه في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٠٦٨).

(لطيفة): قال الذهبي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٢١٠): «لا يختلف العادُّون أنها ثلاثون من غير البسملة». ووجدت مثله عند الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ١١) وعبارته: «واتفق القراء وغيرهم أنها ثلاثون آية سوى بسم الله الرحمن الرحيم، فلو كانت منها كانت إحدى وثلاثين آية! وذلك خلاف قول النبي ﷺ».

---

(١) عزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٥/ ١١٩) رقم (١٨٩٨٥) من هذا الطريق للحاكم في «المستدرك»، وهي ليست في مطبوعه.

(٢) تحرف في مطبوعه «شعبة» إلى «ربيعة» و«عباس» إلى «عياش»! فليصوَّبا.

قال أبو عمرو الداني:

١٥ ـ فصل

[٨٢] والنوع الثاني من المنقطع هو أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث، قبل الوصول إلى التَّابعي، الذي هو موضع الإرسال، فلا يُقال لهذا النَّوع من الحديث مرسل، إنما يقال له: منقطع.

ومثال ذلك ما:

[٨٣] أخبرنا به عبد الملك بن الحسن الصِّقْلي في الإجازة قال: حدثنا محمد بن عبد الله النَّيسابوري الحافظ قال: حدثنا أبو النَّضر محمد بن يوسف الفقيه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سُليمان الحضرمي قال: حدثني محمد بن سهل قال: حدثنا عبد الرزاق قال: ذكر الثَّوري، عن أبي إسحاق، عن زَيد بن يُثَيع، عن حُذَيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنْ ولَّيتموها أبا بكر؛ فقويٌّ أمين، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإنْ ولَّيتموها عليّاً، فهادٍ مهديّ، يُقيمكم على طريقٍ مستقيمٍ**».

[٨٤] قال أبو عمرو: وهذا إسناد لم يتأمله متأمِّلٌ إلا شهد له بالاتِّصال والسند؛ لأن سماع عبد الرَّزاق من الثَّوري مشهور، واشتهاره به معروف، وكذا سماع الثَّوري من أبي إسحاق واشتهاره به أيضاً [ق/١١/أ] مشهور معروف، وفيه انقطاع في موضعين، وذلك أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثَّوري، وإنما سمعه من النُّعمان بن أبي شَيْبة الجَنَدِيّ عن سفيان، وسفيان أيضاً لم يسمعه من أبي إسحاق وإنما سمعه من شَريك، عن أبي إسحاق.

[٨٥] وكذلك كل راوٍ مشهور بالرواية عن إمام من الأئمة معروف به إذا ورد عنه مثل هذا مفسراً سبيله سبيل هذا الخبر في تسميته منقطعاً، وهذا من أدق أنواع هذا العلم؛ إذ لا يعرفه إلَّا المميز الماهر الجامع لطرق الحديث، وبالله التوفيق.

الشرح والتخريج:

قال أبو عبيدة: هذا النوع الثاني من أنواع المنقطع عند المصنف باعتبار أن الذي قبله قسمان، وجعله الحاكم في «المعرفة» (ص١٧٦)، النوع الثالث باعتبار الذي قبله نوعين، وساق المصنف كلامه بتصرف يسير وجيد منه، وأورد المثال المسند عنه من طريقه شيخه في الإجازة الصِّقلي وسمَّاه.

وذكر المصنف هنا الفرق بين المرسل والمنقطع وسبق أن وضَّحناه مفصلاً[١].

وتقدم أيضاً ذكر كلام الزركشي متعقباً ابن الصلاح[٢] ـ ويلحق التَّعقُّب المصنف ـ إذ نقل عن الحاكم قوله: «إن المنقطع ما سقط قبل الوصول إلى التابعي». قال الزركشي: «ليس بجيد، فإنَّه لو سقط التَّابعي كان منقطعاً أيضاً، فالأولى أن يقال: «قبل الصحابي»»، وهذا التعقّب متعقّب بما ذكرناه في شرح فقرة (٧٣).

وأما المثال الذي ساقه المصنف عن الحاكم فهو «يصلح للحديث المدلِّس، لأن كل راوٍ من رواته، قد لقي شيخه فيه، وسمع منه، وإنما طرأ الانقطاع فيه من قبل التدليس، والأولى في مثال المنقطع أن يذكر ما انقطاعه فيه من عدم اللقاء، كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما، والثوري عن إبراهيم النخعي، وأمثال ذلك»، قاله ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٥٧٢).

وتعقَّب ابنُ حجر الحاكم[٣] في تهويله أنه لا يعرف هذا النوع إلا الحديثي. فقال: «وقد ظن بعضهم أنه أراد به المحدث، فقال: كان ينبغي أن يقول: غير الحديثي، لأن المحدّث إذا نظر في إسنادٍ فيه مدلس، قد عنعنه،

---

(١) انظر فقرة رقم (٣٧) وشرحها.

(٢) أغلظ مغلطاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٢٠/ب) على ابن الصلاح بسبب هذا النقل، مع نقل آخر سبق، وذكرنا كلامه ووجّهناه قريباً.

(٣) ويلحق أبا عمرو الداني (المصنِّف)، وإن اختلفت ألفاظه عن ألفاظ الحاكم، ولكن فحوى كلامهما واحد.

لم يحمله على الاتصال من أجل التدليس، فالأليق حمل كلامه على أنه أراد بقوله: الحديثي المبتدي، والله أعلم».

قال أبو عبيدة: هذا صحيح بالجملة، لكن عبد الرزاق وسفيان غير مشهورين بالتدليس[1] إلا عند المدققين من المشتغلين بالصنعة الحديثية. ولا سيما في مثل هذا النوع الذي فيه رواية عبد الرزاق عن سفيان وهي عند البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه، ورواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق السَّبيعي عند الستة، فهذا نوع فيه دقة، لا يعرفه إلا المميِّز الماهر الجامع لطرق الحديث، كما قال المصنِّف.

واللفظ المذكور فيه اختصار فاحش، وأورده الحاكم[2] ـ شيخ شيخ المصنف فيه ـ على سياقة حسنة، وفيها التمام والكمال، وهي:

«إن تولوا أبا بكر تجدوه زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تولوا عمر تجدوه قوياً أميناً، لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق». وهذا الاختصار ليس من الحاكم ولا من عبد الرزاق، ولا من سفيان الثوري. والبلاء من الرواة عنه، فقد اختلف عليه فيه على وجوه وألوان، وهذا ما وقفت عليه منها:

أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص١٧٦/ رقم ٥٣)، ومن طريقه المصنف به.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١١٠ ـ ١١١): حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي به مختصراً، ولفظه: **«إن ولوا علياً فهادياً مهدياً»**.

---

(١) ولم يدرج إعلال المخرجين لحديثهم بذلك! وهذا ظاهر في التطبيق العملي، ويلجأ إليه عند المضايف، ويظهر بالتتبع والجمع. ومن اللطائف: قول عبد الرزاق: قدمت مكة. فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث، فتعلّقت بالكعبة، وقلت: يا رب! ما لي؟ أكذاب أمدلّس أنا؟ فرجعت إلى بيتي، فجاءوني. أخرجه الدوري في «تاريخ ابن معين» (١/ ٢٣ رقم ٧٦)، والخطيب في «الكفاية» (٥١٠)، وذكره مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٢٦٩).

(٢) في «المستدرك» (٣/ ٧٠) من طريق أخرى، لا ذكر للثوري فيها، من مسند علي لا حذيفة، وسيأتي ذلك مفصلاً، والحمد لله وحده.

كذا قال محمد بن سهل: «ذكر الثوري عن أبي إسحاق» ولم يقم لفظه، وأسقط منه وصف أبي بكر وذكر عمر، فأصبح وصفه وصفاً لأبي بكر! والمحفوظ من لفظه ما قدمناه. ولعل العقيلي اختصره لذلك.

ومحمد بن سهيل، قال ابن منده: «منكر الحديث»[1]. ورواه جماعة عن سفيان وذكروا الواسطة بين عبد الرزاق والثوري، مثل:

* محمد بن أبي السّري، رواه عن عبد الرزاق، عن النّعمان بن أبي شيبة الجَنَدي، عند الحاكم في «المعرفة» (١٧٧/رقم ٥٤). ولم يسق لفظه.

وساقه الطبراني ـ ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١/ ٢٥٣) رقم (٤٠٥) ـ إلا أنه قال: «**فهاد مهتدي يقيمكم على طريق مستقيم**». وأخرجه أبو نعيم (١/ ٦٤) من طريقه وفيه: «**تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجة البيضاء**».

* محمد بن مسعود بن يوسف أبو جعفر النيسابوري، يعرف بـ(ابن العجمي)[2]، عند ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٥٠) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

وساقا لفظه بالتمام والكمال من غير إخلال، وهكذا فعل كل من:

* أحمد بن يوسف السلمي، عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص٢٠٠ ـ ترجمة عمر/ تحقيق سكينة).

* حمدان السلمي، عند ابن عدي (٥/ ١٩٥٠).

* إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، راوي «مصنّفه»، والآخذ عنه قبل اختلاطه، وكان منزلهما في قرية واحدة، وكان كثير الترداد عليه.

* محمد بن رافع النيسابوري أيضاً، واختلف عليه كما سيأتي،

---

(١) الميزان (٣/ ٥٧٦)، و«لسان الميزان» (٧/ ١٩٠).

(٢) في «الكامل» لابن عدي (٢/ ق٣١٢/ب): «محمد بن يوسف العجمي»، وفي مطبوعه (٥/ ١٩٥٠): «العجمعي»! ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠١) وقال: «قدم بغداد وحدث بها عن عبد الرزاق»، قال: «وكان ثقة».

وروايتهما عند الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٤٢)، مقرونة مع بعضهما بعضاً، وأقاما لفظه، وفي مطبوعه «النعمان بن أبي شيبة»، وتحرف في مطبوع «إتحاف المهرة» (٤/ ٢٥٥) رقم (٤٢١٥) إلى (عثمان)! فليصوّب.

* أحمد بن الأزهر أبو الأزهر النيسابوري، عند ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٥٠ أو ٢/ق٣١٢/ب) قال:

حدثنا الشرقي[١] ثنا أبو الأزهر ثنا عبد الرزاق، ثنا يحيى بن العلاء، عن سفيان الثوري بإسناده نحوه.

وقال: (يحيى بن العلاء)، وليس: (النعمان بن أبي شيبة)! ورواه عبد الرزاق عن كليهما، وأسقطهما.

قال ابن عدي عقبه:

«قال أبو الأزهر: فذاكرتُ به محمد بن رافع، فقال: حدثنا عبد الرزاق عن ابن هانئ، عن الثوري».

كذا في مخطوط «الكامل» (٢/ق٣١٢/ب): «ابن هانئ»، وفي مطبوعه (٥/ ١٥٥٠): «ابن قمازين»[٢] وكلاهما خطأ، وصوابه «ابن قَماذِين» واسمه سعيد بن مسلم، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٤) رقم (٢٧٤) وقال: «يماني، روى عن عثمان بن أبي سليمان، روى عنه ابن عيينة، سمعت أبي يقول ذلك»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال ابن عدي (٥/ ١٩٥٠)، على إثر بعض هذه الوجوه:

«وهذا رواه جماعة عن الثوري، وأصل البلاء منهم، ليس من عبد الرزاق فإن في جملة من روى عنهم ضعفاء، منهم: يحيى بن العلاء الرازي». انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة: يؤكِّد ذلك أن طرقاً أُخر وردت عن ضعفاء عن الثَّوري

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الشرقي.

(٢) لم يعرفه الدكتور خلدون الأحدب في «زوائد تاريخ بغداد» (٣/ ٨٠).

على ألوان ووجوه غير المتقدمة، وبعضهم جعله من (مسند علي بن أبي طالب)، وكشف عن بعضها الطبراني، فيما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) وزاد عليه، وهذا نص الكلام بحروفه:

«قال الطبراني: «روى هذا الحديث جماعة عن عبد الرزاق، عن الثوري نفسه، ووهموا، والصواب ما رواه ابن أبي السّري ومحمد بن مسعود العجمي عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة». قلت (الخطيب): لم يختلف رواته عن عبد الرزاق أنه عن زيد بن يُثَيْع، عن حُذيفة.

ورواه أبو الصَّلت الهروي عن ابن نمير، عن الثوري، عن شَرِيك، عن أبي إسحاق كذلك، ولم يَذْكُرْ فيه بين الثَّوْري وأبي إسحاق شَرِيكاً غير أبي الصَّلْت، عن ابن نُمَيْر. ورواه إبراهيم بن هَرَاسَة، عن الثَّوْري[1] فقال: عن زيد بن يُثَيْع، عن عليّ. وكذلك رواه فُضَيْل بن مرزوق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن عليّ، عن النبيِّ ﷺ. ورواه يحيىٰ بن يَمَان، عن الثَّوْري فقال: زيد بن يُثَيْع، عن النبيِّ ﷺ وأَرْسَلَهُ».

قال أبو عبيدة. أخرجه من طريق أبي الصلت الهروي، عن ابن نمير، عن الثوري، بإثبات شريك، الواسطة بينه وبين أبي إسحاق:

الحاكم في «المعرفة» (١٧٧/ رقم ٥٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦ ـ ٤٧)، من طريق أبي الصَّلت عبد السلام بن صالح الهروي به. **وإسناده ضعيف جداً**، أبو الصلت الهروي متروك، والعجب من قول محقق «معرفة علوم الحديث» للحاكم عن هذا الطريق: «إسناده لا بأس به»!.

وطريق مدارها على متروك لا يفرح بها، ولا تطمئنُّ النفس إلى زيادة صاحبها، ولا تقبل هذه الحصة من التمثيل إلا وفي النفس منها غصّة، ولا قوة إلا بالله!.

---

(١) أخطأ المصنِّفُ ـ تبعاً للحاكم كعادته ـ في الفقرة الآتية في هذا الجزء برقم (١٠٣)، فقلب الأمر، فقال: «كان الثوري يحدّث عن إبراهيم بن هراسة...»! وانظر شرحنا هناك، وتأوّلنا له.

ثم وجدت شيخنا الألباني يقول في تعليقه على «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص١٦٣ ـ ١٦٤) ونقل هذا المثل عن ابن الصلاح وذكر الانقطاع في الموطنين، وقال: «وكلٌّ من الإعلالين لا يصحّ، كما بيّنتُه في تخريجي لـ«الأحاديث المختارة»: (٤٣٩). وخلاصة ذلك أن في إسناد النعمان: محمد بن أبي السّري العسقلاني وهو ضعيف، مع مخالفته للثقة عن عبد الرزاق بالرواية الأولى. وفي الطريق إلى شريك عبد السلام بن صالح الهروي، وهو متروك. والحديث ضعيف، تدور طرقه على أبي إسحاق ـ وهو مدلّس ـ عنه».

قال أبو عبيدة: محمد بن أبي السري توبع، تابعه جماعة، والذي أسقط النعمان عبد الرزاق، وتعليق الجناية بابن أبي السري كما فعل شيخنا ليس بجيد، إذ تابعه جماعة كما سلف، وبعضهم ثقات، وأما على طريق أبي الصلت عبد السلام الهروي فصحيح، أما على هذه فلا، ولا سيما أن العقيلي ـ ونقله ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٥٣٤ ـ ط. دار الأعلام) ـ قال: «قيل لعبد الرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ فقال: حدثناه النعمان بن أبي شيبة ويحيى بن العلاء عن الثوري».

ويحيى بن العلاء هالك.

وممن رواه عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، ولكن جعله من مسند (علي) لا (حذيفة): إبراهيم بن هراسة، ولم يذكر شريكاً.

نقل الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٧) عن البرقاني قوله: «رواه عبد الرزاق وابن هراسة عن الثوري ، لم يذكرا شريكاً»، وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٤)، من طريق ابن هراسة هذا. وقد أحسن الإمام الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣) لمّا أورد هذا الحديث في ترجمة (عبد الرزاق بن همام) وأورد ما نقله العقيلي: «قيل لعبد الرزاق: سمعت هذا...» إلخ ما تقدم. وقال على إثره:

«النعمان فيه جهالة، ويحيى هالك. قال: لكن رواه أحمد في «مسنده»

عن شاذان، عن عبد الحميد الفراء[1]، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق؛ ورواه زيد بن الحباب، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي إسحاق؛ وروي من وجهٍ آخر، عن أبي إسحاق؛ فهو محفوظ عنه، وزيد شيخه؛ ما علمتُ فيه جرحا، وأما الخبرُ فمنكر»[2].

وقال الإمام أبو عَمْرو بن الصلاح ـ عقيب قول أحمد: مَنْ سمع مِنْ عبد الرزاق بعد العَمَى لا شيء: «وجَدْتُ أحاديثَ رواها الطبراني، عن الدَّبَري، عن عبد الرزاق استنكرتها، فأَحَلْتُ أَمْرَها على ذلك». وانظر له «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٢٦٦) رقم (٣٢٩١).

وأذكر من باب الاستطراد: بقية طرق **حديث حذيفة** التي وقفتُ عليها، ثم أتمم تخريج الحديث ، فأقول والله المستعان، وعليه التكلان:

أخرجه البزار في «البحر الزخار»[3] (٧/ ٢٩٩) رقم (٢٨٩٥)، والحاكم (٣/ ٧٠)، وأبو نعيم مختصراً (١/ ٦٤) من طريق شريك عن أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة رفعه.

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، وأبو اليقظان اسمه عثمان بن عمير».

وإسناده ضعيف، عثمان أبو اليقظان ضعّفوه.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠٠ ـ ترجمة عمر/ تحقيق سكينة الشهابي) من طريق عمرو بن عبد الغفار الفقيمي، عن شريك، عن عمار الدُّهني، عن سالم بن أبي الجعد، عن حذيفة به مرفوعاً.

وشريك شيعي، ليّن الحديث، وعمرو الفقيمي هو آفة هذا الطريق، قال

---

(١) قال أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧): «الشيخ» وهي عبارة لا تفيد جرحاً ولا تعديلاً، كما في «الميزان» (٢/ ٣٨٥).

(٢) هو كذلك ففيه تفضيل علي على الشيخين، وهذا يخالف نصوصاً كثيرة.

(٣) أو (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) رقم (١٥٧٠ ـ كشف الأستار) أو (١/ ٦٧٠ ـ ٦٧١) رقم (١٢٣٠ ـ مختصر زوائد البزار).

ابن المديني: رافضي، تركته لأجل الرفض، وقال العقيلي وغيره: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي: اتّهم بوضع الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٥٣)، «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٨٦)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٤)، «الكامل في الضعفاء» (٥/ ١٤٦)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٠١)، «الميزان» (٣/ ٢٧٢).

والخلاف في الحديث أوعب من الطرق التي ذكرنا، وأفصح عن ذلك الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في «العلل» (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٦) سؤال رقم (٣٦٨) بقوله: «يرويه زيد بن يُثَيْع واختلف عنه. فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبي إسحاق أيضاً. فقال يونس بن أبي إسحاق وإسرائيل من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفرَّاء عنه، وفُضَيْل بن مرزوق وجميل الخيَّاط: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن عليّ. وقال الحسن بن قُتَيْبَة: عن يونس بن إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن سلمان الفارسي. وقال الثَّوري: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع عن حُذَيْفَة. وقال شَرِيك: عن أبي إسحاق وعثمان أبي اليَقْظَان، عن أبي وائل، عن حُذَيْفَة. وقال إسرائيل: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع مُرْسَلاً. لم يذكر عليًّا، ولا حُذَيْفَة، والمُرْسَلُ أَشْبَهُ بالصواب»[1].

قلت: أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٠٨ ـ ١٠٩)، وفي «الفضائل» (١/ ٢٣١) رقم (٢٨٤)، وابنه عبد الله في «السنة» (١١٨٦) ومن طريقهما الضياء في «المختارة» (٢/ ٨٦) رقم (٤٦٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٣٠ ـ ٣١)، وابن الجوزي في «العلل» (٤٠٦)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥٣) جميعهم من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عن جده أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن **علي** رفعه.

وهذه أصلح طرقه، وسبق ذكر الذهبي لها.

---

(١) قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٥٤): «اختلف على زيد بن يثيع، فتارة يقول عن سلمان، وتارة عن حذيفة، وتارة يقول الراوي: لا أدري أذكر حذيفة أم لا؟!».

ورواه كذلك عن أبي إسحاق: فُضيل بن مرزوق ـ وهو صدوق يهم، ورمي بالتشيع ـ عند البزار في «البحر الزخار»[1] (٣/ ٣٢ ـ ٣٣) رقم (٧٨٣) ـ وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد» ـ والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٣٤١) رقم (٢١٦٦) ـ وقال: «لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا زيد بن الحُباب» ـ والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٠) ـ وقال: «صحيح»، وتعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «قلت: فيه فضيل بن مرزوق ضعّفه ابن معين، وقد خرّج له مسلم، لكن هذا الخبر منكر» ـ وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ص٢٠٠ ـ ترجمة عمر)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥٣) جميعهم من طريق زيد بن الحباب به.

وأورد الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣) هذا الحديث من منكرات (فضيل بن مرزوق الكوفي) وقال: «قلت: وكان معروفاً بالتشيع من غير سبّ» وذكر من نال منه، وضعّفه.

وأما **مرسل زيد بن يثيع**، فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٣١)، من طريق شريك القاضي عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع به.

وهذه الطريق هي الصواب على ترجيح الدارقطني[2]، وحال زيد وتشيُّعه يدل على ذلك، **وهي تضعف تمثيل المصنف بوجود شريك بين سفيان وأبي إسحاق، ولا سيما أنّا أقمنا البرهان أن البلاء فيه ليس من سفيان**، وإنما من الرواة عنه، ومنهم عبد الرزاق.

---

(١) سقط من «كشف الأستار» (٢/ ٢٢٥ رقم ١٥٧١) ذكر أبي إسحاق، ففيه: «فضيل بن مرزوق عن زيد بن يثيع»! واستظهر وجوده المعلق عليه، وهو كذلك في «البحر الزخار» ومن طرق عن زيد بن الحباب عنه به.

(٢) يفهم من كلام الطبراني ـ الذي ساقه الخطيب ـ أنه يرجح طريق حذيفة، وكذا المصنف تبعاً للحاكم في «المعرفة» ولم يرجح الخطيب شيئاً، ولعل صنيعه يدل على أن الاختلاف فيه عنده مؤثر على صحته، وهذا أوضح في صنيع ابن الجوزي، بينما يرى الدارقطني أن الصواب فيه الإرسال، وجزمه ـ كالعادة ـ متولِّد من سعة اطلاع، وقوة نَفَس، ودقّة نقدٍ، ومَلَكة متميّزة.

وأما حديث سلمان، فأخرجه الدارقطني في «الغرائب والأفراد» (٣/ ١١٥) رقم (٢١٩٥ ـ أطراف ابن طاهر) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٤٠٧) ـ من طريق أبي إسحاق عن زيد بن يثيع، عن سلمان، تفرد به الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه.

والحسن بن قتيبة متروك، وانظر له «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٤١) رقم (٢٨٧).

والخلاصة: إن الحديث ضعيف، وزيد بن يثيع لم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي، كما قال مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص١٣٧) رقم (٣٦٩)، وقول ابن حجر عنه في «التقريب» ـ كذا رأيته بخطه فيه ـ: «ثقة» من التساهل الشديد! وخبره مردود لاضطرابه فيه، والعجب من الحاكم فإنه صححه في «المستدرك» ولم يعلّه بالانقطاع الذي نص عليه في «المعرفة»!!.

قال أبو عمرو الداني:

٥ ـ باب ذكر أحوال المدلِّسين من أصحاب الحديث، وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم

[٨٦] حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين قال: حدثنا ابن الأعرابي قال: حدثنا عبد الرحمن بن مرزوق البدوري قال: حدثنا أبو نعيم قال: سمعتُ شُعبَة يقول: لأنْ أزني أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُدلِّس.

[٨٧] أخبرنا سلمون بن داود المقرئ[(١)] قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصواف قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا رَوْح بن عبد المؤمن قال: سمعت يزيد بن زُريع يقول: لأَن أَخِرَّ من السَّماءِ أحبَّ إليَّ من أن أُدلِّس.

[٨٨] حدثنا ابن[(٢)] عفان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن أبي خيثمة قال: حدثنا أحمد بن محمد الصَّفَّار قال: سمعت يزيدَ بن زُرَيع وسئل عن التَّدليس فقال: التَّدليسُ كَذِبَةٌ.

الشرح:

قال أبو عبيدة: المدلِّس[(٣)]: هو من يوهم شيئاً ظاهره بخلاف باطنه،

---

(١) كذا في الأصل، وسبق برقم (٧٠): «القروي» وهو هكذا في كتب التراجم، ولا أرى تعارضاً بينهما، فهو (قروي) و(مقرئ). وانظر تعريفنا به في (ثَبَت أسماء الشيوخ) برقم (٨).

(٢) في الأصل: «أبو» وصوابه المثبت، وانظر: «ثَبَت أسماء الشيوخ» رقم (١١) وهو المتقدم برقمي (٧٩، ٨٠).

(٣) التدليس، لغة: مشتق من الدَّلس ـ بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، ودلَّس البائع ـ بالتشديد ـ كتم عيب السلعة عن المشتري وأخفاه، انظر: «تهذيب اللغة» (١٢/ ٣٦٢)، «القاموس المحيط» (٢/ ٢٢٤)، «المصباح المنير» (١/ ٢٣٦)، «مختار الصحاح» (٢٠٩) مادة (دلس). =

وليس بصريح من الكذب، ومَنْ عُرِف بالتدليس وُقف في خبره، فهو ـ بالجملة ـ عيب في الرواية لا الراوي[1]، وقد شدد جمع من العلماء فيه، ومنهم الإمام الشافعي فإنه كان لا يجيز التدليس، ولا يقول به، ويقول: هذا سليمان الشّاذكوني يقول: من أراد أن يتديَّن بالحديث، فلا يكتب عن فلان وفلان شيئاً، إلا ما قالا: حدثنا أو أخبرنا، وما سوى ذلك فهو خَلٌّ وبَقْلٌ[2].

والتدليس عند علماء المصطلح: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه ـ على رأي ـ موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، أو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسمّيه أو يكنّيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

والغرض من التدليس مختلف بحسب باعث صاحبه، منه الدّنيء، الذي شاع بعد عصر التابعين، ولذا شدد شعبة ويزيد بن زريع وغيرهم فيه، وهذا تخريج للأقوال المسندة التي ذكرها أبو عمرو الداني ـ رحمه الله تعالى ـ عنهما:

مقولة شعبة: «لأَنْ أَزني أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس».

أخرجها ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧٣) من طريق أبي سعيد الأشج، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٧) من طريق حنبل بن إسحاق كلاهما عن أبي نعيم به، وزاد حنبل أوّله: «والله» بمثله.

= قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٢/ ٣٦٢): «سمعت أعرابياً يقول لامرئ قُرف بسوءٍ فيه: ما لي في هذا الأمر وَلْسٌ ولا دَلْسٌ، أي: ما لي فيه خيانة ولا خديعة».

(١) ليس هذا على إطلاقه كما سيأتي.

(٢) يروى عن الشاذكوني أنه قال لما حضرته الوفاة: اللهم ما اعتذرت، فإني لا أعتذر أني قذفت محصنة ولا دلَّستُ حديثاً، ذكره الخطيب في «الكفاية» (١٠، ٥٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٤٢)، وذكره الذهبي في «السير» (١٠/ ٦٨٠).
ثم وجدت عند ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٤) بسنده إلى شعبة قال: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل»، ولفظ الخطيب في «الكفاية» (٣١٦): «كل حديث ليس فيه: «سمعت قال: سمعت» فهو خل وبقل».

وأخرجها الخطيب في «الكفاية (٥٠٨) أو رقم (٩٣٢ ـ ط. دار الهدى)، من طريق شعيب بن حرب، ورقم (١١٤٦) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٨٠) من طريق المعافى بمعناه.

ولفظ المعافى: «لأن أزني أحبّ إليَّ من أن أدلّس».

ولفظ شعيب مثله إلا أنه قال: «أحب إليَّ من أن أقول: قال فلان، ولم أسمع منه» فبيَّن معنى التدليس، وهكذا قال هشام بن عبد الملك عن شعبة كما عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (المقدمة/ ١٧٣)، وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٦١٥)، وابن عدي (١/ ٨١)، من طريقين عن أبي الوليد يقول: سمعت شعبة يقول: لأن أخِرَّ من السماء فانقطع أحب إليّ من [أن] أقول في حديث لم أسمعه زعم فلان.

وأخرجه الخطيب (٣٥٥) من طريق بندار ثنا غندر قال: سمعت شعبة يقول: «التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إليّ من أن أدلّس».

وقال أبو زيد البروي: قال رجل لشعبة: يا أبا بِسطام، سمعتَ؟ فقال: والله! لأن أتقطّع أحبُّ إليَّ من أن أقول لما لم أسمَعْ: سمعتُ. كذا في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩١).

وأخرج ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٧٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٨) وغيرهما عن يزيد بن هارون عن شعبة قال: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أحدِّث عن أبان بن أبي عياش».

وأخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤) منه قوله: «ما يسرّني أن لي من الدنيا ـ أي: كذا وكذا ـ وأن أقول: قال منصور ولا أذكر سفيان».

وذكر هذه المقالة[1] عن شعبة دون إسناد: ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٩)، والذهبي في «السير» (٧/ ٢١٠)، وفي «تاريخ الإسلام» (٤/ ٧٣)،

---

(١) التي أسندها أبو عمرو الداني.

وابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٤٢)، والزركشي في «البحر المحيط» (٤/ ٣١٣) ـ وتحرف فيه «أزني» إلى «أَدْمَى»، كذا ضبطت في مطبوعه ولا معنى لها! ـ والعلائي في «جامع التحصيل» (ص٩٨)، وابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص٥٩)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٢٤)، والسرخسي في «الأصول» (١/ ٣٧٩)، وابن الملقن في المقنع (١/ ١٥٧)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٦٦ و٣٧٥).

وصنيع شعبة في التشديد في التدليس[١] من باب نصيحته لله ورسوله ولعامّة المسلمين، وهو مجمع على عدالته ورسوخه في العلم، وكان مالك يُعظِّمه ويُثني عليه، قال الذهبي في «السير» (٧/ ٢٠٥): «ومن جلالته: قد روى مالكٌ الإمامُ عن رجلٍ عنه، وهذا قلَّ أنْ عملهُ مالكٌ».

قلت: أبدله الله بترك التدليس، ما هو خير له من رفع ذكره، وتعظيم أمره، وتفخيم وتبجيل علمه[٢]، ذلك أنه رأى أن بعض الرواة في زمنه يعمد إلى إسقاط شيخه أو مَنْ هو أعلى منه لضعفه: إما مطلقاً، أو عند من عداه، تحسيناً للحديث، أو تسوية له على حد زعم القائلين به، وهو شر أغراض التدليس، ومنهم من يغيّر اسم شيخه أو كنيته أو لقبه، لكونه غير ثقة، توعيراً لطريق معرفته على السامعين، وإيهاماً لهم بأنه غيره، وهو لا يقلّ شراً عن سابقه.

فلما رأى شعبة أن الغرض الحامل على التدليس إخفاءُ ضعف راوٍ ليس

---

(١) العجب أن بعضهم زعم أن شعبة كان يدلس، وسيأتي في كلام المصنف فقرة (٩٦) ما يشير إلى هذا، وتجد في شرحنا هناك تفصيل وردٌّ على من زعم تدليس شعبة على الوجه الذي ذمّه!.

(٢) كان ابن معين يقول: «إنّي لأُزيّن الحديث بالكلمة، فأعرف مذلّة ذلك في وجهي، فأدعه». نقله السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٣٠)، فما أشدَّ مروءته! رحمه الله تعالى.

وكان عبد الوارث بن سعيد العنبري يقول: «التدليس ذل» أسنده الحاكم في «المعرفة» (٣٣٨ ـ ٣٣٩/ رقم ٢٤٢) وحكاه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٤) وقال: «قال مسعر بن كدام في التدليس: هو حلوٌ دنيّ».

بثقة، بإسقاطه أو تغيير اسمه، شدد النكير على المدلسين، وقال عبارته على أنحاءٍ متعدّدة، وألفاظ مختلفة، وكلها تدور على ذمِّه والتنفير منه.

نعم، ليست أغراض المدلِّسين محصورة في هذا النوع المذموم، وإنما لهم أغراض أخرى، باعث بعضها الخير، ولا سيما عند التابعين، حتى قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[1] عن تدليس التابعين: «إن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله ﷻ»، قال: «فكانوا يقولون: قال فلان لبعض الصحابة»، قال: «فأما غير التابعين، فأغراضهم فيه مختلفة».

فكان همُّ التابعين تبليغ ما تحمَّلوه من السُّنَّة، ونشرها، ليعمل مَنْ بعدهم بها، وبلَّغوها إليهم بأقرب طريق وأسهله، رغبة في الاختصار، فنسبوها إلى أعلى من تنسب إليه من الثقات، دون مراعاة لأدوات التحمل، وتسلسل الرواة، ولا سيما أن بعض الناس في زمنهم صُبغوا بغير الفطرة، وحادوا عن الجادة، واجتالتهم البدع، وأصبح - يا للأسف - بعض الرواة من الصحابة وتلاميذهم (أعلى طبقة في التابعين) غير عدول عندهم، فلم يكن - بالجملة - همُّ من دلَّس من التابعين ما عُرف عند المتأخّرين من الرواة، وتوسّعوا فيه إذ كان يدلس الواحد من المتأخرين ويغيّر اسم من سمع منه لكونه أصغر سناً منه، أو كونه حيّاً، أو إيهاماً للسامعين بكثرة الشيوخ، أو تفنناً في العبارة.

فهذه الأغراض متفاوتة، ولذا المدلّسون على طبقات، وسيأتي تقسيم المصنف لهم - تبعاً للحاكم - إلى ستة أجناس. ويختلف حكم التدليس بحسب الباعث عليه من جهة، والأثر المترتب عليه من جهة أخرى، وهو يشبه حكم التعريض عند الفقهاء، يقول محققوهم[2]: متى كان البيان واجباً كان التعريض حراماً، فإذا كان مسنوناً، فهو مكروه، فإذا كان حراماً، فالتعريض واجب، وإذا كان مكروهاً، فهو مسنون.

---

(١) (ص٣٤٠).

(٢) مثل ابن القيم، انظر: «إعلام الموقعين» (٥/ ١٨٠ - تحقيقي).

وهكذا التدليس، فهو من باب قول ابن سيرين: «العربية أوسع من أن يكذب فيها ظريف».

قال ابن الصلاح[1] عن التدليس: «ويختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه».

ومن أشنع وأبشع وأفظع أنواعه: تدليس التسوية، وهو أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة، بسندٍ فيه راوٍ ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل، فيسوّي الإسناد كلَّه ثقات.

وهذا النوع لا يقبل فيه تصريح المدلس بالسماع من شيخه، وإنما لا بدّ من تصريح جميع مَنْ فوقه بالسَّماع أيضاً.

ويلحق به في السوء أن يكون عند الراوي حديثين بإسنادين مختلفين، فيرويهما بأحدهما، وكذا أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق، وهذا يسمَّى (تدليس المتون)!.

وسبب سوء التسوية أنه باب لترويج الكذب، وسبب سوء تدليس المتون أنه مدعاة لأن يقع الغير في الكذب على رسول الله ﷺ.

وذمُّ العلماء للتدليس مشهورٌ، وكان أكثرهم كراهة له شعبة، ولذا تكررت عبارته واشتهرت، وأُعجب الشافعي بعبارة له أسند المصنف نحوها برقم (٨٨) عن يزيد بن زريع.

أخرج الخطيب في «الكفاية» (٥٠٨)، وابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٤٧)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٠٧) بسندٍ صحيح عن الشافعي عن شعبة قال: «التدليس أخو الكذب».

وأخرجها عبد الغني بن سعيد الأزدي في «أدب المحدث» بالسند نفسه،

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (٦٨).

ولكن بلفظ: «أُخيّ الكذب»[1]، ووردت كما عند المصنف عن يزيد بن زريع بلفظ: «التدليس كذبة».

ويزيد هذا حافظ مجوّد، كان محدِّث البصرة مع حماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان، وعبد الواحد بن زياد، وجعفر بن سليمان، ووهيب بن خالد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضّل، وإسماعيل ابن عُليَّة، فهؤلاء العشرة كانوا في زمانهم أئمة الحديث بالبصرة.

فيزيد هذا كان يقول: «لكلِّ دينٍ فُرسانٌ، وفرسانُ هذا الدين أصحابُ الأسانيد»[2]، ومن حرصه على حماية جناب الحديث وصيانته عن دسِّ المدلسين حذّر المحدّثين منه، فجعله (كذبة). وعلق عبارته هذه في (ترجمته): الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٠٠٦) عن أحمد بن أبي خيثمة به... بلفظ: «التدليس كذب»، وكذا صاحب «الكمال»، انظر ـ على سبيل المثال ـ «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٨٦).

وقد جاءت عن حماد بن زيد أيضاً نحوها وفيها زيادة:

أخرج ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١/ ٤٧)، والخطيب في «الكفاية» (ص٥٠٩)، ومختصراً الحاكم في «المعرفة» (ص٣٣٨)، من طريق خالد بن خِدَاش قال: سمعت حماد بن زيد يقول: «التدليس كذب»، ثم ذكر حديث النبي ﷺ: «**المتشبِّع بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور**»[3]. قال حماد: ولا أعلم المدلِّس إلا متشبِّعاً بما لم يُعْط.

وأما مقولته الأخرى التي عند المصنف برقم (٨٧): «لأن أخِرَّ من

---

(١) أفاده الزركشي في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٨١) قال: «أُخيّ بالتصغير، وهي دون الأولى، والرواية الثانية عن شعبة رواها عنه أبو نعيم، ذكرها ابن عدي أيضاً». قلت: انظر: «الكامل» (١/ ٣٣).

(٢) انظر: «السير» (٨/ ٢٩٨)، وقال عنه (٨/ ٢٩٧): «وكان صاحب سنّةٍ واتّباع»، وكان يقول عنه الإمام أحمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة».

(٣) أخرجه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠) من حديث أسماء رضي الله عنها.

السّماء أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس» فقد تقدم نحوها عن شعبة، وذكرناها بألفاظ يُفسر بعضها بعضاً، كما تقدم عنه.

وأخرج هذه العبارة: المصنِّفُ من طريق عبد الله بن أحمد، وهي عنده في العلل (٢/ ٤٦١) رقم (٣٠٣٩). وبنحوها عن ابن المبارك قوله عند الخطيب في «الكفاية» (رقم ١١٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٤٣).

وابن المبارك وابن زريع متعاصران، أخذا هذه العبارات عن شيخهما شعبة بن الحجاج[١] ـ الذي كان «أمةً وحده في الرجال وبصره بالحديث وتثبّته وتنقيته للرجال» كما قال عبد الله ابن الإمام أحمد[٢] ـ فكأني بهذه العبارات المشتركة اشتهرت غاية، واتّسع تناقلها على وجه أصبحت كأنها قواعد متقبَّلة، تردِّدها ألسنة الطلبة، وما باتت خاصة بأحد[٣]، وإنما شاعت وذاعت ودرجت بصدق نوايا أصحابها رحمهم الله تعالى.

وذُكر لعبد الله بن المبارك رجلٌ ممن كان يدلّس، فقال فيه قولاً شديداً، ثم أنشد فيه:

دلّس للناس أحاديثه ... والله لا يقبل تدليسا

أخرجه الحاكم في «المعرفة» (٣٣٩/ رقم ٢٤٣) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٤٣) بإسنادٍ صحيح.

فالتدليس بمعنى إخفاء العلّة لحديث مطروح أو ضعيف ليروج من الحرام في دين الله ﷻ، ولذا يعجبني صنيع ابن حزم في رسالته «التلخيص لوجوه التخليص» (ص٢٥٠ ـ ٢٥٢) فإنه أورد مقولة شعبة: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أنْ أدلِّس»، وقال على إثرها ما نصه:

---

(١) رواية ابن المبارك عن شعبة عند البخاري ومسلم في «مقدمة الصحيح»، والترمذي والنسائي، ورواية يزيد بن زريع عن شعبة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه.

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩٠).

(٣) نَقْلُ هذا النوع دون عزو لا يعدّ سرقة علمية، وإغفال نسبته لأصحابه ليس عيباً في التصنيف، والوقوف على قائله من باب التدقيق في البحث، والبركة في العلم.

«وأنا أقول: لأن يضرب عنقي، أو أُصلب، أو يرمى بي وأهلي وولدي: أحبُّ إليّ من أقطع الطريق، أو أقتل النفس التي حرم الله بغير حق، وأنا أعلم أن ذلك حرام، وهذا أحبّ إليّ من أنْ أستحلّ الاحتجاج بحديث عن النبي ﷺ لا أعتقده صحيحاً، أو أن أردّ حديثاً صحيحاً عنه ﷺ، ولم يصح نسخه بنصٍّ آخر، ولا صح عندي تخصيصُه بنصٍّ آخر».

فهذا محمول على ظاهره، خلافاً لمن قال[1] إن كلام شعبة محمول على المبالغة في الزجر! قال مغلطاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٢٢/ب) بعد نقله نقل ابن الصلاح لمقولة شعبة: «لأن أزني...» وصنيعه في توجيهها على المبالغة في الزجر، قال: «وشرع ـ أي ابن الصلاح ـ في الاعتذار عنه ـ أي: عن شعبة ـ، ولو رأى ما ذكره الخطيب لكان له مندوحة عن ذكر ما ذكره، وهو قول شعبة: التدليس في الحديث أشد من الزنا». انتهى.

ووافقه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٣٤) فقال تحت (فائدة): «قد جاء عن شعبة...» وساق قوله. قال:

«وهذا الذي قاله شعبة ظاهر، فإن آفة التدليس لها ضرر كبير في الدين، وهي أضر من أكل الربا، وقد جاءت أحاديث محتجّ بها تدل على أن أكل درهم ربا[2] أشد من الزنا على وجوه مروية». وأما لمز المدلِّس بالكذب كما قال شعبة «فما أظن أنّ أحداً وافق شعبة عليه»[3]. نعم، لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، إلا في الضرب الرابع[4] عند المصنف ـ وهو تدليس الشيوخ ـ فهو تضييع للمرويّ عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته.

---

(١) هو كلام ابن الصلاح في «علوم الحديث» (١/١٧٦ ـ مع «الشذا الفياح»)، وعلاء الدين البخاري في «كشف الأسرار» (٣/٧٠).

(٢) ثبت لي أنه من قول عبد الله بن سلام، وأن المرفوع معلول، وهكذا قال البيهقي في «الشعب» وغيره، ولي جزء مفرد فيه.

(٣) التأنيس في منظومة الذهبي في أهل التدليس (ص١١٣).

(٤) انظر: آخر شرحنا لهذا الجزء (ص٤١٦).

لذا قال أحمد في التدليس: أكرهه، قيل له: قال شعبة: هو كذب، قال أحمد: لا، قد دلّس قوم، ونحن نروي عنهم[1].

نعم، هو عن الكذابين أشد، وهو يختلف على حسب الباعث عليه، كما سبق أن بيّناه.

ومما ينبغي التفطن له في هذا المقام: إن قولنا إن التدليس عيبٌ في الرواية دون الراوي، ليس على إطلاقه. فقولنا إن التدليس ليس بكذب، وأنه لا يؤثر على مرويات الراوي بصفة عامة، وأنه إن صرح بالسماع زالت تهمة التدليس، هذا كله حق، ولكن إذا كثر وكان المدلس يسقط الثقات ويتعمد ذلك في باب الرواية لا في المذاكرة، وكان في حفظه شيء، وأكثر من التدليس ولا سيما عن المجاهيل والمتروكين والضعفاء، فإن هذا يعود على جملة رواياته، ولا سيما إن قامت القرائن أنه لا يضبط فيما يصرح به، أو يشتبه عليه، أو يلقَّن إياه، أو لا يتميز حديثه بحيث تلتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير، وعيب بهذا جمع من الرواة فقال ابن حجر - مثلاً - في (يحيى بن أبي حية): «ضعّفوه لكثرة تدليسه»، فهذا النوع لا يكتفى التصريح بسماعه، وينبغي أن نتوقى تمشية مروياته إلا بعد النظر الدقيق، وستأتيك أمثلة أخرى من هذا الضرب[2].

*** أجناس المدلِّسين وضروبهم:**

قسَّم المصنِّف المدلِّسين إلى ستّة أجناس؛ تبعاً للحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٣٩ وما بعد)، ونقل عبارته وأمثلته بالحرف، وتَصرَّفَ يسيراً فيها، وحذف منها.

وهذه الأجناس قائمة على ثلاثة أصول:

الأول: من حيث روايتهم عن الضعَفاء، أو ضعفهم هم في أنفسهم، أو ثقتهم وعدم التدليس إلا عمن مثلهم.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٤).

(٢) أعني عدم الاكتفاء بالتصريح بالسماع، انظر (ص٤٨٠، ٤٨٢).

الثاني: من حيث تصريحهم بالسماع وعدمه إن وقع إليهم مَنْ يُنَقِّر عن سماعاتهم، ويلحُّ بمراجعتهم.

الثالث: من حيث كثرة روايتهم عمن دلّسوا عنه وقلّتها.

وفائدة معرفة هذه المراتب تكمن في:

الحكم على روايتهم بالاتّصال أو الإرسال.

قال شيخنا الألباني في كتابه «النصيحة» (ص٢٧ ـ ٢٨): «قلت: ولعله من أجل تفادي الطرح المذكور ـ أي طرح روايات العنعنة ـ جعلوا المدلِّسين طبقات، منهم مَنْ يُغْتَفَر تدليسُه؛ لقلّته، وتُقبل عنعنتهم، كالثقات الذين في حفظهم ضعف، فهؤلاء يقبل حديثهم، على تفصيل...».

نعم، ليس من أكثر من التدليس، ودلَّس عن كل أحد كمن لم يدلس إلا عن ثقة، أو لم يقع التدليس إلا قليلاً في روايته.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص١١٣): «ثم ليُعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حدٍّ واحد، بحيث إنه يتوقّف في كلّ ما قال فيه واحد منهم: (عن)، ولم يصرِّح بالسَّماع، بل هم على طبقات».

وسأعمل على شرح جنسين جنسين[1] من الأجناس الستة الواردة في تقسيم أبي عمرو الداني، وأعلِّق عليها: شارحاً وموضحاً، أو مزيداً أو متعقّباً، أو موثّقاً ومُثبتاً، والله الهادي والموفق وحده، لا ربَّ سواه.

---

(١) إلا آخر نوعين، فأفردتُ كلاً بشرح.

ضروب التدليس ومراتب المدلسين

قال أبو عمرو الداني:

والتَّدليسُ في الحديث يرد على [ق/١١/ب] ستة أضرب:

[٨٩] **فالضرب الأول**: أن يدلِّس الراوي عن الأثبات الذين هم في الثّقة مثل المحدِّث أو فوقه أو دونه غير أنهم لم يَخْرُجوا مِنْ جُمْلَةِ مَن يُقبلُ خبرُه ويُحتجُّ بنقْلِه.

فمنهم مِنَ التَّابعين: أبو سُفيان طَلحة بن نَافع، وقَتَادَةُ، وغيرُهما.

[٩٠] **والضرب الثاني**: قوم يدلِّسون الحديث عمن سمعوا منه وشاهدوه فيقولون: قال فلان كذا، ولم يسمعوا منه، فإذا وقع إليهم مميِّزٌ لما سمعوا مما لم يسمعوا أو سئلوا أو وقفوا على سماعهم وروجعوا في ذلك ذكروا فيه سماعاتهم، وكشفوا عن ذلك.

[٩١] أخبرني أبو محمد عبد الملك بن الحسن في الإجازة قال: حدثنا محمد بن عبد الله النَّاقد قال: أخبرني محمد بن أحمد الذُّهلي قال: ثنا إبراهيم بن محمد السُّكَّري قال: حدثنا علي بن خَشْرم قال: قال لنا ابن عيينة: الزهري، فقيل له: سمعتَه من الزهري[1]؟ قال: لا، ولا ممّن سمعه من الزهري، حدّثني عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري.

[٩٢] حدثنا عبد الوهاب بن أحمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن محمد الأعرابي قال: حدثنا أبو رفاعة عبد الله بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن بشار قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد قال: «كان النبي ﷺ...» وذكر حديثاً[2]، فقال له رجل: يا أبا محمد سماعاً من

---

(١) بعدها في (الأصل): «فقيل له: سمعته من الزهري»! وهي مكررة.

(٢) انظرهُ في الشرح.

عمرو؟ قال: لا تُفسدون. قال: سماعاً من عمرو؟ قال: ابن جريج عن عمرو، قال: يا أبا محمد [ق/١٢/أ] سماعاً من ابن جريج؟ قال: أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج، قال: يا أبا محمد سماعاً من أبي عاصم؟ قال: قد أفسدته، حدَّثنيه علي ابن المديني، عن أبي عاصم، عن ابن جريج.

[٩٣] أخبرني سلمة بن سعيد الإمام فيما أذن لي في روايته قال: حدثنا منذر بن عطاف قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن قاسم قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن خيرون القروي قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال: سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول: قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة، وكان يحدِّثُ عن الزهري في الموسم لاجتماع الناس، فلما أن قعدنا إليه قال: حدثنا الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، فلما أن انقضى الحديثُ، استأنف فقال: الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقام يحيى بن معين فقال: سألتك بالله يا أبا محمد مَنْ دون الزهري؟ فقال: أوَ ليس في الزُّهري مِنْ مَقْنع؟ قال: بلى تمم، قال: اقعد، فقعد فقال: اكتبوا: معمر عن الزهري، فوثب يحيى بن معين فقال: سألتُك بالله يا أبا محمد مَنْ دون مَعْمَر؟ قال: أوَ ليس في معمر من مقنع؟ قال: اقعد، فقال: اكتبوا: ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، فقام ابن معين فقال: سألتك بالله أبا محمد من دون ابن المبارك؟ فقال: بعض أصحابنا، اكتبوا لا بارك الله لكم، قال: ابن حنبل، فعلمتُ أنه أفهمنا.

[٩٤] قال أبو عمرو: وقد ثبت مثل هذا عن محمد بن إسحاق ويزيد[١] بن أبي زياد وأبي إسحاق[٢] ومُغيرة[٣] وهُشَيم بن بَشير، ولقد روي

---

(١) في الأصل: «بن يزيد» وصوابه المثبت، كما في «المعرفة» (٣٤٢) للحاكم.
وهو يزيد بن أبي زياد الكوفي، من أتباع التابعين، وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتدليس، قاله ابن حجر في «طبقات المدلسين» (٤٨) رقم (١١٢).

(٢) لعله الهمداني، انظر مثالاً على تدليسه في «جامع الترمذي» (٣٤٧٥)، والأظهر أنه السّبيعي، وهو كوفي، واسمه عمرو بن عبد الله، وهو مشهور بالتدليس، وصفه النسائي وغيره بذلك، انظر «طبقات المدلِّسين» (ص٤٢/ ٩١).
وقال الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٦٣٣): «وأبو إسحاق رجل من التابعين وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث، هو والأعمش إلا أنهما وسفيان يدلّسون. والتدليس من قديم».

(٣) هو ابن مقسم الضَّبِّيّ الكوفي، صاحب إبراهيم النخعي، ثقة مشهور، وصفه النسائي =

أن جماعة من أصحاب هشيم [ق/١٢/ب] اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس، فَفَطِنَ لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلّستُ لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً واحداً مما ذكرتُه، إنَّما قلتُ: حدَّثني حُصين، ومغيرُة غيرُ مسموعٍ لي.

[٩٥] أخبرنا ابن داود[١]، حدثنا أبو علي بن الصَّوَّاف، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت القواريري يقول: كتب وكيع إلى هشيم: إنك تفسد أحاديثك بهذه التي تدلسها، قال: فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، كان أستاذاك يفعلانه، سفيان[٢] والأعمش.

الشرح:

قال أبو عبيدة: هذان الجنسان من أجناس المدلِّسين الستة خير من المتبقين بكثير، إذ غرضهم من التدليس جيِّد أو مقبول ولم يعبأوا إنْ حوققوا بالسماع أن يبيّنوا؛ ذلك أنهم لم يقعوا في المحظور، ولم يموهوا على الآخذين عنهم، ولكنهم لم يدققوا في ضبط ألفاظهم، أعني: أدوات التحمل منها.

وقد سبق أن ذكرنا أن غرض جماعة من التابعين من التدليس ذكر الرواية فحسب، وأن يدعوا إلى الله ﷻ، فكانوا يقولون: «قال فلان» لبعض الصحابة، دون كبير عناية لتسلسل الرواة، وأدوات التحمل، لأمر اقتضاه المقام.

= بالتدليس، وحكاه العجلي عن أبي فضيل، وقال أبو داود: كان لا يدلس، وكأنه أراد ما حكاه العجلي أنه كان يرسل عن إبراهيم، فإذا وقف؛ أخبرهم ممن سمعه، قاله ابن حجر في «طبقات المدلسين» (٤٦/١٠٧).

(١) تقدمت رواية المصنف عنه برقمي (٧٠) و(٨٧)، وترجمناه في «ثبت أسماء شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الجزء» في مطلع هذا «الشرح»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٢) يريد: الثوري، وأخرج الستة لوكيع عنه، وهو المختصّ به خلافاً لابن عيينة، قال أحمد بن حنبل عن وكيع: «كان معنيّاً بحديث سفيان الثوري». انظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٠)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٤) وكان وكيع يقول: «ما كتبتُ عن سفيان حديثاً قط، إنما كنت آخذها» يعني: أتحفَّظها.

فالجنس الأول منهما لم يدلِّس إلا عن ثقة. وقول المصنف عنهم: «الذين هم في الثقة مثل المحدّث أو فوقه أو دونه غير أنهم لم يخرجوا من جملة مَنْ يُقبل خبره».

فمراده ـ والله أعلم ـ من قوله: «غير أنهم» أي: الذين هم الدون، فهؤلاء لم يخرجوا من عداد المقبولين، فالضمير في (أنهم) يرجع إلى قوله: «أو دونه» فحسب، لأن من فوق المحدث في الثقة لا شك في قبول حديثه، فهم لا يحتاجون إلى هذا الاستثناء، فافهم.

ومن أشهر من ينطبق عليه هذا الجنس من غير التابعين: سفيان بن عيينة، فقد قال ابن حبان في (مقدمة) «صحيحه» (١/ ١٥٠) لما ذكر من لم يدلس إلا عن ثقة: «وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلّس، ولا يدلّس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وُجد ذلك الخبر بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقة مثل نفسه».

قلت: لذا متى عنعن ابن عيينة[1] فلا يخاف من روايته، وهو محمول على الاتصال دائماً أبداً[2].

ومما ينبغي التنبه له أن قولة ابن حبان لا تنفي وجود من يدلس عن ثقة غير ابن عيينة، وإنما خص ابن عيينة بالتدليس عن ثقة متقن، وكان يدلس عن راوٍ مثله، فتأمل زيادة «متقن» وقوله: «قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه» ليتوسع عليك وجود من يدلس عمن شملهم اسم الستر، بل من كانوا ثقات أيضاً، وهذا معلوم لا ينازع فيه من تمرس في هذه الصنعة، وأدمن في جمع الطرق وسبر تدليس الرواة.

---

(١) انظر ـ مثالاً على تدليسه ـ في «جامع الترمذي» (٣٦٦٢).

(٢) هذا هو الأصل، ولكن إن نازعه ظاهر فالحكم له، ويستثنى من الأصل، ويبقى الأصل على اطراده، وظفرتُ في «العلل» رقم (٦٠) تعليق الجناية بابن عيينة وتدليسه بضميمة ذكرها أبو حاتم الرازي، فليراجع المثال ويتأمل فيه، ويقارن بما في «شرح لغة المحدث» لأخينا طارق عوض الله حفظه الله (ص٢٦١ ـ ٢٦٢، ط. ابن تيمية)، وسيأتيك (ص٤٨٤) مثال آخر على تدليس ابن عيينة، فتأمّله.

وهناك ثلة من الرواة هذا حالهم في التدليس لكن عن رواة مخصوصين لا بإطلاق، مثل:

أولاً: سفيان الثوري عن مشايخه الثلاثة: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كُهيل، ومنصور بن المعتمر.

قال البخاري: «لا يُعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور، ولا عن كثير من مشايخه تدليس، ما أقلَّ تدليسه!»[1].

قلت: نعم، تدليسه قليل في جنب ما روى، وأخرجوا له في «الصحيح»، واحتمل الأئمة تدليسه من حيث التطبيق العملي في الصنعة الحديثية، ولم نر من المخرجين مَنْ أعلَّ روايةً بعنعته، إلا عند المضايق!.

ثانياً: يحيى بن سعيد القطان في روايته عن مجموعة من مشايخه، هم: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية بن خُديج أبو خيثمة الكوفي عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي، وعلي بن المبارك الهنائي البصري عن يحيى بن أبي كثير.

قال علي ابن المديني: «والناس يحتاجون في حديث سفيان إلى يحيى القطان، لحال الإخبار». قال الخطيب في «الكفاية» (ص٣٦٢) على إثره:

«يعني: على أن سفيان كان يدّلس[2]، وأن يحيى القطان كان يُوقفه على ما أسمع مما لم يسمع». وروى عنه (٣٦٣) قوله: «قال يحيى بن سعيد: لم أكن أهتم لسفيان أن يقول لمن فوقه: قال: سمعت فلاناً، ولكن كان يهمُّني أن يقول هو: سمعت فلاناً، وحدّثني فلان»، وقال الإسماعيلي في «مستخرجه»: «والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق»، نقله ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٥٨) وعلّق عليه بقوله: «وكأنه عرف

---

(١) انظر: «التمهيد» (١/ ٣٥)، «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٣١).

(٢) انظر مثالاً عملياً في «سنن الدارقطني» (٣/ ٢٠١)، وسيأتي كلام جيد عن تدليسه.

ذلك بالاستقراء من صنيع القطان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هذه الطريق علّة التدليس»، وانظر مثالاً عملياً لذلك عند شرحنا لآخر (الضرب الخامس) من المدلسين، فقرة (١٠٧، ١٠٨).

وأما روايته عن علي بن المبارك، فقد أورد صاحب «الكمال» في ترجمته عنه قوله: «أما ما رَوَينا نحن عنه، فما سمع» وقال علي ابن المديني: «لم يسمع يحيى منه ـ أي: ابن المبارك الهنائي ـ إلا ما سمعه من يحيى بن أبي كثير»[1] كذا قيد في رواية شيخ خاص. ومثله:

ثالثاً: الليث بن سعد عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري، فمن المعلوم أن أبا الزبير مدلس، وأخرج ابن عدي (٦/ ٢١٣٦)، وابن حزم في «المحلى» (٧/ ٣٩٦ و٩/ ١١ و١٠/ ٩٩ و١١/ ٣٢٥) وغيرهما بسندٍ صحيح إلى الليث بن سعد قال: أتيتُ أبا الزُّبير المكيَّ فدفع إليَّ كتابين، قال: فلما صِرتُ إلى منزلي، قلت: لا أكتبهما حتى أسأله، قال: فرجعتُ إليه، فقلت: هذا كلّه سمعتَه من جابر؟ قال: لا. قلتُ: فأَعْلِم لي على ما سمعتَ. قال: فأَعْلَمَ لي على هذا الذي كتبتُه عنه.

فمن التجوّز والغلط ـ إن اعتبرنا أبا الزبير مدلساً ـ تمشية رواية الليث عن أبي الزبير في غير جابر، وقد صنعه غير واحد من المخرجين المعاصرين!.

رابعاً: حفص بن غياث عن الأعمش.

يدل صنيع البخاري أنه «اعتمد على حفص هذا في حديث الأعمش، لأنه كان يميِّز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلّسه، نبّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»، قاله ابن حجر في «هدي الساري» (ص٣٩٨). واستقراء[2] صنيع أصحاب «الصحيحين» في الرواية عمن وصموا بـ (التدليس) مفيد جداً، ولا

---

(١) هذا يؤكد ما قاله ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦١١ ـ ٦١٢) عن يحيى القطان: «هو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن النقل، وترك الضعفاء، ومنه تعلم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي ابن المديني».

(٢) لا سيما مع وجود الحاسوب اليوم، ولم يستخدم ـ للأسف ـ على وجه التمام.

سيما في تعيين ضوابط عامة. مثل ما فعل ابن طاهر في روايات حفص عن الأعمش، وكذا استقراء الإسماعيلي رواية القطان عن زهير بن معاوية، وقد نبّه على هذا مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٣٢ ـ ٣٣) بذكره أعيان هؤلاء، وعبارته:

«وما علمنا أحداً من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها، مثل: أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ومن بعدهم من أهل الحديث فتّشوا عن موضع السماع في الأسانيد كما ادعاه الذي وصفنا قوله من قبل، وإنما كان تفقّد منَ تفقَّد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا ولم نسم من الأئمة». انتهى.

ويمكن إلحاق طلحة بن نافع، وقتادة بالمذكورين! على حدِّ زعم المصنِّف، وإن اختلفا عنهم في الطبقة، ولكن الأمر ليس كذلك! ذلك أنَّ مسلماً لم يذكر قتادة وأبا سفيان طلحة من ضمن من فتّش عن موضع السماع، وذكر المصنف لهم ممثِّلاً بهم على من لم يدلس إلا عن ثقة، منقول ـ كما ألمحنا إليه ـ عن الحاكم، ولكن الحاكم أسند عقب قوله هذا خبرين يدلّان على التقييد وأن تدليسهما لا يقع إلا عن ثقة في رواة مخصوصين، وليس عن كل أحد كما أوهمه صنيع أبي عمرو الداني، والله الهادي والواقي.

أسند الحاكم في «المعرفة» (٣٤٠) رقم (٢٤٤) إلى علي ابن المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر صحيفة، إنما هو من كتاب سليمان اليَشْكُري. قال: قلت لعبد الرحمٰن: سمعتَه من شعبة؟ قال: أو بلغني عنه[1].

---

(١) بنحوه في «المراسيل» لابن أبي حاتم (١٠٠)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٩٧) «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦١٢ ـ ط حمدي السلفي)، «الكامل» (٤/ ١٤٣٢)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٤٠).

وأسند (٣٤٠) رقم (٢٤٥) عن علي بن عبد الله - وهو المديني - قال: شعبة أعلم الناس بحديث قتادة، ما سمع مما لم يسمع[١].

وهذا يؤكد أن نقل المصنف عن الحاكم يعوزه الدِّقة، إذ يحتاج إلى التقييد، وإلا فطلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان، معروف بالتدليس، وصمه بذلك جماعة[٢]، وحديثه عن جابر إنما هو صحيفة، كما قال شعبة وابن عيينة، وقال علي ابن المديني: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وهي عدد الأحاديث التي له في «صحيح البخاري»[٣].

ونقل البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤٦) بسنده إليه قال: «جاورت جابراً ستة أشهر بمكة»، وعنه قوله: «كنت أحفظ وكان سليمان اليشكري يكتب» يعني: عن جابر، فهو التقى به وسمع منه.

فإن كان طلحة يروي عن جابر من «صحيفة اليشكري» مما لم يسمعه منه، فهذا نوع من التساهل في أدوات التحمل، وليس بتدليس[٤]، وقد تجوَّز

---

(١) سيأتي في الشرح بألفاظ، وتخريجها هناك.

(٢) انظر: «جامع التحصيل» (٢٠٢)، «تحفة التحصيل» (١٥٩ - ١٦٠)، و«التبيين» (ص٣٤)، و«قصيدة المقدسي في المدلسين» (ص٣٨)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (١٠٠)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٣٨).

(٣) منها حديثان في (الأشربة) قرنه بأبي صالح، وفي (الفضائل) حديث: «اهتز العرش..» كذلك، والرابع في (التفسير) (سورة الجمعة) قرنه بسالم بن أبي الجعد، وستأتي على التعيين قريباً، والله الموفق.

(٤) مع ضرورة النظر في صحة (الصحيفة) وثقة الوساطة، نعم، يمكن أن يقع التدليس في الرواية عن صحيفة ومثّل على ذلك ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص١٤٦/ رقم ١١٥٣) بقوله: «ما سمع التفسير» عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بَزّة، نظر الحكم بن عتيبة، وليث بن أبي سُليم، وابن أبي نجيح، وابن جريج وابن عيينة في كتاب القاسم، ونسخوه، ثم دلّسوه عن مجاهد».

ولذا اشترطوا في الوجادة شروطاً.

ومثال الوِجَادَة: أن يقف الرجل على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها، ولم يلقه، ولم يسمع منه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان، ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد والمتن. =

غير واحد أن يقول من وقعت له الإجازة: «حدثني فلان» أو «أخبرني»، وقدمنا الإلماع إلى أن صنيع المصنف في جزئه هذا يدلّ عليه[1]، ثم وجدته عنه صريحاً.

ذكر ابن بشكوال في «الصلة» (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) في ترجمة تلميذ المصنف سليمان بن أبي القاسم نجاح[2]، قال:

«وقرأت بخطه: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ قال: حدثني

= وهذا هو الذي استمر عليه العمل من قديم وحديث، وهو من باب المنقطع والمرسل، إلا أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: «وجدت بخط فلان».
قلت: عدّه من باب التعليق أولى من المرسل والمنقطع، والله أعلم.
وربما دلّس بعضُهم فذكر الذي وجد بخطه، وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان، وذلك تدليس قبيح إذ أوهم سماعه منه، وقد جازف بعضهم فأطلق في الوجادة «أخبرنا» و«حدثنا»، وأنكر هذا على فاعله.
وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص ليس بخطه، فله أن يقول: ذكر فلان قال: أخبرنا، وهذا منقطع، لأنه لم يأخذ شوباً من الاتصال.
هذا كله إذا وثق بأنه الخط المذكور، أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فيقول: بلغني عن فلان، أو وجدت، أو قرأت في كتاب أظن أنه خط فلان، أو أخبرني فلان أنه خط فلان.
وإذا نقل من كتاب فلا يقال: قال فلان، إلا إذا وثق بصحة النسخة ومقابلتها بأصلها، وإن لم يكن كذلك فيقول: بلغني عنه.
وأما إطلاق اللفظ الجازم فتسامح، وقد قيل: إن كان المطالع عالماً متقناً لا يخفى عليه الساقط والمغير رجي له جواز الجزم، وإلى هذا استروح كثير من المصنفين.
هذا كله في كيفية النقل بالوجادة، وأما العمل على اعتماد ما وثق به منها فقد نقل عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون العمل بذلك، وحكي عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل به.
وقطع بعض المحققين من الشافعية بوجوب العمل عند حصول الثقة، وهو الصحيح.
قال الشيخ تقي الدين: لا يتجه في هذا العصر غيره، لأنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالنقول، ولتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم، قاله أبو الحسن التبريزي في «الكافي في علوم الحديث» (ق٣٩/ب).

(١) انظر ما قدمناه (ص٤١).

(٢) وهو راوي هذا الجزء عن أبي عمرو الداني.

أبو الحسن علي بن محمد الربعي بالقيروان قال: حدثني زياد بن يونس السدري قال: قال عيسى بن مسكين: الإجازة قوية، وهي رأس مال كبير. وجائز له أن يقول: حدثني فلان. وسمعته من لفظ المقرئ أبي الحسن عبد الجليل بن محمد قال: سمعته من لفظ أبي داود قال: سمعته من أبي عمرو مثله». انتهى.

ونقله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠ ـ ط. دار الكتب العلمية).

نعم، إن روى أبو سفيان بن نافع من «صحيفة سليمان» ما لم يسمعه من جابر، فهذا هو التدليس، ولعل المصنِّفَ ـ بناء على مذهبه الذي نقلناه عنه ـ جعل أبا طلحة ممن لم يدلّس إلا عن الثقات!.

ولكن من الأمثلة التي نقلها ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص٨٩) عن أبيه: حديث رواه عتبة بن أبي حكيم عن أبي سفيان طلحة بن نافع قال: حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي ﷺ، قال أبو حاتم: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً، فأما جابر، فإن شعبة يقول: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث. وقال: وأما أنس، فإنه يحتمل.

وعلى أيٍّ، فالأمر ـ على التدقيق والتحرير ـ يحتاج إلى التقييد المذكور، وما أطلقه المصنف يتوقّفُ فيه المنصفُ بناءً على المقرر عند أولي الشأن من أهل الصَّنعة، ولا سيما عند أصحاب «الصحيحين»، وتطبيقهم العملي، كما ذكرناه عن البخاري، وأما مسلم في «صحيحه» فقد أخرج لطلحة بن نافع في مواطن عديدة:

أخرج بالأرقام ٢١ (بعد ٣٥) و٢٠١١ (٩٥)، ٢٠٣٣، (...)، عن الأعمش[1] عن أبي سفيان وأبي صالح، عن جابر، فذكره مقروناً بـ (أبي صالح) وذكر من طريق الأعمش عنه وحده الأحاديث ذات الأرقام: ١٥، ٨٢، ١٥١، ٣٨٨، ٥١٩، ٦٦١، ٦٦٨، ٧٥٥، ٧٥٦ (١٦٥)، ٧٥٧، ٧٧٨، ٨٧٥ (٥٩)، ١٥٥٢ بعد (١١)، ١٩١١، ٢٠٣٣ (١٣٥)، ٢٠٣٦ (...)،

(١) وهو راوية أبي سفيان طلحة.

٢٠٥٩ (١٨٠، ١٨١)، ٢١٩٩ (٦٢، ٦٣)، (٢٢٠٧)، (٧٣)[١]، (٢٢٦٨) (١٥)، ٢٤٦٦ (١٢٤)، (٢٧٨٢)، (٢٨١٢)، (٢٨١٣)، (٢٨١٧)، (٢٨٣٥)، (٢٨٧٧)، (٢٨٧٨)، (٣٠٢٩).

فرواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر في هذه المواطن بالعنعنة!.

وأخرج له (٨٦٣) (٣٧) من طريق حصين ـ وهو ابن عبد الرحمٰن السُّلَمي ـ عنه عن جابر، مقرونة روايته بـ (سالم)، وبرقمي (٣٢٨) و(٢٠٥٢) من طريق أبي بشر ـ وهو جعفر بن أبي وحشية ـ عن أبي سفيان، قال: (عن جابر) بالعنعنة!.

بينما أخرج له برقم (٢٠٥٢) ـ بإسنادين مختلفين ـ من طريق المثنى بن سعيد وحجاج بن أبي زينب عن طلحة بن نافع قالا: سمعت جابراً.

وأخرج له البخاري في مواطن أربعة، بالأرقام: (٣٨٠٣) عن الأعمش مقروناً بأبي صالح وهي نفسها عند مسلم (٢٤٦٦) عنه وحده. و(٤٨٩٩) عن حصين مقروناً بسالم بن أبي الجعد، ورقم (٥٦٠٥، ٥٦٠٦) عن الأعمش مقروناً بأبي صالح، بالعنعنة.

فالبخاري أقلَّ من التخريج له، وشدد في التحري والتثبت عنه، بخلاف مسلم، فإنه أكثر بعد أن أحكم الأصول التي اعتمدها[٢]، وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً من أن مسلماً استصحب الأصل في العنعنة بشرطه إذ جعله محمولاً على الاتصال، ولم يقنع البخاري حتى تقوم القرائن، وحُمِّل صنيعه ما لم يحتمل فيما كشفنا عنه في غير هذا الموطن[٣] من شرحنا لهذا الجزء، والحمد لله وحده.

---

(١) ذكر في (٢٢٠٧) (٧٤) عن شعبة قال: سمعت سليمان ـ وهو الأعمش ـ سمعت أبا سفيان قال: سمعت جابر... بالحديث نفسه.

(٢) يمكن أن يقال: إنه اعتمد عليه ولم يعبأ بعنعنته بناءً على أن مروياته من صحيفة، ومن سمات مسلم الغالبة على «صحيحه» أنه يعتمد ـ كثيراً ـ (الصحف الحديثية).

(٣) انظر ما تقدم (ص١٩٢)، وهذا ـ وغيره كثير ـ من الصَّنيع العملي في الانتقاء يدلل على عدم التطابق بين البخاري ومسلم في شرطيهما في (العنعنة) خلافاً لمن زعم أن شرطهما واحد!! وانظر التعليق على (ص٣٤٧).

قال ابن حبان في «ثقاته» (٤/ ٣٩٣) عن طلحة: «كان الأعمش يدلّس عنه»، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته» (١٩٧): سألت علي ابن المديني عن أبي سفيان الذي روى عنه الأعمش؟ فقال: «اسمه طلحة بن نافع، وكان أصحابنا يضعّفونه في حديثه»!.

وأما قتادة، فلا يعبأ بتدليسه في رواية شعبة عنه خاصة. فهو الذي كان يميز ما سمعه ممن لم يسمعه، قاله ابن المديني، وأسنده عنه الحاكم فيما مضى، ذلك أن شعبة كان يقول: كنت أعرف إذا حدثنا قتادة ما سمع مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع، قال: ثنا أنس، وثنا الحسن وثنا مطرف، وثنا سعيد، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة.

وكان يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا كتبتُ، وإذا قال: حدث لم أكتب[1].

فالأمر في قتادة أظهر منه في طلحة بن نافع[2]، لكثرة رواياته، وظهور التدليس فيها، وتنصيص العلماء على ذلك، قال ابن حجر عنه: «هو مشهور في التدليس، وصفه به النسائي، وغيره»[3]، ولذا قال أبو حاتم لما سأله ابنه: قتادة عن معاذة أحبّ إليكِ، أو أيوب عن معاذة؟ قال: قتادة إذا ذكر

(١) رواه عن شعبة من طرق: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٢٨، ١٦١، ١٦٩) و(٢/ ٣٤)، وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٣/ ٢٤٢، ٢٤٤ رقم ٥٠٦٨، ٥٠٧٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٢٩)، وأبو عوانة (١٣٧٢)، وابن عدي في (تقدمة) «الكامل» (١/ ٨١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠)، والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٤٤٨٧)، والحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» رقم (٢٥)، والخطيب في «الكفاية» رقم (٤٩٣، ١١٦٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٥)، وينظر: «السير» (٥/ ٢٧٤).

(٢) وإن جعلهما ابن حجر في «طبقات المدلسين» ـ بالترتيب ـ (٣٩/رقم ٧٥ و٤٣/رقم ٩٢) من مرتبة واحدة ـ وهي (المرتبة الثالثة)، وهي (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم)!.

(٣) طبقات المدلسين (٤٣/رقم ٩٢)، وقال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٧١): «هو حجة بالإجماع إذا بيَّن السماع، فإنه مدلس معروف بذلك».

الخبر[1]. يريد: إذا صرح بالسماع وبيَّنه، إذ «حدث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم» قاله أبو داود، وكان ابن المديني يضعِّف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفاً شديداً، وقال: «أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال»، وقد روى عن جماعة من الصحابة لم يسمع منهم، وروى عن أبي العالية كثيراً، ولم يسمع منه إلا أربعة أحاديث، ذكر ذلك صاحب «الكمال»[2].

ولذا علق الدارقطني ـ عند المخالفة الظاهرة ـ الجناية بعنعنة قتادة في مواطن من تعليلاته، كما تراه ـ مثلاً ـ في «العلل» (٢/ ٢١٧) و«التتبع» (ص٣٨٤، ٥٥٦)، وكذلك فعل ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٠٧) وغيرهما من النُّقّاد والحفاظ، ولذا أكثر علماء هذا الفنّ من التنصيص على عدم سماع قتادة من الرواة، كما تراه في (ترجمته) في «التاريخ الكبير» و«المراسيل» و«تاريخ ابن معين» و«المعرفة والتاريخ» وكذا في كتب (العلل) و(السؤالات)، وغير ذلك.

*** تخريج الأخبار التي ساقها المصنِّف عن المدلّسين.**

أخرج المصنِّف برقم (٩١) خبر تدليس ابن عيينة عن الزهري، وتصريحه بسماعه من عبد الرزاق عن معمر عنه وذلك من طريق شيخه في الإجازة[3] عبد الملك عن الحاكم، وهو عنده في «المدخل» (ص٧٠) و«المعرفة» (ص٣٤٢/ رقم ٢٤٩).

وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٣٧٥ ـ ٢٧٦) رقم (١١٥٧) بواسطة أخرى عن الحاكم.

قال علاء الدين عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار» (٣/ ٧٠ ـ ٧١):

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل (٧/ ١٣٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٩٨)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٧/ ٣٩٣)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥٣)، «خلاصة تذهيب التهذيب» (٣١٥). وينظر: «جامع التحصيل» (٣١٢).

(٣) ولم يصرح بها في مواطن، وأطلق، انظر: (٥٣، ٦٤، ٧٦).

«وقد كان سفيان بن عيينة يدلِّس، فإذا سئل عمن حدثه بالخبر، نصّ على اسمه، ولم يكتمه»[1]. قال: «وهذا شيء مشهور عنه، وهو غير قادح» وساق هذا الخبر.

وأخرج المصنف برقم (٩٢) خبر تدليس ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وتصريحه بسماعه من ابن جريج، وتدليس ابن جريج فيه، عن شيخه عبد الوهاب بن أحمد[2] عن ابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ ٩٣٥ ـ ٩٣٦) رقم (١٩٨٣) نا أبو رفاعة العدوي به.

وأخرجه المعافى بن زكريا النهرواني في (المجلس السبعين) من «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» (٣/ ٢١٠) قال: حدثنا محمد بن مخلد بن حفص العطار قال: حدثنا عبد الله بن عمر[3] بن حبيب أبو رفاعة به.

وأبو رفاعة هو عبد الله بن محمد بن حبيب القاضي، هكذا سماه أيضاً عمر بن محمد بن علي الناقد، وعنه عبيد الله بن أبي الفتح، وعنه الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٣٧٦) رقم (١١٥٨) وساقه بتطويل، وفي آخره قول ابن عيينة: «تلوموني على علي ابن المديني، لما أتعلم منه أكثر مما يتعلّم مني».

وشيخ ابن الأعرابي عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب العدوي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٦٩) وقال: «وكان يخطئ»، ولذا زاده ابن حجر في «اللسان» (٤/ ٥٦٨) وغفل عن توثيق الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١١/ ٢٨٣) له، واقتصر الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٣) على توثيق الخطيب له، فأحسن. وأما إبراهيم بن بشار الرمادي، فهو صدوق له أوهام خاصة في حديثه عن ابن عيينة، ومنهم من مدحه فيه، لملازمته له، ينظر التفصيل في (ترجمته) من «تهذيب الكمال».

---

(١) لأنه لا يدلس إلا عن ثقة.

(٢) انظر ترجمته في: (ثبت أسماء الشيوخ) برقم (١٤).

(٣) كذا في مطبوعه! وهو تحريف (محمد) فليصوّب.

ولم ينفرد به عن ابن عيينة، تابعه عليه: عبد الله بن هاشم عند النهرواني في «الجليس الصالح» (٣/ ٢١٠).

ولفظ الحديث المذكور في هذا الخبر: «**كان النبي ﷺ لا يُبيِّت مالاً ولا يقيله**»، هذا لفظ ابن الأعرابي.

ولفظ الخطيب من طريقه: «**كان النبي ﷺ إذا جاءه مال لم يبيّته ولم يقيّله**».

أخرجه أبو عبيد (٦١٧) وعنه ابن زنجويه (٣ ـ الملحق) كلاهما في «الأموال»، والبيهقي (٦/ ٣٥٧)، من طريق حجاج، وعبد الرزاق (٧٢٨٦)، ومن طريقه البيهقي (٦/ ٣٥٧) كلاهما عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد قال: «**كان رسول الله ﷺ لا يبيت مالاً ولا يقيله**».

قال أبو عبيد شارحاً معناه: «إن جاءه غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه، وإن جاءه عشية لم يبيت حتى يقسمه»، ولم يسق الخبر الذي عند المصنف.

قال البيهقي: «هذا مرسل».

قلت: نعم، هو كذلك لأن الحسن بن محمد لم يدرك النبي ﷺ[1].

وأما ما أورده المصنف برقم (٩٣) من تدليس ابن عيينة وتصريحه أخيراً بأنه سمعه من أحمد، فأسند نحوه ابن معين. ونقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٠ ـ ط. الفاروق).

وسبب سؤال ابن معين وتدقيقه في سماع ابن عيينة عن الزهري قد أفصح عنه في «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» رقم (٤)، قال: «وأيّ شيء كان سفيان؟! إنما كان غُليِّماً أيام الزهري»! وبنحوه فيه رقم (٣٧٢) ولذا قال أحمد في «العلل» (١/ ٣٧٠): «مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري». وقال الجوزجاني عن ابن عيينة:

---

(١) إلا أن الحديث صحيح له شاهد من حديث عوف بن مالك، خرّجته بتفصيل في تعليقي على كل من «الحنائيات» (٦٥)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٦٥ و٦/ ٨٦)، و«الإنجاد في أبواب الجهاد» (٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠).

«كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام[1] تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة»، أفاده ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٦٧٤ ـ ط المنار).

وقال النهرواني في «الجليس الصالح» (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١) على إثره:

«وهذا مما دلّسه سفيان بن عيينة، وقد ذكرنا في بعض ما تقدم[2] من مجالسنا هذه بعض ما وقع إلينا فيه من الأخبار تدليس، وذكرنا أنّ خبر المدلّس مقبولٌ غيرُ مردودٍ إذا كان عدلاً، ولم يكن في ما يخبر به ما يوجب توهينه، وأنّ الشافعيَّ[3] ومَنْ وافقه كانوا لا يرون خبرَ المدلس حجةً إلا أن يقول حدثنا أو أخبرنا أو سمعت»، ثم أسند إلى ابن عيينة قوله: «نخطئ ونصحّف، وندلِّس ولا نكذب».

وأما الخبر رقم (٩٤)، وقوله: «وقد ثبت مثل هذا...»، وسرد أسماء جماعة فهو عند الحاكم[4] في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٤٢)، وساق الحاكم فيه (ص٣٤٣/رقم ٢٥١) تدليس هشيم، فقال: «وفيما حدّثونا أن جماعة من أصحاب هشيم...» وذكره.

ونقله عن الحاكم أيضاً: الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٢٧٣)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٨)، وابن حجر في «التهذيب» (١/ ٥٥)، و«طبقات المدلسين» (٤٧/رقم ١١١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٢٠)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٧٦).

---

(١) يريد الزهري.

(٢) يريد كلامه على تدليس شعبة، وقد شط فيه قلمه، كما تراه فيما يأتي (ص٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٣) قال في كتابه «الرسالة» (ص٣٧٩): «ومن عرفناه دلّس مرة، فقد أبان لنا عورته في روايته وليس تلك العورة بالكذب، فنردّ بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت».

قلت: الصواب أننا لا نقبل ممن قلّ تدليسه، أو دلّس مرة، ما دلّس فيه فحسب، وسائر روايته على القبول، وسيأتي بيانه قريباً.

(٤) وزاد: «وشباك» وجعله بين يزيد وأبي إسحاق، وهو الضبّي.

والتدليس الذي ذكره هشيم في هذا الخبر يُسمَّى (تدليس العطف)، وهو: أن يصرِّح بالتحديث في شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك المرويَّ عنه، سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد، وبهذا قيده ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦١٧) أم لا.

وبلا شك أنّ هذا النوع من التدليس، إن اشتركا في شيخ واحد فهو خفيف، وهنالك نوع آخر من التدليس نحو هذا النوع يسمّى (تدليس القطع) وهو أشد مما كان يفعله هشيم، ومثاله ما أفاده ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٢٤ ـ ط. دار الكتب العلمية) في ترجمة (عمر بن عبيد الطّنافسي) أنه كان يقول: ثنا ثم يسكت، وينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وهذا الذي فعله ابن عيينة فيما ذكره عنه علي بن خشرم وأحمد في الخبرين المتقدمين عند المصنف برقمي (٩١، ٩٣).

وهذا النوع في جُلِّ صُوره على هذا النحو، يقتصر فيه الراوي على إسقاط أداة الرواية أصلاً، مقتصراً على اسم شيخه، ويفعله أهلُ الحديث كثيراً، ويمكن تقسيمه بالنظر إلى ما أورده ابن عدي إلى قسمين: إسقاط الأداة، والنوع الثاني: إضمار إسقاط الشيخ[1] فيه، وهو شر من النوع الأول، إذ يصرح فيه بالتحديث، فيوعر الطريق، ولا يعرفه إلا من يسبر ويستقرئ ويعرض المرويات على الميزان، ولا يقدر عليه إلا الحفاظ والجهابذة.

وأما الخبر الأخير من هذين الجنسين[2]، وهو في جزئنا برقم (٩٥) وفيه كتابة وكيع إلى هشيم، فقد أسنده المصنف من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل في «العلل» (٢/ ٢٦١)، وأسند الترمذي في «العلل» (٢/ ٩٦٦) ـ وعنه ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٢ ـ ط. الفاروق) ـ إلى ابن المبارك، قال: قلت لهشيم: ما لك تدلّس؟ وقد سمعتَ كثيراً! قال: كبيراك يدلّسان: الأعمش والثوري، وأسنده ابن عدي (٢/ ٦٤٢) من طريق ابن المبارك أيضاً.

---

(١) ويكون قد سمع من شيخ هذا الشيخ ولكنه لم يسمع هذا الحديث بعينه.

(٢) تذكَّر أن المصنف قسم المدلِّسين إلى ستة أجناس، وقمنا بشرح كل نوعين على حدة.

وهنالك ضوابط جمليّة بشأن تدليس هشيم والأعمش[1] يجمل بالحديثي أن يلمّ بها، مثل:

١ ـ قال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: كم سمع هشيم من جابر الجعفي؟ قال: حديثين. قلت: فالباقي؟ قال: مدلَّسة»، كذا في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٥٥).

٢ ـ العمدة في معرفة سماع هشيم وعدمه: على جماعة على رأسهم الإمام أحمد، وقد نقل عنه ابنه عبد الله في «العلل» أمثلة من ذلك، انظر منه ـ على سبيل المثال ـ (٢/ ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٤)، وكذا فعل أبو داود السجستاني في «مسائل أحمد» (ص٣٨٨ ـ ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤٨٨).

وقال أحمد في «العلل» (ص٥١ ـ رواية المروذي): «كان يدلس تدليساً وحشاً، وربما جاء بالحرف[2] الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله». قلت: وكان يقطع الكلام ليدلس، قال ابن معين في «تاريخه» (٢/ ٦٢١): «سمعت هشيماً يحدث يوماً فقال: حدثنا علي بن زيد، ثم ذكر أنه لم يسمعه من علي بن زيد، فتنحنح، ثم قال: سووا الطريق، ثم قال: علي بن زيد»، فصوّب خطأه المتعمد سابقاً، يوضحه: ما قاله أحمد في «العلل» (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) رقم (٢١٥٢): «كان هشيم يقول: حدثنا وأخبرنا، ثم ذكر أنه لم يسمع، فصاح يا صَبَّاح قل لهم: يوسّعون الطريق، حتى يمر الصبي والمرأة، ثم قال: فلان عن يونس، وفلان عن مغيرة».

وربما حرك شفتيه فقط ولم يُسْمِع أحداً بالواسطة، أو أسمع القريبين منه:

---

(١) ستأتي بعض الضوابط عن أستاذ وكيع الآخر (سفيان الثوري) عند شرح فقرة رقم (٩٦).

(٢) انظر مثالاً عليه في: «مسند أحمد» (٤/ ١١٦)، وقارنه بما في «العلل» (٢/ ٢٦٨) رقم (٢٢١٣)، و«تاريخ ابن معين» (١/ ٢٣٠).

قال أحمد في «العلل» (١/ ٣٧٦): «أخبرني أبو الأحوص محمد بن حيان أن هشيماً حدثهم عن ابن شبرمة ثم حرك شفتيه، فقال عمن حدثه، ثم قال: عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس هذا الحديث، قال أحمد: ابن شبرمة لم يسمع من عبد الله بن شداد شيئاً».

٣ ـ من الأمثلة التي وقع فيها تدليس كل من هشيم وشيخه الأعمش في إسناد واحد: أثر ابن مسعود: **«كنا لا نتوضأ في الموطي»**.

قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٢٥٢): «حدثني أبي حدثنا هشيم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله...» به. قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش، ولا الأعمش سمعه من أبي وائل»[(١)].

وممن اعتنى بكشف تدليسات هشيم: سعيد بن منصور أيضاً. حتى قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٨٧) عنه: «هو أضبط الناس لألفاظ هشيم. وهو الذي ميّز للناس ما كان هشيم يدلس به من غيره».

وكان ابن الطباع (محمد بن عيسى) كذلك من أعلم الناس به، ولذا كان ابن مهدي والقطان يسألانه عن حديث هشيم كما تراه في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٣) للبخاري.

٤ ـ سمع الأعمش من سعيد بن جبير أربعة أحاديث، قاله ابن المديني[(٢)]، وجزم ابن معين في «تايخ الدوري» (٣/ ٣٢٧) بأنها خمسة، وزاد:

٥ ـ «إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»[(٣)].

٦ ـ لم يسمع الأعمش من أبي السَّفر إلا حديثاً واحداً، قاله الدوري في «تاريخه» (٣/ ٣٩٨) عن ابن معين.

---

(١) ينظر في تعيين الواسطة: «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٢٥)، «جامع التحصيل» (١٣٦). وانظر: أمثلة وقع فيها تدليس هشيم في «السنن الكبرى» للنسائي (٣/ ٢٣٣).

(٢) انظر: «جامع التحصيل» (١٣٦)، «تحفة التحصيل» (١٨٦).

(٣) قال أبو حاتم: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس» انظر: «العلل» (٢/ ٢١٠) لابنه، و«العلل» لأحمد (١/ ٢٥٥). وينظر: «الضعفاء الكبير» (٣/ ٢٣٩)، و«جامع العلوم والحكم» (٣٧٩)، «فتح الباري» (١١/ ٢٣٣).

٧ ـ علقت الجناية في أحاديث ظاهرها الصحة، ولكن في متونها نكارة بعنعنة الأعمش، فعل ذلك غير واحد من المحدثين، مثل:

البزار، فإنه قال في «البحر الزخار» عن حديث أبي سعيد، وفيه قول امرأة صفوان بن المعطل لرسول الله ﷺ عن زوجها: «يضربني إذا صليت، ويفطّرني إذا صمت، ولا يصلّي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»[1]. قال البزار: «هذا الحديث كلامه منكر، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة، فدلّسه، فصار ظاهر سنده الصحة، وليس للحديث عندي أصل»، نقله ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٤٦٢) وتعقبه بتصريح الأعمش بالسماع، ووجود أصل للحديث عن غيره، وصححه في «الإصابة» في ترجمة (صفوان)، وسبقه ابن القيم في «تهذيب السنن» (٣/ ٣٣٦)، وأقرهما شيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٧/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢) رقم (٢١٢٢).

وعلقت الجناية بنكارة وردت في قصة عبد الله بن عمرو لما لحق ذاك الرجل الذي قال فيه النبي ﷺ: «**يطلع عليكم الآن من هذا الفَجِّ رجل من أهل الجنة..**»، وقال له: «إنني لاحيتُ أبي فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك..»، وفحص في هذه الثلاث عمله، فلم يجده على كبير عبادة، إلا أنه لا يجد في نفسه على أحد من المسلمين غشاً، وعلقت هذه الجناية بعنعنة الزهري على الرغم من روايته لهذه القصة عن أنس، وهو ممن «كان يدلس في النادر» كما في «الميزان» (٤/ ٤٠)، ولا خلاف في سماعه من أنس ـ بل هو أثبت أصحابه، كما قال أبو حاتم ـ ومع هذا فقد علقت الجناية بعنعنته مع ضميمة قوله عن القصة نفسها في بعض الأحايين: «حدثني من لا أتّهم عن أنس»، وبيّنتُ ذلك بما لا مزيد عليه في كتابي «قصص لا تثبت» (٨/ ٤٧ ـ ٧٤)، فالأمر ليس خاصاً بالأعمش.

٨ ـ رواية شعبة عن الأعمش[2] محمولة على الاتصال، ولو كانت بالعنعنة، وسيأتي بيان ذلك قريباً.

---

(١) انظره في «سنن أبي داود» (٢٤٥٩)، و«مسند أحمد» (٣/ ٨٠، ٨٤ ـ ٨٥)، و«سنن الدارمي» (٢/ ١٢)، و«صحيح ابن حبان» (٩٥٦)، و«مستدرك الحاكم» (١/ ٤٣٦)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٣٠٣).

(٢) وكذا عن قتادة وأبي إسحاق السبيعي.

وحكم الجنس الأول ممن لا يدلِّس إلا عن ثقة أنه يُقبل تدليسه[1]، وأما الجنس الثاني فيستفصل فيه، فإن صرح بالتحديث فيما دلّس فيه قُبل، وإلا فلا[2].

ومما ينبغي التركيز عليه بهذا الصدد: أن الحفاظ للحديث[3] لا يخفى عليهم تدليس المدلِّسين، ولذا فهم يعاملون أصحاب هذين الجنسين أنهم يضبطون عنهم ما دلّسوه، ويردّونه، وما لم يدلّسوه يقبلونه، ووقع ذلك كثيراً في «الصحيحين»، فكم من رواية فيهما للسفيانين بالعنعنة، وكذا للأعمش وقتادة وأبي إسحاق السبيعي!.

وإياك أن تظن أن المصنف تناقض لما مثّل بتدليس ابن عيينة في الضرب الأول والضرب الخامس، وبتدليس الثوري في الضربين الثالث والرابع، فالعبرة بالرواية لا الراوي، والكلام في إدراج الأسماء وتوزيعها على الأجناس[4] بالغالب والكثرة.

ومما ينبغي أن يحذر منه في هذا المقام: إطلاق القول بردّ رواية هذا الضرب من الرواة حتى يصرحوا بالتحديث[5]، بل لا بد من تقييده بما علم أنّهم دلّسوا فيه.

قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٣٧):

«وحديث سفيان[6] وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلّس يقوم مقام الحجة».

---

(١) نصّ عل ذلك الأساطين، انظر: «التمهيد» (١/ ٢٨)، «الكفاية» (٣٦٢)، «نكت ابن حجر على ابن الصلاح» (٢/ ٦٢٤).

(٢) قال ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٥٠): «وأما المدلسون الذين هم ثقات عدول، فإنا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا بما بيّنوا السماع فيما رووا، مثل: الثوري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمة المتقنين وأهل الورع في الدين، لأنا متى قبلنا خبر مدلس؛ دلس هذا الخبر عن ضعيف، اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة، فمتى كان كذلك، قبلت روايته، وإن لم يتبيّن السماع».

(٣) تأمل قولة المصنف الآتية في فقرة (١١٩): «وهذا كلّه يخفى إلا على الحافظ للحديث، الجامع للطرق».

(٤) المراد: الأجناس الستة، التي حشر فيها المصنف ـ تبعاً للحاكم ـ المدلّسين.

(٥) أوهمت عبارة الشافعي في «الرسالة» (ص٣٧٩) بذلك، وسبق أن نقلناها.

(٦) يريد: الثوري.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت علي ابن المديني عن الرجل يدلِّس: أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: «إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول حدثنا». أسنده عنه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٣٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٧ ـ ١٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص٣٦٢).

فتأمل قوله: «الغالب عليه»، فليس كل من دلس ترد روايته، نقل ابن رجب عن أهل الحديث قولهم: «إذا غلب عليه التدليس لم يقبل منه حديثه حتى يقول: حدثنا، وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه»، وقال: «واعتبروا كثرة التدليس في حقّ من يدلّس عن غير الثقات»[1].

وهذا الذي قرره مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٣٣) لما قال: «إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشُهر به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقّدون ذلك منه، كي تنزاح عنهم علة الحديث».

وهذا البحث قد يشكل، وهذا التفقّد يحتاج إلى نَفَسٍ وكثرة جمع مع ملكة، وقد يشتبه الأمر في بعض الأحايين على الجهابذة الكبار، قال أبو داود في «سؤالاته» (ص١٩٩) لأحمد: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتجُّ به فيما لم يقل فيه: سمعت؟ قال: لا أدري. فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي: أنك تحتجّ به».

فقوله: «لا أدري» من ورعه ودقّته، وسبب قولته: أن الرواة جميعاً لا يعاملون معاملة واحدة، فأراد السائل أن ينتزع من الإمام أحمد قاعدة مطّردة في ذلك، فيأّسه الإمام أحمد من ذلك، وكان أسير ألفاظه[2]، ولا يمكن أن يكون جوابه كذلك لو سمّى له بعض الرواة، بدليل أنه لما سمّي له الأعمش فأجاب بلفظ دقيق، لا يقوله إلا خبير بشأنه، مطلع على رواياته، فاحص لها، عارض إياها على سائر ما ورد في بابتها.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٣).

(٢) من قواعد الفتوى: المفتي أسير المستفتي.

فقوله: «لا أدري» يؤكد ما ذكرناه أنفاً أن رواية المدلس إذا عنعن قد تُقبل، وقد لا تُقبل، وهي مردودة فيما ظهر بالقرائن والشواهد أنه دلس فيها، فهي ليست مردودة بمرّة، وعلى هذا تحمل عنعنات المدلِّسين في «الصحيحين»، فإنْ قامت الأدلة على تدليسهم فيها، فتعامل حسب ما يظهر. فمن الخطأ إطلاق القول فيها بالقبول، وهذا ما يفهم من صنيع المحققين كالدارقطني وابن عمار الشهيد وغيرهما، ولكن بلا شك أن النقد فيه عسر، و(يضيّق هذا) ولا يتسع، ويكاد لا يسلم ـ بنصب موازين الحُكم السليمة ـ إلا أقل من القليل، وجلُّ السالم قادح في الطريق، لا في أصل الصّحّة، فافهم.

قال أبو عمرو الداني:

[٩٦] والضرب الثالث: قومٌ يدلِّسُون عن أقوامٍ مجهولينَ، لا يُدْرى مَنْ هم، ولا من أين هم.

فمنهم سفيانُ الثَّوري، يروي عن أبي هَمَّام السَّكُوني، وأبي مِسكين، وأبي خالد الطَّائي، وغيرِهم من المجهولين ممن لم يوقف[١] حذَّاق المحدِّثين على أسمائهم، غير أبي همَّام، فيقال: اسمه[٢] الوليد بن قيس، والله أعلم.

ومنهم أيضاً: شعبة بن الحجَّاج، يحدِّث أيضاً عن جماعةٍ من المجهولين، وكذلك بقيَّة بن الوليد يحدِّثُ عن جماعةٍ لا يوقف على أسمائهم[٣] ولا عدالتهم، حتى قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا حدث بقية عن المشهورين فروايته مقبولة، وإذا حدث عن المجهولين فغير مقبولة.

[٩٧] والضرب الرابع: قوم يدلِّسون أحاديثَ رووها عن المجروحين، فَغَيَّروا أسماءَهم[٤] وكُناهم لئلا يُعرفوا[٥] [ق/١٣/أ].

[٩٨] قال علي ابن المديني: كلُّ ما في كتاب ابنِ جُريج: أُخْبِرتُ عن داود بن الحصين، وأُخْبِرتُ عن صالح مولى التَّوْأَمة، فهو عن إبراهيم[٦] بن أبي يحيى.

---

(١) كذا في الأصل! وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم: «ممن لم يقف على أساميهم».

(٢) في «المعرفة» للحاكم بدل «فيقال اسمه»: «فإنه»، وفيه بدل «والله أعلم»: «إن شاء الله»، وسمى الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (٢/١٢٨) رقم (٦٤٠٧) أبا همام: الوليد بن قيس السكوني، وقال: «عن الضحاك بن قيس، وعنه الثوري وزهير». قلت: وهو من رجال «الكمال».

(٣) كذا في الأصل! وفي «المعرفة»: «أنسابهم» وعبارة الحاكم: «وكذلك شعبة بن الحجاج، حدّث عن جماعة من المجهولين، فأما بقيّة بن الوليد فحدَّث عن خلق من خلق الله لا يُوقف على أنسابهم ولا عدالتهم».

(٤) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٤٥): «أساميهم».

(٥) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٤٥): «كي لا يُعرفوا».

(٦) كذا في الأصل! وصوابه «فهو من كتب إبراهيم...» كذا في «المعرفة» (ص٣٤٥).

[٩٩] حدثنا عبد الرحمٰن بن عثمان الزاهد، قال قاسم بن أصبغ، قال أحمد بن زهير، قال: وسمعت يحيى بن مَعين يقول: حُدِّثتُ: **من مات مريضاً مات شهيداً**. رواه حجاج، عن ابن جُريج، عن إبراهيم بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، وإنما كان يكني ابن جريج فيقول: ابن عطاء، وإنما هو إبراهيم بن أبي يحيى.

[١٠٠] حدثنا خلف بن حمدان المالكي، حدثنا عثمان بن محمد، حدثنا أحمد بن شيبان، حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[١]، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ مَاتَ مَريضاً ماتَ شهيداً، ووقي فتّاني القبر، وغُدِيَ وَرِيحَ عليه برِزْقِهِ مِنَ الجَنَّةِ**».

[١٠١] أخبرنا عبد الوهاب ابن منير قال: حدَّثنا أحمد بن محمد، حدّثنا عبّاس الدُّوري، حدثنا يحيى بن مَعين قال: إبراهيم بن أبي يحيى كذّاب[٢]، كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء، يكني عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، كان رافضيّاً قَدَريّاً، ليسَ بثقة.

[١٠٢] أخبرنا عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد المعدِّل، حدثنا عُمر بن محمد بن سليمان العطار، حدثنا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم القُرَشيُّ، حدثنا أبو زرعة الرازي حدثنا [ق/١٣/ب] ابن نمير، حدثنا أبو خالد الأحمر قال: سمعت الكلبي يقول: قال لي عطية: قد كنَّيتُك بأبي سَعيدٍ، فإذا قلتُ: حدَّثنا أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ.

[١٠٣] قال أبو عمرو: وقد كان الثَّوري يحدث عن إبراهيم بن هَرَاسَة

---

(١) رسمها في الأصل «داود»! وهو خطأ، صوابها المثبت.

(٢) كذا في الأصل! وعند الحاكم في «المعرفة»: «لا يُكتب حديثه» وكذا في «تاريخ الدوري» (٢/ ١٣) أو رقم (٣٨٥) وفيه: «كان جهمياً رافضياً». وفيه أيضاً برقم (٧٢١): «كان كذّاباً، وكان رافضياً» وبرقم (٦٥٧): «وكان رافضياً قدرياً»، وهذا يدلل أن المصنف أبا عمرو المقرئ وقع له هذا الكتاب، ونقل منه، ولم يعبأ بلفظ الحاكم، وقد سقنا لفظه في الشرح، والله الموفّق والهادي.

فيقول: حدَّثنا [أبو][1] إسحاق.

[١٠٤] قال سُلَيمان الشَّاذَكونيُّ: مَنْ أراد التَّدَين بالحديثِ فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قَتَادة، إلَّا ما قالا: سَمِعْنَاه[2].

الشرح:

قال أبو عبيدة: هذان الجنسان من التدليس ينبغي للحديثي أن ينتبه لهما، وأن يدقّق عليهما، وبهما تعلّ الأحاديث بعد التفقُّد والتأكّد.

أما تدليس سفيان الثوري، فيعرف بأمارة تكنيته لأسماء من يروي عنهم، قال الحاكم في «سؤالات السِّجزي» (٨٨ ـ ٨٩):

«مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدّثين، إذا روى عنهم، مثل: بحر السّقاء، يقول: حدثنا أبو الفضل، والصَّلْت بن دينار، يقول: حدثنا أبو شعيب، والكلبي يقول: حدثنا أبو النضر، وسليمان بن أرقم، يقول: حدثنا أبو معاذ».

قال أبو عبيدة: هذا ضابط جملي كليّ، ولا يلزم في جميع تدليسِه ذلك، فقد دلَّس ـ مثلاً ـ في اليمن عن عاصم، عن أبي رَزِين، عن ابن عباس في المرأة ترتدّ، قال: تستحيا، كما تراه في «سنن الدارقطني» رقم (٣/ ٢٠١ ـ بتحقيقي)، و«الكامل» لابن عدي (٧/ ٥)، ولكن لسفيان في تدليسه: (نَقْدٌ) و(ذَوقٌ).

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٦٩): «سفيان بن سعيد الحجة الثبت، متفق عليه، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، **ولكن له نقد وذوق**[3]، ولا عبرة

---

(١) سقطت من الأصل، ونقل المصنف هذه الفقرة والتي تليها من «معرفة علوم الحديث» (ص٣٤٦) بالحرف، وأثبت ما بين المعقوفتين منه.

(٢) انظر ما ذكرناه سابقاً عن تدليس قتادة والأعمش.

(٣) من أقبح التحريف الذي وقفتُ عليه في مطبوع «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» (ص١١٣ ـ ط. مؤسسة الرسالة): «... عن وكيع قال: لا يحل تدليس الثوري فكيف يحل تدليس الحديث!»، وصوابه: «الثوب» بدل «الثوري»، وهي على =

لقول من قال: يدلّس ويكتب عن الكذابين»، وهذا أحسن وأدق من قوله في «السير» (٧/ ٢٤٢):

«كان يدلّس في روايته، وربما دلّس عن الضعفاء، وكان سفيان بن عيينة مدلِّساً، لكن ما عُرف له تدليسٌ عن ضعيف».

والأجود من ذلك كله ما أسنده عنه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٨٠٢) وغيره قال:

«إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أحمل الحديث عن رجلٍ اتّخذه ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أستطيع جرحه ولا أستطيع أن أتّخذه ديناً، وأحمل الحديث عن رجل لا أعبأ بحديثه، أُحبُّ معرفته».

وفسر أبو حاتم الرازي رواية سفيان عن الكذابين، بقوله: «كان لا يقصد الرواية عنهم، ويحكي حكاية تعجباً، فيعلّقه من حضره، ويجعلونه رواية عنه». كذا في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٠) في ترجمة (محمد بن السائب الكلبي)، فلا يبعد عندي أن يكون تدليسه عنهم من هذا الباب، والله الهادي والموفّق للصواب.

ومن عدم الدقة تمثيل السمعاني في «قواطع الأدلة» (١/ ٣٤٨ ـ ط دار الكتب العلمية) على «تغيير الأسامي بالكنى، والكنى بالأسامي لئلا يعرفوا»[1] بسفيان، وعبارته عقبه:

«وقد فعله سفيان الثوري، وليس هذا مما يوجب القدح في الحديث.

وأفادنا قوله: «وليس هذا مما يوجب القدح في الحديث» أن تدليس هذا الضرب ـ وهو الثالث ـ غير قادح، وحكاه الشيرازي في «اللمع»[2]، وفرّق ابن الصَّباغ في «العُدّة» بين من يفعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة: غير نفسه عند الناس، وإنما أراد أن يغيّر اسمه، ليقبلوا خبره، فلا يقبل خبره، وبين مَنْ

= الجادة في «الكفاية» للخطيب (٣٥٦ ـ ٣٥٧) و«أدب الحديث» لعبد الغني بن سعيد الأزدي، أفاده الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٨٣).

(١) هذا صنيع بقية بن الوليد، كما سيأتي عنه.

(٢) انظره (٢/ ٦٣٣ ـ مع «شرحه») للشيرازي أيضاً.

كان يعتقد هو فيه الثقة، فقد غلط في ذلك، لجواز أنْ يَعرف غيرُه مِنْ جَرْحِه ما لا يعرفه هو، فإن كان لصغر سنّه؛ فيكون ذلك رواية عن مجهول، لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه»[1].

وقوله: «فإن كان لصغر سنّه، فيكون ذلك رواية عن مجهول» «فيه نظر، لأنه لا يصير بذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وجرحهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلَّسُ عنده مجهولاً، وتلك أنزل مراتب المحدّث». قاله ابن حجر[2].

وأما شعبة، فقد ذكر المصنف عنه ـ تبعاً للحاكم[3] ـ أنه يحدث عن جماعة من المجهولين، يريد: أنه يدلس عن شيوخه الثقات بإسقاط هؤلاء المجهولين، وأفصح عن ذلك علي ابن المديني لما قال: «إن شعبة وجدوا عليه غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً»[4].

وقد شدد على شعبة وتحامل وشغَّب شديداً أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت٣٩٠هـ) في كتابه «الجليس الصالح» في (المجلس الثالث والخمسين) منه (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨) لمَّا قال:

«والتدليس في الحديث كثير، والمدلِّسون من أهله كثير، وكذلك الإرسال وكان شعبةُ ينكر التدليس، ويقول فيه ما يتجاوز الحدّ مع كثرة روايته عن المدلِّسين، وشاهدت من كان مدلِّساً من أعْلَام أهل العلم المحدّثين كالأعمشِ وسُفيان الثَّوْريّ وسُفيان بن عُيَيْنة وهشيم بن بشير وغيرهم، والمدلِّس من هؤلاء ليس بكذّاب في روايته، ولا مجروح في عدالته، ولا مغموصٍ في

---

(١) «نكت الزركشي» (٢/ ٩٩)، «نكت ابن حجر» (٢/ ٦٢٦).

(٢) في «نكته على ابن الصلاح» (٢/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧).

(٣) عبارة المصنف في (الضرب الثالث) منقولة من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٤٤).

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٣٦٩) لابن رجب.

أمانته، وأعلام الفقهاء محتجُّون في الدين بنقله، وكان الشافعي لا يرى ما يرويه المدلِّسُ حُجّة، إلا أن يقول في روايته: حدَّثنا أو أخبرنا أو سمعت، وقد وجدناه لشعبة مع سُوء قوله في التدليس في عدة أحاديث رواها، وجمعنا ذلك في موضع هو أوْلَى به، قال القاضي: وفي ظاهر هذه الحكاية عن شعبة أنه قد انتهك من حُرْمة هذا الرجل ما هو حِمىً مَحْظور، وإلى الله تصير الأمور، وفي ما يصلح إثباتُ مثله في هذا الكتاب، من الأخبار المدلَّسة وأحوال المدلِّسين ما يتسع، فلعلنا نأتي منه بجملة فيما نستقبل إن شاء الله». انتهى كلامه بحروفه.

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات:

الأولى: قوله: «وفي ظاهر هذه الحكاية عن شعبة أنه قد انتهك من حُرمة هذا الرجل، ما هو حمىً محظور» يريد ما ذكره قبل هذا مسنداً، قال: حدثنا محمد بن مخلد بن حفص العطار[1]، حدثنا أبو يحيى محمد بن سعيد بن غالب العطار سنة ست وخمسين ومئتين قال: سمعتُ نصر بن حماد قال: كنا على باب شعبة نتذاكر، فقلت: حدثنا إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله ﷺ، فجئتُ وحوله أصحابه، قال: فسمعته يقول: «**من توضأ فأحسن الوضوء وصلّى ركعتين، واستغفر الله تعالى غَفر الله تعالى له**»، قلت: بخ بخ، فحدثني رجلٌ من خلفي فإذا عمر، فقال: الذي قال قبلُ أحسن، قلت: ما قال؟ قال: «**من شهد أن لا إلٰه إلّا الله وأن محمداً رسول الله قيل له: ادخل من أيّ أبواب الجنة شئت**»، قال: فخرج شعبة فلطمني ثم رجع فدخل من ناحية الباب ثم خرج، فقال: ما له بعدُ يَبكي؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه، قال شعبة: انظر ما يحدِّثُ عن إسرائيل، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبيّ ﷺ؟ قلت لأبي إسحاق: من حدّثك؟

---

(١) ليس هو في «جزء فيه من فوائد أبي عبد الله بن محمد بن مخلد بن حفص العطار» تحقيق الأخ صلاح الشَّلّاحي.

قال: حدثني عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ، قلت: سمع عبد الله بن عطاء، عن عقبة، فغضب، ومِسْعر بن كِدَام حاضر، فقال مِسْعَر: أغَضِب الشيخُ؟ قلت: يصحّحن هذا الحديث أو لأرْمِيَنَّ بحديثه، فقال لي مِسْعر: عبد الله بن عطاء بمكة. قال شعبة: فرحلت إلى مكة لم أُرِدِ الحج أردتُ الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدّثني، قال شعبة: فلقيتُ مالكاً، فقال: سعدٌ بالمدينة لم يَحُجَّ العام، قال شعبة: فرحلتُ إلى المدينة فلقيتُ سعد بن إبراهيم، فقال: الحديث من عندكم زياد بن مخراق، قلت: إيش هذا الحديث؟ بينما هو كوفيٌّ إذ صار مكيّاً، إذ صار مدنيّاً، إذ صار بَصْريّاً، قال شعبة: فرحلتُ إلى البصرة فلقيتُ زياد بن مخراق فسألته، فقال: ليس هذا الحديث مما تبغي، قلت: حدّثني به، قال: لا تُرْدْه، قلت: حدثني، فقال: حدثني شهرُ بن حَوْشَب، عن أبي ريحانة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ فلما ذكر شهراً، قلت: دَمِّرْ على هذا الحديث، لو صَحَّ لي هذا الحديث عن رسول الله ﷺ لكان أحبَّ إليّ من أهلي ومالي والناس أجمعين.

وقد حدثنا أبي رضي الله عنه، عن العباس بن الفضل البغدادي، عن محمد بن سعيد، وساق القصة على اختلاف ألفاظها مع تقارب معانيها وفي آخر الحديث أعني حديث أبي، عن العباس بن الفضل، قال محمد بن سعيد: قدم علينا مغني بن معاذ، فذكرت له هذا الحديث، فقلت له: عندكم أصل؟ قال: نعم، حدثني بشر بن المفضل، عن شعبة، كهذه القصة، وزاد فيها حرفاً هو، قال محمد بن سعيد: لم أحفظه.

فقال المعافى ـ عفا الله عنه ـ ما قال في حق شعبة بناءً على تشدده في التدليس، وقد سبقت أقوال شعبة الدالة على ذلك[1].

الثانية: أخشى أن تكون القصة التي ساقها عن شعبة ورحلته إلى مكة فالمدينة فالبصرة متتبعاً إسنادَ الحديث مكذوبة، وأخشى من محمد بن سعيد أن يكون المصلوب الكذاب! وليحرر.

---

(١) انظر: فقرة رقم (٨٦) في هذا «الجزء» مع شرحنا لها، والله الموفِّق.

وشعبة بصري، وفي القصّة قوله: «فرحلت إلى البصرة»! وفيه ما فيه!.

الثالثة: قوله عن تدليس شعبة: «وجمعنا ذلك في موضع هو أولى به» ليته دلّنا عليه، وقد مررت بكتابه جميعاً، إلى آخر مجلس منه: (المجلس المئة) وبه (تمام) المجالس، فلم أظفر بجمعه الذي أحال إليه، وها هم مترجمو شعبة، ومن اعتنى بأخبار المدلِّسين فصنيعهم جميعاً يدلل على عدم دقة كلام النهرواني رحمه الله تعالى.

الرابعة: يعجبني صنيع الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥) فإنه قال متعقباً كلام النهرواني السابق:

«ولا يخفى ما فيه من التحامل، وسيتبيَّن أنه إنما كان يروي عن المدلِّس إذا صرح له بالتحديث، وإلا تركه، وهذا غير قادح، وأما نسبته إياه إلى التدليس، فإن ثبت؛ فليس هو من التدليس المذموم».

وفصَّل ابن حجر في «نكته» (٢/ ٦٢٩ ـ ٦٣٠) في رد دعوى النهرواني، وأنبأ صنيعه عن دقة وتحرٍّ وتحرير وتدقيق، فقال رحمه الله تعالى:

«وما زلت متعجباً من هذه الحكاية شديد التلفت إلى الوقوف على ذلك، ولا أزداد إلا استغراباً لها واستبعاداً، إلى أن رأيت في «فوائد أبي عمرو بن أبي عبيد الله بن منده» وذلك فيما قرأت على أم الحسن بنت المنجا، عن عيسى بن عبد الرحمٰن بن مغالى، قال: قرئ على كريمة بنت عبد الوهاب ونحن نسمع عن أبي الخير الباغيان، أنا أبو عمرو بن أبي عبيد الله بن منده، ثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب إملاء، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن موسى بن إسحاق، ثنا أحمد بن محمد بن الأصفر، ثنا النفيلي، ثنا مسكين بن بكير، ثنا شعبة، قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدي عند رؤية البيت فقال: قال أبو قزعة: حدثني مهاجر المكي أنه سأل جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟ فقال: قد كنا مع رسول الله ﷺ فهل فعلنا ذلك؟.

قال الأصفر: ألقيته على أحمد بن حنبل فاستعادني، فأعدته عليه فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس.

حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة، عن أبي قزعة بأربعة أحاديث هذا أحدها - يعني ليس فيه عمرو بن دينار -».

قلت: هذا الذي قاله أحمد على سبيل الظن، وإلا فلا يلزم من مجرد هذا أن يكون شعبة دلَّس في هذا الحديث، لجواز أن يكون سمعه من أبي قزعة بعد أن حدثه عمرو عنه، ثم وجدته في «السنن» لأبي داود عن يحيى بن معين، عن غندر، عن شعبة قال: سمعت أبا قزعة[1].. فذكره. فثبت أنه ما دلسه. **والظاهر: الذي زعم المعافى أَنَّ جمعه كله من هذا القبيل، وإلا فشعبة من أشد الناس تنفيراً عنه.**

وأما كونه: كان يروي عن المدلسين، فالمعروف عنه أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه، فقد روينا من طريق يحيى القطان عنه أنه كان يقول:

«كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعتُ وحدَّثنا حفظتُه، وإذا قال: عن فلان تركته، رويناه في «المعرفة»[2] للبيهقي وفيها عن شعبة أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة».

قال: «وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها».

فتسوية شعبة ببقيّة في التدليس ليس من الإنصاف ولا السّويّة، وتصرف أبي عمرو الداني في عبارة الحاكم[3] أوهمت التشابه بينهما في هذه القضيّة، وليس هذا من السُّبُل المرضيّة، فالفرق بين تدليسيهما من الأمور الواضحة الجليّة[4]. حتى قال ابن المبارك في صنيع (بقية) وتدليسه:

---

(١) برقم (١٨٧٠)، وهو عند النسائي (٥/ ١٦٧)، والترمذي (٨٥٥).

(٢) (١/ ٦٥).

(٣) أشرنا إليها في التعليق على فقرة (٩٦).

(٤) لم يخرج البخاري في «صحيحه» شيئاً لبقية، وخرّج له مسلم في «صحيحه» حديثاً واحداً برقم (١٤٢٩) متابعة، بينما أخرج الشيخان في «صحيحهما» لشعبة وأكثر عنه =

«أعياني بقية، كان يُسمِّي الكنى، ويُكني الأسماء[1]، قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي، فإذا هو عبد القدوس»، وقال أيضاً: «كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر»[2]، وكان أبو مسهر يقول:

«احذر حديث بقية، وكن منه على تقيّة، فإنها غير نقيّة»[3].

وأشدّ ما ينبغي أن يحذر إذا كنى، حتى قال ابن معين: «إذا لم يُسمِّ بقية الرجل الذي يروي عنه وكنّاه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً»[4].

ومقولة أحمد التي نقلها المصنِّف بواسطة الحاكم عن أحمد: «إذا حدث بقية عن المشهورين فروايته مقبولة، وإذا حدّث عن المجهولين فغير محفوظة» مشهورة في ترجمته، ولكني ظفرتُ له بمقالة يظهر منها تراجعه لما قاله هنا، قال:

«توهمت أنّ بقية لا يحدّث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدّث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي»، نقلها ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٠)، وقال على إثرها موضحاً أنه أُتي من قبل التدليس:

«لم يَسْبُرْه أبو عبد الله[5]، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رُويت عنه عن أقوام ثقَات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يُسْقِط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتَتَبَّعْتُ

= جداً وتدليس بقية لا ذوق فيه ولا نقد، بخلاف شعبة إن صح عنه! قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤) عن بقية: «يذكر بحفظ إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمِّي المعروف بالكنية باسمه» فشتان بين الاثنين.

(١) قال وكيع: «مَنْ كنّى من يعرف بالاسم، أو سمّى من يعرف بالكنية، فقد جهل العلم»، أسنده الخطيب في «الكفاية» رقم (١١٨٣) بسند ليِّن.

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ١٢٤، ١٢٦)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، «تهذيب الكمال» (٤/ ١٩٧)، «الميزان» (١/ ٣٣٨).

(٥) يريد: الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

حديثه، وكتبت النُّسخَ على الوجه، وتتبعت ما لم أَجِدْ بِعُلُوّ من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلِّساً، سمع من عُبَيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل: المجاشع بن عَمْرو، والسَّري بن عبد الحميد وعمر بن موسى المِثَيمي وأشباههم، وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال: مالك عن نافع ـ كذا ـ فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق».

وهذا الكلام في بقية هو الوسط، الذي لا وكس فيه ولا شطط.

وهذا الضرب من المدلِّسين ليسوا سواء من حيث الحكم على مروياتهم، فالسند الذي فيه عنعنة شعبة وسفيان ليس كالسند الذي فيه بقية، وتكنية شعبة للرواة ليست كتكنية سفيان، وشعبة وسفيان في منزلة وحال تختلف تماماً عن منزلة بقية، نعم، الحكم على من يندرج عليه وصف من يدلِّس عن مجهولين، ولا يدرى من هم، ولا من أين هم: رد مروياتهم ولا كرامة، حتى يثبت عدم التدليس، بل في كلام ابن حبان عن بقية ما يدلل على أنه كان يسوِّي[1] ولذا قال الذهبي في «منظومته» في المدلسين:

ولـيـد مـسـلـم حـكـى بـقـيـةْ ... فـي حـذف واهٍ خَـلَّـةٌ دنـيَّـةْ

---

(١) مشى شيخنا الألباني في «الصحيحة» غير حديث له بمجرد تصريحه بالسماع من شيخه، دون التصريح فيمن فوقه في سائر الإسناد، انظر منها ـ على سبيل المثال ـ الأرقام: (٣٥٣، ٣٧٣، ٤٤٦، ٤٨٩، ١٦٩١، ١٧٧٢، ١٩٣٤، ٢٢٢٤)، وهكذا فعل في غير كتاب من كتبه، إلا أنه صرح في «الإرواء» (٣/ ٨٩) أنه «يدلس تدليس التسوية»، وكذا في «الضعيفة» (١/ ٣٥١) و(٢/ ١١) و(٣/ ٤٥) و(٤/ ٧٤) مع تنصيصه على أن تدليس التسوية لا بد فيه من التحديث على آخر الإسناد، قال: «إلا إذا كان الراوي مشهوراً بالرواية عن شيخه». انظر: «الصحيحة» (٦/ق ١/ ١٢٨).

قال ابن القطان: «رمي بقية باستباحة التدليس بإسقاط الضعفاء، وهو مفسد لعدالته إن صح ذلك عنه»[1]. وتعقبه الذهبي بقوله في «الميزان» (١/ ٣٣٩):

«نعم، والله صحَّ هذا عنه أنه يفعله، وصحّ عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعةٍ كبارٍ فِعْلُه، وهذه بليَّةٌ منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم، وما جرّبوا على ذلك الشخص الذي يُسقطون ذِكْرَه بالتدليس، أنه تعمَّد الكذب، هذا أمثل ما يُعتذر به عنهم».

وقد أحسن وأجاد مُغلطاي في كتابه «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٢٢/أ) في الاعتذار عن صنيع المدلسين، ووسّع الباب، وحسّن الظن لما نقل عن شيخه القشيري[2] قوله:

«إنّ فائدة التدليس امتحان الأذهان في استخراج التّدليسات، وإلقاء ذلك إلى مَنْ يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال»[3]. قال:

«ووراء ذلك مفسدة أُخرى يراعيها أرباب الصَّلاح، وهو ما في التدليس من التّزيُّن، وقد تنبّه لذلك ياقوتة العلماء المعافى بن عمران».

وأُتحِفُ القراء بمثالين على (تدليس الشيوخ) فيهما (امتحان الأذهان) وقعا لابن حجر وتلميذه السخاوي.

قال ابن حجر: «كان بعض أصحابنا ينظر إلى كتاب «العلم» لأبي بكر بن

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٦٨).

(٢) هو ابن سيد الناس، وظفرتُ بكلامه في كتابه «الاقتراح» (٢١٤ ـ ٢١٥) وذكره مغلطاي متعقباً ابن الصلاح لما قال عن التدليس: «هو قسمان»، فقال: «وقال الحاكم: التدليس أقسام ستة...» وساقها، ثم ذكر عقبها كلام شيخه القشيري. وانظر عن تعقب هذا التعقب آخر شرحنا لهذا الجزء (ص٤٩٠).

(٣) قال ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٢٧): «بلغنا أن كثيراً من الأئمة الحفاظ امتحنوا طلبتهم المهرة بمثل ذلك، فشهد لهم بالحفظ لمّا يسرعوا بالجواب عن ذلك»، وساق كلام القشيري بطوله، وفي أوله كلام مُتَعَقَّب تَعَمَّدَ مغلطاي فحذفه، وقارن بـ «نكت الزركشي» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩).

أبي عاصم، فوقع في أثنائه: حدثنا الشافعي، حدثنا ابن عيينة، فذكر حديثاً، فقال: لعله سقط منه شيء، ثم التفت إليّ فقال: ما تقول؟ فقلت: الإسناد متصل، وليس الشافعي هذا محمد بن إدريس الإمام، بل هو ابن عمه: إبراهيم بن محمد بن العباس، ثم استدللت على ذلك بأن ابن أبي عاصم معروف بالرواية عنه، وأخرجت من الكتاب المذكور روايته عنه وقد سماه، ولقد كان ظن الشيخ في السقوط قوياً، لأن مولد ابن أبي عاصم بعد وفاة الإمام الشافعي بمدة»[1].

وقال السخاوي: «مر في «صحيح ابن حبان» وأنا بين يدي شيخنا قوله: «ثنا أبو العباس الدمشقي» فقال: من هذا؟ فبادرته ـ مع أنه لم يقصدني بذلك ـ وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا، فأعجبه الجواب دون المبادرة لتفويتها غرضاً له»[2].

وأما **الضرب الرابع**، فهو لون من ألوان (تدليس الأسماء) أو (تدليس الشيوخ) وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه، بما لا يعرف، ويدخل في ذلك ما إذا لم يسقط شيخه وإنما أسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث، وهذا النوع من التدلس قبيح، وصانعه قد تجاوز الحدَّ الذي رخص فيه مَنْ رخّص من العلماء.

مثاله: تدليس ابن جريج، وذمّه العلماء، وحرَّصوا على اجتنابه.

قال الحاكم في «سؤالاته للدارقطني» رقم (٢٦٥):

«سئل عن تدليس ابن جريج؟ فقال: يُتجنَّب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل: إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عُبيدة، وغيرهما»[3].

وتدليس ابن جريج مشهور، ويحذر من رواياته ما جاء فيها: قال، أو أُخبرت، أو عن، قال الإمام أحمد بن حنبل:

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/٦٢٧). (٢) «فتح المغيث» (١/٣٦٦).

(٣) تتمة كلامه: «فأما ابن عيينة، فإنه يدلس عن الثقات».

«إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخبرت، جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت، فحسبك به».

والذي ذكره المصنف عن علي ابن المديني في فقرة (٩٨) أسنده الحاكم في «المعرفة» (٣٤٥/ رقم ٢٥٤) عنه؛ لكنه قال: «... فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى» وزاد ابن المديني: عن شيخه يحيى بن سعيد.

فائدة مهمة: في «العلل»[١] للترمذي عنه قال: «سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول أخبرني، فقال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه إليه».

فكان ابن جريج يتوسع في المناولة والإجازة، ويلحقها بالسماع، يقول الذهبي في «السير» (٦/ ٣٣١) في هذا:

«وكان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة، ويتوسّع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولا سيّما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعد، شَكْلٌ ولا نَقْطٌ».

فابن جريج فيما أسند المصنف عنه يقول: «أُخبرت عن داود بن الحصين» وهو من كتاب إبراهيم[٢] بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبي إسحاق المدني، المتروك، وهذه كعلة روايته عن الزهري. قال أبو زرعة ـ كما في «علل ابن أبي حاتم» (١/ ٤١٩) ـ: «ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى [و]عن[٣] صفوان بن سليم غير شيء».

ومما ينبغي ذكره هنا أن قوله «أُخبرت» ليس من التدليس، إذ يظهر في هذه الصِّيغة الانقطاع وعدم السماع، ولكن تقصّده إخفاء الضعيف هو الذي

---

(١) (٢/ ٧٥٣).

(٢) وليس «عن إبراهيم» كما أثبتها ناسخ الأصل.

(٣) في الأصل: «عن» والصواب «وعن»، وانظر ما سننقله عن الإمام أحمد قريباً له، ومثله ما قال فيه: أخبرت عن عثيم بن كثير، قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٢): «الذي قاله ابن جريج في الإسناد: (أخبرت عن عثيم) إنما حدثه به إبراهيم بن أبي يحيى».

جعل الحاكم ـ وتبعه المصنف ـ يمثّل به، والأسوأ منه إسقاط الراوي عنه هذه الصيغة «أُخْبِرت» وهو ممن سمع من بعض من ذكره بعد قوله «أُخبرت»، فيقع التدليس وتسوية السند، وهذا ـ كما قلنا ـ أشد أنواع التدليس، وكاد أن يقع هذا لبعض من سمع كتاب «الجامع» لابن جريج.

قال عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» (٢/ ٥٥١) رقم (٣٦١٠): قال أبي: رأيت سُنَيداً عند حجاج بن محمد وهو يَسمعُ منه كتاب «الجامع» ـ يعني: لابن جُريج ـ فكان في الكتاب ابنُ جريج قال: أخبِرتُ عن يحيى بن سَعيد، وأُخبِرتُ عن الزُّهْري، وأُخبِرتُ عن صَفْوانَ بن سُلَيم، فجعل سُنيد يقول لحجَّاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سُليم، فكان يقول له: هكذا! ولم يَحمَده أبي فيما رآه يصنع بحَجّاج وذَمَّه على ذلك.

قال أبي: «وبعض هذه الأحاديث التي كان يُرسِلُها ابنُ جريج أحاديث موضوعة. كان ابنُ جُريج لا يُبالي مِن أين يأخذه؟! يعني قوله: أُخبرت وحُدِّثت عن فلان».

فانظر إلى قولة أحمد: «كان يرسلها ابن جُريج»[1].

فالتدليس الخفي الواقع في حديث ابن جريج من ناحية عملية تطبيقية من الرواة عنه، لا منه، كحديث: (دعاء حفظ القرآن)[2]، فقد رواه سليمان بن عبد الرحمٰن الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ابن جريج، عن عطاء وعكرمة، عن ابن عباس بطوله.

---

(١) هكذا كان يفعل في غير كتاب وصحيفة، قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٤٢): «وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير، كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير فدلس عنه». فالتدليس يظهر عند نسخ ما كان يرسله في منسوخاته، ومثله رواياته عن الزهري، وكان ابن جريج يقول: ما سمعت من الزهري شيئاً إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبته، وأجازه لي. انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٧).

وانظر أمثلة أخرى من (تدليس الكتب): «الكامل» (١/ ٢٨٩) لابن عدي، «الجعديات» (٣٤٧٤ ـ ط رفعت).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٧)، والطبراني (١٢٠٣٦)، والحاكم (١/ ٣١٦) وغيرهم.

قال الذهبي عنه: «وقد حيّرني - والله - جودة إسناده».

وحرّر ذهبيُّ العصر العلّامة المعلّمي اليماني علته بقوله[1]:

«فلعلَّ ابن جريج إنما رواه عن رجل عن عطاء وعكرمة، فأسقط الوليد الرجل وجعله عن عطاء وعكرمة فتكون البلية من ذاك الرجل، ثم نقل عن «التهذيب» قول يعقوب بن سفيان عن سليمان الدمشقي: كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحوّل فإن وقع فيه شيء فمن النقل».

قال المعلمي: «يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عن التحويل فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به، وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه: «ثنا الوليد، ثنا ابن جريج»، وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني فتركب هذا الخبر على ذاك السند، وكأن هذا إنما اتفق له أخيراً فلم يسمع الحفاظ الأثبات، كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم منه ذاك الجزء، ولو سمعه أحدهم لنبهه ليراجع الأصل».

ولا يعني ذلك أن ابن جريج ليس بمدلّس، لا وإنما وقع التدليس في حديثه بالجملة كثيراً، وهو متفاوت عن بعض من سمع منه، فمثلاً تدليسه عن نافع قليل بالنسبة إلى مسموعاته، أفاده الحافظ ابن حجر في مواطن من «الفتح» (٣/ ٤١٢، ٤/ ٤٠٩، ٥/ ٥٢، ١٠/ ٣٦٤) إلا أنه[2] كثير الإفصاح عن الواسطة، ولذا قال عنه بعض[3] عارفي خبره وحال تدليسه: «وابن جريج يدلس في أحاديث، ولا يخفى ذلك على الحفاظ».

وترى الكشف عن تدليسه في: «سنن أبي داود» (٤٣٩١)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٧٤٦٢)، و«الإرشاد» (١/ ٣٥٢) للخليلي، و«العلل» لابن

---

(١) في تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص٤٣).

(٢) كما في المواطن المذكورة من «فتح الباري».

(٣) هو الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٥٢).

أبي حاتم (١/ ٤٥٠، ٢/ ١٩٥)، و«صحيح ابن خزيمة» (٤/ ٤٠)، و«العلل» (٨/ ٢٠١) للدارقطني.

وتدليس ابن جُريج وَعْرٌ، وعِللُ الأحاديث التي يدلِّس فيها متعددة الأنحاء، مختلفة الضروب، وأسانيدها مروية على ألوان، ولذا تكثر فيها الأقاويل، وتُعلَّق الجناية عند عنعنته على الاحتمال.

ومن التدليس الظاهر الذي يقع له: تغيير اسم شيخه الواهي (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي) إلى (إبراهيم بن أبي عطاء) عند روايته لحديث: «**من مات مريضاً، مات شهيداً**».

نصّص على ذلك ابن معين في رواية أحمد بن زهير عنه، أسند ذلك المصنّف برقم (٩٩)، وقال عباس الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٣٧٣) نحوه، ولفظه[١]:

«إبراهيم بن أبي يحيى لا يُكتب حديثه، كان جهمياً رافضياً، قلت ليحيى: يروي ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: حدّث عنه: «**من مات مريضاً مات شهيداً**»».

وأسنده عن عباسٍ جمعٌ، مثل: ابن عدي في «الكامل»[٢] (١/ ٢٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٧٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٦)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٤٥/ رقم ٢٥٥، وص٥٠٧/ رقم ٤٤٥)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٦٧)، و«الكفاية» (٢/ ٣٩٨) وسيأتي عند المصنف برقم (١٠١)، وانظر تعليقنا عليه في الهامش.

وأما حديث: «**من مات مريضاً مات شهيداً....**».

فالذي يفهم من سياق المصنف له برقمي (٩٩، ١٠٠) أنه روي عن ابن جريج على وجهين:

---

(١) فيما نقله عن الحاكم في الموطن الأول، سُقناه لكثرة نقل المصنف عنه.

(٢) تحرف «عباس» في مطبوعه في هذا الموطن إلى «عياش»!.

الأول: عنه عن إبراهيم بن أبي عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة.

والآخر: عنه عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن أبي هريرة، بإسقاط (موسى بن وردان). والمتوسّع في تخريج الحديث، المتتبّع طرقه، المفتّش عن مصادره؛ يجد أن الخلاف أوسع فيه من ذلك، وأنّ ابن جريج كان يسمّيه بغير اسمه، وغيَّر اسمه على صُوَر شتّى يخفي ضعفه، فكان يقول فيه:

* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

هكذا رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج عنه عن موسى بن وَرْدان عن أبي هريرة رفعه، أخرجه ابن ماجه (١٦١٥)، وأبو يعلى في «المسند» (١١/ ٥) رقم (٦١٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٣، ٦/ ٢٣٤٦)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٦)، والحاكم في «المعرفة» (ص٥٠٦/ رقم ٤٤٤)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص١٣٩).

وهكذا رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عنه عند ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٣).

* إبراهيم بن محمد.

هكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عنه عن موسى به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٦٢) رقم (٥٢٦٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٤/ ٧٧) وهكذا رواه الحسن بن زياد اللؤلؤي عن ابن جريج، عند ابن عدي (١/ ٢٢٣).

وقال القداح مرة أخرى كما عند ابن عدي:

* إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

وهكذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج، كما عند: ابن ماجه (١٦١٥)، وابن عدي (١/ ٢٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٢٦).

* إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم.

هكذا رواه سعيد بن سالم مرة ثالثة ومخلد عن ابن جريج به، كما عند ابن عدي (١/ ٢٢٢).

* إبراهيم بن أبي عاصم.

هكذا رواه يحيى بن المتوكل وقال: أظنه عن ابن جريج، كما عند ابن عدي (١/ ٢٢٢).

فهذه ألوان[١] من رواية ابن جريج، وتدليسه اسم شيخه المتّهم بالكذب، قال ابن عدي:

«وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان، ويقول: إبراهيم بن أبي عطاء، هكذا يسمّيه، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلّسه».

وللحديث طرق أُخرى، لا صلة لابن جريج بها، ضربنا عنها صفحاً[٢].

ومما ينبغي أن يذكر بهذا الصدد أن الخطيب البغدادي أسند في «الموضح» (٢/ ٣٦٧)، و«الكفاية» (١١٨٢) من طريق ابن أبي سكينة الحلبي قال: سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يقول: حكم الله بيني وبين مالك بن أنس، هو سمّاني قدرياً، وأما ابن جريج فإني حدّثتُه: «**من مات مرابطاً مات شهيداً**» فحدّث عني: «من مات مريضاً مات شهيداً»، ونسبني إلى جدّي من قبل أُمّي: إبراهيم بن أبي عطاء».

وأما ما ورد برقم (١٠٢) من تدليس عطية العوفي في اسم شيخه محمد بن السائب الكلبي، وكان يكنيه أبا سعيد إيهاماً واشتباهاً بأبي سعيد الخدري، فقد قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧٦) في ترجمة (عطية بن سعد العوفي الكوفي):

---

(١) قال الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٣٩٩): «ويقال إن ابن جريج روى عنه أيضاً فقال: ثنا أبو ذئب». وسمّاه الواقدي وغيره على ألوانٍ أُخر، انظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٦٨ ـ ٣٧١).

(٢) استوعبتُها ـ ولله الحمد والمنة ـ في تعليقي على «التعقبات على الموضوعات» رقم (١٠٣). وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٤٦٦١).

«سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يُجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: مَنْ حدّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحلّ الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب». قلت ذلك، لأن الكلبي ـ محمد بن السَّائب ـ كذاب، قال الذهبي في ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٦٠ ـ ط. الغرب):

«وقد اتّهم بالأَخَوَين: الكذب والرَّفض».

وأما المقولة، فأسندها ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧٧) من طريق جعفر بن أبان يقول: ابن نمير به، دون قوله: «قال: قال رسول الله ﷺ». ونقلها عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩) رقم (١٣٠٦) عن أبيه قال: «بلغني أن عطية...» وذكرها، وزاد: «وكان هشيم يضعّف حديث عطية»، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٥٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٣)، والخطيب في «الكفاية» (٣٦٦)، و«الموضح» (٢/ ٣٥٥).

وأسند عبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبي أحمد الزبيري قال: سمعت سفيان الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كناني عطية أبا سعيد، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٠٧)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٥٩)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٧٧)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٥٥) ونقلها الذهبي في «الميزان» (٣/ ٨٠) عن أحمد. وقال: «قلت: يعني يوهم أنه الخدري».

وقال الخطيب في «الكفاية» (٣٦٦) عقبه: «قلت: الكلبي يكنى أبا النضر، وإنَّما غيَّر عطية كنيته؛ ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه».

قال أبو عبيدة: لا يقال في مثل هذا النوع من التدليس: هل صرح عطية بالسماع أم لا؟ لأن أحاديثه المدلَّسة قد سمعها من الكلبي، ولكنه كناه أبا

سعيد تدليساً، فالمميّز لما رواه عطية عن أبي سعيد الخدري يحتج بالثابت منها[1]، ويترك المنكر[2]، ومن لم يميّز لا يحل له الاحتجاج بها بحال.

وأما قول المصنف في فقرة رقم (١٠٣): «وقد كان الثوري يحدّث عن إبراهيم بن هراسة، فيقول: حدثنا [أبو] إسحاق» فهو مأخوذ من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٤٦) وزاد: «الشيباني»، وسبق في تخريج الحديث الوارد في فقرة (٨٣) أن إبراهيم بن هَرَاسة[3] الشيباني الكوفي هو الذي يروي عن سفيان الثوري، وله انفرادات عنه، وقال البخاري: تركوه، وتكلم فيه أبو عُبيد وغيره[4].

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٣) رقم (١٠٥١): «إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي، متروك الحديث». قال:

«كان مروان الفزاري يقول: أبو إسحاق الشيباني، تكلم فيه أبو عبيد وغيره» ونقله عنه جماعات.

وتدليس مروان مشهور، ففي «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧):

«قال يحيى: كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسمّيه، يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح ويدع الكلبي، يوهمهم أنه أبو بكر آخر.

---

(١) صحَّحَ البخاري حديث عطية عن أبي سعيد رفعه: «**من لا يرحم الناس لا يرحمه الله**». وروي من مسند ابن عمر، وقال: «وحديث عطية عن أبي سعيد عندنا أصح». انظر: «العلل الكبير» (٢/ ٧٩٤ ـ ٧٩٥) رقم (٣٤١).

(٢) انظر: حديثاً منكراً دلسه عطية في «أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي» (٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٣) هَرَاسة، اسم أُمّه، واسم أبيه رجاء. انظر: «لسان الميزان» (١/ ٣٨٠).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٣٣)، «أحوال الرجال» (٨٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٤٧)، «الضعفاء الكبير» (١/ ٦٩)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٣)، «المجروحين» (١/ ١١١)، «الكامل في الضعفاء» (١/ ٢٤٣)، «الضعفاء» لابن الجوزي (١/ ٥٨)، «الميزان» (١/ ٧٢)، و«المغني» (١/ ٢٩).

وسألت يحيى عن حديث رواه مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد؟ فقال: هذا علي بن غراب».

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٠٣): ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: كيف كان مروان بن معاوية في الحديث؟ فقال: كان ثقة فيما يروي عمن يعرف، وذاك أنه كان يروي عن أقوام لا يُدْرى مَنْ هم، ويغيّر أسماءهم، وكان يحدّث عن محمد بن سعيد المصلوب، وكان يغيِّر اسمه، يقول: ثنا ابن قيس، لأنه لا يعرف.

قلت: وكان يغير اسم المصلوب على ألوان كثيرة، كما تراه في خبر عند العقيلي (٣/ ٧١ ـ ٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٧٤) وكان يغيّر اسم الحكم بن ظهير إلى الحكم بن أبي خالد، وترى ذلك موضحاً في «الموضح» (٢/ ٥٧)، و«الكفاية» رقم (١١٧٦) للخطيب، و«تاريخ دمشق» (٥٧/ ٣٥٥).

وممن كان يغيِّر اسم ابن هَرَاسة الهالك المتروك ويدلِّسه إلى أبي إسحاق الشيباني: علي بن الجعد.

أخرج ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٤٤) من طريق علي بن الجعد ثنا أبو إسحاق وساق حديث: «**إن كثرة الأكل شؤم**».

وقال عقبه: «وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هَرَاسة، كناه علي بن الجعد، لضعفه، ولئلا يعرف، وهذا الحديث بهذا الإسناد، لا أعلم يرويه غير إبراهيم بن هَرَاسة».

فهذان اثنان دلَّسا ابن هَرَاسة إلى أبي إسحاق الشَّيباني: ابن الجعد ومروان الفزاري، ولعل المراد (مروان) محرفة عن (سفيان)[1]، أما الثوري فهو يدلس في الكنى كما قدمناه[2]، ولكن ابن هراسة تلميذه، فهل كان يكنيه

---

(١) لكن يعكر عليه أن عبارة الحاكم: «الثوري»، ولينظر: هل هي قريبة من الفزاري؟!.

(٢) انظر (ص٤٠٦).

لصغر سنّه، ويذكره بكنيته؟، أمر محتمل، والجزم بتخطئة الحاكم[1] أمر عسر، ولا يبعد أن يدلسه عن فعل المذكورين بل لعلهما تعلماه منه وأخذاه عنه، وتبعاه فيه، والله أعلم.

وحكم هذا النوع من التدليس «في الجملة: إن كل من روى عن شيخ شيئاً سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر من أمره، فخفي ذلك على سامعه، لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسّامع، لكون الذي حدّث عنه في حاله، ثابت الجهالة، معدوم العدالة، ومن كان هذا صفته، فحديثه ساقط، والعمل به غير لازم»، قاله الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٤٠٢).

(١) أصالة، ويتبعه المصنف لأنه نقل عنه هذه الفقرة والتي تليها.

قال أبو عمرو الداني:

[١٠٥] **والضرب الخامس**: قوم يدلّسون عن قومٍ سَمِعوا منهم الكثيرَ، وربما فاتهم الشيء عنه[١]، فيدلِّسونه.

[١٠٦] قال علي ابن المديني: ربما كان سُفيان بن عُيينة إذا أراد أنْ[٢] يُدَلِّس يقول: عشرة عن زُبَيد، منهم: مَالك بن مِغْوَل، عن مُرَّة، عن عبد الله: **«إنَّ الله قسم بينكم أخلاقكم»**.

[١٠٧] قال علي: وكان زُهير وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحاق أنه كان يقول: ليس أبو عبيدة حدَّثنا ولكن عبد الرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن النبي ﷺ **في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة**.

[١٠٨] قال سليمان بن الشَّاذَكُونيّ: ما سمعتُ بتدليسٍ قطّ أعجب من هذا، ولا أخفى، قال: أبو عبيدة لم يحدِّثني ولكن عبد الرحمٰن[٣] عن فلانٍ عن فلانٍ، ولم يقل: حدَّثني، فجاز الحديثُ وسَارَ.

الشرح:

قال أبو عبيدة: هذا الضرب إنما يكون في رجل معروف بصحبة رجل، والسَّماع منه، مثل: ابن جريج عن عطاء، وعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، وهشام بن عروة عن أبيه، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدّث رجلاً غير مسمًّى، أو أسقطه.

---

(١) كذا في الأصل! وصوابه «عنهم» كما في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٠) للحاكم.

(٢) في الأصل «أنه»! وأثبته من «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٠).

(٣) في الأصل: «لم يحدثني فلان عن عبد الرحمن»! وهو خطأ، وصوابه المثبت كما عند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١)، وعنه على الجادة عند البيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٩٢) رقم (٣٧٥ ـ بتحقيقي)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٣٠) أسناده عن الحاكم.

وحكم هذا الضرب: ترك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره حتى يدرك عليه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع[1].

والمثال الذي ساقه أبو عمرو الداني أسنده الحاكم في «المعرفة» (٣٥٠) عن علي ابن المديني به.

والظاهر أن ابن عيينة كان يدلّسه ووقع له عن سفيان الثوري، ولم يعجبه رفعه إياه، فكان يحذفه بذكر عشرة عن زُبيد عن مُرة عن عبد الله بن مسعود قوله.

وممن ظفرتُ بروايته عن زُبيد غير مالك بن مِغْول[2]:

١ ـ سفيان الثوري، وعنه عبد الرحمٰن بن مهدي عند الحسين المروزي في «زوائد زهد ابن المبارك» (١١٣٤).

وكذلك رواه محمد بن كثير عن الثوري به موقوفاً، أفاده الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٧٠).

ورواه أحمد بن جناب عن عيسى بن يونس عن الثوري به ورفعه مطولاً، أخرجه من طريقه الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٣/ ٧٢٦ ـ ٧٢٧) رقم (٣٤٢)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٧١) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/ ٨٣٧) رقم (١٤٠١) ـ، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٣ ـ ٣٤)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٥) رقم (٢٩٣ ـ ط. الرشد) أو (ص٢٦٤/ رقم ٣٦٧ ـ ط. العبيكان)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٥).

ورفعه أيضاً سفيان بن عقبة أخو قبيصة عن الثوري به، أخرجه من طريقه البيهقي في «الشعب» (٦٠٧).

---

(١) استفدتُ هذا من كلام للحميدي. ساقه الخطيب في «الكفاية» (ص٣٧٤).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٥) من طريق مسلم بن إبراهيم، واللالكائي في «السنة» (١٦٩٧) من طريق سعيد بن يحيى عن أبيه كلاهما عن مالك بن مغول عن زُبيد به، موقوفاً.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣١٣). قلت: وممن أوقفه عن زُبَيد أيضاً: سفيان الثوري، واختصره جداً.

قال أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٦): «ورواه سفيان الثوري عن زبيد موقوفاً ومرفوعاً، ورفعه على الثوري: عيسى بن يونس وسفيان بن عيينة والقاسم بن الحكم».

٢ ـ حمزة الزّيّات.

أخرجه الحاكم (١/ ٣٤) وعنه البيهقي في «الشعب» (٦٠٧).

وممن اختلف عليه في الرفع والوقف:

٣ ـ محمد بن طلحة.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٩٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٥) من طرق عنه ووقفه.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٥٨) من طريق سلام بن سليمان المدائني عن محمد بن طلحة ورفعه.

وممن رواه عن زُبيد أيضاً؛ ولكن وقفه على ابن مسعود:

٤ ـ عبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي.

أخرجه البيهقي في «القضاء والقدر» (٢/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧) رقم (٢٩٤ ـ ط. الرشد) أو (٢٦٤/ رقم ٣٦٨ ـ ط. العبيكان).

وممن رواه: عن زُبيد؛ ولكنه رفعه:

٥ ـ ابنه عبد الرحمٰن[1].

ذكره الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٧٠)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦ ـ ط. الرشد أو ص٢٦٤ ـ ٢٦٥ ـ ط. العبيكان)، وفي الطبعتين على إثر رواية عيسى بن يونس عن الثوري: «وقد روي من وجه آخر عن عبد الرحمٰن بن زيد (!!) عن أبيه مرفوعاً».

---

(١) أفاد أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٦) أنه رواه مرفوعاً وموقوفاً.

كذا فيهما «ابن زيد»!! وصوابه «ابن زُبيد» وأبعد محقق طبعة الرشد النجعة لما عرّف بـ(عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب العدوي)، ويزيد هو ابن الخطاب، أخو عمر قديم الإسلام، فعرَّف بالتحريف، ولا علاقة لهما بهذا الحديث البتة، ولا السياق يدل عليه!.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٦) من طريق أبي همام ثنا أبي ثنا عبد الرحمٰن به رفعه، وقال: «ومرة وقفه». وممن رواه عن زُبيد، وأوقفه:

٦ ـ إسماعيل بن أبي خالد.

قال أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٦): «ورواه إسماعيل بن أبي خالد والمسعودي في آخرين عن زبيد مثله موقوفاً».

٧ ـ عبدُ الله بن زُبيد، أوقفه واختصره، كما في «العلل» للدارقطني (٥/ ٢٧١)».

هذا ما وقفت عليه من طرق عن زُبيد، وبلغت أكثر من نصف العشرة، فهم ثمانية[1] مع ابن مِغْول، والصواب فيه الوقف.

قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٧١): «والصحيح موقوف».

وقد رفعه أبان بن إسحاق عن الصباح بن محمد عن مرة الهمداني به، أخرجه أحمد (١/ ٣٨٧) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٦٦) ـ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣١٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣) رقم (٢٠٢٦) أو (٣٥٦٢ ـ زوائد الهيثمي)، والهيثم بن كليب الشاشي (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) رقم (٨٧٧)، والعدني في «مسنده» ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (١/ ٧٤) رقم (٥٥) ـ وفي كتابه «الإيمان» (ص١٢٧/ رقم ٦٤) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ـ ط. الفاروق) وقال: «هذا حديث حسن الألفاظ، ضعيف الإسناد» ـ، وابن أبي شيبة في «مسنده» ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٣٥٥) رقم (٧٠١٠) ـ

---

(١) بل تسعة بالنظر إلى من وقفه على الثوري، فلم يبق إلا واحد من (العشرة) الذين ذكرهم ابن عيينة.

وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص١٦٢ ـ ١٦٣/رقم ٤٢)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (١٦٠/رقم ٢٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٢٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ ٩ ـ ١٠) رقم (٢٠٣٠) وفي «معالم التنزيل» (٣/ ٣٣٠) من طرق عن أبان به.

قال البغوي: «تكلّموا في الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي من أهل الكوفة، وهو الذي يروي الحديث: «**استحيوا من الله حق الحياء...**» بهذا الإسناد».

قلت: نعم، إسناده ضعيف مرفوعاً، قال العقيلي عن الصباح: «في حديثه وهم، ويرفع الموقوف»، ولذا قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٠٦): «رَفَع حديثين هما من قول عبد الله».

قال أبو عبيدة: وفي لفظ أحمد: «**إن الله ﷻ يعطي الدنيا من يُحبُّ ومن لا يحبُّ، ولا يُعطي الدين إلا لمن أحبَّ، فمن أعطاه الدين فقد أحبَّه**».

وفيه: «**لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام، فيُنفق منه، فيُبارك له فيه، ولا يتصدّق به، فَيُقْبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كَان زاده إلى النار، إنّ الله ﷻ لا يمحو السّيّئ بالسَّيِّئ، ولكن يمحو السَّيِّئ بالحَسَن، إن الخبيثَ لا يمحو الخبيث**».

قال أبو نعيم: «هذه الزيادة لم يروها عن مرة إلا الصّبّاح، ولا عنه إلا أبان».

فهذا الحديث مع حديث: «**استحيوا من الله حق الحياء**» الصحيح أنهما من قول ابن مسعود وليسا بمرفوعين للنبي ﷺ.

قال البزار: «أبان كوفي، والصباح فليس بالمشهور، وإنما ذكرناه مع علّته، لأنا لم نحفظه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٧٤ ـ ٧٥): «هذا ضعيف، الصباح بن محمد أبو حازم البجلي الكوفي مجهول، قاله الذهبي في «طبقات رجال التهذيب»، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وقال العقيلي: في حديثه وهم، ويرفع الموقوف»، وهذا أدق من قوله فيه (٤/ ١٧٤) رقم (٣٦٣٧): «وحسنه بعضهم»!.

والشاهد من هذا كله: أن ابن عيينة لم يرتضِ رفعه من الثوري، فدلّسه عن مالك بن مغول عن زُبيد، وجوّده بالوقف، وهذا من **ذوقه ونقده**.

وأما قول عليٍّ ـ وهو ابن المدينيّ ـ المذكور في فقرة (١٠٧)، فنقله المصنف ـ كعادته ـ من الحاكم في «المعرفة» (ص٣٥٠ ـ ٣٥١) مع تعليق ابن الشّاذكوني عليه. وأخرجه عنه البيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٩٢) رقم (٣٧٥ ـ بتحقيقي)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٣٠) من طريق الحاكم.

وفي هذا تدليس عجيب[١] خفي من أبي إسحاق السَّبيعي، فهو صرح بأنَّ أبا عبيدة ـ وهو ابن عبد الله بن مسعود ـ لم يحدثه به ولكن عبد الرحمٰن ـ وهو ابن الأسود ـ عن أبيه بالخبر في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة، وهو حديث عبد الله بن مسعود قال: أتى النّبيُّ ﷺ الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، قال: فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذتُ روثة، فأتيتُ بها النبي ﷺ، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال ﷺ: «**هذا ركس**».

فدلَّس أبو إسحاق الخبر، فأوهم بقوله: «ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه» بأنه سمعه من عبد الرحمٰن، والأمر ليس كذلك! على زعم الشاذكوني!.

«قال: هذا الحديث مردود، لأنه مدلس، لأن السبيعي لم يصرح فيه بسماع، ولم يأت فيه بصيغة معتبرة، وما سمعت بتدليس أعجب من هذا ولا أخفى، فقال: أبو عبيدة لم يحدثني ولكن عبد الرحمن عن فلان، ولم يقل حدثني، فجاز الحديث وسار»[٢].

ولكن الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (١٥٦) قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله... وساقه.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (١/ ٣٩ ـ ٤٠)، والبيهقي في «الخلافيات» (رقم ٣٧٣ ـ بتحقيقي) من طريق أبي نعيم به.

---

(١) على حد عبارة الشاذكوني! لا ابن المديني، وانظر ما سيأتي.

(٢) «عمدة القاري» (٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

وقال البخاري: «وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمٰن بهذا».

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٥٨): «أراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحاق دلّس هذا الخبر، كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني، حيث قال: لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا». قال: «ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمٰن» ولم يقل ذكره لي».

ولم يذكر ابن حجر مَنْ وصله[١]، لا في «هدي الساري» (ص٢٤٨) ولا في «الفتح» (١/ ٢٥٨) ولا في «تغليق التعليق» (٢/ ١٠٢)!.

وقال الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢/ ١٨) عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق المصرح بتحديث أبي إسحاق وسماعه إياه من عبد الرحمٰن بن الأسود: «ليس بشيء».

ونقله عنه البيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٩٣) رقم (٣٧٦ ـ بتحقيقي)، وقال قبله: «وذكر إبراهيم بن يوسف سماعه لا يجعله متّصلاً».

وضعّفه ـ أي إبراهيم بن يوسف ـ جماعة، قال الجوزجاني: «ضعيف الحديث»[٢]، وقال النسائي[٣]: «ليس بالقوي»، وفي كتاب ابن الجارود: ليس بشيء. وقال ابن المديني: ليس كأقوى ما يكون. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه؟ فقال: ضعيف، وذكره أبو العرب والعقيلي وابن شاهين في جملة الضعفاء[٤].

ومما ينبغي التنبّه له: إن رواية إسرائيل ليست كرواية زهير!.

فقد أخرجه أحمد (١/ ٣٨٨، ٤٦٥)، والترمذي (١٧)، والطبراني في «الكبير» (٩٩٥٢)، والبيهقي في «الخلافيات» (٣٧٧) من طرق عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه به.

---

(١) ولا العيني في «العمدة» (٢/ ٣٠٢) كعادته في متابعته ابن حجر.

(٢) أحوال الرجال (ق٩)، وسقط من مطبوعه.

(٣) في «ضعفائه» (٢٨٣).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥١) والتعليق عليه.

ولا تتوهمن من عبارة ابن المديني في فقرة (١٠٦) أن رواية إسرائيل مثل رواية زهير كلاهما يرويه عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود به! فالأمر ـ كما تبيّن لك ـ ليس كذلك.

ومما يستفاد من كلام ابن المديني:

أولاً: إنه لم يقضِ فيه بشيء، فلو كان منقطعاً أو مدلّساً لبيّنه ولم يفعل.

ثانياً: لا يبعد أن يكون أبو إسحاق سمعه من أبي عبيدة، ولذا قول ابن المديني: «كان زهير وإسرائيل يقولان عن أبي إسحاق» مراده: أحدهما ـ وهو زهير ـ: عنه عن عبد الرحمٰن بن الأسود، والآخر ـ وهو إسرائيل ـ عنه عن أبي عبيدة، فقول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمٰن» يحتمل أن يكون نفياً لحديث أبي عبيدة، وإثباتاً لحديث عبد الرحمٰن، ويحتمل أن يكون إثباتاً لحديثه أيضاً، وأنه كان غالباً يحدثه به عن أبي عبيدة، فقال يوماً: ليس هو حدثني وحدي، ولكن عبد الرحمٰن أيضاً.

ثالثاً: وقع خلاف بين العلماء في أيّهما أرجح طريق إسرائيل أم زهير، مع اعترافهم بأن طريق إسرائيل ضعيفة للانقطاع الذي فيها: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وعلى هذا تكاد تجمع كلمة النقاد من المحدثين بخلاف ما ادَّعاه العيني في «عمدة القاري» (٢/ ٣٠٢)!!.

وقد رجَّح بعض الأئمَّة طريق إسرائيل، وحكم على الحديث بالضَّعف، ورجَّح بعض النقاد الطريق الأخرى، وحكم بصحَّة هذا الحديث، وهذا هو الظاهر، وإليك كلام الأئمَّة حوله:

○ قال الترمذي عقب حديث إسرائيل هذا:

«وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله نحو حديث إسرائيل.

وروى معمر وعمار بن زُريق عن أبي إسحاق عن علقمة[1] عن عبد الله.

---

(١) روى البخاري وابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٤٥ ـ ١٤٦)، والبيهقي (٨/ ٧٦) أن رجلاً قال لأبي إسحاق: إن شعبة يقول: إنك لم تسمع من علقمة، قال: صدق.

وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله.

وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.

وهذا حديث فيه اضطراب... قال: سألت عبد الله بن عبد الرحمٰن - يعني الدارمي -: أي الروايات في هذا الحديث عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء. وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا فلم يقض فيه بشيء، وكأنَّه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتابه «الجامع». قال: وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله؛ لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء. وتابعه على ذلك قيس بن الربيع. قال: وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأنَّ سماعه منه بأخرة». اهـ.

○ وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ رقم ٩٠):

«سمعت أبا زرعة يقول في حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله **أنَّ النَّبي ﷺ استنجى بحجرين وألقى الروثة**. فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.

والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل - يعني عن أبي إسحاق - عن أبي عبيدة، وإسرائيل أحفظهم». اهـ.

○ وقد ذكر الدارقطني الحديث في كتابه «التتبُّع» (ص٣٣٠ - ٣٣٤) فقال:

«وأخرج البخاري عن أبي نعيم عن زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله قال: «**أتيت النَّبي ﷺ بحجرين وروثة...**» الحديث.

قال: وقال إبراهيم بن يوسف: عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه بهذا.

قال: تابعهما أبو حماد الحنفي وأبو مريم عن أبي إسحاق.

وكذلك قال الحماني عن شريك.

وقيل: عن منجاب عن يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كذلك.

وقال يزيد بن عطاء: عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن الأسود عن أبيه وعلقمة.

وقال علي بن صالح، ومالك بن مغول، وابن جريج، وزكريا: من رواية سلمة بن رجاء عنه، ويوسف بن أبي إسحاق من رواية أبي جنادة عنه، وشريك من رواية منجاب عنه عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله.

وقال الثوري: وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله.

وقال حسن بن قتيبة: عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص.

وقال زكريا بن أبي زائدة: من رواية أبي كريب عن عبد الرحيم وإسحاق الأزرق وإسماعيل بن أبان عنه، ومن رواية سهل بن عثمان عن أبيه يحيى عنه عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن عبد الله.

وقيل: عن ابن عيينة عن أبي إسحاق كذلك.

وقال أبو سنان: عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن عبد الله.

وقال معمر، وشعبة، وورقاء، وسليمان بن قرم، وعمار بن رزيق، وإبراهيم بن الصائغ، وعبد الرحمٰن بن دينار، وأبو شيبة، ومحمد بن جابر، وصباح المزني، وروح بن مسافر، وشريك: من رواية إسحاق الأزرق عنه، وإسرائيل من رواية عباد بن ثابت وخالد العبدي عنه عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله.

عشرة أقاويل[1] عن أبي إسحاق.

أحسنها إسناداً الأوَّل: الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق والله أعلم». اهـ.

قلت: وما قاله الدارقطني هو الصواب إن شاء الله تعالى، وهنا ملاحظات على كلام الإمام الترمذي نلخصها فيما يلي:

• **الأولى**: قوله: «وهذا حديث فيه اضطراب»!.

قلت: نعم؛ فيه اختلاف في تعيين شيخ أبي إسحاق، على ما ذكر الدارقطني في كلامه السابق ـ وتفصيله بعزو كل طرق لمظانه يطول ـ ولكن الحديث لا يعلُّ بالاضطراب إن ترجَّحت لنا طريق من بين سائر الطرق، وقد أودع البخاري في «صحيحه» طريق زهير، وحكم الدارقطني بأنَّها أحسن الطرق، وتترجح هذه الطريق بأمرين:

ـ **الأوَّل**: أنَّها متصلة بخلاف طريق إسرائيل فهي منقطعة، والمتصل يقدَّم على المنقطع.

ـ **الآخر**: ظاهر سياق زهير يدلل على أنَّه قد وقف على طريق إسرائيل (أبي عبيدة عن أبيه)، ولكنَّه اختار الطريق التي ليس فيها انقطاع عن تعمُّد وتقصُّد.

قال ابن حجر في «هدي الساري» (٣٤٩): «فعدول أبي إسحاق عن التحديث بحديث أبي عبيدة ترجيح لحديث عبد الرحمن بن الأسود الذي رواه زهير بن معاوية».

• **الثانية**: قوله: «... لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع».

---

(١) ساق البيهقي (١/١٠٨) الخلاف فيه على أبي إسحاق، وعنون الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٧٣): (الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي في حديث عبد الله أن النبي ﷺ قال: «**ائتني بثلاثة أحجار...**») وأسهب في بيان طرقه. فانظره هناك، فلا يتسع المقام للتطويل، والله المستعان لا رب سواه، وانظر: «هدي الساري» (٣٤٨ ـ ٣٤٩) لابن حجر.

قلت: نعم، إسرائيل أحفظ وأثبت لحديث جدِّه من غيره، فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ «**عكاز جدِّه**»، كما قال الذهبي في «السير» (٧/ ٣٥٩).

ولكن قيس الذي تابع إسرائيل، قال فيه أبو حاتم: «محلُّه الصدق، وليس بقويّ، يكتب حديثه ولا يحتج به»!.

أمَّا زهير فقد تابعه غير واحد، وبعضهم أوثق من قيس هذا، وهذا **وجه ثالث** لترجيح رواية زهير على رواية إسرائيل، والله أعلم.

وممن تابع زهيراً:

- يوسف بن أبي إسحاق، كما عند البخاري معلَّقاً.
- أبو حماد الحنفي وأبو مريم، كما قال الدارقطني.
- شريك النخعي، كما عند الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٤) رقم (٩٩٥٤).
- زكريا بن أبي زائدة، كما عند الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٤ ـ ٧٥) رقم (٩٩٥٥)، من طريق ابنه يحيى عنه به. وخالفه عبد الرحيم بن سليمان فرواه عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود به ـ كما عند الطبراني في «الكبير» (رقم ٩٩٥٦) ـ.

فجعل شيخ أبي إسحاق «عبد الرحمن بن يزيد»!! ويحيى أوثق في أبيه منه، والله أعلم.

وقد تابع أبا إسحاق السَّبيعي على روايته عن عبد الرحمن بن الأسود: ليث بن أبي سُلَيم.

أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٥٩ ـ ٦٠) رقم (٤٠٥٣ ـ ط. شاكر): ثنا ابن فضيل، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ١١٤) رقم (٥١٨٤)، من طريق جرير، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٥) رقم (٩٩٥٨)، من طريق معاوية بن عمرو ثنا زائدة، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٥٥) رقم (٣١٨)، من طريق يحيى بن أبي بكير ثنا زائدة، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٥ ـ ٧٦) رقم (٩٩٥٦)، من طريق جعفر بن الحارث أربعتهم عن اللَّيث، عن عبد الرحمن بن

الأسود به. كرواية زهير[1] سواء بسواء.

واختلف فيه على زائدة، فرواه يحيى بن أبي بكير ومعاوية بن عمرو عنه عن ليث كرواية زهير.

وخالفهما حسين بن علي ـ وكان ثقة ثبتاً، ومن أروى النَّاس عن زائدة ـ فرواه عن زائدة، عن ليث، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله به. كما عند أبي يعلى في «المسند» (٩/ ١٨٣) رقم (٥٢٧٥).

والظاهر أنَّ هذا الاختلاف من ليث نفسه، فإنَّه سيء الحفظ، وإلّا فرواية الجماعة أولى وأحرى، والله أعلم.

والشاهد هنا: أنَّ جماعة رووه عن ابن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود، وهذا مرجِّح لصحَّة رواية زهير عن أبي إسحاق السَّبيعي.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٣٤٩): «وليث وإنْ كان ضعيفَ الحفظ، فإنَّه يعتبر به ويُستشهد، فيعرف أنَّ له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً».

• **الثالثة**: أمَّا ترجيح الترمذي رواية إسرائيل على رواية زهير، بقوله: «وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك، لأنَّ سماعه منه بأَخَرَة» فيردُّ عليه:

إنَّ سماع إسرائيل أيضاً كذلك.

قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه ـ كما في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٣٣١) و«تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٩) ـ: «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأَخرة».

إلّا أنَّه كان صاحب كتاب، ولذا حكم أحمد ـ كما في المصدرين السابقين ـ أنَّ روايته عن أبي إسحاق أثبت من رواية شريك وابنه يونس، وسماع شريك من أبي إسحاق قديم، كما في «الميزان» (٢/ ٢٧٣) بخلاف سماع يونس، فإنَّه كان بعد الاختلاط أيضاً، كما قال ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٧١٠).

---

(١) إياك أن يخطر في بالك، أو يسنح في خيالك أن يكون أبو إسحاق دلسه عن ليث!.

والذي أراه حقاً أنَّ سماع إسرائيل من أبي إسحاق كان قبل اختلاطه وبعده، بدليل ما قاله أبو زرعة الرازي في «تاريخ دمشق» (٤٦٩): «حدثني عبد الله بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو قال: جئتُ محمد بن سوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق، فقلتُ لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ. فقال: صلى بنا الشيخ البارحة فاختلط. قال: فدخلنا عليه، فسلمنا، وخرجنا».

ولا نعلم هذا الحديث بعينه هل رواه قبل اختلاط أبي إسحاق أم بعده، وهل كان في كتابه أم لا؟ فاستوى مع طريق زهير من هذه الجهة، وبقيت المرجحات الأخرى التي قدَّمناها آنفاً.

أمَّا ما أورده المصنِّف عن الشاذكوني من أنَّ أبا إسحاق دلَّس هذا الحديث، فيرد عليه جملة ملاحظات هي:

○ **الأولى**: الشاذكوني هذا ـ واسمه: سليمان بن داود ـ كان ضعيفاً، قال فيه البخاري: «هو أضعف عندي من كل ضعيف».

○ **الثانية**: لا دليل على قوله حتى يعتمد عليه، وإنَّما اتّكأ على لفظ مجمل يحتمل ما قاله، ويحتمل غيره و«الدليل إنْ تطرق إليه الاحتمال سقط من الاستدلال».

○ **الثالثة**: تابع زهيراً غير واحد، وصرَّحوا بسماع أبي إسحاق، وهذا ما وقع في رواية يوسف بن أبي إسحاق التي ذكرها البخاري عقب الحديث.

○ **الرابعة**: قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «نصب الراية» (١/ ٢١٦ ـ ٢١٧):

«وذكر البخاري لرواية إبراهيم بن يوسف لعضد رفع التدليس مما يقتضي أنَّه في حيز من ترجح به. ويؤيد ذلك أنَّ ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: يُكتب حديثه، وهو حسن الحديث»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٨). وانظر: «ثقات ابن حبان» (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥١)، «المدخل إلى الصحيح» (٢/ ١٠٨) للحاكم، «من تكلم فيه وهو موثق» للذهبي رقم (١١).

وما قال الإسماعيلي في «مستخرجه» بعد أن روى الحديث من طريق يحيى القطان عن زهير من أنَّ هذا مما لم يدلسه أبو إسحاق، قال: «لأنَّ يحيى القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماعٍ لشيخه».

وقال الحافظ:

«وكأنَّه عرف هذا الاستقراء من حال يحيى، والله أعلم».

○ **الخامسة**: بقي تخريج وبيان من رواه عن زهير:

أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤١٨): ثنا **يحيى بن آدم**، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٢٢)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ١١٤) رقم (٣١٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٦٣) رقم (٥١٢٧) من ثلاثة طرق عن **يحيى بن سعيد القطان**، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٢٢٩) رقم (٥٣٣٦)، من **طريق الحسن بن موسى**، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٤٤) رقم (٢٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٠٨ و٢/ ٤١٣) وفي «الخلافيات» (٣٧٣، ٣٧٤)، من طريق **أحمد بن يونس**، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٧٤) رقم (٩٩٥٣)، من طريق **عمرو بن مرزوق وعمرو بن خالد الحراني وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني** سبعتهم عن زهير به.

وخالف المذكورين جميعاً: أبو داود الطيالسي فأخرجه في «مسنده» (٢٨٧) قال: ثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة حدثني، ولكنه[1] عبد الرحمن بن الأسود، عن عبد الله بن مسعود. فأسقط ذكر (الأسود بن يزيد)، وتنبَّه لهذا راوي المسند عنه ـ وهو أبو بشر يونس بن حبيب ـ فقال: «أظنُّ غير أبي داود يقول: عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه».

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٢٧)، عن الطيالسي، ثنا زهير على الجادَّة، فلعلَّه تنبَّه لوهمه فيما بعد، والله أعلم.

---

(١) كذا، وصوابه «ولكن» ولم يضبطه الراوي عن أبي داود، كما سيأتي.

ولا بدّ هنا من لفت النظر إلى ما سبق أن ذكرناه عند شرحنا للضرب الثاني، من أن جملةً من الرواة لهم حالة مخصوصة في شيوخ لهم معروفين، ومنهم: يحيى بن سعيد القطان عن شيوخ له، منهم:

زهير بن معاوية، ولذا قال الإسماعيلي[1] ما قال، وقد عرف صنيعه هذا بالاستقراء.

قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص٢٤٩ ـ ٢٥٠) بعد كلام طويل عن رواية أبي إسحاق السبيعي وروايته لهذا الحديث على ألوان، ودقة البخاري في «صحيحه» في اختيار طريق زهير:

«تبيَّن بالتّنقيب والتتبُّع التام أنّ الصواب في الحكم له بالراجحيّة، فما ظنك بما يدّعيه من دون هؤلاء الحفّاظ النقّاد من العلل، هل يسوغ أن يُقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مُسلَّماً؟ كلا، والله، والله الموفّق».

وقد أحسن وأجاد الحاكم لما قال في «المعرفة» (٣٥١) عن أهل هذه المرتبة: «ومن هذه الطبقة جماعة من المحدّثين المتقدّمين والمتأخّرين فخرّج حديثهم في الصحيح، إلا أنّ المتبحِّر في هذا العلم يُميِّزُ بين ما سمعوه وما دَلَّسوه». ويمكن أن يجعل هذا مثالاً من تدليس أبي إسحاق على وجه فيه غموض وخفاء، فيقال: «كأنه لما فيه من إيهام سماع أبي عبيدة له من أبيه، لا سيما مع إدراكه له، مع أن الصحيح عدم سماعه منه»، وعليه فلا صلة له بسماع أبي إسحاق من عبد الرحمن بن الأسود أم لا، وعليه وجَّهه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ ط. المنهاج) ونقل عن ابن دقيق العيد تسميته بـ (خفي التدليس).

قال أبو عبيدة: صنيع ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (٥١٤) يجعلنا نقول إن السخاوي قد أبعد النجعة في توجيهه المذكور، وعبارة ابن دقيق العيد بعد سوقه قولة أبي إسحاق:

---

(١) فيما نقله عنه ابن حجر في كلامه المتقدم قريباً.

«فظاهره: أن المراد سماعُه من عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، لعدوله عن أبي عبيدة، فقيل: إنه تدليس، كما لو قال ابتداءً: عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، ولم يقل قبله: ليس أبو عبيدة ذكره». ولم يُنَبِّه محققُ «فتح المغيث» على توجيه السخاوي، وبُعْدِه، وهو خلاف ما عليه شيخه ابن حجر ومَن تقدمه، وأظنّه من تفرّداته!

قال أبو عمرو الدَّاني:

[١٠٩] والضرب السادس: قومٌ يَرْوون[١] عن شيوخٍ لم يَرَوهم قطّ، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: [قال][٢] فلان، فحُمِل ذلك عنهم على السَّماع، وليس عندهم [عنهم][٢] سماعٌ عالٍ ولا نازل.

[١١٠] أخبرني عبد الملك بن الحسن في الإجازة، حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا عبد الرحمٰن بن حمدان الجَلَّاب[٣] بهَمَذَان، حدثنا إبراهيم بن نصر، حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدَّثني صاحبٌ لي من أهل الرَّي [ق/ ١٤/أ] يقال له: أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق وكان[٤] يحدِّثنا عن إسحاق بن راشد، فَقَدِمَ علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: حدثنا الزهري، وأخبرنا[٥] الزهري، قال: فقلتُ له: أينَ لقيتَ ابن شهاب؟ قال: لم أَلْقَه، مررتُ ببيت المقدس فوجدتُ كتاباً له ثَمَّ.

[١١١] قال أبو عمرو: **ولنذكر من هذا الضَّرب جُمَلاً يعملُ عليها إذا ورد فيها شيءٌ:**

[١١٢] فمن ذلك أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا

---

(١) في الأصل: «يرون»! وعند الحاكم في «المعرفة» (٣٥١): «رووا».

(٢) سقطتا من الأصل، وأثبتها من «المعرفة» (٣٥١).

(٣) الجلاب: بجيم وليس بحاء كما في مطبوع «المعرفة» (٣٥٢/رقم ٢٦٢) للحاكم، وهو نسبة لمن يجلب الرقيق والدواب من موضع إلى موضع، كذا في «الأنساب» (٣/ ٣٩٩) وهو «أحد أركان السنة بَهَمَذان»، قال شيرويه الديلمي: «كان صدوقاً قدوة، له أتباع»، وقال صالح بن أحمد: «سماع القدماء منه أصحُّ، ذهب عامّة كتبه في المحنة، وكُفَّ بصرُه». توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاث مئة، ترجمته في «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٦٥٨)، «السير» (١٥/ ٤٧٧)، «العبر» (٢/ ٢٦٠).

(٤) كذا في الأصل، وفي «المعرفة»: «فكان».

(٥) هذا أدق مما في مطبوع «المعرفة»: «حدثنا الزهري وحدثنا الزهري».

من ابن عمر ولا من ابن عباس قط[1].

وكذلك الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رآه بمكة.

وقد قال أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي: إنه سمع منه حديثاً واحداً.

والثالث: أنه لم يسمع منه شيئاً.

[١١٣] وكذلك الشَّعبي لم يسمع من عائشة، ولا من عبد الله بن مسعود[2]، ولا من أسامة بن زيد، ولا من عليِّ بن أبي طالب، إنما رآه رؤية، ولا من معاذ بن جبل، ولا من زيدِ بن ثابت.

[١١٤] وكذا قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس بن مالك وحده.

[١١٥] وكذلك عامة حديث عمرو بن دينار عن الصَّحابة غير مسموع منهم.

[١١٦] وعامة حديث مكحول أيضاً عن الصَّحابة كذلك.

[١١٧] وهذا كلُّه يخفى إلا على الحافظِ للحديثِ، الجامعِ للطُّرق.

[١١٨] قال أبو عمرو: فأما أهل الحجاز وأهل الحرمين ومصر والعوالي فليس التدليس من مذاهبهم[3]، وكذلك أهل خراسان والجبل[4]

---

(١) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٣): «شيئاً قط»، وأثبت له النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٦٨) رقم (٣٤٦١) سماعاً من أبي هريرة لحديث: «**المختلعات هن المنافقات**»، قال الحسن على إثره: «لم أسمعه من غير أبي هريرة». وانظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٥٨)، «مسند أحمد» (١٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨) مع تعليق أحمد شاكر، و«نصب الراية» (١/ ٨٨ ـ ٩١)، ومن أعجب ما وقفت عليه ما ذكره مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (ص٤٨ ـ التراجم الساقطة) عن كتاب «السحر» ادعى المالكيون أن الحسن كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه أربعة من الصحابة فصاعداً، «تحفة الأشراف» (٩/ ٣١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣١): «وفي «سؤالات حمزة»: «الشعبي لم يسمع من ابن مسعود، وإنما رآه رؤية». قلت: لم أظفر به في مطبوع «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل»!.

(٣) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٦): «مذهبهم».

(٤) في مطبوع «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٦): «والجبال» وفي هامشه في نسخة منه: =

وأصبهان وبلاد فارس وخُوزَستان وما وراء النهر، وكذلك[1] أهل المغرب أطرابلس والقيروان والأندلس وسائر أعمال هذه البلدان، لا نعلم أن أحداً من أئمتهم دلس[2].

[١١٩] وأكثر [ق/١٤/ب] المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفرٌ يسيرٌ من أهل البصرة، فأما أهل بغداد[3] فليس أحد من متقدمي مشيختهم ولا من متأخّريهم دلَّس، ولا ذكر ذلك عنه إلا ما قيل عن أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي الواسطي[4] أنه كان يدلس.

الشرح:

قال أبو عبيدة: صنيع هذا الضرب هو الإرسال ويطلق غير واحد من الأئمة المعروفين على الإرسال تدليساً، وسيأتي بيان ذلك[5]، فهذا الصنف من الرواة. يقولون: قال فلان، ولم يتوهم السامع أنه سمع منه، ولم يأتِ عنهم ما قد يوهم ذلك، و«التدليس يتضمن الإرسال لا محالة، لاشتراكهما في حذف الواسطة، وإنما يفترقان في أن التدليس يوهم سماع من لم يسمع منه، وهو الموهِنُ لأمره. والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يوهم ذلك»[6].

= «الجبال: عبارة عن همذان وما والاها من البلاد».

(١) من هنا إلى آخر هذه الفقرة من زيادات المصنف على الحاكم.

(٢) التدليس المنفي إنما هو من أئمة هذه البلدان، ومع هذا فينازع فيه، فابن عيينة ـ مثلاً ـ كان يدلس، وهو إمام أهل مكة، فيقال: هو كوفي، وأما أبو الزبير محمد بن مسلم فمكي، ولكنه ليس من أئمتهم، والتدليس المنفي في طبقة التابعين وتابعيهم، قيّده الحاكم في «المعرفة» كما يدل عليه صنيعه، وأهمله المصنف، وانظر: «الشرح».

(٣) من قوله «فأما أهل بغداد...» إلى الآخر تصرف المصنف في عبارة الحاكم. واختصرها، انظر الشرح.

(٤) هو واسطي، وواسط قريبة من بغداد، وكان هشيم بن بشير مدلساً وهو في (الطبقة الثانية) من (الطبقات السبعة) وسيأتي ذكرهم في الشرح من كلام الحاكم.

(٥) انظر (ص٤٧٨).

(٦) البحر المحيط (٤/ ٣١٣) نقلاً عن الباقلاني في «التقريب»، والمطبوع منه ناقص بناءً على نقص في أصوله الخطية، ونَقْلُ الزركشي ليس في القسم المطبوع.

وهذا الضرب لا يحتجُّ بنقله إلا إذا صرح بالوساطة، ولو كانت إجازةً أو مناولة بشرطه، ومن عرف عنه ذلك لم يُقبل خبرُه، وتُعاب روايته، ولا سيما إذا أورده على وجهٍ يُحتمل السماع، وإن لم يوهم ذلك، فيتوقّف على الاطلاع على واسطته، وعلى الفَطِن أن يدقّق ويتنبَّه ويحذر ويتحرى.

قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٤): «وأما من يدلس عمن لم يره، فحكم حديثه حكم المرسل، وقد سبق ذكره[١]، ومتى صرح بالسماع، أو قال حدثنا أو أخبرنا فهو حجة». وقال يعقوب بن شيبة: «وأما من دلس عن غير ثقة، وعمّن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخّص فيه مَنْ رخص من العلماء»[٢]، ونحوه عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٨) وزاد آخره: «إلى ما ينكرونه ويذمّونه ولا يحمدونه».

وما أسنده المصنف برقم (١١٠) بواسطته المعتادة عن الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٥٢/ رقم ٢٦٢)، وأخرجه من طريق الحاكم أيضاً: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣/ ١٤٦٥ ـ ١٤٦٦).

وساقه عنه: صاحب «الكمال» (٢/ ٤٢٢ ـ تهذيب المزي) وغيره[٣]، وهو يخالف ذلك، أسند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢١٧) ومن طريقه ابن عساكر (٨/ ٢١١ ـ ٢١٢)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣/ ١٤٦٦) إلى عبد الجبار الخطابي عن إسحاق بن راشد خبراً جرى بينه وبين ابن شهاب الزهري، قال: «قال لي ابن شهاب: هل بقي أحد عنده علم؟ قال: قلت: نعم. رجل من أهل الكوفة يقال له: سليمان الأعمش. قال: هات حدثني عنه، قال: فقلت: لا أحفظ ولكن إنْ شئتَ جئتُك بكتاب عندي، قال: هاته.

---

(١) وكذا سبق ذكرنا له في شرح فقرة (٣٢).

(٢) الكفاية (٣٦١ ـ ٣٦٢)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٥)، «الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة» (٢/ ٢٠٤).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٢)، «جامع التحصيل» (ص١١٣).

قال: فجئته بكتاب، فقرأه، فقال: ويحك! ما كنتُ أرى بقي أحدٌ يُحْسِن هذا»؟!.

قال أبو عبيدة: إن وقعت هذه القصة، فهي دالّة على تردد ابن راشد على الزهري، وولعه بالكتب، وعنايته بها، وعدم ركونه إلى الحفظ والتحديث إلا بواسطتها، ولكني أخشى منها! أو من التّزيّد في ألفاظها!.

ولعله المعنيُّ بما قال عبد الله بن أحمد في «العلل» (١/ ٦٠) رقم (١٢٤ ـ ط. التركية) ـ ومن طريقه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٥٤) رقم (٢٧٤٩) ـ حدثنا أبي حدثنا ابن عيينة قال: أتيتُ الأعمش، فقال: «جاءني رجل، فقال: جالستُ الزهري، فذكرتك له، فقال: أمعك من حديثه شيء؟».

قال أبو عبيدة: ثم تأكدت من صحّتها وأنه هو المعني بها بما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٥٤) رقم (٢٧٥٠) على إثرها قال:

«حَدَّثَنَا عَبْد الله بن جعفر، قال: نا عُبَيْد الله بن عَمْرو، قال: قال لي إسحاق بن راشد: كان الزُّهْرِيّ إذا ذكر أهل العراق ضَعَّفَ عليهم، قال: فقلت له: إن بالكوفة مولىً لبني أسد يروي أربعة آلاف حديث إن شئتَ حدثتُك ببعض علمه، قال: «فجيء»، قال: فأتيتُ به قال: فجعل يقرأ وأعرف النغير منه، ثم قال: والله إنَّ هذا العلم، وما كنت أرى أحداً يعلم مثل هذا»[1].

فإن صحّ ذلك، فيكون قد لقي إسحاق بنُ راشد الزهريَّ، ولكنه لم يضبط عنه، ولم يحدث إلا ما وجده في كتابه، ويؤيد ذلك:

قوله: «بعث محمد بن علي زيدَ بن علي إلى الزهري، قال: يقول لك أبو جعفر: استوصِ بإسحاق خيراً، فإنه منّا أهل البيت. قال الراوي: وكان إسحاق ـ يعني: ابن راشد ـ صاحبَ مال، فأنفق عليهم أكثرَ من ثلاثين ألف درهم، ورثها من أبيه، قال: ثم احتاج بعد فما أصاب عندهم خيراً»[2].

---

(١) وبنحوها عن ابن أبي خيثمة عند الباجي في «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح» (٣/ ١١١٧).

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٣٣ رقم ٤٦٠٩) ومن طريقه =

فالذي ينكر على إسحاق بن راشد هو توسعه في الرواية عن الزهري بالإجازة أو المناولة، وهذه الأشياء ـ كما نقلناه[1] ـ يدخلها التصحيف، ولا سيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعدُ شَكْلٌ ولا نَقْطٌ. فنفي لقيا إسحاق بن راشد للزهري بإطلاق ليس بصحيح، ولما روجع في بعض أحاديث لم يسمعها منه، ذكر أنها وجادة.

ولذا ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص١٨/ رقم ٤) في (المرتبة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً) قال: «كان يطلق حدثنا في الوجادة[2]، فإنه حدث عن الزهري، فقيل له: أين لقيتَه؟ قال: مررتُ ببيت المقدس، فوجدتُ كتاباً، حكى ذلك الحاكم في «علوم الحديث» عن الإسماعيلي».

وقد صرح إسحاق بن راشد بلقياه الزهري[3]، أخرج ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢٠ ـ ٣/ ٢٣٢) من طريقه عن الزهري عن عبد الله بن محمد عن أبيه عن علي قال: «**نهى رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن نكاح المتعة**».

قال إسحاق: فقلت للزهري: فهلا عن الحسن بن محمد ذكرتَ الحديث. قال الزهري: لو أن الحسن بن محمد حدثني به لم أشك...».

ونقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ١٠٠) ومدّ النفس[4] في الكلام عليه، ولسنا بصدد ذلك.

ولهذه القرائن القوية بقي في نفس الحاكم شيء من سماع إسحاق بن

= ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ٢١١)، وابن العديم في «بغية الطلب» (٣/ ١٤٦٤).

(١) عن الذهبي في «السير» (٦/ ٣٣١) في صنيع ابن جريج.

(٢) هذا مذهب المصنف، يفهم ذلك في صنيعه في جزئنا هذا، وألمحنا إليه. ثم وجدناه منصوصاً عنه، وسبق إيضاح ذلك.

(٣) ولذا قال أبو حاتم عنه: «وروى عن الزهري»، انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١٩) رقم (٧٥٥).

(٤) وانظر: «العلل» للدارقطني (٤/ ١٠٧) رقم (٤٥٨).

راشد من الزهري، فسأل الدارقطني عن ذلك، كما في «سؤالاته» (ص١٨٤/ رقم ٢٧٩)، فأجابه بقوله: «تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا: إنه وجده في كتاب، والقول عندي قول مسلم بن الحجاج فيه».

قال أبو عبيدة: قول مسلم فيه في كتاب في «الجرح والتعديل»، واسمه «رواة الاعتبار»[1] ولم أظفر به، ويا ليت الحاكم ذكره!

نعم، ثبت لقاء إسحاق بن راشد له، ولكنه ليس من المختصّين به، ووقع جل حديثه عنه وجادة، ولم يضبطه، ولذا قال ابن حجر في «التقريب» ملخّصاً حاله: «ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم».

وقال ابن معين ـ كما في «سؤالات ابن الجنيد» رقم (٧٣٩) ـ عنه وعن النعمان بن راشد: «ليسا هما في الزهريّ بذاك»، قال ابن الجنيد: قلت: ففي غير الزهري؟ قال: «ليس بإسحاق بأس». وسئل ابن خزيمة عن إسحاق بن راشد يروي عن الزهري، فقال: «لا يُحتجُّ بحديثه»، كذا في «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٢١).

وقال النسائي: «ليس في الزهري بذاك القوي»[2].

وقال محمد بن يحيى الذُّهلي (العالم بالحديث لا سيما حديث الزهري): «صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح ومحمد بن أبي حفصة في بعض حديثهم اضطراب، والنعمان وإسحاق ابنا راشد أشد اضطراباً من أولئك»، كذا في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٨٨).

*** جمل كلية وضوابط مهمة في سماع بعض التابعين من الصحابة وعدمه.**

وأما ما ذكره المصنف برقم (١١١ ـ ١١٦) من (الجمل) التي فيها ضوابط كلية فهو باب يطول، وهو مهمٌّ للحديثي، ولا بد من حفظه، ليقوى

---

(١) انظر عنه كتابنا «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف» (١٢/ ٢٨).

نظرُهُ، ويتحصَّلَ على مَلَكةٍ. وهذه الجمل ـ كالعادة ـ منقولة من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٥٣ وما بعد) مع زيادة تنبئ عن معرفة واطّلاع على الخلاف.

وهذه ملاحظات مهمة تخص الضوابط على ترتيب المصنِّف لها:

*** تحرير سماع الحسن البصري من ابن عمر وإثباته، خلافاً للمصنف.**

أولاً: نفيُ المصنِّفِ ـ تبعاً للحاكم ـ سماع الحسنِ من ابن عمر ليس بالمجمع عليه، وأثبت سماعه منه جمع من الجهابذة الكبار بقرائن قوية، بل هو قول الكثرة من الأساطين النقاد، والأئمة الحفاظ، منهم الإمام أحمد بن حنبل، قال في «مسائل ابنه صالح» (٨٤٤): «سمع من ابن عمر»، وهكذا قال ابن معين في «تاريخ الدوري» (٤٠٩٥)، وهو قول ابن المديني في «العلل» رقم (٦٥)، وأبي حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١)، وأبي زرعة الرازي، فيما نقله ابن أبي حاتم في «المراسيل» رقم (١٥٤)، وقيّده بهز بن أسد بحديث واحد، وعبارته ـ كما في «مراسيل ابن أبي حاتم» رقم (٩٥، ١٥٢) ـ «سمع من ابن عمر حديثاً واحداً»، وقال ابن معين[1]: «يذكر في بعض حديثه: قال الحسن: دخلنا على ابن عمر»، وأفاد ابن محرز[2] عنه قوله: «لقي ابن عمر، ذكر ذلك ابن عون».

قلت: يريد ابن معين: قول عبد الله بن عون: عن الحسن قال: دخلنا على ابن عمر بالبطحاء. فقال له رجل: إنّ ثيابنا هذه يخالطها الحرير. قال: **«دعوه، قليله وكثيره»**، أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٤٩) **بسندٍ جيد**. وصرح الحسن بسماعه من ابن عمر في «سنن الدارقطني» (رقم ٣٩٠٣ ـ بتحقيقي)، وهو كذلك عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٤٥٦)، والبيهقي (٧/ ٣٣٠، ٣٣٤)، وإسناده حسن.

ووقع تصريح الحسن بسؤاله ابن عمر عند ابن الأعرابي في «معجم شيوخه» (٣٣٧) ولكن سنده ضعيف، فيه بحر بن كنيز السَّقّاء.

---

(١) انظر: «تاريخ الدوري» (٤٢٥٨)، «سؤالات ابن الجنيد» (١٦٨).

(٢) في «معرفة الرجال» رقم (٦٧٥).

٨ * سماع الحسن البصري من ابن عباس.

ذهب جمع إلى إثبات سماع الحسن من عباس اعتماداً على قول الحسن: «خطبنا ابن عباس بالبصرة» وهذا لا يكفي لإثبات ذلك، وقد وجّهه العلماء على غير ظاهره، لقرائن ظهرت لهم، ونفى ابن حزم الخلاف فيه، وعبارته في «الإحكام» (٢/ ٣١): «إن الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته البصرة شيئاً، ولا كان الحسن حينئذٍ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة، هذا ما لا خلاف فيه بين أحدٍ من نقلة الحديث».

وقد يشكل عليه: قول الحسن: «خطبنا ابن عباس بالبصرة»[1]، وقد حمله العلماء كنظائره على التوسع في العبارة، قال ابن المديني في «العلل» رقم (٥٠):

«كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي، وخرج إلى صفين». قال:

«وقوله: «خطبنا ابن عباس بالبصرة»، إنما هو كقول ثابت: «قدم علينا عمران بن حصين»، ومثل قول مجاهد: «خرج علينا علي»». قال:

«الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط».

وقال أبو حاتم الرازي[2]: «لم يسمع ـ أي الحسن ـ من ابن عباس». قال:

«وقوله: «خطبنا ابن عباس» يعني: خطب أهل البصرة».

وعلى هذا تتابع الأئمة، وممن قرر خلافهم معتمداً على حجة في

---

(١) انظر: «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢)، «العلل الكبير» للترمذي (١٠٩) «وسنن البيهقي» (٤/ ١٦٨)، و«معرفة الرجال» لابن محرز (رقم ٦٧٥)، وأفاد البيهقي أن بعض الرواة قال: «خطب بالبصرة» وقال عنها: «أصح»، وأخرجها أبو داود (١٦٢٢)، وابن حزم في «الإحكام» (٢/ ١٣١)، وخرّجه ابن حزم في كلام له طويل عليه أن الحسن قاله على وجه التكذيب له!.

(٢) نقله عنه ولده عبد الرحمٰن في «المراسيل» رقم (١٠٠).

ظاهرها القوة، وفي باطنها المناكدة والمخالفة: العلامة أحمد شاكر[1]، فإنه قال في «شرحه على مسند أحمد» (٥/ ٤٩ ـ ٥٠) معلقاً على ما في «المسند» من طريق ابن سيرين: إن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: أقام لها رسولُ الله ﷺ؟ فقال: قام وقعد[2].

قال العلامة أبو الأشبال: «وهذا الإسناد قاطع في ذلك (أي سماع الحسن من ابن عباس)، فإنه صريح في أنه لقي ابن عباس، وسأله وسمع منه»!.

قال أبو عبيدة: نعم، هو كذلك، ولكن الحسن هذا ليس البصري الزاهد، وإنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب، صرح به في الخبر نفسه عند ابن أبي شيبة (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، وعبد الرزاق (٦٣١٣)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الكبرى» (٢٠٥١ ـ ٢٠٥٤)، والطبراني (٢٧٤٣ ـ ٢٧٤٧)، والبيهقي (٤/ ٢٨)، وغيرهم، بل ذكره أحمد نفسه في (مسند الحسن بن علي). انظر: «مسنده» (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، فلا حجة للجازم بسماع الحسن من ابن عباس[3]. بقي:

*** سماع الحسن البصري من جابر.**

نفى الحاكم ـ وتبعه أبو عمرو الداني ـ سماع الحسن من جابر شيئاً، والصحيح المقطوع به أن رواية الحسن عن جابر من (صحيفة) له كانت عند اليشكري، ففي «جامع الترمذي» عقب حديث قتادة عن سليمان اليشكري عن

---

(١) أقره على كلامه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على «قواعد في علوم الحديث» (٣٥٩ ـ ٣٦٠)، و«الموقظة» (٥٠).

(٢) قال د. عمر عبد العزيز الجغبير في كتاب «الحسن البصري وحديثه المرسل» في مبحث (شيوخ الحسن) (ص١٢٠): «عبد الله بن عباس من شيوخ الحسن على الأرجح، وستأتي صلته بالحسن»، وذكر فيه (ص٣١٨ ـ ٣١٩) تحت عنوان (سماع الحسن من الصحابة): (عبد الله بن عباس) وأورد هذا الحديث، وقال: «وفي الحديث تصريح باللقاء والسماع»!! وهو متعقّب بما سيأتي.

(٣) انظر تأكيد ذلك عند ابن المواق في «بغية النقاد» (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٩).

جابر رفعه ـ وهو فيه برقم (١٣١٢) ـ أسند إلى سليمان التّيمي قوله:

«ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري، فأخذها ـ أو قال: فرواها ـ وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها، يقول: رَدَدتُها».

وفصَّل الفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٧٩) خبر أخذ قتادة لهذه الصحيفة، فحدّث عن شيخه سليمان بن حرب قال:

«كان سليمان اليشكري جاور بمكة سنة، جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديماً، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إليها أن تعيرهم فلم تفعل. فقالوا: فأمكنينا منها حتى نقرأها. فقالت: أما هذا فنعم. قال: فحضر قتادة وغيره فقرأوه فهو هذا الذي يقول أصحابنا: حدث سليمان اليشكري أو نحو هذا من الكلام».

فما حصل مع قتادة هو عينه الذي وقع للحسن، بدلالة ما أسنده الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٣٦٤) رقم (١١٣٧) إلى همام بن يحيى قال: «قَدِمَتْ أمُّ سليمان اليشكري بكتاب سليمان، فقرئ على ثابت وقتادة، وأبي بشر والحسن ومطرف فرووها كلها، وأما ثابت، فروى منها حديثاً واحداً».

فالحسن روى عن جابر أحاديث وجدها في «صحيفة» كتبها سليمان اليشكري، فهل سمعها الحسن من جابر؟ فإن ثبت ذلك، فعلى مذهب المصنف وجماعة فهو يلحق بالسماع.

قال مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٨٠ ـ ٨١) نقلاً عن أبي سعد الإدريسي في «تاريخ سمرقند» بسنده إلى سليمان بن كثير قال: كنا عند يونس بن عبيد فحدث عن الحسن عن جابر، فقال له شعبة: عن الصحيفة؟ قال: نعم عن الصحيفة.

*** سماع الحسن من أبي هريرة.**

وأما سماع الحسن من أبي هريرة، فالكلام عليه يطول، ومن الطريف أن أحمد بن عبد الله الجويباري الكذاب لما سمع أهل الحديث مختلفين في

ذلك، منهم من يثبت، ومنهم من ينفي، روى حديثاً بإسناده أن النبي ﷺ قال: سمع الحسن من أبي هريرة[1]!!

* **سماع الأعمش من أنس:**

أما الأعمش وسماعه من أنس، فذكر فيه المصنف: رؤيته بمكة فحسب، وسماعه منه حديثاً واحداً، نقله عن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، وعدم السماع بالكلية، وعبارة الحاكم في «المعرفة» (ص٣٥٤): «وأنّ الأعمش لم يسمع من أنس».

والصحيح من هذه الأقوال، أنه لم يحمل منه، ولم يثبت له سماع عنه، ورآه يخضب، ورآه يصلي.

أسند ابن أبي حاتم في «المراسيل» رقم (٢٩٧) إلى علي ابن المديني قال:

«الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام، فأما طرق (الأعمش عن أنس) فإنما يرويها عن يزيد الرقاشي عن أنس»[2].

وفي رواية عنه: «الأعمش لم يحمل عن أنس، إنما رآه يخضب، ورآه يصلي، وإنما سمعها من يزيد الرقاشي وأبان عن أنس»[3].

قلت: يدل عليه ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٥) ـ ومن طريقه الذهبي في «السير» (٦/ ٢٣٩)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد» ـ عن الأعمش قال: رأيت أنس بن مالك يصلي في المسجد الحرام، إذا رفع رأسه من الركوع، رفع صُلبه حتى يستويَ بطنُه.

نعم، أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤)، والذهبي في «السير»

---

(١) ذكره البيهقي في «جزء الجوبياري» (رقم ٧ ـ بتحقيقي)، وانظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٣٥٩)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٦)، وانظر ما علقناه في هامش فقرة (١١٢) ففيه كفاية إن شاء الله تعالى.

(٢) وانظر: «تحفة التحصيل» (ص١٣٥)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤ ـ ٥).

(٦/ ٢٣٩) بالسند إلى الأعمش قال: رأيت أنساً ﷺ بال، فغسل ذكره غسلاً شديداً، ثم توضأ، ومسح على خفّيه، فصلّى بنا، وحدثنا في بيته.

قال الذهبي على إثره: «هذا حديث صالح الإسناد، بيَّن فيه الأعمش أن أنس بن مالك حدثهم في منزله».

قال أبو عبيدة: نعم، هو كذلك لو صح، وفي إسناده أحمد بن عبد الجبار العُطاردي، ضعيف، وهو شاذ[1].

ولذا يعجبني قول الترمذي على إثر حديث رقم (٣٥٣٣): «لا نعرف للأعمش سماعاً من أنس، إلا أنه قد رآه ونظر إليه».

ومما يؤكد ذلك: ما أسنده أبو نعيم (٥/ ٥٥) إلى الأعمش قال: كان أنس بن مالك يمرّ بي طرفي النهار، فأقول: لا أسمع منك حديثاً، خدمتَ رسولَ الله ﷺ ثم جئتَ إلى الحجَّاج حتى ولّاك!! ثم ندمتُ، فصرتُ أروي عن رجل عنه[2].

ولذا قال الدوري في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٢٣٥): «كل ما روى الأعمش عن أنس، فهو مرسل».

وأثبت ابن حبان في «الثقات» سماع الأعمش منه غير المسند، قال في ترجمة الأعمش (٤/ ٣٠٢):

«وقد رأى أنس بن مالك بواسط ومكة، روى عنه شبيهاً بخمسين حديثاً، ولم يسمع منه إلا أحرفاً معدودة، وكان مدلّساً، أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لقيا وحفظاً، وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس».

وهذا قول آخر لم يعرج عليه المصنف.

---

(١) عزاه أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (١٣٥) لـ«جزء العيسوي»، وقال: «وهذا حديث شاذ، وأحمد العطاردي متكلم فيه، وإن قال الدارقطني فيه: لا بأس به، فلا يحتمل منه التفرُّد بهذا».

(٢) وأسند الخطيب (٩/ ٤) عن وكيع عن الأعمش: «رأيت أنس بن مالك وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي». وانظر: «السير» (٦/ ٢٤٦).

وأما نقل المصنف عن أحمد بن عبد الله بن صالح فهو العجلي الكوفي، الإمام الحافظ، الأوحد، الزاهد، نزيل مدينة أطرابلس المغرب، وهي أول مدائن المغرب.

قال الذهبي[1]: «له مصنّف مفيد في «الجرح والتعديل» طالعتُه، وعلقتُ منه فوائد تدل على تبحّره بالصنعة وسعة حفظه».

قال العجلي في «الثقات» (ص٢٠٦ ـ ترتيب الهيثمي) في ترجمة (الأعمش):

«وروى عن أنس بن مالك حديثاً واحداً: **أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء...**»[2].

قلت: مرويات الأعمش عن أنس كثيرة، بلغت الخمسين، كما تقدم من كلام ابن حبان، ولكن لم يثبت سماعه عنه فيها، وقد أحصيتُ له فقط في «تحفة الأشراف» (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، و«إتحاف المهرة» (٢/ ٤٠ ـ ٤١) ـ وهي ما له في الكتب الستة و«مسانيد: أحمد وأبي عوانة والدارمي والشافعي»، و«صحيحي ابن خزيمة وابن حبان»، و«موطأ مالك»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«سنن الدارقطني»، و«مستدرك الحاكم» ـ فوجدتها تسعة نصوص، اثنان مشتركان، وأثران موقوفان غير مرفوعين.

*** سماع الشعبي من الصحابة:**

وأما ما رواه الشّعبي (عامر بن شراحيل أبو عمرو الكوفي) عن الصحابة، فقد أرسل عن جماعة منهم، سمَّاهم المصنف في فقرة رقم (١١٣)، وهو مأخوذ بالحرف ـ كالعادة ـ من «معرفة علوم الحديث» للحاكم[3] (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥).

---

(١) في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٠٦).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ١٧١)، وأبو داود (١٤)، والترمذي (١٤) وقال: «لم يسمع الأعمش من أنس»، وضعّفه أبو داود لانقطاعه أيضاً.

(٣) العجب منه! وهو القائل في «المستدرك» (١/ ٥١٩) في (كتاب الدعاء) منه: «وربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم سلمة، وليس كذلك، فإنه دخل على عائشة وأم سلمة جميعاً، ثم أكثر الرواية عنهما جميعاً».

والشعبي سمع من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ، ومرسله صحيح، لا يرسل إلا صحيحاً صحيحاً[1].

ومن دلس عنهم مما لم يُذْكر: جابر بن عبد الله، لأنه أخذه من «صحيفة سليمان بن قيس اليشكري» عن جابر، أفاده أبو حاتم في ترجمة (اليشكري) فيما نقله ولده عبد الرحمٰن في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦) رقم (٥٩٦).

وقال أبو حاتم أيضاً في (ترجمة الشعبي) منه (٦/ ٤٢٣) رقم (١٨٠٢): «لم يسمع من سمرة بن جُندب: وحديث شعبة عن خراش عن الشعبي: سمعت سمرة غَلط، بينهما سمعان بن مُشَنِّج، ولم يدرك عاصم بن عدي، وعاصم بن عدي قديم».

وقال أبو حاتم الرازي ـ وسئل عن حديث ـ: «لا يمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا، ولا أدرك الشعبيُّ الفضلَ بن العباس»، كذا في «المراسيل» لابنه (ص١٦٠) وفيه عدم سماعه من المذكورين عند المصنف، ولم يذكر علياً وزيداً، وزاد: عدم سماعه من عوف بن مالك الأشجعي وعمر.

وزاد أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (١٦٤) عدم سماعه من طلحة بن عبيد الله وعبادة بن الصامت، وعمرو بن العاص، وخباب بن الأرت، وفي هامشه عن المنذري: «لم يسمع الشعبي من أبي ذر»، وزاد الترمذي في «العلل الكبير» (٥٦٩) عن البخاري قوله: «لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هانئ». وفي «كتاب أبي أحمد العسكري»: «الشعبي عن أبي جبيرة مرسل»، وفي «العلل الكبرى» لابن المديني: «الشعبي لم يسمع من زيد بن ثابت، حدث عن قبيصة عنه، ولم يلق أبا سعيد الخدري، ولم يلق أم سلمة»، حكى ذلك مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣١).

---

(١) قاله العجلي في «ثقاته» (٢٤٣ ـ ٢٤٤/ ترتيب العجلي)، وأسند البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٥٠)، و«الأوسط» (٢/ ٤٠٠) عن منصور بن عبد الرحمٰن عن الشعبي قال: «أدرك خمس مئة من أصحاب النبي ﷺ»، وقال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: «تواترت عنه الروايات أنه لقي أربع مئة من الصحابة، ودخل على أزواج النبي ﷺ»، نقله مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣٣).

وفي سماعه من قرظة بن كعب خلاف، وهو ممن مات في الكوفة، كما في «صحيح مسلم» (٩٣٣) وصلى عليه عليٌّ، كما في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٣٧٨)، وكان قد شهد معه صفين، وكانت سنة (٣٧هـ)، وقتل علي سنة (٤٠هـ)، فهو ممن مات بين سنة (٣٧) إلى سنة (٤٠)، والشعبي ولد سنة (٢٢) أو (٢٤هـ)، أو بعد ذلك بقليل، ولذا فإدراك الشعبي لقرظة غير بيِّن، و«سماعه منه غير متحقق» كما قال المعلِّمي في «الأنوار الكاشفة» (ص٥٦)، وجزم ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٢١ ـ ١٢٣)، وابن حزم في «الإحكام» (٢/ ١٣٨) بأنه لم يَلْقَه.

بقي بعد هذا كلِّه:

* **تحرير سماع الشعبي من علي بن أبي طالب** ﷺ.

ذكر المصنف ـ تبعاً للحاكم ـ أن الشعبي لم يسمع من علي وإنما رآه رؤية فحسب!.

وأسند الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٦٥) بسندٍ صحيح إلى إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت الشعبي وسئل: هل رأيتَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ؟ قال: رأيتُه أبيضَ الرأس واللحية، قيل: فهل تذكر عنه شيئاً؟ قال: نعم، أذكر أنه جلد شراحة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، وقال: «**جلدتُها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله** ﷺ».

وأخرج ابن أبي شيبة (٨/ ٢٥٦) رقم (٥١٠٨)، وابن سعد (٣/ ٢٥، ٢٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٣٧) رقم (١٥٤)، والطبراني في «الكبير» رقم (١٥٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة (١/ ٧٨، ٧٩) رقم (٢٩٦، ٣٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ق ١١٩، ١٢٠)، والكنجي في «كفاية الطالب الرباني» (٤٠١) من طرقٍ عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: «رأيتُ عليّاً، وكان عريضَ اللحية، وقد أخذت ما بين منكبيه»، وزاد بعضهم: «أصلع على رأسه زُغيبات»، **وإسناده صحيح غاية**.

قال أبو نعيم على إثره: «رواه جابر الجعفي ومالك بن مغول عن الشعبي مثله».

قلت: بعض روايات: أبي نعيم وابن عساكر جاءت عن إسماعيل مقروناً بابن مغول.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢/ ٢٠٣) رقم (١٤٣٤)، وابن سعد (٣/ ٢٥، ٢٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٣٩) رقم (١٦٣) من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال: «كان علي يطردنا من الرَّحبة ونحن صبيان، أبيض الرأس واللحية». هذا لفظ شريك عن جابر، ولفظ إسرائيل عنه:

«رأيت علياً ورأسه ولحيته بيضاوان، كأنهما قُطْنٌ».

فالرؤية ثابتة يقيناً، كما قال المصنِّف، **والرواية يتذكر منها الشيء اليسير**، وما سقناه عن الحاكم اختلف فيه عن الشعبي على وجوه، ومنهم من جعله عن الشعبي عن أبيه، ومنهم من أسقطه، والصواب عدم ذكره، كما بيّنه الدارقطني في «العلل» (٤/ ٩٦ ـ ٩٧) رقم (٤٤٩) وقال:

«قلت: سمع الشعبي من علي؟»، قال الدارقطني: «سمع منه حرفاً ما سمع غير هذا»[1].

قال أبو عبيدة: نعم، هو اعتنى برواياته عناية خاصة، بحيث أصبح خريتاً ماهراً بها، مميزاً للأصيل من الدخيل منها، حتى قال:

«إن ناساً يزعمون أن علياً ﷺ قال في الحرام: هي ثلاث، وليس كذلك، ولأنا أعلم بما قال ممن روى ذلك عنه، إنما قال: لا أحرّمها ولا أحلّها، إنْ شئتَ فَتَقدَّم، وإن شئت فَتأخَّر»[2].

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٦٨٢) **بإسناد صحيح**.

وهذه اللفظة تشير إلى عدم سماعه منه ما قال في المسألة، وهذا هو

---

(١) هذا في المسند، وقد يقال في الموقوف: سَمع! كما تراه عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٨) ولكن إسناده لم يصح. وانظر: «سنن الدارقطني» (٣/ ١٢٢ ـ ١٢٦)، «النكت الظراف» (٧/ ٣٩١).

(٢) انظر تخريجه في: «إعلام الموقعين» (٤/ ٤٥٣ ـ بتحقيقي). وانظر: «سنن سعيد» أيضاً (١٥١٧).

الأصل إلا ما نصص الدارقطني عليه، وكلامه فيما أسندناه يدل عليه، وهو الحق الذي لا مرية فيه، والله الموفّق، ولذا أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٨١٢) قال: ثنا آدم ثنا شعبة ثنا سلمة بن كهيل قال: سمعت الشعبي يحدث عن علي ﷺ حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: «قد رجمتُها بسنّة رسول الله ﷺ»، وليس في «صحيح البخاري» عن الشعبي عن علي غيره[١].

ولذا كان يروي عنه بالواسطة، كما تراه في «جامع الترمذي (١١١٩)، و«السنة» (١٢٣٤)، و«فضائل الصحابة» (٥٣٧) كلاهما لعبد الله بن أحمد، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١/ ١٦٦)، و«مصنف عبد الرزاق» (٧٥٥)، و«مكارم الأخلاق» لابن أبي الدنيا (٣٦٠).

وكان يقول أحياناً: «حُدِّثت عن علي» كما تراه في «سنن البيهقي» (٦/ ٢٣١)، و«بلغنا عن علي» كما تراه في «أخبار القضاة» لوكيع (٣/ ٦٠).

وكان يقول لمالك بن مِغْول: «يا مالك! لو أردتُ أن يعطوني رقابهم عبيداً، أو يملأوا لي بيتاً ذهباً على أن أكذب لهم على علي رضوان الله عليه لفعلوا، والله لا أكذب عليه أبداً، يا مالك! إني دسْتُ الأهواء كلَّها، فلم أرَ قوماً أحمق من الخشبية»، أسنده بحشل في «تاريخ واسط» (١٧٣).

*** سماع قتادة من أنس فقط.**

ذكر الداني نقلاً عن الحاكم في «المعرفة» (٣٥٥) أن قتادة لم يسمع من أحد من الصحابة غير أنس بن مالك ﷺ.

قلت: سماعه من أنس مما لا خلاف فيه[٢]، وصحح أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان سماعه من عبد الله بن سرجس[٣]، وزاد ابن المديني: أبا

---

(١) انظر: «تحفة الأشراف» (٧/ ٥٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ٤١) وفي لفظ ابن نصر المروزي في «السنة» (٣٥٧)، ما يؤيد قول الدارقطني السابق.

(٢) ولا عبرة بتوقف العراقي في ذلك، كما تراه في هامش النسخة الخطية من «تحفة التحصيل» (٢٦٣) لولده أبي زرعة.

(٣) ولم يره الإمام أحمد سماعاً. وانظر: «المراسيل» (١٦٨، ١٧٥)، لابن أبي حاتم و«العلل» لأحمد (٤٣٠٠، ٥٢٦٤).

الطفيل! وله في «سنن أبي داود» (٥٢٢٧) و«جامع الترمذي» (٢٩٤١) رواية عن عمران بن حصين، وفي «سنن أبي داود» (٤٧٦٥) عن أبي سعيد الخدري، قال المزي في الأولى: «ولم يدركه» وقال في الثانية: «ولم يسمع منه»[١].

وقد يكثر من الإرسال عن مثل: النعمان بن مقرن وسفينة[٢].

وقال أبو داود: «وأرسل عن أبي رافع»، وقال الإمام أحمد: «لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئاً» قال: «أدخل بينه وبين أبي رافع خلاساً والحسن»[٣].

ولم يذكر أبا الطفيل، لأنه كان صبيّاً في عهد النبي ﷺ[٤].

وروايته عن جابر من «صحيفة» كما سبق وأن نبّهنا عليه[٥].

ووقع تصريحه بالسماع من سلمة بن محبق، قال ابن المديني في «العلل» (١٢٠): «وهذا عندي باطل» وفصّل فيه.

وأرسل عن معقل بن يسار وأبي موسى وأبي هريرة وعائشة وقَبيصة بن ذؤيب وسنان بن سلمة[٦] (وهما ممن ولد في حياة النبي ﷺ) وعن جماعة كثيرة من غير الصحابة[٧].

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» على الترتيب (٧/ ٣٩٣ و٣/ ٤٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥٠٢، ٥٠٣) وعبارته فيه عنهما: «ولم يسمع منه».

(٢) جامع التحصيل (٢٥٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١/ ١٨٨)، ونازع في ذلك ابن حجر بأنه وقع في «صحيح البخاري» (٧٥٥٤) تصريح بالسماع منه، وحمل كلام أبي داود في «السنن» (٥١٩٠): «قتادة لم يسمع أبي رافع» على حديث مخصوص. انظر: «هدي الساري» (٤٣٦)، «فتح الباري» (١٣/ ٤٣٩).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٣) رقم (٧٥٦).

(٥) انظر (ص٤٥٤).

(٦) قال الدوري في «تاريخه» (٢/ ٤٨٥) عن ابن معين: «لم يسمع قتادة من سنان بن سلمة، أحاديثه عنه مرسلة»، وقال ابن الجنيد في «سؤالاته» رقم (٢٨٤): قلت ليحيى بن معين: إن يحيى بن سعيد يزعم أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي في البُدْن، فقال يحيى: ومن يشك في هذا؟ إن قتادة لم يسمع منه، ولم يلقه»، وهو في «صحيح مسلم» (١٣٢٦) في المتابعات، وإعطاؤه رقماً جديداً خطأ! ووقع لمحمد فؤاد عبد الباقي في ترقيم «صحيح مسلم» أخطاء كثيرة.

(٧) انظر: «العلل» لأحمد (٣٢٠٧، ٤٩٨٧ ـ ٤٩٩٠، ٥١٥٦، ٥٢٦٣)، «تقدمة =

والأدلة على سماع قتادة من أنس كثيرة:

أولاً: روى عنه عند الستة، بما فيهم أصحاب «الصحيحين»، وهما ممن يعتمدا على الصحيح، ويشترطا الإدراك البيِّن، وهذا متوفر بين قتادة وأنس، فولد قتادة سنة ستين، ومات سنة سبع عشرة ومئة، بينما وفاة أنس كانت سنة اثنتين وتسعين، وكلاهما بصري، فأدركه وهو ابن ثلاثين وزيادة.

ثانياً: روى أصحاب «الصحيحين» عن شعبة عن قتادة عن أنس ثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري بثمانية، ومسلم بأحد عشر، فهذه تسعة وأربعون حديثاً مما هو في «الصحيحين» أو أحدهما بهذا الإسناد[1]، ومن المعلوم أن شعبة لم يرو عن قتادة إلا ما سمعه من مشايخه[2].

وأسند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٠٩)، وابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٢٢٩) عن شعبة قال:

كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، إذا جاء ما سمع يقول: (حدثنا أنس بن مالك) و(حدثنا الحسن) و(ثنا سعيد) و(حدثنا مطرف)، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: (قال سعيد بن جبير)، (قال أبو قِلابة).

ثالثاً: ما لنا نذهب بعيداً، وقد جاء عن قتادة بالأسانيد الصحيحة تصريحه بالسماع من أنس، ترى ذلك في مواطن من «صحيح البخاري»[3]، و«صحيح مسلم»[4]، بل سأله شعبة عن روايته عن أنس: «كان أصحاب

= الجرح والتعديل» (٢٣٦)، «تاريخ ابن معين» (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥)، و«سؤالات ابن الجنيد» (١٨٠، ٢٩٥، ٣٧٣، ٦٤٢)، «جامع الترمذي» (١٦١٢)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (١٦٨ ـ ١٧٥)، «جامع التحصيل» (٢٥٤ ـ ٢٥٦)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥٠٠، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣)، «تحفة التحصيل» (٢٦٢).

(١) انظر: «تحفة الأشراف» (١/ ٥٥٦ ـ ٥٨٠).

(٢) انظر ما قدمناه (ص٣٩٢).

(٣) انظر الأرقام: (٤٤، ١٢٨، ٢٦٨، ٢٨٤، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤٦٥، ٧١٠، ٢٨٠٩، ٢٩١٩، ٢٩٢١، ٣٠٥٥، ٠٠٠٠) في أمثلة كثيرة.

(٤) انظر الأرقام: (٣٠، ٣٢، ٢٠٠، ٣٧٦، ٣٩٩، ٥٥٢، ١٠٧٤، ١٣٩٣، ١٥٥٣، ١٧٠٦، ١٧٧٤، ١٧٨٦، ١٨٠٥، ١٨٤٥، ١٨٧٧، ١٩٦٦، ٠٠٠٠).

رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون ولا يتوضؤون: سمعتَه من أنس؟ فقال قتادة: «إي والله»[1]، فكان قتادة يقسم بالله على صحة سماعه منه.

وسأله شعبة في حديث آخر عن سماعه عن أنس، فقال قتادة: «نعم، ونحن سألناه عنه»[2].

*** سماع عمرو بن دينار من الصحابة.**

وأما عمرو بن دينار، فعبارة المصنف في فقرة (١١٥) ـ كالعادة ـ من الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٥٥) قال: «وأن عامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة»!!.

وهذا أمر ليس بصحيح على الإطلاق، ولذا تعقب العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٤٣)، وتبعه أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (٢٤٢) هذا الكلام، فقالا بعد عزوه للحاكم:

«وهذا مجازفة منه واهية جداً، فقد صح عنه في أحاديث كثيرة التصريح بالسماع من ابن عُمر ومن جابر وغيرهما، ومن ذلك في «الصحيحين»[3] عنه قال: «سألت ابن عُمر يقع الرجل على امرأته قبل أن يطوف بالبيت»»، وذكر الحديث وفيه قال: «وسألت جابر بن عبد الله فقال: لا يقرب امرأته حتى يطوف بالصفا والمروة»[4].

وروى الرامهرمزي في كتابه «الفاصل»[5] عن ابن عيينة في حكايةٍ أن عمرو بن دينار قال له: حدثني ابن عباس[6]، وحدثني جابر، وذكر أحاديث

---

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٣٧٦) بعد (١٢٥).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٣٩٩) (٥١).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١٦٢٣)، «صحيح مسلم» (١٢٣٤).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (١٦٢٤)، «صحيح مسلم» (١٢٣٤).

(٥) انظر: «المحدث الفاصل» (١٩٧ ـ ١٩٨).

(٦) أسند البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٣٢٨) رقم (٢٥٤٤) إلى ابن عيينة قال: «ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن عباس من عمرو، سمع ابن عباس وسمع من أصحابه»، ونقل الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/٧١٣ ـ ٧١٤) عن ابن المديني قوله: «كان =

وفي «صحيح ابن حبان»[1] عنه **بسند جيد** قال: «سمعت ابن عُمر»، وذلك كثير جداً، وإنما نبهت عليه لئلا يغتر بكلام الحاكم وبالله التوفيق». انتهى.

قال أبو عبيدة: نعم هناك أحاديث مخصوصة عن جابر لم يسمعها عمرو بن دينار منه، كما ترى واحداً منها في «علل الدارقطني» (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦) رقم (٢٣) ولذا خرجه البخاري (٢٢٩٦، ٢٦٨٣، ٣١٣٧)، ومسلم (٢٣١٤) في «صحيحيهما» من طريق عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر، فأثبتا الواسطة بينهما، والجناية في نفي الواسطة ليست منه، وإنما من محمد بن مسلم الطائفي.

ومثاله أيضاً، ما أخرجه الترمذي (١٧٩٣)، والحميدي (١٢٥٤)، وابن أبي شيبة (٨/ ٥٦)، وعبد الرزاق (٨٧٣٤)، والشافعي (٢/ ١٧٢)، والطحاوي (٤/ ٢٠٤)، وابن حبان (٥٢٦٨) من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابرٍ قال: «**أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لُحُومَ الخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ**».

قال ابن حبان على إثره: «يُشبه أن يكونَ عمرو بن دينار لم يسمع هذا الخبرَ عن جابرٍ، لأن حمادَ بنَ زيد رواه عن عمرو، عن محمد بن علي، عن جابر، ويُحتمل أن يكونَ عمرو سمع جابراً، وسَمِع محمد بن علي عن جابر». انتهى.

قلت: كذا صوّب ابن حبان عدم السماع. وابن عيينة أوثق في عمرو بن دينار من حماد، فالراجح روايته التي تقضي السماع، ولذا قال الترمذي عقبه:

«هذا حديث حسن صحيح، ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن

= أصحاب ابن عباس ستة: عطاء، وطاووس ومجاهد، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وعكرمة فكان أعلم الناس بهؤلاء عمرو بن دينار ولقيهم كلهم، وأعلم الناس بعمرو وهؤلاء: ابن عيينة وابن جريج».

(١) انظره (٩/ ١١٧) رقم (٣٨٠٩ ـ «الإحسان»).

محمد بن علي عن جابر»، قال: «ورواية ابن عيينة أصح، وسمعت محمداً[1] يقول: سفيان بن عيينة[2] أحفظ من حماد بن زيد».

فهذان مثلان، صح في أحدهما الواسطة، وعدم سماع عمرو بن دينار من جابر، وصح في الآخر سماعه منه، فإطلاق نفي السماع عن جابر لا مسوّغ له، وقد صحح الحاكم في «مستدركه» جملة أحاديث من رواية (عمرو بن دينار عن جابر) كما تراه فيه (١/ ٣٦٨، ٤٠٠، ٤٠١ و٢/ ٣٠٠، ٣٣٥، ٣٤٥، ٥٢٩ و٣/ ٣٨، ١٩٦، ٣٣١ و٤/ ١١١).

نعم، حُذفت الواسطة بين عمرو بن دينار وبين ابن عباس في حديث: «**قضى باليمين والشاهد**»[3]، وكذا من حديثه عن ابن عباس عن عمر **في البكاء على الميت**، أفاده الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٥٤٦ رقم ٣٦١) عن البخاري في الحديثين.

وقال الدارقطني في «العلل»: «لم يسمع ـ أي: عمرو بن دينار ـ من ابن عباس حديثه عن عمر **في التغليظ في البكاء على الميت**، إنما سمعه من ابن أبي مليكة منه»، وسيأتي كلامه بتمامه.

وعبارة البخاري: «لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر **في البكاء على الميت**»[4].

قال ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٣٠) على إثره: «ومقتضى ذلك أن يكون مدلّساً».

قلت: لذا سلكه ـ أو حشره ـ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين»[5]

---

(١) يريد: إمام الدنيا البخاري عليه الرحمة.

(٢) سيأتيك نقل عنه أنه لم يسمع تصريح عمرو بسماعه لهذا الحديث وآخر من جابر، ولمسلم مسلك دقيق اعتمد فيه على صحة الواسطة، وسيأتي كلامه أيضاً.

(٣) وهو في «صحيح مسلم» (١٧١٢)، وانظر كلامي عليه مفصّلاً في تعليقي على «الطرق الحكمية» لابن القيم، يسّر الله إتمامه بخير وعافية.

(٤) العلل الكبير (٣٦١).

(٥) وحذفه من «النكت على ابن الصلاح» وأجرى فيه تغييراً (٢/ ٦٣٧ ـ ٦٤٧) في أسماء =

وجعله في (المرتبة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً) وساق فيها ثلاثة وثلاثين نفساً، منهم (عمرو بن دينار) فقال (ص٢٢/ رقم ٢٠) عنه: «الثقة المشهور، أشار الحاكم في «علوم الحديث» إلى أنه كان يدلّس».

قلت: يشير إلى عبارته التي نحن بصدد معالجتها، وتبيَّن لنا تجوّز الحاكم فيها.

نعم، أرسل عمرو بن دينار عن جماعة من الصحابة، مثل: البراء، نقل الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٧٦) عن البخاري قوله عن عمرو: «لم يسمع من البراء، وبينهما عندي رجل»، وكذا قال ابن معين في «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٤٢)، وأبو داود في «سؤالات الآجري» له.

وسئل أبو زرعة: هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ قال: لا، لم يسمع منه، نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣١) رقم (١٢٨٠) وكذا قال البيهقي في «سننه» (٦/ ٤٠)[1].

وهذا كله ـ على التحقيق ـ ليس بتدليس إذ أرسل عمرو فيها عمن قد عرف الناس أنه لم يدركه ولم يلقه، فلا إيهام فيه، ولا تدليس، فاعتماد ابن حجر على الحاكم في جعله عمراً مدلِّساً ليس بصحيح، أما ما ساقه ابن حجر من دليل، فلا يكفي للحكم على عمرو بن دينار بالتدليس، لأسباب[2]:

أولاً: حدّث عمرو بن دينار بهذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن ابن

= المدلسين، وتوسع ابن حجر في «طبقات المدلسين» وحشد فيهم ما ليس معروفاً بالتدليس، كعمرو بن دينار وأيوب السختياني وابني ابن مسعود: عبد الرحمٰن وأبي عبيدة. وتعلق بكل عبارة لمن سبقه فحشر بناء عليها من ليس منهم فيه! وانظر ما سيأتي عن (مكحول).

(١) وانظر: «علل ابن المديني» (٣٦)، «تقدمة الجرح والتعديل» (١٤٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١١)، «إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، «السير» (٥/ ٣٠٠)، «تحفة التحصيل» (٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) منقولة مع زيادة وتصرف من «التنكيل» (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨) للمعلّمي اليماني.

عباس[1] مراراً، حتى عرف أن الناس قد عرفوا أنه لم يسمعه من ابن عباس، ثم قال مرة ـ على سبيل الفتيا أو المذاكرة ـ: «قال ابن عباس» ليس هذا بتدليس.

ثانياً: لا مانع من أن يسمع من ابن أبي مليكة عن ابن عباس القصة، وفيها الحديث، ويسمع من ابن عباس نفسه الحديث.

ولا مانع من أن يسمع الرجل الحديث من رجل عن شيخ، ثم يسمعه من ذلك الشيخ نفسه، ثم يرويه تارة هكذا، وتارة هكذا، وهذا النوع يسمى (المزيد في متّصل الأسانيد).

ثالثاً: لا يبعد أن يكون إسقاط الواسطة (ابن أبي مليكة) من أوهام بعض الرواة ممن هو دون (عمرو بن دينار) في السند، وسبق مثاله قريباً وبيان وهم الطائفي عليه فيه.

ثم تأكدت من صحة هذا الاحتمال، وأن السقط من تقصير راويين عنه.

قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٧٧) رقم (١٢٢): «هو حديث رواه عمرو بن دينار، واختلف عنه: فرواه محمد بن مسلم الطائفي وورقاء بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن عمر، قال: قصَّرا بإسناده؛ لأن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس وإنما سمعه من ابن أبي مليكة».

وأفاد أنه كذلك رواه ابن عيينة وأيوب السختياني وابن جريج ونافع وأبي عامر الخزاز ورباح بن أبي معروف وعبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة.

ومما يؤكد أن عمرو بن دينار ليس بمدلس أمور:

أولاً: أخرج الشيخان في «صحيحيهما» كثيراً من أحاديثه بالعنعنة، ولم يصرح فيها عمرو بالسماع.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١٢٨٦ ـ ١٢٨٨)، «صحيح مسلم» (٩٢٩) واختصره، وتراه مطولاً مفصلاً عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١٧/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والدارقطني في «العلل» (٢/ ٧٨ ـ ٧٩).

ثانياً: احتج مسلم في «صحيحه» رقم (١٥٣٩) بحديث سفيان بن عيينة عن عمرو عن جابر **أنّ النبي ﷺ نهى عن المخابرة**.

وقد صح عن ابن عيينة أن عمرو لم يصرح فيه بالسماع من جابر.

قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٤٣) عن سفيان قال: «وكلُّ شيء سمعتُه من عمرو، قال لنا فيه سمعتُ جابراً إلا هذين الحديثين ـ يعني: لحوم الخيل والمخابرة ـ ولا أدري بينه وبين جابر فيهما أحد أم لا».

فلو كان عمرو عند مسلم مدلِّساً لتحاشى إخراج مثل هذا الحديث في «صحيحه».

ثالثاً: صرح مسلم في «مقدمة صحيحه» بأن عمراً غير مدلّس، فأورد أمثلة مما قد يقع من غير المدلّس من إرسال ما لم يسمعه، وذكر منها حديث عمرو بن دينار في لحوم الخيل، قال (ص٣٣):

«وروى ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن جابر قال: **أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم الحمر**». قال:

«فرواه حماد بن زيد عن عمرو عن محمد بن علي عن جابر عن النبي ﷺ».

قال على إثره ـ وساق قبله عن هشام بن عروة وأبي سلمة مثله ـ:

«وهذا النحو في الروايات كثير، يكثر تعدادُه، وفيما ذكرنا منها كفايةٌ لذوي الفهم».

رابعاً: تصحيح الترمذي السابق لرواية ابن عيينة دون الواسطة بين عمرو وابن عباس يدل على أن عمراً ليس بمدلّس عنده! لا سيما مع تصريح ابن عيينة أن عَمراً لم يصرح بسماعه فيها.

وأخيراً، **فإن المصنف لم يصب في دعواه أن عامة حديث عمرو من الصحابة غير مسموع، وأن ابن حجر حشر عمراً مع المدلّسين، وهو ـ على التحقيق ـ ليس منهم**.

وخطأ المصنف في هذا إنما هو تابع للحاكم فيه، وليس هذا بأول أخطاء الحاكم في عمرو، فقد ذكره في كتاب «مزكي الأخبار» فقال: «هو من كبار التابعين»! كذا قال! قال الذهبي في «السير» (٥/ ٣٠١):

«ولم يُصِبْ. فإن كبارَ التابعين علقمةُ والأسودُ، وقيسُ بن أبي حازم، وعُبيدُ بن عُمير المكي، وسعيدُ بن المسيِّب، وكثير بن مُرَّة، وأبو إدريس الخَولاني، وأمثالُهم، وأوساط التابعين، كعروة، والقاسم، وطاووس، والحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، فبالجهد حتى يُعَدَّ عمْرو بن دينار في هذه الطبقة وإلا فالأولى أنه من طبقة تابعة لهم، كثابت البناني، وأبي إسحاق السَّبيعي، ومكحول، وأبي قبيل المَعافِري ونحوهم إلا أن يكون أبو عبد الله عنى بقوله: إنه من كبارهم في الفضل والجلالة فهذا ممكن».

ونقل الذهبي عنه أيضاً ما يناقض قوله الذي نقله عنه المصنف هنا، قال في «السير» (٥/ ٣٠١) نقلاً عن كتابه «مزكي الأخبار» أيضاً:

«سمع ابنَ عُمر، وابنَ عباس، وجابراً، وابن الزبير، وأبا سعيد، والبراءَ بن عازب، وعبدَ الله بن عمْرو، وأبا هريرة، وزيدَ بن أرقم، وأنساً، والمِسوَرَ بن مخرمة، وأبا الطُّفَيل. قلتُ (الذهبي): وسَمِعَ بجالة بن عَبَدة، وعُبيد بن عمير الليثي، وعبد الرحمٰن بن مطعم، وأبا الشعثاء جابر بن زيد، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وطاووساً، وسعيدَ بن جُبير وعِدة، وينزل إلى أبي جعفر الباقر ونحوه، وروايته عن أبي هريرة جاءت في «سنن ابن ماجه». وقال أبو زرعة: لم يسمع من أبي هُريرة. وكان من أوعية العلم، وأئمة الاجتهاد».

قال أبو عبيدة: لم يسمع عمرو بن دينار أبا هريرة ولا البراء، فتوسع الحاكم هنا، وضيَّق في «المعرفة»، والصواب بينهما، والله الموفّق، لا ربَّ سواه.

*** سماع مكحول من الصحابة.**

وأما مكحول، عالم أهل الشام، فعبارة الحاكم في «المعرفة» (٣٥٥):

«وأن عامة حديث مكحول عن الصحابة حوالة»، ونقلها المصنف وتصرف فيها، وما ساقه الداني من فقرة (١١٢) إلى هنا، هو عين الترتيب الموجود عند الحاكم، مع تصرف يسير وزيادة في الأعمش عن أنس، نبَّهنا عليها في محلِّها المتقدّم.

ومكحول، وإن قال عنه ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٤٧): «ربما دلَّس»، وتبعه الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٧) رقم (٨٧٤٩) فقال: «هو صاحب تدليس... يروي بالإرسال عن أُبيّ وعبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة» إلا أنّ مرادهما بالتدليس الإرسال، واعتمد ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص٤٦/رقم ١٠٨) عليهما فسلكه في (المرتبة الثالثة) من المدلسين: (من أكثر من التدليس فلم يحتجّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً)! وقال:

«يقال: إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفر قليل، ووصفه بذلك ابن حبان، وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، ولم أره للمتقدّمين إلا في قول ابن حبان».

وأعاد ابن حجر ذكره في «نكته على ابن الصلاح» (٢/ ٦٤٣) رقم (٦٢) وجعله تحت (من أكثروا من التدليس وعرفوا به)[1].

ويطلق ابن حبان ـ وتبعه الذهبي ـ على الإرسال (التدليس)، فقال ابن حبان في «مشاهير علماء الامصار» (١٦٣) عن (عبد الجبار بن وائل بن حُجْر): «مات أبوه وائل وأمه حامل به، كل ما روى عن أبيه مدلَّس».

فأنت ترى أنه لم يدركه، وأرسل عنه، وجعل صنيعه (مدلِّساً) وروايته

(١) سبق التنويه إلى إعادة ابن حجر النظر في أسماء المدلسين، وأجرى عليهم التنقيح والتحقيق. وحذف منهم ما كان قد ذكره في «طبقات المدلسين»، وقال بعد فراغه من سردهم (٢/ ٦٥٠): «وكل من ذكر هنا فهو بحسب ما رأيت التصريح بوصفه بالتدليس من أئمة هذا الشأن». قلت: ولذا أبقى (مكحولاً) فيهم، وسيأتيك ما فيه.

(تدليساً)[1] وعليه سار الذهبي[2]، فعرّف التدليس في «الموقظة» (ص٤٧): «ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه».

وقال في ترجمة (أبي قِلابة عبد الله بن زيد الجرمي) من «الميزان» (٢/ ٤٢٦):

«ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم ومن لم يلحقهم. وكان له صحف يحدث منها ويدلس».

فأبو قِلابة روى عن جمع ممن لم يدركهم، كما بيَّنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٠٩) وهذا إرسال، ولذا نقل عن أبيه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٥٨) قوله فيه: «لا يعرف له تدليس».

فالأزمة أزمة (مصطلح)، فـ (التدليس) و(الإرسال) يتناوبان في الاستعمال، عند ابن حبان والذهبي، فليس مرادهما بنعت (مكحول) بالتدليس المصطلح الخاص الذي فسَّرناه، ولذا يوجد في «الصحيحين» الكثير من (عنعنات) مكحول. وبسوء صنيع المتأخرين ممن لم ترسخ أقدامهم في التخريج، ولا سيَّمَا الهاجمين عليه للتأكُّل والتكسب، ولتحصيل المناصب والمراتب والرواتب، وأخذهم كلام ابن حجر في مثل هذه المواطن بالرضى والتسليم، دون الفحص والسبر، وعدم معرفة المستند والدليل، ظهرت نغمة (المتقدّمين) و(المتأخّرين)، وهم يردِّدون أشياء مهمة غابت عن كثير من الطلبة، ولكنهم يتوسعون على جهة يحسبون أنهم يحسنون ويدققون، وهم حادوا عن السبيل والجادة، فذهبوا لليمين، كما ذهب الجامدون للشمال،

---

(١) هكذا صنع في سائر كتبه، انظر منها ـ على سبيل المثال ـ: «الثقات» (٧/ ٥٩٢)، «المجروحين» (١/ ٥٨٠، ٢٢٩)، «مشاهير علماء الأمصار» تراجم رقم (١١٤٥، ١٤١٥، ١٥٣٧، ١٥٦٦)، وهذا صنيع جمع كما سيأتي التنبيه عليه لاحقاً في (ص٤٧٨) من هذا الشرح، والله الموفق.

(٢) انظر: «السير» (٥/ ٢٧٧ و٦/ ١٤١، ٢٢٧، ٣٣٦، ٤١٥ و٨/ ٢٨٩)، و«الميزان» (٢/ ١٥٢).

ولكل جديد لمعة تبهر، وما أحسب أن مآل هؤلاء إلا الانصراف عن الانشغال لاقتصارهم على التنظير، أو الاعتدال بالتعديل بإنصاف وعدم الاعتداء بجور واعتساف والرجوع للاستفادة من علماء هذه الصنعة بقواعد منضبطة، مع مراعاة ضوابط وكليات واستثناءات استفادوها من النظر في كتب الرجال والعلل والسؤالات. وعوداً على تحقيق سماع مكحول من الصحابة:

بلا شك أن مكحولاً أرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم. سمى منهم الذهبي في «السير» (٥/١٥٦): «أبيّاً وثوبان وعبادة بن الصامت، وأبا هريرة، وأبا ثعلبة الخشني، وأبا جندل بن سهيل، وأبا هند الدّاري، وأمَّ أيمن، وعائشة». قال: «وجماعة». وصرّح ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٢١١ ـ ٢١٣) بإرساله عن زيد وواثلة وعنبسة وأبي أمامة ومعاوية وأبي بكر وسعد وأبي عبيدة وعمر وابنه عبد الله وأبي ذر وعثمان.

ووقع في بعض المذكورين خلاف، قال الترمذي في «جامعه» (٢٥٠٦): «سمع من واثلة، وأنس، وأبي هند الدَّاريِّ، ويقال: إنه لم يسمع من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ إلا من هؤلاء الثلاثة».

وأثبت أبو حاتم دخول مكحول على واثلة، وعبارة ابنه في «المراسيل» (٢١٢/رقم ٧٩٢): «سمعت أبي يقول: مكحول لم يسمع من معاوية، ودخل على واثلة بن الأسقع»، وقال (٢١١/رقم ٧٨٩): «سألت أبا مسهر: هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما صح عندنا إلا أنس بن مالك. قلت: واثلة؟ فأنكره».

والذي ذكره الترمذي موجود عند البخاري في «التاريخ الصغير» (١/ ٢٧٢) وقال الآجرِّي في «سؤالات أبا داود السجستاني» (٢/١٩٤) رقم (١٥٧٧): «قلت لأبي داود: كم يصح لمكحول من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: واثلة. وقال: قيل لأبي مسهر، فقال: أنس. قيل: فواثلة؟ قال: لا أدري».

وفي «مسند الشاميين» التصريح بسماعه من تسعة من الصحابة، لكن الشأن في صحة الإسناد إليهم، وهم:

١ ـ أنس، كما تراه فيه بالأرقام (٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٤).

٢ ـ وواثلة، كما تراه فيه بالأرقام (١٥١٠، ١٩٨٣، ٣٣٨٨، ٣٤٠٧).

٣ ـ وأبو أمامة، كما تراه فيه بالأرقام (١٥٤١، ٣٤١٣، ٣٤١٥، ٣٤٤٨) ولكن قال الدارقطني في «سننه» (١/ ٢١٨): «لا يثبت سماعه من أبي أمامة».

٤ ـ وأبو هند الداري، كما تراه فيه بالأرقام (٣٤٤٩، ٣٤٥٠)، وقيل لأبي مسهر: «هل سمع مكحول من أبي هند الداري؟ فقال: من رواه؟ فقيل له: حيوة بن شريح عن أبي صخر عن مكحول أنه سمع أبا هند، فكأنه لم يلتفت إلى ذلك»، وهو الإسناد الذي عند الطبراني في «الشاميين» و«الكبير» (٢٢/ رقم ٨٠٣، ٨٠٤).

٥ ـ ومعاوية، كما تراه فيه بالأرقام (١٣٧٠، ٣٤٥١).

٦ ـ وابن عمر، كما تراه فيه بالأرقام (١٩٧، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤).

٧ ـ وأبو هريرة، كما تراه فيه بالأرقام (٣٤٦٩، ٣٤٧٠)، ولكن قال الدارقطني في «السنن» (٢/ ٥٧): «لم يسمع من أبي هريرة»، وبينهما واسطة، كما تراه في «العلل» له أيضاً (٨/ ٢٨٩).

٨ ـ وجابر، كما تراه فيه بالأرقام (١٥١٣، ٣٤٧٦).

٩ ـ وثوبان[1]، كما تراه فيه بالأرقام (١١٨٨، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢).

ورواية مكحول عن أبي ثعلبة الخشني في «صحيح مسلم» (١٨٣١) و«جامع الترمذي» (١٤٦٤)، وروايته عن ثوبان في «سنن النسائي» (٣١٣٣)، قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٦٥): «يقال: مرسل». وقال في «تحفة

---

(١) لم يقع التصريح في الأرقام المذكورة وإنما الرواية فحسب، وأفاده أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (٣١٥) وزاد عليه: «وقال البخاري: إنه سمع من أنس وأبي مرة، وواثلة، وأم الدرداء»؟ قال: «نقلت ذلك جميعه من خط والدي أبقاه الله».

الأشراف» (٢/ ١٧١): «لم يدركه»، وقال فيه (٨/ ٣٩٠) عن روايته عن أبي ثعلبة: «ولم يسمع منه».

وروايته عن أُبيّ في «سنن ابن ماجه» (٢٧٦٨)، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٦٥) و«تحفة الأشراف» (١/ ١٥٠): «لم يدركه».

وقال البزار في «مسنده»: «روى مكحول عن جماعة من الصحابة: عن عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وحذيفة، وأبي هريرة، وجابر، ولم يسمع منهم، ولم يدركهم، وإنما أرسل عنهم، ولم يقل في واحد منهم حدثنا فلان.

وقد روى عن أبي أمامة وليس ببعيد أن يكون سمع منه، لتأخُّر موت أبي أُمامة، وروى عن أنس، وأدخل بينه وبين أنس (موسى بن أنس)، ولم يبيّن فيما رواه عن أنس: سمعت أنساً، فتوقّفنا أن نذكر أنه سمع أنساً[1]، ومن أبي أمامة لما وصَفنا، والله تعالى أعلم»[2].

وفي «سؤالات مسعود السّجزي للحاكم» (٢١٧): «مكحول لم يسمع من عقبة بن عامر، ولم يره».

وتحرير مسموعاته ممن وقع فيهم خلاف يحتاج إلى تتبع. ودراسة الأسانيد، والحذر من الأوهام والأغاليط، وكشفه بتحقيق وتحرير ليس من صنيعنا، وقد بلغ بنا المقام إلى النهاية، ولا بد من إلجام القلم، وعدم استرساله في الفحص والفَتْش، ولا قوة إلا بالله، وهو الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله على ما يسَّر من بيان وشرح، واستدراك وتعقّب وطرح، وتمثيل واستطراد من توثيق وجرح، وتخريجٍ وجمعٍ للطرق وتوجيهها على مراد صاحبها، ودراستها بإسهاب واستقصاء.

*** التدليس في البلدان.**

اعلم ـ رعاك الله ـ أني لا أريد بهذا العنوان ما جرى ذكره في كتب

---

(١) أثبت ابن معين سماع مكحول من واثلة وفضالة بن عبيد وأنس. انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٨٤)، «تحفة التحصيل» (٣١٤).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣٥١).

المصطلح من (تدليس البلاد). ومثاله: أن يقول العراقي: حدثني فلان بالقاهرة، موهماً أنه يريد القاهرة، عاصمة مصر، وهو يريد حياً من أحياء مدينة بغداد، معروفاً بهذا الاسم، أو أن يقول المصري مثلاً: حدثني فلان بالعراق وهو يريد موضعاً بأخميم (مركز بإحدى محافظات مصر)، أو يقول: حدثني بما وراء النهر موهماً دجلة، وهو يريد نهر النيل.

وهذا النوع[1] أخف من غيره، لكنه لا يخلو من كراهة. وإن كان صحيحاً في الأمر نفسه، لإيهامه الكذب والرحلة في طلب الحديث والتشبع بما لم يعط، إلا أن يحمل عليه باعث صحيح، وسبق أن قررنا أن (التدليس) عند المحدثين يشبه (التعريض) عند الفقهاء[2]، مع اختلاف بينهما في الصيغ والأنواع، ولكن يجتمعان من حيثية القصد والباعث، وما يترتب على ذلك من آثار.

ولكني أُريد من هذا العنوان إيضاح ما أجمله المصنف من وجود التدليس والمدلسين في البلدان، وعبارته مأخوذة ـ كالعادة ـ من «معرفة علوم الحديث» (ص٣٥٦ ـ ٣٥٨) للحاكم، فإنه بعد أن فرغ من ذكر الأجناس الستة وعدد ضوابط عامة[3] أرسل فيها بعض التابعين عن الصحابة، قال:

«قد ذكرت في هذه الأجناس الستة أنواع التدليس؛ ليتأمَّله طالب هذا العلم، فيقيس الأقلَّ على الأكثر، ولم أستحسن ذكر أسامي مَنْ دلَّس من أئمة

---

(١) يلحق به: عكسه، وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، كقولنا: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، يعني الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك، يعني به الحاكم، ذكره ابن السبكي في «جمع الجوامع» وعنه السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٣١).

(٢) الأشباه والنظائر بين العلوم تحتاج إلى تصنيف مستقل، لتجاوز أزمة المصطلح، وإعمالاً للحقائق والمعاني لا للألفاظ والمباني. وهي إحدى عوائق الرسوخ والتمكن والنبوغ والتقدم، ولا سيما مع التكرار في التدريس الأكاديمي، والاقتصار على أمثلة معدودة، على وجه يكون العلم فيه يجتر اجتراراً، ولا سيما إن رافقه التخصص المبكر، والإلمام بفن واحد دون سائر العلوم.

(٣) هي المتقدمة عند المصنف في الفقرات (١١١ ـ ١١٦).

المسلمين[1]، صيانةً للحديث ورواته»[2]. ثم قال:

«غير أنني أدُلُّ على جملة يهتدي إليها الباحثُ عن الأئمة الذين دلّسوا، والذين تورعوا عن التدليس، وهو أن أهل الحجاز والحرمين...» بمثله، غير أنه لم يذكر ما قاله المصنف: «وكذلك أهل المغرب: أطرابلس والقيروان والأندلس وسائر أعمال هذه البلدان، لا نعلم أن أحداً من أئمتهم دلّسوا».

وهذه الزيادة تنبئ عن معرفة المصنف لأهل بلدته وناحيته، وأن له مشاركة بالحديث، ومعرفة بالشيوخ وشيوخهم، والمشتغلين بهذا العلم هناك.

وهذه الضوابط مهمة، فعلى الحديثيّ المشتغل بالأسانيد، المتعنِّي لكلام أئمة هذا الشأن أن يحذر من الرواة الكوفيين بخاصة، وليست تتحصل المعرفة بالنظر إلى أدوات التحمل، وهل الشيخ قال: «عن» أو «حدثنا» فحسب؟ لأن تدليس الشيوخ ليس له صلة بأدوات التحمل، والواجب فيه التعرف بحذق ودقة على شيخ المدلِّس بحيث يتعرّف عليه، ولا يروج عليه راوٍ ضعيف، يحسبه للوهلة الأولى على غير حقيقته، ويظنه ثقة لصنيع المدلس فيه، وتقليبه على وجه غير الوجه الظاهر منه، وصبغهِ بلون آخر غير المتبادر منه.

قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح» (٢/ ٦٥٠): «أما تدليس الشيوخ فلا تحصى أسماء أهله».

وهذه الضوابط تجعل الباحث يحذر من خطأ الراوي في قوله: حدثنا، أو تجوّزه[3] فيها، ويعمل بالقرائن المعتبرة، فليست العبرة بالألفاظ والمباني

---

(١) مع أنه أسند أمثلة قليلة تدل على ذلك، فهو لا يريد الاستقصاء والجمع.

(٢) خوفاً من أن ترد روايات الأئمة الكبار الذين قيل عنهم: دلّسوا! فيسقط الاحتجاج بالحديث، «والنظر في العواقب تلقيح للعقول»، قاله سلمة بن دينار كما في «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٧٦).

وعلى وزانه: ما قاله النووي في (أواخر) «الأذكار» (٢/ ٩٢٤) تحت (باب: في ألفاظ حكي عن جماعة من العلماء كراهتها وليست بمكروهة): «واعلم أني لا أُسمّي القائلين بكراهة هذه الألفاظ، لئلا تسقط جلالتهم، ويُساء الظنُّ بهم، وليس الغرض القدح فيهم، وإنما المطلوب التحذير من أقوال باطلة نُقِلت عنهم» انتهى. فافهم! وقارن بمجريات الأمور هذه الأيام! فاللهم حنانيك.

(٣) ستأتي أمثلة عليه قريباً.

ولكن بالحقائق والمعاني، وهذا يجرّنا إلى التيقّظ والتنبُّه، والنظر إلى كلام الأئمة العارفين بعين فيها إجلال وتعظيم. ولا يجوز ألبتة الحكم على دُربتهم وخبرتهم ومهارتهم بمجرد النظر القاصر على أدوات التحمل بين الراوي وشيخه. وهذه مهمات من التنبيهات تفوّت على المبتدئين صنيعهم، ولعلهم يرعوون عن تعالمهم، وتجعلهم يعرفون قدر أنفسهم:

الأول: إن صنيع بعض الأئمة في إطلاقهم التدليس أو تعليلهم به أوسع من المصطلح الذي درج عليه في كتب المصطلح، فأطلق بعض الأئمة «دلسه عن فلان» بمعنى: أرسله، وهو ليس خاصاً في الرواية عمن سمع ما لم يسمعه[1]، وهذا صنيع ابن حبان والذهبي ـ وتقدم ذلك عنهما ـ، وهو بعض مراد أبي حاتم الرازي في تعليله الحديث، فنقل ابنه ـ مثلاً ـ في «علله» (٣/ ٥١ ـ ط. الرشد) عنه قوله في حديث[2] رواه هشام بن حسان عن محمد بن المنكدر عن جابر: «لم يروه عن محمد إلا الضعفاء: إسماعيل بن مسلم ونحوه، ولعل هشام بن حسان أخذه من إسماعيل بن مسلم، فإنه كان يدلِّس».

وليس في هذا إثبات سماع هشام من ابن المنكدر شيئاً، فهو لم يدركه، ولم يرو عنه، ولم يذكره أحد بذلك، فليس مراد أبي حاتم بقوله فإن كان يدلس إلا الإرسال[3]، ولم يتفطن شيخنا الألباني لذلك كما قال في «الصحيحة» (٧٢٤) متعقباً أبا حاتم: «قلت: لم أر من رماه بالتدليس مطلقاً»، فهو رحمه الله حاكم أبا حاتم باصطلاحه هو للتدليس[4] لا بمراد أبي حاتم منه، فافهم.

ثم قوله: «لم أر من رماه بالتدليس مطلقاً» ليس بصحيح، إذ سلكه ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص٤٧/ رقم ١١٠) وجعله في (المرتبة الثالثة:

---

(١) لا تنس (الضرب السادس) الذي ذكره المصنف فهو من هذا الباب. انظر فقرتي (١١٠ ـ ١١١) وشرحها، فهناك بيان العلاقة بين (الإرسال) و(التدليس).

(٢) هو قوله ﷺ: «**عليكم بالإثمد عند النوم، فإنه يجلي البصر، ويُنبت الشعر**».

(٣) على هذا ـ كما قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٥) ـ: «ما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره»، وصنيع أبي حاتم يدل على استخدامه ذلك باستقراء كلامه في «العلل» و«المراسيل».

(٤) وهو المقرر في كتب المصطلح.

من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع)، وساق فيها خمسين نفساً، منهم هشام بن حسان، وقال: «وصفه بذلك ابن المديني وأبو حاتم»، ونقل عن ابن المديني قوله: «يرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب».

قلت: مراد أبي حاتم والمديني[1] من التدليس الإرسال فحسب، بدلالة ما ساقه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٦) عن ابن عيينة قال: أتى هشام بن حسان عظيماً بروايته عن الحسن. قيل لنعيم ـ وهو ابن حماد، راوي الخبر عن ابن عيينة ـ: لم؟ قال: لأنه كان صغيراً.

وكلام شيخنا الألباني في نفيه التدليس عنه بالاصطلاح المذكور في كتب المصطلح صحيح، وعلة كتاب ابن حجر «طبقات المدلسين» أنه سرد فيه من أرسل، ولم يميّزه عمن دلّس، واعتمد المتأخرون عليه، دون تنبّه لهذا، بخلاف صنيعه في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٣٧ وما بعد) فإنه أورد قوائم[2] وأعمل فيها قلمه بتحقيق وتنقيح[3]، وحذف منها بعض ما ذكره في «طبقات المدلسين»، ومنهم هشام بن حسان هذا، ويعجبني قوله عن أهل (المرتبة الأولى) (٢/ ٦٣٦): «الغالب إن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوّز من الإرسال إلى التدليس».

نعم، لا مشاحة في الاصطلاح[4]، لكن لا بد أن تناط الأحكام بحقائق

---

(١) ومثلهما جماعة، تأمل ما في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٢٣، ٣/ ٢٣٦)، و«العلل الكبير» (٢/ ٢٦٢) للترمذي، و«الثقات» (١/ ٢٨٤) للعجلي، و«الكامل» (٣/ ١٢٣٣)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٣١)، «المنتخب من علل الخلال» (٢٢٧)، «تاريخ ابن معين» (٢/ ٦٢٠، ٦٥٢)، وهذا صنيع ابن حبان والذهبي، وسبق أن بيّناه عنهما في شرح فقرة (١١٦).

(٢) خصّها فيمن خرّج حديثهم في «الصحيحين».

(٣) كان همه في «الطبقات» الجمع والتفتيش، وفي «النكت» التحرير والتفتيش، بدليل أنه في «التقريب» لم يصف عدداً لا بأس به بأنهم (مدلسون) مع إيراده لهم في «طبقات المدلسين»! ولا أرى أن أصوات المفرقين بين (منهج المتقدمين) و(المتأخرين) إلا ردود فعل طبيعية عن عثرات وثغرات مثل هذه، وهي منتشرة في كثير من المباحث في كثير من العلوم والفنون.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «تنبيه الرجل العاقل» (١/ ٢٧١): «واعلم أنه وإن كان =

الأمور، فالألفاظ قوالب المعاني فحسب، وهذه الآفة أَصابت سائر العلوم: التوحيد والفقه والأصول، وتحرير ذلك مع الاستقصاء في التمثيل يخرج طلبة العلم من سجنهم للرسوم والألفاظ، وتقوّي عندهم الملكة وتعينهم على الوقوف على الحقائق، وتنمي عندهم المواهب، وتجمّع لديهم الفنون، وتجعل بعضها خادمة لبعض، على وجه يحصل فيه التكامل لا التآكل.

الثاني: «اشتهر في هذا الباب العنعنةُ مع أن كلمة «عن» ليست من لفظ الراوي الذي يُذكر اسمه قبلها بل هي مِنْ لفظ مَنْ دونه، وذلك كما لو قال همام: «حدثنا قتادة عن أنس» فكلمة «عن» من لفظ همام؛ لأنها متعلقة بكلمة «حدثنا» وهي من قول همام، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدئ الشيخ فيقول: «عن فلان»، وإنما يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو قال أو ذكر، أو نحو ذلك، وقد يبتدئ فيقول: «فلان...»، كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث التدليس من «فتح المغيث» وغيره، ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات «قال» في أثناء الإسناد قبل «حدثنا» و«أخبرنا»، وذلك في نحو قول البخاري: «حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد»، وكثيراً ما تحذف فيزيدها الشراح أو قراء الحديث ولا تثبت قبل كلمة «عن»، وتصفح إن شئت «شرح القسطلاني على صحيح البخاري». فبهذا يتضح أنه في قول همام: «حدثنا قتادة عن أنس» لا يدري كيف قال قتادة، فقد يكون قال: «حدثني أنس» أو «قال أنس» أو «حدث أنس» أو «ذكر أنس» أو «سمعت أنساً»، أو غير ذلك من الصيغ التي تصرح بسماعه من أنس أو تحتمله، لكن لا يحتمل أن يكون قال: «بلغني عن أنس» إذ لو قال هكذا لزم هماماً أن يحكي لفظه أو

= يقال: لا مُشَاحَّةَ في العبارات، فإن المقصود هو المعنى؛ فإن اللسان له موقعٌ من الدين، والعبارة المرضيَّة مندوبٌ إليها، كما أن التعمُّق منهيٌّ عنه. وكذلك كان ﷺ يُغيِّر كثيراً من الأسماء أسماءِ الأشخاص والأمكنة وغير ذلك، وكانوا يَنهَون عن اللحن ويأمرون بإصلاح اللسان. فكيف في العبارات العلمية والمفاوضات الفقهية؟! لا سيما في كلام مقصودُه تركيبُ عباراتٍ يُقْتَنَصُ بها الباطل أو يُفْحَمْ بها الجاهلَ، متى سُوْمِحَ صاحبُها في الإطلاق تمكَّن من الرواج والنَّفاق».

معناه، كأن يقول: «حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس» وإلا كان همام مدلساً تدليس التسوية، وهو قبيح جداً وإن خف أمره في هذا المثال.

والمقصود هنا أنه لو قال راوٍ لم يُعرف بتدليس التسوية «حدثني عبد العزيز بن صهيب عن أنس» كان متصلاً لثبوت لقاء عبد العزيز لأنس، وأنه غير مدلس مع أننا لا ندري كيف قال عبد العزيز، فقد يكون قال: «قال أنس» أو «ذكر أنس» أو «حدث أنس» أو ابتدأ فقال: «أنس»، فالحمل على السماع في العنعنة يستلزم الحمل على السماع في هذه الصيغ وما أشبهها، وقد صرحوا بذلك كما تراه في «فتح المغيث» وغيره، وما ذكروه من الخلاف في كلمة «أن» إنما هو في نحو أن يجيء: «عن عبد العزيز أن أنساً سأل النبي ﷺ»، ومعلوم أن عبد العزيز لم يدرك ذلك، ومن حمله على السماع إنما مال إلى أن الظاهر أن عبد العزيز سمع القصة من أنس، فكأنه قال: «حدثني أنس أنه سأل النبي ﷺ..». وفي هذا المثال لا مزية لكلمة «أن»، بل لو قال عبد العزيز: «سأل أنس النبي ﷺ..» لكان هذا كقوله: «عن عبد العزيز أن أنساً سأل...»، بل إن كلمة «أن» في المثال ليست من لفظ عبد العزيز وإنما هي من لفظ الراوي عنه، فقوله: «حدثني عبد العزيز أن أنساً سأل» إنما تقديره: «حدثني عبد العزيز بأن أنساً سأل»، وقد يكون عبد العزيز قال: «سأل أنس» وقد يكون قال غير ذلك. والله أعلم». قاله بالحرف المعلمي اليماني في «التنكيل» (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

قال أبو عبيدة: مما يؤكد لك ذلك: ما سُقناه مطولاً في تخريج حديث: «**إنما الأعمال بالنيات...**» الوارد سابقاً في فقرة رقم (٦)، وتبيَّن لنا بجلاء أن هذا الحديث فرد غريب، لم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، ومع هذا فقد وقع التصريح في بعض طرقه بسماع كل منهم من الآخر، وهكذا أسنده أبو عمرو الداني، ومن أجل هذا أورده تحت (ذكر بيان المسانيد من الآثار)، وذكرنا هناك أن عبد الوهاب الثقفي صرح بالسماع عن يحيى وهكذا إلى عمر، وأنه ثبت عنه أيضاً لكن دون هذا الشرط.

وهكذا فعل مالك في رواية محمد بن الحسن الشيباني، دون غيره ممن هو خاص به، وأوثق منه.

وهكذا فعل يزيد بن هارون وابن عيينة عن يحيى في رواة مخصوصين عنهم. بينما رواه الجمع الغفير، والعدد الكبير عن يحيى دون ذلك، بل ورد في حق من رواه عنه إلى عمر بالعنعنة[1] في جميع طبقات السند، وهذا يؤكد ما قعّده المعلمي أن أدوات التحمل قد يقع فيها تغيير من الرواة وتصرف، فإياك أن تغتر دائماً بالعنعنة، يوضحه:

ثالثاً: عدم اغترار كثير من أئمة الجرح والتعديل لتصريح الراوي بالسماع، وحكمهم عليه بالخطأ فيه، لأدلةٍ علموها، ومعرفة وقفوا عليها، أو لتنبُّههم على تجوّز في استخدامه لرهقٍ عند بعضهم فيه، كجرير بن حازم:

قال أحمد: «كان سجية في جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن قال: حدثنا عمرو بن تغلب»، كذا في «العلل» لابنه (١/ ٢٦٧).

وفصّل ذلك ابن معين. فقال: «كان جرير بن حازم يحدث فيقول: حدثنا قال: حدثنا، فكان حماد بن زيد يقول له: عن عن». قال: «كان حماد بن زيد يقول لجرير بن حازم فيما بينه وبينه»، كذا في «تاريخ الدوري» (٢/ ٨٠).

ومثله: فطر بن خليفة.

قال ابن معين ليحيى بن سعيد القطان عن فطر: «فتعمّد على قوله: حدثنا فلان قال: حدثنا فلان موصول؟. قال القطان: لا. قال ابن معين: كانت منه سجيّة؟ قال القطان: نعم»، كذا في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٦٥).

ولذا لم يبال النّقاد بالتصريح في السماع دائماً، وحكموا عليه بالانقطاع أحياناً لقرائن قامت عندهم[2]، كما أنهم حكموا بالاتصال وإن لم يقع

---

(١) كذا رواه حماد بن زيد عند البخاري (٦٩٥٣) وغيره.

(٢) مثاله: ما قاله ابن المديني ليحيى بن سعيد القطان: الفزاري روى عن ابن أبي خالد عن هلال بن يساف قال: سمعت أبا مسعود، قال يحيى: أنكر أن يكون هلال سمع من أبي مسعود، قال: مات أبو مسعود أيام علي. =

التصريح به، ما لم يكن الراوي مدلساً وأدرك المروي عنه إدراكاً بيّناً على النحو الذي شرحناه سابقاً.

وكما أنّ الفقهاء يراعون القرائن والأشباه والنظائر، فهكذا أهل الصنعة الحديثية، وإفراد ذلك[1] بتصنيف من الأمور المهمة، التي تقرِّب للطلبة الفهم، وتعينهم على النبوغ والتّفنُّن، وهذا الذي ينقص المكتبة الإسلامية، فالتكرار والاجترار، هو سمة المؤلفين غير الجادّين، بله أصحاب التكسب والتأكل، ولا قوة إلا بالله.

رابعاً: تعمد بعض المدلّسين إخفاء تدليسهم، وسلوكهم طرقاً وعرة فيه، وقد يصرحون بالتحديث كما في (تدليس القطع)، وكان يفعله (عمر بن علي المقدّمي)، قال ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٢٩١) عنه: «كان يدلس تدليساً شديداً، وكان يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، الأعمش»، ولذا قال أبو داود السجستاني: «بلغني عن أحمد قال: ما أعياني أحد في التدليس ما أعياني عمر بن علي المقدّمي، يقول لي: اكتب: حدثنا»، كذا في «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٩) له.

ومنه تدليس العطف، وسبق تمثيل المصنف عليه في فقرة رقم (٩٤)،

= وهذا خطأ عبد الواحد بن زياد مع الأعمش، فإنه «عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها، يقول: حدثنا الأعمش قال: حدثنا مجاهد...»، قاله العقيلي (٣/ ٥٥). ومثله محمد بن كثير العبدي عن سفيان الثوري، كما تراه في «سؤالات ابن الجنيد» رقم (٣٤٣)، في أمثلة كثيرة، اعتنى بها أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «المراسيل» و«العلل» و«الجرح والتعديل». ولأحمد في هذا الباب كلمات سمان، وعبارات واضحات تنبئ عن إمامة وحذق، وينظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٦٩ و٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٤)، و«فتح الباري» (٨/ ٢٥٥) كلاهما لابن رجب، وهذا الباب يحتاج إلى جمع واستقصاء، والوقوف عليه يعين على تميز المعلول من الأحاديث من المقبول، ويحذر المخرجون من خلاله أوهام بعضِ الرواة، فشأن الكذاب أو المطروح أو الواهي أو الضعيف إن ورد ذكره في سند يسير، ولكن وجود وَهم الثِّقة هو الأمر الخطير!.

(١) أعني: الأشباه والنظائر في سائر الفنون والعلوم.

ومثله: ما كان يفعله هشيم. فكان «يقول: أخبرنا ـ يرفع صوته ـ ثم يسكت، فيقول فيما بينه وبين نفسه: فلان، ثم يرفع صوته: داود عن الشعبي عن فلان عن فلان» كذا في «الكفاية» (١٦٥).

ومثاله: ما كان يفعله ابن عيينة، كان ربما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله. فكان يروي عن ليث[١] وابن أبي نُجيح جميعاً عن مجاهد عن أبي معمر عن علي حديث الجنازة، قال الحميدي في «مسنده» (١/ ٢٨): «فكنا إذا وقفناه عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلا في حديث ليث خاصة».

يعني: أن حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد عن علي منقطعاً[٢].

وهكذا يفعل غير واحد من المصريين والشاميين، يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً، ومنهم أصحاب بقية بن الوليد فإنهم يتساهلون في نسبة قول (حدثنا) إلى بقية. كما بيّنه أبو حاتم في مواطن من «العلل» لابنه.

ففي هذه الأمثلة ـ وغيرها كثير ـ يصرح المدلِّس بالسماع، مع أن علّة التدليس قائمة، ولم تنتفِ عن روايته.

خامساً: لا بد عند قولنا (صرح فلان بالسماع) أن يكون التصريح به واضحاً لا يعتريه لبسٌ أو خَفَاءٌ، وأن يصح السند إلى المصرح بالسماع. وأن نتيقّن على عدم سلوك المدلس طرقاً وعرة أخفى بها تدليسه بالتصريح، أو لم يكن تصريحه به خطأ منه أو من تصرّف الرواة عنه، فحينئذٍ يقبل التصريح، وهذا أمر يحتاج إلى دقة متناهية، وسبر الرواة، ومعرفة طرق تدليسهم.

سادساً: يقوم مقام التصريح بالسَّماع في روايات المدلِّسين: أن تأتي عنهم من طريق من ينتقي ما سمعوه ولم يدلّسوه، وسبق أن ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك[٣].

---

(١) هو ابن أبي سُلَيم.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٦٥ ـ ٨٦٦).

(٣) انظر (ص٣٨٥).

وتأمل معي دقّة جواب ابن معين عند سؤال يعقوب بن شيبة له عن التدليس، قال: فكرهه وعابه، قال يعقوب: قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا أو أخبرنا؟ فلم يوافقه ابن معين أنه يكون حجة بذلك فقط، بل أجابه بقوله: «لا يكون حجة فيما دلَّس فيه»[1].

فمتى انتفى تدليسه قبلناه، ولا يحصر ذلك فقط بقوله: حدثنا أو أخبرنا.

سابعاً: هذا الباب واسع لاحب، ودقيق ومهمّ، والذي يهمّني منه بعد الاستطراد السابق: الحذر من التدليس الخفي للرواة، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى العنعنة أو التصريح بالسماع فحسب! وأكثر من التدليس الكوفيون، كما قال المصنف، فعلى المخرّج أن يحذر من مروياتهم، ويشدّ النفس في تتبع الطرق، وأن ينعم النظر في كلام أئمة العلل، ممن سبر وفحص ونقد.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣١ ـ ط. الفاروق):

«التدليس في محدّثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هارون: لم أر بالكوفة أحداً إلا وهو يدلِّس، إلا مسعراً وشريكاً». وأسند إلى الأعمش قال: «قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أنّ رجلاً حدثني عنك بحديث، ما باليت أن أرويه عنك»، أي: يحذف الواسطة بينه وبين الأعمش، ويدلسه عنه.

وكان يفعله بعض من يجلس في مجالس تلاميذ الأعمش، ويسوونه عنه بإسقاط الراوي الضعيف.

أسند ابن عبد البر أيضاً (١/ ٣٠ ـ ٣١) إلى أبي معاوية الضرير قال: كنت أحدث: الأعمش عن الحسن بن عمارة[2] عن الحكم عن مجاهد، فيجيء أصحاب الحديث بالعشي، فيقولون: حدثنا الأعمش عن مجاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدثته عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد.

أما البصرة، فكان محدّثوها يدلسون ولكن ليس على شغف أهل الكوفة،

---

(١) انظر: «الكامل في الضعفاء» (١/ ٣٤)، «التمهيد» (١/ ١٧ ـ ١٨)، «الكفاية» (٣٦٢).

(٢) أبو محمد الكوفي، متروك.

وتولعهم فيه، أسند البخاري إلى زهير قال: قدمت البصرة، فرأيت حميداً وعنده أبو بكر بن عياش، وجعل حميد يقول: قال أنس، قال أنس، فلما فرغ قلت له: أسمعتَ هذا؟ قال: سمعتُ عمن أحدّث عنه.

قال البخاري: يعني أنه لم يقل: سمعت أنساً، وسمعت عمن أحدث عنه، قال: وكان حميد يدلّس[1].

فحميد على الرغم من تصريحه بالسماع من أنس إلا أنه كان يدلس عنه[2] أحاديث سمعها من ثابت البناني. وعدّ ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٤٨) ما سمعه من أنس ثمانية عشر حديثاً فقط، وهو من أحرص الناس على تتبع التدليس وسبره، ووصف الراوي به.

فالتدليس موجود في الرواة البصريين في طبقة التابعين وأتباعهم.

وينبغي أخيراً أن نتنبه لعدة أمور:

أولاً: سبق اختصار المصنف في فقرة رقم (١٧) الكلام المبسوط هنا في فقرتي (١١٨، ١١٩)، وتصرف فيه هناك على وجه بدت فيه مؤاخذات وعثرات ذكرناها عند شرحنا له.

ثانياً: كلام المصنِّف مأخوذ من الحاكم، كما نبّهنا عليه، والتدليس المذكور وسمة أهل البلدان منه محصور في طبقة التابعين وتابعيهم، إذ حصر الرواة ممن بعدهم عسر ولم يكن المراد من كلام المصنف ولا من تمثيله، ومن المعلوم أن الحديث شجرة، بذرتها في المدينة، ونمت وترعرعت في البصرة والكوفة، وأينعت وأثمرت ما وراء النهر.

فلما كثر الرواة في البصرة والكوفة، وتنافسوا في الطلب، وحاول كلٌّ أن يبزّ أقرانه بالتجويد والعلوّ والكثرة، عمدوا إلى التدليس، ولذا فالتدليس المنفي عن سائر البقاع محصور في هذه الطبقة فحسب. وقد سبق تجوّز المصنف في الفقرة (١٧) من هذا الجزء فعدّ الشاميين مع المذكورين.

---

(١) العلل (١/ ١٣٠) للترمذي.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٩٤ ـ ٩٥، ١٠٦، ٤/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩) لابن رجب.

وهو عَدٌّ صحيح إن قيّد بطبقة التابعين ومن بعدهم، وإلا فهم والمصريون في الطبقات المتأخرة سواء، فيهم التدليس، بل يصرح بعضهم بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متّصلاً، وتمكَّنتْ منهم هذه العادة خلافاً لأهل العراق، حتى قال الإسماعيلي: «فإنّ عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه، ولا يطوونه طَيَّ أهل العراق».

وفسَّر ابنُ رجبٍ في «فتح الباري» (٣/ ٥٤) هذا الكلام بقوله: «يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرّحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع».

وأعاده فيه (٣/ ٩٤ ـ ٩٥) وعبارته: «وقد سبق القولُ في تسامح يحيى بن أيوب والمصريين والشاميين في لفظة حدثنا، كما قال الإسماعيليّ».

ثالثاً: الفاحص لما في كتب السؤالات، والمدقق في التعليلات، يجد أن الوهن ـ بالجملة ـ في أسانيد طبقة التابعين ومن بعدهم كامنٌ في اختلاف الطرق، وتصريح بعضهم دون بعض بوجود الوسائط بين الثقات أو عدمه، وأنه في الطبقات التي بعدها في ضعف ضبط الرواة، والطعن في عدالتهم، وهذا ما وقع للشاميين والمصريين، سواء المدلسين منهم، أو من أخذ عنهم، فإن مدار الرواية آنذاك كانت عليهم في تلك الديار، فما بالك بحال الآخذين عنهم؟! نعم، الكلام جمليّ لا كليّ، وغالبي لا اطرادي، وإلا فقد روى من أتباع التابعين من الشاميين عن التابعين وصرح بالسماع تجوزاً، وهو ـ على التحقيق ـ منقطع بينهما واسطة، حتى ذكروا فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩٧٣) من طريق الأوزاعي قال: حدثني نافع عن ابن عمر، أنه أخطأ فيه، ولم يسمعه الأوزاعي من نافع، ورجّح عدم السماع: ابنُ معين ويحيى بن بكير المصري وأبو زرعة الدمشقي والبيهقي، كما تراه في «تاريخ ابن معين» رقم (٥٠٧١)، و«تاريخ أبي زرعة» (٢/ ٧٢٣)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٣٦١)، وهذا الحديث ـ على الراجح ـ معلول، آفته الوليد بن مسلم، فإنه يدلس ويسوّي، وتصريح الأوزاعي بسماعه من نافع من أخطاء الرواة عن الوليد، قال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٦٥): «الوليد بن مسلم

يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، مثل: نافع وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء، يعني: مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم». وأسنده عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٩٠٦)، وأسند ابن عساكر أيضاً عن أبي مسهر شيخ الشاميين:

«كان الوليد بن مسلم يحدّث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلّسها عنهم»[١]، وقد أقر بذلك الوليد نفسه. أسند ابن عساكر أيضاً إلى الهيثم بن خارجة قال: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافعٍ، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي وبين الزهريِّ، إبراهيم بن مرة، ومرة وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء.

فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ضعفاء أحاديث مناكير، فأسْقَطْتَهُم أنت وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي». انتهى.

«قلت: ما زال العلماء ينكرون تأويل الوليد هذا، ويعدّونه أبطل الباطل، وأبطل منه ذلك أنه يُجوّز تدليس الكذابين عفا الله عنا وعنه.

أما بالنسبة لتصريح الأوزاعي بالسماع من نافع في رواية الوليد فقد يكون الخطأ من الراوي عن الوليد، لأن جماعة رووه عن الوليد فقالوا: «عن» لم يقولوا: حدثني نافع»[٢].

---

(١) وانظر: «السير» (٩/ ٢١٥)، و«الميزان» (٧/ ٢٤٢)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٩٦) والتعليق عليه.

(٢) التحقيق النافع في سماع الأوزاعي من نافع، لأبي أيوب البرقوقي ـ رحمه الله تعالى ـ، غير منشور، وينظر في الاختلاف على الوليد: «النكت الظراف» (٦/ ١١٤)، =

رابعاً: أما تدليس أهل بغداد، فذكر فيهم أبو عمرو الداني (أبا بكر محمد بن سليمان الباغندي الواسطي)، وتصرف في كلام الحاكم، وأوهم تصرفه أن رواة سائر البلدان في جميع الطبقات ليس فيهم مدلس[1]، وعبارة الحاكم ـ كما قلنا ـ في التابعين وأتباعهم، أما في البغاددة فقد فصَّل، فقال في «المعرفة» (ص٣٥٦ ـ ٣٥٨) مقسّماً إياهم على طبقات، منذ نشأتها إلى طبقة شيوخ شيوخه:

«فأمَّا مدينة السلام بغداد، فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث، مثل أبي النَّضر هاشم بن القاسم، وأبو نوح عبد الرحمٰن بن غَزْوان، وأبي كامل مُظَفر بن مُدْرِك، وأبي محمد يونس بن محمد المؤدب، وهم في الطبقة الأولى من أهل بغداد، لا يُذْكَر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التدليس.

ثم الطبقة الثانية بعدهم: الحسن بن موسى الأشيب، وسُرَيْج بن النعمان الجوهري، ومعاوية بن عمرو الأزدي، والمُعَلَّى بن منصور، وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس.

ثم الطبقة الثالثة: إسحاق بن عيسى بن الطباع، ومنصور بن سلمة الخزاعي، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمَّار، لم يُذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس

ثم الطبقة الرابعة منهم: الهيثم بن خارجة، والحكم بن موسى، وخلف بن هشام البزار، وداود بن عمرو الضبي، لم يُذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس.

ثم الطبقة الخامسة: مثل: إمام الحديث أحمد بن حنبل، ومُزكي الرواة

= «فتح الباري» لابن رجب (٩/ ٣٦ ـ ٣٧)، وقال عقب الخلاف فيه: «وقد قيل: إن الشاميين كانوا يتسمحون في لفظة (أخبرنا) و(حدثنا)، ويستعملونها في غير السماع، وذكره الإسماعيلي وغيره».

(١) هذا مستحيل! وذكرنا تعقّب كلام المصنف السابق في فقرة رقم (١٧) وفيه نحو ما هنا.

يحيى بن معين، وصاحبي المسندين: ابن أبي خيثمة زهير بن حرب وعمرو بن محمد الناقد، لم يُذكر عن واحد منهم التدليس، رضي الله عنهم أجمعين.

ثم الطبقة السادسة والسابعة: فلم يُذكر عنهم ذلك، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي». وأسند خبراً دلسه، ثم قال: «فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندي وحده».

خامساً: ذكر السمعاني في «قواطع الأدلة» (١/ ٣٤٨) نحو كلام الحاكم، وهذبه وزاد عليه، وأطلقه ولم يحصره، فقال: «اعلم أن عامة المحدثين من أهل الحجاز قد صانوا أنفسهم عن التدليس إلا ما ذكرناه عن ابن عيينة، وهو كوفي، وقد سكن مكة وصار إمام الدنيا في الحديث، وإنما كثر التدليس من أهل الكوفة وجماعة من أهل البصرة والشام، وقد كان هشيم بن بشير كثير التدليس وهو من أهل واسط، وأما أهل بغداد والجبال وأهل خراسان وما وراء النهر فلا يذكر عن أحد منهم التدليس إلّا الشيء اليسير»[1].

سادساً: وأخيراً، المتأمل في ضروب المدلِّسين الستة في هذه الرسالة، يجدها لا تعارض ما ذكره ابن الصلاح في «علوم الحديث» (النوع الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس) (ص٢٣٠ ـ محاسن الاصطلاح)، ولا عبرة بتعقّب مغلطاي في «إصلاح كتاب ابن الصلاح» (ق٢٢/ب) لما قال: «قال ابن الصلاح: هو قسمان» فتعقبه بقوله: «وقال الحاكم: التدليس أقسام ستة...».

وكأنّي بالبلقيني يرد عليه لما قال في «محاسن الاصطلاح» (٢٣٢) على إثر كلام ابن الصلاح: «فائدة: لا يقال في الاعتراض على التقسيم: قال الحاكم: التدليس ستة...» وساقها كما فعل المصنف، ثم قال: «لأنا نقول: الأقسام الستة التي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين، فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول[2]،

---

(١) ونقله وأقرّه الزركشي في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٨٥).

(٢) في عدّ ابن الصلاح، وهو (تدليس الإسناد)، قال: «وهو أن يروي عمن لقيه ما لم =

والرابع عين القسم الثاني[1]، وبيان ذلك: إن مَن دلّس فلم يميّز بين ما سمع منه وما لم يسمع، فهو تدليس في الإسناد، وأما من يدلس، فإذا وقع له من ينقر عليه، ويلحّ عليه ذكر له». قال: «فآلت الأقسام الستة إلى القسمين المتقدّمين».

قلت: تختلف القرائح والأذواق في التنويع والتقسيم، وهو أمر لا مندوحة فيه، والعبرة بالنتائج والثمار المترتبة عليه، وعدم الوقوع في الأشكال أو إيهام اللبس، وما زال العلماء في سائر الفنون ينوّعون على ضروب ووجوه باصطلاحات الفن الموصلة إلى الحقائق التي توافق الأدلة ومقدماتها، أو البراهين الكاشفة عن نتائجها.

وعرَّض ابن حجر في«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٢٢) باعتراض مغلطاي، ولم يقم له وزناً، فقال:

«قسم الحاكم في «علوم الحديث» ـ وتبعه أبو نعيم[2] ـ التدليس إلى ستة أقسام...» وسردها، ثم قال:

«قلت: وليست هذه الأقسام متغايرة، بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، لكن أحببتُ التنبيه على ذلك، لئلا يعترض به مَنْ لا يتحقق».

= يسمعه منه، موهماً أنه سمعه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر».

(١) في عدّ ابن الصلاح، وهو تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيُسمّيه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه، بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف.

(٢) كذا في مطبوعه، وأخشى أن تكون «أبو عمرو»!!.

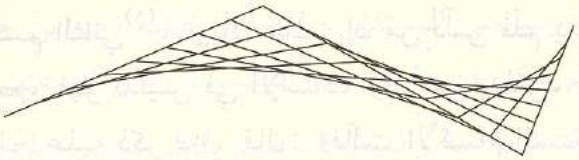

الخاتمة

في الأصل ما نصُّه:

[١٢٢] قال أبو عمرو: قد ذَكَرنا جميعَ ما اشترطناه مما سئلنا عنه ومما لم نُسأل مما يتَّصل بذلك؛ ويرتبط به على مذاهب أئمة أصحاب الحديث الذين هم مصابيح الهدى وزين الوَرَى، وشَرَحنا ذلك طاقتنا ودلَّلنا على حقيقته كما بيّنّا جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، وإلى رضاه سائقاً، آمين ربَّ العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين ورضي الله تعالى عن أصحابه أجمعين.

الشرح:

قال أبو عبيدة: بهذا تم «شرح جزء أبي عمرو الداني»، وهو مع اختصاره واقتضابه، فإن فيه وفي شرحه هذا الذي سميته «بهجة المنتفع» ما يعود - إن شاء الله تعالى - على قارئه بكثير من الفوائد، وعظيم العوائد في علم المصطلح، ولا سيما الجانب العملي التطبيقي.

وكان الفراغ منه في السادس عشر من جمادى الأولى سنة ألف وأربع وسبع وعشرين من الهجرة النبوية بعَمَّان البلقاء.

والله أسأل السداد والصواب، وأن ينفع به، ويبارك فيه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

* فهرس الآيات
* فهرس الأحاديث
* فهرس الآثار
* فهرس الجرح والتعديل
* الموضوعات والمحتويات

هذا الكتاب من مرفوعات الخزانة الناصرية

حرسها رب البرية من الآفات والبلية

فهرس الآيات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾	١٢٧	٢٦٩
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾	١٥٨	٢٨
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾	١٩٧	٢٩٨
﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾	٢٣٤	٣٠٥
سورة آل عمران		
﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ . . .﴾	١٦٤	١١٨
سورة النساء		
﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾	٢٣	٣٠٦
﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	٣٠٤
سورة المائدة		
﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾	٦	٣٠٣ت
سورة الأنعام		
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾	٨٢	٣٠٤
سورة النحل		
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	٤٤	٣٠٣ت، ٣٠٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة مريم		
﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	٨٣	٢٤٢ت
سورة الفرقان		
﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾	٦٩	٢٩٩
﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا . . .﴾	٧٠	٢٩٩
سورة فصلت		
﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾	٤٠	٣١٧
سورة الحديد		
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾	١٩	٢١
سورة الطلاق		
﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ﴾	١	٣٠٥ت
﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾	٦	٣٠٥
سورة المدثر		
﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾	٢٩	٣٠٠
سورة الانشقاق		
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾﴾	١	٣٠٤ت
﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾	٨	٣٠٤

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة»	أبو مسعود البدري	٣١٩
«آخر ما تعلق به الناس من كلام النبوة»	أبو مسعود	٣١٨
«آخر ما تمسك به من كلام النبوة الأولى»	حذيفة	٣٢٠ت
«آخر ما كان من كلام النبوة الأولى»	أبو مسعود	٣٢٩
«ائتني بثلاثة أحجار»	عبد الله بن مسعود	٤٣٧
«أتى النبي ﷺ الغائط، فأمرني»	عبد الله بن مسعود	٤٣٢
«أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة»	عبد الله بن مسعود	٤٣٥
«اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال»	النعمان بن بشير	٩٦
«إذا أخذ أحدكم مضجعهُ فليقرأ بأم الكتاب»	شداد	٣٥٣
«إذا توضأ العبد المؤمن»	عبد الله الصنابحي	٢٣٦
«إذا جاءك الشيطان وأنت تصلي»	-	٣٢٨
«إذا جاءه مال لم يبيّته ولم يقيّله»	الحسن بن محمد	٣٩٥
«إذا رأيت الناس قد تنافسوا الذهب»	البراء بن عازب	٣٥٤ت
«إذا رأيت الناس يكنزون الذهب والفضة»	شداد بن أوس	٣٤٩، ٣٥٣
«إذا رأيتم الناس يكنزون الذهب والفضة»	شداد بن أوس	٣٥١
«إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»	ابن مسعود	٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٢
«إذا كنز الناس الذهب والفضة»	شداد بن أوس	٣٥٠
«استحيوا من الله حق الحياء»	ابن مسعود	٤٣١
«استنجى بحجرين وألقى الروثة»	ابن مسعود	٤٣٥
«اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل»	عطاء بن يسار	٢٤٧

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«أطعمنا رسول الله ﷺ لُحوم الخيل ونهانا»	جابر	٤٦٥، ٤٦٩
«ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت»	النعمان بن بشير	٩٠، ٩٣، ٩٧
«اللهم إني أسألك التثبت في الأمور»	شداد بن أوس	٣٣٤، ٣٥١
«اللهم إني أسألك الثبات»	شداد بن أوس	٣٥٢
«إن آخر ما أدرك الناس»	أبو مسعود	٣٣١
«إن آخر ما أدركنا من كلام النبوة»	حذيفة	٣٢٠ت
«إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة»	حذيفة	٣٢٠ت
«إن آخر ما حفظ من كلام النبوة»	أبو مسعود	٣٣١
«إن آخر ما يبقى من النبوة الأولى»	أبو مسعود	٣٢٩
«إن تولوا أبا بكر تجدوه زاهداً في الدنيا»	علي	٣٦١
«إن الحلال بيِّن، والحرام بيِّن»	النعمان بن بشير	٨٣، ٨٨
«إن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر»	أنس	١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١
أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس»	أنس	١٦٣
«أنزل القرآن على سبعة أحرف»	-	٩
«إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر»	حذيفة	٣٠٥ت
«إن سورةً من القرآن ثلاثين آية شفعت»	أبو هريرة	٣٥٥
«إن شدَّة الحرِّ من فيح جهنم، فإذا اشتدَّ»	عطاء بن يسار	٢٤١
«إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان»	الصُّنابحي	٢٣٦
«إن القلب يسكن إلى الحلال، ولا يسكن إلى الحرام»	واثلة بن الأسقع	١٠١
«إن كثرة الأكل شؤم»	عائشة	٤٢٥
«إن الله ﷻ يعطي الدنيا من يُحبُّ ومن لا يحب»	ابن مسعود	٤٣١
«إن الله قسم بينكم أخلاقكم»	عبد الله بن مسعود	٤٢٧
«إن الله كتب الإحسان على كل شيء»	شداد بن أوس	٣٤٧ت
«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى»	عمر بن الخطاب	١١٦، ١٠٩

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»	عمر بن الخطاب	٨٤، ١٠٥، ١٠٩ت، ١١٣، ١١٦، ١٣٢ت، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣ت، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ٢٠٤ت، ٤٨١
«إنما يبعث الناس على نيَّاتهم»	معاوية	١٤٩ت
«إن مما أدرك الناس من كلام النبوة»	حذيفة	٣٢٠ت
«إن مما أدرك الناس من كلام النبوة»	أبو مسعود البدري	٣١٦، ٣٢٠ت، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣١ت
«إن مما أدرك الناس من كلام النبوة في التوراة»	أبو مسعود	٣٢٥ت
«إن مما أدركنا من كلام النبوة الأولى»	أبو مسعود	٣١٦، ٣٣٢
«إن مما بقي في الناس من كلام النبوة»	أبو مسعود	٣٢١ت
«أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة»	جابر	٤٦٩
«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»	عمر بن الخطاب	٥٢
«إن ولو علياً فهادياً مهدياً»	حذيفة	٣٦١
«إن وليتموها أبا بكر فقويٌّ أمين»	حذيفة	٣٥٩
«أين تحب أن أصلي»	عتبان بن مالك	٢٢٠
«بادروا بالأعمال ستاً: طلوع الشمس من مغربها»	أبو هريرة	٣٠٥ت
«تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجة البيضاء»	حذيفة	٣٦٢
«تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين»	أبو هريرة	٢٢٨ت
«تربة أرضنا وريقةُ بعضنا»	عائشة	٢٢٥
«تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»	عائشة	٢٢٥
«ثم يذهب الذاهب إلى قباء»	أنس	١٧٠

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة»	ابن مسعود	٩
حديث الجنازة	علي	٤٨٤
حديث «الذي يقتله الدجال»	-	١٨٠
حديث «تاجر البحرين»	ابن مسعود	٣١١
حديث «دعاء حفظ القرآن»	-	٤١٨
حديث «عمر في البكاء على الميت»	ابن عباس	٤٦٦
حديث «في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة»	ابن مسعود	٤٢٧، ٤٣٢
حديث «في الركوع والسجود»	ابن مسعود	٢٤٤
حديث «في التغليظ في البكاء على الميت»	ابن عباس	٤٦٦
حديث «في صفة الجلوس في الصلاة»	ابن عمر	٢٣١
حديث في صلاة الخوف	-	٢٢٨
حديث فيه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة	سهل بن سعد	١٧٩
حديث «قضى باليمين والشاهد»	ابن عباس	٤٦٦
حديث الضحك في الصلاة	ابن مسعود	٣١١
«خمس من الفطرة: تقليم الأظفار وقص الشارب»	أبو هريرة	١٥٦
«خيار ولد آدم خمسة»	أبو هريرة	٢٣٣
«خير البرية إبراهيم»	-	٢٣٤
«خير بني آدم خمسة: نوح وإبراهيم»	أبو هريرة	٢٢٧، ٢٣٣
«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»	واثلة بن الأسقع	١٠١
«دعوه، قليله وكثيره»	ابن عمر	٤٥١
«دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار»	سعيد بن المسيب	٢٧٣
«سألت ابن عمر: يقع الرجل على امرأته قبل أن يطوف»	عمرو بن دينار	٤٦٤
«سيد ولد آدم»	أبو هريرة	٢٣٣
«سيد الأنبياء خمسة»	أبو هريرة	٢٣٣
«الشفاء في ثلاثة: شربة عسل»	ابن عباس	١٧٩
«صنفان من أهل النار لم أرهما»	أبو هريرة	٢٣٢
«الطهارات أربع»	أبو الدرداء	١٧٥ت

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«عليكم بالإثمد عند النوم، فإنه يجلي البصر»	جابر	٤٧٨ت
«فرضت الصلاة ركعتين ركعتين»	عائشة	٢٢٨
«فرض زكاة الفطر مدّين من حنطة»	سعيد بن المسيب	٢٧٢
«الفطرة خمس. . .»	أبو هريرة	١٧٢
«فهاد مهتدي يقيمكم على طريق مستقيم»	حذيفة	٣٦٢
«في الإنسان مضغة إذا صلحت»	النعمان بن بشير	٩٥
«فيما حفظ من كلام النبوة. .»	أبو مسعود	٣٣٢
«القرآن ينزل على رسول الله ﷺ وهو يعرف»	جابر	٣٠٣
«كان إذا دخل الخلاء»	أنس	٤٥٧
«كان أكثر صيامه في شعبان»	عائشة	٢٠٤
«كان رسول الله ﷺ يصلي العصر»		١٧١
«كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك»	عائشة	١٨٢
«كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر»	عائشة	٢٠٥
«كان صيامه في رمضان»	عائشة	٢٠٤
«كان يصلي العصر والشمس في حجرتها»	عائشة	٢١٨
«كنا نصلي العصر فيذهب الذاهب إلى قباء»	أنس بن مالك	١٥٦، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٧١
«كنا نصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف»	أنس	١٦٨
«كنا نصلي مع النبي ﷺ»	-	١٦١
«لا أجر إلا عن حسبة، ولا عمل إلا بنية»	أبو ذر	١٤١
«لا أجر لمن لا حسبة له»	القاسم ابن عبد الرحمٰن	١٤١
«لا بأس بالتولية في الطعام قبل أن يستوفى»	سعيد بن المسيب	٢٧٣
«لا تبك يا عمر فلو أشاءُ أن تسير الجبال ذهباً لسارت»	عمر بن الخطاب	٢٤٩

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«لا عمل لمن لا نية له»	أنس بن مالك	١٤٠ت، ١٤١
«لا يُبيِّت مالاً ولا يقيله»	الحسن بن محمد	٣٩٥
«لا يقبل الله قولاً إلا بعمل»	أنس بن مالك	١٤١ت
«لا يقبل قولاً ولا عملاً إلا بنية»	أنس	١٥٠
«لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام»	ابن مسعود	٤٣١
لا يُمنع نقع بئرٍ»	عمرة بنت عبد الرحمٰن	٢٢٤
«لكل داء دواء»	جابر	٢٠٦ت
«لكن جهاد ونية»	-	١٤٤ت
«لم يبق من النبوة الأولى إلا إذا لم تستحي»	حذيفة	٣٢٠ت
«ليس له من غزاته إلا ما نوى»	-	١٤٤
«ما من عبد مسلم يأوي إلى فراشه»	شداد بن أوس	٣٤٣
«ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع»	النواس بن سمعان	٣٣٣، ٣٤٠
«ما يبكيك يا عمر»	عمر بن الخطاب	٢٤٩
«المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»	-	٣٧٦
«المختلعات هن المنافقات»	أبو هريرة	٤٤٥ت
«من أتى الجمعة فليغتسل»	ابن عمر	٢٠٨، ٢١٢
«من أعتق عبداً وله فيه شركاء»	جابر	٣١٣
«من أقال مسلماً أقاله الله عثرته»	أبو هريرة	٢٦١
من أقال نادماً أقاله الله عثرته يوم القيامة	أبو هريرة	٢٦١
«من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة»	أبو هريرة	٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠
«من باع عبداً وله مال، فله ماله، وعليه دينه»	جابر	٣١٣
«من توضأ فأحسن الوضوء وصلى»	عقبة بن عامر	٤٠٩
«من شهد أن لا إله إلا الله»	عمر	٤٠٩
«من ضرب أباه فاقتلوه»	سعيد بن المسيب	٢٧٣
«من الفطرة تقليم الأظفار، وحلق العانة»	ابن عمر	١٧٥ت
«من كانت نيته دنيا يصيبها أو امرأة»	عمر بن الخطاب	١١٩

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»		١٠٩ت، ٣٢٨
«من لا يرحم الناس لا يرحمه الله»	أبو سعيد	٤٢٤ت
«من مات مرابطاً مات شهيداً»	-	٤٢٢
«من مات مريضاً مات شهيداً»	أبو هريرة	٤٠٥، ٤٢٠، ٤٢٢
«من نفس عن مؤمن كربة»	أبو هريرة	٢٥٧
«من يرع حول الحمى يوشك أن يجسر	-	١٠٤
«نساء كاسيات عاريات»	أبو هريرة	٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١
«نهى رسول الله ﷺ أن يُبنى على القبر»	جابر	٣١٣
«نهى رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن نكاح المتعة»	علي	٤٤٩
«هذا ركس»	عبد الله بن مسعود	٤٣٢
«يبعثون على نياتهم»	-	١٤٤، ١٤٤ت
«يضربني إذا صليت، ويفطرني إذا صمت»	أبو سعيد	٤٠٠
«يطلع عليكم الآن من هذا الفج رجل»	عبد الله بن عمرو	٤٠٠
«يهراق ويغسل سبع مرات»	أبو هريرة	٣١٦

فهرس الآثار

طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
«آخر الأجلين»	علي بن أبي طالب	٣٠٥ت
«اتبعوا ولا تبتدعوا»	عبد الله بن مسعود	٢٩٠، ٣٠٩
«اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في المتعة»	سعيد	٢٦٩
«إذا صحت، فليصم سمعُك وبصرك من المحارم»	جابر بن عبد الله	٣٠٩، ٣١١
«إن جنازة مرت بالحسن وابن عباس»	ابن سيرين	٤٥٣
«أن رجلاً أتى امرأة في دبرها فوجد...»	ابن عمر	٢٩٨
«أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه»	محمود بن الربيع	٢٠٩، ٢٢٠
«أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً»	ابن شهاب	٢٠٨، ٢١٧، ٢١٩
«أنه دخل على رسول الله ﷺ فرآه مضطجعاً»	عمر بن الخطاب	٢٤٢
«انطلقنا نؤمُّ البيت فلما علونا في الأرض»	رجل من أهل بلقين	٣٥٢
«التدليس أخو الكذب»	شعبة	٣٧٥
«التدليس في الحديث أشد من الزنا»	شعبة	٣٧٢، ٣٧٨
«التدليس كذب»	حماد بن زيد	٣٧٦
«التدليس كذبة»	يزيد بن زريع	٣٧٠
«جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ»	علي	٤٥٩
«دخل على النبي ﷺ ذات»	عمر بن الخطاب	٢٤٨
«دعوه: قليله وكثيره»	ابن عمر	٤٥١
«رأيت أنساً ﷺ بال، فغسل ذكره»	الأعمش	٤٥٦
«رأيت أنس بن مالك وما منعني أن أسمع»	الأعمش	٤٥٦ت
«رأيته أبيض الرأس واللحية»	الشعبي	٤٥٩
«رأيت عثمان قاعداً في المقاعد»	سعيد	٢٦٩

طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
«رأيت علياً، وكان عريض اللحية...»	الشعبي	٤٥٩
«الرفث: الجماع...»	ابن عباس	٤٩٨
«سألت ابن عمر يقع الرجل على امرأته»	عمرو بن دينار	٤٦٤
«العربية أوسع من أن يكذب فيها ظريف»	ابن سيرين	٣٧٥
«عقل مجة مجها رسول الله ﷺ من بئر»	محمود بن الربيع	٢٢١، ٢٢٢
«عليكم بالسمت الأول»	ابن مسعود	٢٩٢
«فأما من دخل في الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له»	عبد الله بن عباس	٢٩٩
«قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ»	علي	٤٦١
«كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير»	المغيرة بن شعبة	٢٩٣
«كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون»	أنس	٤٦٣ ـ ٤٦٤
«كان علي يطردنا من الرَّحبة ونحن صبيان»	الشعبي	٤٦٠
«كانت أبواب النبي ﷺ تقرع بالأظافير»	أنس بن مالك	٢٩٥
«كنا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه متوافرون»	ابن عمر	١٥٥
«كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة»	ابن سيرين	٢٧٨
«كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل»	شعبة	٣٧١
«كنا لا نتوضأ في الموطي»	عبد الله بن مسعود	٣٩٩
«لأن أتقطّع أحبُّ إليَّ من أن أقول لما لم أسمع»	شعبة	٣٧٢
«لأن أخرَّ من السماء أحبَّ إليَّ من أن أُدلِّس»	يزيد بن زريع	٣٧٠
«لأن أخرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أُدلس»	حماد بن زيد	٣٧٧
«لأن أخرَّ من السماء فأنقطع أحب إليَّ من أقول»	شعبة	٣٧٢
«لأن أزني أحب إليَّ من أن أدلس»	شعبة	٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨
«لا أحرّمها ولا أحلّها»	علي	٤٦٠
«لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة»	عمر بن الخطاب	٣٠٥
«لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»	الحسن البصري	٢٧٢
«لا يقرب امرأته حتى يطوف بالصفا والمروة»	جابر	٤٦٤

طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
«ما أحد أراد شيئاً من الخير إلا سار في قلبه سورتان»	الحسن	٣٢٨
«من توضأ فأحسن الوضوء وصلى ركعتين»	عقبة بن عامر	٤٠٩
«من سأل الله الشهادة مخلصاً من قلبه ثم مات»	الحسن البصري	٢١
«من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»	عمر	٤٠٩
«يا أيها الناس اتقوا الله من علم منكم شيئاً»	عبد الله بن مسعود	٣٠٥
«يا مالك! لو أردتُ أن يعطوني رقابهم»	الشعبي	٤٦١

فهرس الجرح والتعديل

أولاً: الرواة المتكلم فيهم:

الراوي	الصفحة
إبراهيم بن أبي يحيى	٤٠٥، ٤٢٠
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي	٤١٧
إبراهيم بن بشار الرمادي	٣٩٤
إبراهيم بن عثمان العبسي	٢٥٦ت
إبراهيم بن فهد	٣٣١
إبراهيم بن محمد بن سعدون	١٧
إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني	٤٢٤
إبراهيم بن يوسف	٤٣٣، ٤٤٠
ابن أبي زائدة	٢٦٢
أبو داود الطيالسي	٣٢٧
أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي بن فراس العبقسي	١٩
أحمد بن عبد الله الجويباري	٤٥٤
أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي	٤٥٧
أحمد بن عبد الجبار العطاردي	٤٥٦
أحمد بن محمد بن الحجاج	٢٣
أحمد بن محمد بن بدر أبو العباس المصري	٢٠
إسحاق بن إبراهيم هو ابن مسرة التجيبي	٣٤٠
إسحاق بن راشد	٤٥٠
إسحاق بن محمد الفروي	٢٦٣
أسلم بن عبد العزيز	٣٤٠
إسماعيل المزني الكوفي	٩٣

الراوي	الصفحة
إسماعيل بن يزيد (ابن مردانبة)	٣٢٠
بركات بن ظافر بن عساكر	٦٢
بحر بن كنيز السقاء	٤٥١
بهز بن أسد	٣٢٧
جعفر بن هارون الكوفي	٢٥٨ت
الحارث بن شهاب	٢٥٥
الحسن بن عمارة	٢٥٠
الحسن بن قتيبة	٣٦٩
حفص بن غياث	٢٦٢
الحكم بن فضيل	٢٥٥ت
حمزة بن حبيب	٢٣٣
الخضر بن عبد الرحمٰن بن سعيد بن علي أبو عمرو المقرئ	٦٤
خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر الخاقاني	٢٤
زكريا بن أبي زائدة	٩٩
سعيد بن إياس الجريري	٣٤٤
سعيد بن محمد الوراق الثقفي	١٤١
سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر الأستجي	٢٨
سلمون بن داود بن سلمون القروي المالكي	٣٠
سليمان بن أرقم	٣٣١
سليمان بن أبي القاسم	٦٦
سليمان البصري القافلاني	٣٣١ت
سليمان بن داود	٤٤٠
سفيان بن سعيد الثوري	٤٠٦
سويد بن عبد العزيز	٣٥٠
الشعبي	٩٦
صالح مولى التوأمة	٢٥٠
طلحة بن عمرو الحضرمي	٢٤٩
عباس بن عبد الله الجشمي	٣٥٧

الراوي	الصفحة
عبد الله بن زيد الجرمي	٤٧٢
عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب العدوي	١٠٥، ٣٩٤
عبد الحميد بن سليمان	٢٥٠
عبد الرحمٰن بن أحمد بن محمد بن قاسم	٣٢
عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن مسافر الهمداني	٣٣
عبد الرحمٰن بن عثمان بن عفان أبو المطرف القشيري	٣٧
عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد أبو محمد التجيبي	٤٠
عبد السلام بن صالح الهروي أبو الصلت	٣٦٤
عبد الكريم بن عبد النور بن منير بن عبد الكريم	٦٠
عبد الوهاب بن أحمد الحسين بن منير الخشاب	٤٣
عبيد الله بن سلمة بن حزم المكتب	٤٤
عبيد الله بن عمر القواريري	١٠٧
عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر	١٠٨
عبيد بن القاسم	١٠٠
عثمان بن عمير أبو اليقظان	٣٦٦
العلاء بن ثعلبة	١٠٠
علي بن سيابة	٣٣١ت
علي بن محمد بن خلف المعافري	٤٦
علي بن محمد بن علي بن هذيل	٦٥
عمرو بن عبد الله السبيعي	٤٣٥
عمرو الفقيمي	٣٦٦
فضيل بن مرزوق	٣٦٨
قطن بن صالح الدمشقي	١٤٠
قيس بن أبي حازم	٤٦٧
قيس بن الربيع	٤٣٨
ليث بن أبي سليم	١٣٩، ٣٣١
محمد بن أبي السرّي العسقلاني	٣٦٥
محمد بن أحمد بن علي بن حسين بن مسلم	٥٣
محمد بن جعفر بندار	٣١٨

الراوي	الصفحة
محمد بن زيادة بن فروة الأنصاري	٣٢٠ت
محمد بن السائب الكلبي	٤٢٣
محمد بن سليمان أبو بكر العراقي	٢١٢
محمد بن سليمان بن يحيى القيسي	٦٤
محمد بن سنان القزاز	٣٤٩
محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين	٥٥
محمد بن عبد الملك القرشي بن أبي الشوارب	١١٩
محمد بن عبيد	١٣٤
محمد بن ميمون أبو الغنائم	١٠٤
محمد بن واسع	٢٥١
محمد بن يوسف العجمي	٣٦٢
محمد بن يونس الكديمي	١٢٦
مروان بن معاوية	٤٢٥
مسلم بن أبي مريم	٢٢٨
مسلم بن مشكم	٣٥١
معمر بن راشد	٢٥١، ٢٥٣
مندل بن علي	٣٣١
منصور بن خميس بن محمد بن إبراهيم اللخمي	٦٣
موسى بن عبيد الربذي	٩٨
موسى بن مطير	٣٥٤ت
موسى بن معاوية أبو جعفر المغربي	٣٠٩ت
هلال بن حِقّ	٣٤٣
هلال بن محمد بن محمد البصري	٣٢٤
يحيى بن إبراهيم بن مزين	٢٢٦
يحيى بن أبي حية	٣٧٩
يحيى بن العلاء	٣٦٣، ٣٦٥
يزيد بن السمط	١٣٩

ثانياً: السماع والانقطاع:

الراوي	الصفحة
إبراهيم بن يزيد النخعي من أنس	٣١٠
إبراهيم النخعي من عبد الله بن مسعود	٣١١
ابن شبرمة من عبد الله بن شداد	٣٩٩
ابن شهاب من عروة بن الزبير	٢١٩
ابن عيينة من أحمد	٣٩٥
ابن وهب من محمد بن عمرو اليافعي	٣١٤
الأعمش من أبي السفر	٣٩٩
الأعمش من أنس	٤٤٥، ٤٥٥
الأعمش من سعيد بن جبير	٣٩٩
الأعمش من مجاهد	٣٩٩
أبو إسحاق السبيعي من علقمة	٤٣٤
أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود من أبيه	٤٣٤
إسحاق بن راشد من الزهري	٤٤٩
إسرائيل من أبي إسحاق	٤٣٩
الأوزاعي من نافع	٤٨٧
بقية بن الوليد من شعبة	٤١٤
بقية بن الوليد من عبيد الله بن عمر	٤١٤
بقية بن الوليد من مالك	٤١٤
حبيب بن أبي ثابت من ابن مسعود	٢٩١
الحسن من ابن عمر	٤٤٥، ٤٥١
الحسن من ابن عباس	٤٤٥، ٤٥٢
الحسن من جابر	٤٤٤، ٤٥٣
الحسن من أبي هريرة	٤٤٤
حميد من أنس	٤٨٦
خالد بن دُريك من عائشة	٢٤٤
ربعي بن خراشة من علي بن أبي طالب	١٩١
أبو الزبير من جابر	٢١٣
الزهري من أنس	٤٠٠

الراوي	الصفحة
زهير من أبي إسحاق	٤٣٩
سعيد بن المسيب من أبي بكر	٢٦٧
سعيد بن المسيب من سعد بن أبي وقاص	٢٧٠
سعيد بن المسيب من عثمان	٢٦٨
سعيد بن المسيب من علي	٢٦٨
سعيد بن المسيب من عمر	٢٦٧، ١٩٧
سفيان الثوري من الجريري	٣٤٧
سليمان الأشدق من شداد	٣٥١
سليمان بن موسى الأشدق من جابر	٣١٠، ٣١٢، ٣١٣
سليمان بن بريدة من أبيه	١٩٧
شريك من أبي إسحاق	٤٣٩
الشعبي من أبي ذر	٤٥٨
الشعبي من أسامة بن زيد	٤٤٥
الشعبي من أم سلمة	٤٥٧ت
الشعبي من خباب بن الأرت	٤٥٨
الشعبي من طلحة بن عبيد الله	٤٥٨
الشعبي من عائشة	٤٤٥، ٤٥٧ت
الشعبي من عبادة بن الصامت	٤٥٨
الشعبي من عبد الله بن مسعود	٤٤٥
الشعبي من علي بن أبي طالب	٤٤٥، ٤٥٩
الشعبي من عمرو بن العاص	٤٥٨
الشعبي من زيد بن ثابت	٤٤٥، ٤٥٨
الشعبي من قرظة بن كعب	٤٥٩
طلحة بن نافع من أبي أيوب	٣٩٠
عبد الله بن حبيب السلمي من ابن مسعود	٢٩١
عبد الله بن مسلمة القعنبي من شعبة	٣٢٥
عروة من بشير بن أبي مسعود	٢١٩
عطاء من ابن عمر	٢٤٨
عطاء بن أبي رباح من عمر	٢٤٨

الراوي	الصفحة
عطاء بن يسار من النبي ﷺ	٢٤٩
عمرو بن دينار من ابن جريج	٣٩٤
عمرو بن دينار من ابن الزبير	٤٧٠
عمرو بن دينار من ابن عباس	٤٦٦، ٤٧٠
عمرو بن دينار من ابن عمر	٤٦٤، ٤٧٠
عمرو بن دينار من أبي سعيد	٤٧٠
عمرو بن دينار من أبي سلمة بن عبد الرحمٰن	٤٧٠
عمرو بن دينار من أبي الطفيل	٤٧٠
عمرو بن دينار من أبي هريرة	٤٦٧، ٤٧٠
عمرو بن دينار من أنس	٤٧٠
عمرو بن دينار من بجالة بن عبدة	٤٧٠
عمرو بن دينار من البراء	٤٦٧، ٤٧٠
عمرو بن دينار من جابر	٤٦٤، ٤٧٠
عمرو بن دينار من جابر بن زيد	٤٧٠
عمرو بن دينار من زيد بن أرقم	٤٧٠
عمرو بن دينار من سعيد بن جبير	٤٧٠
عمرو بن دينار من طاووس	٤٧٠
عمرو بن دينار من عبد الله بن عمرو	٤٧٠
عمرو بن دينار من عبد الرحمٰن بن مطعم	٤٧٠
عمرو بن دينار من عبيد بن عمير الليثي	٤٧٠
عمرو بن دينار من المسور بن مخرمة	٤٧٠
عمرو بن الأسود العنسي من عمر	١٩٠
قتادة من أبي العالية	٣٩٣
قتادة من أنس	٤٤٥، ٢٦١
قتادة من سلمة بن محبق	٤٦٢
قتادة من سنان بن سلمة	٤٦٢
قتادة من عبد الله بن سرجس	٤٦١
محمد بن عمرو اليافعي من ابن جريج	٣١٤
محمد بن واسع من أبي صالح	٢٥١، ٢٥٣

الراوي	الصفحة
مسلم بن صبيح من علي	٣٠٥
معمر بن راشد من محمد بن واسع	٢٥١
مكحول من ابن عمر	٤٧٤
مكحول من أبي أمامة	٤٧٤، ٤٧٥
مكحول من أبي ثعلبة الخشني	٤٧٤
مكحول من أبي هريرة	٤٧٤، ٤٧٥
مكحول من أبي هند الداري	٤٧٣، ٤٧٤
مكحول من أنس	٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥
مكحول من ثوبان	٤٧٤
مكحول من جابر	٤٧٤
مكحول من عقبة بن عامر	٤٧٤
مكحول من معاوية	٤٧٤
مكحول من واثلة بن الأسقع	٤٧٣، ٤٧٤
النعمان بن بشير من النبي ﷺ	٩٩
هشام بن عروة من جابر	١٩٤ت
هشام بن عروة من سهل بن سعد	١٩٤ت
هشام بن عروة من أنس	١٩٤ت
هشام بن عروة من سعيد بن المسيب	١٩٤ت
هشيم من جابر	٣٩٨
هلال بن يساف من أبي مسعود	٤٨٢
يحيى بن سعيد القطان من يحيى بن سعيد الأنصاري	١٢٨
يحيى بن سعيد من محمد بن إبراهيم التيمي	١٢٨
يونس من أبي إسحاق	٤٣٩

الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشارح	٥
جزء الداني ينشر لأول مرة	٥
جهود أبي عمرو الداني الحديثية	٧
نقولات بعض العلماء في معرفة الداني لعلم الحديث	١١
ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني	١٣
ثبت أسماء شيوخ أبي عمرو الداني في هذا الجزء	١٧
شيوخ آخرون للداني	٥٧
التوصيف العلمي للنسخة الخطية المعتمدة في الشرح	٥٨
ترجمة ناسخ الجزء	٦٠
تراجم رواة النسخة	٦٣
صحة نسبة الجزء لمؤلفه والأدلة عليه	٦٩
تحقيق اسم الجزء وبيان أهميته ونقل علماء المصطلح منه	٧٠
عودة إلى تحرير اسم الجزء	٧٤
شرحي لهذا الجزء	٧٥
صورة عن طرة الغلاف المخطوط	٧٧
صورة عن الورقة الأولى من النسخة الخطية المعتمدة في الشرح	٧٨
صورة عن الورقة الأخيرة من النسخة الخطية المعتمدة في الشرح	٧٩
سبب تأليف المؤلف للكتاب	٨١
باب ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها	٨٣
حديث النعمان بن بشير: «إنما الحلال بين والحرام بين...»	٨٣
حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات...»	٨٤

الموضوع	الصفحة

تنبيهات من الشارح ٨٥
تعريف المسند عند المصنف وغيره من العلماء ٨٥
تخريج حديث النعمان بن بشير وعمر بن الخطاب ٨٧
حديث النعمان بن بشير: «ألا إن في الجسد مضغة...» ٩٠
حديث النعمان بن بشير: «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة...» ٩٦
ملاحظات مهمات ٩٨
تعقّب صاحب كتاب «حقيقة المشتبهات» ١٠١
تقييد مهم في طرق حديث: «إنما الأعمال بالنيات» ١٠٥
بلغ ابن حجر في تتبُّعه لطرق حديث إنما الأعمال بالنيات إلى سبعين طريقاً . ١١١ت
اتفاق الأئمة على إخراج الحديث في كتب الإسلام ١١١
هل أخرج مالك في «موطئه» حديث «إنما الأعمال بالنيات»؟ ١١٤
نبذة عن كتاب «العتبية» ومنزلته عند المالكية ١١٧ت
ملاحظات مهمات ١٢٦
تعريف الفرد الغريب ١٣٠ت
يكثر المخرجون والشراح للحديث من ذكر كلام ابن منده ١٣٠
هل حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات» متواتر؟ ١٣١
من روى الحديث غير عمر، وعن عمر غير علقمة؟ ١٣٦
الحديث في كتب علم المصطلح ١٤٩
فصل: في الموقوف الذي له حكم الرفع ١٥٥
صيغ ذلك ١٥٥
قول ابن عمر: «كنا نفاضل ورسول الله ﷺ وأصحابه...» ١٥٥
قول أنس: «كنا نصلي العصر فيذهب الذاهب...» ١٥٦
قول أبي هريرة: «خمس من الفطرة: تقليم الأظافر...» ١٥٦
شرح قول الصحابي: «كنا نفعل كذا» ١٥٦
تخريج أثر ابن عمر ١٥٨
فائدة ذكرها الذهبي حول تواتر أثر تفاضل أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ ١٦٠
تخريج أثر أنس «كنا نصلي» ١٦٠

الموضوع	الصفحة
حديث أنس: «كان يصلي العصر والشمس مرتفعة...»	١٦٣
التدقيق في التحقيق وتحرير في الوقوف على سبب الوهم الذي وقع فيه مالك بن أنس رحمه الله	١٦٣
مذهب إمامي الدنيا البخاري ومسلم في الحديث في قول الصحابي «كنا نفعل...»	١٧٠
هل الخبر «كنا نصلي العصر...» له حكم الرفع؟ وتحرير ذلك	١٧٠
تخريج أثر أبي هريرة «خمس من الفطرة...»	١٧٢
فوائد من كتب شيخنا الإمام الألباني في قول الصحابي «كنا نفعل...» ونحوه	١٧٦
فصل فيه صيغ أخرى تدلل على الاتصال	١٧٨
استشكال والجواب عليه	١٨٠
فصل الأحاديث المعنعنة وحملها على الاتصال بإجماع أهل النقل إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول إدراكاً بيِّناً	١٨٢
حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه»	١٨٢
عناية العلماء بعبارة المصنف	١٨٣
لبس في مسألة اللقاء والسماع	١٨٣
مراد المصنف من (الإدراك البين) والنزاع في ذلك	١٨٩
كلام القابسي في مسألة (الإدراك البين)	١٨٩
كلام الأستاذ خالد منصور الدريس في الاختلاف في الاحتجاج بالعنعنة، ومذهب الداني في ذلك	١٩٥
الأدلة على أن البخاري ومسلم شرطهم متقارب في مسألة الاحتجاج بالمعنعن	٢٠٣
تخريج حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى أعرف ذلك فيه»	٢٠٤
التدليس في المدنيين	٢٠٦
فصل قول الراوي قال كذا أو فعل كذا له حكم المسند المتصل	٢٠٨
ذكر أمثلة على ذلك	٢٠٨
حديث ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «من أتى الجمعة فليغتسل»	٢٠٨
تخريج حديث ابن عمر	٢١٢

الموضوع	الصفحة

تخريج أثر ابن شهاب: «إن عمر بن عبد العزيز أخَّر الصلاة يوماً...» ٢١٨
تخريج أثر محمود بن الربيع: «عقل مَجَّةً مجَّها رسول الله ﷺ» ٢٢١
فصل المرسل ومعناه ٢٢٣
تخريج المرسل مع المسند وسببه ومثاله ٢٢٤
التمثيل على المرسل ٢٢٤
فصل في الموقوف الذي له حكم الرفع والأمثلة على ذلك ٢٢٦
قول أبي هريرة: «نساء كاسيات عاريات...» ٢٢٦
قول أبي هريرة: «خير بني آدم خمسة: نوح وإبراهيم...» ٢٢٧
التخريج مع التوجيه لقول أبي هريرة: «نساء كاسيات عاريات» ٢٢٩
تخريج: «خير بني آدم...» ٢٣٣
سمات النصوص الشرعية ٢٣٥
فصل المرسل .....
حديث الصنابحي: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...» ٢٣٦
حديث الصُّنابحيّ: «إذا توضأ العبد المؤمن...» ٢٣٦
تحرير من هو الصُّنابحي؟ والتمييز بين الرواة من الصُّنابحة ٢٣٧
تخريج حديثَي الصُّنابحِيّ ٢٣٩
باب ذكر بيان المرسل من الآثار وتفصيله ٢٤١
مثاله ٢٤١
حديث عطاء بن يسار: «إن شدة الحر من فيح جهنم...» ٢٤١
توسع الأقدمين في اصطلاح المرسل، واستقرار الأمر على التفريق بينه وبين المنقطع والمعضل ٢٤٢
تعريف المرسل ٢٤٦
تعريف المنقطع والمعضل ٢٤٧
تخريج مرسل عطاء بن يسار: «إن شدة الحر» ٢٤٧
تخريج حديث من طريق عطاء بن رباح: «دخل عمر على رسول الله ﷺ فرآه مضطجعاً» ٢٤٨
فصل نوع من المرسل لا يعرفه إلا المتبحِّر في الحديث ٢٥١

حديث أبي هريرة: «من أقال نادماً أقاله الله. . .» ٢٥١
المنازعة في حديث أبي هريرة «من أقال نادماً» ٢٥٢
تخريج حديث أبي هريرة «من أقال نادماً. .» ٢٥٣
فصل أشهر المراسيل من أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة ٢٦٥
أصح المراسيل سعيد بن المسيب وسبب ذلك ٢٦٥
هل سمع قيس بن أبي حازم من العشرة المبشرين بالجنة؟ ٢٦٦
هل سمع سعيد بن المسيب من العشرة المبشرين بالجنة؟ ٢٦٧
مرسل سعيد بن المسيب ومدى حجيته ٢٧٠
تقرير مذهب الشافعي في حجية مرسل سعيد بن المسيب ٢٧١
فوائد مهمة تتعلق بمذهب الشافعي في مرسل سعيد ٢٧٤
المراد بالفقهاء السبعة والاختلاف في تعيينهم والعناية بفقههم ٢٧٩
إجماع كافة الناس عند مالك، والمراد بهم عند المصنف وبيان منازعته في التحديد ٢٨٢
باب ذكر بيان الموقوف من الآثار وأنواعه ٢٩٠
الموقوف منه الجلي والخفي ٢٩٠
أثر عبد الله بن مسعود: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كُفيتم» ٢٩٠
توضيح معنى الجلي والخفي ومثاله ٢٩٠
تخريج أثر ابن مسعود ٢٩١
الخفي من الموقوفات ومثاله ٢٩٣
تخريج أثر المغيرة بن شعبة «كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير» ٢٩٣
ذكر الرسول ﷺ في الحديث لا يجعله مسنداً ٢٩٦
أدب الصحابة مع رسول الله ﷺ وإجلالهم له ٢٩٦
تعقب ابن الصلاح الحاكم في أن الرفع قد يكون لفظاً ومعنى ٢٩٧
هل تفسير الصحابة له حكم الرفع؟ ٢٩٩
قد يجتمع في الخبر الواحد ما له حكم الرفع وما ليس كذلك ومثال على ذلك ٢٩٩

مذهب الإمامين البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وغيرهما من الأئمة في تفسير الصحابي ٣٠٠
تقرير الإمام الشاطبي الاحتجاج بتفسير الصحابة ٣٠٣ت
ما أجمع عليه الصحابة فهو حجة ملزمة، وما اختلفوا فيه فهو محل اجتهاد ٣٠٣ت
متى يكون تفسير الصحابي في حكم المرفوع؟ ٣٠٦
تخريج تفسير ابن عباس للرفث والفسوق والجدال ٦٠٧
فصل موقوف يرسل قبل الصحابي ٣٠٩
مثال وتوجيهه ٣٠٩
أثر جابر: «إذا صمت، فليصم سمعك وبصرك..» ٣٠٩
هذا النوع لا يعرفه إلا أهل التمييز من أهل الصنعة ٣١٠
تخريج أثر جابر بن عبد الله: «إذا صمت...» ٣١١
حديث: «من باع عبداً وله مال فله ماله...» ٣١٣ت
حديث: «من أعتق عبداً وله فيه شركاء...» ٣١٣ت
محمد بن عمرة اثنان ٣١٤
فصل موقوف مسند في الأصل قصر فيه بعض الرواة ٣١٥
حديث: «إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» ٣١٥
مثال وتوجيهه ٣١٦
تخريج الحديث: «إذا لم تستحِ...» والتفصيل فيه ٣١٧
باب ذكر المقطوع من الآثار وتمثيله ٣٣٣
معنى المنقطع ومثاله ٣٣٣
حديث النواس بن سمعان: «ما من قلب إلا وهو بين أصبعين من أصابع ربك...» ٣٣٣
حديث شداد بن أوس: «اللهم إني أسألك التثبت في الأمور..» ٣٣٤
ما يلاحظ على صنيع المصنف ٣٣٥
أزمة المصطلحات ٣٣٧
هل الجهالة انقطاع؟ ٣٣٧
أنواع المنقطع ٣٣٨

الموضوع	الصفحة

تخريج حديث النواس بن سمعان: «ما من قلب...» ٣٤٠
تخريج حديث شداد بن أوس: «اللهم إني أسألك» ٣٤٣
حديث شداد بن أوس: «يا شداد إذا رأيت الناس يكنزون الذهب...» ٣٤٩
تراجع شيخنا الألباني عن تضعيف حديث: «إذا رأيت الناس...» ٣٥٣ت
فصل: ورود رجل غير مسمى في إسناد ويسمَّى في آخر ٣٥٥
حديث: «إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل...» ٣٥٥
هذا النوع لا يعرفه إلا الحافظ الفَهِمُ المتبحِّرُ في الصَّنعة ٣٥٥
فصل: المنقطع وتعريفه ٣٥٩
حديث حذيفة: «إن وليتموها أبا بكر فقويٌّ أمين...» ٣٥٩
دقة هذا النوع ٣٥٩
منازعة التمثيل وأنه يصلح للمدلَّس لا المنقطع ٣٦٠
منازعة المصنف في زعمه أن هذا النوع لا يعرفه إلا الحديثي ٣٦٠
اختصار فاحش في متن حديث حذيفة ٣٦١
باب ذكر أحوال المدلِّسين من أصحاب الحديث، وتقسيم طبقاتهم وشرح مذاهبهم ٣٧٠
قول شعبة: «لأن أزني أحبُّ إلي من أن أدلس» ٣٧٠
قول يزيد بن زريع: «لأن أخِرَّ من السماء أحبَّ إليَّ...» ٣٧٠
معنى التدليس لغةً واصطلاحاً ٣٧١
الغرض من التدليس ٣٧١
تخريج أثر شعبة ٣٧١
تحذير شعبة من التدليس ٣٧٣
ألفاظه في التحذير ٣٧٤
غرض التابعين من التدليس ٣٧٤
أغراض المدلسين مختلفة ٣٧٤
تدليس التسوية من أبشع وأشنع أنواع التدليس ٣٧٥
قولان ليزيد بن زريع في التنفير من التدليس ٣٧٦
أجناس المدلِّسين وضروبهم ٣٧٩

الموضوع	الصفحة

ضروب التدليس ومراتب المدلسين ٣٨٠
الضرب الأول: أن يدلس الراوي عن الأثبات ٣٨١
الضرب الثاني: قوم يدلِّسون الحديث عمن سمعوا منه وشاهدوه ٣٨١
مثالان على الضرب الثاني ٣٨١
مثال ثالث ٣٨٢
تدليس ابن عيينة ٣٨٤
تخريج الأخبار التي ساقها المصنف عن المدلّسين ٣٩٣
سماع ابن عيينة من الزهري ٣٩٥
تدليس هشيم بن بشير ٣٩٧
معنى تدليس العطف ٣٩٧
أثر ابن مسعود: «كنا لا نتوضأ في الموطي» ٣٩٩
نكارة قصة عبد الله بن عمرو، وفيها: «يطلع عليكم الآن رجل من هذا الفج..» ٤٠٠
الضرب الثالث: تدليس سفيان الثوري ٤٠٤
الضرب الرابع: تدليس ابن جريج ٤٠٤
حديث أبي هريرة: «من مات مريضاً مات شهيداً...» ٤٠٥
للثوري نقد وذوق في تدليسه ٤٠٦
هل شعبة مدلس؟ ٤٠٨
حديث عقبة بن عامر: «من توضأ فأحسن الوضوء» ٤٠٩
رد ابن حجر في «نكته» دعوى النهرواني حول كون شعبة مدلّساً ٤١١
تدليس الشيوخ ٤١٥
مثاله ٤١٥
تدليس ابن جريج وعر ٤٢٠
تدليس عطية العوفي ٤٢٢
تدليس مروان الفزاري ٤٢٤
حديث أبي سعيد: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله» ٤٢٤ت
الضرب الخامس: مثال تدليس ابن عيينة ٤٢٧

الموضوع	الصفحة
حديث عبد الله بن مسعود: «إن الله قسم بينكم أخلاقكم»	٤٢٧
مثال على تدليس أبي إسحاق السبيعي	٤٢٧
حديث الأسود: «الاستنجاء بالأحجار الثلاثة»	٤٢٧
تخريج حديث عبد الله بن مسعود: «إن الله قسم بينكم» وبيان رجحان وقفه	٤٢٨
حديث: «إن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب...»	٤٣١
تخريج حديث الأسود: «الاستنجاء بالأحجار..»	٤٣٢
ما يستفاد من كلام ابن المديني	٤٣٤
من عجيب التوجيه: صنيع السخاوي	٤٤٣
تدليس عجيب	٤٤٣
الضرب السادس	٤٤٤
بين الإرسال والتدليس	٤٤٦
مثال على هذا الضرب	٤٤٤
حديث أبي هريرة: «المختلعات هن المنافقات»	٤٤٥
حديث علي: «نهى رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن نكاح المتعة»	٤٤٩
جمل كلية وضوابط مهمة في سماع بعض التابعين من الصحابة وعدمه	٤٥٠
تحرير سماع الحسن البصري من ابن عمر وإثباته، خلافاً للمصنف	٤٥١
سماع الحسن البصري من ابن عباس	٤٥٢
تحرير سماعه من ابن عباس، وتعقب العلامة أحمد شاكر	٤٥٢ ـ ٤٥٣
سماع الحسن البصري من جابر	٤٥٣
سماعه من جابر وجادة	٤٥٣
سماع الحسن من أبي هريرة	٤٥٤
عدم سماع الأعمش من أنس	٤٥٥
حديث أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء...»	٤٥٧
عدم سماع الشعبي من عائشة وابن مسعود وأسامة بن زيد ومعاذ وزيد بن ثابت	٤٥٨
تحرير سماع الشعبي من علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٤٥٩
عدم سماع قتادة من غير أنس	٤٦١

الموضوع	الصفحة

الأدلة على سماع قتادة من أنس ٤٦٣
عدم سماع عمرو بن دينار عن أحدٍ من الصحابة ٤٦٤
حديث جابر: «أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل. . .» ٤٦٥
تبرئة عمرو بن دينار من التدليس ٤٦٨
سماع مكحول من الصحابة ٤٧٠
عامة حديث مكحول عن الصحابة غير مسموع له ٤٧٠
التدليس في البلدان ٤٧٥
تعقب على ما أجمله المصنف ٤٧٦
تدليس الشيوخ ٤٧٧
تنبيهات مهمات للمبتدئين لا بد منها ٤٧٨
حديث: «عليكم بالإثمد عند النوم، فإنه يجلي. .» ٤٧٨
كلام شيخنا الألباني في نفي التدليس عن هشام بن حسان ٤٧٩
كلمة شيخ الإسلام في «تنبيه الرجل العاقل» في مسألة المصطلحات ٤٧٩ت
عدم اغترار أئمة الجرح والتعديل بتصريح الراوي بالسماع في بعض الأحايين . ٤٨٢
تعمد بعض المدلّسين إخفاء تدليسهم ٤٨٣
التصريح بالسماع لا بد أن يكون واضحاً لا لبس ولا خفاء فيه ٤٨٤
الحذر من تدليس الكوفيين ٤٨٥
تدليس البصريين ٤٨٥
تنبيهات مهمات ٤٨٦
جل تدليس أهل البلدان محصور في طبقة التابعين وتابعيهم ٤٨٦
تدليس أهل بغداد وذكر طبقاتهم ٤٨٩
الخاتمة ٤٩٢
فهرس الآيات ٤٩٤
فهرس الأحاديث ٤٩٧
فهرس الآثار ٥٠٥
فهرس الجرح والتعديل ٥٠٩
الموضوعات والمحتويات ٥١٧